التاريخ الإسلامي

التاريخ المعاصر
بلاد المغرب

المكتب الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ الإسلامي

— ١٤ —

التاريخ المعاصر
بلاد المغرب

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَة

الطبعة الثانية
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٢٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٢٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن المسلمين بعد أن فتحوا مصر عام عشرين للهجرة أطلقوا على كل المناطق التي تقع إلى الغرب منها اسم : « بلاد المغرب » ، ويقصد بمصر المنطقة العامرة من وادي النيل ، وبذا فإن كل المناطق الواقعة إلى الغرب من وادي النيل تدخل تحت مسمّى « بلاد المغرب » بما في ذلك الصحراء الغربية المصرية . فلمّا حُرّرت المناطق ، ورُسمت لها حدود سياسية ، أصبحت الأجزاء التي تقع غرب حدود مصر هي بلاد المغرب ، بدءاً من ليبيا ، وانتهاءً بموريتانيا .

وقد كان يُطلق اسم « إفريقية » على منطقة تونس اليوم ، غير أنه لم يلبث أن أطلق اسم المغرب على الكل ، وأصبح اسم « إفريقية » يُطلق على القارة كلها ، ثم أصبح علماً لها . واصطلح « تونس » ، فمصر فمسمّى « بلاد المغرب » .

وبعد هذا الاستعمار الصليبي الحديث ، وتقاسم الأمصار بين دُوَله ، وأصبحت إيطاليا مثلاً ليبيا ، واختصت المنطقة بهذا الاسم « ليبيا » على حين

استقلت تونس ، والجزائر ، ومراكش ، باسم : بلاد المغرب ، بل عُرفت باسم : « بلاد المغرب العربي » وكلها تخضع للاستعمار الصليبي الفرنسي ، ولم تعرف فرنسا يومذاك ، وهي التي تسيطر على موريتانيا أن تدخل هذا الجزء من البلاد تحت مُسمّى اصطلاح « بلاد المغرب العربي » إمعاناً في تجزئة البلاد ، وعدم الاعتراف منها بأن موريتانيا جزءٌ من المنطقة العربية .

ولمّا تجزّأت المنطقة على يد الاستعمار الصليبي ، وبذل جهده في ترسيخ فكرة التجزئة ، وتعميق جذور الانفصالية ، ثم استقلّ كل جزء منفصلاً عن غيره زمنياً وسياسياً ، احتفظ كل مقسّم بالاسم الذي عُرف به إقليمياً (تونس ـ الجزائر ـ مراكش) وقد عُرف الجزء الغربي باسم خاصته (مراكش) حتى أن أسست عام ٤٥٠هـ على يد زعيم المرابطين ويوسف بن تاشفين » دولتهم « بدولة المغرب » غير أن حكومة مراكش بعد الاستقلال قد اختارت اسم « المغرب » لجل الجزء الغربي من بلاد المغرب ، أو من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها .

ومن هذه المقدمة ، فإن بلاد المغرب تُطلق على الأراضي التي تقع غرب حدود مصر إلى آخر حدود موريتانيا ، وعلى هذا الاصطلاح ستكون دراستنا ـ إن شاء الله ـ وهي تشمل الأقطار الآتية : ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا .

يسكن بلاد المغرب عناصر من العرب والبربر ، يجمع الإسلام بينهم ، ولا يعيش بينهم بالأصل نصراني واحد ، وكل من فيها من النصارى اليوم إنما يرجعون إلى أصول استعمارية ، فإما أن يكونوا قد جاءوا مع المستعمر من الصليبيين الأوائل ، فاستوطنوا المنطقة بعد أن منحتهم السلطة الاستعمارية أملاكاً وأرضاً ، أو قدموا فيما بعد في ظلّ السيطرة الاستعمارية ، فحصلوا على امتيازات واسعة ، وأملاكٍ انتزعوها من أيدي أصحابها الأصليين .

وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب نصارى أصليون ، إلاّ أنه يوجد يهود ، وقد جاء معظمهم من بلاد الأندلس عندما طُرد منها المسلمون ، ولم

تحتمل النصرانية بضيقها سكانهم ، فاستوعبهم الإسلام بسعته ورحابته ، وفتح أمامهم أبواب بلاده ، وصدور أبنائه ، فعاشوا في بلاد المغرب ، بحكم أنها أقرب المناطق إلى الأندلس ، كما انتقل بعضهم إلى أراضي الدولة العثمانية ، ومع هذا الترحيب الإسلامي ، والعيش بين المسلمين بأمنٍ وطمأنينة ورهابة ، فإن المسلمين كانوا أول ضحايا غدر اليهود عندما أصبح لليهود أطماع وأدوار ، وكانت بلاد المسلمين أول البلدان التي طُعن بها اليهود وأول المناطق التي اقتنصوها . والحقيقة أن خروج اليهود من الأندلس مع المسلمين كان خطة وتدبيراً مع النصارى ليهدّموا في بلاد الإسلام ويمهدوا لهم ، فاليهود دائماً خدماً للقوي ولصالحهم ، وقد أظهر عدد منهم الإسلام ، وبدأت مساعيهم للوصول إلى أهدافهم ، وقد حققوا بعضها .

كانت الدولة العثمانية آخر من حكم ، من المسلمين ، الأجزاء الشرقية (ليبيا ـ تونس ـ والجزائر) ، فلما ضعُفت الدولة ، وتكالبت عليها الدول النصرانية الأوربية ، اقتطعت فرنسا الجزائر وتونس ، واغتصبت إيطاليا ليبيا ، أمّا المغرب وموريتانيا فلم تصل إليهما أقدام العثمانيين ، ولكنهما كانتا محطّ أنظار المستعمرين من قبل ، منذ أن طُرد المسلمون من الأندلس ، بل قبل ذلك ، وذلك لأنهما أقرب بلاد المسلمين إلى الأندلس ، ولأنهما كانتا مركز انطلاق الجيوش الإسلامية لدعم مسلمي الأندلس ، منذ أيام المرابطين ، ومروراً بالموحدين ، وحتى عهد بني مرين . أمّا بنو وطّاس الذين حلّفوا بني مرين في حكم المغرب ، ودام عهدهم من ٨٢٣هـ حتى ٩١٦هـ ، فإن البرتغاليين قد احتلّوا في أيامهم شواطئ المغرب ، وهذا ما جعل المسلمين يثقلون على بني وطّاس ، ويستدعون السعديين الذين حكموا البلاد بعد زوال سلطان بني وطّاس . وقف السعديون في وجه الصليبيين ، ولكن كانت علاقتهم مع العثمانيين بين مدٍّ وجزر ، فإذا ساد الوعي الإسلامي التقى الطرفان ضدّ الأعداء من النصارى ، وإذا تمكّن الصليبيون من إثارة الفتنة ورمي البلاء وقعت الوقيعة بين الجانبين ، وربما حدث صدامٌ بينهما . وعلى كلٍّ فقد كانت أيام السعديين أيام صراع مع الصليبيين ، وإن كانت هناك أيامٌ يتفق فيها

الصراعان . ولما ضعف أمر السعديين قوي شأن الأسرة العلوية التي تمكنت من دخول فاس عام ١٠٧٧هـ ، ومع الأيام ضعفت هذه الأسرة أيضاً ، فتقدم الصليبيون ، واحتلت فرنسا منطقة موريتانيا اليوم ، بل حين احتلت إسبانيا بالتفاهم مع فرنسا منطقة الصحراء المغربية ، وذلك عام ١٣١٨هـ ، وسبق لإسبانيا أن احتلت عام ١٣١٦هـ منطقة « ايفني » . وتوسع الفرنسيون أثناء الحرب العالمية الأولى ، فاحتلوا بقية أجزاء المغرب ، وفي الوقت نفسه احتلت إسبانيا منطقة الريف .

وهكذا خضعت بلاد المغرب كلها للاستعمار الصليبي ، وكان لهذا أثره الكبير على السكان من الناحية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والثقافية ، والسياسية ، بل وجميع جوانب الحياة ، ويختلف هذا الأثر بين استعمار وآخر - وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب سوى الاستعمار الفرنسي ، والإيطالي ، والإسباني - كما يختلف بين جزء وآخر .

ونرجو أن نوفق في إعطاء صورة صادقة عن أوضاع بلاد المغرب في الوقت المعاصر ، التي تتضارب فيه الأراء ، وتتكاثر فيه التحليلات السياسية ، وكل منها ينطلق من وجهة النظر التي يحملها صاحبها . ونرجو أن يكون الرأي الذي نقدمه منطلقاً مما يشد السكان بعضهم إلى بعض ، ويجمعهم ضمن إطار واحد ، وهو العقيدة الإسلامية ، التي اصطدم بها المستعمرون منذ وطئت أقدامهم أرض بلاد المغرب ، وكانت الصخرة الصماء التي تحطمت عليها مخططاتهم وأمالهم ، كما كانت في الوقت نفسه الدرع الذي حمى شخصية السكان ، ووجدوا فيه السلاح الكافي للمقاومة وللوقوف في وجه الغزاة المستعمرين .

ونرجو أن يكون عملنا هذا خالصاً لله ، لنؤجر عليه ، وسأله سبحانه أن يسدد خطانا في كل مرحلة نقطعها ، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

غرة المحرم من عام ١٤١٠هـ

محمود شاكر

الباب الأول

ليبيا

لمحة عن ليبيا قبل إلغاء الخلافة

قد أن تمكن النصارى الإسبان والبرتغاليون من طرد المسلمين من الأندلس عام ٨٩٨هـ حتى انطلقوا وراءهم ، وكأنهم أفلتوا من عقالهم ، يعوضون ملاحقتهم والفتك بهم ، واحتلال بلادهم طمعاً وحقداً ، وربما كان هذا قد استقر في خلدهم ، أثناء صراعهم معهم ، وقد استولوا فعلاً من معاقلهم ، واحتلوا بعض المواقع ، بعضها على شواطئ المحيط الأطلسي ، وبعضها الآخر على سواحل البحر المتوسط . وكانت أوربا النصرانية تشجع نصارى الأندلس ، وترمي بثقلها وراءهم ، وتعدّ نفسها الظهير لهم والسند وما أن انطلق نصارى الأندلس وراء المسلمين ، حتى انطلقت دول أوربا الأخرى ، تضرب وتحتل وتفتك بحقد ، وتنتقم - حسب رأيها - بوحشية ، وتشفي شهوة الظفر

كان الصليبيون يهاجمون بلاد المسلمين ، ويغيرون عليها لاحتلالها ، وإذ لم يتمكنوا بالسيف والقوة ، فبالغدر والخديعة . وقد قام الطليان مرة بقيادة « فيليب دوريا » بزيارة ودّية لمدينة طرابلس الغربية ، وأثناء تلك الزيارة غادروا المدينة غدراً ، واحتلوها ، ولم يخرجوا منها حتى افتداها أمير مدينة (قابس) بمبلغ كبير من الذهب يروي جشعهم

احتل فرسان مالطة (فرسان القديس يوحنا الأورشليمي) منطقة برقة عام ٩١٦هـ ، غير أن المماليك لم يلبثوا أن رجعوا إليها ، وفي العام نفسه

احتلت قوة إسبانية مدينة طرابلس بقيادة « بترونيلو » ، وقد قتل خمسة آلاف مسلم ، وأسر ستة آلاف ، ومن نجا من سكان المدينة فرّ منها ، ولم يبق في طرابلس سوى القوة الإسبانية . وفي عام ٩٣٦هـ فرّ « شارل الخامس » ذلك إسبانيا الشمال عن طرابلس الغرب لمساعدة مضايق مُساعدتهم الأحرار في الأعمال التحررية ضد العثمانيين . وبقي فرسان مالطة في طرابلس حتى عام ٩٥٨هـ حيث جاء العثمانيون .

كان العثمانيون قد تمكنوا من تحطيم أطراف الصليبيين من الأماكن التي احتلوها من بلاد المسلمين . وهذا جاء الفاتح العثماني « سنان باشا » إلى طرابلس ، واستطاع فك الحصار البحري « طرغود » وذلك عام ٩٥٨هـ . وقد حاولت إسبانيا الرجوع إلى طرابلس مرة أخرى . إذا استطاعت برقة ؛ فقد ذكرنا أنها كانت تتبع المماليك ، فلمّا حل العثمانيون محلهم في مصر عام ٩٢٣هـ ؛ تبعتهم برقة ، وهكذا أصبحت منطقة ليبيا تتبع الدولة العثمانية . وتُعيّن « سراي الداء » أول والٍ عثمانيٌ على البلاد ، ومن آثاره المسجد الذي لا يزال قائماً حتى الآن في مدينة « تاجوراء » . واستمر الولاة العثمانيون يتعاقبون على منطقة ليبيا حتى عام ١١٢٣هـ حيث استقل فيها « أحمد القره مانلي » ، وأسس أسرة استمرت في حكم المنطقة حتى عام ١٢٥١هـ .

رأت الدولة العثمانية قرّة محمد علي والي مصر ، واحتلاله بلاد الشام ، وصلته بالصليبيين تحالف بفرنسا ، وفي الوقت نفسه احتلال فرنسا لبلاد الجزائر ، وهذا ما جعل الدولة تخشى على منطقة ليبيا من الدول النصرانية ، لذا أسرعت وقضت على الدولة القره مانية ، وبعثت ترسل الولاة من قبلها ، وأخذت تقوم بإثارة العاطفة الإسلامية ، وإعلان الرابطة الدينية التي ترتبط سكان البلدان الإسلامية بعضهم مع بعض ، وتوضيح أطماع الصليبيين في الأمصار الإسلامية ، وما يعانيه الجزائريون ، وجميع المسلمين الذين وقعوا تحت سيطرة الدول النصرانية . ومن ناحية أخرى ؛ فقد عملت الدولة على تخفيف الضرائب عن السكان في منطقة ليبيا ، ومحاولة تحسين الأوضاع

الاقتصادية .

استقرّ عددٌ من النصارى في منطقة طرابلس عندما خضعت لسيطرة فرسان مالطة ، فلمّا أخرجهم الدولة العثمانية عام ٩٥٨هـ ؛ بقي من تبقى من النصارى في مناطقهم ، فعاشوا بين المسلمين حياة أمن وطمأنينة ، فلمّا قوي نصارى أوربا ، وأخذوا يرهقون أبناء بأبصارهم ، ويطمئنون في اختلافها ، قد الصليبيون الذين استقروا فيها بأيديهم إلى إخوانهم ، ودعوهم للقدوم إليها ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرفهم ، وأخذوا يدعون أنهم مضطهدون ، وأنهم مظلومون . وحاولت الدول النصرانية التدخل في شؤون منطقة ليبيا عدة مرات ، بحجة حماية الأقلية النصرانية فيها

لقد كانت الدولة العثمانية على قناعة بخطرين رئيسيين : الأول : أن الدول الأوربية النصرانية تطمع في احتلال منطقة ليبيا ، وقد احتلت إنكلترا مصر والسودان ، واحتلت فرنسا تونس والجزائر ، وبقيت منطقة ليبيا في الوسط ، ولا شك أنها كانت محطّ أنظار بعض الدول الأوربية ، وأن هذه الدول ستتقاسم فيما بينها ، وتتقاسم أجزاء البلاد ، وستدعم بعضها بعضاً ضد السكان وضد الدولة التي تمثلهم ، وهي الدولة العثمانية ، ويبدو أن إيطاليا هي التي كانت تضع ليبيا نصب عينيها ، وتطمع فيها ، ولكنها لا تستطيع القيام بأية عمليات لتنفيذ أطماعها قبل أن تتفق مع إنكلترا وفرنسا المجاورتين لليبيا من الشرق والغرب ، واللتين هما سيدتا المستعمرين في تلك المرحلة .

الثانية : أن الدولة العثمانية لا تستطيع الدفاع عن ليبيا أمام الدول الأوربية النصرانية مجتمعة لضعفها أولاً ، ولاجتماع كلمة الدول الصليبية المعادية لها ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع سكان ليبيا الدفاع عن أنفسهم ، لقلتهم وضعفهم ، وأن الدعم الذي يمكن أن تُقدّمه الدولة العثمانية لا يُعدّ كافياً مهما حرصت عليه أمام قوة الدول الأوربية ، لذا كان لا بُدّ من اتخاذ بعض الإجراءات ، ومنها : حاولت نقل بعض العائلات الكردية بنية على

الشرع الوالي « أحمد واسم » الذي تسلم الولاية من عام ١٢٩٩هـ إلى ١٣١٤هـ ، وقد أسكنت هذه العائلات في منطقة « سرته » ، وقُدمت لها المساعدات لتقوم بالزراعة ، ولكنها لم تتعود أن تقوم من قبل بمثل هذه الأعمال ، لذلك فإن المشروع قد فشل ، كما فشلت فكرة إدخال بعض العناصر منهم في القوات العثمانية المرابطة في المنطقة . ومن هذه الإجراءات إسكان بعض أهالي جزيرة كريت المسلمين الذين تعرضوا لأشنع الأعمال الوحشية بل والإبادة من قبل السكان النصارى بعد أن فصلت كريت عن الدولة العثمانية عام ١٣١٦هـ ، إذ كان بعضهم قد اضطر إلى اللجوء إلى مصر ، وأقام في الاسكندرية ، كما أقام بعضهم في منطقة برقة ، وقد بلغ تعداد الذين أقاموا في منطقة برقة أكثر من ألف أسرة ، وامتهروا مع السكان بعضهم من المسلمين .

ووُجدت محاولة لإسكان اليهود في ليبيا أيضاً ، وكانت الدولة العثمانية قد تساهلت مع اليهود ، وسمحت لهم بالإقامة في المناطق التي تشعها بعد أن طردهم النصارى من الأندلس يوم أن أخرجوا المسلمين منها ، وقد أساء اليهود للسلطة وللشعب في كل منطقة حلّوا فيها ، وقد ظهر حقدهم بشكل واضح ، وزاد تشعهم في السيطرة على بعض المناطق عندما لم يسمح لهم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالتوسع في فلسطين ، غير أنه قد تساهل معهم في ليبيا بناءً على توصية من واليها « رجب باشا » الذي تسلّم ولايتها من عام ١٣٢٢ هـ إلى عام ١٣٢٦هـ . كان قد أقام في ليبيا من اليهود بعد طردهم من الأندلس أكثر من ثمانمائة أسرة ، وبدأ مركزهم يزيد نتيجة التجارة ، وقد تساهل معهم الوالي رجب باشا ، وكان يرى إعطاءهم الأراضي حوفاً من التوسع الإيطالي ، وهذا حرصت إيطاليا على نقله من ليبيا لهذه الإطاحة بالسلطان عبد الحميد ، وقد عيّنه رجال الانقلاب من جماعة الاتحاد والترقي وزيراً للحربية ، غير أنه قد توفي يوم تعيينه ، وبدا فقد اليهود نصيراً لهم ، وقد كان من جماعة الاتحاد والترقي ، ولكنه غير

طاهر ، إذ كان يعمل سرّاً لهذه الجماعة . وقد كان لليهود دورٌ بارزٌ في هذه المجموعة التي أطاحت بالخليفة العثماني السلطان عبد الحميد ، ثم كان لها دورها أيضاً في إلغاء الخلافة . وكان مشروع الوالي رجب باشا إسكان اليهود في منطقة الجبل الأخضر ، وعلى الرغم من الخلاف بين كل ما يُخطط له « رجب باشا » وبين ما يعمل له الطليان ، فإن اليهود قد خدموا الاستعمار الإيطالي لليبيا ، وساعدوا على تمكين الطليان من ارتكاب أبشع الجرائم والأعمال الوحشية ، فالأمر يحلو لهم ما دام ينال من المسلمين ، ولا يصل إلى بني جلدتهم منه شيء .

الاحتلال الإيطالي : كانت إيطاليا تعدّ تونس وليبيا مناطق نفوذ لها بعد احتلال فرنسا للجزائر ، وقد هاجر عدد من الطليان إلى هاتين المنطقتين ، وأنشأوا هناك شركات تجارية ، وأقرضوا الأموال للسكان ، وأسّسوا المدارس النصرانية لأبناء ديانتهم ، وبثوا المشاق لهم ، وحرصوا على كسب الدعاية لهم من قبل السكان .

احتلّت فرنسا تونس ، وساعدتها الظروف السياسية الدولية على ذلك ، فشعرت إيطاليا أنها قد خسرت الجولة ، وفقدت ما كان يجب أن يكون لها ، فأرادت أن تعوّض عن ذلك ، فاتجهت إلى شرقي إفريقية ، غير أنها هُزمت أمام الأحباش في معركة « عدوة » عام ١٣١٣هـ .

وتّجهت إيطاليا اهتمامها إلى ليبيا ، ولم يبقَ لها في الشمال الإفريقي سواها ، ففتحت فرعاً لمصرف (بنك دي روما) في طرابلس وبرقة ، وأخذ يقدّم المساعدات للمزارعين ، فإذا ما تعذّر على هؤلاء المزارعين تسديد ديونهم ، استولى المصرف على أراضيهم ، وأنشأت مكتباً للبريد في بنغازي ، فكان الإيطاليون يرسلون عن طريقه ما يشاؤون من رسائل وتقارير بغير رقابة ، كما كانت لهم سفينة تنقل البريد العثماني ، وأنشأت إيطاليا بعض المدارس لتعليم اللغة الإيطالية ونشر ثقافتها ، كما بنت بعض المستشفيات ، وأخذت ترسل البعثات المختلفة ، وأهمّها البعثات التنصيرية الكاثوليكية ،

وبعثت الجمعية الإيطالية للكشوف الجغرافية والتجارة بمدينة (ميلانو) ، وهي بعثة للتفتيش عن الموسمات ، إضافة إلى عمليات مسح الأراضي التي تمت ، وقد انضم إليها ضباط من أركان حرب الطليان ، واستطاع أعضاؤها أن يضعوا المخططات والخرائط العسكرية . وقد حصل الرهبان الطليان على مساحات ليست قليلة من الأراضي الليبية الخصبة الصالحة للزراعة ، وهي من الأراضي التي كان يحجرها المصرف ثم يستولي عليها ، ويقدمها للرعايا الطليان .

وسلكت إيطاليا مسلكاً سياسياً إلى جانب المسلك الاقتصادي والاجتماعي ، فقد اعترفت لفرنسا بالحماية على تونس بعد معارضتها في بداية الأمر ، واتفقت مع إنكلترا عام ١٣٠٥هـ على أن تُطلق يدها في ليبيا ؛ مقابل الاعتراف الإيطالي باحتلال إنكلترا لمصر . ووقفت بجانب فرنسا في المواقف الدولية ، وخاصة مؤتمر الجزيرة عام ١٣٢٤هـ ، فوافقت فرنسا على إطلاق يد إيطاليا بليبيا مقابل الاعتراف لها بحقها في المغرب . وهكذا أمّنت إيطاليا الوضع السياسي الدولي لها إلى جانب الدعاية لها في ليبيا ، وأخذت تنتظر الفرصة المناسبة لها لتعتدي على ليبيا وتحتلها .

خافت الدولة العثمانية من هذا النمو الذي أصبح لإيطاليا في ليبيا ، وعرفت ما تضمره إيطاليا ، وكاد احتلال إيطاليا لطرابلس أن يتم عام ١٣٢٦هـ ، لولا أن أرسلت الدولة العثمانية إلى ليبيا جيشاً قوياً لتقوية حاميتها هناك ، فأجّلت إيطاليا تنفيذ مخططها إلى حين .

وجدت إيطاليا الضعف الذي حلّ بالدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي أطاح بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، فأخذت تنتهز الفرصة الملائمة ، غير أن احتلال فرنسا للمغرب قد عجّل بالأمر ، فقررت إيطاليا اقتحام ليبيا ، واتصلت بالدولة النصرانية الاستعمارية الكبرى لتحقيق ما تنوي فعله ، فحصلت على موافقة إنكلترا وفرنسا وروسيا ، وألمانيا ، ووافقت النمسا بشرط ألا تتعدى العمليات الحربية منطقة شمالي إفريقية ، وألا تسري إلى ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا وأوربا وخاصة البلقان .

لقد كانت الدول النصرانية الأوربية تتعاون فيما بينها على الظلم ، واستعمار أرض غيرها ، وتقسيم تلك الأراضي فيما بينها ، وقبل الناس ، وتتلذذ حكوماتها إلى وشمويها عندما ترى الأوربيين يفتكون بالآخرين ، ويقتلون بالقتل جماعاتٍ وأفراداً ، يُرِدُّ الأوربيون فيها بينهم ، وأين ما كانوا ؟ صور ذلك القتل وتلك المجازر ، وخاصّة فيما إذا كان القتل من المسلمين ، وهم الآن يتحدّثون عن التحلّف وأسبابه ، وهل كان السبب إلا هم بما اقترفته أيديهم ؟!

ورأت إيطاليا الفرصة مناسبة ، فأرسلت في ٤ شوّال ١٣٢٩هـ (٢٧ أيلول ١٩١١م) إنذارها الشهير فجأة إلى الدولة العثمانية ، تشير فيه إلى سوء النظام في طرابلس الغرب وبنغازي ، وإلى مصالحها العسكرية ، وتهديد طرابلس لها أكثر منها ، وتجاهل الدولة إلى رغبات إيطاليا في طرابلس ، وإهمالها مصالحها الاقتصادية ، والتحريض على الأوربيين أو الطليان خاصّة واضطهادهم ، وقرار إيطاليا باحتلال طرابلس وعلى الدولة العثمانية أن تسهّل ذلك . وكانت مدّة الإنذار أربعاً وعشرين ساعة .

حاولت الدولة العثمانية أن توسّط الدول الأوربية النصرانية الأخرى بينها وبين إيطاليا ، فبادرت بإرسال برقيّات باسم السلطان إلى تلك الدول يطلب فيها السعي للوساطة على أن تحقن إيطاليا الدماء ، ويكون لها مركز ممتاز في ليبيا ، غير أن تلك الدول قد أظهرت الحياد ، وأنها لن تتدخل في شؤون غيرها ، ونسي العثمانيون أنهم بهذا الطلب أو الرجاء كحمل وحشي من ذئب ، يذهب إلى ذئاب أخرى يرجوها ألا تسمح لذلك الذئب الكاسر من أن يأكله ، فماذا يكون الجواب ؟!

وانتهى وقت الإنذار ، وتحرّك الأسطول الإيطالي وبدأ بقصف مدينة (درنة) يوم السابع من شوّال ١٣٢٩هـ (٣٠ أيلول ١٩١١م) ، وفي اليوم العاشر انتقل بقصف مدينة طرابلس ، ولم ينقض الشهر حتى احتلّ الطليان مدن : طرابلس ، وبنغازي ، ودرنة . وكانت الحملة الإيطالية تتألف من :

ثلاثمائة وأربعين ألف مُقاتل ، وستة آلاف وثلاثمائة حصان ، وألف وخمسين مجلة ، وثمانية وأربعين مدفع ميدان ، وأربعة وخمسين مدفعاً جبلياً . وكان طريق البحر مفتوحاً لنقل الاحتياطي والعتاد والسلاح والمؤن عند الحاجة ، إضافة إلى أن أسواق الدول الأوربية النصرانية الأخرى مفتوحة للسلاح والمؤن ولا تتوان المناطيل التجارية عن النقل ، إن دعت الضرورة لذلك . أما الحامية العثمانية فتقدّر بخمسة آلاف جندي في طرابلس ، وألفين في برقة ، وكانت إضافة إلى قلّة العدد هذه ضعيفة ناقصة السلاح والعتاد .

أرسلت الدولة العثمانية جيشاً لمساعدة السكان على المقاومة ، غير أن إيطاليا قد وسّعت نطاق الحرب ، كي تجبر الدولة العثمانية على الاعتراف باحتلالها لليبيا ، وتسحب جيوشها منها . احتلت إيطاليا جزيرة (رودوس) والجزر الأخرى القريبة من الأناضول ، وأرسلت أسطولاً ضرب مدينة (بيروت) عام ١٣٣٠هـ ، وهددت مضيقي : (البوسفور) و (الدردنيل) وقامت تحرّض سكان البلقان للقيام بحركاتٍ ضدّ العثمانيين ، وتصرخ : كيف يقبل نصارى بحكم المسلمين لهم ؟! يجب أن يثوروا ويطردوهم .

أرسلت الدولة العثمانية بعض الضبّاط للإشراف على القتال وقيادته ، وكان منهم : أنور باشا ، وعبد العزيز علي المصري ، ومصطفى كمال ، وجعلت القيادة لأنور باشا ، وقسّمت الجبهة إلى ثلاث مناطق : الأولى في بنغازي بقيادة عبد العزيز علي المصري ، والثانية في مرتفعات نفوسة بقيادة مصطفى كمال الذي لم يلبث أن ترك القيادة وعاد لبيا متوجّهاً إلى استانبول ، والثالثة في طرابلس بقيادة ناظم بك . غير أن المقاومة الحقيقية كانت من المتطوّعين . ومنذ أن وصل أنور باشا إلى ليبيا ، أخذ يطوف على القبائل ، ويمرور الزوايا السنوسية ، ويدعو الجميع إلى الجهاد . وقد اتصل بأحمد شريف السنوسي[1]

---

(1) أحمد شريف بن محمد بن حمد بن علي السنوسي الخطابي . ينتمي إلى آل الخطاب من قبيلة .

في واحة الكفرة ، ورجاه أن يوزّع منشوراً إلى أتباعه يحثّهم فيه على جهاد أعداء الله والإسلام .

استدعت الدولة العثمانية أنور باشا لما أصبح له من مكانة في الحكم الجديد الذي تولّى أمر تركيا ، وقبل أن يرحل أنور باشا من ليبيا زار أحمد شريف السنوسي في واحة « جغبوب » ، وأبلغه أنه ترك القيادة بعده لعبد العزيز علي المصري ، وأبلغه أوامر السلطان ، وهي أسناد أمر ليبيا إلى أحمد شريف السنوسي ، وأنها أصبحت مستقلة . وها الحقّ في أن تدافع عن نفسها ، وهذا ما جعل السنوسية صاحبة الكلمة الأولى في ليبيا فيما بعد ، ويبدها مقاليد الأمر .

كانت الدولة العثمانية قد اضطرّت إلى التفاهم مع إيطاليا بعد أن وسّعت نطاق الحرب معها ، واضطرّت إلى عقد معاهدة « أوشي » قرب لوزان بسويسرا في ٢٢ شوّال ١٣٣٠هـ (٣ تشرين أول ١٩١٢م) ، وقد سحبت الدولة العثمانية أو بالأحرى تركيا من الحرب ، وخرجت من ليبيا ، وتركت أهلها وحدهم وجهاً لوجه أمام الطليان .

والواقع أن العثمانيين كانوا يعدّون ليبيا جزءاً من بلادهم منذ دانوا يحكمون باسم الإسلام ، ويرفعون شعار الجامعة الإسلامية ، فلمّا تسلّمت السلطة جمعية الاتحاد والترقي التي تتخذ من القومية الطورانية (التركية) فكرة لها ، وتنادي بها ، كان من هذا المنطلق أنهم لا علاقة لهم بليبيا ، وعليه فقد سهُل عليهم التخلّ عن ليبيا ، واستدعوا قادتهم وجنودهم منها ، وعقدوا

- « جغبوب » إلى الشرق قرب (مستدام) بالصحراء . وأسّسه أحمد شريف في واحة جغبوب ١٢٥٤هـ ، وأقام به (الجامع) بواحة الكفرة ، قاد القتال ضد الطليان ، وانخلف مع ابن عمه ، فرحل إلى تركيا ، وأنعم عليه السلطان برتبة الوزارة ، ثم والي الحركة الكمالية ، وأقام به (جغبوب) ١٠ أعوام بالاتصال بأبي عنان ، وطلب منه مغادرة تركيا . فارتحل إلى دمشق ، وطلب منه الفرنسيون مغادرة الشام ، فسافر إلى المدينة حيث توفي بها عام ١٣٥٩هـ .

متعاهدة مع إيطاليا تناولوا فيها عن حقهم في الدفاع عن ليبيا أو حمايتها . وعندما وصل خبر المعاهدة إلى أحمد شريف السنوسي ، أرسل خطاباً إلى أنور باشا ، قال فيه : « نحن والصليح على طرفي نقيض ، ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه ، إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلى العدو » .

ركّز الطليان جهودهم أول الأمر على منطقة طرابلس ، واضطر المجاهدون بعد قتال مرير إلى قبول عرض إيطاليا بإصدار عفو عام عنهم وتوقف القتال في هذه المنطقة ، غير أن قسماً منهم قد رفض هذا ، وانتقل إلى الجنوب إلى ولاية فزان يتابع الجهاد هناك .

أمّا في برقة فقد استمرّ القتال بإمرة عبد العزيز علي المصري ، وإشراف أحمد شريف السنوسي ، ووقعت أعنف المعارك قرب الساحل ، ولعلّ أشهرها معركة يوم الجمعة التي وقعت في تاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٣١هـ (١٦ أيار ١٩١٣م) ، وقد اشترك فيها أحمد شريف السنوسي بنفسه ، وهُزم الطليان ، وارتدّوا إلى مدينة « أدرنة » وفشلوا في احتلال الجبل الأخضر حسبما كان مقرّراً لهم .

ضغطت إيطاليا على تركيا لسحب قوّاتها من ليبيا ، كما ضغطت على إنكلترا لسحب القوّات والمتطوعين المصريين أيضاً . وسافر عبد العزيز علي المصري إلى الإسكندرية ، ومنها إلى استانبول أخذاً معه أسلحته مجيراً على ذلك ، وكان أحمد شريف السنوسي قد أرسل عمر المختار لاستلام الأسلحة من عبد العزيز المصري ولوكرها .

بقي المجاهدون وحدهم في الميدان ، فالتقوا مع الطليان في عدّة معارك انتهت باحتلال إيطاليا للمنطقة ، حيث وصلت في ٦ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ (٣ آذار ١٩١٤م) إلى فزان ، واحتلت واحة « مرزوق » . وابتدأت بعدها حرب العصابات ، حيث استطاع المجاهدون إجبار الإيطاليين على إخلاء فزان ، وحصرهم ثانية في الساحل .

اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ، على حين انحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فعملت تركيا على مساعدة الليبيين ضدّ الطليان والإفادة منهم لقتال الإنكليز في مصر ، والفرنسيين في تونس والجزائر ، وأرسلت إليهم بعض الرجال القادة وكان منهم نوري بك[1] وجعفر العسكري[2] ، وعبد الرحمن عزّام ، وقادت بعض المعارك ، وحصلت القوات الليبية على انتصارات رائعة ، وخاصّة تلك المعارك التي قادها شقيق « أحمد شريف السنوسي » ، وهو صفي الدين الشريف . وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وشركائها ، ومن بينهم تركيا ، على حين انتصر الحلفاء الذين من بينهم إيطاليا . وبهزيمة تركيا سحبت بعثة ما كانت قد أرسلته إلى ليبيا ، وبقي المجاهدون مرّة ثانية وحدهم في الميدان .

منذ أن بدأت الهزائم تظهر على الجيوش التركية والألمانية سافر عبد الرحمن عزّام إلى جمع زعماء القبائل والأعيان لتوحيد جهودهم في سبيل

---

(١) نوري بك : شقيق أنور باشا ، حلّ الأعداد والتركي ، « وزير الخارجية والحربية في حكومة الإتحاد والترقي في أواخر أيام الدولة العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى .

(٢) جعفر العسكري : ولد ببغداد عام ١٣٠٢هـ ، وتخرج من المدرسة الحربية باستنبول ، ثم من أركان حرب ، حارب مع الأتراك في القفقاس من أسرة حزيرة العرب عام ١٣٢٣هـ ، واشترك في حرب البلقان ، وأرسل عام ١٣٣٤هـ على رأس بعثة ألمانية إلى ليبيا لعمل السنوسيين على مهاجمة مصر من حدودها الغربية ، واتصل مع نوري باشا في مشاغلة الجيش الإنكليزي ، فاشترك في بنغازي ، وأعقبه الإنكليز جريحاً في « جرجي مطروح » عام ١٣٣٥هـ ، فأخرج منه ، والتحق بجيش فيصل بن الحسين فكان جيش ما عُرف بالثورة العربية ، وحقق به في الحجاز ، وجعله فيصل حاكماً على « عمان » ، ثم على « حلب » ، وكان من كبار مرافقيه ، وخرج معه من دمشق ورجع إلى بغداد ، وكان وزيراً للدفاع في أول حكومة وطنية ، ثم تولّى رئاسة الوزراء ، ثم ألّف وزارة الشعب ، وتقدمت المعاهدة الأولى بين العراق وإنكلترا ، ثم عُيّن وزيراً مفوّضاً للعراق في لندن ، وتولّى وزارتي الخارجية والدفاع عام ١٣٤٩هـ في بغداد ، واشترك في عقد معاهدة ثانية مع إنكلترا ، وقُتل وزير الدفاع عام ١٣٥٤هـ ، وشارك بكر صدقي ، فقضيا معهما الإنقلاب على الحكم ، فاستقاله بحضر ضباط الثورة ، وقتلوه ، وذلك عام ١٣٥٤هـ .

تأليف حكومة من أبناء البلاد ، وقد رشّح أحدُ زعماء القبائل الأمير فيصل فؤاد ابن الخليفة العثماني محمد رشاد لاستلام منصب الرئاسة ، غير أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب ، وكان قد جاء إلى ليبيا مع عبد الرحمن عزّام للاشتراك في القتال .

انتخب زعماء ليبيا مجلساً جمهورياً مؤلفاً من خمسة أعضاء ، ومجلساً للشورى يتألف من عشرين عضواً ، واختاروا عبد الرحمن عزّام ليكون مستشاراً لهذه الجمهورية التي استمرّت ما يقرب من خمس سنوات ، وكان مقرّها مدينة (مسلاتة) .

كان الليبيون قد دحروا القوات الإيطالية ، وقاموا بهجوم على الإسكندرية بمصر ، غير أنهم لم ينجحوا ، ولمّا فشلت حملتهم تلك على مصر تنازل أحد أشراف عن زعامة الحركة السنوسية لابن عمه محمد إدريس الذي هزم الطليان في عدّة معارك ، واضطروا إلى إبرام إتفاقية معه اعترفوا له فيها بنفوذه على المناطق ، كما تعهّدوا بإبقاء المحاكم الشرعية والعناية بالقرآن الكريم ، وعدم التعرّض للزوايا السنوسية ، والسماح بالمبادلات التجارية بين المناطق الساحلية والداخلية .

وعُقد مؤتمر في مدينة (غريان) ١٣٣٨هـ ضمّ ممثلين عن جميع أبناء البلاد عدا الفزين ، واتفقوا على توحيد الجهاد ، وخاف الطليان من نتائج ذلك ، واضطروا إلى الاعتراف بمحمد إدريس السنوسي أميراً على المناطق الداخلية التي كانت تحت سيطرته ، كما أصدروا دستوراً للمناطق الساحلية كل ذلك خوفاً من انطلاق الجهاد بعد أن تعاهد عليه الزعماء ، وحرصاً على الوقت ليتمكنوا فيه من الاستعداد ، وحشد القوات .

وتُوفيت نوايا الطليان ، فعقد الليبيون مؤتمراً عام ١٣٣٩هـ في مدينة (سرت) حضره ممثلون عن السنوسيين ، وعن منطقة طرابلس ، وكان قد وقع الخلاف بين زعماء طرابلس وبرقة ، ولمّت فيه البيعة إلى محمد إدريس

السنوسي ، وكان الطليان قد استعدّوا ، وجاء القتال ، ولم يستطع المجاهدون مُقاومة ما حشد الأعداء من جيوش جرارة ، فاحتلّ الإيطاليون منطقة طرابلس في ١٧ صفر ١٣٤٢ هـ (٢٨ أيلول ١٩٢٣م) وقضوا على جمهورية ليبيا الأولى .

أما في برقة فقد أعطى محمد إدريس السنوسي القيادة فيها إلى عمر المختار[1] الذي اتخذ مدينة (شحات) في الجبل الأخضر مقرّاً لقيادته ، وأحرز عدّة انتصارات على الأعداء ، الأمر الذي جعلهم يُفكّرون بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر ، ولكنهم هزموا شرّ هزيمة ، كما هُزموا في محاولتهم احتلال « قرّان » ، وأخيراً استطاع الطليان من السيطرة على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر

---

(١) عمر بن المختار بن عمر الفقي ... ينتمي إلى قبيلة « منفة » التي تتنقل في ناحية برقة ، وُلد عام ١٢٧٠هـ في « الظهار » ببرقة ، وتعلم في زاوية السنوسيين في (جغبوب) وتجعله نصب الهدى الإدريسي شيخاً على زاوية « القصور » بالجبل الأخضر قرب (المرج) ، وسافر معه إلى السودان ، وتسلم مشيخة زاوية « تشاد » حتى عام ١٣٢١هـ ، حيث رجع إلى برقة ، وزار مشيخة زاوية « القصور » ، خرج لجهاد الطليان بعد أن احتلوا مدينة بنغازي عام ١٣٢٩هـ ، وأصبح القائد العام ضدهم بمنطقة الجبل

وإليكم هو في سيرة من رجاله لقد بلغت خمسين فارساً بداية (سلطته) بالجبل الأخضر ، يستطيع مواقع العدو فوجي ، يقوم من الأعداء ، الهاجمات به فقاتلها ، والاستشهاد الذي من كان معه ، وأصيب هو بجراح ، وقُتل جواده ، فانقض عليه الطليان ، وخطروا أسيراً ، وهم لا يعرفونه ، وحُمل إلى « سرمة » ، ثم عرفوه ، فنقلوه طائراً إلى بنغازي ، وسُجن أربعة أيام ، ثم حفروا معه ، فكان داخل السجن ، وأصيب بضراعة ورمدوج ، ثم أقدم سفناً في مركز « سلوق » ببنغازي ، وذلك عام ١٣٥٠هـ ، فكان عمره خمسة وسبعين عاماً ، ومع ذلك كان يجاهد على جواده ، ويقوم بقصد بالمنطقة العدو

الفصل الأول

استعمار ليبيا

ألغيت الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) . وكانت هي القوة الباقية التي تربط المسلمين بعضهم ببعض ، فلما ألغيت زالت الروابط الرسمية ، ولم تبق إلا المعنوية التي لا توجد في مجتمع ضعيف متخلف جاهل ، وانقطعت الصلات التي كانت تربط الليبيين بإخوانهم ويقوا وحدهم في الميدان ، ولم تعد تصل إليهم أية مساعدات ، فيجب الاعتماد على أنفسهم وإمكاناتهم .

وترسخت فكرة الإقليمية الضيقة نتيجة التجزئة التي فرضت على المسلمين من قبل أعدائهم الذين سيطروا على بلادهم ، وأصبحت قيم الكتلة الأولى ، وارتبطت مصالح بعضهم بالمستعمرين ، إذ نالوا منهم حظوة ، وسلّموا السلطات ، فأصبحوا يدافعون عنها لتبقى لهم السيادة ، فنادوا باسم الوطنية التي غرّوها بالإقليمية التي سوّقوا فيها . وبدأت المسابقات لرفع هذه الشعارات ، وإبراز بعض الأعمال لتبرير استلامهم السلطة ، والأعداء يوجّهون ويدفعون ، ويُسيّرون كما يجري .

وإن المشكلات الكثيرة لكل إقليم قد جعلت أهله ينصرفون إلى حلّ موضوعاتهم الخاصة ، وهذا ما جعل جذور الانفصالية تتعمّق ، حيث يلتفت سكان كل إقليم إلى مشكلاتهم ، هذا ، إضافة إلى الجهل ، فلا يعرف أهل منطقة ما يجلّ بإخوانهم في المنطقة الثانية ، ويزيد الأمر سوءاً توجيه المستعمر

إلى ما يثير الأحقاد بين الأقاليم ، ويزرع الشكوك بين أهلها ، وبين الراعي والرعية . وإذا وجدت الروح المعنوية ، فهي عند فئة قليلة منهم ، وتحاول الفئات المتسلطة قتلها وإماتتها .

السيطرة الإيطالية : استطاع موسوليني أن يتسلّم زعامة إيطاليا ، وأن يسيطر على حكمها تماماً في الثلث الأول من عام ١٣٤١هـ (أواخر عام ١٩٢٢م) ، وأراد أن يُثبّت دعائم حكمه بلفت نظر السكان إلى خارج البلاد ، وإشغالهم بانتصارات واسعة ضد شعب قليل العدد ، قليل الإمكانات ، آمن مطمئن ، لا يعرف الحقد ، ولا يرغب في العدوان . وإذا ما اتجه الناس إلى خارج حدود بلادهم ، وانصرف اهتمامهم إلى تلك الجهات ، تركوا ما يحدث داخل البلاد من ظلم ، وما يرتكب من مخالفات دستورية وتعدّيات على الأخرين وحقوقهم .

نقض موسوليني الاتفاقات التي قطعتها حكومة إيطاليا السابقة على نفسها ، فنقض الاعتراف بحكومة محمد إدريس السنوسي في داخل ليبيا ، ورفض الاعتراف بالمحاكم الشرعية في المناطق التي يسيطر عليها الطليان ، وباللغة العربية ، وبالعناية بالقرآن الكريم ، وبعدم التعرّض للزوايا السنوسية ، وبالسماح بالتجارة بين الجهات الساحلية التي تخضع للاستعمار الإيطالي والجهات الداخلية التي لا تزال تحت سيطرة الليبيين أنفسهم ، وأن موسوليني أتى بشيء سوى الخضوع لإيطاليا والرضوخ له شخصياً ، وعدّ ما هو قائم في ليبيا ضعفاً من حكومة إيطالية السابقة ، ويجب أن تبرز الآن قيمة إيطاليا شاخة .

عيّن « موسوليني » حاكماً جديداً على ليبيا يُدعى « بونجيوفاني » ، وزوّده بصلاحيات واسعة ، ووضع تحت تصرّفه جيشاً ضخماً يقوده اللواء « بادوليو » واللواء « فرازياني » . أحبّ « بادوليو » أن يتعرّف على معلومات عمر المختار وطريقة تفكيره ، فأجرى مفاوضة معه ، وسأله : ما هي الشروط التي تضعونها للمصالحة مع حكومة إيطاليا ؟

فأجاب عمر المختار : ألا تدخل الحكومة الإيطالية في أمور ديننا ، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية معترفاً بها في دواوين الدولة ، وأن تُفتح مدارس خاصة ، يُدرّس فيها التوحيد والتفسير والفقه وسائر العلوم ، وأن تُفتح مدارس لتعليم اللغة العربية ، وأن يُلغى القانون الذي وضعته إيطاليا ، فهو وضعيّ يُخالف شرع الله ، وهذا لا يصحّ في عقيدتنا . فعرف « بادوليو » أنه أمام عملاق ، ولا بدّ من قوة عظيمة لتحقيق النصر عليه .

حشد «بادوليو» قوّة ضخمة مشحونة بالحقد على الإسلام، مليئة قلوبها بالرعب من أبنائه ، مسحوقة في بلادها بالاستبداد ، وسُمح لها بعمل كل شيء ، وما أبشع ما يرتكبه الخائف إذا انتصر ، والحاقد إذا غلب ، والذليل إذا عزّ ، والفقير إذا انطرته النعمة ! وهذا ما كان من جنود الطليان في ليبيا ، كانوا كأنهم بهائم رُبطت منذ مدّة ، ثم تُركت ترتع سائبة في مرعىً خصْب ، فكانت أعمالهم وحشية يندى لها جبين الإنسانية لما ارتكبوه من سبي للنساء ، وضرب بطن ، وهتْ عاريات ، وذبح بالجملة ، وقتل للرجال صبراً وأمام ذويهم ، وانتهاك حُرمات المساجد ، ودوس المصاحف بالأقدام . وكان عدد القتل من المسلمين في منطقتي برقة وطرابلس خمسة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانين وعشرين (٧٥٠٩٢٨) إنساناً .

كان محمد إدريس السنوسي قد اضطرّ لترك ليبيا والالتجاء إلى مصر ، واستمرّ عمر المختار يرفع لواء الجهاد ، ويقوم بحرب العصابات ، وخاصة في (برقة) في منطقة الجبل الأخضر ، وبقي في جهاده مدة ثماني سنوات (من ١٣٤٢ إلى ١٣٥٠هـ) . وقد انقطعت عن ليبيا خلال هذه المدة كل الإمدادات والمساعدات التي كانت تصل إليها من الخارج ، أو يحتمل أن تصل من بعض المسلمين ، ومن البلدان العربية المجاورة .

قام المفوض السامي الإيطالي الجديد « بونجيوفاني » بحلّ المستكرات في منطقة برقة ، واحتلت القوات الإيطالية مدينة (إجدابيا) العاصمة السنوسية في تاريخ ٦ رمضان ١٣٤١هـ (٢١ نيسان ١٩٢٣م) ، ثم أعلن المفوّض

السامي بعد ثلاثة أيام من احتلال العاصمة السنوسية إلغاء جميع الاتفاقات المعقودة بين إيطاليا والسنوسي ، وأن الطريقة السنوسية لم تعد سوى طريقة دينية . وأبلغ وزير إيطاليا المفوّض في القاهرة هذا القرار إلى محمد إدريس السنوسي ، وبدا فقد زال أيّ نفوذ للسنوسيين في المناطق الداخلية من ليبيا حسبما كان ساريا بنتيجة الاتفاقات ، كما انتهى مفعول ما قطعته إيطاليا على نفسها من قيود في المناطق الساحلية .

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢ كانون الأول ١٩٢٥م) تنازلت مصر أو بالأحرى إنكلترا عن واحة « جغبوب » لإيطاليا . وهي منطقة الدعوة السنوسية ، فدخلتها القوات الإيطالية . وقد كانت إنكلترا تريد مجاملة إيطاليا وهدم إعصابها ما دامت إيطاليا تمتلك بالمسلمين بطريقة أكثر سوءاً مما تقوم هي به ، كما أنها لا تريد الصدام معها بعد تسلّط الحكم الفردي الاستبدادي عليها ، وخوفاً من قيام أنظمة شبيهة أخرى ، والتحرّك نحو ألمانيا التي كانت تسير في المنحى ذاته .

وتقدّم الطليان في داخل ليبيا فاحتلوا (العقيلة) و (مسروق) و (غات) ، وبدأ تمّت سيطرتهم على (فزان) وغربي ليبيا . ثم تحرّكت قواتهم نحو واحات الجزء الشرقي فاحتلوا (أوجلة) و (جالو) ، وأخيراً سقطت واحات الكفرة ، آخر معاقل السنوسيين في ١٥ شعبان ١٣٤٩هـ (٤ كانون الثاني ١٩٣١م) ، وبذلك خُزل الجبل الأخضر من كل ناحية .

كان قد بقي من زعماء الجهاد عمر المختار ومحمد الرضا فدأ الطليان تفاوضتهما . أمّا محمد الرضا ، فقد استسلم في ١٥ رجب ١٣٤٦هـ (٧ كانون الثاني ١٩٣٨م) ، وأمّا عمر المختار فقد رفض ، واستمرت المفاوضات معه حتى غرّة جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) أي ما يقرب من سنتين من استسلام محمد الرضا .

أعلن عمر المختار استئناف الجهاد في غرّة جمادى الآخرة ، وقطع

المفاوضات بعد أن تأخر « بادوليو » برد الجواب عليه ، واستمرّ في جهاده هذه الفترة عشرين شهراً . وربما كان يستطيع مع حسن من فرسانه قوات العدو في « سلنطة » (فرجي) بقوات ضخمة للعدو ، فاصطدم معها ، واستشهد أكثر فرسانه ، وسقط هو مثخناً بالجراح ، وقد قُتل جواده ، وظنه الأعداء أسيراً ، ولم يعترفوه ، وذلك في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٠هـ (١١ أيلول ١٩٣١م) . ولما عرفوه نقلوه بسرعة إلى « سوسة » ومنها أركب الطيار « أوسيي » وسجن أربعة أيام ، ثم حُوكم محاكمة صورية ، وأجاب غير هيّاب ، وأخذ على نفسه مسؤولية كل ما حدث من أعمال الجهاد . فقررت المحكمة إعدامه على الرغم من أن عمره يزيد على الخامسة والسبعين ، فأعدم في اليوم التالي شنقاً في ٤ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ (١٦ أيلول ١٩٣١م) بمركز « سلوق » في (بنغازي) ، وأجبر الأهالي على مشاهدة إعدامه ، وكان منظراً مؤثراً ورهيباً أثار الناس وحرّك فيهم روح الجهاد ، مما جعل الطغاة يعشون عاقبة ما قاموا به ، فدفنوه سراً ، وأخفوا معالم القبر .

لقد حاضر عمر المختار مائتين وثلاثاً وستين معركة خلال العشرين شهراً الأخيرة ، وكانت أشهر هذه المعارك : « الرجمة » و « عقيلة المطهورة » و « كرشة » وهي أسماء معارك في الجبل الأخضر في منطقة برقة .

خلت الساحة بعد استشهاد عمر المختار ، فأغلقت الزوايا السنوسية ، وصودرت أملاكها . ولا نستطيع أن نقول : إن حركة المقاومة قد أخمدت تماماً ، وإنما بقي منها أثرٌ يظهر بين الحين والحين .

قُدّر عدد الشهداء من الليبيين في السنوات العشر الأولى من الاحتلال الإيطالي بستين ألف شهيد ، ووصل هذا الرقم في النهاية إلى خمسمائة وستين ألفاً وثمانمائة وعشرين إنساناً كما سبق أن ذكرنا . واستولى الطليان على مساحات واسعة من أخصب الأراضي ، ولقد وضعوا أيديهم حتى عام ١٣٥٠هـ على مائة وعشرين فداناً في منطقة برقة فقط ، ولم يدفعوا سوى ثلث ثمنها ، ثم تضاعفت هذه المساحات بعد عامين ، وشجّعت إيطاليا هجرة

أبنائها إلى ليبيا ، ودعّمتهم بالأموال ، وأسكنتهم بالأراضي والأملاك التي اغتصبتها ، وأقامت مزارع نموذجية ، ومزارع حكومية على شكل مستعمرات إغراء للطليان بالهجرة إلى ليبيا . وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٥٧هـ (٩ كانون الثاني ١٩٣٩م) أي قبل اندلاع نار الحرب العالمية الثانية بأقل من تسعة أشهر أعلنت حاكم طرابلس وبرقة إلى ليبيا[1] ، وضمّتهما جزءاً من الأراضي الإيطالية ، ومنحت السكان الجنسية الإيطالية ، وأجريت التماثيل على الاستدارة ، وإضافة إلى هذا الظلم ملأت إيطاليا البلاد الليبية بالمدارس الإيطالية ، وألزمت السكان على تعلّم لغتها ، وعاملت الأهالي معاملة سيئة جداً حيث حرّمت عليهم الكتبي ، وهتكت الأعراض ، وألقت الناس من الطائرات وهم أحياء إذا قالوا قولة حقّ أو انتقدوا ، وساقت العمال والمجنّدين للخدمة مع الجيش الإيطالي في الحبشة أو في الصحراء الغربية ، وارتكبت أبشع الجرائم والمنكرات .

هذا بالنسبة إلى الأعمال العسكرية وبعض مظالم الطليان في ليبيا ، أما بالنسبة إلى نشاط السكان السياسي خارج البلاد ، فقد أسّس بشير السعداوي[2] جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي ـ البرقاوي) في دمشق عام ١٣٤٧هـ ، وإن كان جلّ أعضائها من الليبيين المهاجرين ، إلاّ أنه قد دخلها بعد الأسابيع من غير الليبيين ، وكانوا يومذاك أكثر أفراد المجتمع اطّلاعاً سياسياً ، وكان منهم : عبد الغني الباحقني وهو من أصل ليبي ، وبكري قدورة ، وكامل عياد ، وكانت أهم مطالب هذه الجمعية التي أعلنتها عام ١٣٤٨هـ هي :

---

(١) ليبيا بالأصل اصطلاح يطلق على الصحراء التي تقع غرب نهر النيل وجنوب برقة وطرابلس

(٢) بشير السعداوي : من أهالي (طرابلس الغرب) ، رحل عام ١٣٤٥هـ إلى المملكة العربية السعودية ، ووصل مستشاراً عند ملكها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، ورجع إلى بلاده بعد استقلالها ، ولكن لم يستمرّ إلى الملك محمد إدريس السنوسي ، فرجع إلى القاهرة ، ومات فيها عام ١٣٧٦هـ ، صنّف رسالة سمّاها : « تطلع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس وبرقة »

١ ـ تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة ، على رأسها زعيمٌ مسلمٌ تختاره الأمة .
٢ ـ تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور البلاد .
٣ ـ انتخاب مجلس للنواب .
٤ ـ جعل اللغة العربية لغة رسمية .
٥ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي .
٦ ـ العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية .
٧ ـ إصدار عفو عام .
٨ ـ عقد معاهدة مع إيطاليا يقرّها المجلس النيابي .

وقد افتتحت هذه الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩هـ برئاسة محمد عريف الزليطني .

وتأسست جمعية في مصر برئاسة أحمد السوسكلي ، وقامت بنشاط واسع ، وافتتحت عام ١٣٦٢هـ نادي طرابلس الغرب الثقافي .

وشكّلت الجاليات الليبية التي تتطلع مختلف أرجاء العالم الإسلامي لجنةً للدفاع عن حقوق ليبيا ، واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها ، وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس عام ١٣٥١هـ ، أرسلت هذه اللجنة مندوبين عنها لحضور المؤتمر ، وقدّمت له نسخةً من الميثاق الوطني . وقد طالبت اللجنة المسلمين في أقطار الأرض كلها تقديم المساعدة لإخوانهم المكوّنين في ليبيا . وقد جاء في الميثاق ما يلي :

١ ـ تأليف جمعية تأسيسية لسنّ دستور البلاد
٢ ـ انتخاب الأمة مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخوّله إياها الدستور
٣ ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم
٤ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه
٥ ـ العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية
٦ ـ العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه

٧ ـ تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقة والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ، ويصدّقها المجلس النيابي .
٨ ـ تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيمٌ مسلمٌ تختاره الأمة .

يبدو من البيانات هذه أن الليبيين كانوا يقفون موقف المحايدة مع الطليان لعلّهم يحصلون على شيء من تخفيف الشدّة بعد أن زاد طغيانهم ، فهم يطالبون بعقد معاهدة مع الطليان ينالون فيها شيئاً من الاعتراف بالذات ، ولو كان لإيطاليا شيء من النفوذ .

ويبدو أن فرنسا كانت تُناهض إيطاليا وتختلف في ذلك عن إنكلترا ، فقد قامت الجمعيات الليبية في مناطق نفوذ فرنسا في سوريا وفي تونس ، ولعلّ إيطاليا وفرنسا كانتا على خلاف من أجل تونس ، أو أن كلاهما تريد منطقة ليبيا لنفسها ، لذا فإن فرنسا كانت تُعادي إيطاليا ، وتحرّك الليبيين ضدّها .

الحرب العالمية الثانية ـ اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، ودخلت فيها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان على حين كان في الطرف المقابل : إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والإمبراطورية الروسية ، ومعنى ذلك أن أرض ليبيا ستكون ساحة صراع بين الأطراف المتخاصمة ، فأرضها محتلة من قبل إيطاليا ، بينما تسيطر إنكلترا على الأراضي التي تحدّها من الشرق ، وهي أرض مصر ، وتستعمر فرنسا المناطق التي تحدّ ليبيا من الغرب والجنوب وهي : تونس ، والجزائر ، والنيجر ، وتشاد . حتى السواحل الليبية ستكون ميداناً لحرب بحرية كاسحة ، فالأسطول الإنكليزي له قوته في البحر المتوسط ، ويأتي بعده الأسطول الفرنسي حيث تشرف فرنسا على هذا البحر من ناحية الجنوب ، وتستعمر البلدان التي تشكل شطآنه الجنوبية من ناحية الغرب ، وهي : تونس ، والجزائر ، والمغرب ، كما تستعمر أجزاء من شطآنه الشرقية وهي :

سوريا ولبنان . أما إيطاليا فإن أراضيها تمتدّ وسط هذا البحر ، وتكاد تحمله جزائر ، إضافة إلى أنها تعدّ ليبيا جزءاً من ممتلكاتها .

بدأت الحرب بهجوم ألماني صاعق اكتسح بولندا من ناحية الشرق ، فاعلنت إنكلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، فالتفتت ألمانيا إلى ناحية الغرب ، فضربت فرنسا ضربة قوية ألقت السلاح بعدها ، وعدّت عاصمتها باريس مدينة مفتوحة ، فدخلها الألمان . وتشكّلت في فرنسا حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » وعقدت معاهدة مع الألمان ، وعدّهم حلفاء لها ، وكان لهذه الحكومة النفوذ في المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ، وبذا فإن الصدام بين فرنسا وإيطاليا لن يكون ، ولن تكون هناك حربٌ على الحدود الليبية من جهة الغرب والجنوب في مراحل الحرب الأولى على الأقل ، لأن لفرنسا حكومة أخرى خارج أرضها وهي حكومة فرنسا الحرّة برئاسة الجنرال « ديغول » حيث يقيم في لندن ، ويعمل مع الحلفاء ، ولا بدّ من صدام بين حكومتي فرنسا تبعاً لمجريات أحداث الحرب .

أما منطقة الحدود المصرية ـ الليبية فستكون إحدى مناطق الصراع الرئيسية في العالم خارج القارة الأوربية ، وذلك للتماس المباشر بين طرفي الحرب ، حيث إنكلترا في مصر ، وإيطاليا في ليبيا ، وسيعمل كل طرف لإنزال ضربة قاضية في خصمه ـ إن استطاع ـ لإخراجه من دائرة القتال ، وسيستعمل لذلك كل الوسائل المتوفرة لديه أو التي يمكن أن يستفيد منها .

إن أهم وسيلة لدى إنكلترا الاتصال بالمجاهدين الليبيين ، ودعمهم ضدّ الطليان وحثهم على القتال ، وكأنهم أصبحوا أصدقاء لهم ، وكانوا بالأمس أعداء ، بل إن إيطاليا لم تتقدّم إلى احتلال ليبيا إلاّ وقد ضمنت عدم معارضة إنكلترا ، ولكنهما اليوم كلاهما أعداء لإيطاليا ، وعداوة إنكلترا عداوة مرحلية أو مؤقتة اقتضتها السياسة والنزاع لفرض النفوذ ، وعدوّ عدوك لقاء وللقتال في خندق واحد ضد المسلمين ، فكلاهما مشحون بالحقد على

الإسلام ، ويعمل لخدمة الصليبية . أمّا عداوة ليبيا فعداوة عقيدة ، وهي باقية حتى يلين الطليان بالإسلام ، أو يُنزع الإسلام من قلوب الليبيين ، بل لن يؤمن الطليان بنزع الإسلام من قلوب الليبيين ، حتى يُحاربوه ويُمارسوه ، ويُصبحوا نصارى أو يهوداً . وصل كسلي فقد اتخذت إنكلترا الصداقة للمجاهدين ، ومدّت لهم يد العون ، وقدّمت إليهم المساعدات ، بل وكانت على صلة مباشرة بكبيرهم محمد إدريس السنوسي ، فهو يعيش في مصر ، في منطقة نفوذها ، وتحت سيطرتها ، وفي حمايتها ورعايتها ، وقد وجدت فيه ضالتها ، فهو الصلة لها مع المجاهدين ، وهو وسيلتها لحكم سلامه في المستقبل ، ورأس مصالحها فيما إذا خرجت من أرضه ، لذا يجب رعايته بالشكل المطلوب ، وعلى قدر ما تنجح في سياستها معه ، على قدر ما تحقّق نصراً في الوقت الحالي ، ومصالحها في الأيام القادمة والمستقبل القريب .

لم يكن محمد إدريس السنوسي يقوم بأيّ نشاط سياسي في مصر ، على حين يقوم غيره بذلك ، بل لم تكن إنكلترا تسمح له بذلك ، فإن أيّ نشاط ، يسيء للعلاقة بين إنكلترا وإيطاليا ، ولم تكن كلتاهما تريد ذلك للظروف الدولية التي تمرّ بها القارة الأوربية خاصة ، لذا نلاحظ أنه رغم وقوع مصر بجوار ليبيا ، ورغم وجود محمد إدريس السنوسي في مصر ، بل وعدد آخر من الليبيين معه ، إلاّ أنه لم تكن هناك نشاطات سياسية ضد إيطاليا على حين وُجد مثل هذا النشاط في تونس ودمشق ، رغم البعد بين دمشق وليبيا ، وعدم وجود كثير من الليبيين في دمشق .

لما دخلت إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا ، نشطت إنكلترا ، ودفعت محمد إدريس السنوسي للعمل ، وقد عُقد اجتماعٌ في بيت السنوسي بالإسكندرية في تمام يوم ٦ رمضان ١٣٥٨هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩م) وحضره عن طرابلس أحمد السويحلي ، وأحمد المريض ، وعون وسيف ، وتوفيق القرياني ، ومحمد العباني ، وعن منطقة برقة عبد السلام الكبّادة ، وعبد الحميد

العباد . وبعد أربعة أيام تم الاتفاق على تحديد البيعة لمحمد إدريس السنوسي بالإمرة على منطقة برقة، وتشكيل لجنة برئاسة الأمير وعضوية أحمد السويحلي وأحمد الفيض وعبد الحميد العباد و . . . للعمل من جديد ضدّ الطليان

من السياسة ألاّ تقدّم إنكلترا عروضاً كبيرة للسنوسيين ، وإنما تترك ذلك للأيام وحسب الظروف ، لتبلوهم ، ولتختار من تشاء ، وعندها تقدّم له العروض ليصبح في المستقبل خاضعاً لها ، فتكافئه من بعض فضالتها عليه أو من بعض فضلاتها تقدّم له ، فكأن بلاده من خيراتها وتهب له منها ، على حين أنها غريبة والبلاد لأهلها . ومن السياسة أن تبدأ بتسخير أهل ليبيا لمصلحتها ، وفي حدود ما ترسم لهم ، ثم تمنح ما تشاء .

عرضت إنكلترا العمل على الليبيين ، وتقديم المساعدة للجهاد ضدّ الأعداء من الطليان ، وكلّفت حمد الباسل[1] للتوسط في ذلك ، وعرضت أجراً رهيداً للذين يتطوّعون للقتال في صفوف الجيوش الإنكليزية ، غير أن الطرابلسيين رفضوا ذلك العرض ، وعرفوا أن إنكلترا تريد استغلالهم ، فبالأمس كانت بجانب إيطاليا وضدّ أهل ليبيا ، واليوم تريد أن تقاتل إيطاليا بأهل ليبيا لمصلحة الإنكليز والإنكليز فقط

رمى محمد إدريس السنوسي العمل برأي إنكلترا ، وعهد إلى صفي الدين السنوسي بتجنيد المطوعين ، وفتح مكتباً لتجنيد السنوسيين ومن يقبل العمل معهم ، واستطاع أن يجنّد أربعة عشر ألف جندي ، ومائة وعشرين ضابطاً .

شكّل محمد إدريس السنوسي الجمعية الوطنية الليبية التي أذيعت إعلان

---

(1) حمد بن محمود بن محمد الباسل . وُلد في القاهرة عام ١٢٨٨هـ ، وهو من أصل مصري ، وقد حافظ في أسرته على الزي الغربي ، تعلم الإنكليزية والفرنسية بالمدارسة الكلامية ، وتُوفي عمدةً لغدامس ، والزنتان ، وغريان الشرق ، وكان من أعضاء الجمعية الطرابلسية ، كان مع سعد زغلول ، وتُوفي بعد إلى مالطة ، وعاد بالقاهرة عام ١٣٥٩هـ

بيعته وتفويضه دون قيد أو شرط ، وعوض الحرب إلى جانب إنكلترا ، غير أن زعماء منطقة طرابلس قد رفضوا الموافقة على قرارات هذه الجمعية ، وانطلقوا إلى بقية البلدان العربية للعمل للقضية الليبية .

مضى أكثر من عام على نشوب الحرب العالمية الثانية ، ولم تتحرك الجبهة بين ليبيا ومصر ، أو بالأحرى بين إيطاليا وإنكلترا في هذه الجبهة ، وذلك لانشغال دول أوربا بالقتال على أرض قارتهم . فلما أنهى الألمان وضع فرنسا ، وسيطروا على معظم أوربا ، ولا يستثنى منها إلاّ روسيا وإنكلترا ، وقد فشلوا بالنزول في إنكلترا ، عندها فكروا بنقل المعركة إلى البحر المتوسط لضرب مواقع الإنكليز المهمة واحتلالها ، وهي : جبل طارق ، ومالطة ، وقبرص ، والإسكندرية

التقى هتلر بموسوليني في « برينر » في ٣ رمضان ١٣٥٩هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٠م) ، وأعلمه أنه غيّر فكرته بالنزول إلى إنكلترا ، وأنه يجب نقل المعركة إلى البحر المتوسط ، لإجبار إنكلترا على الركوع عن طريق احتلال قواعدها في المتوسط

بدأ الطليان بالهجوم على مصر من ليبيا ، ودخلوا أرضها ، ولم تمضِ الأ أيام قليلة تزيد على الشهرين ، حتى وصلوا إلى موقع « سيدي براني » وبعد شهرين آخرين قام الإنكليز بهجوم كاسح معاكس بالجيوش الأسترالية ، والنيوزيلاندية ، والهندية ، وألقوا بالإيطاليين حتى بنغازي ، وشكّلوا حكومة عسكرية في برقة مقرّها في مدينة بنغازي . غير أن الألمان والطليان بقيادة « روميل » قاموا بهجوم كسحوا فيه القوات الإنكليزية ، ووصلوا إلى حدود مصر في جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (حزيران ١٩٤١م) ، ثم تابع سيره باتجاه الإسكندرية ، غير أنه توقّف في موقع « العلمين » ، ووصل الألمان والطليان بذلك إلى ذروة تفوقهم .

عُيّن « مونتغمري » قائداً للجيش الإنكليزي الثامن في تاريخ ٣ شعبان

(١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م)

وأصبح الوضع « بين تارين » . واستطاعت القوات الإنكليزية وحول مدينة طرابلس الغرب في تاريخ ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، وانسحب الطليان من ليبيا بعد أسبوعين من احتلال طرابلس .

ثم تمّ الإنزال في جزيرة صقلية في تاريخ ٨ رجب ١٣٦٢هـ (١٠ تموز ١٩٤٣م) وتخلّى بعدها موسوليني عن السلطة في ٢٨ رجب ١٣٦٢هـ (٣٠ تموز ١٩٤٣م) ، وحدث الإنزال في شبه الجزيرة الإيطالية في ٩ رمضان ١٣٦٢هـ (٨ أيلول ١٩٤٣م) واستمر تراجع دول المحور حتى انتهت الحرب باستسلام ألمانيا في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٧ أيار ١٩٤٥م) .

وبينما كانت تتقدّم القوات الإنكليزية من الشرق ، وانهيار المقاومة الألمانية ـ الإيطالية ، كانت القوات الفرنسية تتقدّم من الجنوب ، وقد احتلّت منطقة فزان ، وهكذا أصبحت ليبيا منطقة عدوٍّ محتلّة من قبل دولتين ، إذ أقامت إنكلترا حكماً عسكرياً في كل من برقة وطرابلس ، وأقامت فرنسا حكماً عسكرياً في فزان . وحصلت الولايات المتحدة على قواعد جوية .

فصلت إنكلترا بين برقة وطرابلس ، وميّزت بين القسمين في المعاملة فأما برقة فقد سمحت بالتعامل فيها بالجنيه المصري ، ورفعت الرقابة عن المطبوعات ، والقيود عن التجارة ، كما سمحت بالسفر لمن أراده ، ولم تمانع في سفر السكان ، ولم تفرض ضرائب مباشرة حتى عام ١٣٦٥هـ . وأما طرابلس فقد أبقت الأحكام العسكرية فيها . وقد قدّمت مساعدات لخزينة القسمين .

وأما فرنسا فقد قسّمت المناطق التي احتلّتها إلى ثلاثة أقسام وهي :

١ ـ غدامس : وألحقتها بتونس .
٢ ـ غات : وألحقتها إدارياً بالجزائر .
٣ ـ فزان : وألحقتها إدارياً بالجزائر .

وفرضت الفرنك الفرنسي محلّ الليرة الإيطالي ، وأصادرت ممتلكات

المتحرّف العثماني ، وعيّنت أحمد سيف النصر متصرّفاً على فزان .

النضال والمناورات السياسية : اختلف النضال بين منطقة وأخرى فالأصل أن الحكم عسكري ، فلا أحزاب ولا هيئات ، ولا صحافة ، ولا أندية سواء أكانت فكرية أم سياسية ، ولا مناقشة على تأمين الوضع الأفضل للوصول إلى السلطة ، فالرأي والحكم أولاً وأخيراً للحاكم العسكري .

تعي المنطقة الفرنسية (فزان) وحدة ديغول الذي آل إليه الحكم بعد انتصار فرنسا الحرة برضاية مع الحلفاء ، وحدة سكان فزان بالطمأنينة والأمن وسيادة النظام في ظل فرنسا ، وبما أن المنطقة قد قسّمت ، وعدد السكان قليل ، لذا لم يبدُ أي أثر للدعوات أو التنظيمات .

وأما في المنطقة الإنكليزية (برقة وطرابلس) ، فالتقسيم قائم . ففي برقة يرغب الأهالي بإمرة محمد إدريس السنوسي غير أنه لم يرضَ أن يأتي على أساس عاهلي ، وإنكلترا لم تعترف بإمرته ، لذلك بقي في مصر . إنكلترا تريد أن يطلب هو بنفسه الإمارة منها ، ويُلحّ في الطلب ، ويسعى إليها ، عندها تقدّمها له ، وتُسلّمه حكم برقة ، فتكون صاحبة الفضل والمنة عليه ، فتربطه بها ويسير في فلكها ، وتجعل مصيره بيدها . وهو يُريد أن يُحجم قليلاً حتى يطالب به السكان ، ويتظاهرون من أجل ذلك ، وتضطر إنكلترا عندها أن تستجيب للأهالي ومطالبهم ، وتدعوه لاستلام الإمرة ، فيكون قد جاء بناءً على اختيار السكان وتلبية لمطالبتهم به ، فالرأي لهم ، ولا يكون لإنكلترا فضل عليه ، ولكن السكان لم يستطيعوا فعل شيء ، فالحكم عسكري ، وإنكلترا هي المنتصرة ، ولذلك بقي الوضع هادئاً ، ولم يحدث شيء . ووجد السنوسي أنه إذا لم يطلب هو لنفسه الإمرة ويستجيب لمطالب إنكلترا ، فإنها ستجد غيره ، وكثيرٌ أولئك الذين يرمون أمامها ، ويعرضون أنفسهم عرضاً غير مشرّف ، وسيقدّمون لها الرأي الذي ترغب . ووجد أنه سيطلب الإمرة في النهاية وإلاّ صاعت منه إلى النهاية ، وإنكلترا تعرف هذا وتنتظر ، وهو يدرك هذا ويتريّث .

في برقة : استأنف نادي عمر المختار[1] نشاطه في مطلع عام ١٣٦٣هـ (مطلع عام ١٩٤٤م) ، وقد تولّى رئاسته مصطفى عامر بعد وفاة مؤسسه أسعد بن عمران، ولم يمتد نشاطه في البداية ثم توسّع خارج مدينة بنغازي حتى غدت له فروعٌ (درنة) وغيرها . ودعا إلى تأسيس دولةٍ ليبيةٍ متحدةٍ بإمرة محمد إدريس السنوسي ، وقد ظهر على أنه ناديٌ أدبي ليس إلاّ ، ولكنه لم يلبث أن أصدر مجلةً باسم «مجلة عمر المختار» ، كما أسس جريدةً عُرفت باسم جريدة « الوطن » ، ومن هذا يبدو أن العمل سياسي ، وإن حمل اسم نادٍ . وحدد النادي أهدافه بتأييد إمارة محمد إدريس السنوسي والانضمام إلى جامعة الدول العربية . ولكن إنكلترا عندما زاد النادي من نشاطه حلّته لتؤكد أن الأمر بيدها لا بيد أحدٍ غيرها مهما كان وزنه السياسي أو الاجتماعي واسعاً . وعطّلت صفحة « واضطهدت أعضاؤه » ثم ظهر مرةً أخرى ، وبعد مدة باسم « جمعية عمر المختار » ، وأحياناً كان يُطلق عليها اسم « الجمعية الوطنية » .

ونشأت في برقة أيضاً رابطة الشباب الإسلامية ، وكان من أبرز أعضائها صالح مسعود بويصير الذي كان لا يزال يدرس بمصر في الجامع الأزهر ، وتتم اللقاءات في بيته . وتأسس للرابطة فروعٌ في مدينتي : « درنة » و« المرج » وغيرهما .

لم تكن الجمعية ولا الرابطة تبحث في أمور وحدة الأقاليم التي تكوّنت منها فيما بعد دولة ليبيا (برقة ـ طرابلس ـ فزان) ، وإنما كانتا تتفقان في المطالبة بإمارة السنوسي ، ثم وصل البحث في الوحدة وكانت الرابطة ترى أنه لا يمكن جمع هذه الأقاليم الثلاثة إلاّ في ظلّ الإمارة السنوسية ، وترى أن تكون الإمارة التي تدعو إلى الاستقلال ، فإذا ما تمّ كانت الدعوة إلى الوحدة .

أمّا الجمعية فأصبحت ترى الدعوة إلى الوحدة فإذا ما تحققت كان العمل

---

(١) تأسس نادي عمر المختار في القاهرة عام ١٣٤١هـ ، ثم توقف نشاطه عندما تقدّم الألمان ووصل روميل إلى العلمين

إلى تسليم السنوسي زعامة الدولة المرتقبة ، ولكن فرع الجمعية في « درنة » قد أعلن أنه يمكنه أن ينخلّى عن الوحدة ، غير أنه لا يمكنه أبداً أن يتخلّى عن إمارة السنوسيين .

رأى محمد إدريس السنوسي نفسه مضطراً للتنازل عن فكرته بعدم الطلب من إنكلترا بالسماح له بالعودة إلى برقة والاستقرار فيها ، فإنه إن لم يرضخ للأمر الواقع جيء بغيره ونُصّب أميراً ، وبقي هو بعيداً ، لذا فقد أقدم وطلب من السلطات الإنكليزية السماح له بالرجوع إلى بلده ومغادرة مصر ، فسمحت له ، ورجع مُكرّماً ، ومُعزّزاً له تمكينه

غادر السنوسي برقة فجأة ، وارتحل إلى مصر أيباً إليها في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م) ، فتجمّع الناس حول بيته ، وحالوا دون التحاق زوجته به ، وطالبوا بعودته ، وظهرت فوضى ، واكفهر الجوّ ، ولم يُزل الغمة إلاّ قدوم ضابط أبلغ الشعب أن السيد محمد إدريس السنوسي سيعود إليهم خلال عشرة أيام ، وفعلاً فقد رجع في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦م) . وفي هذه الأثناء تشكلت الجبهة الوطنية من إخوان عمر المختار الذين حملوا معه السلاح ، وجاهدوا ضد الطليان .

وفي ٢٩ محرم ١٣٦٧هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٧م) طلب محمد إدريس السنوسي من الجمعيات السياسية في برقة حل نفسها ، وهي : جمعية عمر المختار ، رابطة الشباب الإسلامية ، الجبهة الوطنية البرقاوية ، وتشكيل هيئة واحدة ، وقد وافقت كلها وانصاعت لأمره ، وشكّلت المؤتمر الوطني البرقاوي العام في ٢٨ صفر من عام ١٣٦٧هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٤٨م) ، وعيّن محمد إدريس السنوسي أعضاءه بنفسه ، وكان عددهم سبعةً وستين عضواً ، ثم زادهم حتى غدوا سبعين عضواً ، وقد عيّن محمد الرضا السنوسي ولياً لعهده[1] . وكانت الدعوة في برقة إلى استقلال إقليم برقة ، وقيام حكومةٍ دستوريةٍ فيها برئاسة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده ، ورفض أي تعاون مع

---

(١) تألفت اللجنة التنفيذية للمؤتمر من :

إيطاليا ، أما وحدة أقاليم ليبيا فيجب أن تكون ضمن شرطين :

١ ـ ملكية محمد إدريس السنوسي ووراثة أبنائه من بعده .

٢ ـ عدم عودة إيطاليا .

وكان المؤتمر الوطني البرقاوي هو الهيئة السياسية الوحيدة المعترف بها .

إن الحرص الذي أبداه محمد إدريس السنوسي على الإشارة والتلميح الذي أظهره لإنكلترا مع إهمالها له ، وطلب السماح له منها بالرجوع إلى برقة ومغادرة مصر ، والتلويح الدائم لسلطاتها لتسليمه الزعامة ، كل هذا جعله ضعيفاً وسيجعله ضعيفاً أمامها في المستقبل ، ومفقداً لزعاماتها وسيجعلها في الوقت نفسه سيدة الموقف ، والسيدة له ، وسيكون مُداناً لها بإمرته . ولما كانت إنكلترا ترغب في فصل برقة عن طرابلس لذا فهو يسعى إلى هذا بالنتيجة دون البحث في موضوع وحدة الإقليمين ومصلحة الأمة ، ولما كان أعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي من اختياره وتعيينه لذا فهم يتقيدون برغباته فقط ، وينطلقون من خلالها ، وكان جل اهتمامهم تنصيبه ملكاً على إقليمهم أو حيث تريد إنكلترا ، وعدم عودة الإدارة الإيطالية حيث في عودتها إبعاداً لإنكلترا عن الساحة ، وبالتالي إطاحة لمصيرها . أما موضوع الوحدة بين برقة وطرابلس وفزان فلم يعيروه اهتماماً زائداً ، ويعدّونه أمراً ثانوياً تماماً .

في طرابلس . ويختلف الأمر تماماً في إقليم طرابلس عما هي الحال في إقليم برقة ، إذ كانت الانضمامات السياسية والأهداف تنطلق من مصلحة الأمة ، والرغبة قائمة في وحدة الأقاليم كلها ، بل في وحدة الأمة الإسلامية كلها ، ولا اهتمام بالشخصيات ، فهي تزول ، أما الوحدة فإنها تبقى ، وغايات الأمة دائمة ، وكذلك توجد عدّة هيئات سياسية ، فقد تأسس نادي طرابلس عام ١٣٦٢هـ ، وهو أوّل نادٍ سياسي ، وقد قام بنشاط ظاهر ،

١ ـ محمد الرضا السنوسي
٢ ـ الصديق السنوسي
٣ ـ أبو القاسم السنوسي
٤ ـ علي الجربي
٥ ـ عمر فائق شلابي

وفُتحت له فروعٌ في كثير من نواحي البلاد ، ولما قوي أمره عام ١٣٦٤هـ ، قام بمظاهرة كبرى رفع فيها المتظاهرون نداءات ضدّ الطليان ، وأزالوا كل اللافتات الإيطالية ، ومحق اللوحات المكتوبة باللغة الإيطالية . وخاف عمل أنفسهم أولئك الذين سبق لهم أن تعاونوا مع الإدارة الإيطالية ، فقاموا برد فعل وتقدموا بعرائض دعوا فيها إلى وصاية إنكليزية ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أمرين اثنين وهما : أن هؤلاء الرجال الذين تقدّموا بالعرائض إنما هم أصحاب مصالح ، وهم على استعداد للتعاون مع أي استعمار ، وفي الواقع ليست إنكلترا بأفضل من إيطاليا ، وليست إيطاليا خيراً من إنكلترا ، فكلاهما عدوّ صليبي ، مستعمر دخيل ، حاقد يغيض يريد أن ينتقم منا ، وأن يسلبنا خيرات بلادنا . أما الأمر الثاني فهو أن إنكلترا كانت من وراء تلك المظاهرات تحرّكها ، وتهيّىء نفسها لتحلّ محل إيطاليا ، فقد ضمنت برقة ، ووجدت فيها من يمكنه أن يعمل بتوجيهها ، وربما سعى لمصالح إنكلترا من إنكلترا نفسها ، وتريد الآن أن تؤمّن طرابلس . وإذا كانت فكرة الوحدة واجباً شرعياً ، وغايةً نبيلةً ، وأمراً مطلوباً بحدّ ذاته إلاّ أن القصد منها هنا هو ضمّ طرابلس إلى برقة لتكونا تحت جناح إنكلترا وتدورا في فلكها معاً وتساير واحد .

وتأسّست اللجنة الطرابلسية في القاهرة في شهر شوّال من عام ١٣٦٢هـ (تشرين الأول ١٩٤٣م) ، وكانت تسعى لاستقلال طرابلس دون البحث في موضوع الرجل أو الأسرة التي تسلّم لها مقاليد الأمور ، وهذا السعي إلى الاستقلال يسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى وحدة الأقاليم الثلاثة .

وتأسّس الحزب الوطني عام ١٣٦٤هـ برئاسة علي بن حسين القلعه ، وكان من رجاله البارزين : مصطفى ميزران ، وعمر بوسوف ، ومحمد بن حسن ، وعبد السلام المريض ، ومحمد المنصف ، وأعلن الحزب منهجه ، ودعا فيه إلى مقاومة عودة الطليان ، ومنع هجرتهم إلى ليبيا ، وإلغاء القوانين الإيطالية في البلاد كافة ، وكان هذا الحزب الجواد الثاني للرهان ، وأيدت

إنكلترا عدم الاهتمام به ، أو عدم الاعتراف به ، وذلك كي يستطيع التحرّر والبعد عن كل ارتباط ، فلو اعترفت به مباشرةً ، ودعمته لشكّل ذلك إشارات استفهام حوله ، فلما برز نشاطه اعترفت به وذلك في تاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (٨ نيسان ١٩٤٦م) ، وبعد شهر وثلاثة أسابيع من الاعتراف الإنكليزي بالحزب ، انشقّ على نفسه ، فتشكّلت الكتلة الوطنية الحرة بزعامة علي بن حسن القفيه رئيس الحزب سابقاً ، أما الفرع الذي بقي يحمل اسم الحزب الوطني فتولّى زعامته مصطفى ميزران ، وكان ذلك في ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٣٠ أيار من عام ١٩٤٦م) .

ولزيادة إبعاد شبهة الصلة بالحزب الوطني بفرعيه المنشقين الحزب الوطني ، والكتلة الوطنية الحرة ، رأت إنكلترا إيجاد حزب من المتعاونين معها صراحة ، فإن المنافسة بين الحزب الموالي وبين الأحزاب المخالفة له تجعل العامة يعطون الولاء للأحزاب المخالفة للحزب الموالي والمتعاون مع أي جهة ، أما أصحاب المصالح فيسيرون في ركاب الحزب المتعاون مع السلطة ، لأن المنافع تكون أقرب منالاً حسب الظاهر ، أما المستعمر - وهنا إنكلترا - فتعدّ الطرفين ليكونا جوادي الرهان ، فتهدّد الموالين لها جهاراً بالمنافسين لهم والمتعاونين معها خفيةً ، وذلك كي يطيعوا طاعةً تامةً ، ويقدّموا لها كلّ ما تريد ، حرصاً على مصالحهم ، ومحاولةً للبقاء في مراكزهم التي وضعتهم فيها ، وفي الوقت نفسه تُمنّي المعارضين باستلام السلطة إن كانوا أكثر طواعية ، وبناءً على ذلك تشكّلت الجبهة المتحدة برئاسة سالم المنتصف في تاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (١٠ أيار ١٩٤٦م) ، وكان من أعضائها البارزين محمد أبو الإسعاد العالم الذي سُمّي مفتياً أيام الحكم الإيطالي ، وأكثر أعضاء هذه الجبهة من الذين كانوا يتعاونون مع السلطة الإيطالية ، وقد سبق أن ذكرنا أن أمثال هؤلاء على استعداد للتعاون مع أية سلطة مهما كانت عقيدتها أو جنسيتها أو عداوتها لعقيدتهم ، ما دامت تؤمّن لهم مصالحهم ويحدون في ظلّها المنصب والجاه .

والمنشقّ عن الكتلة الوطنية الحرة مجموعة برئاسة علي رجب ، وشكّلت الاتحاد المصري - الطرابلسي ، وذلك في تاريخ ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الأول ١٩٤٦م) ، ودعت هذه المجموعة - كما يظهر من اسمها - إلى الاتحاد مع مصر حيث تفرض إنكلترا نفوذها هناك ، فالأمر لا يعدو عن مشاطرة هيمنتها .

ومن الملاحظ ، أن أكثر المجموعات السياسية التي نشأت في هذه المرحلة إنما كانت نقطة البدء في تأسيسها في القاهرة حيث النفوذ الإنكليزي ، وكانت تتحرّك تحت سمع ونظر الإنكليز مما يشكّل إشارات استفهام حول تحرّكها السياسي ، وإذا كانت ستتولّى زعامة طرابلس أو سيؤول إليها الحكم ، فإن المراقب السياسي يستطيع أن يدرك إلى أية جهةٍ يكون توجّهها .

وفي منتصف شهر شوال من عام ١٣٦٦هـ (الأول من أيلول ١٩٤٧م) تأسس حزب العمال على نمط حزب العمال البريطاني ، ولكن ليس على النهج الاشتراكي .

وفي مطلع شهر جمادى الأولى من عام ١٣٦٧هـ (١١ آذار ١٩٤٨م) تشكّل حزب الأحرار برئاسة صادق بن زارع الذي كان يشغل منصب وكيل الحزب الوطني .

وهكذا أصبحت الأحزاب الطرابلسية تحمل أسماء الأحزاب الإنكليزية : العمال ، والأحرار ، ويشبه الحزب الوطني بجناحيه حزب المحافظين .

كانت الأحزاب في طرابلس ذات اتجاه (وحدوي) بشكل عام ، وتقف في وجه كل من يدعو إلى انفصال برقة عن طرابلس ، وقد عملت على التفاهم مع محمد إدريس السنوسي ليكون أميراً على الطرابلسيين والليبيين . وعندما غادر السنوسي برقة مرتحلاً إلى مصر ، أرسلت الجبهة الوطنية الحرّة إليه محمود المنتصر وطاهر المريض لاستطلاع رأيه السياسي في موضوع الإمارة ، وسبب

مختلف أنحاء البلاد ، وفي القاهرة تمّ اللقاء ، بعد أن انضمّ إلى الوفد بشير السعداوي في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٦٥هـ (٢١ حزيران ١٩٤٦م) ، وعرضوا عليه وحدة ليبيا على أن تكون الإمرة محصورة بشخصه ولا تتعداه بعد موته إلى أفراد أسرته ، أي دون أن تكون وراثية ، فأبدى الموافقة .

كان حزب الأحرار وحزب الجبهة الوطنية يريان بحث موضوع الإمارة بعد تحقيق الوحدة ، أما في هذه المرحلة فلا معنى لها ، إذ ما معنى بحث إمرة محمد إدريس السنوسي على طرابلس ، وهو أمير برقة ، ولا توجد وحدة بينهما .

وأما الحزب الوطني والكتلة الوطنية الحرة فقد رفضا موضوع الإمارة أساساً ، ولكن الاتحاد المصري ـ الطرابلسي قد أهملها تماماً ، ولم يتحدث فيها . وكان حزب العمال يرفضها غير أنه لم يصرح بذلك ليس إهمالاً وإنما متعمّداً ذلك .

وعندما رجع محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦م) ، ذهب وفد من طرابلس إلى بنغازي ضمّ بشير السعداوي ومحمد المصمف ، وعرضا على السنوسي إمرة طرابلس إضافة إلى برقة فأبدى شيئاً من الموافقة فيه تحفّظ ، وكأنّه يشير إلى رغبته في أن يكون الطلب من جميع الزعماء الطرابلسيين ، وأن يكون العمل لتلك الفكرة رسمياً ، فعرضا عليه عقد مؤتمر يضمّ أعضاء من طرابلس وآخرين من برقة ليبحث هذا الموضوع ، فوافق .

حضر وفدٌ من طرابلس[1] إلى برقة حيث التقى بوفدها[2] ، وكانت

---

(١) ضمّ وفد طرابلس : عبد الله الأسعد (رئيساً) ، وعضوية كلٍّ من : عبد الرحمن القلهود ، وعثمان وصوف ، وإبراهيم شعبان ، وسالم الزيلعي ، وأحمد الكبتي ، ومحمد الصيد القصار ، ومحمد الفقاري ، ومن اليهود إسحاق حبيب .

(٢) ضمّ وفد برقة : عمر منصور الكيخيا رئيساً ، وعضوية كلٍّ من : عبد الحميد العبار ، ومن =

الجلسات في ٢٣ و٢٥ و٢٧ صفر عام ١٣٦٦هـ و ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٧م) ، واتفق الحضور على وحدة البلاد بجزأيها واستقلالها ، وإمرة السنوسي عليها ، وضرورة الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، غير أنه ظهر أن وفد طرابلس يؤكّد على استقلال ليبيا ووحدتها ، ثم المناداة بإمرة السنوسي ، أما وفد برقة فإنه يؤكّد على إمرة السنوسي ، ثم العمل للاستقلال والوحدة ، وأصرّ رئيس وفد برقة ـ رئيس ديوان الأمير محمد إدريس السنوسي : عمر منصور الكيخيا ـ على الاعتراف بإمرة السنوسي دون قيدٍ أو شرطٍ ، وكأنه يصرّ على الإلزام ، فرفض وفد طرابلس ، لما رفض فكرة تحرّرة الفصال من أجل الاستقلال .

في فزان : لم يكن في إقليم فزان آراء سياسية متباينة ، لطبيعة الحياة القبلية ، وكانت أسرة « سيف النصر » صاحبة الكلمة الأولى في الإقليم ، وقد ارتبطت مصالح هذه الأسرة مع فرنسا ، فلم تكن هناك صراعات .

جامعة الدول العربية : تعقّدت اجتماعات جامعة الدول العربية في هذه المرحلة ، وفي الاجتماع الذي عقد في (أنشاص) بمصر في تاريخ ٢٧ و٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٢٨ و٢٩ أيار ١٩٤٦م) ، أيّدت استقلال ليبيا ووحدة أراضيها ، وأكّدت ذلك في الاجتماع الذي عقد بعد شهر في (بلودان) بسوريا .

وأرسلت إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى المنعقد في شوال ١٣٦٤هـ (أيلول ١٩٤٥م) تطالبه ببحث مصير المستعمرات الإيطالية، وفي الوقت نفسه تطالبه باستقلال ليبيا .

وكان محمد إدريس السنوسي قد طلب من الهيئات السياسية في طرابلس

= جماع ، وحسين سنكري ، وعبد الحميد العبار ، وعبد الرزاق شلوف ، ومن العبيدي ، وعمر فخر الدين ، ومن اليهود : ريكاتو شاوية .

حل نفسها وتشكيل هيئة واحدة ، غير أنها قد رفضت ذلك في شهر ربيع الأول ١٣٦٥هـ (شباط ١٩٤٦م) إذ عدّت ذلك مناورة منه حتى يستطيع التأثير على تلك الهيئة وتوجيهها حسبما يرى . غير أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزّام قد عمل على ذلك فيما بعد ، واستطاع ، وحلّت الهيئات كلها نفسها في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ (١٣ آذار ١٩٤٧م) ، وشكّلت ما عرف باسم « هيئة تحرير ليبيا » ، وكان من بين أعضائها البارودي ، وبشير السعداوي ، ومحمود المنتصر ، وأحمد السويحلي ، وظاهر المريض ، ومنصور قداره ، وجواد ذكرى ، وبعد مدة انضمّ إليها مفتي طرابلس ، وتغيّر اسمها ، وحملت اسم « المؤتمر الوطني الطرابلسي » ، وأرسل هذا المؤتمر وفداً إلى بنغازي حيث التقى بمحمد إدريس السنوسي ، واتفق معه على قيام دولة اتحادية من طرابلس وبرقة ، تحت رئاسة السيد السنوسي ، وقد أعطى موافقته هذه المرة ، لأن الوقت حسب رأيه يمثّل طرابلس فعلاً ، ولم يكن كذلك في المرة السابقة ، وقد درس المؤتمر موضوع استقلال ليبيا ووحدتها ، غير أن زعماء إقليم برقة قد رفضوا الاشتراك في هذه الهيئة لأنها لم تشر إلى إمارة السنوسي صراحةً .

الموقف الدولي : منذ أن اجتمعت هيئة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ، ونظرت في قضية ليبيا ، اتفقت آراء الدول الكبرى على أن توضع ليبيا تحت وصاية إحدى الدول العظمى ، ولكن عندما بحثوا الموضوع الحسّاس وهو أية دولة كبرى ستكون هي الوصية على ليبيا ، اختلفت الآراء ، لاختلاف المصالح والسعي وراء الأطماع .

شرع وزراء خارجية الدول الكبرى ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، وإنكلترا ، وفرنسا ، بدراسة مستقبل ليبيا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٣٦٤هـ . اقترحت روسيا أن تُعطى هي الوصاية على منطقة ليبيا ، وذلك لأنها ترغب في الدخول إلى مياه البحر المتوسط ، وهذه فرصة لها لتحقق هذا الحلم ، غير أن الدول الأخرى لم توافق على هذا الاقتراح .

وتقدّمت إيطاليا بطلب إلى المجلس تُبدي رغبتها بالعودة إلى ليبيا ، فلم يُنظر

إلى هذا الطلب . واقترحت الولايات المتحدة أن تكون هناك وصاية مشتركة ، فاستعملت روسيا هذا الاقتراح حين أدركت أن إنكلترا لا تنازع لها في منطقة ليبيا ، فعدّلت اقتراحها واكتفت بطلب إدارة إقليم طرابلس ، وهكذا لم يتمّ الاتفاق ، وانعقد المؤتمر

وعاد وزراء خارجية الدول الكبرى إلى الاجتماع في باريس في تاريخ ٤ حادي الأولى من عام ١٣٦٥هـ (٢٥ نيسان ١٩٤٦م) ، ورجعوا إلى دراسة الوصاية على ليبيا ، فاقترحت الولايات المتحدة ـ حلاً للنزاع ـ أن تعهد إيطاليا إلى الوصاية على ليبيا ، رغم أن إيطاليا دولة كانت سبباً في اندلاع الحرب العالمية الثانية فهي مجرمة بذلك ، وقد هُزمت في الحرب ، فيجب أن تفرض عليها عقوبات لا أن تقدّم لها مكافآت ، إلاّ أنها أكثر الدول خبرةً بشؤون ليبيا ما دامت قد كانت تحت سيطرتها ، وكان هذا الكلام أو هذا الادعاء الأمر الرسمي الظاهر ، أما الحقيقة أو ما تنطوي عليه النفس ، فإن الولايات المتحدة تريد أن تقول : إن الدول النصرانية وإن اختلفت فيما بينها إلاّ أنه حلاف مؤقت ويجب أن تحصل على مقابل ما بذلت من جهدٍ في خدمة النصرانية ، وإن إيطاليا قد قدّمت جهوداً في قتال المسلمين فيجب أن يُحفظ لها بحقّها ، وإن كانت قد أثارت حرباً ثم هُزمت فيها . وأبدت فرنسا عودة إيطاليا إلى ليبيا بشرط أن تعدّل الحدود لصالح إمبراطوريتها . وأما إنكلترا فأظهرت عدم اهتمام بإقليم طرابلس ، وربما كانت تؤيّد ما ذهبت إليه الولايات المتحدة وفرنسا بعودة إيطاليا إلى طرابلس ، ولكنها لم توافق أبداً على عودة إيطاليا إلى منطقة برقة إذ تعدّها لنفسها ، ويبدو هذا للجميع ، وأنها قد هيّأت محمد إدريس السنوسي ليتولّى السلطة نيابةً عنها في إقليم برقة . وبعد هذا عادت روسيا فوافقت على إعطاء إيطاليا إقليم طرابلس ، أي وافقت على حلٍ متوسط لترضى عنه الدول العربية ، إذ أن إنكلترا تصرّ على برقة ، والولايات المتحدة وفرنسا ترغبان في عودة إيطاليا . وعادت إنكلترا فرأت وحدة ليبيا واستقلالها مع مراعاة مصالح فرنسا في ضمّ أجزاء من هذه الأقاليم

للمستعمرات الفرنسية التي تجاور تلك الأقاليم الليبية ، وبالتالي فإنها كانت تطمع بسط نفوذها في إقليمي برقة وطرابلس . ورجعت روسيا إلى طلب أن تكون هي وإيطاليا الوصيتين على ليبيا، غير أنها عندما وجدت بقية الدول الكبرى تظهر عدم الحديث لمصالحها ، عادت فأيدت عودة الطليان إلى ليبيا .

وعُقد مؤتمر الصلح في باريس في العام نفسه ، وبحث الموضوع الليبي ، فأيدت إنكلترا عودة إيطاليا إلى ليبيا ، وبذلك تكون قد عدلت رأيها ، ولكنها كانت قد هيأت لها الأوضاع الداخلية في برقة وطرابلس ، غير أنه تقرر في المؤتمر نزع المستعمرات الإيطالية من إيطاليا ، واتجه البحث إلى موضوع الوصاية . فاقترحت روسيا وصاية إيطاليا ، ورأت إنكلترا والولايات المتحدة إعطاء إنكلترا الوصاية على إقليم برقة ، وتأجيل موضوع طرابلس ، أما فرنسا فرأت تأجيل الموضوع كله إلى ما بعد المؤتمر وعقد الصلح مع الدول ذات العلاقة .

وعُقدت الصلح مع إيطاليا في ٢٩ شوال ١٣٦٦هـ (١٥ أيلول ١٩٤٧م) ، ونتيجة الصلح تنازلت إيطاليا فيه عن ممتلكاتها ، ورأت الدول الكبرى أن تدرس وضع ليبيا من خلال رغبات السكان مدة عام ، فإن لم يتوصّل وزراء خارجية الدول الكبرى إلى قرار نهائي تُعاد القضية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة .

أرسل وزراء خارجية الدول الكبرى لجنة رباعية لدراسة رغبات سكان ليبيا ، ووصلت اللجنة إلى الأقاليم الليبية في أواخر شهر ربيع الثاني من عام ١٣٦٧هـ (آذار ١٩٤٨م) ، وطافت في المناطق المختلفة ، والتقت بالسيد السنوسي ، وأبدى رأيه لها ، وانتهت من أعمالها في تاريخ ١٢ رجب ١٣٦٧هـ (٢٠ أيار ١٩٤٨م) ، وقدّمت تقريرها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى ، وقد جاء فيه : إن السكان في برقة يؤيّدون الاستقلال لإقليمهم في ظلّ التاج السنوسي الوراثي . وأن السنوسي يرى استقلال ليبيا وتحالفها مع إنكلترا ويسعى لذلك، وأظهر عدم رضاه عن زعماء طرابلس إذا لم يقفوا معه الموقف

الذي وقفه أهل برقة ، وربما كان هذا الكلام ليسير الطرابلسيون في طريق وحدتهم ويسعون لاستقلال منطقتهم وحدها . ولم يتعرّضوا إلى إمارة السنوسي . غير أن أهل فزان يريدون إقامة حكومة إسلامية ، وهم راضون بالإدارة الفرنسية ، وليس عندهم شعور ضد الطليان .

وبعد وصول نتائج الدراسة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بدأ البحث في الموضوع ، فاقترحت روسيا إعطاء إيطاليا الوصاية على ليبيا ، على حين رفضت الدول الغربية هذا الاقتراح ، وطال النقاش ، فأحيل الموضوع إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة في شهر جمادى الأخرة من عام ١٣٦٨هـ (نيسان ١٩٤٩م) حيث كان من المقرر بحثه في تلك الدورة غير أنه قد أجّل مدة خمسة أشهر .

وعند البحث أيّدت روسيا استقلال ليبيا ووحدتها بعد أن رأت عدم استجابة لطلباتها بالوصاية ، فأصبح من الخير لها أن تمنع الآخرين كما منعوها ، ومن ناحية أخرى لتظهر أمام الشعوب أنها بجانب الشعوب ضد الاستعمار ، غير أن ذلك لم يكن إلاّ بعد أن عجزت عن تحقيق رغباتها في الوصاية . ورأت (إنكلترا) الاستقلال دون الوحدة ، مع مراعاة مصالح فرنسا . وأما الولايات المتحدة فقد رأت الاستقلال السريع على أن يتمّ خلال ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، ولكن فرنسا لم تعترف بوحدة ليبيا ، بل لم تعترف بشيء اسمه ليبيا . وأثناء التصويت على الاستقلال في جلسة ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) وافقت الجمعية العمومية على استقلال ليبيا مع وحدة أراضيها بأغلبية تسعة وأربعين صوتاً ، وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت من بينهم (إنكلترا) وفرنسا ، وكان بعض القرار ألاّ تزيد مرحلة الاستقلال على مطلع عام (١٩٥٢م) أي الرابع من ربيع الثاني من عام ١٣٧١هـ ، وتشكّلت لجنة دولية للإشراف على تنفيذ القرار برئاسة « أدريان بلت » .

موقف السنوسي : أرسل محمد إدريس السنوسي وفداً إلى لندن برئاسة

رئيس ديوانه عمر منصور الكيخيا في تاريخ ٢٢ محرم من عام ١٣٦٨هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال إقليم برقة وحده ، ثم التفاهم ، ورجع الوفد من لندن .

وأحب المؤتمر البرقاوي الهيئات الطرابلسية أن يفعل كل إقليم لاستقلاله ، ويساعد الاقليم الآخر .

المشاورات : ومن ناحية أخرى عملت إنكلترا على التفاهم مع فرنسا وإيطاليا لحلّ موضوع ليبيا بشكل منفرد ، وقد تمّ الاتفاق بين وزير خارجية إنكلترا « بيفن » ووزير خارجية إيطاليا « سفورزا » على أن :

١ ـ تتولى إيطاليا الوصاية على إقليم طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم مصر ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ تتولى إنكلترا أمر إقليم برقة

٣ ـ تتولى فرنسا أمر إقليم فزان

وأرسل الاتفاق إلى الأمم المتحدة ولكن المؤتمر البرقاوي رفض إلاّ الاستقلال . ولمّا أحالت الهيئة العامة للأمم المتحدة مناقشة موضوع ليبيا سافر وفد ليبي ، لإحباط مشروع الاتفاق الخائن . وكان الوفد برئاسة منصور قدارو ، وعضوية علي العنيزي وفؤاد شكري . وقد اعترضت إنكلترا على هذا الوفد وادّعت أنه لا يمثّل الليبيين . وفي الوقت نفسه كان قد سافر وفد من برقة برئاسة عمر شنيب ، وعضوية خليل القلال وعبد الحميد العمار ، وقد ذهب ليطالب باستقلال ليبيا تحت إمرة السنوسي . وإن وجود أكثر من وفد ليبي في الأمم المتحدة قد دعم حجة إنكلترا بأن الوفد الأول لا يمثّل أهالي ليبيا .

وفي هذه الأثناء حدثت ثورة في طرابلس ، وهاجم السكان فيها الإيطاليين ، وحملوا على الأوربيين عامة حتى إن الحاكم العسكري البريطاني قد حظر على الأمريكيين والإنكليز مغادرة منازلهم . وسمح للإيطاليين بحمل

السلاح . كما وقعت أحداث مشابهة في إقليم برقة . وهذا ما كان قد أثر في رفض الشارع (بيفن ـ سفورزا) في تاريخ ١٨ رجب ١٣٦٨هـ و ١٥ أيار ١٩٤٩م) .

إعلان استقلال برقة : اجتمع المؤتمر البرقاوي في بنغازي في تاريخ ٥ شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران ١٩٤٩م) ، والقى محمد إدريس السنوسي كلمة فيه ، وأعلن فيها عن ميلاد دولة برقة ، وأيّد المؤتمر ذلك بالإجماع ، واعترفت إنكلترا بالدولة الجديدة مباشرة ، وإذا كان المؤتمر قد وافق على ذلك ، فإن الشعب قد أبدى استياءً كبيراً ، فقامت مظاهرة في مدينة بنغازي ضدّ السنوسي ، واتّجهت نحو قصره ، وحاولت اقتحامه ، كما قام أمين سر جبهة عمر المختار بإخبار السنوسي أن إعلان استقلال برقة معناه الموافقة الأكيدة على تجزئة البلاد ، وطالبه بإعلان استقلال البلاد كلها ، وقيام دولة واحدة في البلاد تحت إمرته ، وكما لقي ذلك التصرّف استياءً داخل البلاد ، فإنه قد لقي مثله خارج البلاد وفي كل الأوساط الإسلامية الواعية ، وحيث لم تكن وسائل الإعلام آنذاك قد تطوّرت على الصورة التي نعرفها اليوم والتي تصل فيها الأخبار إلى المجتمعات والشعوب كلها ، وأظهر عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية أسفه لما تمّ .

وأرسلت هيئة تحرير ليبيا إلى محمد إدريس السنوسي تبلغه عدم اعترافها بما حدث ، وذلك في تاريخ ٨ شعبان ١٣٦٨هـ (٤ حزيران ١٩٤٩م) . ثم قدم وفد من طرابلس إلى بنغازي برئاسة محمد أبو الإسعاد العالم ومحمود المنتصر ، وبحث مع السنوسي خطر إقامة دولة في (برقة) ، وطالبه بضرورة العمل لوحدة البلاد ، فاحتجّ السنوسي بأنّ اتحاد برقة مع طرابلس سيعيد الإيطاليين إلى برقة ، لأن الأمم المتحدة قررت جعل طرابلس لإيطاليا .

وفي ٢٠ رمضان عام ١٣٦٨هـ تشكّلت أوّل حكومة في برقة برئاسة فتحي الكيخيا ، ومثّل إنكلترا المعتمد البريطاني ، وبيده الخارجية ، والدفاع ، والتجارة ، والإشراف على الملاحة ، وكل ما يتعلّق بالاتصالات

وسافر محمد إدريس السنوسي إلى لندن ومعه رئيس وزرائه فتحي الكيخيا ، وفي طريقه مرّ على طرابلس فاستقبل استقبالاً حاراً ، والقى كلمة وعد فيها بالعمل لمصلحة البلاد عامة ولتطلعات شعبها ، غير أنه لم يتحدّث بعدها إلاّ عن برقة ، واستقلالها ، وحكومتها .

وفي لندن بحث مع السلطات الإنكليزية :

١ ـ استبعاد فكرة الوصاية عن برقة ، وطرابلس ، ٢ ـ محاولة الإبقاء على الإدارة البريطانية ، ٣ ـ منح برقة وطرابلس استقلالاً ذاتياً ، ٤ ـ وصاية فرنسا على إقليم فزان .

اعترض رئيس وزراء برقة على هذه الموضوعات ، فترك اللقاء ، وغضّ عن أميره ، وغادر لندن ، وسافر إلى باريس ، ومنها أرسل استقالته .

رجع السنوسي من لندن إلى برقة بعد أن تمّ التفاهم بينه وبين الحكومة البريطانية . وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٦٨هـ (٧ أيلول ١٩٤٩م) منح رئيس الإدارة البريطانية « دوكاندول » حقّ وضع دستور لبرقة للأمير محمد إدريس السنوسي ، وأعلن الدستور في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦٨هـ ، وتألف من ٦٨ مادة . وأخذت إنكلترا بعدها تنقل السلطات الداخلية في برقة إلى أميرها محمد إدريس السنوسي .

ومع كل ما حدث ، ومع صدور قرار من الأمم المتحدة في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا ، إلاّ أن الوضع لم يتغير شيئاً بالنسبة إلى السيد السنوسي ، ويبدو أنه لم يتلقّ بعد الضوء الأخضر لقبول بالاتحاد ، وهذا ما تشير إليه الأحداث ، لقد أصدر بالاتفاق مع إنكلترا قانون الانتخاب البرقاوي في تاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (٤ نيسان ١٩٥٠م) .

جرت الانتخابات في برقة في ١٩ شعبان ١٣٦٩هـ (٥ حزيران ١٩٥٠م) وتألفت الجمعية الوطنية من خمسين عضواً منتخباً ، ويضاف لهم

عشرة أعضاء يعيّنهم الأمير .

اجتمعت الجمعية الوطنية ، وتشكّلت الوزارة برئاسة محمد المنتصر ، وشغل فيها مصطفى بن حليم نائباً للأشغال العامة في المجلس التنفيذي لولاية برقة ، ولكن لم تلبث أن استقالت بعد شهر واحد .

تشكّلت وزارة برئاسة عمر منصور الكيخيا ، وصدر قانون الجنسية البرقاوية ، وتأسّس جيش خاص ببرقة بإشراف مدربين من إنكلترا التي مُنحت قواعد عسكرية في البلاد . غير أن الجمعية الوطنية البرقاوية قد عارضت هذه السياسة الانفصالية التي لا يزال يتبعها الأمير على الرغم من الاتفاق على الاتحاد مع الطرابلسيين ، ورغم صدور قرار من الأمم المتحدة بالاتحاد بين برقة وطرابلس . كما عارضت الجمعية سياسة التبعية لإنكلترا رغم قرار الاستقلال الذي أقرّته الأمم المتحدة ، وقد أجبرت هذه المعارضة حكومة عمر منصور الكيخيا على الاستقالة ، ولكن الأمير لم يلبث أن حلّ الجمعية الوطنية ، إذ لم يقبل توجيه أي انتقاد له ، ودعا إلى انتخابات جديدة ، وتمّت تحت نظره ورضي عن نتائجها ، ولا يوجد في البلاد هيئات أو أحزاب منذ أن أمر بحلّها في مطلع عام ١٣٦٧هـ .

في طرابلس تعدّدت الوفود في هذه المرحلة ، فقد أرسل المؤتمر الوطني الطرابلسي وفداً برئاسة بشير السعداوي إلى بنغازي لتهنئة سكان برقة بالاستقلال ، وتهنئة محمد إدريس السنوسي بالإمارة ، ودعوته لزيارة طرابلس ، وقد سافر الوفد في تاريخ ١٧ رجب ١٣٦٨هـ (١٤ أيار ١٩٤٩م) ، وقام بالمهمة المكلّف بها .

لبّى السيد محمد إدريس السنوسي الدعوة بزيارة طرابلس وقام فعلاً بتلك الزيارة في ٢٢ رجب ١٣٦٨هـ (١٩ أيار ١٩٤٩م) ، وفي طرابلس ألقيت عليه قنبلة ، ولكن لم يصب بأذى ، ولم تقع خسائر .

وسافر وفد من المؤتمر الوطني الطرابلسي أيضاً برئاسة بشير السعداوي ،

وعضوية مصطفى ميزران وفؤاد شكري إلى الأمم المتحدة للدفاع عن القضية الطرابلسية ، وإبداء رأي أهالي البلاد .

وسافر وفد آخر من حزب الاستقلال إلى الأمم المتحدة أيضاً للغاية نفسها ، وكان برئاسة مختار المنصر ، وعضوية كل من عبد الله بن شعبان ، وعبد الله الشريف ، وأحمد راسم كعبار .

كما سافر (أورفال فره مل) يطالب بعودة الطليان إلى إقليم طرابلس .

وسافر وفد من برقة برئاسة عمر شنيب ، وعضوية خليل القلال ، وعبد الرزاق شقلوف ، لنقل آراء سكان إقليمهم إلى الأمم المتحدة .

قرار الأمم المتحدة : سبق أن قلنا : إن الأمم المتحدة قررت في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) استقلال ليبيا ، على ألا يتأخر عن مطلع عام ١٩٥٢م (الرابع من ربيع الثاني ١٣٧١هـ) كما أرسلت « أدريان بلت » مندوباً لها على رأس لجنة دولية للإشراف على تنفيذ هذا القرار ، وساعد مندوب الأمم المتحدة مجلسٌ استشاري يتألف من عشرة أعضاء ، يمثل كلاً من : مصر ، وباكستان ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإنكلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، عضو واحد ، ويضاف إلى ذلك ثلاثة أعضاء يمثلون ليبيا ، ويكون من كل إقليم عضو ، وعضو آخر يمثل الأقليات .

وقد دعا مندوب الأمم المتحدة « أدريان بلت » إلى أن يحتفظ المعتمد البريطاني في برقة ، ورئيس الإدارة البريطانية في طرابلس ، والمعتمد الفرنسي في فزان ، بجميع السلطات التنفيذية ، والخارجية ، والمالية ، وقد عارض كل من مندوب مصر[1] وباكستان[2] هذه الدعوة في ٧ شوال ١٣٦٩هـ (٢٢ تموز ١٩٥٠م) وعدّا هذا مخالفاً لما اتخذته الأمم المتحدة من قرار .

---

(١) مندوب مصر هو : حمدي كامل سليم

(٢) مندوب باكستان هو : عبد الرحيم خان

وتقرر تشكيل لجنة تتألف من واحد وعشرين عضواً يمثل كل إقليم سبعة أعضاء ، يختارهم في إقليم برقة أميرها محمد إدريس السنوسي ، ورجاء طرابلس في إقليم طرابلس ، ورئيس إقليم فزان في ذلك الإقليم . واقترح مندوب الأمم المتحدة إضافة إيطالي واحد يهودي ، غير أنه لم يؤخذ بهذا الاقتراح .

وقامت لجنة الأمم المتحدة بإجراء الانتخابات النيابية والإشراف عليها ، ولتشكيل الجمعية الوطنية ، التي تعين أعضاؤها بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة ، ووضعت دستوراً للبلاد ، وقررت الحكم الاتحادي ، ومبايعة محمد إدريس السنوسي ملكاً على البلاد ، وقد تمت البيعة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (الثاني من أيلول ١٩٥٠م) . وقد نص الدستور على :

- ليبيا مملكة وراثية الحاكمة ديمقراطية ، دينها الإسلام ، ويحمل اسم « المملكة الليبية المتحدة » .

- يتألف المجلس النيابي الليبي من مجلسين ، أحدهما للشيوخ والآخر للنواب .

- يتألف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً ، ثمانية أعضاء لكل ولاية يعينّ الملك نصفهم ويُعيّن الباقون من قبل المجالس التشريعية المحلية . وبهذا يوزع أعضاء مجلس الشيوخ بالتساوي بين الولايات الثلاث .

- ينتخب النواب على أساس نائب لكل عشرين ألف ناخب ، على ألا يقلّ عدد ممثلي الولاية عن خمسة أعضاء . وبذا كان عدد نواب الولايات كما يلي :

ولاية طرابلس	٣٥	نائباً
ولاية برقة	١٥	نائباً
ولاية فزان	٥	نواب
	٥٥	نائباً

ثم انتخاب اللجنة التمثيلية في إقليم فزان ، وانتخب أحمد سيف النصر رئيساً للإقليم في تاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ (١٢ شباط ١٩٥٠م) . وقد قاطع سكان مدينة « غات » الانتخابات بحجة انتمائهم إلى قبائل الطوارق . كما قاطع سكان « سبها » تلك الانتخابات بحجة أنهم يؤيدون الانضمام إلى طرابلس ، فلا حاجة إذن للانتخابات . وكانوا يؤيدون عبد الرحمن الدرگولي

وتشكلت حكومة اتحادية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر[1] في تاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٣٧٠هـ (٢٩ آذار ١٩٥١م) ، كما قامت حكومات محلية في الولايات الثلاث

(١) تشكلت حكومة محمود المنتصر الأولى على النحو الآتي :

١ ـ محمود المنتصر : الرئاسة
٢ ـ علي الجربي : وزيراً للخارجية والمعارف
٣ ـ عمر شنيب : وزيراً للدفاع
٤ ـ منصور قداره : وزيراً للمالية
٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات
٦ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للصحة

الاستقلال

أعلن عن استقلال ليبيا ، وقيام المملكة الليبية المتحدة ، وتسلم الملك محمد إدريس السنوسي الحكم فيها في تاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) .

١ ـ حكومة محمود المنتصر : شكّل محمود المنتصر رئيس الحكومة السابقة حكومة اتحادية جديدة[1] ، وقامت حكومة محلية في كل ولاية ، وأطلق عليها المجلس التنفيذي . وقام مجلس للنواب ، وآخر للشيوخ ، ومجلس تشريعي في كل ولاية وعيّن الملك والياً يمثله في كل ولاية للإشراف على الدستور ، والقوانين الاتحادية . وتحدد يوم ٢٤ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (١٩ شباط ١٩٥٢م) موعداً لإجراء الانتخابات النيابية .

أجريت الانتخابات في موعدها المقرر ، ولم يفز سوى خمسة مرشحين من

(١) تشكلت أول وزارة ليبية بعد الاستقلال برئاسة محمود المنتصر على النحو الآتي :

١ ـ محمود المنتصر : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للخارجية .
٢ ـ فتحي الكيخيا : نائباً للرئيس ، ووزيراً للعدل ، ووزيراً للمعارف .
٣ ـ منصور قداره : وزيراً للمالية والاقتصاد .
٤ ـ علي الجربي : وزيراً للدفاع الوطني .
٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات .
٦ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للصحة .

فرشحي حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يتزعمه بشير السعداوي ، والذي تعد طرابلس مركزه الرئيسي ، فقام أعضاؤه بالدفاع عن مراكزهم ، وحملوا السلاح ضد الحكومة ، فأصدر رئيس الوزراء محمود المنتصر تعليماته إلى والي طرابلس فاضل بن ذكري بإبعاد بشير السعداوي ، فألقي عليه القبض في يوم ٢٦ جمادى الأولى عام ١٣٧١هـ ، وأبعد إلى بنغازي .. ولم يكن في المجلس من يمثل هيئات أو أحزاب سوى هؤلاء الأعضاء الخمسة من أتباع حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذين ذكرناهم

وها قد مرّ على استقلال ليبيا ما يقرب من ثمانية وثلاثين عاماً ، وقد مرّت بمرحلتين ، الأولى منهما كان النظام ملكياً ، وقد استمرّ ما يقرب من سبع عشرة سنة ، وكانت معظم الأحداث التي شغلت الحكم داخلية ، أما الثانية فقد أصبح نظام الحكم جمهورياً نتيجة انقلاب تعرّضت له البلاد ، وكانت معظم الأحداث خارجية وذات أصداؤها الواسعة ، وفي كلتا المرحلتين تولّى الأمر حاكم واحد

أولاً : الملكية

منذ أن استقلّت البلاد ، تولّى الحكم فيها محمد إدريس السنوسي ، وقد نصّ الدستور الذي وُضع على أن ليبيا مملكة وراثية اتحادية دستورية . وقد انصرف الحكم إلى معالجة القضايا الداخلية التي نشأت نتيجة الظروف التي مرّت البلاد بها من استعمار ، وحروب ، وحكم عسكري أجنبي ، هذا بالإضافة إلى النظام الاتحادي الذي قام بعد الاستقلال ، والمعاهدات المكبّلة للبلاد ، والارتباط الذي يسير عليه المسؤولون والذي أوصلهم إلى السلطة

١ ـ النظام الاتحادي : كانت كل ولاية تظنّ أن لها الحرية التامة في التصرّف ضمن أراضيها بل إن هذه الولايات قد دخلت في مفاوضات فيما بينها لتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي ، وكان المتنقل بين ولاية وأخرى يضطرّ إلى الوقوف عند حدود الولاية ، ويخضع إلى تفتيش وسؤال ، وكأنه يجتاز حدوداً بين دولتين بينهما خلافات دائمة ، وكان هذا التفتيش للأشخاص والأمتعة ، وتسجيل أسماء المتنقلين في سجلّات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء أكانوا محليين أم اتحاديين

٢ ـ حكومة محمد الساقزلي : استقالت حكومة محمود المنتصر التي تشكّلت مع الاستقلال ، وعُهد إلى رئيس الديوان الملكي محمد الساقزلي بتشكيل حكومة جديدة[1] في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ و ١٨ شباط

(١) تشكّلت وزارة محمد الساقزلي على النحو الآتي :
١ ـ محمد الساقزلي : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للخارجية .
٢ ـ عبد الرحمن القلهود : وزيراً للعدل .
٣ ـ علي العميري : وزيراً للمالية .
٤ ـ أطيق الفلال : وزيراً للدفاع .

١٩٥٤م) ، واستمرّ الوضع الاتحادي القائم على ما هو عليه . واتحدوا يتكون من هذا الوضع القائم الذي لا يشعرون معه أنهم في دولة واحدة ، كما اتحد النواب والمسؤولون يحتّون بخطورة الأمر الذي هم فيه فاتحدوا يطرحون الموضوع في المجلس النيابي ، ويعرضونه على الوزارة ، واستقالت وزارة محمد الساقزلي في ٨ شعبان ١٣٧٣هـ (١١ نيسان ١٩٥٤م) .

٣ ـ **حكومة مصطفى بن حليم** : عُهد إلى مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة[1] . وبدأت مناقشة الموضوع في مجلس النواب ، واتحدت نظم معارضة هذا النظام القائم ، غير أن مجلس النواب لم يستطع أن يضع حدًّا لهذا الخلل الواقع ، وذلك لأن كل ولاية تعدّ نفسها الحقّ في التصرّف بما تراه مناسباً ، ولو كان يتعارض مع الدستور ، أو يخالف أوامر الحكومة الاتحادية .

---

* ٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف .
٦ ـ محمد الطاهر العالم : وزيراً للصحة .
٧ ـ مصطفى بن حليم : وزيراً للمواصلات .
٨ ـ إسماعيل بن الأمير : وزيراً للدولة .
٩ ـ خليل ناصوف : وزيراً للدولة .

(١) تشكّلت وزارة مصطفى بن حليم على النحو الآتي :
١ ـ مصطفى بن حليم : رئيساً للوزارة .
٢ ـ عبد المجيد كعبار : نائباً لرئيس الوزارة ، ووزيراً للمواصلات .
٣ ـ عبد الرحمن الفلهوة : وزيراً للعدل .
٤ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف .
٥ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للصحة .
٦ ـ نور الدين المنتوري : وزيراً للمالية .
٧ ـ خليل الفلاق : وزيراً للدفاع .
٨ ـ مصطفى السراج : وزيراً للاقتصاد .
٩ ـ علي الساحلي : وزيراً للدولة .
١٠ ـ سالم القاسمي : وزيراً للدولة .
١١ ـ عبد السلام سيكوكي : وزيراً للخارجية .

أو يضر بمصلحة الدولة . وهذا بالنسبة إلى الرجال الذين يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم إلى أعلى المراجع ، وربما كان بعضهم من هذه المراجع عند أنهم عاجزين عن أن يفعلوا شيئاً . أما الأفراد العاديون وهم السكان جميعاً تقريباً فكانوا يحتّون بمرارة وأسى ، ولا يشعرون أبداً أنهم ضمن دولة واحدة إذا كانوا يتذمّرون مما يصل لأسماعهم من حوادث من هذا القبيل ، ويطرحون عندما تقع لبعض النواب والوزراء ، ليس شماتة بهم ، وإنما لبحث الموضوع على مستوى عالٍ في المجلس النيابي أو في الوزارة الاتحادية ، ومع علمهم أنهم لا يستطيعون فعل شيء إلاّ كثرة الحديث ، وتكرار الوقائع ، فربما يعبر شيئاً وكان النواب الذين يطرحون مثل هذه الموضوعات ويستفيدون ، يجدون تأييداً من قبل الشعب لأن ذلك يتجاوب مع ما في نفوسهم ، وكانوا يحصلون في الانتخابات على أعلى الأصوات رغم كل ما يقع من تلاعب في الانتخابات . أما الذين يسكتون أو يؤيّدون الوضع القائم فلم يكن لهم من نصيب من النجاح في الانتخابات أولاً السيف المصلت ، واللعب في النتائج .

٤ ـ **حكومة عبد المجيد كعبار** : وانتهى عهد وزارة مصطفى بن حليم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧م) ، وجاءت حكومة عبد المجيد كعبار[1] التي استمرّت حتى ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م) حيث :

٥ ـ **حكومة محمد بن عثمان** جاءت حكومة محمد بن عثمان[2] . وكانت

---

(١) لم تتغيّر حكومة عبد المجيد كعبار عن الحكومات السابقة بأعضائها وتصرّفاتها ، وإنما كان التغيير في توزيع الحقائب الوزارية ، ليس أكثر .

(٢) محمد بن عثمان السعيد من ولاية فزان ، وقد تشكّلت حكومته على النحو الآتي :
١ ـ محمد بن عثمان السعيد : رئيساً للوزراء .
٢ ـ سليمان الجربي : وزيراً للخارجية .
٣ ـ رمضي الورفلي : وزيراً للعدل .
٤ ـ أحمد الحصيري : وزيراً للمالية .
٥ ـ محمد بشتي : وزيراً للتعليم .
٦ ـ يوسف عبد النبي بلخير : وزيراً للدفاع .
٧ ـ عبد القادر البدري : وزيراً للصحة .
٨ ـ سالم الصادق : وزيراً للاقتصاد .

شركات النفط قد أخذت تعمل داخل البلاد ، فوجدت مصاعب كثيرة في الانتقال داخل البلد الواحد ، وأخذت تشكو من تعدد الجهات التي تدعي كل منها حقاً من الحقوق أو اختصاصاً في موضوع ، وتسلسل الجهة الثانية هذا الاختصاص ، فاقترحت هذه الشركات توحيد أجزاء المملكة ، وفرضت نسباً من مبيعاتها ، ووافقت السلطات المسؤولة ، وأعدّ القصر ما يجب من بيانات ، لتقليص عدد المجالس التمثيلية (الحكومات المحلية) وزيادة إشراف الحكومة الاتحادية ، وذلك بعيداً عن الوزارة ، ثم قدّم إلى رئيس الوزراء ، للتصديق عليه ، ثم ألغيت المجالس التمثيلية (الحكومات المحلية)

---

٩ ـ محمد عثمان : وزيراً للزراعة
١٠ ـ حسن طاهر توكلي : وزيراً للإعلام
١١ ـ عبد الرزاق الأشهب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

١٢ ـ فؤاد قاسم : وزيراً للشؤون العامة
١٣ ـ أنيس الخواجة صالح الأشهب : وزيراً للصحة
١٤ ـ محمد يحيى : وزيراً للدولة

حكومة ولاية طرابلس :

١ ـ فضل بن رشيق : الوالي
٢ ـ محمد رفعت : رئيس المجلس
٣ ـ محمد طلبه : وزيراً للداخلية
٤ ـ سليمان الزنتاني : وزيراً للصحة

٥ ـ محمد بشورية : وزيراً للزراعة
٦ ـ أحمد بريس : وزيراً للمالية
٧ ـ محمد النتوجا : وزيراً للعدل
٨ ـ الحسين الشلبي بسيكة : وزيراً للعمل الشعبي والاتحاد

حكومة برقة :

١ ـ حسين مازق : الوالي
٢ ـ ويس القذافي : رئيس المجلس

٣ ـ محمد بوشريدا : وزيراً للداخلية
٤ ـ حسن الغناي : وزيراً للاقتصاد

٥ ـ فتحي الخزمي : وزيراً للزراعة
٦ ـ محمد جديم : وزيراً للعمل الشعبي والاتحاد
٧ ـ حسن خالي : وزيراً للتعليم
٨ ـ أحمد عنتر : وزيراً للعدل

حكومة فزان

١ ـ عمر سيف النصر : الوالي
٢ ـ سيف النصر عبد الجليل : رئيس المجلس
٣ ـ عمر بن شاهين : وزيراً للمالية

٤ ـ أنور بن طاهر : وزيراً للعدل
٥ ـ حسن الوافي : وزيراً للصحة
٦ ـ الهادي بن أحمد : وزيراً للتعليم

بقيت وزارة محمد بن عثمان السعيد حتى ٢٤ شوال ١٣٨٢هـ (١٩ آذار ١٩٦٣م) ، وإن كان قد جرى عدة تعديلات ، فدخل الوزارة مناوئ عبد الرحمن القلهود ، وسليمان بوزريدا ، ويوسف بن عرسان ، وأحمد عون ومحمود ويوسف قذاف ، وإبراهيم بن شعبان ، وأبو بكر بعيران ، وعمر محمود المنصور ، ومحمد أبو ريزا ، ومحمود فنان ، ومحمد السلام بريش ، ومحمد صفيات ، وجرى تعديل في الحقائب الوزارية ، كما خرج عدد منها في أوقات متعددة

٦ ـ حكومة محي الدين فكيني : جاءت حكومة محي الدين فكيني بعد حكومة محمد بن عثمان السعيد ، وكان أول الأعمال التي قامت بها إلغاء ما بقي من النظام الاتحادي ، وقد رحب الملك بهذه الخطوة ، وأعطى رئيس الوزراء الجديد الصوء الأخضر لتنفيذ ما ترتاء ، واجتمع مجلس الوزراء في مدينة البيضاء في ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٨٢هـ (٧ نيسان ١٩٦٣م) ، واقترح تعديل الدستور ، وحدد المواد التي يجب تعديلها ، واجتمع مجلس النواب في ٢١ ذي القعدة ، وأقر هذا التعديل ، كما اجتمع مجلس الشيوخ في ٢٣ ذي القعدة ، ووافق على هذا التعديل

وبقي المجلس النيابي ، أما مجلس الشيوخ الذي كان معيناً على أساس النظام الاتحادي ، فقد عُدّل ، وأصبح تعيينه من صلاحيات الملك ، وبقي عدد أعضائه كما كان سابقاً : أربعة وعشرون عضواً ، دون النظر إلى الولايات

المعاهدات وقعت ليبيا معاهدات مع ثلاث دول غربية ، وهي إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة

أ ـ مع إنكلترا : انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة إلى مزمة دول المحور في الشمال الإفريقي ، فقد وصل إلى برقة في شهر رجب ١٣٦٣هـ (تموز ١٩٤٤م) ، وقد اعلنت إنكلترا يومذاك أن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي أبداً

ألقى محمد إدريس السنوسي خطبة في بنغازي في شعبان ١٣٦٣هـ (٢٨ تموز عام ١٩٤٤م) دعا فيها إنكلترا إلى الاعتراف باستقلال برقة ، وأنه على استعداد لعقد معاهدة معها . وأرسل كتاباً إلى « إدواردكريج » وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في ٨ رجب ١٣٦٤هـ (١٨ حزيران ١٩٤٥م) يطلب منه فيه اعتراف إنكلترا باستقلال برقة ، وأنه يرحّب بكل مساعدة بريطانية ، وأنه على استعداد أيضاً للاستعانة بمستشارين إنكليز في دوائر الحكومة ، ولا مانع عنده من بقاء قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنها دولتان حليفتان .

وعندما جاءت لجنة التحقيق في مصير المستعمرات الايطالية صرّح لها السنوسي أنه يفضّل الاستقلال والتحالف مع إنكلترا ، وكذا كانت دائماً تصريحاته للمعتمد البريطاني وجريدة برقة الجديدة .

وعندما أعلن استقلال برقة في ٥ شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران ١٩٤٩م) اعترفت إنكلترا بذلك الاستقلال الذاتي ، وبمحمد إدريس السنوسي أميراً على برقة ، ودعته لزيارتها ، ففي الدعوة ، وسافر إلى لندن في ٢٠ رمضان ١٣٦٨هـ (١٥ تموز ١٩٤٩م) ، ووقّع هناك اتفاقاً خاصاً مع السلطات البريطانية جاء فيه : تحتفظ إنكلترا والولايات المتحدة بقواعد عسكرية حسب اتفاقات تُعقد بعد الاستقلال ، ويستفيد السنوسي بعدد من المستشارين الإنكليز في أجهزة الدولة ، وبعدد آخر من الضباط الإنكليز في الجيش والشرطة .

تمّ التوقيع على اتفاق مالي مع إنكلترا في ١٥ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٣ كانون الأول ١٩٥١م) ووقّعه عن الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر ، وعن الجانب البريطاني المعتمد البريطاني في طرابلس « بلاكبل » ، وهو عبارة عن خمس مواد ، ويبقى ساري المفعول حتى ١٦ رجب ١٣٧٢هـ (٣١ آذار ١٩٥٣م) .

١ ـ تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف جنيه للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستثمار والشركة المالية الليبية .

٢ ـ تتعهد بريطانيا بتقديم منحة مالية للحكومات أو الإدارات المحلية في طرابلس الغرب وبرقة .

٣ ـ تعطي أي عضو في ميزانيات الحكومات .

٤ ـ توافق الحكومة الليبية على أن يكون موظف بريطاني في المالية والاقتصاد له حق الاتصال المباشر مع رئيس الوزراء ووزير المالية .

٥ ـ توافق الحكومة الليبية على وجود مدقق بريطاني للحسابات .

وجاء إلى ليبيا مائة وثلاثة وتسعون موظفاً بريطانياً ، وتوزّعوا في مختلف دوائر الحكومة ، وتسلّموا أعلى المناصب .

ثم مُدّ أجل هذه الاتفاقية مدة أربعة أشهر تمهيداً لعقد معاهدة جديدة تتحدّد فيها العلاقات المالية والعسكرية بين الدولتين .

وعند البحث في الاتفاق المالي اقترح وزير المالية منصور قدارو الاستعانة بخبرة بعض الخبراء العرب في موضوع هذه الاتفاقية واستشارتهم ، فعُيّن سفيراً لليبيا في لندن ، وكان أول سفير لليبيا في لندن ، وبذا سهل توقيع الاتفاق المالي دون إشكالات .

وتمّ توقيع المعاهدة الجديدة في ١٨ ذي القعدة ١٣٦٢هـ (٢٩ تموز ١٩٥٣م) ، وقد وقّعها في بنغازي رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر والسفير البريطاني الكبرك برايده وتشمل المعاهدة سبع مواد ، واتفاقية عسكرية ، وأخرى مالية ، وتنصّ على التحالف بين الدولتين ، وبمعاونة أحدهما للآخر في حالة الحرب ، وتقديم بريطانيا مساعدةً ماليةً لليبيا ، وتتعهد ليبيا مقابل ذلك بأن تمنح لراعيها في برقة وطرابلس والتي حدّدتها الملاحق العسكرية لاستعمال القوات البريطانية ، كما تسمح بحرية تنقل هذه القوات في كافة أراضي البلاد

واعتبر الطائرات في سماء ليبيا كلها ، وإضافة إلى هذا أنه لا تدفع هذه القوات أية رسوم على البضائع التي تستوردها ، وتعدّ خارجة عن دائرة القوانين والتشريعات الليبية في الوقت الذي يحقّ لها التدخل في شؤون قوات الأمن والشرطة . ومدة المعاهدة عشرون عاماً .

ويبقى الاتفاق ساري المفعول حتى تتم مصادقة المجلس النيابي الليبي على هذه المعاهدة . وقد أحيلت هذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية والدفاع اللتين حاولتا إبراز عيوبها ، وكذلك الحال في مجلس الشيوخ ، ثم جاء الأمر من الأمير محمد الرضا السنوسي نائب الملك في ٢٣ صفر ١٣٧٣هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٣م) بإبرام المعاهدة بعد أن صادق عليها مجلسا الشيوخ والنواب .

وحاول رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار الذي جاء إلى الحكم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ أن يبدأ مفاوضاتٍ جديدةً مع إنكلترا بشأن المساعدة التي تقدّمها لليبيا طبقاً لنصوص المعاهدة الخاصة ، بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات . وبدأت المفاوضات في الأول من رجب من عام ١٣٧٧هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٥٨م) في مدينة طرابلس ، واقترح المندوب البريطاني تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه ، فرفض رئيس الوزارة الليبية هذا الاقتراح ، وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطانية في ١٤ شوال ١٣٧٧هـ (٣ آيار ١٩٥٨م) ، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون ، حيث تدفع إنكلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه ، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين ، وتزويد ليبيا بالمعدات العسكرية .

ب - مع الولايات المتحدة : منذ أن دُحرت دول المحور في الشمال الإفريقي ، وتقدّم الإنكليز في أرض ليبيا ، سمحت إنكلترا للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مطار للملاحة (هويلس) . فلما استقلّت ليبيا طلبت

الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية الموافقة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا ، وبالمقابل تقديم المعون المادي الأمريكي للمملكة الناشئة حديثاً ، وبدأت المباحثات فعلاً ، وقد مثّل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر ، ومثّل الجانب الأمريكي « اندروغ لنش » القائم بالأعمال في طرابلس . وقد أعدّت الاتفاقية ، وكان الملك محمد إدريس السنوسي على اطلاع عليها ، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الاستقلال المقرر ، وهو ٢٦ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) .

منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية حقّ البقاء في قاعدة (الملاحة) مدة عشرين عاماً ، وحق السيطرة على السماء الليبية ، والمياه الحرية الإقليمية ، وحرية تنقل القوات الأمريكية في البلاد كلها ، وإعفاء القوات الأمريكية من كل رسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية ، وتدفع الولايات المتحدة مقابل ذلك مليون دولار سنوياً .

وُقّعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي ، أي لم تكتسب الصفة الشرعية ، فلما بدأ النواب يتساءلون ، ويوجّهون الأسئلة إلى الحكومة عند وضع قاعدة (الملاحة) ، عملت حكومة محمد الساقزلي الجديدة التي خلفت حكومة محمود المنتصر على إجراء مفاوضاتٍ جديدةٍ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخفاء المعاهدة الجديدة عن النواب ، وتشكّلت لجنة لهذا الغرض ، وبدأت أعمالها في ٥ رجب ١٣٧٣هـ (٩ آذار ١٩٥٤م) ، واستمرّت أيام حكومة مصطفى بن حليم ، وإن كان أعضاؤها قد جرى عليهم التغيير ، وفي ٧ رمضان ١٣٧٣هـ (٩ أيار ١٩٥٤م) توصّل الجانبان إلى عقد اتفاقية جديدة ، وإن اختلفا في الحصانة القضائية للقوات الأمريكية ، ومبلغ المعونة الأمريكية .

سافر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز المعاهدة ، والاتفاق على ما كان فيه خلاف بين الطرفين .

وتم التصديق ، ووقعت المعاهدة ، وبقيت القاعدة للولايات المتحدة ، والتي تسمح لها أيضاً بالحركة الحرة في أراضي ليبيا ، وكذلك تُسمح لها الاستيراد دون رسوم ، وبيّنت القواعد التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا ، وهي : قاعدة الملاحة التي تعدّ أكبر قاعدة لها خارج الولايات المتحدة ، ومنطقة في كل من مدن مصراطة ، وبنغازي ، ودرنة ، وطبرق ، وأية منطقة أخرى تراها الولايات المتحدة ضرورية للدفاع . ومدة المعاهدة عشرون سنة تدفع خلالها الولايات المتحدة لليبيا أربعين مليون دولار ، بمعدل مليونين كل عام .

وقدّم رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عرض الاتفاقية على مجلس النواب والشيوخ ، فعدّل وزارته وأدخل فيها بعض رجال المعارضة[1] ، وأعفى رئيس مجلس الشيوخ من منصبه ، عندما أبدى معارضةً للاتفاقية[2] .

عُرضت الاتفاقية على مجلس النواب ، فأحالها إلى لجنة الشؤون الخارجية ، وكان عدد أعضائها سبعة نواب ، فعارضها خمسة منهم[3] ، وأيدها اثنان[4] ، وقدّم كل فريق تقريراً خاصاً برأيه ، فاستعدت الحكومة تقرير الفريق المعارض ، وطرحت على المجلس النيابي التقرير المؤيد ، وحصلت على التصديق ، ثم عرضت ذلك على مجلس الشيوخ وطلبت إمرارها بسرعة ، فوافق ، وصدّق عليها الديوان الملكي ، وأصبحت سارية المفعول .

وزار « جيمس ريتشاردز » مساعد الرئيس الأمريكي طرابلس يوم ١٦

---

(١) دخل الوزارة عبد الرحمن القلهود ، ومصطفى السراج ، وكانا من المعارضة سابقاً .

(٢) كان رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا ، فأعفي من منصبه ، وحُلّب مكانه « علي الساعدي » .

(٣) عارضها كل من : صالح بوصير ، ومصطفى ميزران ، ورمضان الكيخيا ، ومفتاح بوبكر ، وعبد السلام بسيكري .

(٤) أيدها محمد سيف النصر ، وحسين القلعه .

شعبان ١٣٧٦هـ (١٧ آذار ١٩٥٧م) واستمرّت الزيارة ثلاثة أيام عرض خلالها مشروع ايزنهاور بالنسبة للشرق الأوسط ، فوافق رئيس الوزارة الليبية مصطفى بن حليم ، وحصلت ليبيا بعدها على مساعدة أمريكية مقدارها سبعة ملايين دولار .

وطلب رئيس ووزراء ليبيا مصطفى بن حليم أسلحة أمريكية غير أن حكومته قد سقطت ، وجاء إلى الحكم وزارة جديدة برئاسة عبد المجيد كعبار في تاريخ ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ ، فتابع المباحثات ، وتمّ توقيع اتفاقية بهذا الخصوص في تاريخ ٣ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٣٠ حزيران ١٩٥٧م) وقّعها عن الجانب الليبي وزير الخارجية « وهبي البوري » ، وعن الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في طرابلس « جون تاين » ، ولكن حُدّد استعمال هذه الأسلحة في الأغراض التي وُقّعت من أجلها الاتفاقية .

ثم طلب رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كعبار زيادة مبلغ المعونة الأمريكية ، وجرت مباحثات بين الطرفين في السفارة الأمريكية في طرابلس أسفرت عن وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرّف الحكومة الليبية .

وعاد الطلب بالزيادة ، وجرت مفاوضات أخرى رفعت بعدها الولايات المتحدة مساعدتها إلى ليبيا إلى عشرة ملايين تُدفع إلى الحكومة الليبية مباشرة .

جـ ـ مع فرنسا : وقّعت الحكومة الليبية يوم الاستقلال ٢٦ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا ، سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزان مقابل مساعدة مالية تُقدّمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية ، ولم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب الليبي ، وإنما أبقتها الحكومة سراً ، غير أن ذلك كشفه خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة محمود المنتصر نيابة عن الملك في المجلس النيابي عند اجتماعه يوم ٢٩ جمادي الآخرة ١٣٧١هـ (٢٥ آذار ١٩٥٢م) .

وعندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عُرفت حقيقة تلك الاتفاقية ، وأن فرنسا تدفع مبلغ مائة وثلاثة وستين ألف جنيه ، وأن هناك موظفاً فرنسياً مكلفاً بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بولايته فزان ، وقد جلت المعارضة على هذه الاتفاقية ، بل وسخرت من هذا المبلغ الذي يمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك.

وبعدئذٍ قرر الملك عدم تجديد الاتفاقية مع فرنسا ، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قرأه رئيس الوزارة مصطفى بن حليم نيابةً عنه يوم ١٤ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (٩ كانون الأول من عام ١٩٥٤م) بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية ضرورة الجلاء عن فزان.

وجرت مباحثات بين رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم في باريس وبين رئيس وزراء فرنسا «بيار منداس فرانس» واتفقا على النقاط الأساسية بين الجانبين على أن تُدرس من قبل لجان من الطرفين في طرابلس بعد الاتفاق المبدئي الذي تمّ ، وبدأت المباحثات فعلاً في طرابلس في تاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٤هـ (١٨ تموز ١٩٥٥م) ، وتمخضت عن توقيع معاهدة في تاريخ ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٧٤هـ (١٠ آب ١٩٥٥م) ، وهي معاهدة صداقة ، واتفاقية تعاون اقتصادي ، وتتمة للتبادل التجاري بين الدولتين ، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية للدولة الليبية ، واتفاقية حسن جوار تنظم الأمن على الحدود ، وتجارة القوافل ، وانتقال البدو ، واتفاقية ثقافية . ومدة المعاهدة عشرون سنة . وتعهدت فرنسا بالجلاء عن فزان خلال سنة واحدة بدءاً من وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، كما تسلمها مطارات (سبها) و (غات) و (غدامس) والمباني والمعدات التابعة لها بشرط استخدام فنيين فرنسيين ، وتسهيل المواصلات الجوية الفرنسية . كما تسمح الحكومة الليبية للطائرات الفرنسية بناء على إشعار سابق الهبوط في مطار (سبها) والإقلاع منه لمدة خمس سنوات ، وفي مطار (غات) و (غدامس) لمدة سنتين . كما سمحت ليبيا للقوات الفرنسية باتخاذ منطقة فزان مراً لها في ذهابها إلى تشاد أو

إيابها منها إلى الجزائر وتونس . وفوق كل هذا استأجرت فرنسا قطعة أرض ليبية بجوار حدود الجزائر ؛ لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية ، وتخاذل قيمة هذا الإيجار مائة فرنك سنوياً ولمدة عشرين سنة[1].

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب ؛ فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الزقلعي ، أما صالح مسعود بويصير الذي اشتهر بمعارضة أي ارتباط فقد اضطر إلى مغادرة البلاد . ولما كانت المعارضة ضعيفة ؛ نالت المعاهدة على الموافقة ، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م).

المطالبة بإلغاء المعاهدات : بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عدد من النواب بإنهاء المعاهدة الأحمية التي تقيّد الحكومة والشعب معاً بأغلال ثقيلة ، كما كان أثر ما تكتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى واضحاً ، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنّه الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، والذي كان على خلاف واسع مع الاستعمار الإنكليزي حيث كان يتحرك بتوجيه أمريكي ؛ فقد وصل إلى السلطة بدعم منه غير أنه يخفي هذا بإعلان الهجوم على أمريكا ليدفن تحته شيئاً آخر ، كما كان يقوم بمقاومة الاستعمار الروسي ، وبهذا ذرّ الغبار في عيون الكثيرين حتى خفيت الحقيقة تحت هذه السياسة.

٧ ـ حكومة محمود المنتصر : سقطت حكومة محي الدين فكيني في ٨ رمضان ١٣٨٣هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م) ، وعُهد إلى محمود المنتصر

---

(١) مثّل فرنسا في هذه المباحثات : مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وعبد الحميد كعبار نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات ، وسيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التشريعي لولاية فزان ، وسليمان الجربي والسنوسي الأطيوتي ، والرائد السنوسي الأطيوتي ، والشيخ يوزي الصديق ، وحسن خليفة ، وأحمد ابن سعود

وممثل الجانب الفرنسي : «موريس بوجان» سفير فرنسا في ليبيا ، و«أوبواتو» الوزير المفوض في الخارجية الفرنسية ، و«جاير» المدير المساعد في الخارجية

بتشكيل حكومة جديدة ، فشكّلها في اليوم التالي . ونتيجة الوعي الذي انتشر في الأوساط كافة ونتيجة الظروف الموالية تقدّم عدد من النواب[1] بمشروع قانونين إلى مجلس النواب : أحدهما يقضي بإلغاء المعاهدات الليبية مع الدول الأجنبية . والثاني يقضي بتصفية القواعد العسكرية من البلاد . فأحال المجلس النيابي هذين المشروعين إلى لجنة الشؤون الخارجية وذلك في تاريخ ٢٥ شوال ١٣٨٣هـ (٩ آذار ١٩٦٤م) . وكان رئيس الحكومة محمود المنتصر قد صرّح بعزم الحكومة على عدم تجديد أو تمديد الاتفاقيتين الإنكليزية والأمريكية .

ودرست لجنتا الدفاع والخارجية مشروع القانونين ، ووافقتا عليهما ، ورفعتا تقريرهما إلى مجلس النواب بالموافقة ، وأوصتا بتأجيل مناقشة الموضوع لإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات تستهدف إلغاء المعاهدات ، وتصفية القواعد العسكرية ، وجلاء الأجنبي تماماً عن البلاد .

أثناء ذلك انتقل الملك محمد إدريس السنوسي من البيضاء إلى طبرق واستدعى رئيس الوزراء ، ورئيس النواب ، ورئيس مجلس الشيوخ ، وأبلغهم عزمه على التنازل عن الملك ، وذلك في تاريخ ٦ ذي القعدة ١٣٨٣هـ (١٩ آذار ١٩٦٤م) ، وحاولوا ثنيه عن عزمه ، غير أنهم فشلوا ، ولما انتشر الخبر قامت مظاهرات في ٨ ذي القعدة تطالب الملك بالعدول عن رأيه ، فاستجاب لرأي الشعب .

طلبت الحكومة الليبية من الحكومتين الإنكليزية والأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتهما عن القواعد التي تحتلّها في الأراضي الليبية ، فوافقت الحكومتان المعنيتان بالأمر على هذا الطلب .

---

(١) كان من بين هؤلاء النواب : أحمد الزمالي ، وأحمد الفرجاني ، وأحمد الفرياني ، وعبد السلام التهامي ، والسائح فضل ، وجبل مصطفى المصراتي ، وعمران الصغير ، ومحمد بشير العبدلي ، ومحمد الشاوش ، ومحمود فتح الله ، والمبروك زميط ، ومحمد صحبي ، ومحمد أبو صاع .

٨ ـ حكومة حسين مازق : وبدأت مباحثات من أجل الجلاء في عهد حكومة محمود المنتصر ، واستمرّت أيام حكومة حسين مازق[1] التي خلفت حكومة محمود المنتصر في يوم ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (٢٢ آذار من عام ١٩٦٥م) ، وكان من نتائج المباحثات مع الجانب الإنكليزي أن أعلن مقر القوات البريطانية في ليبيا يوم ٨ ذي الحجة ١٣٨٥هـ (٢٩ آذار ١٩٦٦م) أن القوات البريطانية سوف تبحر من طرابلس يوم الخميس ١١ ذي الحجة ١٣٨٥هـ (الأول من نيسان ١٩٦٦م) أي بعد يومين فقط من الإعلان ، وذلك باستثناء حامية جوية ، وبعثتين إحداهما بحرية والأخرى برية .

وعندما اعتدى اليهود في فلسطين على الأراضي العربية المجاورة في ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) ، وظهر تعاون الإنكليز والأمريكان مع

---

(١) تشكّلت حكومة حسين مازق على النحو الآتي :

١ ـ حسين مازق : رئيساً للوزراء .
٢ ـ منادا المطي الداحي : وزيراً للدولة .
٣ ـ أحمد بشتي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٤ ـ عمد منصوري : وزيراً للدفاع .
٥ ـ وانيس القلالي : وزيراً للتخطيط والتنمية .
٦ ـ طاهر لفي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٧ ـ أبو سيف بالعيد : وزيراً للصناعة .
٨ ـ فؤاد قاياتي : وزيراً لشؤون النفط .
٩ ـ محمد بخيوخا : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ السنوسي الأطيوشي : وزيراً للمواصلات .
١١ ـ أحمد عون وسيوف : وزيراً للداخلية .
١٢ ـ بوبكر بن عمر : وزيراً للعدل .
١٣ ـ طاهر باكير : وزيراً للتعليم .
١٤ ـ عليمة طالبي : وزيراً للثقافة والإعلام .
١٥ ـ حامد عرسلي : وزيراً للعمل الشعبي .
١٦ ـ عمر جودة : وزيراً للصحة .
١٧ ـ أحمد سويدي : وزيراً للاقتصاد والتجارة .
١٨ ـ عبد القادر البدري : وزيراً للإسكان والحكم المحلي .
١٩ ـ عبد الله سكتا : وزير دولة للخدمة العامة .
٢٠ ـ مهدي بوظو : وزير دولة للمجلس النيابي .

الجهود لحزك الشعب في ليبيا ، وقامت مظاهرات ضد إنكلترا والولايات المتحدة ، وجرت محاولات لإحراق سفارتيهما في بنغازي ، وطولبت الحكومة الليبية بإنهاء التحالف مع هاتين الدولتين العدوتين ، وتصفية قواعدهما العسكرية فوراً ، هذا رغم أن الحكومة قد أمرت القطعات العسكرية الليبية أن تتحرك نحو مصر لتؤدي واجبها في القتال إلى جانب الأخوة الأشقاء ، كما سحبت للقطعات العسكرية الجزائرية بالمرور من الأرض الليبية لتقوم بالدور نفسه .

وتشكل وفد من طرابلس ، وأعدّ مذكرة ليقدّمها إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطالبه فيها بالعمل لإنهاء التحالف مع إنكلترا وأمريكا وتصفية قواعدهما العسكرية في الأرض الليبية تنفيذاً لقرار مجلس الأمة الليبي الذي اتخذ من سنتين[1] . وكذلك فعل أهل برقة ، تشكّل وفد منهم للتعرض نفسه[2] . فالتقى الوفدان في بنغازي يوم ٢٨ صفر ، فسارا معاً إلى البيضاء ، وتمّ اللقاء مع رئيس الوزراء في الأول من شهر ربيع الأول[3] .

وفي ٩ ربيع الأول طلب وزير الخارجية الليبي من أمريكا وإنكلترا الدخول في مباحثات للانسحاب من ليبيا ، وتصفية قواعدهما منها في أقرب وقت . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في يوم ١٠ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (١٧ حزيران ١٩٦٧م) بأن الطلب الليبي يهدّد الوجود العسكري

---

(١) ضمّ وفد طرابلس : محمد بركتلي ، ومحمود صبحي ، وإبراهيم الشويل ، ومصطفى ميزران .

(٢) ضمّ وفد برقة : بشير المغربي ، وعلي زواوة ، ومحمد الصابري ، ومصطفى بن عامر .

(٣) عندما وصل الوفد إلى البيضاء كان مجلس الوزراء في حالة انعقاد ، وهذا ما حال دون اللقاء السريع مع الوفد ولم يستطع رئيس الوزراء مقابلة الوفد حتى سافر إلى طبرق حيث التقى مع ذلك هناك ، وأخذ التعليمات منه ، ولما رجع إلى البيضاء التقى بالوفد ، واضطر الوفد إلى الانتظار مدة عدين اليومين

الأمريكي في المنطقة . ثم عادت فأعلنت في يوم ١٥ ربيع الأول أنها قد أوقفت سفيرها في طرابلس بالتعليمات اللازمة ، وأنه يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمباحثات .

٩ ـ حكومة عبد القادر البدري . استقالت حكومة حسين مازق في ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧هـ ، وحلفتها حكومة جديدة برئاسة عبد القادر البدري[1] الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان في الوزارة السابقة . وطلبت الحكومة الجديدة من إنكلترا وأمريكا الدخول في مباحثات من أجل قواعدهما في ليبيا .

بدأت المباحثات مع الجانب البريطاني في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (الأول من شهر آب ١٩٦٧م) ، وخلال يومين انتهت المباحثات في بنغازي وأذاعت وزارة الخارجية الليبية أن الجلاء عن القواعد البريطانية في ليبيا سيتمّ خلال ستة أشهر ، غير أن الخارجية الإنكليزية قد أعلنت أن اتفاق بنغازي إنما هو اتفاق جزئي لا يشمل كل الأراضي الليبية ، وإنما يشمل منطقة بنغازي فقط ولا يتعدّاها إلى طبرق .

وبدأت المباحثات مع الجانب الأمريكي في تاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ (١٠ آب ١٩٦٧م) ومثّل الجانب الليبي فيها وزير الخارجية أحمد الشتي ، ومثّل الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في ليبيا ، وقد توقّفت المباحثات قليلاً ثم استؤنفت في يوم ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ ، وأذاعت إثرها ليبيا بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق قد تمّ على تجميد موضوع الانسحاب من قاعدة الملاحة فيما إذا حدث عدوان على أية دولة من الدول العربية ، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بجرد المعدات والطائرات الموجودة في القاعدة .

١٠ ـ حكومة عبد الحميد البكوش : جاءت حكومة عبد الحميد

---

(١) ضمّت وزارة عبد القادر البدري جميع أعضاء وزارة حسين مازق المستقيلة السابقة .

الكوش[1] بعد حكومة عبد القادر البلدي في ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول من عام ١٩٦٧م) ، وقد أذاعت بعد ثلاثة أيام من تسلّمها السلطة أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي ما زالت مستمرة ، وأنها قد أحرزت تقدّماً نحو الوصول إلى الهدف . وأذيع في ١٢ رمضان ١٣٨٧هـ (١٣ كانون الأول من عام ١٩٦٧م) بيان رسمي جاء فيه أن الاتفاق مع الجانب البريطاني قد تمّ على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني

---

(١) تشكّلت حكومة عبد الحميد البكوش على النحو الآتي :

١ ـ عبد الحميد البكوش ، رئيساً للوزراء ، ١٣ ـ طارق بارودي ، وزيراً للصناعة ووزيراً للعدل .
٢ ـ عبد الهادي الفضيل ، وزيراً للداخلية . ١٤ ـ حامد عبدي ، وزيراً للدفاع .
٣ ـ عمر بن عامر ، وزيراً للمواصلات . ١٥ ـ علي بيلوطي ، وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٤ ـ حامد بوصوريل ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . ١٦ ـ عمر جوده ، وزيراً للصحة .
٥ ـ أحمد نحو ، وزيراً للاقتصاد والتجارة . ١٧ ـ عمر عريقية ، وزيراً للتنمية والتخطيط .
٦ ـ بشير المنصر ، وزير دولة للشؤون العامة في الوزارة . ١٨ ـ أحمد سويحلي ، وزيراً للشباب والرياضة .
٧ ـ أحمد الفرجاني صوف ، وزيراً للداخلية . ١٩ ـ حنيفة موسى ، وزيراً للشؤون الخارجية .
٨ ـ يونس القذافي ، وزيراً للشؤون الخارجية . ٢٠ ـ مصطفى بالو ، وزيراً للتعليم .
٩ ـ عبد الكريم الباس ، وزيراً للزراعة والمصادر الحيوانية . ٢١ ـ فتحي حمودة ، وزيراً للعمل الشعبي .
١٠ ـ أحمد مختار الفيتوري ، وزيراً للثقافة والإعلام . ٢٢ ـ حسن عاشور ، وزير دولة للصحة العامة .
١١ ـ مهدي بوطو ، وزير دولة للشؤون المحلية الشعبية . ٢٣ ـ مصطفى لنم ، وزيراً للبريد والبرق .
١٢ ـ محمد الدين عربي ، وزير دولة للشؤون الخارجية . ٢٤ ـ أبو حسني ، وزيراً للإسكان .

من بنغازي بحلول شهر شباط من عام ١٩٦٨م (٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ) باستثناء البعثة العسكرية البريطانية .

وفي ٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ (١ شباط ١٩٦٨م) تسلّمت السلطات الليبية المعسكر الإنكليزي في بنغازي ، غير أن البريطانيين قد بقوا في (طبرق) والقاعدة الجوية في (العادم) كما بقي لهم وحدات بحرية في طرابلس ، وبعثات عسكرية في بنغازي .

وفي شهر محرم من عام ١٣٨٨هـ (نيسان ١٩٦٨م) أبرمت اتفاقية مع شركة الطيران البريطاني لتوريد نظام دفاع جوي متكامل يبلغ مائة مليون جنيه ، ويشمل صواريخ قصيرة المدى ، وأحدث أجهزة الرادار .

وقد قام الملك حسين بن طلال ملك الأردن بزيارة إلى ليبيا ، وتعهّدت الحكومة الليبية بتقديم أجهزة دفاعية للأردن ، وكذلك لمصر .

١١ ـ حكومة ونيس القذافي . في ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٤ أيلول ١٩٦٨م) قدّمت حكومة عبد الحميد البكوش استقالتها ، وخلفتها وزارة ونيس القذافي[1] الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية في

---

(١) تشكّلت وزارة ونيس القذافي على النحو الآتي :

١ ـ ونيس القذافي ، رئيساً للوزارة .
٢ ـ حامد العبدي ، وزيراً للدفاع .
٣ ـ أحمد الفرجاني صوف ، وزيراً للداخلية .
٤ ـ حامد بوصوريل ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ مهدي بوطو ، وزيراً للشؤون المحلية الشعبية .
٦ ـ أحمد مختار الفيتوري ، وزيراً للثقافة والإعلام .
٧ ـ عبد الكريم الباس ، وزيراً للزراعة والمصادر الحيوانية .
٨ ـ فتحي حمودة ، وزيراً للعمل الشعبي .
٩ ـ عمر جوده ، وزيراً للصحة .
١٠ ـ عمر عريقية ، وزيراً للتنمية والتخطيط .
١١ ـ بشير المنصر ، وزيراً للشؤون العامة في الوزارة .
١٢ ـ أحمد السويحلي ، وزيراً للشباب والرياضة .

وتحسنت أوضاع ليبيا المادية بعد اكتشاف الكثير من آبار النفط، وقدمت معونات للدعم العربي تقدر بالبين وخمسين مليون دولار، وزادت عشرين مليوناً في العام التالي للعدوان اليهودي.

وهكذا توالت إحدى عشرة حكومة على الحكم في العهد الملكي وهي حكومات:

١ ـ محمود المنتصر: ١٦ ربيع الأول ١٣٧١ ـ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ ـ ١٨ شباط ١٩٥٤).

٢ ـ محمد الساقزلي: ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣ ـ ٨ شعبان ١٣٧٣هـ (١٨ شباط ١٩٥٤ ـ ١١ نيسان ١٩٥٤م).

٣ ـ مصطفى بن حليم: ٨ شعبان ١٣٧٣ ـ ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ (١١ نيسان ١٩٥٤ ـ ٢٦ أيار ١٩٥٧م).

٤ ـ عبد المجيد كعبار: ٢٧ شوال ١٣٧٦ ـ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧ ـ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م).

٥ ـ محمد بن عثمان السعيد: ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠ ـ ٢٤ شوال ١٣٨٢هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠ ـ ١٩ آذار ١٩٦٣م).

---

١٣ ـ خليفة سوني: وزيراً للشؤون الخارجية

١٤ ـ مصطفى بابو: وزيراً للتعليم

١٥ ـ عبد الهادي القعود: وزيراً للزراعة

١٦ ـ علي ميلودي: وزيراً للشؤون البلدية

١٧ ـ حسين الشاوش: وزيراً لدولة للخدمة العامة

١٨ ـ عمر بن عامر: وزيراً للمواصلات

١٩ ـ أحمد ميلاني: وزيراً للإسكان

٢٠ ـ معروف آدم: وزيراً للمساعد

٢١ ـ شمس الدين عربي: وزيراً للشؤون الخارجية

٢٢ ـ أحمد نحم: وزيراً للاقتصاد والتجارة

٢٣ ـ علي أحمد عيفة: وزيراً للتنمية والتخطيط

٢٤ ـ رجب العربي: وزيراً للعدل

٦ ـ محي الدين فكيني: ٢٤ شوال ١٣٨٢ ـ ٨ رمضان ١٣٨٣هـ (١٩ آذار ١٩٦٣ ـ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م).

٧ ـ محمود المنتصر: ٩ رمضان ١٣٨٣ ـ ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٤ ـ ٢٠ آذار ١٩٦٥م).

٨ ـ حسين مازق: ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤ ـ ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (٢٠ آذار ١٩٦٥ ـ ٢٨ حزيران ١٩٦٧م).

٩ ـ عبد القادر البدري: ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧ ـ ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٨ حزيران ١٩٦٧ ـ ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٧م).

١٠ ـ عبد الحميد البكوش: ٢٣ رجب ١٣٨٧ ـ ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٦٧ ـ ٤ أيلول ١٩٦٨م).

١١ ـ وليس القداقي: ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٤ أيلول ١٩٦٨ ـ ١ أيلول ١٩٦٩م).

ثانياً، الجمهورية

بدأ الوضع الاجتماعي والفكري والسياسي يتغيّر في ليبيا نتيجة الظروف التي حدثت على الساحة ، وبسبب الأوضاع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم كله ، ولا بدّ من أن نتأثر بها ليبيا ، أو بشأنها شيء من آثارها .

الأوضاع المادية الليبية تحسّنت بعد ظهور النفط وزيادة مردوده، وأخذ الناس يتطلّعون إلى خارج منطقتهم ، ويعرفون ما يجري فيها ، ويحلّلون بعض تلك الأحداث ، وإن لم يستطيعوا بعد ، فقد كانوا يتأثّرون بها ، ويعملون على التفكير بواقعهم الذي يعيشون فيه ، بعد أن كانوا منعزلين على أنفسهم يجتهدون لتحصيل لقمة العيش .

أعداد السكان تزايدت ، بعد أن كان الأهالي قلّة موزّعة في تلك الفيافي الواسعة ، بين الجماعة والأخرى بيداء قاحلة ، وكلٌّ منصرفٌ لعمله بكدّ التعب، ويتحمّل لظى الشمس المحرقة، يغالب البيئة ليأخذ منها مادة، وما يقتات به .

وانتشر العلم ، وافتتحت الجامعات ، وأصبح بالإمكان تلقّي المعرفة ، فالانتقال ميسور بسهولة المواصلات ، والإنفاق سهل بتحسّن الأوضاع المادية ، والقلوب عطشى تسعى جاهدة وراء المشاعل التي أخذت بشاشيعها تتدفّق .

وسائل الإعلام أخذت تنشّ ما تريده ، ووجوات منّهة أخذت تأتي من المناطق القريبة والتي يرتبط أبناؤها مع سكان ليبيا بروابط العقيدة، فأخذوا يلقون إليهم من تلك الوشائج ما يتّهمهم إلى أوضاعهم ، وما يحرّكهم ليصحوا ويستيقظوا ، ويطالبوهم بالنقاء بعضهم مع بعض ليكونوا قوة

الأوضاع التي تتعاقب على الساحة الداخلية - مجموعة قليلة تتحكّم في الناس ، تتصرّف كما تشاء ، تذلّ ، تبعد ، تغنى من مال الشعب وتبذّخ ، تحوم الأهل ، وتهب الأحداء ، تعطي من تخضع له ، وترتبط به دون حساب ، يحميها وتذل له ، تسلطها على السكان ، وتسلط عليها حتى عندت يده التي تضرب ، وتأخذ ، وتتجبّر ، ثم ترمي في أحضانه . يُقتل أحد أفراد هذه المجموعة المتسلّطة ، ويدعى إبراهيم الشلحي ، فيعلن بالإذاعة ، وتفرض حالة الطوارئ، في البلاد كلها ، ويعلن الحداد سبعة أيام في أرجاء ليبيا جمعها ، وهذا كله لأنه على صلة وثيقة برئيس الوزراء مصطفى بن حليم أحد رجالات هذه المجموعة الطائفة نفسها .

ويأتي أحد أثرياء الطليان الذين كانوا قد استولوا على أراضٍ شاسعة في برقة تعدّ من أخصب البقاع ، واستدّ بالناس وسخر من السكان واستعبد البلد وأهله أيام استعمار بني جلدته من النصارى لديار المسلمين ، ذلك هو (مرزونو ، الكونت الإيطالي ، فتهتزّ البلاد لتلك الزيارة ، وتُسخّر إمكاناتها لخدمته وخدمة موكبه ، وينتقل من برقة إلى طرابلس فيحتفل معه العمر والشرف ، وما ذلك الإكرام والتبجيل ، والحفاوة والتعظيم ، إلاّ لصلته برجل يدعى عبد الله عابد الذي يكون يومذاك صديقاً لرئيس الحكومة مصطفى بن حليم ، فيثور الشعب ويغضب وتتحرّك رجال القبائل ، ويسير الناس إلى قصر الملك في مدينة البيضاء على مقربة من تلك الاحتفالات بالضيف العزيز ، ويعلن الجميع استنكارهم لهذه الزيارة ، وما تنطوي عليه من ازدراء للشعب المسلم الذي قاتل ضدّ الطليان من أمثال هذا القادم ، والذي طالما عمل على إذلال الناس .

وكان لقضية فلسطين دورها ، فإنه لما عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في شهر شعبان ١٣٨٣هـ (كانون الثاني ١٩٦٤م) حضرته ليبيا[١] ،

(١) أعلن الملك محمد إدريس السنوسي عن حضور المؤتمر ، والملك

وخرج الطلاب تأييداً للمؤتمر بمظاهرات ، ورأى قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية(١) فرصة للضغط على الحكومة وجعلها في وضع حرج نتيجة الخلاف معها ، فأعطى أوامره بمنع الطلاب من الخروج بمظاهرات ، واستعدمت الشرطة معهم ، ووقع ثلاثة طلاب صرعى نتيجة الصدام ، وجرح عدد آخر ، وتأثر الشعب من هذا التصرف وهاجم مراكز الشرطة في بعض المناطق ، وتضامن طلاب طرابلس مع إخوانهم في بنغازي وتظاهروا ، وحاول مدير الشرطة أن يعزو هذا التصرف إلى الحكومة .

وتشكّلت لجنة للتحقيق ، وكان لديها أن الشرطة هي سبب ما وقع من أحداث ، وأن مدير الشرطة هو المسؤول عنها ، فطلبت الحكومة إقالة المسؤول ، وفصل بعض الضباط ، غير أن طلبها قد رفض ، فاستقالت استقالتها ، وتظاهر الشعب مؤيداً لها ولكن ذلك لم يُجدِ نفعاً ، فأيقن الناس ذلك في نفوسهم ولم يستطيعوا إبداء شيء .

ويوجد في ليبيا بعض اليهود ، فلما أعلن اليهود عن قيام دولتهم في فلسطين في ٧ رجب من عام ١٣٦٧هـ (١٥ أيار ١٩٤٨م) ، ارتبط اليهود في ليبيا بصلات وثيقة مع ما عُرف باسم دولة إسرائيل في فلسطين ، وكانوا ينقلون إليها عن طريق إيطاليا ، ولا يخفون ذلك ، بل أحياناً يفاخرون برحيلهم إلى فلسطين ، كما يفاخرون بتلك الدولة وقيامها رغم أسف المسلمين جميعاً ، فكان هذا يزعج الشعب في ليبيا غير أنه مغلوب على أمره .

ورست في ميناء طرابلس باخرة يهودية لتنقل من يريد الارتحال من ليبيا

وفي العهد العسكري الراهن أن يمثله في هذا المؤتمر ، وكان من أعضاء الوفد رئيس الحكومة هنري الشلحي فكتشي ، ورئيس مجلس النواب عبد الحميد العبار ، ورئيس مجلس الشيوخ مفتاح عريقب

يدعى مدير الشرطة « محمود بوقويطين »

إلى فلسطين مع جميع أمتعته وأثاثه ، فكان هذا وقعه الشيء على نفوس السكان .

وكان في طرابلس ناد لليهود يعرف بنادي (الكاب) وكان يرفع علم دولة ما عُرف بإسرائيل ، فأذى الشعب أشد الإيذاء ، وسأل النواب الحكومة عن سبب افتتاح مثل هذا النادي وفيه تحدٍّ للأمة ، وطالبوا بإغلاقه ، ولكن لم تجد ذلك شيئاً ، إلى أن كثرت التساؤلات ، واحرّت الأعصاب ، حينئذ أمر بإغلاقه .

وفي هذه الأثناء انضمّت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في ١٣ رجب ١٣٧٢هـ (٢٨ آذار ١٩٥٣م) رغم كل هذه التصرّفات ، وكان النواب اليهود يطالبون حكومتهم بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية ، والتي منها مقاطعة إسرائيل ، وإن الموقف الحالي من إسرائيل ليعدّ خارقاً فاضحاً لإجماع الدول العربية ، ولم يطبّق قانون مقاطعة إسرائيل إلاّ بعد هجوم عنيف ومرور عدة سنوات ، وتحت ضغط النواب والشعب اتخذ ذلك القرار في ٢٢ رمضان ١٣٧٥هـ (٢ أيار ١٩٥٦م) ، وأنشيء مكتب لمقاطعة إسرائيل في طرابلس ، وله فرعان : أحدهما في بنغازي ، والآخر في (سبها) .

كل هذا أوجد رغبةً عند السكان في التغيير ، وبدأ التحرّك في هذا الاتجاه ، وتشكّلت بعض المجموعات التي دخلت عليها بعض المؤثرات الخارجية ، وكانت عن طريق أحد الضباط ثم الوزراء الشاميين(١) . وقد قبض على مائة وستة أشخاص ، وقدّموا للمحاكمة ، وحكم عليهم بالسجن مدة تتراوح بين سنتين وست سنوات .

---

(١) ويُدعى عالي المنتي ، وينتمي إلى حركة القوميين العرب الذين يحملون الجامعة عربياً فيطلقات تركية ، ويطلون بالاشتراكية لمصلحة الرأسمالية ، ويقومون بكل خدمة لشعارات يسارية وأفكارهم مكفّلة لليهود من الغرب ، حيث يتلقون الدعم من هناك ، ويحملون على نسف الجذور الفكرية والسياسية القائمة في البلدان العربية .

منطقة يدخل بلد بحجم تشاد أحياناً مرحلة مثل هذه المرحلة التي وصلت إليها ليبيا ، تفكر الدولة صاحبة النفوذ بالتغيير لمصلحتها ، خوفاً من أن يحدث تغيير دون علمها ، فقد تجد صعوبة حتى تستطيع أن تمسك بدفة الخيوط مرة أخرى ، وقد تحدث فوضى ، وربما خرج الأمر من يدها ، وأكثر ما تخشاه أن يكون الاتجاه إسلامياً ، فهذا ما يقض مضاجعها الآن في تلك الفترة للعصابة العالمية والحاد تناقضها وإرساليتها ، كما تخاف أن يكون التوجه نحو دولة معادية لها ، أو يكون الدافع له معسكر مضاد لها ، أو خط يقابل الخط الذي تسير فيه .

إن الدولة صاحبة النفوذ الأول في ليبيا كانت يومذاك هي إنكلترا ، فهي التي أبرزت محمد إدريس السنوسي ، وتحالفت معه ، وأوصلته إلى السلطة ، وبالتالي المجموعة التي تدور في فلكه ، وتتمتع من السلطة ، وترى رأيه ، إما اقتناعاً ، وإما مصلحة وانتفاعاً ، ولا شك ، فإن إنكلترا كانت قد اصطفت أثناء هذا المسح فئة منها ، اتخذتها حبال رهان ، لتطفي واحداً منها حتى إذا تعب أو أعيته الحيلة في التصرف ، استبدلته بآخر ، وجعلت منهم عمالاً للمنافسة تضرب أحدهما بالآخر ، وتحيي بعضهم بمغانم أرفع على حساب بعض ، وتضمن الأمان في مكانٍ عالٍ لا يطاله إلاّ الذي يُبدي طاعةً أكثر .

أما النفوذ الأمريكي فقد دخل إلى ليبيا مع دخول الحلفاء إلى المنطقة في الحرب العالمية الثانية بصفة أن الولايات المتحدة هي إحدى دول الحلفاء ، ولقد سمحت إنكلترا التي دخلت جيوشها ليبيا من مصر بقيادة مونتغمري ، وبحرت قوات المحور بقيادة روميل ، سمحت لها بناء قاعدة الملاحة . ولقد كان النفوذ الأمريكي نفوذ قوة وهيمنة ، لا نفوذ علاقة وارتباط ، لذلك يمكن أن نعتبره سطحياً ليس له تأثير عميق في السكان كالنفوذ الإنكليزي .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة عالمية مادياً وعسكرياً ، وتراجعت الدول الرأسمالية ، ورأت من

مصلحة هذه الدول التي تشكلت حلف شمال الأطلسي لتقف في وجه حلف وارسو الذي تشكل من الدول الشيوعية ، رأت أن تحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما لتكون هناك رأس واحد في المعسكر الغربي كما يوجد رأس واحد في المعسكر الشرقي وهو الأمبراطورية الروسية فيكون موجّه واحد ، وذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تعطي عدة توجيهات إذ ينطلق كل رأس من خلال نظرته الخاصة التي تنسجم مع مصالحه ، وإن ذلك الرأي الأمريكي لن يضعف المعسكر شيئاً إذا لن تخرجه عن أية إمكانات ، وإنما تبقى ضمن دوله ، وإن كانت تنتقل من دولة إلى أخرى . واستطاعت فعلاً أن تحلّ محلّ حليفتيها في كثير من المناطق ، غير أنها قد رضيت بنفوذها القليل في ليبيا الموجود بجانب النفوذ الإنكليزي . ولكن الظروف سارت على غير ما تشتهي ، إذ أن السكان قد كرهوا النفوذ الإنكليزي ، وكان هناك من يثيرهم باستمرار ، وغالباً ما كانت تأتي تلك الإثارة من ناحية مصر المجاورة لها من ناحية والتي كان رئيسها جمال عبد الناصر في صراع عنيف مع الإنكليز كما سبق أن ذكرنا . وهذا ما زاد من قوة معارضة الشعب للحكم في ليبيا حتى إنه لم يستطع أن يسير علناً في أي مخطط استعماري ، إذ رفض حلف بغداد (المعاهدة المركزية ـ فيما بعد ـ) وغيره من المخططات ، وقد دعم المعارضة الليبية قوة معاداة الحكم المصري الظاهرية للولايات المتحدة رغم أنه يعدّ من أقوى ركائزها في البلدان العربية آنذاك ، وبدا أصبح الحكم المصري أو بالأحرى الناصري له قوته في ليبيا .

رأت الولايات المتحدة أن تحلّ في نفوذها محلّ النفوذ الإنكليزي في ليبيا خوفاً من أن ينتهي وضع الحكم الليبي المؤيد من قبل إنكلترا على حين غفلة من الدولتين الإنكليزية والأمريكية ، وأن تُنهي هذا الوضع الضعيف الذي لا يستطيع السير في مخطط تقتضيه مصلحة المعسكر الغربي . وفي القضاء على هذا الضعف مصلحة لإنكلترا . ويساعد الولايات المتحدة في مشروعها هذا سكوت مصر عن أية حركة تقوم بها ما دامت تدور في فلكها ، وإن كانت ظاهراً تبدو في خارجه ، بل من الذ أعدائه .

ومعنى هذا أن وضع ليبيا سيتغير على أيدي رجال يخالفون سياسة (الكلتي) ويحاربون نفوذها ، ويمكنهم السير في الفلك الأمريكي واقعياً ، ومحاربته ظاهراً ، ويُدعمون من الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس مصر ، الذي يسير في الخط نفسه على يعدّ رائداً فيه . ويمكن أن تستفيد أمريكا من هذا التغيير ، إذ أن أيام الرئيس المصري قد أصبحت وشيكة الانتهاء ، ويجب استغلال فقد الجموع ، ورغبا بالتغيير الذي يظهر بديل له ، ويحلّ محلّه ويمشي في الطريق نفسها . لقد فشلت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ، وحرب اليمن أثارت بعض الكبائر في نفوس أبناء مصر ، والهزيمة أمام اليهود عام ١٣٨٧هـ ، واختلاف الرجال العسكريين المصريين فيما بينهم ، كل هذا جعل الرئيس المصري في حالة توتر دائم ولا بدّ من معايشة الوريث مدة قبل انتهاء الحياة .

وبدأ التخطيط ، ولتوحيد الجهود ، وتنسيق العمل بين المعارضة وبين الذين يتلقون الدعم والتأييد من مصر ، وفي الفاتح من أيلول ١٩٦٩م (١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ) تحرّك الجيش بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على الوضع القائم الذي وجده عفّاً ، إذ أن نعمة الشعب كانت عارمة عليه ، وتشكّل المجلس الأعلى لقيادة الثورة[١] ، كما تشكّلت حكومة جديدة[٢] من

---

(١) تشكّل المجلس الأعلى لقيادة الثورة من الضباط الآتية أسماؤهم :

١ ـ العقيد معمر القذافي
٢ ـ الرائد عبد السلام جلود
٣ ـ الرائد بشير الصغير هوادي
٤ ـ النقيب عمار عبد الله حروق
٥ ـ النقيب عبد المنعم الهوني
٦ ـ النقيب حوادي الحميدي
٧ ـ النقيب عمر عبد الله المهدي
٨ ـ النقيب علي عوض حمزة
٩ ـ النقيب أبو بكر يونس جبر
١٠ ـ النقيب مصطفى الخروبي
١١ ـ النقيب عمر عبد الله المهدي
١٢ ـ الملازم الأول أحمد أبو بكر الكريف

(٢) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ العقيد معمر القذافي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع
٢ ـ الرائد عبد السلام جلود : نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير العدالة والحكم المحلي

عسكريين ومدنيين . ولا بدّ للوضع الجديد كي يكون مقبولاً لدى السكان من نقطتين . أولاهما اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان ، وهذا ما قام به الوضع ، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات للجلاء عن قاعدة الملاحة ، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة ، وبعد مفاوضات شكليّة قصيرة النمر ، سلمت الولايات المتحدة القاعدة ، وسلّمتها ليبيا ، وأطلق عليها إسم ، قاعدة عقبة بن نافع ، كما ألغى الوضع مع إنكلترا الإتفاقية المعقودة بين الطرفين ، وانسحبت إنكلترا من ليبيا ، وبدأ الوضع تأييداً كبيراً وحماسة شديدة من قبل عالمية السكان . أما النقطة الثانية فهي اتخاذ الطابع الإسلامي ، فالشعب في ليبيا مسلم متمسك بإسلامه ، وقد زادت السنوسية من غرس العقيدة في النفوس بغضّ النظر عن الأخطاء التي وقعت فيها ، كما أنه شعب مرتبط بأصالته العربية . لقد أصدرت الثورة قانوناً يمنع تعاطي الخمور في الأرض الليبية ، وعملت على تطبيق فريضة الزكاة ، وأصدرت مجموعة من القوانين لهذا الغرض « و . . . » وأعلن الفاتح توجّهه الإسلامي . وهاتان النقطتان هما اللتان سار عليهما الرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما قام بحركته ، فموضوع الجلاء عن قناة السويس ، ثم

---

٣ ـ الرائد بشير الصغير هوادي : وزير التعليم والتوجيه الوطني
٤ ـ النقيب عمر عبد الله المهدي : وزير الاقتصاد والصناعة
٥ ـ النقيب محمد المكريف : وزير الإسكان
٦ ـ صالح مسعود بويصير : وزير الوحدة والشؤون الخارجية
٧ ـ عمر المحيشي : وزير المواصلات والعمل
٨ ـ محمد علي الخدري : وزير العدل
٩ ـ عثمان الأسطا عمر : وزير الصحة
١٠ ـ جمعة شريبا : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
١١ ـ عز الدين عبروك : وزير شؤون النفط والمعادن
١٢ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية
١٣ ـ محمد هلال الرابل : وزير الخزانة

العدوان الثلاثي على مصر ، وبأيده للحركة الإسلامية في بداية الأمر ، هو الذي أتاح له الوضع وسواه له .

وفات الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨ رجب ١٣٩٠هـ (٢٨ أيلول ١٩٧٠م) ، وأبدى قائد الثورة الليبية أنه الأورث له في الزعامة العربية ، وأخذ يتحرك في مختلف المجالات ، وفق برنامج الأمة الإسلامية عامة والشعب العربي .

أخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها وأفكارها ، وعندما انقض الشيوعيون على الحكم في السودان ، وقاموا بقتل الزعيم السوداني محمد جعفر النميري في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م) كان للرئيس الليبي دور في إفشال الحركة الشيوعية وإعادة الرئيس محمد جعفر النميري إلى الحكم .

وعملت الثورة الليبية على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي تألف من مصر وسوريا وليبيا ، وكانت طرابلس مقرّ المباحثات التي دارت لإقامة هذا الاتحاد ، ووقّع الميثاق في بنغازي في ٢١ صفر ١٣٩١هـ (١٧ نيسان ١٩٧١م) ، ووقّعت بعدها الاتفاق على الوحدة الاندماجية مع مصر .

ودعمت الثورة الإسلامية في تشاد ضدّ الأقلية النصرانية المسلّطة التي أقامها الاستعمار الفرنسي الذي سلّم السلطة قبل انسحابه إلى هذه الأقلية وأعطى الحكم لفرانسوا تومبلباي ، وهذا ما جعل الخلاف بين ليبيا وفرنسا يستمر .

وأمدّت المسلمين في جنوب الفلبين بالمساعدات ، وكانت عاصمتها طرابلس مقرّ المفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية والمسلمين والتي اشتركت فيها أيضاً دول المملكة العربية السعودية والسنغال والصومال وليبيا ، وقد وُقّع اتفاق نهائي طرابلس في ٢ محرم ١٣٩٧هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٧٦م) يقضي بإعطاء ولايات جنوب الفلبين الاستقلال الذاتي .

وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا ، ودعمت الرئيس عيدي

أمين ، وأيدت بالسلاح عندما اعتدت عليها أثيوبيا عام ١٣٩٦هـ ، والتي ذلك إلى فصل إقليم الأوغادين ، وهو ما كان يُعرف باسم « بالكتسان الشرقية » عن دولة بالكتسان ، وتأسيس دولة خاصة عليه اسم بنغلاديش ، مع العلم أن بعض الدول العربية قد وقفت يومذاك إلى جانب الهند تاركةً رابطة العقيدة التي ترتبط مع باكستان .

ودعمت الثورة الليبية القضية الفلسطينية دعماً قوياً ، كما ساعدت بعض الدول العربية ، فقدّمت لها معونات عاجلة .

وكل هذه التصرّفات حسنة ، وقد دعمت الحكم ، ورسّخت قواعده ، وصلّبت جذوره ، وأخذ بعدها ينطلق من خلال فكر رجاله ، ومن خلال الدور الذي سيؤدونه ، ورغما على المراقب المتتبع لتاريخ هذه المرحلة في ليبيا أن الرئيس القيم ليس له تفكير واضح ثابت وإنما متبدل حسب الظروف ، والحقيقة غير ذلك ، فالرئيس رجل معقّد بشخصه وفكره لدرجة تصل إلى أن يستهين بكل ما سواه ، ولا يرى إلاّ رأيه صالحاً حتى ولو وصل الأمر إلى الحقيقة ، فما يراه لا يمكن أن يحيد عنه أبداً .

إن رفاقه الذين يؤيّدونه في كل شيء هو معهم ، فإذا أحسّ بخلاف من اختلف في رأي أو فكر مهما كان صغير الشأن تخلّى عنه ، وانتهى أمره ، وهذا ما نلاحظه في تعاقب الوزارات[1] التي شكّلها إذ يجرد أن يختفي اسم رجل من

---

(١) ألفت الوزارة الليبية في شهر ذي القعدة عام ١٣٩٠هـ (كانون الثاني ١٩٧١م) كما يلي :

١ ـ العقيد معمر القذافي : قائد القوات المسلحة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
٢ ـ الرائد عبد السلام جلود : نائب رئيس الوزراء ، وزير الصناعة والاقتصاد والمالية .
٣ ـ الرائد عوض الذي حمدي : وزير الداخلية والحكم المحلي .
٤ ـ الرائد بشير هوادي : وزير التعليم والتوجيه الوطني .
٥ ـ الرائد مختار جروي : وزير الوحدة .
٦ ـ الشيخ أحمد الكبيف : وزير الأوقاف .
٧ ـ أحمد الحدي : وزير العدل .

٨ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة .
٩ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير الشؤون الخارجية ، والعمل والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ عمر الدين بوسوك : وزير شؤون النفط .
١١ ـ محمد علي تابو : وزير الزراعة .

وكانت الوزارة الثانية في شهر شوال ١٣٩١هـ (كانون الأول ١٩٧١م) على النحو الآتي :

١ ـ المقدم معمر القذافي : رئيس مجلس قيادة الثورة ، قائد القوات المسلحة ، وزير الدفاع .
٢ ـ الرائد عبد السلام جلود : وزير الصناعة ، والاقتصاد والخزانة .
٣ ـ الرائد عبد المنعم الهوني : وزير الداخلية .
٤ ـ صالح مسعود بويصير : وزير الإعلام .
٥ ـ محمد الحذي : وزير العدل .
٦ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة .
٧ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
٨ ـ عمر الدين بوسوك : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .
٩ ـ محمد علي تابو : وزير الإسكان .
١٠ ـ طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات وشؤون الكهرباء .
١١ ـ الرائد عوالدي حميدي : وزير الحكم المحلي .
١٢ ـ محمد مصطفى بازكه : وزير التعليم والتوجيه الوطني .

وكانت الوزارة الثالثة في شهر ذي القعدة ١٣٩١هـ (كانون الثاني ١٩٧٢م) :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .
٢ ـ عمر الدين حميدي : وزيراً للداخلية .
٣ ـ منصور راشد كيلي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٤ ـ أبو بكر شريف : وزيراً للاقتصاد .
٥ ـ عمر الدين بوسوك : وزيراً للشؤون النفط .
٦ ـ عمار زعروك رحيب : وزيراً للمالية .
٧ ـ محمد الحذي : وزيراً للعدل .
٨ ـ عبد الكريم فضيلة : وزيراً للتخطيط .
٩ ـ محمد علي تابو : وزيراً للزراعة والإصلاح .
١٠ ـ عبد العاطي عبيدي : وزيراً للعمل .
١١ ـ الشريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والطاقة .

١٢ ـ عبد الحميد عمر دنقو : وزيراً للإسكان .
١٣ ـ مصطفى اسطا عمر : وزيراً للصحة .
١٤ ـ جاد الله عزوز الصالحي : وزيراً للصناعة والتعدين .
١٥ ـ صالح مسعود بويصير : وزيراً للثقافة والإعلام .
١٦ ـ محمد احمد شريعة : وزيراً للتعليم .
١٧ ـ عبد الحميد زلطي : وزيراً للشئون والشؤون الاجتماعية .
١٨ ـ محمد أبو بكر يونس : وزيراً للخدمة العامة .
١٩ ـ عبد الحميد عمره : وزيراً للتنمية الزراعية .

وكانت الوزارة الثانية في شهر صفر ١٣٩٢هـ (نيسان ١٩٧٢م) على النحو الآتي :

١ ـ معمر القذافي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع .
٢ ـ عبد السلام جلود : وزير المالية والاقتصاد ، والصناعة والثروة الحيوانية ، ونائب وزير الإنتاج .
٣ ـ محمد مصطفى مازن : وزير التعليم والتوجيه الوطني .
٤ ـ محمد أحمد منقوش : وزير الإسكان .
٥ ـ ... : وزير الوحدة والشؤون الخارجية .
٦ ـ طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات والطاقة .
٧ ـ محمد علي الحذي : وزير العدل .
٨ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة .
٩ ـ محمد علي تابو : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ عبد المنعم طاهر الهوني : وزير الداخلية .
١٢ ـ صالح مسعود بويصير : وزير الإعلام .
١٣ ـ مصطفى بعقوبي : وزير الحكم المحلي .

وكانت الوزارة في صفر من عام ١٣٩٣هـ (آذار ١٩٧٣م) على النحو الآتي :

١ ـ معمر القذافي : رئيس الدولة وزير الدفاع
٢ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة
٣ ـ محمد أحمد الشريف : للتعليم والتوجيه الوطني
٤ ـ محمد أحمد منقوش : للإسكان والخدمة العامة

٥ ـ منصور والد الشيخ : وزيراً للشؤون الخارجية

٦ ـ طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء

٧ ـ محمد علي الخطابي : وزيراً للعدل

٨ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة

٩ ـ عبد الحميد الزائي : للشباب والشؤون الاجتماعية

١٠ ـ محمد علي تاتو : للزراعة والإصلاح الزراعي

١١ ـ هنو الدين مسروك : وزيراً للشؤون المعدة

١٢ ـ عبد العاطي الغساني : وزيراً للعمل

١٣ ـ حوالدي جيدي : وزيراً للداخلية

١٤ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد

١٥ ـ أبو زيد عمر دودا : وزيراً للثقافة والإعلام

١٦ ـ محمد زروق رجب : وزير المحروقات

١٧ ـ حماد الله عزور الصاغي : للصناعة والمعادن

١٨ ـ عبد الكريم قاسونة : وزيراً للتخطيط

١٩ ـ عبد المجيد جود : وزير دولة للتنمية الزراعية

٢٠ ـ محمد أبو بكر بن يونس : وزيراً للخدمة العامة

وكانت الوزارة التالية في ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (أيار ١٩٧٤م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام حلوه : رئيساً للوزارة

٢ ـ ..... : وزيراً للدفاع .

٣ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم والتوجيه الوطني

٤ ـ محمد أحمد منيوني : وزيراً للإسكان والخدمة العامة

٥ ـ طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء

٦ ـ محمد علي الخطابي : وزيراً للعدل

٧ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة

٨ ـ محمد علي تاتو : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

٩ ـ عبد العاطي غيدي : وزيراً للعمل

١٠ ـ حوالدي جيدي : وزيراً للداخلية

١١ ـ أبو زيد عمر دودا : وزيراً للثقافة والإعلام

١٢ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد

١٣ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للمحروقات

١٤ ـ حماد الله عزور الصاغي : وزيراً للصناعة والمعادن

١٥ ـ عبد المجيد الزائي : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية

١٦ ـ عبد الكريم باكر : وزيراً للتخطيط

١٧ ـ محمد أبو بكر يونس : وزيراً للخدمة العامة

١٨ ـ عبد المجيد جود : وزيراً للتنمية الزراعية

وكانت الوزارة التالية في شهر صفر ١٣٩٦هـ (شباط ١٩٧٦م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام حلوه : رئيساً للوزارة

٢ ـ عبد المنعم عاشور الحوني : للشؤون الخارجية

٣ ـ حوالدي جيدي : وزيراً للداخلية

٤ ـ عمر عبد الله المهدي : وزيراً للتخطيط

٥ ـ محمد علي الخطابي : وزيراً للعدل

٦ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة

٧ ـ حماد الله عزور الصاغي : للصناعة والمعادن

٨ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للمحروقات

٩ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم

١٠ ـ عبد المجيد جود : وزير دولة للتنمية الزراعية

١١ ـ طه شريف بن عمرو : للشؤون المجلس العسكري

١٢ ـ عبد العاطي العيدي : وزيراً للعمل والخدمة العامة

١٣ ـ عبد الكريم باكر : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية

١٤ ـ عبد الله علي تاتو : للزراعة والإصلاح الزراعي

١٥ ـ محمد أحمد المنصوري : وزيراً للإسكان

١٦ ـ سوري المنصوري حسن : وزيراً للمواصلات

١٧ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد

١٨ ـ عبد السلام المنصوري : للشؤون الاجتماعية

١٩ ـ محمد أبو القاسم زادي : وزير دولة للتعليم

٢٠ ـ عمر أحمد الماضي : للصناعة والمعادن الحرفية

٢١ ـ مفتاح محمد لنقة : للشؤون البلدية والقروية

٢٢ ـ منصور محمد بشير : وزيراً للنقل البحري

٢٣ ـ حماد سالم العريش : وزيراً للطاقة الكهربائية

وكانت الوزارة القسة في شهر محرم ١٣٩٧هـ (كانون الثاني ١٩٧٧م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .
٢ ـ عبد المنعم طاهر لفوي : للشؤون الخارجية .
٣ ـ عوالدي حميدي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ موسى أحمد أبو فروة : وزيراً للتخطيط .
٥ ـ محمد علي الفقيه : وزيراً للعدل .
٦ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة .
٧ ـ عبد العاطي العبيدي : للعمل والخدمة العامة .
٨ ـ عز الدين مدوك : وزيراً لشؤون النفط .
٩ ـ محمد علي لابو : للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ ـ عمر محمود حويلة : للتموين والصناعة .
١١ ـ منصور الغيتوني عمر : وزيراً للمواصلات .
١٢ ـ أسعد بشكتر عثمان الشريف : وزيراً للاقتصاد .
١٣ ـ عبد الله عزوز الصاغي : للصناعة والمعادن الكهربائية .
١٤ ـ محمد وروق رجب : وزيراً للخزانة .
١٥ ـ محمد أحمد المنفوش : وزيراً للإسكان .
١٦ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم .
١٧ ـ علي الطريقي : وزير الدولة للشؤون الخارجية .
١٨ ـ عبد المجيد جوده : وزير دولة للشؤون الزراعية .
١٩ ـ طه شريف بن عمير : وزير دولة لشؤون المجلس العسكري .
٢٠ ـ عبلوة عبد السلام شامية : وزير دولة لشؤون الحكومة .
٢١ ـ عبد السلام العبيدوري : للشؤون الاجتماعية .
٢٢ ـ محمد أبو القاسم زاوي : وزير دولة .
٢٣ ـ عمر أحمد ماضي : للقضاء والمصادر البحرية .
٢٤ ـ أبو بكر عمر بودرا : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٢٥ ـ منصور محمد بحر : وزيراً للنقل البحري .
٢٦ ـ محمد بكير الصوعاني : وزير الصحة الكهربائية .
٢٧ ـ عمر عبد الله : وزير الشباب .

وكان تنظيم الدولة في شهر صفر ١٣٩٨هـ (كانون الثاني ١٩٧٨م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : العقيد معمر القذافي .

الأمانة العامة لمجلس الشعب :

الأمين العام : العقيد معمر القذافي .
الأعضاء : الرائد عبد السلام جلود .
المقدم أبو بكر يونس جبر .
المقدم مصطفى الخروبي .
الرائد عوالدي حميدي .

١ ـ عبد الحافظ عمشاني : رئيس قيادة القاعدة الشعبية .
٢ ـ محمد أبو القاسم زاوي : أمين سر الطاقة والإعلام .
٣ ـ محمد علي الحذيري : أمين سر العدل .
٤ ـ عمر أحمد ماضي : أمين سر القضاء والمصادر البحرية .
٥ ـ مفتاح إسطا عمر : أمين سر الصحة .
٦ ـ منصور محمد بحر : أمين سر النقل البحري .
٧ ـ عز الدين مدوك : أمين سر شؤون النفط .
٨ ـ محمد سالم العريشي : أمين سر الطاقة الكهربائية .
٩ ـ محمد علي لابو : أمين سر الزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ ـ مرزي الغيتوري عمر : أمين سر النقل .
١١ ـ محمد أحمد منفوش : أمين سر الإسكان .
١٢ ـ أبو بكر عمر بودرا : أمين سر الشؤون البلدية والقروية .
١٣ ـ طه الشريف بن عمير : أمين سر مكتب الارتباط .
١٤ ـ الصادق محمد لبة : أمين سر الشباب .
١٥ ـ أبو بكر علي الشريف : أمين سر الطرق .
١٦ ـ علي عبد السلام الطريقي : أمين سر الشؤون الخارجية .
١٧ ـ عبد الله عزوز الصاغي : أمين سر الصناعة .
١٨ ـ حسين عبد السلام شلطة : أمين سر القيادة الشعبية والأمانة العامة .
١٩ ـ محمد وروق رجب : أمين سر الخزانة .
٢٠ ـ موسى أحمد أبو فروة : أمين سر التخطيط .
٢١ ـ محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم .
٢٢ ـ عمر سليمان حويله : أمين سر المصادر المائية .
٢٣ ـ عبد الحفيظ الحوه : أمين سر الإصلاح الزراعي .

٢١ ـ العقيد يوسف أبو القاسم : أمين سر الداخلية
٢١ ـ محمد المنصوري : أمين سر الشؤون الاجتماعية
٢٢ ـ محمد الطاهر الشحيبي : أمين سر العمل والخدمة العامة

وكانت حكومة قيادة الشعب في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : معمر القذافي

الأمانة العامة لمجلس الشعب :

الأمين العام : عبد الحافظ العبيدي
نائب الأمين العام : محمد أبو القاسم زلوف
أمين سر المجلس : علي أبو الخير
أمين سر شؤون قيادة مجلس الشعب : عبد الله زهيول
أمين سر الارتباط : مختار كاوبو

مجلس الشعب

١ ـ جاد الله عزوز الصادق : أمين سر مجلس القيادة
٢ ـ عبد الحميد حمودة : أمين سر مكتب الارتباط
٣ ـ محمد علي الحذيري : أمين سر العدل
٤ ـ مفتاح إسطاعمر : أمين سر الصحة
٥ ـ عمر الشلمي مدروك : أمين سر شؤون الحظ
٦ ـ محمد أحمد المنصوري : أمين سر الإسكان
٧ ـ أبو بكر الشريف : أمين سر الاقتصاد
٨ ـ محمد زروق رجب : أمين سر الخزانة
٩ ـ محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم
١٠ ـ عمر أحمد الماضي : أمين سر الصناعة الخفيفة
١١ ـ حمدة سالم العمروش : أمين سر الكهرباء
١٢ ـ أسرة وردة عمر فورزا : أمين سر المواصلات والنقل
١٣ ـ مفتاح محمد كاف : أمين سر الزراعة الجزافرين
١٤ ـ علي عبد السلام الطريقي : أمين سر الشؤون الخارجية
١٥ ـ موسى أبو قرورة : أمين سر التخطيط
١٦ ـ عمر مصطفى المنصور : الصناعة الثقيلة
١٧ ـ بشير حامد : أمين سر الإصلاح الزراعي وإحياء الموات
١٨ ـ محمد موسى : أمين سر الإعلام

١٩ ـ حمدة عبد الله مدروك : أمين سر الخدمات العامة
٢٠ ـ إبراهيم حسن : أمين سر الشؤون الاجتماعية

وكانت الحكومة الليبية في ربيع الثاني عام ١٤٠٠هـ (آذار ١٩٨٠م) على النحو الآتي :

١ ـ أمين سر قيادة الشعب : جاد الله عزوز الصادقي
٢ ـ أمين سر العدل : محمد علي الحذيري
٣ ـ أمين سر شؤون الحظ : عبد السلام زكال
٤ ـ أمين سر الإسكان : محمد أحمد المنصوري
٥ ـ أمين سر الاقتصاد : أبو زيد عمر دورودا
٦ ـ أمين سر الخزانة : محمد زروق رجب
٧ ـ أمين سر التعليم : عبد الحفيظ الطنطاني
٨ ـ الصناعة الخفيفة : عمر أحمد الماضي
٩ ـ الشؤون الإسلامية : محمد أحمد الشريف
١٠ ـ المواصلات والنقل : سالم البحباري هودا
١١ ـ أمين سر الكهرباء : حمدة سالم العمروش
١٢ ـ أمين سر الزراعة : مفتاح آدم
١٣ ـ أمين سر البلدية والقروية : محمد الذويك
١٤ ـ الشؤون الخارجية : علي عبد السلام الطريقي
١٥ ـ أمين سر التخطيط : موسى أبو قرورة
١٦ ـ الإصلاح الزراعي وإحياء الموات : بشير حامد
١٧ ـ الصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنصور
١٨ ـ أمين سر الإعلام : محمد محمود حجازي
١٩ ـ أمين سر الخدمات العامة : محمد عبد الله المدوك
٢٠ ـ أمين سر الشؤون الاجتماعية : إبراهيم حسن

كانت الحكومة الليبية في ربيع الأول ١٤٠١هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : معمر القذافي

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي

الأمين العام : عبد الحافظ العبيدي
نائب الأمين العام : علي أبو الخير
أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله زهيول
أمين سر شؤون الوحدة : مختار كاوبو

اللجنة الشعبية

١ ـ أمين سر اللجنة الشعبية : عبد الله عزوز الصالح

٢ ـ أمين اللجنة للشؤون البلدية والقروية : محمد محمود حجازي

٣ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للعدل : أبو القاسم الزاوي

٤ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للرياضة : مفتاح محمد ابو

٥ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للصحة : مراد لافي

٦ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للخزانة : علي عبد السلام الطريطر

٧ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للنفط : عبد السلام زقلم

٨ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للتخطيط : موسى أبو فروة

٩ ـ أمين سر اللجنة للإسكان : محمد احمد المنقوش

١٠ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي : بشير حدو

١١ ـ أمين سر اللجنة للاقتصاد : أبو زيد عمر دوردا

١٢ ـ أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنصر

١٣ ـ أمين سر اللجنة للخزانة : محمد قاسم شلالة

١٤ ـ أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله الدروك

١٥ ـ أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطي

١٦ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية : إبراهيم حسن .

١٧ ـ الصناعة الخفيفة : عمر أحمد داعي

١٨ ـ أمين سر اللجنة لشؤون الاتصالات : عبد العاطي العبيدي

١٩ ـ أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العريش

٢٠ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للطاقة الآلية : عبد المجيد الحوه

٢١ ـ المواصلات والنقل البحري : سالم الحاري هودا

٢٢ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للداخلية : مفتاح إسطا عمر

وقامت الحكومة في صفر عام ١٤٠٣هـ (الموافق الأول ١٩٨٢م) على النحو الآتي .

رئيس الدولة : معمر القذافي .

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :

١ ـ الأمين العام : عبد زروق رحب

٢ ـ نائب الأمين العام : علي أبو الخير

٣ ـ أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله راعيل

٤ ـ أمين سر لشؤون المؤتمر الشعبي : محمد علي بوانس

٥ ـ أمين سر الوحدة : مختار الوريو

اللجنة الشعبية

١ ـ الأمين العام : عبد الله عزوز الصالحي

٢ ـ أمين سر اللجنة للتغذية : محمد عبد الكريم

٣ ـ أمين سر اللجنة للعدل : محمد أبو القاسم زاوي

٤ ـ أمين سر اللجنة للتخطيط : فوزي شاكشوكي

٥ ـ أمين سر اللجنة للصحة : مراد علي لافي

٦ ـ أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر دوردا

٧ ـ أمين سر اللجنة للنفط : كمال حسن معهور

٨ ـ أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنصر

٩ ـ أمين سر اللجنة للإسكان : محمد احمد المنقوش

١٠ ـ أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله الدروك

١١ ـ للاقتصاد والصناعة الخفيفة : موسى أبو فروة

١٢ ـ أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم الفقيه

١٣ ـ أمين سر اللجنة للخزانة : محمد قاسم شلالة

١٤ ـ أمين سر اللجنة للاتصالات : عبد العاطي العبيدي

١٥ ـ أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطي

١٦ ـ أمين سر اللجنة للقوى الآلية : عبد المجيد الحوه

١٧ ـ أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العريش

١٨ ـ أمين سر اللجنة للرياضة : إبراهيم الحويضر

١٩ ـ أمين سر اللجنة للمواصلات والنقل البحري : سالم الحاري هودا

وقامت الحكومة الليبية في جمادى الأولى ١٤٠٤هـ (شباط ١٩٨٤م) على النحو الآتي .

رئيس الدولة : معمر القذافي .

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :

١ ـ الأمين العام : مفتاح الإسطا عمر .

٢ ـ نائب الأمين العام : علي عثمان أبو الخير

٣ ـ أمين سر المؤتمر العام : عمر إشكال

٤ ـ أمين سر اللجنة الشعبية : محمد محمود حجازي .

وزارة فقد انتهى من العمل الوزاري نهائياً ، إلاّ أن يعود وكماً تماماً وفق تحدث هذا .

وإن اسمه الخاص لا يتقيّد به حسب مراسم معيّنة أو بتحد الصفة الرسمية ، فيعيّر من الأزياء ما يحلو له دون مراعاة مظهر أو مناسبة أو

أصدر كتيباً أسماه ، الكتاب الأخضر ، وقد وصفه بأنه المنهج السياسي والاجتماعي الذي سيسير عليه ، وقد أطنب في مدحه والثناء عليه ، وأنه لو

---

* ـ أعضاء مجلس قيادة الثورة ، فيما يلي ذكر اللجنة الشعبية
١ ـ الأمين العام : العقيد / معمر القذافي
٢ ـ أمين سر اللجنة للتخطيط : عوض عبد الله الدرسي
٣ ـ أمين سر اللجنة للعدل : مصطفى محمد كرّه
٤ ـ أمين سر اللجنة للشؤون الثقافية : عمر مصطفى المنتصر
٥ ـ أمين سر اللجنة للشبيبة : محمد الأشهب
٦ ـ أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر دوردا
٧ ـ أمين سر اللجنة للنفط : كامل حسن معتوق
٨ ـ أمين سر اللجنة للخدمة العامة : محمد عبد الله الشريف
٩ ـ أمين سر الاقتصاد والصناعة والتجارة : موسى أبو دوره
١٠ ـ أمين سر اللجنة للرياضة : العقيد أبو بكر عزيزة
١١ ـ أمين سر اللجنة للخزانة : عبد القاسم قلاّلة
١٢ ـ أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم الغويل حسن
١٣ ـ أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطن
١٤ ـ أمين سر اللجنة للشؤون الخارجية : علي عبد السلام التريكي
١٥ ـ أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم الفرجاني
١٦ ـ أمين سر اللجنة للقوى الآلية : عبد الحميد العبار
١٧ ـ المواصلات والنقل البحري : عبد الله شامخ
١٨ ـ أمين سر اللجنة للارتباط : يونس بلقاسم علي
١٩ ـ أمين سر اللجنة للإسكان : محمد عبد الكريم
٢٠ ـ أمين سر اللجنة للجامعات : يوسف حامد شامخ

يحق إليه ، ولم تأت به الأوائل ولا تستطيعه الأواخر ، ويكاد يصل إلى مستوى الكتب المقدسة .

ولقد أحدثت في منطقة ما قبل طرقاً مطلوماً ، فدعمه بإمكاناته كافة ، تدخّل في أحداث مالطة ، وكان له دور فيها ، ودعم الجيش الثوري في إريتريا الشمالية ، وأسرف في الدعم ، وربما كان هذا نتيجة الخلاف الأصلي مع إثيوبيا على الطريقة نفسها التي كانت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإثيوبيا .

واحد يحارب الاستعمار الروسي ، ويعلن التوجه نحو الشرق كنوع من السياسة العربية التي تهدف إلى محاربة الاشتراكية باسم الاشتراكية ، وإبعاد التهمة عن التعاون الذي يقوم بينه وبين رجالات بعض البلدان أو المنظمات . وهي السياسة التي طُلبت من الرئيس جمال عبد الناصر أن يسلكها ، وقد نجحت إلى حدٍّ ما ، نتيجة عدم المعرفة السياسية الموجودة في بلداننا النامية ! ومن خلال هذه السياسة كان هناك صراع ظاهري عنيف بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وصل إلى المحتوم على ليبيا عسكرياً ، ومقاطعتها ، ووصل من الطرف الثاني إلى الخطب الحماسية ، والطعن الدائم بالسياسة الأمريكية ، وإلقاء اللوم عليها في كل قضية ، واتهامها بأنها وراء كل حادث يقع ، وأظهر الرئيس الليبي احتراماً من اعتزازه بلغته ، ومعاملة الدول الأجنبية معاملة الندّ للندّ ، فرفض دخول أي أجنبي إلى ليبيا ما لم يكن يحمل جواز سفره التعريف بصاحبه باللغة العربية ، كما أن تلك الدول لرفض دخول أي عربي إلى أراضيها ما لم يكن جواز سفره يحمل كافة المعلومات عن الشخص باللغة الأجنبية .

ومن ناحية العقيدة فإن الرئيس الليبي شديد الحماسة لها ، غير أن له قناعات غريبة لا يقبل المناقشة فيها لأنها ثابتة عنده ولو خالف بها المسلمين جميعاً ، وهو الحادث فعلاً ، فهو يعلن قبوله للقرآن الكريم بكل ما جاء فيه ، أما موقفه من السنّة فهو يتردد في قبولها ، ويعتقد أنه ما دامت هناك أحاديث

صحيحة وأخرى موضوعة فإنه لا يُقبل شيء منها ، ومهما قيل له : إن السنة شارحة لكتاب الله ، وإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ وغيرها من الآيات الدالة على أن السنة واجبة الاتباع كالقرآن ، إلاّ أنه من باب الاعتزاز بالرأي ليس على استعداد أن يغيّر من رأيه أو أن يستمع من أحد ، وإنما يبقى ويصرّ على رأيه الغريب .

وحتى القرآن الكريم يرى فيه رأياً غريباً ، وهو أن كلمة (قل) الواردة فيه ، إنما هي خطاب للرسول ﷺ ، ولا داعي لنا نحن أن نقولها أو نثبتها في المصحف الشريف ، وهذا القول فيه خطر عظيم كنا لا نخفي .

وفي التاريخ ، وجد الرئيس الليبي أن يكون لدولته تاريخاً خاصاً يغاير ما تعارف عليه المسلمون من أن بدأ تاريخهم من هجرة رسول الله ﷺ ، وأوّل من بدأ بهذا الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ورأى الرئيس الليبي أن يبدأ التاريخ من وفاة رسول الله ﷺ ، وقد أخذ يؤرّخ بهذا التاريخ وحده من بين المسلمين .

وقد خالف الكثير من الليبيين رئيسهم ، واضطروا إلى مغادرة البلاد ، وقد حاول ملاحقتهم في أي مكان نزلوا فيه ، ولم يكن لديه أي مانع من اتخاذ أي أسلوب في سبيل القبض عليهم أو إعدامهم ، وهذا ما سبّب لليبيا خلافات مع كثير من الدول التي لجأ إليها هؤلاء المعارضون وانتهت هذه الدول الليبيين بالعنف والإرهاب ، وأصبح دخولهم إلى أراضيها ممنوعاً ، وقد عانى الليبيون من هذا الكثير .

وفي شهر ربيع الأول ١٣٩٧هـ (آذار ١٩٧٧م) جرت انتخابات مجلس الشعب ، وانتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة . ولم يرق له تسمية وزير الاسم الشائع والمتعارف عليه دولياً ورأى أنه قد أصبح مبتذلاً ، فآثر أن يُطلق على الوزارة اسم « اللجنة الشعبية » ، وعلى كل وزير اسم « أمين سر اللجنة الشعبية » .

العلاقة مع تشاد : العلاقة وثيقة بين الشعبين ، فكلاهما مسلم ، وخضعا معاً للاستعمار الصليبي ، وانتشرت الطريقة السنوسية في ليبيا ، ومنها امتدّت إلى تشاد فانتشرت في الأجزاء الشمالية منها ، والحدود طويلة بين الدولتين ، وتوجد قبائل واحدة تعيش وتتنقل بين البلدين ، ويشيط التجار الليبيون في تشاد ، كما أن أعداداً من رجال قبيلة « التبو » التشادية يعملون في الجيش الليبي .

ويوجد خلاف على الحدود بين الدولتين . وكانت فرنسا وإيطاليا الدولتان المستعمرتان قد رسمتا الحدود بين مستعمرتيهما عام ١٣٣٧هـ أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم عُدّلت هذه الاتفاقية في عام ١٣٥٣هـ ، ودخلت بموجب هذا التعديل الأقسام الشمالية من جبال تيبستي ضمن الحدود الليبية ، غير أن هذا التعديل لم يتمّ .

ولما دخلت فرنسا ولاية فزان أثناء الحرب العالمية الثانية وسّعت فرنسا حدود تشاد الشمالية على حساب ليبيا ، وبعد الحرب صُرف النظر نهائياً عن اتفاقية عام ١٣٥٣هـ ، فإيطاليا قد هُزمت وانسحبت من ليبيا ، وكانت فرنسا من الدول المنتصرة ، ودخلت ولاية فزان ، وبهذا بقيت أقسام من ليبيا ضمن تشاد . وتعدّ ليبيا ممر (كوريزو) نقطة حدود بين الدولتين ، بينما يقع الآن ضمن الأراضي التشادية ، ويبعد عن الحدود التي رسمتها فرنسا أكثر من مائة وستين كيلومتراً .

أخذت ليبيا تتدخّل في الصراع الذي يدور في تشاد بين المنظمات الإسلامية بعضها مع بعض ، وبينها وبين الحكومة التشادية التي تمثّل الأقلية النصرانية ، ويرأس الدولة منذ انقلاب عام ١٣٩٥هـ وإزاحة « فرانسوا تومبالباي » عن الحكم ، يرأسها قيلكس مالوم . دعمت ليبيا جبهة فرولينا التي يتزعمها « جوكوني عويدي » ، واخذت تسعى للتقارب بين هذه الجبهة وبين الحكومة التشادية ، وعُقد مؤتمر (سبها) الذي أسفر عن وقف إطلاق

النار الشامل في ربيع الثاني ١٣٩٨هـ.

ووقع الخلاف بين رئيس الدولة « فيلكس هالوم » ، الذي التجأ إلى (لاغوس) عاصمة نيجيريا . وصار في الوقت نفسه نحو العاصمة « غوكوني عويدي » بقوات جيهة (فرولينا) ووصل إليها بعد ساعات من دخول حسين هبري إليها . وتشكلت حكومة تسلّم فيها حسين هبري وزارة الدفاع ، بينما تسلّم « غوكوني عويدي » وزارة الداخلية . ثم عاد الخلاف فوقع بين وزيري الداخلية والدفاع ، كما اختلف « غوكوني عويدي » مع ليبيا ، ثم عاد الوئام بينهما بعد زيارة علي عبد السلام الطريقي وزير خارجية ليبيا إلى العاصمة التشادية (نجامينا) ، ورعا كان الخلاف بين الوزيرين بسبب العلاقة مع ليبيا التي كانت قواتها تسيطر على إقليم (أوزو) كدعم لدولة تشاد وتأييد للمسلمين فيها . فما كان من غوكوني عويدي إلاّ أن طرد حسين هبري من الوزارة ، ووقع معاهدة صداقة مع ليبيا ودفاع مشترك في شهر رجب عام ١٤٠٠هـ (حزيران ١٩٨٠م) ، وانسحب حسين هبري بقواته شرقاً نحو الحدود السودانية ، وأيدته كل من مصر والسودان بسبب خلافهما آنذاك مع ليبيا ، وأصبح جسر جوي بين القاهرة والجنينة في غرب السودان .

استقرّ الوضع لغوكوني عويدي فطلب من ليبيا أن تسحب قواتها من الأراضي التشادية ، فاستجابت للطلب ، وانسحبت من تشاد ، وما أن انسحبت ليبيا حتى تمكّن حسين هبري من العودة بقواته إلى العاصمة التشادية ودخولها ، وانسحب « غوكوني عويدي » من تشاد وتمركز في (سبها) في جنوب ليبيا ، ولم تعترف الحكومة الليبية بحكومة حسين هبري .

استطاع غوكوني عويدي من دخول مدينة (لأزغو) (قابا ـ سابقاً ـ) في شمال تشاد في أوائل شهر رمضان من عام ١٤٠٣هـ (١٢ حزيران ١٩٨٣م) .

استمرّ الصراع بين الجانبين ، واشتركت فيه عدة أطراف ، كان من بينها ليبيا التي تدعم غوكوني عويدي ، ومصر وفرنسا اللتان تدعمان حسين هبري

الذي بقيت له السيطرة .

الوحدة : يندفع الرئيس الليبي إلى الوحدة مع أية دولة عربية ، ويُقبل عليها بحماسة من غير دراسة ولا تخطيط ، وربما كانت العاطفة وحدها هي الدافع ، ثم لا تلبث هذه الوحدة أن تنهار دون أن تقوم ، وربما لم يستمر بعضها سوى أربع وعشرين ساعة ، وهي الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا ، وهو ما يرى أنه لا يستطيع أن يحقق ما كان يرجو من وراء هذه الوحدة بفصم عراها ، وكما يندفع نحو الوحدة يندفع نحو من لا يعجبه منه تصرّف أو يرى في نظامه ما لا يتفق مع مزاجه فهو مع الثورة والحركة مهما كانت .

وقد اتفقت ليبيا مع عدد من الدول العربية على إقامة وحدات سياسية معها ، منها سوريا ومصر وتونس والسودان و ... وبلاد المغرب ، ولم يكتب لواحدة منها النجاح .

يبدو أن هناك خلافاً ظاهرياً بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية يستعر أحياناً لدرجة لا يبقى إلا المواجهة ثم يفتر حتى يظهر أنه لا أثر لذلك الخلاف ، وما ندري هل في هذه السياسة رفع للرئيس الليبي ليظهر بمظهر القوي المتحدي أمام شعبه أم أن هناك خلافاً مستمراً؟ ويبدو أن الحالة الأولى هي الصحيحة ، ويحصل على الدعم والتأييد الخفي .

عند عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) أخذت ليبيا أن خليج سرت كله ضمن المياه الإقليمية وليس الساقة المعروفة دولياً التي هي ١٢ ميلاً بحرياً .

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦هـ (كانون أول ١٩٨٥م) رسم الرئيس الليبي خطاً سماه « خط الموت » يبدأ خط العرض الشمالي ٣٢,٣٠ ولا يسمح للسفن الأمريكية والأجنبية تجاوزه نحو الجنوب .

وفي منتصف جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (أواخر كانون الثاني ١٩٨٦م)

نشرت القوات الأمريكية أسطولها على طول الساحل الليبي، ولكن لم تتجاوز خط الموت.

وفي رجب ١٤٠٦هـ (آذار ١٩٨٦م) أطلقت القوات الليبية صواريخ باتجاه طائرات أمريكية كانت تحلق فوق خليج سرت.

هاجمت طائرات أمريكية تجهيزات الرادار، ومواقع الصواريخ الليبية، كما هاجمت أربعة زوارق بحرية.

وفي شعبان ١٤٠٦هـ (نيسان ١٩٨٦م) هاجمت الطائرات الأمريكية مواقع عسكرية ليبية، ومطارات، ومبانٍ حكومية، وضمنها سكن الرئيس الليبي.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩هـ (كانون الأول ١٩٨٨م) وافق الرئيس الأمريكي «ريغان» على القيام بعمل عسكري، ضد مصنع للأسلحة الكيميائية قرب مدينة بنغازي.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ (كانون الثاني ١٩٨٩م) حصل اشتباك بين طائرات ليبية وأمريكية فوق البحر المتوسط، وتم إسقاط طائرتين ليبيتين.

وفي شعبان ١٤١٠هـ ادعت الولايات المتحدة وألمانيا أن ليبيا بدأت بإنتاج غاز الخردل من مصنع «ربطة» قرب بنغازي، وبعد أيام انطلقت النيران في هذا المصنع فاتهمت ليبيا كلاً من الولايات المتحدة، وألمانيا، وإسرائيل بالقيام بهذا العمل التخريبي وقد اتهمت ليبيا هذه الدول التورط بهذا العمل.

أظهر الرئيس الليبي إنهاء خلافاته مع الفصائل الفلسطينية

وفي شهر المحرم ١٤٠٨هـ (أيلول ١٩٨٧م) أعادت ليبيا توطيد علاقاتها مع العراق. وأبدت تعديل سياستها في دعم إيران، وأظهرت حرصاً لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران.

رفض الرئيس معمر القذافي حضور مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان وبعث مندوباً عنه هو عبد السلام جلود، وحاول إظهار عدم دعم ليبيا لإيران.

وفي شهر صفر ١٤١١هـ (أيلول ١٩٩٠م) ادعت فرنسا أن سوريا وليبيا والجبهة الشعبية الفلسطينية مسؤولون عن التخطيط لتفجير طائرة ركاب فرنسية فوق النيجر قبل عام.

حضر العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في ١٩ محرم ١٤١١هـ (١٠ آب ١٩٩٠م) لمناقشة الغزو العراقي للكويت، لكن ليبيا لم تصوت إلى جانب القرار القاضي بإرسال قوات عسكرية مع الولايات المتحدة للوقوف في وجه التقدم العراقي في السعودية فيما إذا حدث. وبعد شهر ادعت وكالات الأنباء العالمية أن طائرات ليبية تنقل الغذاء إلى العراق متحدية قرار الحظر المفروض على العراق.

وفي جمادى الأولى ١٤١٢هـ (تشرين الثاني ١٩٩١م) تدهورت العلاقات ظاهرياً بين ليبيا وكلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا اتهما بصدد البحث عن شخصين ليبيين متهمين بالمسؤولية عن تفجير طائرة فيان ـ أمريكان فوق لوكربي ـ إسكوتلندا. وأنكرت ليبيا تورطها في هذه الحادثة، ولكن بقي هذا الموضوع إلى الآن يثار كلما عنّ للغرب قضية.

وفي شعبان ١٤١٢هـ (شباط ١٩٩٢م) تبنى مجلس الأمن فرض حظر على ليبيا. وبعد شهر تبنى المجلس قرار رقم (٧٤٨) بفرض حظر اقتصادي على ليبيا إذا لم يتم تسليم الرجلين الليبيين المتهمين بحادثة لوكربي حتى نهاية ١٣ شوال ١٤١٢هـ (١٥ نيسان ١٩٩٢م)، وفي أعقاب ذلك منعت العلاقات التجارية، وخُفّض التمثيل السياسي (الدبلوماسي).

عدّد الرئيس الليبي بعدم تصدير النفط، وسحب المصالح كافة للدول

التي ساندت قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨)، وفي عيد الفطر ١٤١٣هـ (٢ نيسان ١٩٩٢م) قامت مظاهرات في العاصمة الليبية طرابلس وحاصرت سفارات الدول الغربية، وسفارة فنزويلا التي كانت تترأس دورة مجلس الأمن.

وفي ١٣ صفر ١٤١٣هـ (١٢ آب ١٩٩٢م) جمّد الحظر على ليبيا مدة أربعة أشهر إضافية.

وفي أوائل رجب ١٤١٣هـ (أوائل كانون الثاني ١٩٩٣م) أغلقت ليبيا حدودها مدة ثلاثة أيام احتجاجاً على قرار مجلس الأمن.

وبعد ثمانية أشهر أعلنت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا أنها ستطلب من مجلس الأمن تشديد الحصار بالقوة ضد ليبيا إذا لم تلتزم حتى نهاية العام بقرارات الأمم المتحدة، غير أن ليبيا رفضت الإنذار.

وفي ربيع الثاني ١٤١٤هـ (تشرين الأول ١٩٩٣م) روت وكالات الأنباء العالمية محاولة قيام انقلاب ضد حكم الرئيس القذافي، ولكن أنكرت هذا مع أن عبد السلام جلود قد وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله.

وفي ٢٧ جمادى الأولى ١٤١٤هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٩٣م) تبنى مجلس الأمن قرار رقم (٨٨٣) الذي يقضي بتشديد الحصار الاقتصادي ضد ليبيا، بحجة أن ليبيا لم تتعاون في تطبيق قرارات الأمم المتحدة (٧٣١) و(٧٤٨)، وشمل هذا الحصار نظرياً إغلاق مكاتب الخطوط الليبية في الخارج، والحظر على بيع معدات تستخدم في مجال الطيران المدني، وحجز المدخرات الليبية في العالم، وحظر معدات النفط، وإنقاص عدد السياسيين.

وفي رمضان ١٤١٤هـ (شباط ١٩٩٤م) أوصى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بإجراء حظر على مبيعات ليبيا البترولية إذا واصل هذا البلد تحديه للمجتمع الدولي.

وفي أواخر رمضان (أواخر شباط ١٩٩٤م) أشارت ليبيا إلى احتمال انسحابها من جامعة الدول العربية بسبب فشلها في الدفاع عن الحقوق العربية ضد أمريكا وإسرائيل.

وفي ٤ المحرم ١٤١٥هـ (١٢ حزيران) تبنى وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي قراراً يحث مجلس الأمن على إلغاء الحظر المفروض على ليبيا.

وفي ٥ المحرم ١٤١٥هـ ادعى عضو في المجلس الثوري لحركة فتح أن المجلس كان المسؤول عن تدمير طائرة بان ـ أمريكان في لوكربي.

وادعت عدة جهات أن حادثة لوكربي كان وراءها إيران، وسورية، وأعضاء فلسطينيون في منظمة فتح. وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعلم مسبقاً بهذا الحادث.

وفي أواخر شوال ١٤١٥هـ (أواخر آذار ١٩٩٥م) جمّد مجلس الأمن الحظر المفروض على ليبيا، وحث الولايات المتحدة على أن تعلن بأنها ستقوم بحظر صارم من جانب واحد على ليبيا. وتستمر الاقتراحات والتوصيات.

الصراعات الداخلية

لم تقم صراعات داخلية في ليبيا كما هو معروف في المناطق الثانية ، وذلك لأسباب منها :

١ ـ لا توجد هناك مجموعات بشرية مختلفة الأصل كبيرة الحجم يمكنها أن تتحرك لتنافس غيرها على السلطة ، أو تكون لها مطالب خاصة بأبناء جنسها ، فالعرب يشكّلون أكثر من ٨٧٪ من مجموع السكان ، وما عداهم لا توجد مجموعة بشرية يمكنها أن تتحرك على الساحة ، وتطالب ببعض الامتيازات لها ولأفرادها .

٢ ـ لا توجد أقليات عقيدية تسعى لتحقيق بعض مطالبها ، فالمسلمون يشكّلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان ، وما يوجد من فرق إسلامية فهي قليلة العدد أيضاً .

٣ ـ لا توجد أحزاب سياسية تتنافس على السلطة ، لأن المرحلة التي وجدت فيها الأحزاب والهيئات السياسية إنما هي مرحلة قصيرة جداً لا تتجاوز السبع سنوات من رحيل الطليان عن البلاد حتى نيل الاستقلال ، ولم تكن هناك هيئات سياسية أيام الحكم الملكي ، ثم جاء الحكم العسكري وحكم باسم الجمهورية غير أنه عسكري بكل مضمونه .

٤ ـ لا توجد صراعات على الأرض ، فالأرض واسعة والسكان قلّة ، وحالة

البلاد المادية جيدة بعد انطلاق مكامن النفط في أراضيها فلا مجال للصراعات الطبقية .

ليبيا : تبلغ مساحة ليبيا ١،٧٥٩،٥٤٠ كيلومتراً مربعاً ، وتضمّ ثلاث ولايات هي :

١ ـ ولاية طرابلس : وهي أصغر الولايات ، وتبلغ مساحتها ٣٥٣،٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتشمل خمس محافظات وهي :

أ ـ محافظة طرابلس .

ب ـ محافظة الزاوية .

جـ ـ محافظة الخمس .

د ـ محافظة مصراطة .

هـ ـ محافظة غريان .

٢ ـ ولاية برقة : وتبلغ مساحتها ٨٥٥،٣٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل ثلاث محافظات وهي :

أ ـ محافظة البيضاء .

ب ـ محافظة درنة .

جـ ـ محافظة بنغازي .

٣ ـ ولاية فزان : وتبلغ مساحتها ٥٥١،١٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل محافظتين فقط ، وهما :

أ ـ محافظة سبها .

ب ـ محافظة أوباري .

ويقدّر عدد سكان ليبيا حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ بثلاث ملايين تقريباً ، يقيم منهم في ولاية طرابلس ما يقرب من ١،٧٥٢،٠٠٠ ساكن ، وتكون الكثافة أكثر من خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد ، ويسكن في ولاية برقة ما يقرب من المليون ، بكثافة تزيد على شخص في كيلومتر

مربع ، ولكن لوجود النفط أثر في زيادة سكان برقة أكثر من غيرها ، وتقدر في فزان ما يقرب من مائتي ألف ، بكثافة تقل عن نصف شخص في الكيلومتر المربع الواحد .

المجموعات البشرية : تعيش في ليبيا عدة مجموعات بشرية ، ونُعدد قليلة ، إذ لا تزيد على سبع مجموعات ، وهي :

أ ـ العرب : ويشكلون غالبية السكان ، إذ تزيد نسبتهم على ٨٧٪ من مجموع السكان ، ويقدر عددهم بمليونين وستمائة ألف ، وتكثر نسبتهم في الشرق ، وتنخفض نسبياً في الغرب والجنوب ، وقد دخل العرب إلى ليبيا مع الفتح الإسلامي ، وأثناء هجرة قبائل بني هلال وبني سُليم نحو المغرب في القرن الخامس الهجري .

ب ـ البربر : كانوا سكان البلاد قبل الفتح الإسلامي ، واندمج أكثرهم مع العرب واستعربوا ، وبقي منهم في ليبيا اليوم ما يقرب من ٣٦٠ ألف ، وأكثر ما يقيمون اليوم في ولاية طرابلس في المدن العربية منها ، مثل « زوارة » و « يفرن » ويشكلون ١٢٪ من مجموع سكان ليبيا ، ويتبع معظمهم المذهب « الاباضي » ، ويعيشون مستقرين ، ولا يعرفون التنقل ، ويتكلمون لغة خاصة بهم إضافة إلى اللغة العربية التي يعرفونها جميعاً .

جـ ـ الطوارق : وهم « التوارك » الذين تركوا الإسلام وارتدوا عنه ، ولم يتمكن المسلمون من إقامة حد الردة عليهم ، ثم عادوا إلى الإسلام ، وحسن إسلامهم ، ويعرفون أيضاً بالملثمين ، لأنهم يضعون اللثام على وجوههم اتقاء لرمال الصحراء حتى صار ذلك عادة لا تفارقهم ، وهم لغة خاصة إضافة إلى العربية .

د ـ الزنوج : وعددهم قليل ، ويتركزون في فزان ، وهم من سلالة العبيد الذين جلبوا من قلب إفريقية .

هـ ـ التبو : وهم مزيج من العرب والزنوج ، ويقيمون في أقصى

الجنوب في مرتفعات « تيستي » على الحدود مع تشاد .

و ـ عناصر مختلفة : جاءت هذه عناصر واستقرت في ليبيا ، وانصهرت مع السكان لأنها مسلمة ، ولكن لا تزال بعض السمات تدلُّ على أصولها مثل : الأتراك ، والشركس ، والكريتيين .

ز ـ الأجانب : يقيم في البلاد عدد من الأجانب أي من غير المسلمين ، ولكن لا يزيد عددهم على المائة ألف ، ويتمون إلى خمس وثلاثين جنسية ، يسكن معظمهم في ولاية طرابلس ، ويشكلون ٩٢٪ من مجموع الأجانب ، و٧٪ منهم في برقة ، و١٪ في فزان ، ويشكل الطليان أكبر نسبة من الأجانب ، إذ تصل نسبتهم إلى ٨٠٪ ، ويقطنون مدينة طرابلس ، ويليهم الإنكليز ، فالمالطيون ، فالألمان ، فالفرنسيون ، فاليونانيون ، والأمريكان .

ولا علاقة للذين يقيمون بصفة مؤقتة ، يعملون بالنفط أو بغير ذلك ، حيث توجد جاليات عربية من تونس ، ومصر ، والشام .

العقائد : يدين معظم السكان بالإسلام ، ولا قيمة للعقائد الأخرى ، إذ لا تصل نسبتها في أي مرحلة من مراحل التاريخ بعد انتشار الإسلام إلى ١٪ من مجموع السكان ، وفيما يلي بيان ذلك .

أ ـ المسلمون : ويشكلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان حتى إنهم يشتركون في المذهب ، فكلهم على مذهب الإمام مالك رحمه الله .

ونجد بين المسلمين الخوارج الاباضية الذين أكثرهم من البربر ، وأكثر مناطقهم في جبل نفوسه في « يفرن » و « غريان » ثم في ومدينة « زوارة » ، ولكن نسبة الاباضية قليلة جداً بين السكان لا تصل إلى أكثر من ٨٪

كما نجد بين المسلمين الطرق الصوفية ، والدعوة السنوسية إحدى هذه الطرق ، وإن كانت هذه الدعوة تختلف عن الصوفية ببعض النقاط ومنها

الجهاد ، فلقد كان للسنوسية دور بارز في مقارعة الاستعمار ، بل تعدّ هي حاملة لواء الجهاد ضدّ الطليان ، وكان مشايخها هم قادة المجاهدين ، وتلتقي مع الصوفية في بعض الجوانب الأخرى مثل تقدير المريد للشيخ وإجلاله ورفعه فوق المستوى المطلوب و . . .

تنتسب السنوسية إلى مؤسّسها الأول محمد علي السنوسي الذي قدم من الجزائر إلى مكة حاجّاً عام ١٢٥٢هـ ، وقيل تأثر هناك ببعض آراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وأسّس زاوية في مكة في جبل أبي قبيس ، ثم قام بتأسيس زوايا أخرى ، وعندما رجع وأراد دخول الجزائر عام ١٢٥٥هـ ، منعه الفرنسيون ، إذ كان وضعهم العسكري قد أخذ بالتحسن في مواجهة عبد القادر الجزائري ، فأقام السنوسي في ليبيا ، واستقرّ في واحة جغبوب ، وأسّس هناك زاوية كانت المركز الرئيسي للدعوة ، ومنها انتقلت إلى بقية المنطقة ، وخاصة إلى جهة الصحراء حيث أقامت عدة زوايا ، كان أشهرها ما أقيم في واحة الكفرة . وتضم الزاوية عدة أبنية ، منها : المسجد ، والمدرسة ، وبيت الشيخ ، والمضافة ، وحول الزاوية أرض يعمل فيها الأتباع بالزراعة ، وهي بهذا تختلف عن الصوفية التي تدعو إلى التواكل وتثبيط الهمة ، وكذلك تختلف السنوسية عن الصوفية بأنها تحارب البدع والخرافات .

ولم تعمل السنوسية على محاربة الدولة العثمانية ، الأمر الذي أتاح لها حرية العمل والانصراف إلى الدعوة ، فأقامت الكثير من الزوايا في الصحراء في ليبيا وتشاد .

ومن الطرق الصوفية المعروفة ـ السلامية التي أسّسها أبو العباس بن عمروش ، وأعاد لها الحركة سيدي عبد السلام الفيتوري الذي له ضريح في « إيطن » غرب « مصراطة » يزوره الأتباع .

ومن المجموعات من يسمّون أنفسهم بالمرابطين ، ويقيمون بعض أعمال الشعوذة ، ويحفرون من الأسرار التي يملكونها ، ويؤمن بهم وبأفعالهم

بعض السطاء والسذّج .

ولكن هذه الطرق والمشعوذين قلّة قليلة لا يؤبه لهم .

ب ـ النصارى . لا يوجد أتباع لهذه الديانة في ليبيا أبداً ، وقد انحسرت تماماً من بلاد المغرب كلها ، ثم جاءت مع المستعمرين ، فالنصارى الذين يقيمون اليوم في ليبيا إنما هم من الأجانب ، ولا يوجد نصراني واحد من أصل ليبي .

جـ ـ اليهود . وقد جاءوا إلى ليبيا أيام الرومان ، ويوم طردوا من الأندلس ، بعد أن أخرج منها المسلمون ، فسمحت لهم الدولة العثمانية بالإقامة في المناطق التي تحت سلطانها إنسانية ورحمة ، ثم جاء بعضهم في القرن الثالث عشر الهجري ليؤدّوا دورهم في الهدم ، كما فعل يهود الدونمة في مقرّ الدولة العثمانية جزاء لإحسانها إليهم ، وقد بلغ أكبر عدد لهم في ليبيا ستة وعشرين ألفاً حسب إحصاء عام ١٣٦٦هـ ، ولكن رحل القسم الأكبر منهم إلى فلسطين يوم أن أقيمت لهم دولة فيها ، وطردوا أهلها منها عام ١٣٦٧هـ . ولم يبق اليوم في ليبيا سوى ستة آلاف يقيم معظمهم في طرابلس إضافة إلى عدة مئات يسكنون برقة .

وهكذا نجد أنه لا توجد أية صراعات بين المجموعات البشرية أو بين العقائد ، لضآلة وقلّة التعبئات العصبية والمذاهب العقدية فيها .

الأحزاب . كذلك لم توجد أحزاب ، ولم تتح الظروف لها ، فلم تؤسس ولم تقم بنشاط إلّا لمرحلة قصيرة ، فقد تأسّس ناديّ عمر المختار في برقة عام ١٣٦٢هـ ، غير أن الإدارة العسكرية الإنكليزية لم تلبث أن حلّته عام ١٣٦٦هـ ، ثم ظهر باسم الجمعية الوطنية ، ولكن محمد إدريس السنوسي عندما جاء إلى برقة عام ١٣٦٧هـ حلّها مع بقية الهيئات . وتشكّل المؤتمر الوطني البرقاوي العام فكان حزب الأمير ، ولا منافس له ، إلّا ما ظهر من معارضة الشعب له وللسنوسي عندما أعلن عن قيام دولة برقة ، والرعية ترغب دولة

موحّدة ، فهذه ليست مناقضة أو صراعاً ، وإنما معارضةٌ لموقف .

وفي إقليم طرابلس تأسّس « حزب طرابلس » ، ثم تأسّس الحزب الوطني عام ١٣٦٤هـ ، وانشقّ على نفسه ، وتشكّلت الكتلة الوطنية الحرة ، وانشقّ حزب الأحرار عن الكتلة الوطنية الحرة ، كما تأسّس حزب الطبقة المتحدة غير أن هذه الأحزاب وأجنحتها كلها لا تخرج عن دائرة المخطط الإنكليزي ، وكلها تطالب بالوحدة بين إقليمي ليبيا ، وأن تكون الدولة المرتقبة تحت الوصاية الإنكليزية ، وأن تتحالف في المستقبل وبعد الاستقلال مع إنكلترا .

وتأسّست بعنغازي هيئة تحرير ليبيا ، ولكنها تدور في الفلك نفسه . وعندما تمّت الوحدة حلّ السنوسي هذه الهيئات كلها ، وانتهى عهدها ، ولم يكن هناك صراع حزبي في ليبيا أبداً .

الصراع الإقليمي - لما وضع الدستور وتمّت الوحدة بين أقاليم ليبيا لم يكن أهالي إقليم طرابلس راضين ، فإن إقليمهم يضمّ ثلثي سكان البلاد وهم أكثر نشاطاً ووعياً من غيرهم ، ومع ذلك ، فإن نصيبهم في مجلس الشيوخ يعادل نصيب إقليم فزّان الذي يقطنه ما نسبتهم ١ : ٥٠ من سكان إقليم طرابلس ، لذا كانت هناك معارضة إقليمية طرابلسية ، وهذا ما جعل السنوسي يقدم على حلّ الحزب الوطني ، وتشتيت أتباعه ، ظناً منه أنه يتولّى قيادة المعارضة ، غير أنه لم يلبث أن تبيّن له أن المعارضة إقليمية عامة . وبدا المجلس التشريعي الطرابلسي المحلّي الذي انتخب في ١٢ ذي الحجة ١٣٧١هـ (١ أيلول ١٩٥٢م) معارضاً للحكم ، فأقدم السنوسي على حلّه أيضاً ، وعلى هذا كان هناك صراع إقليمي على مقاعد مجلس الشيوخ وعلى مراكز السلطة ، أما الإقليمان الآخران برقة وفزّان فإن أهلهما على رضى ، إذ نالا أكثر مما يتمنى ، وبعة أهالي برقة السنوسي منهم ، وقد تسلّم ملك البلاد وحكمها .

وفي العهد الجمهوري بعد الحكم عسكرياً ، وليس هناك من أحزاب ،

ولا توجد أية صراعات ، وإنما توجد معارضة ، سواء من الذين خرجوا من البلاد ، أم من الذين بقوا داخلها ويكتمون معارضتهم خوفاً من السلطة التي لا تسمح مطلقاً لأية معارضة ، أو لوجود أية صراعات ، إذ تعدّ ذلك إهداراً لطاقات الأمة وإمكاناتها ، وفسح المجال للتدخل في شؤون البلاد ، أو لاتجاه جماعات نحو أية طريقة في سبيل تحقيق أطماعهم أو الوصول إلى مآربهم .

الباب الثاني

تونس

لمحة عن تونس قبيل إلغاء الخلافة

وحل العثمانيون تونس عام ٩٨١هـ، وأبهوا حكم الأسرة الحفصية، كما طردوا الأسبان الذين استنجد بهم آخر الحكام الحفصيين . ووضع القائد العثماني سنان باشا نظاماً للحكم في تونس ، يقوم على وال يمثل السلطان يرتبة « باشا » وهو رجل مدني ، يساعده مجلس استشاري ، يتألف من عدة ضباط ، وموظف يشرف على الشؤون المالية يلقب « الباي » ، وقائد عسكري برتبة رائد يحمل لقب « الآغا » ، ويتبعه ضباط للفرق العسكرية ، كل واحد منهم برتبة نقيب ، ويعرف بـ « الداي » غير أن الدايات قد استأثروا بالحكم دون الوالي ، وتعاقبوا على السلطة حتى عام ١٠٤٧هـ ، حيث برزت سلطة الباي فتغلب على الداي ، وتسلّم الحكم ، وظهرت أسرتان من البايات ، أولاهما : الأسرة المرادية التي حكمت من ١٠٤٧ إلى ١١١٤هـ ، ثم الأسرة الحسينية ، وتعاقب الحكام منها من ١١١٤ إلى ١٣٧٧هـ .

ويرز الباي أحمد الذي حكم من سنة ١٢٥٥ إلى ١٢٧٢هـ ، فقد أنشأ مدرسة حربية ، ودعا إليها مدرّبين من الضباط الفرنسيين ، ونظّم جيشاً قوامه خمسة وعشرون ألف مقاتل ، وبنى أسطولاً خاصاً بتونس ، ساعد العثمانيين في حرب القرم ، وكان محباً للعلم ، فأكرم أهله ، غير أن الحضارة المادية بهرته ، وأعجب بالعمران الغربي ، وحاول أن يقلّد بالعمران قصر فرساي ، فبنى قصر « المحمدية » قرب مدينة تونس ، وأدّى هذا إلى تدهور المالية إضافة إلى

التي قامت التي قام بها بعض أعوانه . وخلفه في الحكم أخوه محمد الثاني ، فسار على نهج سلفه ، وأدى الأمر إلى التدخل الفرنسي الذي فرض المساواة بين المسلمين وأهل الذمة ، وسمح الأجانب (النصارى) حق التملك وحرية التجارة ، ومعنى هذا فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الصليبيين ، وفي الوقت نفسه قامت بعض الإصلاحات ، وخاصة تلك التي قام بها وزير الحربية خير الدين التونسي الذي أصبح صدراً أعظم ، وأنشأ مجلساً للسفن ، وفي عهد هذا الباي دخلت الطباعة إلى تونس ، وتحدث عنها ، عن رفاعة ، بالأديب إلى مدينة تونس . واستمرّ حكم محمد الثاني من ١٢٧٢ إلى ١٢٧٦هـ .

ثم جاء إلى الحكم الأخ الثالث محمد الصادق من سنة ١٢٧٦ إلى ١٣٠٠هـ ، ونفى خير الدين التونسي وردّاً لجميله ، وشكّل الباي مجلساً للشورى يتألف من ستين عضواً ، وجعل خير الدين رئيساً له ، وتولوا المجلس بعض الحدود الشرعية ، فعارضه العلماء ، واستقال خير الدين التونسي عام ١٢٧٩هـ ، وعطّل الباي الدستور عام ١٢٨١هـ بعد أن ثارت القبائل .

وتراكمت الديون على الدولة ، فكثرت المطالب أمامها ، وبدأ الضغط الفرنسي والإيطالية بالتزايد ، وأخيراً تشكلت عام ١٢٩٦هـ لجنة دولية للإشراف على المالية ، وتضمّ ممثلين عن فرنسا ، وإيطاليا ، وبريطانيا ، إضافة إلى تونس ، غير أن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاستقال للاستقالة عام ١٢٩٤هـ ، وغادر البلاد إلى استانبول حيث سلّمه السلطان عبد الحميد الثاني الصدارة العظمى في ٢٢ محرم ١٢٩٦ هـ .

التدخل الفرنسي كانت السياسة الفرنسية ترمي إلى هدفين تجاه تونس ، فهي أولاً لا تريد أن تكون لها حدود مع الدولة العثمانية ، لذا ترغب أن يبعد العثمانيين عن تونس لتكون فاصلة بينهم وبينهم في طرابلس ، وبالتالي لا بدّ أن تنهي الحكم العثماني الاسمي في تونس كي يفسح المجال لها للتدخل في هذا الإقليم ، وفي الوقت نفسه لا ترغب أن يكون انفصال تونس عن الدولة

العثمانية قوة لتونس ، إذ لا تستطيع عندها التدخل في شؤونها ، فهي تريد قبل كل شيء إضعاف تونس وإبعاد العثمانيين عنها ، فيتدهور الوضع فيها .

كانت فرنسا ترحل أنظارها إلى مياه تونس لمنع تدخّل العثمانيين ، ولإثارة قلق الباي التونسي ، وللإعلان عن بداية التدخل ، غير أن السلطان قد أعلن عن حقوقه في تونس ، فصرّح أنه يدعي له فيها على الباي ، وأن الجزية المستحقة فيها مضروبة باسمه ، وتعيين الولاة فيها إنما يصدر بأمره ، وأن الولاة يعتمدون له المساعدة في كل حرب يخوضها ، غير أن فرنسا لم تستمع لهذا كله ولم تعترف به ، وإنما اعتبرت أن (بايات) تونس مستقلّون عن الدولة العثمانية ، ولا رابط لهم بها ، وأن الدول الأخرى تخاطبهم مباشرة ، وبعقدون المعاهدات باسمهم لا باسم الدولة العثمانية .

وشجعت ألمانيا فرنسا المنشغلة بحلم إفريقية لتبعدها عن التفكير في الاقدام عليها بعد هزيمتها أمامها ، وطلبت ألمانيا من إنكلترا ترك فرنسا وشأنها في تونس ، فوافقت إنكلترا على ترك فرنسا تتصرّف في تونس مقابل سكوتها عن احتلال بريطانيا لمصر .

ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي في تونس ، ورفضت التحضير الفرنسي والإنذار ، وأن تتوجه إلى احتلال بلاد أخرى ، وعرضت على (الباي) الحماية الإيطالية ، فرفض ، وطلبت منه التنازل عن ميناء (بنزرت) ، فأبى ، وأبدت رغبتها في أن يكون ميناء (بنزرت) ميناءً حرّاً ، فلم يوافق ، ولكن الباي قد رفض أيضاً مشروعاً فرنسياً بتشكيل حلف دفاعي . ووقف القنصل الإنكليزي بجانب مطلب القنصل الإيطالي ، فلم توافق السياسة الإنكليزية على تصرّف قنصلها ، فأنهت خدماته من تونس إرضاءً لفرنسا ، وخشيت فرنسا التأخر بالتدخّل في تونس ، فالإيطاء ليس من صالحها ، وفكرة الجامعة الإسلامية التي طرحها السلطان عبد الحميد تنمو بسرعة ، وأصبحت فرنسا تخشى على وضعها في الجزائر ، لذلك أسرعت وأرسلت قوة عسكرية عام ١٢٩٨ هـ ، ووصلت إلى قرب العاصمة التونسية .

فاضطر الباي إلى توقيع معاهدة (باردو) في ١٣ جمادي الأولى ١٢٩٨ هـ (١٢ أيار ١٨٨١م) التي أعطت فرنسا حقّ الإشراف على الشؤون المالية والخارجية والعسكرية ، وحقّ تعيين مفوّض فرنسيّ في مدينة تونس يكون صلة الوصل بين البلدين . وثارت قبائل في جنوب البلاد ، فأخمدتها القوات الفرنسية بعنف ، وبعدها فرضت على تونس معاهدة (المرسى) في ٣ شعبان عام ١٣٠٠هـ (٨ حزيران ١٨٨٣م) وألزمت الباي فيها بتعديلات في الإدارة والقضاء والمالية ، وأعطتها اسم الإصلاحات .

احتجّت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية من ولاياتها ، ولكن فرنسا لم تهتمّ لذلك ، ولم تستطع الدولة العثمانية عمل شيء لضعفها وكثرة المصائب التي تنزل بها ، إذ كانت إنكلترا في ذلك الوقت تعتدي على مصر ، وتركّز حكمها في جزيرة (قبرص) ، غير أنها بقيت تعترف باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على مصر وقبرص ، على حين أن فرنسا لم تعترف بأي سلطة للعثمانيين على تونس .

وأما إيطاليا فلم ترض عن الحماية الفرنسية لتونس ، وبقيت تعدّ ذلك اختلاساً لحقّ من حقوقها ، فهي الأولى بتونس لقربها منها ، غير أن فرنسا قد أعطتها بعض الامتيازات فسكتت عن تصرّفها في تونس ، وذلك عام ١٣١٤هـ وكانت الامتيازات التي حصلت عليها إيطاليا هي :

١ ـ تحتفظ بالامتيازات التي منحها إياها الباي عام ١٢٨٤ هـ .
٢ ـ يحقّ للإيطاليين الذين يقيمون في تونس الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية .
٣ ـ يحصل الإيطاليون على الحقوق نفسها التي يحصل الفرنسيون عليها في تونس ، ومنها ممارسة المهن الحرة ، وافتتاح المدارس ، وتشكيل الجمعيات .
٤ ـ يحقّ للإيطاليين الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي يحق للفرنسيين

الهجرة بها .

الحماية الفرنسية : لم تدانر معاهدة (باردو) فرض الحماية على تونس ، وإنما ذكرت أن الاحتلال العسكري إجراءٌ مؤقتٌ فرضته الظروف ، غير أن الوزير الفرنسي المفوّض المقيم في تونس كان نائباً ووزير خارجية حسبما ورد في المرسوم الذي أصدره الباي محمد الصادق بعد توقيع معاهدة (باردو) عام ١٢٩٨ هـ ، وبدا فقد تخلّى الباي عن صلاحياته في الإشراف على الشؤون الخارجية للوزير المفوّض الفرنسي ، وأبقت فرنسا الباي صورة ، وأخذت تنتزع منه الصلاحيات تدريجياً ، وقد فرضت منصباً جديداً أسمته أمين السر العام (السكرتير العام) وفوّضت إليه الإشراف على الشرطة ، والسجون ، و ...

صدر مرسوم جمهوري فرنسي في تاريخ ٢٠ ذي الحجة أصبح بموجبه الوزير الفرنسي المفوّض والمقيم في تونس يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ، ولا تُعدّ أوامر الباي نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي .

كان الباي قد احتفظ اسمياً بالسلطة التشريعية ، كما أنه يصادق على القانون والأوامر الواجب تنفيذها في الولاية ، وهو الذي يتولّى أمر إصدارها بالتوقيع عليها ، وأخذت فرنسا تعمل لتغيير الهياكل الإدارية والقضائية والمالية في البلاد ، وتتخذ الإجراءات التي ترمي إلى تطبيق الإدارة الفرنسية والمنهج المعادي للإسلام لتبديل الشخصية العربية الإسلامية

المقاومة : وجّه الباي محمد الصادق في ١٦ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ (١٥ نيسان ١٨٨١م) الدعوة إلى قوات القبائل في وسط وجنوب البلاد للتعبئة العامة ، فلبّت هذه القبائل الخلافات فيما بينها ، وتركت مشكلاتها الخاصة ، وعملت معاً ضدّ العدو المشترك ، وأخذت تتشاور فيما بينها لمقاومة الدخيل الصليبي . وبرز بين رؤساء هذه القبائل علي بن خليفة شيخ قبائل (نفات) ، فحمل قيادته قرب مدينة صفاقس ، وأخذ يتصل مع القوات العثمانية في

طرابلس ، وانضم رجال القبائل الأخرى إلى هذا التجمع ، وأخذ أهالي (الجريد) يطاردون الفرنسيين .

وفي ١٨ رجب ١٢٩٨ هـ (١٥ حزيران ١٨٨١ م) أخذت الاجتماعات تنعقد في جامع عقبة بن نافع في القيروان برئاسة علي بن خليفة ، وقد ضمّت هذه الاجتماعات ممثلين من مختلف القبائل ، واستمرت خمسة أيام ، وتمخّضت عن قرار بقضي بمقاومة الفرنسيين والاتصال بالعثمانيين في طرابلس ، وبالفعل فقد أوفدوا عدداً من المبعوثين إلى طرابلس .

وهبّ الحاج محمد كشّوش ومحمد الشريف وعدة أعيان صفاقس ، واتصلوا بعلي بن خليفة للتنسيق ، كما اتصلوا بالعثمانيين للمساعدة والدعم ، وقرروا عدم الاعتراف بـ « حسونة الحلولي » ممثل الباي في صفاقس .

الثورة : وانضمّت مدينة قابس إلى مدينة صفاقس ، وأعطت زمام أمرها إلى علي بن خليفة ، وأخذ رجالها يعتدون على اليهود الذين يقيمون فيها لأنهم اختاروا الحماية الفرنسية بعد أن عاشوا آمنين في كنف المسلمين مدة طويلة من الزمن . وعندما جاءت البارجة الفرنسية « الكرسيكي » في ٨ جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ (٧ أيار ١٨٨١م) إلى ميناء قابس أسرع السكان إلى حمل السلاح ، فأخبر اليهود البارجة فرجعت ولم ترس في الميناء ، وهذا ما أغضب السكان ، فقطعوا أسلاك البرق ، وكسروا أعمدة الهاتف ، واعتدوا على اليهود .

وفي غرة شعبان وصلت إلى ميناء صفاقس بارجة فرنسية ، فالتفّ الناس حول علي بن خليفة الذي أبقى رجال قبائله خارج المدينة خوفاً من الحصار ، وشكّل لجنة للدفاع عن المدينة برئاسة محمد الشريف قائد الحامية ، فحاصر الأعداء المدينة ، فهاجمهم رجال القبائل الذين كانوا خارجها ، وأرسلت فرنسا ست بوارج لقصف المدينة ، وساعدتها إنكلترا وإيطاليا ، فأرسلت إنكلترا بارجتين من بوارجها بحجة مساعدة الأوربيين المقيمين في صفاقس بصفتهم من النصارى ، ووعدت إيطاليا بارجة لمساعدة فرنسا وإنكلترا على أنها من الدول النصرانية ، واشتركت البوارج التسع الفرنسية والبريطانية والإيطالية بقصف

المدينة والميناء ، وكان قائد الأسطول الفرنسي أمير البحر المساعد « غارنو » وقد وصل الفرنسيون في ١٩ شعبان ١٢٩٨ هـ (١٦ تموز ١٨٨١ م) من النزول بالقاربة بقيادة القائد جورج ، ولم تفد مقاومة المجاهدين رغم ما بذلوه من جهود وتضحيات ، وذلك لتفوق الفرنسيين الكبير في الرجال والسلاح والعتاد ، بينما لم يكن لدى المجاهدين من سلاح ، لمقاومة تلك الجيوش الفرنسية الجرارة ، وفرض القائد جورج سحب السلاح من السكان ، وغرامة حربية قدرها خمسة عشر مليون فرانك ، وبدأ رجاله أعمال السلب والنهب .

أما المجاهدون فقد انسحبوا من صفاقس بقيادة علي بن خليفة ، واستقرّوا في وادي (مدران) على بعد خمسين كيلومتراً من المدينة ، واستمرت صلتهم مع قبائل (الخلاص) الذين يدافعون عن القيروان ، وقبائل (المرازيق) الذين يناوشون الفرنسيين في (قفصة) ، واستقرّ صالح بن خليفة - شقيق علي - في القبائل .

وكان الباي قد أرسل مجبراً قوة مؤلفة من ألف رجل إلى صفاقس ، غير أن هذه القوة قد انضمّت إلى المجاهدين ، وسلّمت أمر قيادتها إلى علي بن خليفة فانضمّ رجالها مع رجاله .

وفي بلدة (جمّارة) حدث تردّد بين السكان خوفاً من الفرنسيين ، فقام مفتي الأعراض الشيخ علي الخبّ بن عيسى وحرّض السكان ، وحثّهم على الانضمام إلى المجاهدين ، وطلب من قائد الحامية مصطفى التركي توزيع الأسلحة على الرجال الذين يرغبون في الجهاد ، فأبى مصطفى ، فقام « وزوق ابن علي » والي منطقة الأعراض ووزّع الأسلحة التي انتزعت من السكان ، وانضمّ الأهالي إلى المجاهدين ، واندلعت فيها حركة المقاومة .

وفي مدينة قابس نزل الفرنسيون في ٢٨ شعبان (٢٥ تموز) ، واضطر المجاهدون للاستسلام ، لكثرة من نزل من قوات العدو ، واستشهد مفتي حي الشرق الحاج الخلاص الذي كان أحد أركان الجهاد في قابس .

وفي القيروان كان رجال قبائل (الخلاص) بقيادة الحاج حسين بن

المتعصبين سيطروا على الوضع ، وكان علي بن غذاهم يهاجم القوات الفرنسية في الكاف ويحتل القيروان مقراً له

ودعا أحمد بن يوسف إلى عقد اجتماع في (سيطلة)، وضم ممثلين عن قبائل الغرب والجنوب الغربي كافة ، ودام الاجتماع ثلاثة أيام من ٢٠ إلى ٢٣ رمضان ١٢٩٨ هـ (١٥ ـ ١٨ آب ١٨٨١ م) ، وقرر الحضور إعلان الجهاد . وبرزت قبائل (الهمامة) و (أولاد يعقوب) و (الفرشيش) الجهاد « على بوطلاق » ، ووصل الهجوم إلى ضواحي العاصمة . وكانت سيطر الفرنسيين لا تصل نحو الجنوب إلى أكثر من مدينة (الكاف) .

وفي ٢٤ ذي القعدة ١٢٩٨ هـ (١٧ تشرين الأول ١٨٨١ م) تحركت ثلاث فرق عسكرية نحو القيروان من تونس، ومن سوسة، ومن مدينة (بنزة) في الجزائر ، فاضطرت القيروان إلى الاستسلام .

انتقل كثير من المجاهدين إلى ليبيا ، واستقر عدد منهم في مدينة طرابلس ، وأقام عدد منهم في جنوب جبل نفوسة ، وأخذوا يقلقون صفوفهم على الحدود الليبية التونسية ، ويأملون مساعدة العثمانيين . ومع بداية شهر صفر من عام ١٢٩٩ هـ أخذوا يتسللون إلى تونس حتى إن بعضهم كان يصل إلى مدينة (قفصة) ولكن يبدو أن فرنسا قد تمكنت من السيطرة على الحدود .

وتوفي الباي محمد الصادق في ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٩ هـ (٢ تشرين الأول ١٨٨٢ م) وخلفه أخوه علي ، وكان ضعيفاً ، كما أن الوزيرين الأولين كانا ضعيفين أيضاً ، وهما : محمد الجلولي ، ومحمد العزيز بوعتور .

وعقدت اتفاقية (المرسى) بين الباي علي وبين بول كمبون ، وذلك في ٣ شعبان ١٣٠٠ هـ (٨ حزيران ١٨٨٣ م) وهي تؤكد معاهدة الحماية التي عقدت من قبل في باردو (القصر السعيد) .

وتفاوضت فرنسا مع الدول الأوروبية التي لها جاليات في تونس ، فالغت تلك الدول محاكمها القنصلية ، وأصبح مواطنوها يرجعون إلى المحاكم الفرنسية ، وكانت هذه الدول هي : السويد ـ النرويج ـ الدانمارك ـ إنكلترا ـ هولندا ـ النمسا ـ اليونان ـ روسيا ـ إيطاليا .

وكانت المحاكم التونسية تنظر في قضايا رعايا الباي ، وتطبق فيها القوانين التونسية ، أما المحاكم الفرنسية فتنظر في قضايا الفرنسيين والأوربيين جميعاً ، والقضايا التي تجمع بين الفرنسيين أو الأوربيين من جهة والتونسيين من جهة أخرى .

وتوفي علي بن حليفة في ٣٠ محرم ١٣٠٢ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٨٨٤م) عن عمر يزيد على الثانية والثمانين سنة ، وبقي كثير من المجاهدين يعيشون خارج تونس

وقررت فرنسا مصادرة أملاك الهاربين الذين لا يعودون إلى تونس قبل تاريخ ١٥ جمادي الأولى ١٣٠٢هـ (آذار ١٨٨٥م) ، ووجّه الباي علي نداءً بهذا الخصوص في تاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٠٢هـ (٢٩ كانون الأول ١٨٨٤م) ، ولم يستجب لهذا النداء إلا القليل . ولكن جهود يوسف بن الذريه الليفرو قد حققت بعض النجاح ، وهو من أصل جنوي إيطالي ، وكان عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح فرنسا وصالح تونس في الظاهر ، وقد وصل إلى رتبة أمير الأمراء ، وقد بذل هذا العميل جهداً لإعادة رجال المقاومة إلى البلاد ، فأخذوا يعودون تدريجياً

النشاط السياسي : سمحت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في ١١ ربيع الأول ١٣٠٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٨٩٠ م) للمقيم العام الفرنسي بعقد ندوات اجتماعية ، ونتج عن هذه الندوات في عام ١٣٢٥ هـ إحداث مجلس استشاري ، يتألف من ستة عشر عضواً ، يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، ولم يمض على تأسيسه سوى ثلاث سنوات حتى صدرت التعليمات بأن يلتقي الأعضاء التونسيون وحدهم كما يجتمع الفرنسيون وحدهم ، ثم زاد عدد أعضاء هذا المجلس فأصبحوا أربعة وخمسين عضواً ، منهم ثمانية عشر عضواً من تونس يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، وستة وثلاثون عضواً ينتخبهم الفرنسيون المقيمون في تونس .

وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٣ تموز ١٩٢٢ م) صدرت الأوامر بأن يتشكل مجلس نيابي ، وقد عُرف بالمجلس الكبير ، حيث ضمّ ثمانية

يشعرن قضياً ، وحل على المجلس الاستثنائي ، وضمّ المجلس الكبير من فرنسيين ، وتسع وأربعين من التونسيين . ثم انضم المجلس بمواعيد بالانتخاب ، ويشمل اثنين وعشرين مقعداً للزراع والتجار ، وأربعة بالتعيين . ويشمل أربعة وثلاثين مقعداً ، وأربعة من اليهود ، وأربعة يقلون عدديه تونس حتى أن يكون أعضاؤهم من اليهود ، بعلة أن عدد الفرنسيين في تونس كان يومذاك أقل من ربع مليون (٢١١ ، ٢٤٠) ، على حين كان عدد سكان تونس ثلاثة ملايين مسلم .

اشتدت وطأة الفرنسيين على تونس ، وأشدّ ما شعر المسلمون بالظلم هو ، لأنه لم يعفَ على عدد الملازمين شيء ، فالأعضاء سواء ، أما المسلمون فيقع عليهم وقع الصاعقة ، لذا فقد تحركوا ، وزعم هذه الحركة ، على أبو شنوفة ، التي يصدر جريدة « الحاضرة » ، فأخذ يساعي بتقوية الروابط مع الأقطار الإسلامية ، ويعمل للجامعة الإسلامية ، وألّف وفداً خفيف من الشباب . وشعر بوطأة الفرنسيين أيضاً المزارعون إذ سيطر الأجانب على أفضل الأراضي وأخصبها ، وتملكوا المساحات الواسعة بالطرق الفنية والوسائل غير المشروعة ، وقدّمت لهم المساعدات ، وأعطيت لهم القروض . وشعر بوطأة الفرنسيين التجار ، لأن الفرنسيين احتكروا كثيراً من التجارة ، وأعطيت لهم التسهيلات ، ومُنحوا المساعدات ، وامتصّ الفقراء من المسلمين وطأة الفرنسيين ، إذ ارتفعت الأسعار ، وقلّت البضائع ، واختفى بعضها من السوق .

حركة الشباب التونسي : أسس علي باشا حمبة[1] عام ١٣٢٤هـ حزب

---

(١) علي باشا حمبة بن مصطفى بن علي الشريف . يعود إلى أصل تركي ، وُلد في تونس عام ١٢٩٦هـ ، ودرس بجامع الزيتونة ، ودرس الحقوق بباريس ، ورجع إلى تونس ، فعمل محامياً ، وعندما احتلت إيطاليا طرابلس عام ١٣٣٠هـ ثار أهل تونس على الطليان الذين يعيشون في تونس ، فاحتلت السلطات الفرنسية علي باشا حمبة ، وأعرضوه من ثلاثة ، فرجح إلى استانبول ، فعُيّن مستشاراً لوزارة الخارجية عام ١٣٣٧هـ ، ثم مستشاراً للصدارة =

المقاومة ، وأيده الكثير من الشباب ، وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٤ هـ (٧ شباط ١٩٠٧ م) أنشأ جريدة « التونسي » باللغة الفرنسية ، وانضمّ إليهم حمة الجزيري الثعالبي[1] عام ١٣٢٦ هـ حيث عُهد إليه برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة « التونسي » ، وتغير اسم « حزب المقاومة » ، وأصبح يحمل اسم « حزب تونس الفتاة » ، وقد ساعد هذا الحزب بتأييد جهاد الطرابلسيين ضد الطليان ، وجهاد الجزائريين ضد الفرنسيين ، ودعا إلى مقاطعة اليهود الذين يدعمون الفرنسيين ويؤيدونهم ، ويحرّضونهم على المسلمين .

الانتفاضة : عمل الفرنسيون على مدّ خط حديدي عبر مقبرة « الزلاج » فوقف المسلمون بوجههم ، إذ آثار نبش القبور مشاعرهم ، ولما أصرّ الفرنسيون على فتح الطريق وعدّ السكة الحديدية انتفض المسلمون في ١٦ ذي القعدة من عام ١٣٢٩ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩١١ م) ، غير أن الفرنسيين قد قمعوا هذه الانتفاضة بعنف ، وألقوا القبض على عبد العزيز الثعالبي ، وعلي باشا حمبة ، وعلي أخيه محمد ، وعلي بشير الأصفر ، وحسن فلالي ، ومحمد بيرم ، وحلّوا حزب « تونس الفتاة » ، وقد أرسل محمد باشا حمبة إلى جنيف وأصدر هناك جريدة « المغرب » للدفاع عن بلاد المغرب العربي ، وبقيت هذه الجريدة تصدر مدة سنتين إبان الحرب العالمية الأولى .

الحرب العالمية الأولى : اندلعت نار الحرب العالمية الأولى ، وسكت المسلمون على جراحهم ، ففي الداخل يعيشون مقهورين لا يستطيعون فعل شيء ، وفي

= العظمى ، وبقي على صلة بالحركة الإسلامية في تونس ، وتوفي في استانبول عام ١٣٣٦هـ .

(١) حمة الجزيري بن إبراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي ، من أصل جزائري ، وُلد بتونس عام ١٢٩١هـ ، أصدر جريدة « سبيل الرشاد » ، وانتسب إلى حزب « تونس الفتاة » ، وسجنه الفرنسيون عام ١٣٢٩هـ ، ثم أطلق سراحه ، فسافر إلى باريس ، واستانبول ، وألمانيا ، والنمسا ، وإنجلترا ، ورجع إلى تونس عام ١٣٣٢هـ ، وحرر كتاب « تونس الشهيدة » ، واتهم بالتآمر ، واعتقل في فرنسا ، ونُقل إلى سجن تونس ، وأسس أنصاره حزب الدستور ، وجعلوه رئيساً له ، وتركه بعد إطلاق سراحه ، وأصدر جريدة « الفجر » ، وزار مصر والشام والعراق والحجاز والهند ، ورجع إلى بلاده ، وترك الحياة العامة ، وتوفي عام ١٣٦٣هـ .

الخارج لا يوجد من يسمع أصواتهم لأن الناس منصرفون لسماع أخبار الحرب بلهيبها أزيز الرصاص وأصوات المدافع ، وشارك التونسيون في الحرب العالمية الأولى بثمانين ألف مقاتل وقفوا إلى جانب فرنسا ، قتل منهم عشرة آلاف وسبعمائة وثلاثة وعشرون رجلاً ، وانتقل عشرة آلاف عامل للعمل بالزراعة بدلاً من الذاهبين إلى ساحات القتال .

وما أن انتهت الحرب حتى انطلق وفد تونسي برئاسة عبد العزيز الثعالبي إلى باريس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح ، وقدّم مذكرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية « ويلسون » وطالب فيها بحقّ تقرير المصير ، ولكن دون جدوى فإن المنتصر لا يسمع أنين الجرحى ، ويشغله عنه نشوة الظفر ، فكيف بالصليبي الحاقد ؟ ورجع الوفد إلى تونس خائباً . وحاول عبد العزيز الثعالبي إعادة حزب تونس الفتاة غير أنه لم يفلح .

وانتقل الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى فرنسا واستقرّ في باريس .

ولما اطّلع التونسيون على كتاب « تونس الشهيدة » الذي حرّره الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، التفوا جميعاً على فكرة المطالبة بالدستور ، والتقى شيوخ جامع الزيتونة وخرّيجوه مع خرّيجي الجامعات الفرنسية ، كما التقوا مع المواطنين كافة ، وعقدوا الاجتماعات ، وكان يعقد أكثرها في بيت « علي كاهية » أحد أعيان العاصمة ، ويقع البيت في « سوق الباشا » ، وقد وضعوا في هذه الاجتماعات منهجاً للعمل ، وكان أول مطلب فيه المطالبة بالدستور ، وقد أرسلت نسخة من المنهج إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي « فأقرّه ، ورأى تقديمه إلى الباي محمد الناصر ، وإلى المقيم العام ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي وإلى مجلس النواب .

ونتيجة تلك الاجتماعات نشأ الحزب الحر الدستوري تلقائياً وكان من أبرز قادته « علي كاهية » و« محمد نعمان » و« الشاذلي القسطلي » و« الصادق الزمرلي » و« حسن قلاتي » و« أحمد السقا » و« صالح فرحات » و« الطيب الجميل » و« الشاذلي خازندار » و« أحمد الصافي » و« محي الدين القليبي » و« حسين الجزيري » ، وكان ذلك في ٢٩ رمضان ١٣٣٨هـ (١٥ حزيران ١٩٢٠م) ، وظهرت جريدة « الصواب » في ذلك اليوم تحمل أكبر عنوان : الدستور في تونس . وكان الشيخ عبد العزيز الثعالبي غائباً عن البلاد ، ومع هذا الغياب فإن قادة الحزب قد أسندوا إليه رئاسة حزبهم ، ولما رجع إلى البلاد تسلّمها فعلاً .

وفي صباح اليوم التالي جرى استقبال في دار المقيم العام بمناسبة قدوم نائب للمقيم العام ، حيث كان المقيم العام في إجازة في فرنسا بسبب المرض ، وفي الوقت نفسه كان ذلك اليوم عيد الفطر السعيد ، وتكلّم في الحفل أحد أساتذة جامع الزيتونة وهو الشيخ « الصادق النيفر » فألقى خطبة باللغة العربية فيها احتجاج صارخ على تدخل فرنسا بالشؤون الدينية لتونس ، ومنها مسألة أراضي الأوقاف وشؤونها العامة ، كما طالب بمنح الدستور ، وظن نائب المقيم العام أن الخطبة ترحيب به ، فلما ترجمت له عرف أن الشعب ساخط على نظام الحماية سخطاً كبيراً .

وفي ثالث أيام عيد الفطر ذهب وفد برئاسة الشيخ الصادق النيفر إلى الباي محمد الناصر ، وهنّأه بالعيد ، وقدّم له نسخة من المطالب الوطنية . ولما كان الوزير الأول الطيب الجلولي غائباً فقد قُدّمت نسخة من المطالب الوطنية إلى محمد المنصف الابن الأكبر للباي محمد الناصر .

وتشكّل وفد من أعيان تونس ، وقابل الوزير الفرنسي المفوض المقيم العام في تونس ، وتكلّم في مطالب البلاد ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، وقابل الوفد الباي غير أنه لا يملك من الأمر شيئاً ، وإن كان في الحقيقة إلى جانب المسلمين قلباً وعاطفة .

وتشكّل وفد سافر إلى فرنسا لمقابلة المسؤولين ، وقد ضمّ « أحمد الصافي » وصالح بالعجورة » والبشير عكاشة عن المحامين ، وضمّ من أعيان العاصمة : البشير البكري ، ومصطفى الباهي ، وفي باريس انضمّ إليهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، ولكن رئيس وزراء فرنسا « الكسندر ميلران » قد

رفض القابلة ، وأمر باعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، ونقل إلى بشرت مخفوراً حيث أودع هناك السجن في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (٢٢ تموز ١٩٢٠م) .

وسافر وفد آخر في غرة ربيع الثاني ١٣٣٩هـ (١١ كانون الأول ١٩٢٠م) برئاسة الطاهر بن عاشور ويساعده اليهودي « ايلي زيرح » ، وقد ضمّ الوفد في عداده حسونة الهاشمي ، وعبد الرحمن اليزم ، وحودة المستيري ، وانضمّ إليهم في باريس فرحات بن عياد .

الحزب الإصلاحي : رفض حسن القلاتي الانضمام إلى الوفد المسافر إلى فرنسا ، فحدث شبه انشقاق في الحزب الحر الدستوري التونسي ، إذ شكّل أصدقاء حسن القلاتي الحزب الإصلاحي في ٨ شعبان ١٣٣٩هـ (١٩ نيسان ١٩٢١م) وأخذ يهجوم على الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي . وأصدر هذا الحزب جريدة (البرهان) وبعد عدة أشهر صدرت مكانها جريدة (النهضة) .

الإفراج عن الثعالبي : أفرج عن الثعالبي في ٢٣ شعبان ١٣٣٩هـ (١ أيار ١٩٢١م)

مالت حاشية الباي محمد الناصر إلى الحزب الحر الدستوري التونسي ، ومنهم ابنه الأكبر محمد المنصف ، وقرّروا تسيير مظاهرة يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية « الكسندر ميلران » إلى تونس .

وتقدّم الباي محمد الناصر ببعض المطالب ، وقد عدّتها شماي عشرة نقطة ، وهدّد بالتنازل عن العرش إذ لم تنفّذ كاملة خلال أربعة أيام ، وتعاهد الأمراء على عدم قبول الملك في حالة تنازل الباي

وفي ٨ شعبان ١٣٤٠هـ (٥ نيسان ١٩٢٢م) نشرت جريدة الصواب خبر تنازل الباي عن منصبه ، فانتشر الخبر بسرعة ، وسارت مظاهرة كبيرة نحو « المرسى » وأضربت العاصمة تلقائيا ، وسارت جموع نحو القصر تطلب من الباي التراجع عن قراره ، وتشكر له شجاعته في تأييده للدستور ، وقد تقدّم

المظاهرة الشيخ الصادق النيفر الأستاذ في جامع الزيتونة ، وقابل وفد من المظاهرين الملك ، وعند خروجهم أعلنوا أن الباي لم يتنازل حقيقة ، وقد وعدهم بتأييد الدستور ، وكان لهذه الحادثة الأثر الكبير ، إذ ألّفت على الرابط القوي بين الملك والرعية ، وعلى التأييد المعنوي للملك ، وتأييده بالتالي للعناصر الوطنية

وقام بعد ظهر ذلك اليوم المقيم العام بزيارة للباي وفيها تهديد واضح إذ أشار إليه على رأس كوكبة من الجند انتشروا حول القصر حين دخول المقيم العام إليه ، ويبدو أن الباي قد تراجع عن موقفه بوذكّر للمقيم العام أنه لم يكن ينوي التنازل ، فاقترح المقيم العام فرض عقوبة على الأمراء لأنهم هم الذين كانوا سببا في تلك الأزمة ، وخرج المقيم العام سريعاً

وكان نتيجة ذلك أن أوقف الموظفون الذين شاركوا في المظاهرة ، وخاصة شيوخ جامع الزيتونة الذين ينظر إليهم الفرنسيون نظرة الحقد والكراهية من منطلق صليبي ، وصدر أمر بتعطيل جريدة الصواب لإعلانها عن المظاهرة مباشرة لكونها تثير الشعب ، وأعفي الشاذلي الخلزندار من مهمته في البلاط ، وأثني على الذين رفضوا الاشتراك في المظاهرة ، ورفع كبارهم فقد أصبح الطيب الجلولي وزيراً أول ، وابنه حسين والياً على (جربة) ، وابنه الثاني عبد العزيز والياً على (قابس) ونال صهر الله بن مصطفى رتبة أمير الأمراء ، وعُيّن مديراً لجمعية الأوقاف ، وحصل على وسام جوقة الشرف من الصنف الثالث ، وقد قلّده إياه رئيس الجمهورية « الكسندر ميلران » بنفسه

وعندما جاء الرئيس الفرنسي إلى تونس لم يقم بزيارة الباي ، وإنما استدعاه إليه في (المرسى) (حيث يقيم . وبدا الحزب الحر الدستوري التونسي غير مرضيّ عنه ، وأنه معارض عنيف للحماية الفرنسية

عاد الهدوء إلى تونس بعد زيارة الرئيس التونسي لها ، وفي ١٥ ذي القعدة من عام ١٣٤٠هـ (١٠ تموز ١٩٢٢م) مات الباي محمد الناصر بعد

مرض ، وترك الملك لابن عمه محمد الحبيب . وفي ١٨ ذي القعدة ألغي المجلس الاستشاري ليحلّ محلّه المجلس الكبير ـ كما سبق أن ذكرنا .

وسافر وفد تونسي إلى فرنسا ، ويضمّ : أحمد الصاقي ، والطيب الجليل ، وصالح فرحات ، وأحمد توفيق المدني ، وذلك من أجل توزيع مذكرة تحمل عنوان « المسألة التونسية » على النواب الفرنسيين ، ولكن سدّت كل الطرق في وجههم .

والمشكلة أن التونسيين كانوا يتقدّمون بمطالبهم المتواضعة ظناً منهم أنهم سيحصلون عليها ما دامت بسيطة ، وسوا أن الغرب السائد يدعو إلى طلب الجليل كي يحصل على القليل ، فعندما تقدّموا بالتواضع لم ينالوا شيئاً بل لم يلتفت إليهم أحد ، ولو طلبوا الاستقلال ، وأعدّوا ما يجب إعداده لينالوا بمفاهيم لحصلوا على أكثر مما طلبوا الآن ، إنهم طلبوا الاستقلال بالمذكرة التي قدّموها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون ، ولكن لم يطلبوا من الفرنسيين ذلك ، وإنما طلبوا وأخوا عليهم بمساواتهم بهم في تونس ، وبمشاركتهم في الحكم ، فكأن ذلك من حقّ الفرنسيين ، وهم يستجدون ذلك منهم استجداءً ، وكانت مطالبهم كما يلي :

١ ـ تشكيل جمعية تشريعية ومختلطة (تونسيون وفرنسيون) لها صلاحيات واسعة وخاصة في القضايا المالية .
٢ ـ تأليف وزارة تكون مسؤولة أمام الجمعية التشريعية .
٣ ـ الفصل بين السلطات .
٤ ـ حقّ إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ، ومساواتهم بالفرنسيين .
٥ ـ المساواة بالرواتب بين التونسيين والفرنسيين .
٦ ـ انتخاب مجالس بلدية .
٧ ـ جعل التعليم إجبارياً .
٨ ـ منح التونسيين حقّ شراء أراضي الدولة .
٩ ـ منح التونسيين حقّ تشكيل الأحزاب ، وعقد الاجتماعات .

ولم يهتم فرنسا بهذه المطالب ، وكأنها لم تقدّم إليها . وعندما جاء الفرج العام الجديد « لوسيان » ، وكان سابقه « للاندان » عيّنا ذهب أربعون رجلاً من أعيان تونس ، وقابلوا الباي « محمد الحبيب »[1] ، مشجعهم على مقابلة المقيم العام « لوسيان » فقابلوه ، فوافق على أكثر المطالب ، وأبدى تحفظاً على المطلبين الأولين ، وألغى حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٣٢٩هـ ، وسمح للشيخ عبد العزيز الثعالبي بالعودة إلى البلاد ، ووافق على فصل السلطات ، وأسس عام ١٣٤٢هـ وزارة عدلية تونسية ، وسمح لأكثر من عشرين صحيفة بالصدور ، وشهر الحزب الحر الدستوري التونسي نفسه برئاسة عبد العزيز الثعالبي وشعاره الأحمر ، وذلك بصورة رسمية ، ولكن الحزب لم يستطع أن يحصل على شيء من الفرنسيين لصالح البلاد .

وأعلنت الحكومة الفرنسية عن إحداث تغييرات إدارية في تونس باسم إصلاحات ، وقد ناقش المجلس النيابي الفرنسي هذه التغييرات في تاريخ ١٠ ـ ١١ ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٤ ـ ٥ تموز ١٩٢٢م) ، وأبدى النواب الفرنسيون رأيهم بأنه يجب ألاّ تتعارض هذه التغييرات مع الاحتفاظ بمركز فرنسا في تونس ، مع استمرار تشجيع الفرنسيين على الاستقرار فيها ، وأصدر المقيم العام في تاريخ ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠هـ (١٣ تموز ١٩٢٢م) قراراً بإنشاء المجلس الكبير ليحلّ محلّ المجلس الاستشاري ، إلاّ أن التفرقة لا تزال قائمة

---

(١) الباي محمد الحبيب : محمد بن محمد (المأمون) بن حسين بن محمود بن محمد (الرشيد) ابن حسين بن علي باي [مؤسس الدولة الحسينية عام ١١١٧هـ] . ومحمد الحبيب هو الباي الثامن عشر في هذه الأسرة . وُلد عام ١٢٧٨هـ ، وبعد عامين توفي والده ، فربّاه عمه محمد الصادق ، فتعلم الفقه والأدب ، وسُمّي ولياً للعهد عام ١٣٢٤هـ ، وتولّى الحكم عام ١٣٤٠هـ بعد وفاة محمد الناصر ، كانت داره مسؤلاً للمخلصين عندما كان ولياً للعهد ، وحارب فرنسا عندما آل إليه الأمر ، وتوفي في باريس عام ١٣٤٧هـ ، ونُقل إلى تونس .

إذ يلتقي التونسيون وحدهم والفرنسيون كذلك وحدهم ، كما أن عدد الأعضاء الفرنسيين يعادل أضعاف عدد الأعضاء التونسيين ، رغم الفرق الكبير في العدد من ممثلي كل طرف ، إذ يزيد عدد سكان تونس الفي عشرة مرة على عدد المستوطنين الفرنسيين ، كما وُجدت مجالس للمقاطعات والبلديات .

لم يقبل رجال حزب « الدستور الحر » بهذه الإجراءات ، فلجأ الفرنسيون إلى الشدة ضدّ زعماء البلاد ، فاعتقلوا من استطاعوا اعتقاله ، وفرّ من تمكّن من الفرار ، وعطّلوا الصحف ، ومنعوا الاجتماعات . وكان عبد العزيز الثعالبي قد فرّ فقاد الحزب أثناء غيابه يحيى الدين الفلّيس[1] ، وخلفه تعيينياً منها . الطاهر أحمد الصافي ، والصالح فرحات .

أخذ الفرنسيون يطبّقون قواعد جديدة للجنسية ، فقد صدر في تاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٢١م) قانون يجيز سحب الجنسية التونسية فيما إذا كان قد حصل عليها من مدة قريبة ، فيمكن أن تُسحب منه حتى لو كان جده من مواليد تونس . وهؤلاء الذين تسحب منهم الجنسية التونسية تعطى لهم الجنسية الفرنسية ، وعدّوا الأجانب الذين يعيشون في تونس جميعاً من الرعايا الفرنسيين ، ثم صدر قانون آخر في تاريخ ٣ شعبان ١٣٤١هـ (٢٠ آذار ١٩٢٣م) يمنح الجنسية الفرنسية لكل من يطلبها ، ويكفي أن يظهر عواطف نحو فرنسا ، وهذا كله في سبيل جعل الكثير من يقيمون في تونس يحملون الجنسية الفرنسية ، وبعدها يمكن لفرنسا أن تعمل

(١) يحيى الدين الفلّيس . وُلد عام ١٣٠٠هـ ، وينسب الى إقليمة من بلاد تونس . تعلّم بجامع الزيتونة ، واشتغل بالصحافة ، فتولّى تحرير جرائد « الإدارة » اليومية ، و« الصوت » الأسبوعية ، و« لسان الشعب » الأسبوعية ، ثم تولّى منحلة « الزهرة » ، أقدم الصحف التونسية ، وتولّى أمور الحزب الدستوري بعد غياب رئيسه عبد العزيز الثعالبي ، واعتقله السلطات الفرنسية عام ١٣٥٣هـ ، ونُفي إلى الصحراء ، وأُطلق سراحه بعد عشرين شهراً ، ورُحّل إلى الجزائر إقامة جبرية فتوفي عام ١٣٦٧هـ ، وفي طريق عودته لسفر عصر يوم الجمعة ، ثم صافر إلى بنغازي ، فتوفي بها عام ١٣٧٤هـ . وله عدة مؤلفات منها « مأساة عرس » ، و« ذكرى الخيانة » ، و« رسالة عن التعليم بتونس » .

على ضمّ تونس إليها وعدّها جزءاً منها .

لقد أحسّ كثير من المسلمين خطر هذا العمل الذي يقوم به الفرنسيون ، وشعروا أن كيانهم سوف يضيع في المستقبل ، وأن شخصيتهم ستذوب وسط المجتمع الفرنسي ، لذلك يجب عليهم مقاومة هذا التيار والوقوف في وجهه ، إذ أن كثيراً من الذين أصيبوا بالهزيمة النفسية من التونسيين قد طلبوا الجنسية الفرنسية ، لأنها طلبها أصحاب المصالح الذين يريدون المناصب لتكون لهم الأفضلية لحملهم الجنسية الفرنسية ، وطلبها الذين يرغبون أن ترفع رواتبهم بحملهم تلك الجنسية ، إذ من المعلوم أن المستعمرين الصليبيين كانوا يعطون الذين يحملون جنسية بلدانهم أفضلية في الوظائف ، ورواتب أعلى ليشعر المسلمون المواطنون أنهم أدنى بدرجات من المستعمرين فتحلّ بهم الهزيمة النفسية ، ويسعون للحاق بهم تقليداً فيتركون عقيدتهم وسلوكهم ، وفي الوقت نفسه يشعر المستعمرون الصليبيون ومن لفّ لفّهم أنهم أعلى بدرجات فيحسّون بالتفوّق ، وأن من حقّهم أن يتحكّموا في أبناء هذا البلد ، وأن تسلّطهم إنما هو لخدمة سكان البلاد المستعمرة ليرفعوا من شأنهم وليأخذوا بأيديهم نحو الحضارة ، وهذا ما كان يدّعيه كثير من المستعمرين أمام شعوب العالم . هذا إضافة لما في هذا من منافع مادية لأبناء جلدتهم ، وتشجيعاً لهم على الهجرة والاستيطان كي يتمكنوا بهم من ترسيخ أقدامهم في البلدان المغلوب على أمرها ، وتثبيت حكمهم .

قاوم المسلمون هذا التيار اجتماعياً وعقدياً ، فقاطعوا كل مسلم طلب الجنسية الفرنسية ، وعدّوه مخالفاً للإسلام لا يصحّ دفنه في مقابر المسلمين ، وأحسّ المسلمون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بخطر ما أقدموا عليه على دينهم ودنياهم ، لذلك دعوا إلى اجتماع ، وأقسموا وتعاهدوا فيما بينهم على العمل لاستعادة الجنسية التونسية التي هي موضع فخرهم ، وقدّموا مذكرة إلى الباي يرجون منه التوسّط لاستعادة جنسيتهم ، غير أن المقيم العام الفرنسي ، والجالية الفرنسية في تونس وصحفها ، قد حملوا على هؤلاء حملة عنيفة

واتهموهم بالجبن ، وأن الفرنسيين يريدون رفع مكانتهم ، وهم يعتقدون الذلّ ، وأنّ الحقّ إنما يعود على القانون الذي أعطاهم هذه الميزة التي لا يستحقونها . والنتيجة أن هذه الفئة قد أصبحت محتقرة من الطرفين ، من المسلمين من جهة ، ومن الفرنسيين النصارى من جهة أخرى .

كان المسلمون على صفائهم لا يعرفون الألاعيب السياسة يعدّ ، ولا تفسيراتها ، ولا تنظيماتها البالية ، فكانوا يلقون من حكام فرنسا الذلّ والشدّة والعنف والضغط ، وكان هناك معارضون في فرنسا ينتقدون الحكم ، ويحملون عليه ، وهم من يسمّون أنفسهم باليساريين ، فكان المسلمون في تونس يظنّون أن هؤلاء اليساريين أقرب إليهم لو أقلّ سوءاً من الذين يستلمون السلطة ، داموا ينتقدونهم ، لذا بدأ المسلمون يتقرّبون من اليساريين ، ويتودّدون إليهم بخفّة وبساطة ، وهم لا يدرون إلى أين يسيرون ؟ أما اليساريون فقد وجدوا صيداً ثميناً ، فأبدوا لهم شيئاً من اللين ، وابتسموا في وجوههم ، فأحسّوا بنشوة من الإنسانية ، وأحدث التقارب بين الفريقين ، ولكن فريق معقّد بسيط ، وفريق ماكر خبيث .

وفي ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م) قام المستوطنون مسيرة احتفالاً بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر ، وتقدّم المسيرة تمثال يحمل صليباً ، وطلبوا من أعوانهم الذين يتزلّفون ويتقرّبون إليهم المشاركة في المسيرة ففعل بعضهم ، وكان هذا تحدّياً واضحاً لأهل البلاد المسلمين ، فقامت يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤١هـ مظاهرة إسلامية ضخمة سار فيها الف رجل من أساتذة وطلاب جامع الزيتونة قوة فعل على مسيرة الفرنسيين وأعوانهم ، كما شارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي ومعظم أهالي العاصمة ، إضافة إلى من جاء من خارجها .

وبعد هذه المظاهرة ترك الحزب الحر الدستوري التظاهر ما يقرب من تسع سنوات ، وقد رأى أنها ليست بالوسيلة الناجعة

الأسرة الحسينية :

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وانقطعت الشعرة الباقية التي كانت تربط بين المسلمين بعضهم مع بعض ، وانكمش كل إقليم على نفسه يضمّد جراحه الساخنة ، أو يعمل على قطع النزيف المتدفق . في الوقت الذي كان المستعمر الصليبي يعمل على تعميق الجراح بنفسه ، أو يكلّف من يؤدّي عنه هذه المهمة من أهل البلاد اصطنعه لنفسه ، أو وجد نصرانياً ممن كان يعيش بين المسلمين آمناً مطمئناً حتى إذا جاءه المستعمرون مع أبناء دينه انقلب كالوحش على من أحسن إليه وعاش معهم دهوراً ، يدعو إلى الوطنية ليهدم ، وهو يقطّع أوصال الوطنية .

ذكرنا أن المسلمين في تونس قد أخذوا يتصلون بمن يُسمّون أنفسهم بالبساريين في فرنسا ظناً منهم أنهم أفضل ممن يتسلّطون على المسلمين من حكام فرنسا الذين كانوا يحكمونها يومذاك ، إذ كان البساريون ينتقدون الذين يحكمون ، فالتقى المسلمون مع البساريين في الانتقاد ، فكان ذلك عامل اللقاء أو التقارب ، ولم يدر المسلمون يومذاك أنهم أنفسهم يطلبون حقّاً ، وينتقدون باطلاً ، أما البساريون فإنهم يطلبون سلطة ، وينتقدون الحكم ، ليستلموا مكان رجاله .

تمكّن البساريون من النجاح ، وشكّل « هريو » وزارة بساريّة عام ١٣٤٢هـ ، وسُرّ المسلمون ، وانتعشت آمالهم ، وراودتهم الأحلام ، وأيهم

سيحصلون على شيء ! فقد فاز الذين كانت لهم معهم صلة ، وأسرع رجال الحزب الدستوري فأرسلوا وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة « هريو » وعرض مبادىء الحزب التسعة التي كان يرفعها ، وينادي بها ، ويدعو لها . ويا للصدفة ! ويا للمفاجأة ! لقد رفض « هريو » مقابلة الوفد ، ورده ، فالتقى الطاهر أحمد الصافي بأن قدّم مذكرة بمطالب البلاد إلى أحد العاملين في مكتب « هريو » ، وعاد خائباً .

أدرك المسلمون أن النصارى الفرنسيين سواء أكانوا حاكمين أم معارضين تغلي فيهم روح الصليبية ، ويعملون على ردّ المسلمين عن دينهم إن استطاعوا أو الفتك بهم ، وأن أيّة صلة يبدونها للمسلمين إنما غايتها السير معهم ، وتنيهم عن عقيدتهم ، كما أدرك المسلمون أن الصلة التي وجدت بين حزب الدستور والبساريين الفرنسيين إنما كانت تهدف إلى ثني المسلمين عن دينهم . وقد رأى البساريون أن هذه الصلة لا جدوى لها مع زعماء الحزب الذين عرفتهم الأيام ، فعرفوا حلوها ومرّها ، وخبروا الرجال ، ونشأوا على العقيدة الصافية ، لذا أخذوا يتصلون مع الشباب ، ويحاولون إغراءهم بشتى الوسائل ليسيروا معهم في درب الاشتراكية في سبيل إبعادهم عن دينهم من هذا الطريق ، إذ أن الطريق المباشرة مستحيلة ، وإن كان فيها احتمال بسيط فهو غير مضمون ، وأبدى الفرنسيون أن علاقتهم معهم ، وقبول المفاوضة ! إن أرادها التونسيون فلن تكون إلاّ عن طريق الاشتراكية ، وهكذا أخذت الاشتراكية تنمو ، وتلقى تشجيعاً من قبل الفرنسيين ، ويسرع إليها أصحاب المصالح ما داموا يرتقون مباشرة الى الصف الأول ، وأصحاب الشهوات ما داموا يجدون مرعىً ومرتعاً خصباً .

أظهر حكام فرنسا الحدد من الاشتراكيين أنه يمكنهم التفاهم مع الاشتراكيين التونسيين فقط ، وهذا ما كان له الأثر الكبير ، إذ أراد الشباب المتطلعون إلى الظهور والشهرة نقض أيديهم من قيادة حزب الدستور كما فرّ أحزاب الاشتراكي في تونس ، وتقدّم بمطالب شبيهة بالمطالب التي تقدم بها

حزب الدستور ، فوعد رئيس الوزراء بدراستها ولم تكن هذه المطالب إلا دعوة للمساواة بالفرنسيين ، كما تعدّ الفرنسيين وكأنهم أصحاب حقّ مشروع في البلاد ، ويمكن أن نلخّص هذه المطالب بما يلي :

١ ـ مساواة التونسيين بالفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير .

٢ ـ حقّ التونسيين في انتخاب أعضاء المجلس الكبير ، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين .

٣ ـ إعطاء المجلس الكبير حقّ النظر في الميزانية ، ومراقبة المصروفات .

٤ ـ انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

٥ ـ الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .

٦ ـ مشاركة التونسيين في الوظائف العامة في تونس .

٧ ـ مساواة رواتب التونسيين مع رواتب الفرنسيين .

٨ ـ حرية الصحافة .

٩ ـ حرية الاجتماعات ، وتأسيس الأحزاب .

وبعد أن درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب أوصت بضرورة إصلاح جهاز الخدمة المدنية ، ودواوين الدولة .

وبدأ الشباب النضال من أجل الشهرة ، وليس لهم من باب سوى الاشتراكية ، وقد فتحته لهم السلطة على مصراعيه ليلج منه من يريد حيث يجد أمامه الجو مهيّئاً . التعصب والشهوة . فتزاحم على الباب أصحاب المنافع وطلاب الشهوة ، وأصدر الشاذلي خير الله جريدة « صوت التونسي » عام ١٣٤٨هـ ، وشارك في تحريرها الحبيب بورقيبة .

وعقد الشباب مؤتمراً للحركة الوطنية في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠م) ، وانتخبوا هيئة الكفاح ، وكان منها : الشاذلي خير الله ، والحبيب بورقيبة ، ومحمود الماطري ، والطاهر صفر ، و . . .

أخذت فرنسا من جانبها أيضاً العمل لإبراز هؤلاء الشباب لتتخلّص من الرجال العاملين المخلصين ، وكان عمل فرنسا : دعوة الشباب لمؤتمرات عالية

لفت النظر إليهم ، والقيام بالهجوم عليهم لإحباطهم بحجة العداء للإسلام ، وتشجيعهم على التحرر عامة والفرنسيين خاصة ، فالكلام الفارغ لا يقلق أحداً ، والتظاهر للقيام بعمل تم فشله نتيجة جهود الشباب الاشتراكيين الثائرين .

أحدثت الكلمات ذات المدلول الإسلامي تحسراً من المجتمع ، وحلّ محلّها كلمات وتعبيرات ذات مدلول آخر .

فالجهاد	حلّ محلّه	الكفاح والنضال .
النصرانية		المسيحية
العمل للإسلام		العمل للوطن .
الأعداء		الأخوة المستوطنين

لما دالت الدعوة إلى التعليم الإلزامي باللغة العربية ، واستعمال اللغة العربية في الدواوين ، وأن تكون اللغة الرسمية للدولة .

وتظاهرت فرنسا أنها تريد الاحتفال بمرور خمسين عاماً على الاحتلال الفرنسي لتونس ، وطلبت من الشباب أن يقفوا في وجه هذه المحاولة ، إذ أنها تصرّف فردي من المقيم العام . ولا يمكن لفرنسا أو للمقيم العام أن يفكّر في مثل هذا الاحتفال ، فما الفائدة التي تجنى منه؟ على حين تأبى منه أضرار وفرنسا في غنى عنها ، إذ فيه إثارة لمشاعر السكان ، وربما انذلعت نتيجة ذلك ثورة لا تعرف نتائجها . وأبدى الفرنسيون أنهم جادّون في القيام بالاحتفال ، وانطلق الشباب يقاومون ذلك ، وفشل الاحتفال ، ونجح الشباب ، وارتفع ذكرهم .

وأحدثت فرنسا تفكّر فيمن تصطفي من بين هؤلاء الشباب لتوجّه اهتمامها على من يقع الاختيار عليه ، وقد ركّزت جهدها على أكثرهم تزلّفاً في الرذيلة ، واندفاعاً وراء الشهوة ، وسعياً وراء الشهرة ، ويبدو أن الحبيب بورقيبة كان من أوائل الذين وقع الاختيار عليهم .

انعقد مؤتمر لحقوق الإنسان في مدينة (فيشي) بفرنسا في قلب الحملة

١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م) ، فحضره الحبيب بورقيبة والطاهر صفر ، وقدما إليه مذكرة بمطالب التونسيين .

وأعطى الحبيب بورقيبة ترخيصاً عام ١٣٥٠هـ لإصدار جريدة « العمل التونسي » .

دعا حزب الدستور إلى عقد مؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ (١٢ أيار ١٩٣٣م) فانعقد المؤتمر (قسم الجبل - الشاب) ، ودعا إلى انفصال لتحرير الشعب التونسي ، وإقامة مجلس نيابي ، ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي ، وكانت أهداف المؤتمر :

١ - انتخاب مجلس نيابي انتخاباً حرّاً .
٢ - تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي .
٣ - فصل السلطات .
٤ - إصدار قانون تونسي يطبّق على المقيمين في تونس كافة .
٥ - إعطاء الحريات العامة .
٦ - إلزامية التعليم .
٧ - حماية الاقتصاد الوطني .

وجد الشباب في حزب الدستور أنهم لا يستطيعون الاستمرار بالعمل في حزب واحد مع زعماء الحزب أو الرعيل الأول فيه ، بل لا يمكنهم العمل تحت قيادتهم فلكل تفكيره ، ومنطلقاته ، ولكل وجهة هو موليها ، لذا رأوا الانفصال عنهم ، ولم يفكروا بطردهم ، وإنما عملوا على تأسيس حزب جديد ، أو باسم قريب من الاسم الأول حتى لا تكون هناك صدمة وانقسام في الصفوف ، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة (قصر الهلال) التونسية ولم يُدعَ له رجال الحزب الحقيقيين وقادته ، وذلك في مطلع عام ١٣٥٣هـ ، وأعلن المؤتمرون تبنّي المبادئ التي اتخذها قسم الجبل ، والدعوة إلى الاستقلال على مراحل ، وتأسيس حزب جديد يحمل اسم « حزب الدستور الجديد » برئاسة

محمود الماطري ، وكان الحبيب بورقيبة الأمين العام للجنة السياسية للحزب ، وكان أكثر أعضاء الحزب الجديد من الشباب المتدفع المظهور ، غير المبالي بعادات المجتمع ، وكان من أبرزهم : صالح بن يوسف ، والطاهر بن صفر ، وعلي البهلوان ، ومنجي السليم ، وحلولي قارس ، ويوسف الرويسي ، وغيرهم كثير ، وكانت صلتهم بالمقيم الفرنسي حسنة ، لذا فقد سمح لهم بإعادة إصدار جريدة « العمل » حسبما رأى المقيم العام من السياسة الفرنسية ، غير أن الحكم الفرنسي لا يريد ذلك ، إذ تُكشف اللعبة ولا تعطل على الشعب ، لذا فقد استدعى المقيم العام السابق ، ومجاء مقيم عام جديد أكثر إدراكاً للعبة .

اعتقل المقيم العام الجديد زعماء حزب الدستور الجديد ، ولما يمض على تأسيسه أكثر من خمسة أشهر ، فإن اللعبة أن يبرز هؤلاء الزعماء وأن يرتبط الشعب بهم ، ويصبحوا قادته الحقيقيين ، ويرتفعوا بأعين التونسيين ، وينسى الناس الزعماء الساقطين . وحدثت اضطرابات في البلاد نتيجة تلك الاعتقالات ، وبقي الزعماء في المعتقل حتى عام ١٣٥٥هـ أي ما يقرب من عام ونصف ، وعندما أطلق سراحهم ابتهجت البلاد واستقبلهم الناس بحرارة ، وغدوا قادة . وعقدوا مؤتمراً في صيف عام ١٣٥٥هـ ، واتجه بعدها الحبيب بورقيبة إلى باريس للمفاوضة فقد أصبح يتكلّم باسم الشعب ويعدّ نفسه ممثلاً له ، فاستجابت الحكومة الفرنسية ، وأرسلت مبعوثاً لها للدراسة أوضاع البلاد ، ورجع المبعوث وفي جعبته اقتراحات للإصلاح ، غير أن الحكومة الفرنسية قد عارضت هذه الاقتراحات ، لتلفت النظر نحو زعماء تونس الجدد ، وليقدموا مطالب جديدة ، ويتحركوا ويبدوا نشاطاً ، ويرتفعوا في نظر الشعب .

وأراد الفرنسيون أن يبدأوا بإثارة الشعب ليتحرك الشباب الحزبيون فأعلن المقيم العام في ٢٩ محرم ١٣٥٢هـ (٢٣ أيار ١٩٣٣م) أنه قرّر إقامة مقبرة عامة للمسلمين والنصارى ، فهاج الشعب ، وأعلنت الصحف

سحقها ، فعطّل المقيم العام الصحف كلها في ٣ صفر عام ١٣٥٢هـ (٢٧ أيار ١٩٣٣م) ، وتحرّك الحزب ، فأعلن المقيم العام حلّه في ٧ صفر ١٣٥٢هـ (٣١ أيار ١٩٣٣م) ، وما دام الفرنسيون يحاربون الحزب الحر الدستوري فإن الشعب قد أيده والتفّ حول رجاله ، وانطلق أعضاؤه يتحركون وينشطون ، وأخذ المستعمر الصليبي يحقّق لهم بعض مطالبهم ليزدادوا ارتفاعاً في أعين الناس ، وكان من ذلك ما يلي .

في ١١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ (٣ تموز ١٩٣٣م) سُمح للتونسيين باستلام الإدارات العامة بالشروط نفسها التي تطلب من الفرنسيين .

وفي ١٤ رجب ١٣٥٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٣٣م) صدرت جريدة « العمل التونسي » بالتعاون بين كل من محمود الماطري ، والحبيب بورقيبة ، والطاهر صفر ، والبحري قيقة .

قرّر الحزب إلحاق أسرة جريدة « العمل التونسي » باللجنة التنفيذية للحزب ، والتي سبق أن أعيد انتخابها في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .

وفي هذه الأثناء حدثت إضرابات ومظاهرات في مدينة (المنستير) ، إذ رفض السكان دفن أحد النصارى من الذين حصلوا على الجنسية التونسية في مقبرة المدينة ، وقد حاول المقيم العام إجبارهم على ذلك فشلّ وقامت الإضرابات في ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ (٧ آب ١٩٣٣م) .

الانشقاق في الحزب الحرّ الدستوري : وصل إلى تونس المقيم العام الجديد « بيرطو » يوم ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ ، في الوقت الذي يرفض فيه المسلمون دفن نصراني في مقبرة المدينة ، وحاول إجبارهم فعجز ، فترك الأمر وأخذ يدرس أوضاع البلاد ، فعرف ما يرغبه الأهالي ، ورأى شقّ الحزب ، وقد وجد عناصر متباينة في الفكر والمبدأ ، فأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات ، وأخذ يعمل بمكر .

١ ـ شكّل لجنة ، وكلّفها بالإعداد للإصلاحات التي تراها ضرورية .

٢ ـ عيّن لإدارة جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور .

٣ ـ أعاد الشيوخ الذين عزلهم « مانصرون » المقيم العام الأسبق إلى محلهم الأساسي في جامع الزيتونة .

٤ ـ أحدث مقابر خاصة بالنصارى .

٥ ـ زاد عدد أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير .

رأى بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي أن هذه إصلاحات مقبولة ، وربما كان المقيم العام متفهّماً للوضع فلا مانع من الاتصال به ، وكان من هؤلاء الأعضاء أحمد الصافي ، وصالح فرحات وما أن أعلن هؤلاء عن رأيهم حتى هبّت في وجههم أسرة جريدة « العمل التونسي » واتهمتهم بالتواطؤ وعدم الإخلاص . وأخذ الوضع يتدهور بين الفريقين ، ويظهر على غير حقيقته : بدا أن أسرة جريدة « العمل التونسي » وهي من اللجنة التنفيذية أنها متشدّدة ، والواقع أنها متساهلة ، ومتقبّلة للفكر الغربي ، ومتحرّرة من القيم التي تنبع من العقيدة الإسلامية ، وبدت اللجنة التنفيذية للحزب وهي القديمة أنها تلين مع سلطات الحماية الفرنسية ، وهي في الواقع تناصبهم العداء ، وترفض أفكارهم وسلوكهم ، وانطلق الشباب وراء أمثالهم من الشباب في أسرة الجريدة .

انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن الحزب ، وخرجت من اللجنة التنفيذية ، وشكّلت حزب « عمل الشبة الدستورية » في أوائل رمضان من عام ١٣٥٢هـ (أواخر عام ١٩٣٣م) وفي ١٧ ذي القعدة ١٣٥٢هـ (٢ آذار ١٩٣٤م) عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً ضمّ مختلف ممثلي الشعب الدستورية في مناطق تونس كافة ، واطلع على ما قدّمه حزب الشبة ، وأبدى رأيه في عمل اللجنة التنفيذية ، كما استمع إلى الردّ ، وكانت النتيجة أن حلّ الحزب اللجنة التنفيذية ، وحدّد برنامج العمل ، وأقرّ الميثاق الذي صادق عليه المؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .

عاد حزب الشبة واحتفظ باسم الحزب الأم ، ولكن أضاف إليه كلمة « الجديد » فأصبح في البلاد حزبان يحملان الاسم نفسه وهو « الحزب الحر

الدستوري التونسي ، وتميز بعضهما عن بعض بالقديم والجديد ، وعين الحزب الجديد أعضاء الديوان السياسي الجديد على النحو الآتي :

١ ـ محمود الماطري : رئيساً
٢ ـ الحبيب بورقيبة : أميناً عاماً
٣ ـ الطاهر صفر : أمين عام مساعد
٤ ـ محمد بورقيبة : أمين مال
٥ ـ البحري قيقة : أمين مال مساعد .

واتجهت الأنظار نحو الحزب الجديد ، إذ ظهر للناس أنه الأكثر تشدداً ، والأكثر حيوية ونشاطاً ، إضافة إلى أن الأعداء يعملون على إجرامهم بإظهار العداوة لهم ، وإلقاء القبض عليهم أحياناً ، أو نفيهم وإبعادهم أحياناً أخرى ليكبروا في أعين الشعب ، وليعتقد الناس فيهم الخير والإخلاص ، وفي الوقت نفسه فهم ينادون بأصوات مرتفعة بالعمل على محاربة الدخلاء ومقاطعتهم ، ومع ذلك تؤمن مصالحهم ، وتصح لهم بالتعبير عن آرائهم .

لقد صدرت جريدة العمل باللغة العربية ، ودعا الحزب الجديد إلى مقاطعة البضائع الفرنسية ، والامتناع عن دفع الضرائب .

قرر المقيم العام في ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ (٣ أيلول ١٩٣٤م) إلقاء القبض على الحبيب بورقيبة ، ومحمد بورقيبة ، ومحمود الماطري وإبعادهم إلى الجنوب التونسي ، ثم عطل جريدة العمل ، ومنع الاجتماعات العامة ، فقامت المظاهرات وعمت البلاد ، فألقي القبض على كثيرين من خصوم الفرنسيين الحقيقيين ، من خريجي جامع الزيتونة ، وأعضاء الحزب الحر الدستوري القديم ، أناس يريدون كفاية وآخرون يدفعون الثمن للأعداء ، ويخلصون من منافسهم الدخلاء قادماً على أكتافهم ، ثم أبعد الطاهر صفر ، والبحري قيقة إلى الجنوب التونسي .

أما الحزب الحر الدستوري القديم فقد انصرف عنه الكثير من الشباب

لولوعهم في شرك المناورات السياسية ، ولأنه لا يوجد من يدعمهم ولا من يحاول إظهارهم ، لذا بقوا يمثلون تاريخهم بأشخاصهم ، وبُعد نظرهم ، واحترام الآخرين لهم ، إضافة إلى عملهم وخبرتهم وتجاربهم ، وبعد مدة سيزول كل أثر لهم ، وسيكون رجالاً في التاريخ .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٤هـ (٢١ آذار ١٩٣٦م) جاء مقيم عام جديد هو « أرمان لون » بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية اقتراحات المقيم العام السابق « بيروطون » في تحديد عدد الطلاب المسلمين الذين يتقدمون إلى الثانوية العامة . عقا المقيم العام عن خريجي جامع الزيتونة الذين كانوا يمثلون في كل أزمة ، فكانت تتجه نحوهم الأنظار ويعرفون بعدائهم للصليبيين ، وهذا ما لا يريده الفرنسيون ، ولا يخططون له ، إذ يريدون أن يبقى جامع الزيتونة وأساتذته وطلابه على هامش الحياة والأحداث لا يحقدون عليهم ، لذا فلا داعي لاعتقالهم ولفت النظر إليهم ، كما سمح بعودة خمسين شخصاً من المبعدين . وفي ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٥هـ (١ آب ١٩٣٦م) أعطى الحرية للصحافة ، وفسح المجال للاجتماعات واللقاءات . وأظهر الحزب نشاطاً واسعاً ، وتفاهم مع المقيم الجديد ، وأعلن صراحة أنه لا يرى أعمال العنف ولا يلجأ إليها ، كما سعى لفتح باب الحوار بين قادة الحزب والمسؤولين الفرنسيين ، وساعدته جمعية النجمة للكشافة ، والشبيبة الدستورية ، وجمعية قدماء الصادقية

وفي ١٤ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (٢٤ شباط ١٩٣٧م) سافر الحبيب بورقيبة لإجراء الحوار مع المسؤولين الفرنسيين ، وصرّح هناك أن الوحدة التي لا تنفصم بين تونس وفرنسا تمثل القاعدة الأساسية لمطالب الحزب الدستوري الجديد .

وفي هذه الأثناء رجع الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس ، وظهر الخلاف بين الحزب القديم والجديد ، وبين الدين والعلمانية

وعاد الحزب إلى سياسة التظاهر ، واضطرّ محمود الماطري إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب في ٢٠ شوال ١٣٥٦هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٣٧م) .

وفي ٨ صفر ١٣٥٧هـ (٨ نيسان ١٩٣٨م) قامت مظاهرات عنيفة كان سببها في البداية اعتقال علي الهلوان الأستاذ بالمعهد الصادقي ، ثم إغلاق المعهد ، وإلقاء القبض على الكثيرين ، ثم كانت الأحداث جرّ بعضها بعضاً .

الحرب العالمية الثانية : اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، واتجه الناس يتابعون أحداثها ، وبعد شهرين من اشتعالها ألقي القبض على الباهي الأغم ، والهادي السعيدي ، والهادي خفشة ، والبشير زرق العيون .

واجتاح الألمان الأراضي الفرنسية ، ودخلوا باريس ، وتشكّلت حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » ، وعقدت صلحاً مع ألمانيا وإيطاليا ، وخدمت تونس وشمالي إفريقية كله بتبع هذه الحكومة . ولكن الجنرال ديغول انتقل الى إنكلترا وشكّل حكومة فرنسا الحرّة ، واستمرّ يتعاون مع الحلفاء .

وألقي القبض على الطيب سليم ، والحبيب ثامر في ذي الحجة ١٣٥٩هـ (كانون الثاني ١٩٤١م) وتوفي الباي أحمد بن الباي علي في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (١٩ حزيران ١٩٤١م) ، وارتقى إلى منصب الباي : محمد « المنصف » بن محمد « الناصر » .

أخذ الضعف يظهر على دول المحور بعد أن وصلت قوتهم إلى الأوج في صيف هذا العام ، وأخذ الحلفاء يصمدون ، ويخططون للقيام بالهجوم المعاكس ، وقرّروا إنزال جيوشهم في شمالي إفريقية ، وفي غربي أوربا وفي فرنسا بالذات . استولى الألمان على مطار (العوينة) في ١ ذي القعدة ١٣٦١هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، كما أنزل الألمان قواتهم البرية والبحرية والجوية بـ (حلق الوادي) و (بنزرت) في ٤ ، و٥ ذي القعدة ١٣٦١هـ (١٢ ، و١٣

تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، ودخلوا العاصمة دون قتال ، كما استولوا على المواني الشرقية .

نزلت الفرقة الإنكليزية ٧٨ بمدينة (عنابة) في الجزائر ، واستولت على مدينة (قفصة) التونسية . القوات الأمريكية والفرنسية .

تمكّن الألمان من إيقاف هجوم الحلفاء في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦١هـ (٤ كانون الأول ١٩٤٢م) وقاموا بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين في ١٢ محرم ١٣٦٢هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، ودحروهم ، غير أن الأمريكان قد قاموا بمساعدة الفرنسيين .

طُرد الألمان من ليبيا ، فدخلوا تونس في ٢٠ محرم ١٣٦٢هـ (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣م) . وفي ٢٤ محرم ١٣٦٢هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٤٣م) قام رومل بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين فدحرهم ، وطرد الأمريكان من (قفصة) ، وتابع زحفه نحو الغرب ، غير أنه عاد فانسحب من (قفصة) .

عاد الحلفاء في ٢٢ صفر ١٣٦٢هـ (٢٧ شباط ١٩٤٣م) إلى الهجوم ، فاستولوا على (قفصة) في ١٢ ربيع الأول (١٧ آذار) ، واحتلّ « مونتغمري » مدينة (قابس) يوم ٢٣ ربيع الأول (٢٩ آذار) ، واحتلّ الإنكليز (صفاقس) و (سوسة) يوم ٧ ربيع الثاني (١٢ نيسان) ، و (تونس) يوم ٣ جمادى الأولى (٧ أيار) .

كان الباي محمد المنصف قد أعلن حياده بين الأطراف المتنازعة ، وإن كانت المعارك تدور فوق تراب بلاده ، خوفاً من نقمة المنتصر إن لم يكن بجانبه ، وقد تمكّن من الحصول على موافقة المقيم على إطلاق سراح السجناء السياسيين ، وأعفى الوزير الأول الهادي الأخوة من منصبه دون رأي المقيم العام ، وكلّف محمد شنيق الذي اختاره محمود الماطري وزيراً للداخلية ، وصالح فرحات وزيراً للعدل ، ومحمد العزيز الجلولي وزيراً للأوقاف ، كما ألغى الأمر المؤرخ في ٧ ذي القعدة ١٣٥٤هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦م)

الذي يخوّل المستعمرين الحصول على أملاك الأوقاف عن طريق التعويض بالنقد أو المثل . وأحد الوطنيون التونسيون منحة ٢٨٪ التي تمثل بالخصوص أملاكهم من الوطنيين الفرنسيين ، وأيدى بعض الشباب جامعة وتعاونها مع الألمان ، وظهر ذلك في جريدة « الشباب » وضد مطلع عام ١٣٦٢هـ ظهرت جريدة « إفريقية الفتاة »

وفي ٣ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ (٧ أيار ١٩٤٣م) اقتحم الإنكليز قصر حمام الأنف حيث يوجد الباي محمد المنصف ، والقوا القبض عليه ، ونقلوا به إلى تونس ، وبجهود الكاتب العام للحكومة « بيسوش » استطاع الباي أن ينتقل إلى قصره بـ (المرسى) وجاء الجنرال جوان إلى الباي يوم ٩ جمادى الأولى وطلب منه التنازل عن منصب الباي ، فرفض محمد المنصف ذلك . ووقّع الجنرال (جيرو) القائد العام للقوات الفرنسية في إفريقية أمراً بقضي بعزل الباي الذي أبعد إلى (الأخواط)

واضطرّ الباي محمد المنصف أن يوصل وثيقة التنازل إلى الجنرال « ماسط »[1] ، وعندها حمل إلى مدينة (بنس) في شمالي الجزائر ، ثم إلى مدينة (بو) في فرنسا ، وبقي حتى توفي في ٢٧ شوال ١٣٦٧هـ (١ أيلول ١٩٤٨م) ، واتهم الحلفاء بالتعاون مع دول المحور .

وقبل انتهاء الحرب ألغى المقيم العام الجنرال « ماسط » وزارة الأوقاف ، وألغت وزارة الشؤون الاجتماعية ، فناضلت جميع الاتجاهات السياسة عدا الشيوعيين ، وأصدرت بيان الجبهة التونسية المؤرخ في ١٠ ربيع الأول ١٣٦٤هـ (٢٢ شباط ١٩٤٥م) ويطالب البيان بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية ، وإقامة نظام ملكي دستوري .

وقامت مظاهرات في البلاد بمناسبات عدة وكانت تساعد الجبهة

---

(١) أخذ وثيقة التنازل ، وأرسلها بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ ١١ حزيران ١٩٤٣م .

التونسية ، فقد خرجت مظاهرات بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي « روزفلت » في ٣ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (١٥ نيسان ١٩٤٥م) ، وبمناسبة انتصار الحلفاء في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) وكلها كانت تُبدي تأييدها للجبهة التونسية

وفي هذه الأثناء نشأ الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة فرحات حشاد ، ولكن انقسمت الحركة الوطنية ، فكانت الشبة الزيتونية برئاسة الفاضل بن عاشور تمثل جبهة ، وكانت حركة « الفلاقة » ـ وتعني المقاومة ـ تمثل جبهة ثانية برئاسة « بزر مدين » .

بعد الحرب العالمية : عادت الجهود فتوحّدت ، ونشأت جبهة وطنية تونسية ضمّت كلاً من :

١ ـ الشبة الزيتونية
٢ ـ أتباع الباي محمد المنصف .
٣ ـ الحزب الدستوري القديم .
٤ ـ الحزب الدستوري الجديد .

وعقد مؤتمر الاستقلال في مدينة تونس برئاسة « العزيزي الحداد » ورئيس الدائرة الحنائية ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٦٥هـ (٢٣ آب ١٩٤٦م) ، وتكلّم فيه صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري القديم ، واحتجّ على الإدارة المباشرة ، وعمل إبعاد الباي محمد المنصف ، وطالب بالاستقلال التام ، وعندما وقف صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد ، وأراد الكلام اقتحم الأمن العام المبنى ، فصرخ صالح بن يوسف : هل أنتم موافقون على الاستقلال ؟ فردّد الجميع بالإيجاب ، ولكن ألغى المؤتمر ، إذ توقّف الكلام ، واعتقل خمسون رجلاً من رجال المؤتمر .

احتجّ الباي محمد الأمين على هذه التصرّفات من قبل الإدارة الفرنسية ،

والغي الاحتفالات بعيد الفطر خوفاً من وقوع اضطرابات .

وفي ٢٣ صفر ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٤٧م) عُيّن « حاج موفق » حاكماً عاماً في تونس . فأخذ يتصل بالزعماء ، والغى الرقابة على الصحافة ، وزاد عدد الوزراء من أربعة إلى ستة ، وأعطى صلاحيات واسعة للوزير الأول . وفي ٢٧ شعبان ١٣٦٦هـ (١٦ تموز ١٩٤٧م) عُيّن « مصطفى الكعاك » وزيراً أول . وفي هذه الأثناء أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام مطالباً بتحسين الأجور .

الحبيب بورقيبة كان رجلاً يحب الشهرة ويسعى إليها ، لا يقف في وجهها عقبة أو وطنية ، فكل شيء يطرحه جاداً ليصل إلى ما تصبو إليه نفسه ، ومن أجل هذا باع نفسه بيعاً سريعاً ، إذ عمل منذ عام ١٣٤٦هـ في مخابرات الحرية الفرنسية ، وكانت المهمة التي ألقيت عليه مراقبة اللاجئين السياسيين الإيطاليين في فرنسا ، وكان الرقم الذي يحمله (١٣١٢٠) .

ولما بزغت قوة إيطاليا بعد تسلّم موسوليني السلطة ، واخذ يضرب بيد وبسوط ، ويُلقي التصريحات الحماسية على الحبيب بورقيبة أن يبعه لإيطاليا الفوت مثالاً لتحقيق الشهرة ، فارتمى عند أقدام الطليان ، ولاحظ الفرنسيون شيئاً على رَحْلهم فراقبوه ، فقبضوا في شهر محرم ١٣٥٧هـ (آذار ١٩٣٨م) في مدينة (قفصة) على رجل يدعى « علي الشريف »[1] يحمل رسالة من الحبيب بورقيبة إلى الطليان . وبعد مدة قبضت الشرطة على عميل إيطالي يُدعى « لوبالبو » يحمل رسالة من موظف إيطالي يُسمّى « فيليو أنفوزو » إلى الحبيب

---

(١) علي الشريف : مذيع في إذاعة تونس « باري » الموالية سورية ضد الحرب الإيطالية التي كانت توجه إلى العرب في المناطق العربية وفي إذاعة عربية يقودها مسن ايطالي . وقبض إثر دخول الكويت « علي بوشناق » صهر موسوليني

وقال علي الشريف أيضاً حتى الوصول مع المقاتل والحزب الدستوري من الأعضاء البارزين الحبيب بورقيبة .

بورقيبة ، وبذا اكتشفت السلطات الفرنسية دور الحبيب بورقيبة ، فألقت عليه القبض ، ونقله إلى فرنسا . وأحالت حكومة « ليون بلوم » مراقب أعضاء الحزب الدستوري بعد أن حلّت التنظيم .

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واجتاحت ألمانيا الأرض الفرنسية ودخلت باريس ، وتشكّلت حكومة « فيشي » الموالية لألمانيا برئاسة الجنرال « بيتان » عمل الألمان على التفاهم مع الحبيب بورقيبة ، وكان عليهم إخراجه من السجن ، وكلّف هتلر في ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الأول ١٩٤٢م) « كلاوس باربي » بإخراج الحبيب بورقيبة من السجن بعد محاولة التفاهم معه ، ونُقل الحبيب بورقيبة من سجن قلعة (صوليك) في (ليون) إلى قلعة (فانسا) في (آن) ، وهناك التقى به « كلاوس باربي » ، وعرف أنه مرتبط مع إيطاليا .

نُقل الحبيب بورقيبة من سجن (فانسيا) إلى (شاتلون سور ساون) ، حيث التقى مع رجل مخابرات نيازي آخر هو « والتر بورغاو » المختص بالشؤون العربية في جهاز الأمن السري ، وتسلّم رجل المخابرات النيازي من السجن الحبيب بورقيبة في الأول من شهر محرم ١٣٦٢هـ (٧ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، ونقله بالقطار إلى (بيس) ، حيث سلّمه هناك إلى القنصل الإيطالي الذي تولّى بدوره نقله إلى روما . عندما قبض على الحبيب بورقيبة بتهمة التجسس لحساب إيطاليا ، وأودع السجون الفرنسية ، وحلّ الحزب الدستوري ، ظهرت مقاومة سرية بقيادة « بشير زرق العيون » ، وكانت تعمل على نقل توجيهات الحبيب بورقيبة إلى أنصاره ، وفي الوقت نفسه تؤمّن الاتصالات بين الألمان والطليان من جهة ، وبين أنصارهم من رفاق الحبيب بورقيبة ، من جهة ثانية .

وفي اليوم التالي من وصول الحبيب بورقيبة إلى روما (٣ محرم ١٣٦٢هـ) التقى بالزعيم الإيطالي موسوليني في قصر (ريسبيغي) القريب من مقر عشيقة موسوليني « كلارا بيتاتشي » . وقد وُضع في جناح من ذلك

القصر الحبيب بورقيبة وصديقاه: صالح بن يوسف، وسليمان بن سليمان.

ولاحظ الحبيب بورقيبة أن ميزان الحرب قد أخذ يميل لمصلحة الحلفاء، وقد تراجع الألمان والطليان في شمالي إفريقية، وأنزل الحلفاء قواتهم في المغرب على حين كان قائدهم الإنكليزي يتقدم من مصر، ويندحر أمامه قوات المحور الألماني روميل، لذا فكّر أن الطريق التي تصل به إلى الشهرة والمجد إنما هي طريق الحلفاء، فعمّل سيره، واتجه إلى الولايات المتحدة عظمة دول الحلفاء، وكان عليه أن يغادر إيطاليا قبل أن يكتشف أمره.

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس، وأخذ دوره بين رجال المخابرات الأمريكية، غير أن الحرب بدأت تأخذ طريقها نحو النهاية، وتشير إلى قرب انتصار الحلفاء، وأخذت القوات الفرنسية ترجع إلى تونس وتأخذ مكانها، وإن كانت لا تزال قوات إنكليزية وأخرى أمريكية في البلاد، إلّا أن كل المؤشرات تشير إلى عودة فرنسا إلى تونس، والفرنسيون قد عرفوا الصلاة مع دول المحور، لذا أصبح يخشى على نفسه، وصار يتوسط لدى الأمريكان ليكونوا شفعاء له عند الفرنسيين، فإن الأمور قد وضحت له بعد أن كانت غائمة، وقد حدّد طريقه النهائية، وأنه بجانب الحلفاء، غير أن مرتكزه لدى أعضاء حزب الدستور الجديد معروف، وأخذ يظهر في الأوساط الشعبية والرسمية، ولا يمكن أن يتغاضى الفرنسيون، ولكن الأمريكان يخططون لدور يلعبه في المستقبل ولا بدّ من رفع شأنه، ولا يمكن أن يكون هذا داخل البلاد.

في الوقت الذي رجع فيه الحبيب بورقيبة إلى تونس في شهر جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ (حزيران ١٩٤٣م) كان قد غادرها قبل شهر عدد من زعماء حزب الدستور الجديد، ومنهم: الحبيب ثامر، والطيب سليم، ورشيد إدريس، ويوسف رويسي، غادروا تونس مع الجيش الألماني المنهزم، وكان الحبيب بورقيبة بعد ذلك يلتمس جهده الجاهد مدللاً على بعد نظره السياسي، ويقول: توقّعت انتصار الحلفاء، واتجهت نحوهم، فعدت إلى البلاد، على

حين بقي بعضنا مع دول المحور فخرجوا من ديارهم.

التقى الحبيب بورقيبة سراً بالقنصل الأمريكي، جوكر دوتيل، الذي تجاهل ماضي بورقيبة، وعمل على إقناع الجنرال الفرنسي، ألفونس جوان، بضرورة إبراز بورقيبة، وتلميع صورته، وتنظيف سجله من الملاحقات القضائية الفرنسية كلها[١].

بدأ الحبيب بورقيبة يبرز على الساحة السياسية، وكان قد سافر في ١٢ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ (٢٦ آذار ١٩٤٥م) إلى القاهرة تاركاً الحزب الدستوري الجديد، وبعد عام لحقه الحبيب ثامر، والطيب سليم، والرشيد إدريس، وبدأوا يكتبون في النشرات التي تصدرها لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست بالقاهرة عام ١٣٦٦هـ. أما الحزب الدستوري بتونس! فكان يصدر جرائد: «الهلال» و«الكفاح» و«الانفجار»، وكانت توزّع سراً.

وفي مطلع عام ١٣٦٥هـ (كانون الأول ١٩٤٥م) انتقل الحبيب بورقيبة إلى نيويورك، وأخذ يتصل بالزعماء الأمريكيين، ورأى فيهم الدعم الخارجي، وعندما انتهت المهمة رجع إلى تونس، وحشدت جموع لاستقباله.

أخذ الحبيب بورقيبة يسير في الخط الذي رُسم له لينال المكافأة التي وعد بها. فتراه يعلن عن رفض الوحدة مع الشيوعيين، دون داعٍ لهذا الإعلان، كما رفض معارضة الحرب في فيتنام، ورفض القيام بالدعاية ضدّ الولايات المتحدة. وحمل فرحات حشّاد على اتحاد النقابات العمالي ذي النزعة الشيوعية، وعمل على الانخراط في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ذي النزعة الرأسمالية. وعندما أخرّ سليمان بن سليمان إلى حركة السلام التي نشطت في

---

[١] انظر: مجلة «الموقف العربي»، العدد (١٥٧)، تاريخ ١٦ آذار ١٩٩٢م، ص ١٩ للتفاصيل.

تلك الأونة فصل من الحزب الدستوري الجديد . وفي ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (١٢ نيسان ١٩٥٠م) سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس من جديد ، وفي ٢٧ من جمادى الآخرة سلّم لوكالة « فرانس برس » مطالب تونس السبعة ، وهي :

١ ـ بحث السلطة التنفيذية التونسية .
٢ ـ تشكيل حكومة تونسية منسجمة يرأسها عاهل البلاد .
٣ ـ إلغاء الكتابة العامة للحكومة الفرنسية .
٤ ـ إلغاء المراقبين المدنيين .
٥ ـ إلغاء الشرطة الفرنسية .
٦ ـ إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث يوجد جاليات فرنسية .
٧ ـ إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالاقتراع العام .

غضب المستوطنون الفرنسيون ، وطالبوا باسم « انطوان كولونا » عدم الاشتراك بين السيادتين التونسية والفرنسية . وفي ٣ شعبان ١٣٦٩هـ (٢٠ أيار ١٩٥٠م) قدم « أنطوان كولونا » تقريراً عن الوضع في تونس وما يجب اتخاذه في سبيل المحافظة على مصالح المستوطنين الفرنسيين وعلى مصلحة فرنسا ، ورفع التقرير إلى « روبار شومان » وزير الشؤون الخارجية الفرنسية .

وفي ١٤ شعبان ١٣٦٩هـ (٣١ أيار ١٩٥٠م) تمّ تعيين مقيم عام جديد هو « لوي بارييل » .

الباي محمد الأمين : لما ارتقى محمد الأمين إلى منصب الباي بعد اعتقال والده « محمد المنصف » ، ثم تنازله عن منصبه ، ظن محمد الأمين بشعور أنه غير شرعي ، بل ينظر إليه الوطنيون أنه خائن ، وارتقى إلى منصبه بإرادة فرنسية استعمارية ، لذا لم يستطع الاتصال بالحركة الوطنية ورجالها . فلما توفي والده أخذ يتحرك ، وأظهر التعاطف مع كبار رجال البلاد ، والعمل لمصلحة

القضية التونسية ، ففي ٢ شوال ١٣٦٨هـ (٢٧ تموز ١٩٤٩م) بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر طالب المقيم العام الفرنسي بإجراء إصلاحات في البلاد ، وقام بإرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في تاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (١١ نيسان ١٩٥٠م) تحدّث فيها عن نفاد الصبر عند التونسيين بسبب مماطلة فرنسا وتسويفها الذي لا ينتهي .

وزارة محمد شنيق : عُيّن محمد شنيق وزيراً أول في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧ آب ١٩٥٠م) فكلّف صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد بوزارة العدل ، وكان محمد شنيق الوزير الأول قد اتهم بميوله الواضحة نحو دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان بالمنصب نفسه . وقد قام المستوطنون الفرنسيون بارتكاب الجرائم ، والاستفزازات ، ورفضوا التعاون مع الوزارة الجديدة .

وإذا كانت فرنسا قد رأت المفاوضة مع الحكومة للسير بتونس نحو طريق الاستقلال الداخلي ، غير أن الجنرال « جوان » قد رفض ذلك وأصرّ على الاستمرار على الوضع الراهن ، وعدّ كل تغيير يحدث يؤدي إلى قلب الأوضاع في البلدان المجاورة وستحصد فرنسا شراً نتيجة ذلك .

وحدث إضراب زراعي في مدينة (القيقبة) في تاريخ ١٠ صفر ١٣٧٠هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠م) فأرسلت لهم السلطات الفرنسية قوات الشرطة فقتل خمسة من التونسيين ، وجرح عشرة ، وظهرت الغيوم في جو العلاقات التونسية الفرنسية ، وفي هذا الوقت وافق المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد على إجراء مفاوضات مع فرنسا ، وعدّ المفاوضات مرحلية ، ولكن الحزب الدستوري القديم ، والشبيبة الزيتونية قد هاجموا المفاوضات ، وعدّوا ذلك خيانة ، وأيدهم على ذلك المغاربة والجزائريون ، ومحمد عبد الكريم الخطابي ، والأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، وذلك لأن الحبيب بورقيبة كان قد تعهّد وهو في القاهرة ألاّ يقوم بأية مفاوضات منفصلة .

وافق الباي محمد الأمين على الإصلاحات ، فهدّده المقيم العام الفرنسي أثناء زيارة له بقصر (قرطاج) ، وطالبه بإبعاد الوزير الأول محمد شنيق ، ووزير العدل صالح بن يوسف . ومع أن المقيم كان يتعمّد أسلوب المراوغة ، إلاّ أنه قد أماط اللثام عن وجهه فبدا على حقيقته بعد أن ألقى خطاب الباي محمد الأمين في ٩ شعبان ١٣٧٠هـ (١٥ أيار ١٩٥١م) بمناسبة ذكرى تسلّمه منصب الباي ، ولم يعترض هذا الخطاب على المقيم العام ـ كما جرت العادة ـ .

المقاومة . سافر الوزير الأول محمد شنيق ، ومعه من الوزراء ، محمد بدرة ، وصالح بن يوسف ، ومحمد سعد الله إلى باريس في تاريخ ١٦ محرم ١٣٧١هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١م) وفي يوم ٣٠ محرم ١٣٧١هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٥١م) سلّم مذكرة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية « روبار شومان » ويطالب فيها باستقلال تونس الداخلي ، وإنشاء مجلس نيابي ، وإمكانية عقد اتفاقات مع فرنسا تتعلّق بالميدان الثقافي والاقتصادي رغبة في إبقاء علاقات وطيدة مع فرنسا ، وضمان حقوق المستوطنين الفرنسيين كاملة .

رفض الفرنسيون المقترحات التونسية في اجتماع مجلس الوزراء في تاريخ ٢١ صفر ١٣٧١هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥١م) ، وهذا ما دعا إلى قيام إضراب عام في تونس في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١م) . وفي مذكرة مؤرخة في ١٧ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٥ كانون الأول ١٩٥١م) ومحررة بالإدارة الفرعية للمحميات بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تؤكّد فيها الحكومة الفرنسية على مبدأ السيادة المزدوجة ، وإصرارها على عدم التخلّي في المستقبل عن القيام بعملها لفائدة مجموع المستوطنين الفرنسيين بولاية تونس .

وبعد يومين وجّه الحزب الدستوري الجديد ، والاتحاد العام التونسي للشغل ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، واتحاد المزارعين التونسيين برقية إلى « روبار شومان » تؤكّد إصرار التونسيين على عدم قبول تحكّم حالة أجنبية

في الشؤون التونسية . ورجع الحبيب بورقيبة من باريس إلى تونس ، ودعا إلى الكفاح .

ورفض الباي محمد الأمين والوزير الأول محمد شنيق ما جاء في المذكرة الفرنسية ، وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس في محاولة لإدراج قضية تونس في جدول أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت منعقدة يومذاك في باريس .

وصل المقيم العام الفرنسي الجديد « جان دي هوتكلوك » إلى تونس في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٥٢م) ، وسلّم الباي محمد الأمين رسالة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يدعوه فيها لإبعاد الوزراء الحاليين عن مناصبهم .

بدأت التجمعات الوطنية تظهر في كثير من الأماكن ، فقد عقد اجتماع في مدينة بنزرت ، ودعا فيه الحبيب بورقيبة إلى الكفاح والدخول في المعركة الحاسمة ، وعقد مؤتمر في مدينة باجة ، وشاركت المرأة فيه ، إشارة إلى الدور الذي يقوم به المتزمتون للمؤتمر في تقليد الغرب ، وعدم التقيّد بالمبادىء الإسلامية ، وأن جهود الحبيب بورقيبة قد أثمرت ، ولم يعد الخوف يراود الصليبيين من المسلمين . وحاول المقيم العام منع عقد مؤتمر للحزب الدستوري الجديد الذي كان مقرراً أن يكون في ٢١ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٢م) وذلك باعتقال الحبيب بورقيبة ومائة وخمسين من زعماء الحزب ، إلاّ أن المؤتمر قد عقد برئاسة الهادي شاكر ، وطالب بإلغاء الحماية . ومنذ ذلك اليوم عمّت الاضطرابات البلاد ، وبدأت العمليات الإرهابية في الجنوب القبلي .

خشي المستوطنون الفرنسيون على وضعهم فأخذوا يطالبون باتخاذ أكثر الوسائل صرامة للحفاظ على الأمن ، واليطش بالوطنيين التونسيين ، وفي ١ رجب ١٣٧١هـ (٢٦ آذار ١٩٥٢م) تمّ اعتقال الوزير الأول محمد شنيق ، ووزرائه محمود الماطري ، وابن سالم ، ومحمد صالح مزالي ، ونفيهم إلى

الجنوب القبلي ، وهكذا بقيت البلاد دون وزارة ، إذ كان بقية الوزراء وهم محمد بدرة ، وصالح بن يوسف في باريس ، ولم يبق سوى محمد سعداقه ، ووجد الباي محمد الأمين نفسه وحيداً فأرق إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجًا على هذه التصرفات ، ويدعوه للتدخل لإعادة الوزراء المعتقلين ، غير أن رئيس الجمهورية أجاب بأنه لا يستطيع أن يحل محلّه . وهذا ما شجع المقيم العام على مزيد من التصرفات الارتجالية والتعسفي التي فيها إظهار القوة وإرضاء غروره فقام في تاريخ ٢ رجب ١٣٧١هـ (٣١ آذار ١٩٥٢م) بفرض عبد الهادي البكوش وزيراً أول ، وقد رفض يومها الهادي نويرة الاشتراك بهذه الوزارة ، فأبعد منفياً .

التقى الباي محمد الأمين في ١١ ذي القعدة ١٣٧١هـ (١ آب ١٩٥٢م) بأربعين شخصاً من زعماء مختلف البلاد ، وطلب منهم إبداء الرأي بالإصلاح ، وانبثقت عن اللقاء لجنة مؤلفة من اثني عشر عضواً لتحرير التقرير اللازم ، والذي رفعه الباي بدوره إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

عرضت القضية التونسية على الهيئة العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ، وكانت مناقشتها من ١٧ إلى ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٤ إلى ١٢ كانون الأول ١٩٥٢م) ، ولكن لم تكن النتائج حاسمة ، وإنما اتسمت بالمرونة وعدم المبالاة ، ما دامت القضية تتعلق بالمسلمين . وفي هذه الأثناء اعتقل فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، وهو في طريقه من رودوس إلى تونس ، وخلفه في رئاسة الاتحاد محمود المسعدي الذي اعتقل .

ونظّم المقيم العام الفرنسي « جاك دي هوتكلوك » انتخابات للبلديات غير أن الشعب لم يبال بها ، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تعرف أن سياسة المقيم العام غير ناجحة ، فاستدعته ، وعيّنت مقيماً عاماً جديداً هو « فوازار » فأتى في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢ آذار ١٩٥٤م) مهمة الوزير الأول الهادي البكوش ، وعيّن محمد صالح المزالي وزيراً أول ، وكلّفه بتشكيل حكومة جديدة ، وكانت الأغلبية للتونسيين في هذه الحكومة ، وقرّر كذلك

إحداث مجلس تشريعي يضمّ تسعين عضواً موزّعاً بالتساوي بين التونسيين والفرنسيين .

وقف الباي محمد الأمين بصراحة بجانب القضية التونسية ، وكان مؤيّداً للوطنيين المخلصين ، على حين كانت الوزارة متعاطفة مع المقيم العام . وقد توسع نطاق المقاومة ، ليس في المدن فحسب وبشكل إرهابي وإنما تجاوزت ذلك إلى الريف ، وكانت على شكل حرب عصابات شنتها مجموعات منظّمة عُرفت باسم « الفلاقة » وتعني المقاومة .

وقد سيطرت مجموعة من الفلاقة يقودها « الطاهر الأسود » على منطقة (جبال قابس) ، وسيطرت مجموعة « الأزهر الشرائطي » على منطقة (قفصة) وتعدّدت المجموعات ، وانتشرت في وسط البلاد بقيادة « العجمي » ، وسيطرت مجموعة « ساسي الأسود » على مدينة (الكاف) ، وكان في بنزرت وتونس مجموعات « محجوب بن علي » و « هلال القرشيشي » .

ومن الطرف الثاني فقد ظهرت مجموعات إرهابية مضادّة للحركة الوطنية ولمجموعات « الفلاقة » حيث برزت منظمة اليد الحمراء الفوضوية .

أخذت الأمور تسير لمصلحة الحركة الوطنية ، إذ هُزم الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، وعجز الجيش والشرطة في القضاء على حركة الإرهاب داخل تونس ، إذ أخذت الضحايا تتساقط تباعاً ، وزاد نشاط « الفلاقة » عندما بلغهم في ٥ رمضان ١٣٧٣هـ (٧ أيار عام ١٩٥٤م) ، خبر هزيمة الفرنسيين في الهند الصينية . وأخيراً حجبت الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة عن حكومة « لانيال » ، وعُهد إلى « بيار منداس فرانس » بتشكيل حكومة ، وكلّف بإجراء مفاوضات في الهند الصينية ، وذلك في تاريخ ١٧ شوال ١٣٧٣هـ (١٨ حزيران ١٩٥٤م) ، وفي اليوم التالي سافر إلى تونس رئيس الوزراء الفرنسي « بيار منداس فرانس » وزار الباي محمد الأمين في قصر (قرطاج) ، وألقى كلمة قال فيها : « إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية دون قصد خفي » وهي حريصة في الوقت نفسه على تأكيد ذلك من حيث المبدأ ، والعمل على أن توفّر الأسباب لتحقيقه ، وتأمين طرق

النجاح جميعها ».

المفاوضات : تشكّلت حكومة برئاسة الطاهر بن عمار للمفاوضة ، ولم وافق الحزب الدستوري الجديد على هذه الحكومة ، وما دام قد وافق عليها الحزب فقد وافقت عليها تونس ؛ لأن هذا الحزب قد أصبحت الدوائر الاستعمارية تبرزه ، وتظهر رئيسه ؛ إذ تريد أن تسلّمه السلطة ، كما وافقت عليها فرنسا التي تعدّ الطاهر بن عمار معتدلاً ، وقد تسلّمت الوزارة صلاحياتها في ٩ ذي الحجة ١٣٧٣هـ (٨ آب ١٩٥٤م) .

بدأت المفاوضات من الشهر الأول من عام ١٣٧٤هـ (أيلول ١٩٥٤م) ، غير أن مجموعات المقاومة ، الفلاقة ، قد أقلقت الحكومة الفرنسية ، وخاصةً بعد اندلاع الثورة الجزائرية في ٦ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٥٤م) . وأمام هذه الأحداث لم يكن أمام تونس إلا خياران :

١ ـ رفض الشروط الفرنسية والمفاوضات .

٢ ـ القضاء على المقاومة ، وإعطاء الثقة للحكومة الفرنسية ، والتصديق على كل ما تقوله وما يصدر عنها .

فاختارت الحكومة التونسية الخيار الثاني ، ودعت المقاومة إلى وقف القتال ، ووضع السلاح ، وفي الوقت نفسه تعهّدت فرنسا بإعطاء رجال المقاومة الأمان .

استجابت المقاومة لوقف القتال ، وسلّم ثلاثة آلاف مقاوم أسلحتهم ، ومع ذلك فإن المفاوضات قد تعرقلت بسبب مشكلة مطالب وحقوق الفرنسيين المقيمين في تونس ، إضافة إلى مشكلة الأمن . وفي الجمعية الوطنية الفرنسية بدأ الهجوم على حكومة « بيار منداس فرانس » حتى سقطت .

عادت المفاوضات بعد تشكيل « ادغار فوريفوري » الحكومة الفرنسية وقد التقى مع الحبيب بورقيبة في باريس في تاريخ ٢٩ شعبان ١٣٧٤هـ (٢١ نيسان ١٩٥٥م) ، حيث كان بورقيبة يقيم في (شاتاني) في فرنسا ، وانتهى اللقاء بالتفاهم . وفي ١٣ شوال ١٣٧١هـ (٣ حزيران ١٩٥٥م) وقعت

الاتفاقية ، وحصلت تونس على صلاحيات السيادة الداخلية ، وإقامة علاقة اقتصادية بين الدولتين ، وضمنت حقوق الفرنسيين المكتسبة أثناء الحماية ، وخاصةً فيما يتعلّق بالوظائف .

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس في ١١ شوال ١٣٧٤هـ ، وأخذ يهيء الأمور لنفسه بصفته رئيس الحزب ، غير أن الأمين العام للحزب صالح بن يوسف قد أخذ يعارض الاتفاقية ويتهم الحبيب بورقيبة بالخيانة ، ويدعو إلى مواصلة الكفاح .

ورجع صالح بن يوسف إلى تونس في ٢٦ محرم ١٣٧٥هـ (١٣ أيلول ١٩٥٥م) ، وأخذ يصرّح بمعارضته ، ويتهمه بعداوته للإسلام وللعرب ! فلقد عرف عن قرب ، ويدّعي أنه كان يسكت عن سلوك بورقيبة في سبيل مصلحة الوطن خوفاً من انقسام الحركة أمام العدو . وبدأ التميّز في الحزب الدستوري الجديد . وأعاد الطاهر بن عمار تشكيل حكومته من جديد[1] في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٧٥هـ (١٧ أيلول ١٩٥٥م) .

انعقد مؤتمر الحزب في مدينة صفاقس في تاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، ورفض صالح بن يوسف الأمين العام للحزب المساهمة فيه ، وعندما صدرت قرارات المؤتمر رفضها بل وعارضها . وظهرت الفوضى في جوّ البلاد ، إذ استعادت بعض مجموعات

---

(١) تشكّل الطاهر بن عمار حكومته الثانية على النحو الآتي :

١ ـ الطاهر بن عمار : وزير أول .
٢ ـ المنجي سليم : وزيراً للداخلية .
٣ ـ موسى الكاظم بن عاشور : العدل .
٤ ـ حلولي فارس : التربية الوطنية .
٥ ـ الهادي نويرة : وزيراً للمالية .
٦ ـ عز الدين العباسي : للأشغال العامة .
٧ ـ الصادق القديم : وزيراً للصحة العمومية .
٨ ـ محمد بدرة : وزيراً للفلاحة .
٩ ـ محمد الصيودي : للاقتصاد الوطني .
١٠ ـ الشاذلي رحيم : للبريد والبرق والهاتف .
١١ ـ فتحي زهير : وزيراً للشغل .
١٢ ـ البهي حسين : وزيراً للتعمير .

المقاومة ، المقاومة ، بشاطئها . ولكن الحكومة كانت تعمل بحساب الحبيب بورقيبة ، ففي ليلة ١٥ جمادى الآخرة التي القبض على أنصار صالح بن يوسف ، أما هو فقد استطاع أن يفرّ ، وأن يصل إلى ليبيا[1] .

شكّل الوزارة الفرنسية ، في منوبه ، وسافر الحبيب بورقيبة إلى باريس في غرة رجب ١٣٧٥هـ (شباط ١٩٥٦م) ، والتقى مع رئيس الوزارة الفرنسية ، واتفقا على منح تونس الاستقلال من حيث المبدأ ، وجرت مفاوضات سريعة انتهت يوم ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م) ، وختمت بالتوقيع على وثيقة الاستقلال التي أنهت الحماية الفرنسية على تونس .

(١) استطاع الغرب تعرقلة وزير الداخلية الشيخ سليم بلعم ، فقد أمر بضرورة المقاومة ، وأنه مطلوب ، ورسم له الطريق ، وهكذا له .

الفصل الثاني

الاستقلال

رجع الحبيب بورقيبة من فرنسا بعد أن ربط نفسه وبلاده باتفاقات ثقافية واقتصادية مع فرنسا ، وبناءً عليه تمّ توقيع وثيقة الاستقلال بشكل سريع ، وحصل هو على مركز ممتاز ، ودعم ليُنال مكافأة مقابل ما بذل ، ومن المعروف أن الصليبية الفرنسية تركّز على الجوانب الثقافية أكثر من غيرها حيث ترى أن ترسيخ أفكار معيّنة ومفاهيم خاصة ولو كانت مادية ، وإحلالها محلّ أفكار إسلامية هو الهدف الرئيسي لها ، وهو ما تعمل له النصرانية ، فهو أشبه ما يكون بغسيل المخ ، وهذا ما يتمّ مع الزمن بنشر الأفكار المادية والإلحادية باسم الموضوعية ، وأحياناً باسم العلم افتراءً ، وإذا ما ساد هذا بين المسلمين فإنه أفضل من عمل الجيوش بكثير .

كما كان الحبيب بورقيبة قد حصل على التأييد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انتقل إليها من القاهرة عام ١٣٦٥هـ ، وفي هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تعمل لتحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما ، ولذلك دعمت الحبيب بورقيبة ليكون صنيعتها في تقوية النفوذ الأمريكي في تونس ، ومن المعلوم أن الصليبية الأمريكية تعمل على التوجيه من خلال تأثيرها ونفوذها السياسي ، حيث ترى أن المرتبط بها يُنفّذ ما يطلب منه ، ومن هذه الطريق تُدخل ما تريده من أفكار ، وقد تنبّهنا عن طريق الدعايات وعلى هذا فلا تعارض بين الصليبية

الفرنسية والأمريكية ولا داعي إلى ذلك التعارض والتضارب ، وبذا حصل الحبيب بورقيبة على التأييد من الجانبين ، وان له أن يحصل على المكافأة لشكر من تحقيق الدور المعدّ له .

حصلت البلاد على الاستقلال في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ اذار ١٩٥٦م) وكانت وزارة الطاهر بن عمار الثانية هي التي تحكم البلاد . وما دام قد تغيّر الوضع فلا بدّ من أن تقدّم الحكومة استقالتها ، وخاصة أن الطاهر بن عمار لم يكن من أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي تمّ الاستقلال باسمه فقدّم الطاهر بن عمار استقالة حكومته ، ولا بدّ من أن يُعهد إلى زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة .

عهد الباي محمد الأمين فعلاً حسب القواعد الدستورية والديمقراطية إلى الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة تبدأ بالبناء على أساس أن البلاد قد حصلت على الاستقلال ، ويحتاج الأمر إلى عزم وجدّ كي يشعر المواطنون بقيمة الاستقلال ، ولا يرون تراجعاً في مجال من المجالات بأنواعها المختلفة .

وفي ٥ رمضان ١٣٧٥هـ (١٥ نيسان ١٩٥٦م) شكّل الحبيب بورقيبة الوزارة[1] . وكان همّه الأول ترسيخ قواعده ، ولن يكون هذا إلاّ بإزاحة

(١) وُلد الحبيب بورقيبة في ١٠ جمادى الأولى ١٣١٧هـ (٣ آب ١٩٠٣م) ، ويعود في أصله إلى ولاية المنستير ، وقد درس الحقوق ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ ـ الحبيب بورقيبة : وزير أول ، ووزير الخارجية .
٢ ـ الهادي نويرة : وزير المالية .
٣ ـ الباهي الأدغم : وزير الدفاع .
٤ ـ محمد المصمودي : وزير الداخلية .
٥ ـ الفرجاني بلحاج عمار : وزير الاقتصاد .
٦ ـ عثمان الكاظمي : وزير الصحة العمومية .
٧ ـ المنجي سليم : وزير دولة .
٨ ـ عز الدين العباسي : وزير الأشغال العمومية .
٩ ـ محمود المحايري : وزير البريد والبرق والهاتف .

خصومه ، لذا فقد عمل قبل كل شيء على تصفية أنصار خصمه السياسي صالح بن يوسف ، واستمر هذا ما يقرب من سنة ، فلما انتهى من خصومه السياسيين الماشريين اتجه إلى إزالة من فوقه ، وقد أمّن المعارضة والدين كان يمكنهم الوقوف في وجهه .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧م) ألغي منصب الباي (النظام الملكي) ، وأعلن الجمهورية ، وتسلّم هو منصب الرئاسة ، فليس هناك من ينازعه عليه أو يمكنه المعارضة .

ورغم أن قضية فلسطين كانت شغل العرب الشاغل ومركز اهتمام المسلمين ، فإن هذا لا يمنع الحبيب بورقيبة من تعيين أحد اليهود وزيراً ، وهو « أندري بارودي » وزير الإسكان ، وإضافة إلى هذا فإن هذا الوزير كان أحد أعضاء الحزب الدستوري الجديد البارزين ، وإذا كانت الوزارة السابقة ـ وزارة الطاهر بن عمار ـ قد ضمّت أحد اليهود « البير بسيس » بين أعضائها ، وقد كان موكلاً إليه وزارة التعمير ، إلاّ أنه ربما كان ذلك بضغط فرنسي ما دامت البلاد لم تستقلّ بعد ، واليهود هم أحد الأركان الذين يعتمد عليهم الاستعمار ، ولكنه في الواقع العملاني ، فإن الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد وأنصاره كانوا يرضون عن وزارة الطاهر بن عمار كل الرضا ، وما تسلّم اليهودي الوزارة إلاّ برأيهم . وكان الحبيب بورقيبة يحمل منذ نشأته كراهية للإسلام لأن مبادئه تحول دون أهوائه وشهواته . ولم يكن عدد اليهود آنذاك

١٠ ـ الأمين الشابي : وزير التربية الوطنية .
١١ ـ حرز الله الرمادي : وزير الرياضة والشباب .
١٢ ـ البشير بن حميدة : وزير الإعلام .
١٣ ـ مصطفى الفيلالي : وزير الفلاحة .
١٤ ـ أندري بارودي : وزير الإسكان .
١٥ ـ الطيب المهيري : وزير الداخلية .
١٦ ـ محمد شقرون : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٧ ـ أحمد المستيري : وزير العدل .

الاستقلال ليزيد على مائة ألف من أصل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف ، عدد سكان تونس يومذاك ، ومع زوال الاستعمار بدأ العدد يتناقص ، فلا يوجد اليوم في البلاد أكثر من ثلاثة آلاف يهودي .

وما دام قد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى منصب رئاسة الجمهورية فإن منصب رئاسة الحكومة قد أصبح شاغراً ، فاختار الباهي الأدغم ليملأه ، ويشكّل الحكومة من جديد . وقتذاك يصبح هو الرئيس المهيمن على مقدرات البلاد ، ويمكنه التصرّف كما يريد ، يرسم ويخطط وفق هواه ومصالحه وإرضاء لغروره ، وهناك من ينقد

وفي ٢ محرم ١٣٧٧هـ (٢٩ يونيو ١٩٥٧م) عُيّن الباهي الأدغم[1] وزيراً

---

(١) الباهي الأدغم : وُلد في تونس في ٢ صفر ١٣٣١هـ (١٠ كانون الثاني ١٩١٣م) ، ودرس المرحلة الثانوية فقط ، وتسلّم عدة مهام وزارية ، منها : الدفاع ، والمالية ، والتخطيط ، والتجارة ، ثم عُيّن وزير أول ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ ـ الباهي الأدغم : وزير أول .
٢ ـ الهادي نويرة : وزير الاقتصاد .
٣ ـ محمد المصمودي : وزير السياحة .
٤ ـ الصادق المقدم : وزير الخارجية .
٥ ـ المنجي سليم : وزير الجهاد .
٦ ـ عبد العزيز العياشي : للتجارة والصناعة .
٧ ـ الأمين الشابي : وزير التربية الوطنية .
٨ ـ عبدالرؤوف السرياطي : وزير الشباب والرياضة .
٩ ـ الطيب بكوش : الأشغال العمومية والإسكان .
١٠ ـ البشير بن يحمد : وزير الإعلام .
١١ ـ أحمد المستيري : وزير المالية .
١٢ ـ عبد السلام الكيلاني : وزير التخطيط .
١٣ ـ الطيب المهيري : وزير الداخلية .
١٤ ـ محمود المداني : وزير الفلاحة .
١٥ ـ محمد الشرفود : الشؤون الاجتماعية .
١٦ ـ البوشوشة إدريس : البريد والبرق والهاتف .
١٧ ـ أحمد بن صالح : الصحة العمومية .

وجازى على هذه الوزارة التي دامت ثلاث عشرة سنة عدة تعديلات وإقالة ، إذ تركها وزراء في الوقت نفسه ، ويوجها آخرون ، وعدد التعديلات هي :

أ ـ في ٢٤ أيار ١٣٧٧هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٧م) تركَ الوزارة بشير بن يحمد ، وحلّ مكانه مصطفى الفلالي .

ب ـ في ٩ جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ (٣١ كانون الأول ١٩٥٧م) تركَ الوزارة نور الدين بن عباس ، وحلّ مكانه الطيب المهيري .

جـ ـ في ٩ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٥ شباط ١٩٥٨م) تركَ كلٌ من بكوش وزارة الأشغال العمومية والإسكان ، وحلّ مكانه الطيب المهيري .

د ـ في ١٧ شوال ١٣٧٧هـ (٦ أيار ١٩٥٨م) تركَ الأمين الشابي وزارة التربية الوطنية ، وتعهد بحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية ، وشغل عضو المكتب السياسي وزارة التربية الوطنية .

هـ ـ في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٥٨م) تركَ مصطفى الفلالي وزارة الإعلام ، فتولاها عضو المكتب السياسي وزارة الفلاحة ، والتحق في الوزارة الهادي خضر ، وأُسندت وزارة الفلاحة إلى عبد السلام الكيلاني .

و ـ في ١٦ رجب ١٣٨٠هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦١م) دخل الوزارة الطاهر بن عمار وأُسندت إليه وزارة الصحة العمومية .

ز ـ في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦١م) تسلّم وزارة الإعلام الشاذلي القليبي .

ح ـ في ٢٥ شوال ١٣٨٢هـ (٢ نيسان ١٩٦٣م) جاء عبد المجيد شاكر إلى وزارة الإعلام والفلاحة .

ط ـ في ١٦ ذي القعدة ١٣٨٢هـ (٢١ نيسان ١٩٦٣م) تركَ عبد السلام الكيلاني وزارة التخطيط والفلاحة .

ي ـ في ٩ ربيع الأول ١٣٨٢هـ (٩ آب ١٩٦٢م) تركَ الصادق المقدم وزارة الخارجية .

ك ـ في ١٢ شوال ١٣٨٣هـ (٢٥ شباط ١٩٦٤م) تركَ البوشوشة إدريس وزارة البريد والبرق والهاتف ، وعُيّن فيها حبيب الشوربي .

ل ـ في ٨ رجب ١٣٨٤هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٦٤م) جرت التعديلات الآتية :
وحل محمد المختار الوزارة ، وأُسندت إليه وزارة الفلاحة .
وعبد الله فرحات ، وأُسندت إليه وزارة البرق والبريد والهاتف .
والحبيب عواشة الأمين ، وأُسندت إليه وزارة الشؤون الخارجية .
وعبد الرزاق الرصاع ، وأُسندت إليه وزارة الثقافة والتنمية .
والبشير الناجي ، وأُسندت إليه وزارة الصناعة والتجارة .
والمنجي زهير ، وأُسندت إليه وزارة الصحة العمومية .
وفي الوقت نفسه تركَ الوزارة :
حبيب الشوربي وزير البريد والبرق والهاتف .
والطيب المهيري وزير الداخلية .

م ـ في ٧ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٥ تموز ١٩٦٥م) اشترك في الوزارة الباهي الأدغم ، وعين

أول بعد أن تسلّم الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة ، وقد استمرّت حكومة الباهي الأدهم أكثر من ثلاث عشرة سنة .

بعد أن شكّل الباهي الأدهم الحكومة أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة تخصيص أعضائها ، ويدرس ارتباطاتهم . فأخذ يعهد منهم كل من ثبت بصلح منها كان يوهلها إلى صالح بن يوسف ، فأبعد مثلاً عزوز الرباعي وزير الشباب والرياضة ، ولم تمض في الوزارة شهره الخامس .

---

٢ ـ وُعهد إليه بوزارة الداخلية

ت ـ ولي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ (٤ تشرين الأول ١٩٦٦م) إثر تعديل حكومي وقع فيه تعيين وزراء الصحة العمومية

ج ـ ولي ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (٢٢ تموز ١٩٦٧م) إثر التعديلات الوزارية الآتية :

ترك الشيخ الباهي وزارة الصناعة والتجارة ، وأُسندت إلى مختص جديد

وترك محمد المصمودي وزارة الفلاحة ، وأُسندت إلى الأحمد بن عمّار

ع ـ ولي ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧م) تعديل الحبيب الشطي في الوزارة إثر موت المداني

ف ـ ولي ٢٤ محرم ١٣٨٨هـ (١٢ نيسان ١٩٦٨م) تسلّم محمد مزالي وزارة الداخلية

ص ـ ولي ٢ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (١٧ حزيران ١٩٦٩م) تسلّم الطاهر بلخوجة وزارة الفلاحة

ق ـ ولي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٨ أيلول ١٩٦٩م) إثر التعديلات الآتية :

عُهد إلى محمد المصمودي وزارة العدل

وإلى حسان بلخوجة بوزارة الصناعة والتجارة

وإلى إدريس قيقة بوزارة الصحة العمومية

ر ـ ولي ٢٧ شعبان ١٣٨٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٦٩م) تولّى أحمد بن صالح وزارة الصحة العمومية ، واستمرّ في الوقت نفسه بالتخطيط الصناعي بالوزارة حيث أُسندت إليه وزارة التخطيط ، ومحمد الصياح وعُهد إليه بوزارة الإعلام ، والصادق بن جمعة وأُعطي وزارة الشؤون الاجتماعية ، وانتحى التعليم وتولّى وزارة الأشغال العمومية

ش ـ ولي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٢ حزيران ١٩٧٠م) تسلّم الحبيب بوعتور إثر وزارة الشؤون الثقافية ، وحبيب عمار وزارة الدفاع الوطني

ت ـ ولي ١٣ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٦ حزيران ١٩٧٠م) عُهد إلى

الحبيب الشيخ بوزارة الأشغال العمومية

وبكار الشوباشي بوزارة الاقتصاد

وعبد العزيز بلطيف بوزارة التربية الوطنية

النقابات : تشكّلت قبل الاستقلال بعض الاتحادات مثل : الاتحاد العام التونسي للشغل ، ومنظمة الصناعة والتجارة ، والمنظمات الفلاحية والطلابية والنسائية ، فلما نالت البلاد الاستقلال أرادت هذه المنظمات مضاعفة النشاط والانطلاق نحو أهدافها ، غير أنها اصطدمت مع السلطة التنفيذية ، وحدثت أزمة بين الطرفين ، فأراد الحبيب بورقيبة الإقامة بتعيين عدد من قياديي الاتحاد في الحكم ، فدخل الحكومة أحمد بن صالح ، ومصطفى الفيلالي ، ومحمود الجاري ، لعلّه يتمكّن من شراء بعضهم ، واحتواء بعضهم الآخر ، وتنتهي المشكلة لصالح السلطة التنفيذية . غير أن الأزمة قد تحدّدت مما أدّى إلى إقصاء بعض الطامحين من الحكومة مثل : مصطفى الفيلالي ، والأمين الشابي ، ومحمود الجاري ، وتعيين وزراء آخرين مكانهم مثل محمود المسعدي ، وأحمد نور الدين .

وحتى يكون تصرّف رئيس الجمهورية دستورياً ومبرّراً فقد نصّ الدستور في الفصل ٣٧ تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٧٨هـ (١ حزيران ١٩٥٩م) على أن رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية . فكان هو الذي يعيّن الوزراء ، وهو الذي يعفيهم من مناصبهم أو يطردهم . ولما كان الحبيب بورقيبة وحده في الميدان فقد كثر المتزلّفون إليه شخصياً ، والمرتبطون به فردياً .

معركة ساقية سيدي يوسف : كانت الثورة الجزائرية قد قويت ، وامتدّ لهيبها ، وكان بعض المجاهدين إذا اشتدّ عليهم الضغط دخلوا حدود تونس ، وكانت الحكومة التونسية ملزمة أدبياً بقبول ذلك أو السكوت عنه ، وكانت فرنسا تحتجّ دائماً على هذا السكوت التونسي ، وتعدّه مساعدة من تونس إلى الجزائريين ، أو أنه عدوان صريح على فرنسا ، ولم يكن لفرنسا أي وسيلة لإلزام تونس على إغلاق حدودها في وجه المجاهدين الجزائريين ، وأن الاتفاقية الموقّعة بين الطرفين لم تنصّ على شيء من هذا ، وكذلك وثيقة الاستقلال ، وكل ما هنالك أنه توجد اتفاقات ثقافية واقتصادية . أما من الناحية السياسية فإن الارتباط إنما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وسبق أن ذكرنا أن

الولايات المتحدة تؤيد إضعاف النفوذ الفرنسي في مراكزه المنتشرة فيها، والحلول مكانه. لذا فهي ترغب من تونس إيواء المجاهدين الجزائريين في أراضيها وعدم الرضوخ للضغوط الفرنسية التي تمارسها. ومن هنا كانت السياسة التونسية ملزمة لمساعدة الجزائريين أدبياً بصفة أن الجزائر قوية بجوارها وأن سكانها من العرب المسلمين، ومحايدة سياسياً تبعاً للسياسة الأمريكية التي تنهجها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة ما بعد عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م). ولما وجدت فرنسا هذا الأمر كانت ترى أنه لا بدّ من الضغط العسكري لذا قامت في عام ١٣٧٨هـ بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف حيث توجد بعض المراكز للمجاهدين الجزائريين حسب الزعم الفرنسي، وقصف الطيران الفرنسي تلك المراكز والساقية، ووقع عدد من القتلى، فاحتجّت تونس رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة، وقامت الدول العربية تساندها وتشجب العدوان، ثم حلّت القضية سلمياً.

مقتل صالح بن يوسف: وقُتل صالح بن يوسف خارج تونس في ظروف غامضة، وذلك عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م)، وكان يعدّ من أبرز المعارضين للحكم التونسي، لذا كانت الاتهامات بالقتل تشير إلى رئيس الحزب الدستوري الجديد، وكان القتل في ألمانيا، وظل يد بشير زرق العيون، وخفي الأمر يومها.

والسلطة كانت محتكرة بطريقة غير دستورية، خارج الحزب بإلغاء المعارضة، وداخله باحتواء المنظمات كلها، حيث حلّت كل الجمعيات التي كانت قائمة يوم الاستقلال، وأصبح أعضاء اللجنة المركزية للحزب يُعيّنون من قبل رئيس الحزب.

محاولة الانقلاب: جرت في عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) محاولة انقلاب عسكريٌّ غير أنها فشلت، ويبدو أن الاتهام كان موجّهاً إلى أعضاء الحزب الشيوعي. ولكن بعد القضاء على المحاولة جرى سكوتٌ مؤقّت منذئذ من

الرئيس، ثم اتخذت التدابير اللازمة لذلك. وقامت عملية تطهير واسعة تمّت لا يذكر عسكري في العمل السياسي.

منع النشاط الحزبي: أعلن عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) عن تعطيل الحزب الشيوعي، وإيقاف صحف المعارضة، والإبقاء على الحزب الواحد إذ لا يُسمح لنشاط أي حزب أو اتجاه سياسيٍّ بعدها.

لقد كان رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الحاكم، الحزب الدستوري يُعيّن الوزير الأول، ويتقلّد بموجب ذلك الأمانة العامة للحزب على عكس ما يجب أن يكون، إذ من المعروف أن الأمين العام للحزب يتولّى منصب الوزير الأول، لا العكس.

وكان يُقبل في الحكومة أعضاء يحملون اتجاهاتٍ معارضةً للحزب أو مغايرةً له، وكل ما هنالك أنهم يعلنون تخلّيهم عن أفكارهم السابقة، وقبول آراء الحزب الحاكم، وأنهم سيساهمون في مسيرة الحزب ولمصلحة الحكم، فـ« محمد الصياح » يميل إلى الحزب الشيوعي، و« زكريا بن مصطفى » يحمل أفكار حزب البعث، و« المنجي بن جميعة » يميل إلى اليسار التروتسكي، ومع ذلك فقد ساهموا جميعاً في الحكومات التونسية تحت مظلّة الحزب الحرّ الدستوري، يتذكّر الواحد منهم لأفكاره ويتزلّف لرئيس الحزب حتى يصبح في الحكم.

معركة بنزرت: كانت وثيقة الاستقلال، وما جرى من مفاوضات قبلها بين تونس وفرنسا قد تركت (بنزرت) قاعدةً لفرنسا. وقد حان لتونس أن تطالب بها، وتسترجعها من أجل مصلحة البلاد، وما تقتضيه الظروف السياسية في تحجيم النفوذ الفرنسي والإنكليزي في مناطق نفوذهما، وإحلال النفوذ الأمريكي محلّها، كي تصبح الولايات المتحدة الدولة القوية وتدور دول حلفائها في فلكها لمصلحة حلف شمال الأطلسي ليكون اتخاذ القرار من مصدر واحد، كما هو شأن « حلف وارسو » وليس من عدة مصادر كما هو شأن

« حلف شمالي الأطلسي » عندما يكون فيه عدة دول قوية ، ولن يفقد الحلف أية قوة بإضعاف النفوذ الفرنسي أو الانكليزي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، فقوة الحلف هي مجموعة قوى الدول الداخلة فيه ، فما ضاع من قوة إنكلترا أو فرنسا ذهب إلى الولايات المتحدة ، وبذا لن يخسر الحلف شيئاً من قوته ، وإنما يستفيد في التركيز على مصدر واحد لاتخاذ القرارات .

وكانت الحكومة التونسية بحاجة إلى تقوية مركزها في الداخل بعد التفرد بالسلطة ، وسياسة البطش التي اتبعتها ضدّ العسكريين ، وإلغاء تراخيص الصحف المعارضة ، وحظر الحزب الشيوعي ، ومقتل صالح بن يوسف ، واختفاء كل المنظمات ، ما عدا الحزب الحرّ الدستوري ، فلا بدّ من عمل شيء يُعيد للحكومة مكانتها ، وكان موضوع قاعدة (بنزرت) أهم ما يؤدّي هذا الغرض .

طالبت تونس الفرنسيين بترك قاعدة (بنزرت) والانسحاب منها ، ولكن فرنسا رفضت ذلك ، وأصرت على البقاء فيها ، لأنها ضرورة بالنسبة لها ، وأخذت المقاومة تغير على القاعدة ، وتضرب أهدافاً فرنسية ، ووقعت أزمة بين الدولتين انتقلت إلى الأوساط الدولية ، وإلى أروقة الأمم المتحدة ، واضطرّت فرنسا إلى الانسحاب من بنزرت عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) بعد عدد من المعارك جرت بين التونسيين والفرنسيين .

التعديل إلى الاشتراكية : بدأ الاقتصاد التونسي يتدهور ، وأخذت تلوح في الجوّ إشارة أزمة خانقة ، فقدّم أحد النواب استقالته من الحزب الدستوري ، ورفع مذكّرة إلى رئيس الحزب يُصوّر فيها الأسباب التي أدّت إلى ذلك ، وطريقة الخلاص .

وكانت النتيجة أن اتجهت البلاد نحو الاشتراكية ، وغُيّر اسم الحزب من « الحزب الحرّ الدستوري » إلى « الحزب الاشتراكي الدستوري » ، وذلك عام

١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) ، وكان هذا التغيير نتيجة الأسباب التالية :

١ ـ كانت الفكرة الاشتراكية قد عمّت في الثلاثينات من القرن الرابع عشر الهجري كثيراً من المجتمعات في العالم ، وخاصة المجتمع العربي ، فكان ذلك صابرة للركب .

٢ ـ امتصاص نقمة الناقدين بالاشتراكية ، والذين خُدعوا بها دون معرفة ، وإنما بسبب شيوعها والمناداة بها .

٣ ـ البرهان العملي على أن الاشتراكية تزيد في البؤس ، وتؤدّي إلى التواكل ، وهذا ما يدفع إلى محاربتها بعد تطبيقها والممارسة العملية لها .

٤ ـ التلويح بأن تونس غير مرتبطة بالغرب ، وإنما هي دولة غير منحازة يمكن أن تأخذ بأيّ نظام تراه مناسباً لها ، أو تتوقع النفع منه . وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة لا يهمّها العناوين والشعارات وإنما تعطي الاهتمام كله إلى التوجّه السياسي ، فإن الشعارات الفارغة لا تملأ فراغاً ، وإنما تدفع إلى ردّ الفعل ، فلو وضعت على وعاء مُلء سكّراً ورقةً تُكتب عليها ملح ، فإن ذلك لا يجعل المحتوى ملحاً ، ولا يُصير السكر مالحاً .

إن يوغوسلافيا كانت شيوعية في مُسمّاها ، رأسمالية في منحاها ، أمريكية في توجّهها السياسي ، عبئاً للرأسمالية في قلب الشيوعية .

لم يتغيّر شيء في تونس بعد تغيير العنوان ولبس الشعار الجديد ، واستمرّت الأزمة ، واستقال أحد المستبدّين ، وإنما الذي تغيّر أن صمت الذين يرغبون في الاشتراكية ، وكُمّت أفواههم .

السياسة العامة : لم تكن هناك أحداث جسام في سياسة تونس الخارجية بعد معركة (بنزرت) ، وإنما كانت أحداث داخلية ، وكان الشعب منصرفاً إلى قضاياه الخاصة مع تحرّقٍ على ما يجري على الساحة التونسية دون إمكانية فعل شيء .

كان الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية ، رئيس الحزب الاشتراكي

الدستوري أكثر نظرائه استهتاراً بالقيم وبعقيدة الشعب ، فكان يمارس ما يخالف عقيدة المسلمين ، ويجاهر بذلك ، ويصرّح ، ويصدر القوانين دون مراعاة لأية قيم ، فكان أن استصغر الأمة بعينه بعد أن رفعته ، وازدراها بعد أن سلّمته قيادها .

وكانت عنده من الناحية السياسية جرأة أن يقول ويعلن ما لا يجرؤ أحد من أمثاله أن يفعله ، وذلك لعدوم اهتمامه بالشعب . كانت في تلك المرحلة قد بلغت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة ، فالأمة الإسلامية كلها تكره أن تعترف بدولة اليهود في فلسطين ، والشعب العربي لا يمكن أن يقبل من أحدٍ أن يبحث في هذا الموضوع ، والطرق الدولية مسدودة ، وهناك تفاهم ضمني على الاعتراف ، ولكن يخشى من الأمة ، وثورة الشعب . وفي أواخر عام ١٣٨٤هـ عُقد مؤتمر القمة العربي، وبحث موضوع فلسطين والاعتراف بالوضع الراهن. وصمت الجميع ، وتعهّد الحبيب بورقيبة بإعلان ذلك إذ لا يهاب شعبه على أن لا يُهاجم ولا يُحرّض عليه ، وصمت الجميع موافقةً دون الإعلان ، وقعد وصرّح بذلك ، فانطلقت المظاهرات ضدّه ، واضطرّت وسائل إعلام من أقر بالسكوت ، على الهجوم عليه والتنديد به ، وكان نتيجة استهتاره بالقيم والعقيدة ، وجرأته السياسية التي تنبع من ازدرائه للشعب الذي يخالف سياسة رئيسه العامة أن أصبح الرئيس بورقيبة غير محبوب من قبل أكثر أبناء الشعب العربي وبقية الشعوب الإسلامية .

وقبض رئيس الحزب على ناصية الأمر بشكل قويّ ، فتقرّب منه أصحاب المصالح والأهواء ، وتزلّف إليه الطامعون في المناصب والوظائف ، وكان منهم أصحاب الاتجاهات المتباينة ، وسكت الآخرون من المسلمين المخلصين الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون فعل شيء ، وخاصةً أن أمثالهم يتحكّم بهم في كثير من الأمصار ، كما صمت العامة الذين لا يعرفون شيئاً لجهلهم بالعقيدة وعدم اهتمامهم بشيء إذ يتصرفون إلى أعمالهم وشؤونهم الخاصة ، وهذا حلّ اهتمامهم .

وبقي العامة في جهةٍ ، يمارسون حياتهم اليومية ، عقيدتهم سليمة ، لا يرغبون الانخراط في السياسة لعدم وجود فراغٍ لها عندهم ، ولأن الأمور تصبح عندهم فلا يعرفون الحقّ من غيره ، فوسائل الإعلام تزيّن لهم الأخبار ، وما يعرفونه بطبيعتهم السليمة لا يتفق مع ذلك ، فيقعون في خضم الأحداث المتناقضة في أذهانهم . والمسلمون الملتزمون في جهةٍ ، يعلمون الواقع المرير ، ولا يمكنهم تغييره ، إذ ليس في أيديهم ما يساعدهم على ذلك ، وإذا كانوا يقودون عمةً وعطفاً وتأييداً من العامة غير أنه لا يمكنهم قيادتهم لتمنّع العامة نتيجة عدم معرفتهم الحقيقة ، ولخوفهم من مغبّة الأمر ، حيث يسمعون ما يجري في بقية الجهات .

وأما المجموعات الأخرى فيختلط بعضها مع بعض ، وكلها تسعى وراء مصالحها ، وتعمل لتحقيق أهدافها ، وإذا كان لكلٍ منها وجهةٌ هو موليها إلاّ أنه يمكنه أن يدخل إلى صفوف التجمعات الثانية ، لأنه لا يختلف أحدها عن الآخر ، إلاّ في الوجهة التي هو موليها ، أما السلوك فهو واحد ينبع من مصدرٍ بعيدٍ عن الإسلام ، والتصرّف واحد ، والنظرة إلى الحياة المادية واحدة ، سواء أكانت مادية فردية (رأسمالية) ، أم جماعية (شيوعية) ، والأخلاق واحدة ، لذا فهم جميعاً يُقبلون وجهتهم التي يولّون وجوههم نحوها في نفوسهم إلاّ على من يعرفون أنهم يتفقون معهم تماماً في الوجهة، ثم يسيرون معاً يُظهرون الاتفاق فيتقاسمون المصالح ، وينهلون من المنهل نفسه .

وفي ٨ رمضان ١٣٩٠هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م) أقصي الباهي الأدغم عن منصبه ، وكان غائباً عن تونس ، إذ كان في عمان في مهمّةٍ للمصالحة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد كلّف بهذه المهمة من قبل جامعة الدول العربية ، وكانت تونس آنذاك تمرّ بأزمةٍ اقتصادية وسياسيةٍ حادّةٍ ، وعُيّن الهادي نويرة وزيراً أول[1] .

---

[1] الهادي نويرة ، وُلد في ٧ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ (٦ نيسان ١٩١١م) ، ودعوة إلى ولاية

* التشكيل وفق مرسوم الخلوق ، وقد طرأت وزاراته على النحو الآتي :

١ ـ الهادي تويزة : وزير أول

٢ ـ محمد الصموني : وزير الخارجية

٣ ـ عصمة المسعودي : وزير دولة للشؤون الثقافية

٤ ـ الهادي خشة : وزير التجهيز

٥ ـ الشاذلي الفليسي : وزير الإعلام والثقافة

٦ ـ منصور معلى : وزير التربية والشؤون الدينية

٧ ـ محمد مزالي : وزير الدفاع الوطني

١٤ ـ الطاهر لخوجة : وزير الداخلية

١٦ ـ حسان لخوجة : وزير الفلاحة

١٧ ـ إدريس قيقة : وزير الشؤون الاجتماعية

١٨ ـ الطيب سليم : وزير الدولة وممثل شخصي للرئيس

١٩ ـ الشاذلي العياري : وزير التخطيط

٢٠ ـ محمد الصياح : وزير دولة

٢١ ـ الصادق بن جمعة : وزير دولة

٨ ـ عبد الله فرحات : وزير النقل والمواصلات

٩ ـ الحبيب بورقيبة الابن : وزير العدل

١٠ ـ احمد المستيري : وزير التربية والشباب

١١ ـ عبد الرزاق الرصاع : وزير الصناعة والتجارة

١٢ ـ الأسعد بن عضوم : الأعمال العمومية والإسكان

١٣ ـ الحبيب بولعراس : وزير الإعلام

١٥ ـ حسب بن عمار : وزير الدفاع الوطني

٢٣ ـ الحبيب بن الشيخ : وزير المواصلات

٢٤ ـ بكار التوزاني : وزير الكتابة العامة للحكومة

٢٥ ـ فرج الحاجي : وزير التعليم العالي

٢٦ ـ محمد فيتورة : وزير الإنتاج الفلاحي

٢٧ ـ المكي الزرلي : وزير الاقتصاد

٢٨ ـ مصطفى الزعتري : وزير التخطيط

٢٩ ـ فضل المرزوقي : مندوب السلك الترابي

٢٢ ـ النجاح الشلي : وزير المواصلات

وقد جرت عدة تعديلات على هذه الوزارة التي دامت ما يقرب من ثمانية سنوات ، ومن هذه التعديلات :

أ ـ تعيين الحبيب بورقيبة الابن : تسلم وزارة العدل في ٩ رمضان ١٣٩٠هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م) .

ب ـ احمد المستيري : ترك وزارة الداخلية في ١٤ رجب ١٣٩١هـ (٤ أيلول ١٩٧١م) .

ج ـ الحبيب بولعراس : ترك وزارة الإعلام في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩١هـ (١٧ حزيران ١٩٧١م) .

د ـ وفي ٢١ رمضان ١٣٩١هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٧١م) جرى تعديل وزاري واسع ، إذ :

عبد الرزاق الرصاع : ترك وزارة الصناعة والتجارة .

وحسب عمار : ترك وزارة الدفاع الوطني .

والشاذلي العياري : جاء إلى وزارة الدفاع الوطني .

وعبد الرحمن بن مسعود : جاء إلى وزارة الفلاحة .

والصادق بن جمعة : جاء إلى وزارة الداخلية .

وعبد الحميد شاذلي : جاء إلى وزارة التجهيز والإسكان .

وأحمد شطورو : جاء إلى وزارة الشباب والرياضة .

ومحمد بلقوة : جاء إلى وزارة العدل .

ومحمد المرغلي : جاء إلى وزارة التربية القومية .

وفرحات الدشراوي : جاء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية .

هـ ـ علي الزوغري : ترك البنك المركزي في ٤ محرم ١٣٩٢هـ (١٨ شباط ١٩٧٢م) .

و ـ محمد فيتورة : عُهد إليه بالبنك المركزي في ١٩ محرم ١٣٩٢هـ (٤ آذار ١٩٧٢م) .

ز ـ النجاح الشلي : عُهد إليه بوزارة المواصلات في ٧ صفر ١٣٩٢هـ (٢٢ آذار ١٩٧٢م) .

ح ـ وجرى في ٥ جمادى الأولى ١٣٩٣هـ (٥ حزيران ١٩٧٣م) التعديلات الآتية :

أحمد شطورو : ترك وزارة الشباب والرياضة .

محمد بلقوة : ترك وزارة العمل .

صلاح الدين باللي : عُهد إليه بوزارة العدل .

ط ـ وجرى في ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ (٢ تموز ١٩٧٣م) التعديل الآتي :

بكار التوزاني : ترك الكتابة العامة للحكومة .

المصطفى شعباع عمر : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة .

ي ـ صلاح عبد الله : تسلم وزارة الإعلام في ٧ شعبان ١٣٩٣هـ (٤ أيلول ١٩٧٣م) .

ك ـ عبد العزيز الجعويري : تسلم وزارة الشؤون الخارجية في ١٠ شوال ١٣٩٣هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٧٣م) .

- أحمد الحبيب سليم : ترك وزارة الدولة وعضو المجلس التنفيذي للوليس في ٢٢ شوال ١٣٩٣هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣م).

٢ - وجرى في ٦ ذي القعدة ١٣٩٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣م) التعديل الآتي :

يحيى بن الشيخ : ترك وزارة المواصلات.
العربي اللاوح : تسلم وزارة التجهيز والإسكان.
فؤاد لخوع : تسلم وزارة الشباب والرياضة.

٣ - وجرى في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

محمد الصنهوري : ترك وزارة الشؤون الخارجية.
الحبيب الشطي : تسلم وزارة الشؤون الخارجية.
فرحات الدشراوي : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية.
محمد الناصر : تسلم وزارة الشؤون الاجتماعية.
أحمد ستور : تسلم وزارة الدفاع الوطني.

٤ - وجرى في ١٣ صفر ١٣٩٤هـ (٦ آذار ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

صلاح الدين عبد الله : ترك وزارة الإعلام.
محمود المعمواري : تسلم وزارة الإعلام.
ع. المكي الرخيلي : ترك وزارة الاقتصاد في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٤هـ (٥ نيسان ١٩٧٤م).

٥ - وجرى في ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

حامد الزعل : ترك وزارة التربية القومية.
عبد العزيز الحمراوي : ترك وزارة الشؤون الخارجية.
محمود المعمواري : ترك وزارة الإعلام.
مصطفى المصمودي : استلم وزارة الإعلام.
الهادي الزعل : عُهد إليه بوزارة التربية القومية.
عبد العزيز الأصرم : عُهد إليه بوزارة الاقتصاد.
المنصي الكعلكي : عُهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية.
ص. عبد الرحمن بن مسعود : ترك وزارة الفلاحة في ١٩ جمادى الأول ١٣٩٥هـ (٢٩ أيار ١٩٧٥م).

ف. الشاذلي القليبي : ترك وزارة التخطيط في ٨ صفر ١٣٩٥هـ (١٩ شباط ١٩٧٥م).
ز. لقليبي حفظة : ترك وزارة التجهيز في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩٦هـ (٢٥ أيار ١٩٧٦م).
ش. أبو أحمد الزبكي : تسلم وزارة الخارجية في ٢٤ رجب ١٣٩٦هـ (٢٢ تموز ١٩٧٦م).

ب. عهيد السعدي : ترك وزارة الدولة للشؤون الثقافية في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٦هـ (٩ كانون الأول ١٩٧٦م).

٤ - وفي ١٦ محرم ١٣٩٨هـ (٢٩ كانون الأول ١٩٧٧م) جرى التعديل الآتي :

الطيب البكوش : ترك وزارة الشؤون الخارجية.
البشير بن حميدة : عُهد إليه بوزارة الصحة العمومية.
عبد الحفيظ الهرقام : عُهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية.
صلاح الدين بالحاج : عُهد إليه بوزارة الصناعة والاقتصاد.
عبد العزيز الطهري : عُهد إليه بوزارة المالية.
زين العابدين حمدي : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة.
نور الدين الكنارني : عُهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية ـ التكوين المهني.
عثمان الشريف : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة في وزارة الداخلية.
الهادي البحري منور خليفة : ترك وزارة الصحة العمومية.

٥ - إبراهيم التركي : ترك وزارة الخارجية في ١٠ رمضان ١٣٩٨هـ (١٣ آب ١٩٧٨م).

ت. عبد العزيز بن ضياء : عُهد إليه بوزارة التعليم والبحث العلمي في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ.

ح. مصطفى المصمودي : ترك وزارة الإعلام في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨م).

أ. محمد البهلاوي : عُهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨م).

ـ الشاذلي القليبي : ترك وزارة الثقافة في ٣ شعبان ١٣٩٩هـ (٢٨ حزيران ١٩٧٩م).

ـ عبد الله فرحات : ترك وزارة النقل والمواصلات في ٢٠ شوال ١٣٩٩هـ (١٢ أيلول ١٩٧٩م).

٥ - وجرى تعديل وزاري في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٧٩م) حيث أن :

محمد البهلاوي : ترك وزارة الشؤون الثقافية.
نور الدين الكنارني : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية ـ التكوين المهني.
محمد علي السويسي : عُهد إليه بوزارة التجهيز.
محمد جمعة : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية.
عمر زعزع : عُهد إليه بوزارة الصناعة والتاجم والطاقة.
عبد الحميد ساسي : عُهد إليه بوزارة التجهيز والإسكان.

عقد الحزب مؤتمره الثامن عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) فحدثت أزمة في داخله نتيجة إبداء آراء في حرية التعبير عن الرأي ، فأبعد عدد من قادته ، وجرى نتيجة ذلك تعديل في الوزارة .

الوحدة مع ليبيا : جرت اتصالات سريعة بين الحكومتين الليبية والتونسية في أواخر عام ١٣٩٣هـ ، وكان نتيجة الاتصالات إعلان الوحدة بين الدولتين ، ولم يطل أمدها ، إذ لم تلبث أن انفصمت عراها ، وفشلت الوحدة ، وأقيل وزير الشؤون الخارجية التونسي محمد المصمودي في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م) .

الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل : حدثت أزمة بين الحكومة وبين الاتحاد العام التونسي للشغل في مطلع عام ١٣٩٨هـ ، وجرى تعديل وزاري ، وقامت إثر ذلك أحداث في ١٧ صفر ١٣٩٨هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨م) ، وجرت إثرها محاكمة القيادة النقابية ، واضطرت الحكومة لأول مرة إلى أن تلجأ إلى الجيش لإخماد الحركة ، وأخذ الاستعداد خوفاً من المضاعفات ، وعُزل الطاهر بلخوجة ، وقدم متة وزراء استقالتهم ، إذ حدث انقسام داخل الحكومة بعد عزل وزير الداخلية .

أحداث قفصة : وقعت أحداث دامية في مدينة قفصة في تاريخ ١٤ صفر ١٤٠٠هـ (٢ كانون الثاني ١٩٨٠م) ، وكانت وسائل الإعلام التونسية تشير إلى ليبيا بأنها وراء الأحداث ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين

---

* إبراهيم خواجة : عُهد إليه بوزارة العدل والمواصلات .
العربي اللاوج : ترك وزارة التجهيز والإسكان .
محمد الماكر : عُهد إليه بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
المصمودي إعفران : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة .
- عثمان الشريف : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة - وزارة الداخلية في ٢٤ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (١ آذار ١٩٨٠م) .

واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش للمرة الثانية للتدخل لإخماد الأحداث التي وقعت في قفصة ، وهذا ما رفع أيضاً من شأن وزير الدفاع الوطني محمد مزالي عند رئيس الجمهورية ، وهيأه لاستلام منصب الوزير الأول .

وأصيب الوزير الأول الهادي نويرة بمرض عقب أحداث قفصة ، إذ كان لها أثر بالغ في نفسه .

وفي ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٠هـ (٢٥ نيسان ١٩٨٠م) ، بينما كان الوزير الأول الهادي نويرة مريضاً يلازم بيته منذ أربعة أشهر ، وإثر حوادث قفصة أقصي الوزير الأول عن منصبه ، وكُلّف محمد مزالي برئاسة الوزراء[1] .

---

(١) محمد مزالي : وُلد في المنستير في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٢٥م)، ونال درجي الآداب - قسم الفلسفة . وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ - محمد مزالي : وزير أول .
٢ - الحبيب بورقيبة الابن : مستشار رئيس الدولة .
٣ - الباجي قائد السبسي : وزير محمد لدى الوزير الأول .
٤ - الأسعد بن عتيقة : وزير الفلاحة .
٥ - منصور معلى : وزير المالية .
٦ - الطاهر بلخوجة وزير الإعلام .
٧ - حسان بلخوجة : وزير الخارجية .
٨ - إدريس قيقة : وزير الداخلية .
٩ - محمد الصياح : وزير إدارة الحزب .
١٠ - المصطفى الساحلي : وزير الصحة العمومية والإصلاح الإداري .
١١ - فؤاد المبزع : وزير الشؤون الثقافية .
١٢ - محمد الناصر : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٣ - أحمد بنور : وزير الدفاع الوطني .
١٤ - الشاذلي النيفر : الممثل الشخصي لرئيس الدولة .
١٥ - الهادي البكوش : وزير الشباب والرياضة .
١٦ - محمد العزيز الأصرم : وزير الاقتصاد .
١٧ - صلاح الدين مبارك : وزير التجارة والصناعة .
١٨ - رشيد صفر : وزير الاقتصاد .

٢٠ ـ الصادق بن حمة : وزير التجهيز

٢١ ـ محمد فتيسة : مدير البنك المركزي

٢٢ ـ محمد الشريف بن حسان : إدارة الضرائب ـ التشريع الضائي

٢٣ ـ إبراهيم حواشد : إدارة البريد والبرق والهاتف

٢٤ ـ محمد شاطر : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في وزارة العدل

وكان حدث تعديلات وزارية على النحو الآتي :

ـ محمد فتيسة : ترك إدارة البنك المركزي التونسي في ١٠ رمضان ١٤٠٠هـ (٢٢ تموز ١٩٨٠م)

ـ الهادي المؤدب : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م)

ـ فرج الشلالي : عُهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٤ شوال ١٤٠٠هـ (٢٥ آب ١٩٨٠م)

ـ المنصف بلحوحة : عُهد إليه بإدارة البنك المركزي في ٣٠ شعبان ١٤٠٠هـ (١٢ تموز ١٩٨٠م)

ـ محمد كريم : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م)

ـ الطاهر شقير : عُهد إليه بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٦ محرم ١٤٠١هـ (٣ كانون الأول ١٩٨٠م)

ـ البشير بن سلامة : عُهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ٢٦ صفر ١٤٠١هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨١م)

ـ حسان بلحوحة : تولى وزارة التربية الخارجية في ١٦ جمادى الآخرة ١٤٠١هـ (١٨ نيسان ١٩٨١م)

ـ محمود الشريف : عُهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية في ١٠ شوال ١٤٠٢هـ (١٠ آب ١٩٨٢م)

ـ زكريا بن مصطفى : عُهد إليه برئاسة لجنة الخاصة في ٢٥ محرم ١٤٠٢هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٨١م)

ـ أحمد بن عرفة : عُهد إليه بوزارة الخارجية في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ (١٩ آذار ١٩٨٢م)

ـ منصور معلى : ترك وزارة الثقافة في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ الطاهر بلحوحة : ترك وزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م)

ـ عبد الرؤف الكيلاني : عُهد إليه بوزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م)

ـ صالح بن مبارك : عُهد إليه بوزارة الثقافة في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م)

ـ عز الدين شلبي : عُهد إليه بوزارة السياحة في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م)

ـ إسماعيل خليل : عُهد إليه بوزارة التخطيط في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م)

ـ عبد العزيز الأصرم : عُهد إليه بوزارة الاقتصاد في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٣م)

ـ الحبيب الوهابي : عُهد إليه بوزارة الصحة العمومية في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٣م)

ـ جمعة مزالي : عُهد إليه بوزارة العدالة والنهوض بالمرأة في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٨٣م)

ـ سعاد اليعقوبي الوحيشي : عُهد إليها بوزارة الصحة العمومية في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٨٣م)

ـ عامر عذورة : عُهد إليه بوزارة الداخلية في ٤ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٧ كانون الثاني ١٩٨٤م)

ـ إدريس قيقة : عُهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٨٤م)

ـ الحبيب الوهابي : ترك وزارة الصحة العمومية في ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤م)

ـ الهادي البكوش : عُهد إليه بوزارة الحرب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م)

ـ الهادي البكوش : عُهد إليه بحقيبة الحرب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م)

ـ المنصف بلحاج عمر : ترك الوظيفة العمومية في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٥ آب ١٩٨٤م)

ـ الصادق بن حمة : تولى وزارة التجهيز في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٥ آب ١٩٨٤م)

- محمد شاكر : ترك الوظيفة العمومية ـ العمل في ٤ صفر ١٤٠٦هـ و ١٧ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- أحمد بنور : ترك وزارة الدفاع الوطني في ٤ صفر ١٤٠٦هـ و ١٧ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- زين العابدين بن علي : عُهد إليه بوزارة الداخلية في ٤ صفر ١٤٠٦هـ و ١٧ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- رضا بن علي : عُهد إليه بوزارة العدل في ٤ صفر ١٤٠٦هـ و ١٧ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- منصور الشجري : عُهد إليه بديوان الرئاسي في ٦ محرم ١٤٠٦هـ و ٢٠ أيلول ١٩٨٥م).
- الهادي أبو ريشة : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦هـ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- بدر الدين حشاد : عُهد إليه بوزارة الشغل في ٩ صفر ١٤٠٦هـ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- رضا جزة : عُهد إليه بوزارة الحاية الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦هـ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- محمد كريم : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦هـ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- محمد الناصر : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦هـ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م).
- الحبيب عاشور الأمين : ترك منصب مستشار الرئيس في ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ و ٢ كانون الثاني ١٩٨٦م).
- الشيخ التكمكي : ترك منصب العمل الشعبي الرئيس في ١١ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ و ٢١ كانون الثاني ١٩٨٦م).
- رضا بن علي : ترك وزارة العدل في ٦ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ و ١٢ كانون الثاني ١٩٨٦م).
- محمد صالح النيفر : عُهد إليه بوزارة العدل في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ و ١٢ شباط ١٩٨٦م).
- المنصف بلحوجة : ترك إدارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦هـ و ١٥ آذار ١٩٨٦م).
- محمد الشجري : عُهد إليه بوزارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦هـ و ١٥ آذار ١٩٨٦م).

غير أنه لم يدخل في الوزارة من جديد سوى فرج الشاذلي ، ولم يتم الكلام حتى أبعد من الحكومة الوزراء الذين عُرفوا بصلتهم القوية مع الهادي نويرة ، وأبعد الكثير من الوزراء الذين سبق لهم الخدمة في الحكومة ، وذلك تما عُرف بسياسة « الانفتاح » لمسح آثار الأزمة التي حدثت . فمن الوزراء الذي أبعدوا لصلتهم بالهادي نويرة : الوزير الأول السابق محمد المزيوري ، ومصطفى الزعيري ، والصادق حنابلية ، والهادي الزغل ، وعبد العزيز المطهري ، وعثمان كشريد ، وصلاح الدين بن مبارك ، ومحمد علي السويسي ، وعمر زودو ، والمنصف رعفراف ، كما ترك محمد عزيزة مركزه كمحافظ للبنك المركزي . وكان من أبرز الذين أبعدوا : الساجي قائد السبسي ، ومنصور معلّى ، والطاهر بلخوجة ، وإدريس قيقة ، والصادق بن جمعة ، والمنصف بلحاج عمر ، وعبد العزيز الأصرم ، والمنجي الكعكي ، وهؤلاء كانت قد حدثت خلافات بينهم وبين الهادي نويرة

إن السياسة التي سار عليها محمد مزالي رئيس الحكومة والتي أطلق عليها سياسة الانفتاح قد شجّعت أصحاب الاتجاهات على التحرّك والنشاط ، ومن

- الفارزي شقير : ترك الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ و ٧ نيسان ١٩٨٦م).
- الهادي بوريشة : شرك وزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ و ٧ نيسان ١٩٨٦م).
- حامد القروي : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ و ٧ نيسان ١٩٨٦م).
- عمر الشاذلي : عُهد إليه بوزارة التربية والتعليم في ٢٩ شعبان ١٤٠٦هـ و ٥ أيار ١٩٨٦م).
- عامر عذيرة : ترك وزارة الداخلية في ٢٩ شعبان ١٤٠٦هـ و ٥ أيار ١٩٨٦م).
- فرج الشاذلي : ترك وزارة التربية القومية في ٢٩ شعبان ١٤٠٦هـ و ٥ أيار ١٩٨٦م).
- الشنّي بن سلامة : ترك وزارة الشؤون الثقافية في ٤ رمضان ١٤٠٦هـ و ١٢ أيار ١٩٨٦م).
- محمد علي وليلياد : عُهد إليه برئاسة بلدية العاصمة في ٥ رمضان ١٤٠٦هـ و ١٣ حزيران ١٩٨٦م).
- بدر الدين حشاد : ترك وزارة الشغل في ١٢ شوال ١٤٠٦هـ و ٢٣ حزيران ١٩٨٦م).

ناحية ثانية فإن الحزب الحاكم الحزب الاشتراكي الدستوري قد ازدحم عليه مختلف أصحاب المصالح من الاتجاهات كلها، وخاصة الذين ليست لديهم إمكانات ، وهذا ما دفعهم إلى التوجه نحو الحزب ؛ لتعطية ضعفهم ، وسد عيوبهم ، وأرادوا تعويض النقص بالإلحاح في طلب المناصب ، فامتلأت الدواوين بالرجال غير الأكفاء حتى المراكز العليا ومنها الوزارات ، لهذا كانت الحكومة تضطر إلى التغيير الدائم في المراكز الإدارية ، بل ويضطر الوزير الأول إلى التعديل الوزاري .

جرت الانتخابات التشريعية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ، وجرت عمليات تزوير في النتائج باعتراف الوزير نفسه في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الجمهورية فيما بعد ، وكان هذا التزوير زيادة في فقدان الثقة من قبل الشعب بالسلطة ، بل وتعدّى ذلك إلى داخل الحكومة ذاتها .

عودة الحزبية : وفي العام نفسه (١٤٠١هـ) صدر قرار برفع الحظر عن الحزب الشيوعي ، فأخذ أفراده يتحركون ، وكان قد انتهى دور إحياء الحزب الحاكم التاريخيين ، وبرز الذين دخلوا حديثاً في الحزب ، سواء أكان دخولهم عن قناعة أم عن مصلحة فقد حقّقت حاستهم .

وفي عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) أعطي ترخيص لحزبين هما : حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية .

ووجدت تجمعات وأحزاب دون ترخيص رسمي ، غير أن نشاط أفرادها واضح ، ومنها :

١ ـ تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي .
٢ ـ حزب البعث .
٣ ـ منظمة العمل التونسي .
٤ ـ منظمة الشعلة .
ـ تجمع الاشتراكي التقدمي .

٦ ـ الاتجاه الإسلامي :

ولم يكن لهذه الفئات أي دور في الحكم ، ولكن برز الاتجاه الإسلامي بشكل قوي ، وإن كانت بقية الفئات قد سبقته بالظهور لأن كثيراً من أفرادها كانوا ضمن أعضاء الحزب الحاكم ، ويمكن اختلاط الأفراد بعضهم مع بعض بل المزج والانصهار ، وذلك أن أفكارهم إنما تنبع من مصدر واحد ، ويلتقون في هدف واحد ، وكلها تعود إلى أسس مادية ، إضافة إلى أن التصرّف والسلوك ينطلق من فكرة عدم التقيد بأية قيم أو مبدأ أو عقيدة ، كما أن ذلك لا يناقض الفكر الذي يحملونه والمنهج الذي يسيرون عليه . أما الاتجاه الإسلامي فله فكره الذي ينبثق من العقيدة ، وله منهجه الخاص ، ولأفراده السلوك والتصرّف الذي ينسجم مع ما يؤمنون به ، وهو يختلف تمام الاختلاف عما يتصرّفه غيرهم من غير الملتزمين الذين لا ضوابط لسلوكهم .

ومع نشاط الاتجاه الإسلامي اتجهت الأنظار نحوه ولقي تأييداً من الشعب ، وفي الوقت نفسه أحدثت الحكومة تضغط عليه ، فبدأت الاعتقالات ، وفتحت السجون أبوابها لأفراده من غير تهمة سوى العمل غير المشروع مع بثّ الشائعات .

الانتفاضة عام ١٤٠٤هـ : أصدرت الحكومة قراراً برفع التعويض عن المواد الغذائية الأساسية ومنها الدقيق ، ومن قبل كانت تدفع تعويضات عنها ، فارتفعت الأسعار مباشرة ، وفُقد الخبز من السوق ، وقام الشعب يوم ٣٠ ربيع الأول ١٤٠٤هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨٤م) بانتفاضة ضدّ الحكومة ، يُطالب بالخبز وبالمواد الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كثيراً ، أو فُقدت تماماً نتيجة عدم دفع التعويضات عنها .

وكان لهذه الانتفاضة الدور الإعلامي الواسع الذي هزّ الحكم ، ودفع السلطة إلى محاكمة إدريس قيقة .

أوضاع الرئيس : أخذت أوضاع الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد سوءاً سواء أكانت الجسمية أم النفسية ، لذا نراه يقوم بعزل ابنه الحبيب بورقيبة الابن ، ثم يطلق زوجته وسيلة بنت عمار ، ثم أخذت تراوده الشكوك في رئيس وزرائه ، فنراه يعزل المقربين إليه في الحكم ، ثم يعزل وزيرة العدالة والمهوص بالمرأة فتحية مزالي[1] زوجة رئيس الوزراء محمد مزالي ، وذلك في تاريخ ١٦ شوال ١٤٠٦هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م) . وأخذ يتصرف دور مبالاة بأحد ، سواء في الناحية السياسية أم في الناحية الأخلاقية ، وأخذ الناس يسخرون منه ، وإن كانوا يخشون بأسه خوفاً من إعطاء الأوامر فتقتلهم لسبب أو دون سبب .

وفي ٢ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (٨ تموز ١٩٨٦م) تمّ إقصاء محمد مزالي عن الحكومة بعد إبعاد الوزراء المقربين إليه واحداً بعد واحد ، وبعد أسابيع صدر أمر بمنعه من السفر خارج البلاد ، فمرّ متخفياً عبر الحدود إلى الجزائر ، وصدر حكم بسجنه غيابياً . وكان قد كلّف رشيد صفر[2] وزير الاقتصاد في

---

(١) نسبت إلى زوجها على القاعدة الأوربية المتراكة في تسمية المرأة إلى زوجها ، وهذا تخلفها ، وهذا لا يصح في الإسلام ، إذ أن للمرأة شخصيتها وتحافظ عليها سواء أكان ذلك قبل الزواج أم بعده .

(٢) رشيد صفر : من ولاية المهدية ، وُلد في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ (١١ أيلول ١٩٣٣م) ، ودخل في وزارة الغنوشي عزوزة ، ثم انتقل في وزارة محمد مزالي ، إذ تسلّم الاقتصاد ، ثم عُهد إليه بالوزارة الأولى ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ ـ رشيد صفر : الوزير الأول .	٥ ـ صلاح الدين بالي : وزير الدفاع الوطني .
٢ ـ الأسعد بن مصباح : وزير الشؤون والإصلاحات .	٦ ـ صلاح الدين بن مبارك : وزير الصحة .
٣ ـ محمد الصياح : وزير التجهيز .	٧ ـ عبد العزيز بن ضياء : وزير الشؤون الثقافية .
٤ ـ محمد عذيرة : الإنتاج الفلاحي والصناعات الفلاحية .	٨ ـ محمد الهيء : وزير العمل .

٩ ـ إبراهيم عواجة : وزير البريد والبرق والهاتف .

١٠ ـ محمود المستيري : وزير الشؤون الخارجية .

١١ ـ أحمد بن صالح : وزير الشؤون الخارجية .

١٢ ـ الهادي بن مصطفى : رئيس بلدية العاصمة .

١٣ ـ عبد الرؤاف الكافي : وزير الإعلام .

١٤ ـ صالح بن مبارك : وزير الطاقة والمناجم .

١٥ ـ عز الدين الشلبي : وزير السياحة .

١٦ ـ سعاد الحفوز الوحيشي : الصحة العمومية .

١٧ ـ إسماعيل خليل : وزير المالية .

١٨ ـ الهادي الكعلوني : وزير الشؤون الاجتماعية .

١٩ ـ زين العابدين بن علي : وزير الداخلية .

٢٠ ـ رضا حزة : وزير الحماية الاجتماعية .

٢١ ـ منصور الشريف : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

٢٢ ـ محمد صالح العياري : وزير العدل .

٢٣ ـ محمد الشرفي : مستشار البنك المركزي .

٢٤ ـ حامد القروي : وزير الشباب والرياضة .

٢٥ ـ عمر الشاذلي : وزير التربية القومية .

٢٦ ـ محمد علي بوليمان : رئيس بلدية العاصمة .

وقد جرت تعديلات وزارية على هذه الحكومة :

ـ عز الدين الشلبي : تُرك وزارة السياحة في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٩هـ (١ تموز ١٩٨٩م) .

ـ رضا حزة ترك وزارة الحماية الاجتماعية في ٢٤ ذي القعدة ١٤٠٩هـ (١٢ تموز ١٩٨٩م) .

ـ الهادي المثروك : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ١١ محرم ١٤٠٧هـ (١٥ أيلول ١٩٨٦م) .

ـ محمود المستيري : تُرك وزارة الشؤون الخارجية في ٣ صفر ١٤٠٧هـ (٧ تشرين الأول ١٩٨٦م) .

ـ الطيب البكوش : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ٣ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨٦م) .

ـ حسين الشريف : تسلّم منصب الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ١٨ رمضان ١٤٠٩هـ (١٦ أيار ١٩٨٩م) .

الوزارة السابقة بالوزارة الأولى وعُهد إليه بتشكيل الحكومة.

وفي ٩ صفر ١٤٠٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م) كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي[1] - وزير الداخلية في وزارة رشيد صفر

- عبد القادر المهيري : تسلّم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ٥ رمضان ١٤٠٧هـ (٢٦ أيار ١٩٨٧م).
- الهادي خليل : تسلّم وزارة التربية والتعليم (الابتدائي والثانوي) في ١٨ رمضان ١٤٠٧هـ (٦ أيار ١٩٨٧م).
- عبد الرزاق الكلاي : ترك وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م).
- عبد الوهاب خليل : تسلّم وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م).
- محمد الصيوتي : تسلّم وزارة التخطيط في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م).
- البوري الزرقطاني : تسلّم وزارة المالية في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م).
- عبد الملك التريف : تسلّم إدارة المغرب في ٦ صفر ١٤٠٨هـ (٢٩ أيلول ١٩٨٧م).

(١) زين العابدين بن علي : وُلد في حاضرة الأحرة ١٣٥٠هـ (٣ أيلول ١٩٣٦م) بجهة بن ولاية سوسة ، وهو خريج الكلية العسكرية ، فهو ضابط ، تسلّم وزارة الداخلية في ٤ صفر ١٤٠٧هـ (٦ تشرين الأول ١٩٨٦م) في وزارة محمد مزالي ، ثم في وزارة رشيد صفر.

وكانت وزارة زين العابدين بن علي على النحو الآتي:

١ - زين العابدين : وزير أول ، ووزير الداخلية.
٢ - عبد الله القلال : مدير الديوان الرئاسي.
٣ - محمد الصالح الفيلالي : وزير دولة.
٤ - الهادي البكوش : وزير الشؤون الخارجية.
٥ - صلاح الدين مزالي : وزير الدفاع الوطني.
٦ - حامد القروي : مستشار المجلس الدستوري ، ووزير العدل.
٧ - حسين الشريف : وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.
٨ - صلاح الدين بن عاشور : الأمين العام للاتحاد الوطني.
٩ - محمد الصيوتي : وزير التخطيط.
١٠ - البوري الزرقطاني : وزير المالية.
١١ - الأسعد بن مصباح : وزير الفلاحة.
١٢ - سعاد الشعوبي : الأمينة العامة للاتحاد الوطني للمرأة التونسية.
١٣ - الهادي النخيلي : وزير الشؤون الاجتماعية.
١٤ - منصف الشنوفي : وزير التجهيز والإسكان والنقل.

السابقة - بالوزارة الأولى ، ولم تدم وزارة رشيد صفر أكثر من سنة وشهرين ، وهي مدة حكم قصيرة بالنسبة إلى مدة الحكومات السابقة.

احدث الأمراض المزمنة عند الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد ، وتقدّمت به السن حتى فقد الرصانة في تسيير الحكم ، كما فقد المنطق ، وأخذ تأثير الحاشية يظهر على القرارات السياسية ، كما كانت محاكمة قيادي حركة الاتجاه الإسلامي ذات مفعول عكسي لدى الشعب . وبشكل عام فقد اعتبر الوضع « وأصبح يخشى من انفجار مفاجئ » دون علم الدوائر السياسية الغربية ، فكان لا بدّ من تبديله على علم منها . وكان زين العابدين بن علي الشخصية المرشحة لذلك ، إذ كان وزيراً للداخلية أولاً ، ثم وزيراً أول ، ومرضياً عنه من قبل الحبيب بورقيبة لما اتصف به من تنفيذ أوامره بدقة.

وفي ١٩ ربيع الأول ١٤٠٨هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧م) قام الوزير

---

١٥ - إبراهيم حواية : وزير المواصلات.
١٦ - فؤاد المبزع : وزير الشباب والرياضة.
١٧ - محمد عبد الله القلال : كاتب دولة لدى وزير الداخلية.
١٨ - أحمد بن عرفة : كاتب دولة للخارجية.
١٩ - الطيب السحباني : كاتب دولة للخارجية.
٢٠ - الشاذلي الزوايدي : كاتب دولة للصناعة والتجارة.
٢١ - صالح اشباق : كاتب دولة للمناجم والطاقة.
٢٢ - محمد الشاذلي المهيري : كاتب دولة للتعليم العالي والبحث العلمي.
٢٣ - عبد عشيرة : وزير الإنتاج الفلاحي والمصادر المائية.
٢٤ - محمد الصياح : وزير التربية والتعليم والبحث العلمي (برتبة وزير دولة).
٢٥ - زكريا بن مصطفى : وزير الشؤون الثقافية.
٢٦ - عبد الوهاب عبد الله : وزير الإعلام.
٢٧ - الهادي خليل : كاتب دولة للتعليم الابتدائي والثانوي.
٢٨ - إسماعيل خليل : محافظ البنك المركزي.
٢٩ - محمد علي سوالمية : رئيس بلدية العاصمة.

الأول، زين العابدين بن علي بتنحية الرئيس الحبيب بورقيبة، واستلم السلطة، وعيّن الهادي البكوش(1) وزيراً أول. وأبعد الرئيس الحبيب بورقيبة عن العهد

(1) الهادي البكوش: ولد في ١٥ شعبان ١٣٤٨هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٣٠م) في سوسة، وقد دخل الحزب الدستوري، وعيّن في تاريخ ١٠ ذي القعدة ١٤٠٧هـ، وكان وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة زين العابدين بن علي، وكانت وزارته على النحو الآتي:

١ - الهادي البكوش: الوزير الأول.
٢ - محمد صالح [illegible]: وزير الدولة.
٣ - صلاح الدين بالي: وزير الدفاع.
٤ - محمود المستيري: وزير الشؤون الخارجية.
٥ - الحبيب عمار: وزير الداخلية.
٦ - حامد القروي: وزير معتمد لدى الوزير الأول عضو الحزب الدستوري، وزير العدل.
٧ - محمد الغنوشي: وزير معتمد لدى الوزير الأول مكلف بالتخطيط.
٨ - حسين [illegible]: وزير معتمد لدى وزير الدولة مكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.
٩ - عبد الوهاب عبد الله: وزير الإعلام.
١٠ - صلاح الدين بن مبارك: وزير الاقتصاد.
١١ - النوري الزرقاطي: وزير المالية.
١٢ - [illegible]: وزير التربية والتعليم والبحث العلمي.
١٣ - الصادق بن جمعة: وزير التجهيز والإسكان.
١٤ - عبد الرزاق الكافي: وزير النقل والسياحة.
١٥ - توفيق شيخ روحه: وزير الشؤون الاجتماعية.
١٦ - سعاد اليعقوبي الرحماني: وزيرة الصحة العمومية.
١٧ - الأسعد بن عصمان: وزير الفلاحة.
١٨ - محمد [illegible]: وزير الإنتاج الفلاحي، والصناعات الغذائية.
١٩ - زكريا بن مصطفى: وزير الثقافة.
٢٠ - فؤاد المبزع: وزير الشباب والرياضة.
٢١ - إبراهيم خواجة: وزير المواصلات.
٢٢ - إسماعيل خليل: محافظ البنك المركزي (برتبة وزير).

الوطني، وما خلّف من آثار سيئة وسلبيات في نفوس الشعب، فأزال الهياكل المعادية التي نصبت في أماكن الثورة الحبيب بورقيبة، وأراح من النفوس ما يثقل كاهلها من قهر، وأخرج آلاف قادة الاتجاه الإسلامي من المعتقلات، وفتح باب العودة لمن شاء أن يعود، كما فتح المجال للحوار والتفاهم، وبدا أن استقبال الوضع الجديد كان يتسم بالغبطة، وقد عبّر عن ذلك قادة المنظمات السياسية في البلاد، ورحبت الصحف بذلك، وبدا أن الوضع قوي، وأن الشعب متعاون.

وفي ١٠ صفر ١٤١٠هـ (٢٧ أيلول ١٩٨٩م) بينما كان الوزير الأول الهادي البكوش في زيارة لسويسرا صدر مرسوم بإقالته وتعيين وزير العدل حامد القروي(1) رئيساً للحكومة، ولم تحدث أي تغيير في بقية الحقائب الوزارية، وقد أشير ثم تم تعيين مصطفى بوعزيز رئيس ديوان وزير العدل وزيراً للعدل، وهو رجل قانون، وقد كان ضابطاً في الجيش الوطني برتبة عميد قبل أن يلتحق بديوان وزارة العدل. ومما يمكن الإشارة إليه أيضاً أنه قد صدر مرسوم آخر فصل بين الوزارة وبين محافظ البنك المركزي التي كان يشغلها إسماعيل خليل، وبهذا لم يعد محافظ البنك المركزي ضمن قائمة

٢٣ - عبد الله القلال: كاتب دولة للرئاسة.
٢٤ - الطيب السحباني: كاتب دولة لدى وزير الخارجية.
٢٥ - أحمد بن عرفة: كاتب دولة لدى وزير الخارجية مكلف بالتعاون الدولي.
٢٦ - محمد الزيدي: كاتب دولة لدى وزير الداخلية.
٢٧ - الناصر الرباعي: كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالصناعة والتجارة.
٢٨ - صالح الجبالي: كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالمناجم والطاقة.
٢٩ - عبد الرحيم الزواري: كاتب دولة لدى وزير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية.
٣٠ - الهادي خليل: كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم الابتدائي والثانوي.
٣١ - عبد السلام المسدي: كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم العالي، والبحث العلمي.

(1) حامد القروي: وُلد في ٢١ شوال ١٣٤٣هـ (١٤ أيار ١٩٢٥م) في ولاية سوسة، وهو طبيب.

الوزارة ، ولم يعد إسماعيل خليل عضو بعدها الاجتماعات الوزارية ، كما عين محمد سعد والي مدينة (الكاف) مديراً لديوان رئيس مجلس الوزراء .

وكان الرئيس زين العابدين بن علي قد زار عدداً من الدول العربية ، وتفاهم مع حكوماتها ، وأبدى استعداده لإصلاح ما فسد .

ولما شعر أن الوضع قد استقر ، وتفاءل الناس ، وحصل على تأييد ، أحسّ أن مرحلة المسايرة وإظهار غير الواقع قد انتهت فرجع إلى السياسة التي كان عليها بورقيبة فلم يزد دوره على إعطاء دم جديد للسياسة القديمة التي كان هو أحد دعائمها . والواقع أن مثل هذا التمثيل يحمل الرعة تصاب بإحباط ، إذ تحسّ بعدم إمكانية الإصلاح ما دام أن التغيير لن يدوم سوى المدة التي يكسب فيها التأييد واختيار الرجال الذين يسيرون وراءه . وكانت السياسة العامة ضرب التيار الإسلامي لكسب الرعة والتأييد من المحافل الدولية

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

يبلغ عدد سكان تونس ما يقرب من ثمانية ملايين ، وتبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً على مائة وخمسة وعشرين ألف كيلومتر مربع (١٢٥,٠١٨ كم مربع) ، وبذا تكون الكثافة حوالي ستين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، غير أن هذه الكثافة تختلف بين منطقة وأخرى ، فهي كبيرة في مدينة (تونس) وما حولها ، ثم في منطقة الساحل الشمالي ، والقسم الشمالي من الساحل الشرقي ، وتتناقص في الداخل ، وتقل في الجنوب .

ويتجانس السكان في تونس ، فالغالبة العظمى من العرب ، إضافة إلى أعداد من البربر في الغرب على حدود الجزائر ، وفي الجنوب ، وقلة قليلة من اليهود ، كما استوطن بعض الأوربيين البلاد أثناء التسلط الاستعماري ، لذا لا نجد صراعات بين مجموعات عنصرية كما هي الحال في كثير من البلدان .

ويتجانس السكان عقدياً ، فالمسلمون يشكلون أكثر من ٩٧٪ ، وتزداد هذه النسبة باستمرار ، وذلك لأن المسلمين يتزايدون أكثر من أصحاب الديانات الأخرى ، أولاً ، ثم إن غير المسلمين - اليهود والنصارى - يغادرون البلاد مرتحلين إلى بلاد أخرى ، ويأخذ أكثر المسلمين مذهب الإمام مالك ، والقليل ، مذهب الإمام أبي حنيفة ، فهم من أهل السنة والجماعة ، ولا توجد إلا مجموعة صغيرة من الخوارج الإباضية يعيش معظم أفرادها في جزيرة (جربة) ، ولذا لا نجد في داخل البلاد صراعات عقدية بين مجموعات

مضايقة ، كما فعلت ذلك في كثير من البلدان الأخرى .

أما النصارى فقد قدموا إلى البلاد حديثاً حيث حاصرت أعداد منهم منذ أن ضعفت المسلمون ، وبدأ الصليبيون يتجهون بحراً قاذفين بجيوشهم على سواحل بلاد المغرب العربي على البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن الهجري وإن كان قد طرد هؤلاء ، إلاّ أن بعضهم قد جاء مستأمناً ، وأقام في المناطق الساحلية ، وعاش في كنف المسلمين الذين سمحوا لأهل الكتاب بالعيش بين أظهرهم على الرغم من أنهم كانوا يتعرّضون بين المدة والأخرى لحملات صليبية ، وقد زاد هذا العدد فيما بعد حيث جاء الاستعمار الصليبي ، فأقبلت الجموع من النصارى معه . لقد كان في تونس طليان ، ومالطيون ، وإنكليز ، وإسكتلنديون ، وفرنسيون ، ولكن زاد الفرنسيون مع الحماية الفرنسية ، ثم مع الاستعمار ، كما زاد الأوربيون عامة ، وإن كانت زيادة الفرنسيين أكثر بكثير . لقد أخذ هؤلاء النصارى الذين استوطنوا في بلاد المغرب ومنها تونس امتيازات في المناصب الإدارية ، ومراكز الدولة . وفي الاستيراد والتصدير بل والاحتكار ، وقدّمت لهم أراضي الأوقاف الإسلامية ، وأملاك الدولة ، كما استولوا على أخصب الأراضي الزراعية بطرق ملتوية في أغلب الأحيان ، وقد وقف هؤلاء النصارى مع الدولة المستعمرة ، وبذلوا طاقاتهم لاستمرار سيطرتها ، ووقفوا في وجه الوطنيين وأمام مطالبهم ، كما شكّلوا فرق مقاومة مضادة لحركة المقاومة الوطنية ، وعندما اضطرّ المستعمرون الصليبيون للخروج من تونس انحلت جماعات من المستوطنين يغادرون البلاد ، ويؤوبون إلى بلدانهم ، وبدأ تقلّص عدد النصارى . لقد كان بإمكانهم الحركة والمقاومة أيام الاستعمار ، لما لهم من نفوذ وسلطة ، ولما يملكون من سلاح لا يجوزه غيرهم . أما الآن فليس لهم من دور ، ولا يمكنهم الدخول في صراعات ، ما داموا قلّة ، ولا يشكّلون أكثر من ٢,٥٪ من مجموع السكان .

وأما اليهود فلا يزيد عددهم اليوم على ثمانية آلاف ، فليس لهم نسبة إذ لا تزيد على واحد بالألف ، وهذه القلّة لا يمكنها الصراع ، وكل ما تستطيعه

هو إثارة الفتنة ، والإغراء ، ونشر الفساد الذي هو من اختصاصهم ، ويتفوّقون فيه على غيرهم ، أما عدا ذلك فليس لهم أي دور في السياسة ، أو أي أثر في الحياة الاجتماعية . ومعظمهم يقيم في العاصمة مدينة تونس . لقد كان عددهم في الماضي أكثر ، وراء مع الاستعمار ، ثم أخذوا بالترحيل إلى فلسطين عندما أقام إخوانهم اليهود دولة لهم هناك على جثث الأبرياء من أبناء البلاد ، ومكان الذين شرّدوهم بتأييد ودعم الصليبية العالمية ، وبقي منهم عدد في تونس لما يأملونه من الاستعمار الصليبي الفرنسي ، ولما كانوا يحصلون عليه من امتيازات بمعظمهم من ركائز السلّط الفرنسي ، ولما كانوا يحوزون عليه من مشاريع بوسائلهم وطرقهم المعروفة . ولمّا حصلت البلاد على الاستقلال ، كان عددهم (١٠٥) ألف ، وعندما أضاعوا الكثير مما كانوا يحصلون عليه أخذوا يرحلون حتى لم يبق منهم سوى ثمانية آلاف . وفي العهد الاستعماري كان لهم دور ، وكان لهم حظوة ، وإن لم يستطيعوا الصراع لأنه لا يتفق مع طبيعتهم ، إلاّ أنه يمكنهم التجسس للمستعمرين ، وإثارة الصليبيين على المسلمين ، ورمي الوقيعة بين أفراد المجتمع ، وقد انتهى دورهم مع انتهاء الاستعمار ، وإن كانوا يحاولون التحرّك في الخفاء ولغير مصلحة البلاد بأعدادهم القليلة . وعلى هذا فلا توجد في تونس صراعات على أساس العقيدة ، لأن الأكثرية الساحقة من أبناء عقيدةٍ واحدةٍ وهي الإسلام .

الصراعات الحزبية . كان المسلمون في تونس كتلةً واحدةً في أول الأمر ، ويقفون جميعاً في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، فهم يختلفون عنهم في العقيدة ، كما يتمايزون عنهم في اللغة ، وقد دخلوا البلاد ، قوةً واقتداراً ، وأظهروا مباشرةً حقدهم الصليبي الدفين على المسلمين ، فكل تصرّفاتهم تظهر فيها الصليبية ، وموجّهة بوضوح ضدّ المسلمين ، وكل ما كان المتمي إلى الإسلام أكثر إيماناً ، وأكثر تمسّكاً بسلوكه ومحافظاً على قيمه كان أكثر تعرّضاً للأذى الفرنسي .

لقد وقف المسلمون جميعاً في وجه الاحتلال ، واتحدوا كلهم لمقاومة

الاستعمار ، والتقت القبائل بعضها مع بعض وتسيت ما كان بينها بالأمس من خلافات ، ولما عجزوا عسكرياً بقوا مترابطين معنوياً ، فقد دعموا عمل بورقيبة الذي أصدر جريدة « الحاضرة » ، ودعا إلى الجامعة الإسلامية ، وزيارة الملك مع الأمصار الإسلامية كافة .

وانضمّ الكثير إلى حزب الدستور الذي أسسه علي باش حمبة ، ودعموه ، واستمرّوا كذلك عندما أصبح اسمه حزب « تونس الفتاة » ، وعقدت اللقاءات كثيرة ، والاجتماعات متعددة ، لدراسة الوضع والخادم يرونه مناسباً ، ونتج عن هذه اللقاءات تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي ضمّ مختلف الأعيان ، وأسندت الرئاسة فيه إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي رغم غيابه مُبعداً عن البلاد ، ولمّا سمح له بالعودة تسلّم الرئاسة فعلاً . كل هذه المدة والمسلمون كتلة واحدة حتى أوائل شعبان عام ١٣٣٩هـ ، حيث أخذت تلعب الأهواء والقضايا الشخصية

الحزب الإصلاحي : تشكّل الوفد التونسي للسفر إلى فرنسا ، وترأسه « حسن قلاتي » الانضمام إلى الوفد ، وأخذ يهاجم عبد العزيز الثعالبي ، واجتمع حوله المقربون إليه ، وأسّسوا الحزب الإصلاحي في ٩ شعبان ١٣٣٩هـ ، فكان هذا هو الانشقاق الأول ولمّا يمض على تأسيس الحزب الحر الدستوري سنة (رمضان ١٣٣٨هـ) ، وضمّت هذه المجموعة جلّ عقلها على عبد العزيز الثعالبي ، وكانت مقالات حسن قلاتي ، ومحمد تعيان مثيرة ، غير أن الثعالبي وبقية الأعيان لم يردّوا بالمثل ، وانتظموا صفوفهم ، فهدأت الموجة ، ولم يطل الزمن حتى انتهى الحزب الإصلاحي .

الحزب الدستوري الجديد: عندما تأسس الحزب الحرّ الدستوري التونسي ضمّ مختلف الأعيان ، كما انتسب إليه الكثير من الأفراد التونسيين من مختلف أصحاب الآراء والسلوك ، فكأنه كان تجمّعاً وطنياً لمقاومة الغاصبين والوقوف في وجه الفرنسيين ، ولكن مع الأيام لا بدّ من أن تتجمّع العناصر المتقاربة بعضها مع بعض ، وفعلاً ظهر تياران في الحزب ، أحدهما يمثل جانب

على شخصيته العربية الإسلامية أو يرغب في تلك المحافظة ويسعى إليها ولو كان مقصّراً أو يخالف في بعض الجوانب فهو صاحب عاطفة إسلامية حريص عليها ، والثاني : حريص على مصلحة بلاده ولكن يرى أن تسير على النهج الغربي الأوربي وفي الطريق العلماني ، وقد تسلّم هذا الجناح جريدة « العمل التونسي » ، ولا شكّ أن القسم الثاني هو الأقرب إلى الفرنسيين ، بل إنهم يجاملون القسم الأول كل مجاملة ، ولا يستطيعون التفاهم معه ، ومن هنا كان همّهم الفصل بين الجناحين ، ثم اصطفاء الأعوان لهم من القسم القريب إليهم ، والذي سيعملون على رفعه وإبرازه ، واختيار عناصر الإدارة منه ، وإذا دعت الحاجة تسليم السلطة إليه . إن مجرد الانقسام في الحزب مصلحة للفرنسيين ، حيث تضعف المقاومة في وجههم ، لذا فقد عمل الفرنسيون للانشقاق ، والاختلاف في الفكر بين القسمين يساعد على الانشقاق ، وعلى هذا فقد تمّ بسهولة ، انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن اللجنة التنفيذية في الحزب وهي منها ، فانقسم الحزب تلقائياً ، وأسّس القسم الثاني حزب « نشأة العمل التونسي » ثم عاد قادة هذا الحزب ، واحتفظوا باسم الحزب ، ولكن أضافوا إليه كلمة « جديد » ، فأصبح في البلاد حزبان ، أو أصبح الحزب قسمان : ١ ـ الحزب الحرّ الدستوري القديم . ٢ ـ الحزب الحرّ الدستوري الجديد ، ونتيجة عمل فرنسا المستمرّ لإبراز الحزب الجديد بتقديم بعض المطالب لهم ، واحتفاظهم وتفهمهم ، لتسليط الأضواء عليهم ، والاهتمام بهم بإظهارهم في وسائل الإعلام كلها ، والإشارة إليهم أنهم الناطقون باسم الشعب والمخاصمون لمحتلّيه ، ثم إعلان العداوة لهم ، كل هذا قد جعل الناس تلتف حولهم وتنسى الحزب القديم ، ويجب ألاّ ننسى أيضاً نشاطهم ليصلوا بسرعة إلى المكافأة التي تنتظرهم نتيجة سلوكهم وتفاهمهم . إذن برز الحزب الجديد ، واختفى أو كاد ، الحزب القديم .

صالح بن يوسف : كان الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد بعد استقالة محمود المانطري ، وكان بورقيبة يريد السير في طريق

العثمانية بحظ واسعة ، وبشكل صريح ، وكان صالح بن يوسف الأمين العام الحزب أقل ميلاً إلى العلمانية أو لا يطالب بتبنيها ، وإن كان يتبنى العلمانية بدرجة أكبر في هذا المجال ، والمفاهيم بينهما قائم ، والعمل مشترك ، وفي بدايات الخمسينات وبعد الحسن بدرجة وحيدة ، كان يوسف بن صالح أصبح في خمسة شهر ، وبعدا يتبرأ من بعض تصرفات وليس الحزب .

وقد وقعا بورقيبة ، الخلاف ، لإنهاء السلاح ، وإدارة المقاومة ، فأيد صالح بن يوسف ، وراى استمرار المقاومة ، ورفض التفاوض مع الفرنسيين ، واستمر بورقيبة في طريقه ، ولم يبال بآراء صالح بن يوسف الذي أخذ يناهض بورقيبة ، ويتهمه بالعلمانية ، وبمعاداة الإسلام ، وبمعاداة العروبة ، و

وتم الاستقلال ، وألقى القبض على أنصار صالح بن يوسف ، التي هو ، عقد حزب خارج البلاد ، وحزن لعقابل في الوزارة ، وأخرج منها كل من كانت له صلة بصالح بن يوسف ، ثم اغتيل صالح وهم بعيد عن بلده ، وانتهى أمره .

الحزب الشيوعي . وُجد الحزب الشيوعي بشكل سري بعد الحرب العالمية الأولى ، وبدأ ينمو ويتسع بدعم شبحة الدعم الذي يلقاه من نظر الشيوعية العالمية في موسكو ، وبسبب حزبه ومعاداته للاستعمار ، ومكان تونس يشون من وطأة الاستعمار مما يجعلهم يتعرون أفكارهم انتشاره ، إضافة إلى أن الجهل يجعلهم لا يعرفون أفكاره ، وإرائه بالإسلام ، كما أن الفقر يجعلهم يتعرون إلى شعاراته التي يرفعها ، ويدعو إليها ، ويصدقون ولو كانت مزيفة ، فالمفلس في البيع يتحلل الفقة ويرى نجاحة ، والمحتاج يطرق كل صاحب كلام بالمناداة حاداً .

والحزب الشيوعي يُعادي الاستعمار الغربي لا من وجهة نظر إسلامية ، أو وطنية على الأقل ، وإنما من وجهة نظر الاستعمار الروسي الذي يناهض الاستعمار الغربي ، فهي مناهضة لا عداوة ، لذا فالشيوعيون التونسيون هم

مختلفون المناهضة في مفاهيمهم الفرنسا المختلف عن مناهضات طبة المسلمين التونسيين .

واستطاع الحزب الشيوعي التونسي أن يؤثر على بعض الاتحادات المهنية ، وقد أدخلت هذه الاتحادات تضغط على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بدأ يختلف مع الحكم ، وبعد الاستقلال تغيرت تجارة الطلاب في عام ١٣٧٥هـ ، وتلقت الاتهامات موجهة إلى أعضاء في الحزب الشيوعي ، وفي عام ١٣٧٦هـ منع الحزب الشيوعي من النشاط ، وعُطلت صحفه ، ولم يُسمح بإنشاء حزب شيوعي للحزب الحاكم الذي يقي حده في الميدان ، وحل اسم ، حزب الاشتراكي الدستوري . أما الشيوعيون الكبار من أصحاب المصالح قد تعرضوا في الحزب الحاكم ، وأعلنوا تركهم أفكار كل ما يسوي أفكار الحزب الاشتراكي الدستوري ، وأما العامة وهم أكثرية أعضاء الحزب فقد حرموا من الساحة ، وإن بقيت عندهم عواطف نحو الشيوعية ، لجهلهم وفقرهم ، كما انخرط عدد منهم في النقابات العُمّالية ، ومن خلالها يتحدثون عن أفكاره الاشتراكية ، إن كان قادراً ، أو يظن أن العمل العُمّالي واحد ، فهو لا يرد على فكره ، ويهتم بالأعمال المعمولة ، وهذا شأن العُمّال غير القادرين عن الحديث عن الاشتراكية ومبادئها ومفاهيمها .

وفي عام ١٤٠١هـ رُفع الحظر عن الحزب الشيوعي ، وبعد عامين أعطي ترخيص لحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، واخر لحزب الوحدة الشعبية ، وهكذا عادت الحياة الحزبية ، ولكن لم يبدأ الصراع فيما بينها بعد ، ويبدو أن المناهج واحدة ، وإن تعددت الأسماء والانتماءات . وعندما قام زين العابدين بن علي بحركته أيد الجميع هذه الحركة ، وأعلن ذلك صراحة وتعهد مواعدة ، الأمين العام لحزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، و منير الباجي ، الأمين العام للحزب الاجتماعي .

التيارات الفكرية . لم تكن هناك أفكار غريبة في تونس قبل فرض الحماية عليها ، كما لم تكن هناك أفكار متباينة ، وإنما كانت الأفكار واحدة ،

والتي تنبع من العقيدة التي عليها الشعب وهي الإسلام ، فإذا كان هناك تساهل في أداء بعض العبادات ، إلاّ أن العاطفة الإسلامية قوية ، واحترام أهل العلم ، والوقوف عند الحدود الشرعية موجود .

فلما فُرضت الحماية ، وكثر المستوطنون ، وظهر التفوق العسكري الفرنسي ، وأصبح الأعيان المحتمون هم أصحاب السيادة ويسندهم الأمر والنهي ، كثر المتفرنجون ، وانتشر التقليد في الزي والسلوك ، بل وفي اللغة والمحاكاة . ومع الزمن ، ظهر الذين أصبحوا بالطريقة الفرنسية ، فأصبحوا يطالبون بالسير على النهج الفكري العلماني ، ويبدؤوا بتطبيق ذلك على أنفسهم ، ثم بالدعوة له . وبدأ يُوجد تياران فكريان واضحان .

١ ـ الفكر الإسلامي ـ الذي ينبع من العقيدة ، وإن كان مستوى الوعي آنذاك بسيطاً ، وقد حافظ أصحابه على ما اكتسبوه من إيمانهم ، وكانت لهم شخصية متميزة ، ويرون أخذ العلم التجريبي من الحضارة المادية ، والبعد عن سلوك أصحابها وتصرفاتهم ، وعقائدهم التي أخذوها عن حضارتهم المادية ، حيث يعطي الماديون العقل صفة الوصول إلى الحقائق المطلقة . فلم يؤمنوا إلاّ بما يلمسونه بأيديهم ، أو يتوصّلون إليه بعقولهم وهذا لا يتفق مع الإسلام ، ولا مع العلم الذي يؤمنون به .

ومن أصحاب هذا الفكر علماء وطلاب جامع الزيتونة حتى عُرفوا بالزيتونيين ، وأحياناً لحزي بالشيخ الزيتونية ، وأساتذة المعهد الصادقي ، ويُعرفون أحياناً بقدماء الصادقية ، ورجالات الحزب الحرّ الدستوري التونسي القدماء أو رجاؤه الحقيقيون ، وقد يُطلق عليهم أحياناً الحزب القديم ، ويضاف إلى ذلك عامة الشعب ، المسلمون بالفطرة ، والذين لا يعرفون إلاّ الإسلام فكراً ، وعقيدة ، وسلوكاً ، ومنهج حياة ، وأخلاقاً ، وقيماً ، ومنه تنبع جميع قضايا حياتهم .

وهؤلاء أقسموا في الوطنية ، إذ يرون أنه لا يمكنهم التعايش مع

الفرنسيين المستعمرين الصليبيين لأنهم يؤمنون تمام الإيمان أنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، عقيدة وأمة ، ولما كانت كل جوانب الحياة تؤخذ أو تنبع من العقيدة لذا فهم لا يلتقون مع الفرنسيين أبداً ، بل هناك ما هو أشدّ من هذا إذ يعتقدون أن الفرنسيين إنما دخلوا تونس وغيرها من الأقطار الإسلامية لإذلال المسلمين ، وفي سبيل القضاء على الإسلام بدافع الحقد الصليبي ، فكيف يطمئن المرء إلى آخر جاء لإذلاله ، وقتل أعزّ شيء عنده ، وهو العقيدة !؟ إذن لا يمكن أن يقبل هؤلاء الفرنسيين أبداً ، ولا بدّ من قتالهم لإخراجهم من البلاد . فهم إذن أصحاب عقيدة ، ويلتقون مع المخلصين بالوطنية بل إنهم أشدّ الوطنيين إخلاصاً .

وإذا كان الفكر الإسلامي قبل الحماية غير واضح تماماً لدى الأفراد نتيجة المرحلة التي عاشها المسلمون من التأخر ، وغياب المنهج والجهل ، ثم جاء الاستعمار الصليبي وبذل جهده لإبقاء المسلمين على حالتهم ، بل وتركهم تماماً ، وإعطاء المؤسّسات لهم بإذلالهم ، وإفقارهم ، وتجهيلهم ، وإبعادهم عن المناصب ، فاشتدّت المصيبة ، إلاّ أن المسلمين قد أخذوا يستيقظون من سباتهم ، وينفضون عن عيونهم الغبار الذي تراكم عليهم فيما مضى ، فبدأت الصحوة ، وغدا الفكر الإسلامي واضحاً ، والمنهج بيّناً ، وبرز في تونس ، وإن كان متأخراً قليلاً عما ظهر في بقية الأمصار الإسلامية كمصر والشام وباكستان وذلك بسبب تأخر تربع الاستعمار الفرنسي على صدور التونسيين ، وبرز منهم قادة أمثال راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وغيرهما ، وبدأ الاتجاه الإسلامي يقوى حتى احتلّ المكانة الأولى في البلاد .

ولقد خشي أصحاب الفكر المستورد هذا النشاط الإسلامي ، فوقفوا في وجهه جميعاً ، وخاصة أن السلطة بيدهم ، وتدعمهم الدول الأخرى التي لها النفوذ العالمي ، والتي تخشى انكماش ذلك النفوذ فيما إذا عادت للإسلام قوته وعاد له مجده . ووُضع القادة في السجون ، وألقي القبض على الكثيرين ، وخُنقت وسائل الإعلام العالمية من الرجعية ، والتخلّف ، والتعصّب ،

والتطرّف ، وحملت بعض المسلمين عن وعي وعن غير وعي ، والتهمت الاتهامات ، وكثرت الافتراءات ، ولكن الفكر لا يقاوم بالسيف ، والعقيدة لا تحارب بالضغط

وعندما قامت حركة زين العابدين بن علي خرج قادة الاتجاه الإسلامي من السجن ، وأخذ الاتجاه دوره بين الحركات ، وإن كان ينظر إليه بعين الحذر من بقية الفئات ، ثم تكشف الثياب عن هذه الحركة ، وعند الضغط على أصحاب الفكر الإسلامي

٢ ـ الفكر المستورد وقد دخل مع الحملة الفرنسية ، إذ هُزم بعض الرجال فكرياً بعد أن هُزموا عسكرياً ، وفتن بعض الناس بالعلم الغربي ، وبُهر بعضهم بالحضارة المادية ، وأعجب بعض السكان بسلوك الفرنسيين المتحرّر من كل قيمة ، وغلبت على بعضهم أهواؤهم وشهواتهم ، فرضوا أن يعيّشوا من دنياهم ما شاء لهم هواهم ، فانطلق هؤلاء وأولئك يقلّدون الفرنسيين ، ويطالبون بالسير على منهجهم بترك مخلّفات الماضي وما فيها من إيجابيات وسلبيات ، وأخذوا يجترّون الكلمة الدخيلة كالديمقراطية ، والاشتراكية ، والعلمانية ، والشيوعية ، والماسونية ، و . . . وهذا يدعو لهذا المبدأ ـ حسب زعمه ـ ويجعله عنواناً لتحمسه ، وذاك ينادي بذلك الشعار ويضعه لافتة لحزبه ، ويتكلّم من يتكلّم ، ويتشدّق من يتشدّق ، و . . . وقد ينتقل بعضهم من حقلٍ إلى آخر ـ كما سنرى ـ إذ لا فرق بين مسار وآخر ، فكلها تنبع من معين واحد ، وهو المادة ، والتحرّر من كل قيد عقدي أو أخلاقي ، أو ما تعارف عليه المجتمع ، ومن كل القيم . وقد برز الحزب الشيوعي ، والحزب الحرّ الدستوري الجديد ، وتجمعات ثانية ، فلما تسلّم الحزب الحرّ الدستوري السلطة ، ومُنع الحزب الشيوعي ، وبقية الأحزاب والتجمعات من النشاط وحظر عليها ذلك الخرط قادتها كلهم في صفوفه ، إذ الفكر واحد والسلوك واحد ، وإن اختلف المدار .

ولما سُمح بعودة النشاط عادت لتظهر من جديد ، إذ كانت تعمل تحت

جناح الحزب الاشتراكي الدستوري ، ومن المصلحة الآن أن يبرز قادتها مستقلين ، وأن يعلوَ ذكرها تحت جناحها ، وإن كانت تعمل في ظلّ السلطة ويجب أن تعمل الآن لتسلّم هي السلطة ، ويستظلّ غيرها بظلّها ، فالقضية قضية إعادة ، وقد برز حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية ، وحزب البعث ، ومنظمة العمل الشيوعي ، ومنظمة الشعلة ، وتجمّع الاشتراكي التقدمي .

وليست هذه الأحزاب والتجمعات كلها ذات موقف واحد من الإسلام ، فبعضها يعلن الحرب عليه كالشيوعية ، وبعضها تخفي تلك الحرب كالعلمانية ، وبعضها يريد التحطيم تحت غطاء كالماسونية ، وبعضها يسكت على أن أفراده يسلكون السلوك المخالف للإسلام ، فلا يؤدّون العبادات ، ولا يصومون بأي شعيرة من شعائره ، ويرتكبون المحرّمات ، ونساؤهم سافرات متبرّجات ، وبعضها ينادي الإسلام ما دام يقف أمام شهواته ومصالحه ، ويحارب كل من يريد أن يذكّره أو ينصحه أو يعظه ، وربما كان أفراد من مختلف هذه الجماعات لا يعادون الإسلام ، بل لا يعرفون أن جماعاتهم ضدّ الإسلام ، وإنما يسيرون وراء قادتها ، وقد يتعصّبون لهم ولأحزابهم سيرا وراء مصالحهم وتبعاً لأهوائهم .

وإذا كانوا جميعاً يدّعون الوطنية فإنهم يختلفون في صدقهم ، وفي الفلك الذي يدورون فيه ، فالحزب الشيوعي وحده ينظر إلى الوطنية من خلال الفكر الشيوعي العالمي الذي تمليه موسكو على أتباعها ، وتطرحه من خلال مصالحها الخاصة ، ومنافستها مع الرأسمالية ، ففكره وتصرّفه مفروضٌ عليه ، ولا يتبع من كيانٍ ذاتي ، وهو يدور في الفلك الشيوعي . وأما ما عداه من الأحزاب والتجمعات ذات الفكر المستورد فتدعو إلى الوطنية من خلال مصالحها الخاصة وسيطرتها على السلطة دون أن تكون تابعةً في قراراتها الداخلية لغيرها ، وإن كان أكثرها يدور في فلك الرأسمالية لتأييده ودعمه في الوصول إلى القمة والمحافظة عليه بعد ذلك . وأكثر القواعد والأفراد يرغبون في استقلال بلادهم

وتميزها بكيانها الذاتي

وفي كل مجتمع أفرادٌ يختلفون في آرائهم ، وبينهم من يحمل الأفكار كلها ، وتتدرّجها من طرف إلى آخر ، فهو بين هذا وذاك .

ويسعى الاتجاه الإسلامي إلى التعريب والتميّز الكامل بالشخصية العربية الإسلامية ، ولا يبالي غيره بالتعريب ولا يهتمّ بذلك ، وإذا وُجد من دعا إليه من باب التعصّب إلى العربية فهي مجرّدةٌ من مضمونها الإسلامي الذي فيه التصحيح لكل المقوّمات العربية .

الباب الثالث
الجزائر

لمحة عن الجزائر قبل إلغاء الخلافة

طمعت فرنسا بالجزائر رغبةً في احتلال أراضيها ، ونهب خيراتها ، وفي الجزائر يُطمع فيها ، كما كانت فرنسا تودّ أن تلفت نظر الفرنسيين في الداخل إلى الخارج وإلى انتصاراتٍ وهميةٍ ، فإن ما في الداخل يقضّ مضاجع الحكم فيريد أن يُلهي الناس في التفكير بما يحدث وراء الحدود ، وإن ضعف الجزائر يُشجّع فرنسا على الإقدام على هذه المغامرة ، وكانت فرنسا مدينةً للجزائر بأموالٍ كبيرةٍ ثمن قمحٍ اشترته منذ أيام الثورة الفرنسية ، وماطلت في الدفع للظروف التي تمرّ بها ، وأملاً في عدم الدفع باحتلال الجزائر ، ويجب ألا ننسى الحقد الصليبي الدفين الذي يكمن بين ضلوع نصارى أوربا .

أخذت فرنسا تتحيّن الفرص للقيام بمغامرتها ، وجاءت الفرصة عندما طالب « الداي » في الجزائر القنصل الفرنسي بتسديد الديون ، فأساء القنصل الأدب ، فما كان من الداي إلا أن صفعه ، وأمره بالخروج من القصر ، فكتب القنصل إلى حكومته بما تمّ ، فعدّت ذلك إهانة ، وأخذت تستعد للغزو ، ولا نجد الوسائل السياسية في إقلاع فرنسا عما صمّمت عليه .

ولما أكملت فرنسا استعدادها أرسلت في أواخر عام ١٢٤٥هـ حملةً مؤلفةً من ١٠٣ سفينة بحربة ، وأربعمائة سفينة نقل تحمل أربعين ألف مقاتل ، ونزلت هذه القوة على البر ، واحتلّت موقع (سيدي فرج) في تاريخ ٢٣ من المحرم ١٢٤٥هـ (١٤ حزيران ١٨٣٠م) ، وبعد معاركَ طاحنةٍ بين

الطرفين ، ومقاومة عنيفة أبداها القوات الجزائرية ، وتضحيات جسيمة قدّمتها ، النصر للمعتدين ، ودخلوا مدينة الجزائر في الثاني عشر ١٤ محرم ١٢٤٦هـ (٥ تموز ١٨٣٠م) ، واضطر الداي إلى الاستسلام ، وترك مدينة الجزائر ، واتجه إلى مصر حيث نزل بالإسكندرية . اتجه الفرنسيون إلى بقية الولايات ، فساروا إلى (وهران) حيث فكّروا من دخولها عام ١٢٤٩هـ بعد أن انتصروا على واليها العثماني « حسن بك » ، ودخلوا (قسنطينة) عام ١٢٥٣هـ بعد مقاومة واليها العثماني « أحمد بك » هذه المدة كلها ، وانتهى الفرنسيون من احتلال ولاية الجزائر كلها عام ١٢٥٥هـ ، أي أن احتلال هذه الولاية الشقيقة التالية استمرّ تسع سنوات من قبل القوات الفرنسية المعتدية .

حاولت فرنسا اغتصاب الأراضي الخصبة من أرض الجزائر ، وإعطاءها للفرنسيين إغراءً لهم في سكنى الجزائر ، ليكونوا عوناً لها وعيوناً لتثبيت أقدام الفرنسيين فيها ، وليخلصوا لحكومتهم بعد أن قدّمت لهم المنح السخية التي نهبتها من البلاد التي احتلّتها ، وفي الوقت نفسه تكون قد أفقرت أهل الجزائر ، فيضطرون نتيجة الحاجة إلى الخضوع للمعتدين ، والرضوخ لأوامرهم ، فيصيبهم الذلّ ، وما ذلّ قوم إلاّ وسلّموا قيادهم لغيرهم ، كما عمل الفرنسيون على نشر الفساد وشيوع الرذيلة وخلع المرأة المسلمة من مجتمعها المسلم ، وجعلها تقلّد المجتمعات الغربية التي لا تعرف حشمةً ولا حياءً ، ولا حرمةً ولا وقاراً . فقد ترك الفرنسيون حبل الفساد على غاربه ، وبدوا الحبل لكل راغبٍ أو راغبةٍ ، ومتى انطلق الناس وراء شهواتهم تركوا الآخرين يرتعون في مرتعاهم ، ولا يبالون أيهم تسلّم زمام الأمر فيه .

وقفت القبائل في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، وقد وجدت في الفرنسيين حقداً شديداً ضدّ المسلمين وخيانةً وغدراً ونقضاً للعهود ، لقد أمر القائد الفرنسي « دوبيجو » بتحويل أجمل مسجد في مدينة الجزائر إلى كنيسة ، فقام الجنود الفرنسيون باقتحام المسجد على حين غرّة في داخله أربعة آلاف مسلم ، وأعملوا فيهم القتل بالحراب ، وهم يؤدّون الصلاة داخل المسجد

الذي لم يلبث أن تحوّل إلى « كاتدرائية الجزائر »[١] .

كما أقدم الفرنسيون على ذبح قبائل مسلمة كاملة ، مثل قبيلة العوفية ، وهذا ما أثار سخط المسلمين جميعاً ، وإذا كان الحصر لا يستطيعون الحركة لأن الفرنسيين فوق رؤوسهم ، فإن القبائل كانوا على حرية نسبياً ، فنهضوا للجهاد .

بداية المقاومة : قرّر القائد الفرنسي « دوبورمون » الذهاب إلى مدينة (بليدة) يوم ٢٩ صفر ١٢٤٩هـ (٢٥ تموز ١٨٣٠م) على رأس جيش مكوّن من ألف جندي مشاة وبعض مئات من الخيالة ومدفعين ، فكتب إليه « ابن زعمون » رئيس قبيلة « فليسة » يطلب منه عدم التقدّم إلاّ بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظّم العلاقة مع الفرنسيين ، ولكن « دوبورمون » لم يبالِ ، وسار إلى (بليدة) ، فاصطدم أثناء عودته مع « ابن زعمون »، فقد أحد معاونيه وثمانية من رجاله . وزادت قوة « ابن زعمون » ، وانضمّت إليه القبائل في سهول (متيجة) ، واقتحم مدينة (بليدة) يوم ٢ رجب ١٢٤٩هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٨٣٠م) ، ودارت معركة عنيفة أبيد فيها الكثير من الحامية الفرنسية التي كانت تعمل تحت قيادة العقيد « روڤيو » ، وفي اليوم التالي وصل القائد « كلوزول » إلى (بليدة) من حملته الفاشلة على بلدة (المدية) عاصمة إقليم (تيطري) ، فوجد ما حلّ بالحامية الفرنسية في (بليدة) ، فاضطرّ إلى سحب القوات إلى مدينة الجزائر . ثم انضمّ « سيدي السعدي » إلى « ابن زعمون » ، كما كان « مصطفى بو مرزاق » يقود المقاومة من جهة ثانية في سهل (المتيجة) . غير أن قوات فرنسا الضخمة قد تمكّنت من تشتيت قوات « ابن زعمون » ، واضطرّ بعدها للاعتزال ، على حين انضمّ بقية القبائل وزعماؤها إلى حركة عبد القادر الجزائري[٢] .

---

(١) استشهاد شعب الجزائر ـ المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ص ٨٩ ـ سلسلة المنهل

(٢) انظر المرجع السابق .

كان شيوخ قبائل المرابطين ، وهم من خرج من الأندلس ، واستقر في الجزائر ، قد ضاقوا ذرعاً بأعمال الفرنسيين ووحشيتهم ، فتشاوروا فيما بينهم ، واشار عليهم أحدهم ، وهو محي الدين بن مصطفى الحسني ، بالتوجه إلى سلطان المغرب ، ففعلوا ، ووعدهم عبد الرحمن بن سليمان سلطان المغرب ، وأرسل لهم ابنه علياً بقوة تقدر بخمسة آلاف مقاتل ، فاجتمع المرابطون ، وبايعوا محي الدين أميراً عليهم للقتال الفرنسيين ، فقادهم عدة سنين ، ثم نازل لأبيه عبد القادر[1]

كان في الجزائر ما يقرب من ستة آلاف من العثمانيين قُتل منهم ألف وخمسمائة ، وعمل الباقون مع الجزائريين . أما اليهود فقد كانوا أكبر أعوان الفرنسيين ، وأسوأ أعداء المسلمين ، مع أن الأسباب المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر إنما كانت نتيجة مطالبة الجزائر لفرنسا بديونها وحقوق رعاياها من يهود حيث كانت لهم ديون على الحكومة الفرنسية يومذاك .

أعلن عبد القادر الجزائري الجهاد ، ونظّم حكمه فكان عشابة رئيس للوزراء ، وله نائب ، ووزراء للخارجية ، والخزانة ، والأوقاف ، والزكاة والأعشار ، والخزانة الخاصة ، وكان للوزراء كتبة ، واختار مجلساً للشورى يتألف من أحد عشر عضواً يمثلون مختلف مناطق البلاد ، وعلى رأسهم كان

---

(1) عبد القادر بن محيي الدين بن مصطفى الحسني الجزائري ، وُلد عام ١٢٢٢هـ في (القيطنة) إحدى قرى ولاية وهران ، وتعلم في وهران ، وحجّ مع أبيه عام ١٢٤١هـ ، فزار المدينة ، ودمشق ، وبغداد ، وبايعه الجزائريون لقتال الفرنسيين ، فقاد الجهاد خمس عشرة سنة ، وضرب نقوداً سماها « المحمدية » ، واتخذ معامل لصنع الأسلحة والأدوات الحربية ولباس الجند ، ولما انقطع دعم سلطان المغرب ضعف عبد القادر ، فطلب شروطاً لاستسلام رضي بها الفرنسيون ، فاستسلم عام ١٢٦٣هـ ، فنفوه إلى (طولون) ، ثم نقلوه إلى (أنبواز) ، فبقي فيها أكثر من أربع سنوات ، وزاره في سجنه الإمبراطور « نابليون الثالث » ، وأطلق سراحه ، ولكن اشترط عليه ألا يعود إلى الجزائر ، فزار باريس ، واستانبول ، ودمشق ، واستقر في دمشق عام ١٢٧١هـ وفيها حمى النصارى عندما وقعت أحداث عام ١٢٧٧هـ ، وتوفي في دمشق عام ١٣٠٠هـ .

قاضي القضاة ، ونظّم الجيش فكان الرغيف يقود الفي عشر جندياً ، ورئيس الصف يقود عشرين جندياً ، ويقود السياف مائة جندي ، والأعلى ألف جندي . وكان في كل منطقة من الجزائر رئيس عليها ومعه عدد من الطابور ، يتناوبون بين منطقة وأخرى . واتخذ من مدينة (المعسكر) قاعدة له . واتصل بداي بن من العثمانيين فأعلنوا السمع والطاعة .

بويع عبد القادر الجزائري أميراً للجهاد في ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٨٣٢م) ، ولكن رفض البيعة والطاعة بعض المقاتلين المنافسين ، حسداً من عند أنفسهم لتكون لهم الإمرة ، واضطرّ إلى الصدام معهم ، وانتصر عليهم ، ودخل مدينة تلمسان ، وعامل أهلها أحسن معاملة ، وتوفي والده في هذه الأثناء .

استولى القائد الفرنسي « دي ميشيل » على (أرزو) و (مستغانم) ، وقد أسرع عبد القادر وأغار عليها ، وحاصر مستغانم ، واضطرّ إلى العودة إلى قاعدته في (المعسكر) . وعقد الجنرال « تريزيل » معاهدة مع « مصطفى ود إسماعيل » رئيس قبائل (الدوائر والزمالة) . ثم جرت معاهدة بين الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشيل في تاريخ ١٧ شوال عام ١٢٤٩هـ (٢٦ شباط ١٨٣٤م) ، لوقف القتال ، وإطلاق سراح الأسرى ، وحرية التجارة ، واحترام عادات وديانة المسلمين .

لم ترق المعاهدة السابقة للفرنسيين ! فاستدعوا « دي ميشيل » ، وعيّنوا حاكماً للجزائر ، هو « ديرلون » ، وأصبح حاكماً عاماً بعد أن كان سلفه قائداً للحملة . فقرّر الحاكم الفرنسي نقض المعاهدة السابقة ، وجاءت الظروف مواتيةً له ، إذ هُزم عبد القادر أمام مصطفى ود إسماعيل ، ثم التقيا ثانية في معركة طاحنة في سهل (محرز) يوم ٧ ربيع الأول ١٢٥٠هـ (١٣ تموز ١٨٣٤م) ، غير أنهما قد تصالحا ، ولكن استطاع عبد القادر من الانتصار على منافسيه الآخرين وهما « سيدي العربي » ، و « الغماري » رئيس قبائل بني العباد . الخ « ديرلون » المعاهدة ، وسار عبد القادر فقضى على تمرّد قبائل

أولاد سيدي العربي في وادي الشليف ، ثم انطلق بعدها إلى عومي حسن الملقب بأبي حمار ، وكان قد احتلّ بلدة (المدية) فانتصر عليه . وكان لا بدّ من الصدام مع الفرنسيين ، فالتقى عبد القادر مع الجنرال « تريزيل » على نهر القطع قرب الساحل ، فانتصر عبد القادر انتصاراً رائعاً ، واضطرّ الفرنسيون على توقيع معاهدة (القطع) مع عبد القادر في الأول من ربيع الأول ١٢٥١هـ (٢٦ حزيران ١٨٣٥م) .

استدعى الفرنسيون « ديرلون » ، وحلّ الجنرال « دارلانج » مكان الجنرال « تريزيل » ، وأعيد « كلوزيل » إلى الجزائر في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٥١هـ (١٠ آب ١٨٣٥م) ، ومنها سار إلى وهران ، فوصل إليها في ١ شعبان ١٢٥١هـ (٢١ تشرين الثاني ١٨٣٥م) ، وبعد ستة أيام انطلق نحو مدينة (المعسكر) قاعدة الأمير عبد القادر بإثني عشر ألفاً من المقاتلين ، واستطاع دخولها في ١٦ شعبان ١٢٥١هـ (٦ كانون الأول ١٨٣٥م) .

أعاد الأمير عبد القادر جمع القبائل ، وعاهدوه على الجهاد مرة ثانية ، وخرج بهم للدفاع عن تلمسان ، وخرج قائد مستغانم الجديد « بوشناق » ليشاغل الأمير عن مدينة المعسكر ، غير أن قواته التقت مع جيوش المسلمين عند (البطحة) ، فتمزّق شمل جنده ، وعاد مدحوراً إلى (مستغانم) ، أما الأمير عبد القادر فقد سار لتأديب قبائل الزمالة التي تحالفت مع الفرنسيين ، فقتل قائدها ، وتابع سيره نحو تلمسان ، فالتقى بقوات جديدة للزمالة بقيادة رئيسها مصطفى ود إسماعيل ، فدحرها بعد أن أباد قسماً منها ، ورجع الباقي إلى تلمسان ، ثم التقى بعبد الله غياري قائد قبيلة « أنجاد » الذي جاء دعماً للزمالة ، ولكن أفراد هذه القبيلة فرّوا مباشرة ، وخرج رئيسهم

وأراد « كلوزيل » إخراج نفسه من الحرج الذي وقع فيه بهزيمة القبائل التي تتعاون مع فرنسا ، فسار إلى تلمسان يريد دخولها بثمانية آلاف جندي ، واصطدم مع الأمير عبد القادر بمعركة حامية على أبواب تلمسان ، وانضمّت بعض القبائل إلى الفرنسيين إلى جانب مصطفى ود إسماعيل ، وتمكّن

الفرنسيون من دخول تلمسان في تاريخ ٢٥ رمضان ١٢٥١هـ (١٣ كانون الثاني ١٨٣٦م) ، واضطرّ الأمير عبد القادر إلى الانسحاب إلى (وجدة) على الحدود الجزائرية مع المغرب . وفرض « كلوزيل » على أهوانه من العرب مائة ألف فرنك دليلاً على إخلاصهم .

كان هدف « كلوزيل » إنشاء صلة بين الساحل وتلمسان ، ووجد أن منطقة (تافنة) صالحة لتأمين هذا الاتصال ، وإن كانت منطقة جبلية تفصل بين الساحل وتلمسان ، وبينما كان في (تافنة) ، وجد نفسه أمام جيش يقوده الأمير عبد القادر ، فانهزم « كلوزيل » ، وانسحب إلى تلمسان ، حيث ترك هناك حامية بقيادة بالمه « كافيناك » ، وهرب باتجاه وهران ، وإذا بكوكبة من خيل الأمير عبد القادر تلاحقه حتى أبواب وهران حيث حجبته المدينة ، وحالت بينه وبين مطاردته ، ولكنه استمرّ يلهث من الخوف ، وأصدر تعليمات بتعيين الجنرال « دارلنج » قائداً على وهران ، والجنرال « بهاراغواه » على الجند ، وانسحب هو إلى مدينة الجزائر . وعندما شعر بالأمن وابتعد عن الخصم أصدر بياناً أعلن فيه أن الحرب قريبة الانتهاء ، وأن الأمير عبد القادر قد انهكته الهزائم . وفي النهاية أعطى تعليمات للجنرال « دارلنج » بإقامة حصن في (تافنة) لتأمين الصلة بين وهران وتلمسان .

وأقام الجنرال « دارلنج » الحصن في (تافنة) ، واصطدم بالمسلمين في عدة معارك ، وكان يحاصر مع جيشه في كل مرة حتى استطاع الوصول إلى وهران حاثر القوى بعد أن ترك أكثر أتباعه جثثاً في العراء ، وأخبر حكومته بما حدث ، وطلب منها المدعم ، فأرسلت له التجدات ، ووصل الجنرال « بيجو » على رأس ثلاث فرق عسكرية إلى (تافنة) يوم ٢١ صفر ١٢٥٢هـ (٦ حزيران ١٨٣٦م) ، وفتح الطريق إلى تلمسان بالقوة ، واصطدم مع الأمير عبد القادر في معركة على ضفاف نهر (الزفاق) ، وانتصر فيها بعد أن مُزّقت القبائل عن مواقعها في جيش الأمير عبد القادر ، وانتفش « بيجو » زهواً بما أحرزه ، وأبلغ حكومته وسافر إلى باريس .

وحد « تلوريل » بعد أن رجع من فرنسا أن يبقى على الباي أحمد في (قسنطينة) ، فتوصل إلى (حنابة) في شعبان ١٢٥٢هـ (تشرين الثاني ١٨٣٦م) ، ومنها انتقل إلى (قالة) ثم سار إلى قسنطينة ، فاصطدم مع ابن عيسى في معركة حامية فقد فيها معظم جنده ، ومن بينهم ابنه ، ونجا هو نفسه بقدر من الله ، فعبر فرنسا ، وانتقل إلى أسباب حيث قضى بقية حياته فيها .

لما هُزم « تلوريل » أمام أحمد باي قسنطينة هجم الأمير عبد القادر ومن انضمّ إليه على الفرنسيين فلم يبق لهم أي أثر في إقليم وهران ، وأصبح سهل (متيجة) تحت نفوذه ، ثم أصدر أوامره إلى مصطفى النهامي وابن جيدي بالتوجه إلى مدينة وهران لاحتلالها ، وأصدر أمرًا آخر إلى محمد بن علال لاحتلال مدينة الجزائر ، وقد استطاع محمد بن علال دخول الجزائر ، وتوجّه الأمير عبد القادر لدخول تلمسان .

حوصر الفرنسيون حتى أصابهم الجوع ، فعمل أحد اليهود ، واسمه « دوران » في إقناع الأمير عبد القادر لإمداد الفرنسيين بالطعام والحبوب ، وأن يمدّوه بالحديد والرصاص .

ولما وصل الجنرال « بيجو » إلى الجزائر بدأ بالاتصال مع الأمير عبد القادر ، ونتيجة الاتصالات كانت معاهدة (تافنة) إذ عقد الأمير عبد القادر مؤتمرًا قرب (تافنة) دعا إليه زعماء المسلمين الجزائريين ، والقادة العسكريين ، ورؤساء القبائل ، وحدّثهم عن المعاهدة مع الفرنسيين ، وبعد مناقشات وخلافات وُقّعت المعاهدة في تاريخ ٢٦ صفر عام ١٢٥٣هـ (٣١ أيار ١٨٣٧م) .

وتنصّ المعاهدة على ما يلي :

١ ـ يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الفرنسية على الجزائر .

٢ ـ تحتفظ فرنسا لنفسها بوطن في بلدان : وهران ، ومستغانم ، ومازغران ،

وتواصلها المحطة بوهران وأرزو ، ومنطقة أخرى محدودة من الشرق تبدو المقطع والسباخ التي تجري فيها ، ومن الجنوب خط يبدأ من السباخ المذكورة مارًا بالصفة الجنوبية للسبخة ومتجهًا إلى وادي المالح في اتجاه سيدي سعيد ، ومن هذا النهر إلى البحر يكون تابعاً للفرنسيين .

أما إقليم الجزائر فيعدّ منطقة فرنسية : مدينة الجزائر ، والساحل ، وسهل متيجة امتدادًا من الشرق بوادي الحضرة إلى أمام حتى حدّ رأس أول متيجة ، حتى وادي (شفة) ، ويدخل في ذلك (البليدة) وسفوح جبل ، حتى وادي (شفة) ، وغربًا من وادي (شفة) إلى الحد المقابل لوادي مازغران ، ومحمد من هناك حتى بوازي ساحل البحر ويشمل القليعة ونواحيها كلها

٣ ـ يحكم الأمير عبد القادر إقليم وهران ، وإقليم (تيطري) ، وما لم يحدّد في المادة الثانية لفرنسا ، وليس له الحق في دخول أي جزء آخر من الولاية .

٤ ـ ليس للأمير أية سلطة على المسلمين الذين يرغبون في الإقامة في المنطقة الفرنسية ، ولكن لهؤلاء حرية الانتقال منها ، والإقامة في المنطقة التابعة للأمير عبد القادر ، وفي الوقت نفسه يمكن للسكان المقيمين في المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ، ويقيموا في المناطق الفرنسية .

٥ ـ يتمتع المسلمون الذين يقيمون في المنطقة الفرنسية بحرياتهم الدينية ، ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائر دينهم في كل خصوصياته تحت سلطة قضاتهم وعلمائهم .

٦ ـ يقدّم الأمير للجيش الفرنسي ثلاثين ألف مكيال من القمح ومثلها من الشعير ، وخمسة آلاف رأس من البقر ، ويتمّ تسليم هذه المواد في وهران على ثلاث دفعات ، تعطى أولاها في منتصف أيلول ، ويقدّم الباقي بعد شهر دفعتين متتاليتين بينهما شهرٌ واحدٌ .

٧ ـ يمكن للأمير أن يشتري من فرنسا البارود ، والكبريت ، والأسلحة التي يحتاجها

٨ ـ يتمتع الكراغلة الذين يرغبون في البقاء في تلمسان أو غيرها بحرية التملك ، ويعاملون كمواطنين . أما إذا رغبوا في الانتقال إلى المنطقة الفرنسية فعليهم أن يبيعوا أملاكهم أو يؤجروها قبل الانتقال .

٩ ـ تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون) ، و (تلمسان) وقلعتها ، وعن كل المدافع التي كانت فيها ، ويتعهد الأمير بنقل الأمتعة كلها إلى وهران إضافة إلى العتاد الحربي التابع للحامية الفرنسية في تلمسان .

١٠ ـ تبقى المبادلات التجارية حرّة بين المسلمين والفرنسيين ، ولكن لكل طرف أن يقيم مبادلة في منطقة الآخر .

١١ ـ يلقى الفرنسيون موضع الاحترام بين المسلمين ، وكذا المسلمون بين الفرنسيين ، ويضمن المسلمون الأملاك التي اقتناها الفرنسيون في منطقة المسلمين أو التي يمكن أن يقتنوها ، ويتصرّفون بها في حرية ، ويضمن الأمير خسارة ما قد يسبّبه المسلمون فيها .

١٢ ـ يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت دون إذن فرنسا .

١٣ ـ يتمّ تبادل المجرمين بين المنطقتين .

١٤ ـ لا يصحّ إجراء المعاملات التجارية للولاية إلاّ في الموانىء الفرنسية .

١٥ ـ يكون لفرنسا ممثلون لدى الأمير ، وفي المدن الخاضعة لسلطانه ليعملوا وسطاء لمصلحة الرعايا الفرنسيين ، وللنظر في كل الخصومات التي قد تحدث بينهم وبين المسلمين ، وللأمير الامتياز نفسه في المدن والموانىء الفرنسية[1] .

(طفون ٢٦ صفر ١٢٥٣هـ ، ٣١ أيار ١٨٣٧م .

بعد هذه المعاهدة تفرّغ الأمير عبد القادر لتنظيم شؤون دولته وتصفية

---

(١) انظر المعاهدة في سلسلة جهاد ثمانين الجزائر ، الجزء الرابع ، بتمام العمل ، دار البشائر ، بيروت .

منافسيه ، كما تفرّغ الفرنسيون للقضاء على أحمد باي قسنطينة ، ومع الأسف ، يبدو أن المسلمين لم يتعاون بعضهم مع بعض رغم أنهم يقاتلون الفرنسيين ، وربما كان بعضهم ينتظر لرى مصرع الآخر على يد العدو الصليبي المشترك ، وهذا ما كان ينتظره الأمير عبد القادر لأحمد باي قسنطينة ، وعندما كان الجنرال « كلوزيل » يوجّه جهده لأحمد باي قسنطينة كان الأمير عبد القادر ينتظر نتيجة الصراع ، فلما انتصر الباي تحرّك عبد القادر ضدّ الفرنسيين ، وهذا ما عجل التفكير بسحق بعيداً ، ويقف عند دراسة كل جزئية لو قول كل كلمة قد تأتي في موضع الثناء . وكان الأمير عبد القادر صوفياً من مشايخ الطريقة الدرقاوية ، وله مناقشات لمشايخ بقية الطرق .

وعُيّن « فالي » حاكماً عاماً جديداً للجزائر في ٣ رمضان ١٢٥٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٨٣٧م) ، ويحمل معه تعليمات محدّدة للتمسك ببعض المناطق التي تصل بين مدينة الجزائر وقسنطينة إذ أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للفرنسيين من ناحية التموين والاتصال ، وعندما وصل الحاكم العام الفرنسي إلى الجزائر أرسل هذه التعليمات إلى الأمير عبد القادر الجزائري ، وأخذ في مفاوضته في سبيل تنفيذها .

وعرف الأمير عبد القادر من خلال التعليمات ما تنويه الحكومة الفرنسية لذا فقد أسرع واحتلّ هذه المناطق ، وشدّد قبضته عليها ، ونظّم أمور قبائلها ، وعيّن عليها أحد بن سالم نائباً له .

أرسل الحاكم الفرنسي « فالي » الجنرال « دوسال » إلى (مليانة) في ذي القعدة ١٢٥٤هـ (شباط ١٨٣٩م) حيث يعقد الأمير عبد القادر مؤتمراً لرؤساء القبائل وزعماء المسلمين ، وقد تكلّم الجنرال « دوسال » للحضور ، وحاول أن يبرهن لهم على ضرورة التنازل عن هذه المناطق لمصلحة الفرنسيين ، فكان جواب الجميع أن الحرب خير من التنازل ، وحاول الأمير عبد القادر تغطية ما قام به من عمل عسكريّ بعمل سياسيّ فاتصل بملك فرنسا « لويس

فيليب » ، ووزير الخارجية الفرنسية ، ولكن لم يعده ذلك شيئاً إزاء قرار مجلس الحل العسكري .

جاء دوق دي أورليان ، ابن الملك لويس فيليب ، للإشراف على نزول حملة فرنسية من قسطينة إلى مدينة الجزائر عن طريق السطفة المتنازع عليها، واختاروا باب الحديد بخيله وأوراق مزوّرة . فاحتج الأمير عبد القادر ، وأغار الجيش على القوات الفرنسية في تاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥٥هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٨٣٩م) ، وهاجم الشاطئ الفرنسية ، فاعتصم الفرنسيون في مدينة الجزائر ، ولكن هداقهم قد أوقفت هجوم الأمير عبد القادر ، وجاء الدعم إلى الماريشال (فال) ، فأصبح جيشه ثلاثين ألفاً ، وأعلنت فرنسا أن الجزائر منطقة فرنسية ، لا يمكن التنازل عنها ولا التراجع عن هذا أبداً .

كان الأمير عبد القادر يتجنب الصدام مع الفرنسيين في معركة نظامية لقلّة عدده أمام القوات الفرنسية ، وإنما كان يعتمد على الإغارة والهجوم على أرتجة القطعات الفرنسية ، وحرب العصابات وخاصة في الجبال .

تولّى الماريشال « بيجو » حاكماً عاماً فرنسياً جديداً للجزائر في ١ محرم ١٢٥٧هـ (٢٢ شباط ١٨٤١م) ، وبدأ يطارد الأمير عبد القادر ، وتمكّنت القوات الفرنسية من مباغتة الأمير بالقرب من زاوية الرابط سيدي يوسف في ٢٨ شعبان ١٢٥٩هـ (٢٢ أيلول ١٨٤٣م) ، واستطاع أن ينجو ، ثم هُزم في معركة وقعت في ١٨ رمضان ١٢٥٩هـ (١١ تشرين الأول ١٨٤٣م) ، واضطرّ للتوجّه نحو حدود المغرب ، وتمّ نتيجة ذلك اشتباك بين الفرنسيين والمغاربة ، واحتلّ الماريشال « بيجو » مدينة (وجدة) ، ثم قام الأسطول الفرنسي بضرب مدينة (طنجة) المغربية ، ومدينة (موغادر) المغربية أيضاً ، وهذا ما جعل المغرب ترضخ لمطالب فرنسا ، وتتوقف عن دعم الأمير عبد القادر واحتضانه ، وهذا ما أثار شعور المسلمين في المغرب ، فراسلوا الأمير عبد القادر لمساعدتهم لخلع سلطانهم وتسليمه أمرهم ، غير أنه قد رفض ذلك .

وفي ربيع الأول ١٢٦١هـ (آذار ١٨٤٥م) رفع محمد بن عبد الله اللقّب « بوبعزة » ـ من مشايخ الطريقة الدرقاوية ـ لواء الجهاد ، ورجع الماريشال « بيجو » إلى الجزائر ، ووصل عدد قواته إلى مائتي وعشرين ألفاً ، وبدأ حرب إبادة شاملة للسكان ، والحيوانات ، والمزارع ، فوقع الذعر في قلوب الناس ، وبدؤوا يتخلّون عن الأمير عبد القادر الذي اضطرّ إلى مراسلة الجنرال « لامورسيير » ، والإعلان له عن رغبته في الاستسلام ، وذلك في تاريخ ١٤ محرم ١٢٦١هـ (٢١ كانون الأول ١٨٤٧م) ، فوافق مباشرة على شروطه ، وفي ١٨ محرم من العام نفسه غادر الأمير عبد القادر الجزائر مع نهاية الثمانين من العمر إلى حيث لا رجعة ، حيث اعتقل في جنوب فرنسا في « طولون » و « أمبواز » أكثر من أربع سنوات ، وزالت بعد مدّة ملكية لويس فيليب ، وأعلنت الجمهورية التي انقلبت إلى إمبراطورية ، واعتقل العرش نابليون الثالث ، فزار الأمير عبد القادر في سجنه ، وأطلق سراحه بشرط ألاّ يعود إلى الجزائر ، فزار باريس ، واستانبول ، ثم استقرّ في دمشق عام ١٢٧١هـ ، وبقي فيها حتى مات عام ١٣٠٠هـ .

حركات المقاومة : لم تبدأ مقاومة الجزائريين بعد رحيل الأمير عبد القادر أبداً ، فما تندلع ثورة وتهدأ ، ويقطع نزيف الدم ، ويضمّد المجاهدون جراحهم ، حتى تقوم حركة عارمة في جهة ثانية ، وإذا كان يؤخذ على حركات المقاومة هذه أنها لم توحّد جهودها ، ولم تخطّط للقيام في وقت واحد في مختلف المناطق ، وليس هذا ما يبرّره ، إلاّ أننا نحاول أن نجد لها الأعذار في صعوبة الاتصال والمواصلات ، ويجب أن لا نسقط الحاضر على الماضي ، وننظر إلى الحاضر وما فيه من سهولة الاتصال وسرعة المواصلات ، إذ لم يكن هذا متوفراً في تلك الأيام . كما أن كثرة القبائل ، والمنازعات فيما بينها ، يلعب دوراً في هذا ، إضافة إلى عدم الوعي ، وعدم الفهم الصحيح للإسلام ، والطرق الصوفية ، والمنافسة فيما بينها ، ويجب ألاّ ننسى حقد النصر ، ما دام الوعي الإسلامي قليلاً . وإذا كنا نثني على من بقي في الساحة

عاهدنا ربنا لا نعترف عن الدين مصراً شيئاً . فقد التهم بعضهم بأخذ رشوة وأعدم ، وغرم بعضهم في البلدان وقتل ، ولو استعرضنا ما كان خيراً مما بقي ، ولكن قوّمت الأحداث فصلحة من واقعه المعروف ، وعاش ، وأصغى طلبة العلم كل صفات الرجولة ، وأعطوا من النهى غير ذلك ، وهكذا إن لم تدون الأحداث إثر وقوعها ، ولحفظ لتؤخذ منها العبرة .

لقد قام الكثير من الثورات ، وحركات المقاومة ضدّ الفرنسيين ، ولعلّ من أهمها :

١ ـ حركة ناصر بن شهرة عام ١٢٩٧هـ ، وكان يتنقل بين (الغزاوة) و (الخريد) .

٢ ـ حركة محمد الأمجد بن عبد الملك المعروف بالشريف (بوطلة) عام ١٢٦٧هـ ، وقد تمّ القضاء عليها في ربيع الأول ١٢٧١هـ (كانون الأول ١٨٥٤م) ، وإن كانت قد استمرّت قليلاً بعد ذلك بقيادة الحاج عمر ، والأحوال الرحلتين .

٣ ـ ثورة قبيلة بني « لالا فاطمة » ، واستمرّت حتى ٢٠ ذي القعدة ١٢٧٣هـ (١١ تموز ١٨٥٧م) .

٤ ـ حركة الصادق بن الحبج من أولاد سيدي منصور ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥هـ .

٥ ـ حركة محمد بن بوخناش من أولاد سيدي رحاب البراكنية ١٢٧٦هـ .

٦ ـ ثورة أولاد ابن عاشور .

٧ ـ ثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران .

٨ ـ حركة « ابن خدومة » أبو بكر بن قدور بن خدومة ١٢٧٥ ـ ١٢٨٦هـ .

٩ ـ حركة الصايحية ١٢٨٦هـ .

١٠ ـ حركة أولاد عيدون بـ « الميلية » .

١١ ـ حركة أولاد خليفة بـ « تبسة » .

ثم جاءت حركة محمد المقراني .

ولعلّ الدافع الأول لهذه الثورة وما قبلها الوحشية البالغة التي يرتكبها

الفرنسيون بحق الشعب المسلم الجزائري ، من نهب للأرض ، وسلب للأموال ، وهتك للأعراض ، وإبادة للأفراد ، وحرق للزروع ، ثم الجهاد في سبيل الله ضدّ المغتصبين الصليبيين الذين يعيثون في الأرض فساداً ، وأخيراً الدفاع عن البلاد والعباد والحقوق ، ولكن يجب ألاّ ننسى الدوافع الأخرى ، والفرنسيون كانوا يثيرون الناس ضدّ المعتدين ، ويحملون فكرة الجامعة الإسلامية ، والفرنسيون حزة من هذه الأمة الإسلامية ، والخلافة التي كانت العثمانيون لجميع عناصر الأمة بعضها إلى بعض ، فلا بدّ من أن يعملوا على الإطاحة بالصليبيين ، وإن كانوا لا يستطيعون فعل شيء ، إذ تحدق بهم الأخطار من كل مكان ، حتى إن المسلمين قد أخذوا يأخذون بأوامر الصليبية العالمية ، ويؤدّون دورهم في خدمتها ، ولعلّ والي مصر محمد علي وابنه إبراهيم باشا في الصورة لمثل هذا الانتهار ، فقد أنهكا الدولة إضافة إلى ما تعانيه من إنهاك في قتال الصليبيين الأوربيين ، الروس ، والإنكليز ، والفرنسيين ، والنمساويين ، وأمم أوربا وشعوبها كلها .

وهناك انطلق محي الدين بن عبد القادر الجزائري من دمشق إلى الإسكندرية فتونس ، والاختفاء على الحدود بين تونس والجزائر ، والالتقاء برجالات الجزائر ، ومراسلة قبائلها ، والتفاف المهاجرين والفارّين والمشرّدين الجزائريين حوله ، وإشاعة قرب ساعة الخلاص ، وإعداد جيش عشرائي لاستعادة الجزائر .

وهناك هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) ، فشجّع ذلك الجزائريين على الثورة والثأر .

وهناك الكوارث الطبيعية ، من سنوات عجاف ، وانتشار مرض الكوليرا ، وغزو الجراد ، وكلها أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية المزية من سوء تصرّف المستعمرين ، فانتشرت المجاعة ، وجاء اليهود فاستغلّوا تلك المجاعة أبشع استغلال ، فأخرج الجوع الناس مع ما في نفوسهم من واجب الجهاد ، وواجب الدفاع عن الأرض ، وواجب مقاتلة المغتصبين .

حركة محمد المقراني : انطلق محمد المقراني مجاهداً في سبيل الله ، ثائراً على المغتصبين الصليبيين ، مدافعاً عن حقوق العباد ، وزحف على بلدة (البرج) في تاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٢٨٧هـ (١٦ آذار ١٨٧١م) ، وفي الوقت نفسه أمر أخاه ، بومرزاق ، بالتحرّك في منطقة سور الغزلان ، وابن عمه وصهره السعيد بن داود بالتحرّك في منطقة (الحضنة) وبلاد أولاد نائل ، وابن عمه الثاني يزيد بن عبد الرحمن بالزحف إلى البرج مع خمسة عشر ألف مقاتل لدعم الثورة . غير أنه فشل في دخول بلدة البرج بعد حصار دام عدة أيام

واستشهد محمد المقراني وهو يصلّي ، إذ باغته الفرنسيون ، ولم يكن قد أخذ حذره بالشكل المفروض ، وذلك في تاريخ ١٥ صفر ١٢٨٨هـ (٥ أيار ١٨٧١م) ، ولما يمض على ثورته أكثر من واحد وخمسين يوماً . ومع ذلك تُعدّ حركة محمد المقراني من أكبر حركات المقاومة الجزائرية ضدّ الفرنسيين ، إذ اشترك فيها أكثر من مائتي ألف مجاهد ، وخاضوا أكثر من ثلاثمائة وأربعين معركة ، وعمل ضدّهم ما يزيد على ثمانمائة ألف مقاتل فرنسيّ

ثورة الشيخ محمد أمزيان الحداد : وينتمي إلى الطريقة الرحمانية[1] التي كان لها دورٌ في مقاومة الاستعمار الصليبي الفرنسي في الجزائر . فقد ساهم في الجهاد مع عبد القادر الجزائري ، وفي ثورة الشريف بوبغلة ، عام ١٢٧٢هـ ، وقاد الحاج عمر شيخ الرحمانيين حركةً بنفسه واعتُقل ، ونُفي إلى تونس ، كما قادت زوجته ، لالا فاطمة ، حركةً بنفسها ، وهي بنت الشيخ علي بن عيسى الخليفة الأول لمؤسس الزاوية الرحمانية ، فلما اعتقلت قاد الرحمانيين محمد أمزيان بن علي الحداد ، إذ آلت إليه مشيخة زاوية (صندوق) ، وقد دفع

(١) تنسب الطريقة الرحمانية إلى مؤسسها محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ١٢١٩هـ ، ولد في قرية (آيت إسماعيل) في جبال جرجورة ، وتلقى بالأزهر في مصر ، وأسس الطريقة الخلوتية نسبة إلى أستاذه بالأزهر محمد بن سالم الخلوتي ، وصار له أتباع وأصحاب وأسسوا مدارس وعندما توفي خلفه في مشيخة الطريقة علي بن عيسى والد « لالا فاطمة » .

ولديه « عزيز » و« محمد » للجهاد ، لكبر سنه ، واندفع الناس وراءهما للجهاد حتى عمّت الثورة شرقي الجزائر كله

كان محمد المقراني قد دعا محمد أمزيان للجهاد ، فلبّى استدعاءه ، وكان بين المعالتين خلاف استطاع محمد المقراني إزالته

استسلم « عزيز » للفرنسيين في معسكر آيت عاشم يوم ١٢ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (٣٠ حزيران ١٨٧١م) ، واعتُقل أخوه « محمد » بعد يومين ١٤ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (٢ تموز ١٨٧١م) ، واضطرّ الوالد محمد أمزيان للاستسلام بعد عشرة أيام ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (١٢ تموز ١٨٧١م) ، وبعد ذلك ضعفت الثورة

حركة أحمد بومرزاق . هو شقيق محمد المقراني ، كان أخوه قد وجّهه إلى منطقة سور الغزلان ، فأخذ معه ابن عمه علي بن بورمان ، وتابع الجهاد بعد استشهاد شقيقه ، وتعاون مع أبناء الحداد ، فلما استسلم أحدهما ، واعتُقل الآخر ، أصبح بومرزاق : هو القائد الفعلي للثورة ، وأخذ يتنقل من مكانٍ إلى مكانٍ يواجه الفرنسيين ، ويغير عليهم حتى ٤ ذي القعدة ١٢٨٨هـ (١٤ كانون الثاني ١٨٧٢م) حيث ضلّ مع ابن عمه مسعود بن عبد الرحمن عن القافلة ، وتعرّضا للجوع والعطش ومدة ستة أيام ، ووجدتهما سرية استطلاع فرنسية في حالة إغماء ، فحملتهما إلى المعسكر الفرنسي ، وأسعفتهما ، وتعرّفت عليهما ، وكان ذلك في ١٠ ذي القعدة ١٢٨٨هـ (٢٠ كانون الثاني ١٨٧٢م) .

حوكم زعماء الثورة في محكمة الجنايات في قسنطينة في تاريخ ١٩ رجب ١٢٨٩هـ (٢١ أيلول ١٨٧٢م) ، واستمرّت المداولات أكثر من ستة أشهر ، ثم صدرت الأحكام ، فكانت كما يلي :

أحمد بومرزاق : إعدام .

محمد أمزيان بن علي الحداد : السجن المنفرد لمدة خمس سنوات ، فتوفي

بعد خمسة أيام ، إذ كان عمره يزيد على الثمانين .

عزيز بن محمد أمزيان الحداد : النفي خارج البلاد

محمد بن محمد أمزيان الحداد : السجن المنفرد لمدة عشر سنوات

فلما رُفعت الأحكام إلى رئيس الجمهورية للتصديق ، استبدلت عقوبة بالنفي إلى كاليدونيا من قارة أوقيانوسيا ، وعددهم مائة واربعة عشر ، غير أن الفرنسيين قد عادوا فسمحوا لهم بالعودة إلى الوطن بعد عشر سنوات عدا احمد بومرزاق الذي بقي في منفاه اثنتين وثلاثين سنة ، ثم عاد ولكنه لم يعش سوى سنة في الجزائر حتى توفي . وفر « عزيز بن محمد أمزيان » إلى استانبول فمكة حيث عاش متنقلاً بين جدة ومكة حتى سُمح له بالعودة ، غير انه مات مسموماً في مرسيليا . ومحمد بن محمد أمزيان الذي توفي في كاليدونيا عام ١٣٠٦هـ .

كما صودرت أملاك آل المقراني وآل الحداد كلها

وبعد إخماد هذه الثورة (١٨٨٧م) ضعفت حركة الجهاد الجزائري ، وخفّت المقاومة ، وقلّت الثورات بسبب الأعمال الوحشية التي قام بها الفرنسيون ، ومنها الإبادة التامة ، وبسبب فقدان العنصر القيادي ، إذ استشهد مئات الألوف ، ونُفي الألوف إلى فرنسا ، وتونس ، والشام - وخاصة دمشق - ، ومصر ، وليبيا ، وبقية جهات العالم ، وأذل بقية الشعب بالإفقار ، والسجن ، والمراقبة الدائمة ، إضافة إلى الحرب النفسية ، والتهاك الحرمات .

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وساقت فرنسا أبناء الجزائر إلى ساحات القتال ، فرأت منهم الكثير ، وانتظر الجزائريون نهاية الحرب لعلّ الضغط أن يخف عليهم ، فما ازداد المستعمرون في النهاية إلا همجيةً وشراسةً .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وانقطعت الروابط بين الأمصار وبين الشعوب الإسلامية حتى الواجب الأدبي على الأقل الذي كان على دولة الخلافة تجاه الجزائر ومساعدتها أو غيرها من الأمصار قد زال ، وأصبح كل مصر يتقوقع على نفسه يصارع الأعداء ، ضعيفاً مستكيناً لا إخوة له يسندونه ، ولا أمة ينتمي إليها تكون ظهيرة له ، وهو قليل العدد أمام جموع الأعداء ، قليل الإمكانات أمام ضخامتها لدى الصليبيين المستعمرين ، متهوك القوى أمام جحافل تترى بعضها وراء بعض ، متقطّع الأوصال أمام ضربات الخصوم ، مفرّق الجماعات أمام تخطيط الأعداء ، وصعوبات المواصلات ، وكتائل المستعمرين .

لقد حمد الشعب العربي المسلم في الجزائر بسبب السياسة الاستعمارية الصليبية التي اتبعتها فرنسا ، لقد دان لحكامها بعد الذلّ الذي أصابه ، ورضخ للأمر الواقع بعد أن وجد أنه لا قبل له أمام الباغين ، وخضع لسلطانهم عندما لم يجد له سنداً ، وخنع لقوانينهم الجائرة عندما زال قادته وعلماؤه على أيدي الطغاة الدخلاء .

السياسة الاستعمارية الصليبية : لم يكن هدف فرنسا من قتالها في الجزائر ، ولاستعمارها لبلادها أو لأي مصر آخر ، التخلّص من ديون بعض الديون التي عليها ، أو امتلاك بعض الأراضي الخصبة ، أو الحصول على

بعض الأماكن ليتوسع فيها أبناؤها بعد أن ضاقت بهم بلدانهم ، أو السلط على بعض منابع الثروات المعدنية ، أو استرقاق السكان ليخدموا أسيادهم ، ويكونوا لديها عمالاً وخدماً ، أو لتكون الجزائر أو غيرها سوقاً لفرنسا أو لغيرها من الدول الصليبية بعد أن تكدّست المصنوعات في مستودعات معاملها ، لم يكن هذا كله غاية الاستعمار الصليبي ، وإنما قد يكون هذا من بعض أهدافها . ويمكن أن ينال هذا بأقل مما حدث ، فإن معركة واحدة كافية لإخضاع الشعب وحكمه فقد مُثّل هذا في كثير من أجزاء إفريقية ، وبقي المستعمرون هناك مئات السنين ، حتى تركوا البلاد هم من أنفسهم إذ وجدوا أنه من الخير لهم تكليف أحد أبناء البلد بحكمه نيابةً عنهم ، ويرحلون عنه فيوفرون الكثير ! من المصروفات ، ومن الجنود ، ومن إبعاد الناس عن ذويهم ، و . . . ومع هذا تأتيهم خيرات البلاد ، ويبقى سوقاً لمنتجاتهم ، وأكثر من هذا وذاك عدم إبقاء كراهيتهم من قبل الأهالي ، وتوفير الدماء من الطرفين ، أو على الأقل من طرفهم أنفسهم إذ لا يبالون بدماء غيرهم وخاصةً إذا كانت دماء مسلمة فهي رخيصة مهدورة في نظرهم ، ومن هذه البلدان كيليا ، وموزامبيق ، ومدغشقر ، وجنوبي إفريقية ، وأنغولا ، والغابون ، وزائير ، والكونغو ، ورواندا ، وبوروندي ، وبنين ، والتوغو ، وليبيريا ، و . . . ولكن الأمر في الجزائر يختلف عن هذه البلدان إذ أن سكانها من المسلمين ، والمسلمون تسري في نفوسهم روح الجهاد فمتى أذكاها الإيمان وبثّها وأطلقها كانت على الأعداء سيلاً من الحمم تقذفهم وتلقيهم وراء الحدود ، ومع أنها حمم إلاّ أنها لا تجعل في القلب غلاً ولا حقداً ، ولا ترتكب منكراً ، ولا تقتل طفلاً ولا امرأةً ولا شيخاً ، ولا تحرق زرعاً ، ولا تنتقم إلاّ من مقاتل جاء إلى قتال المسلمين طواعيةً ورغبةً ، ولا تنظر إلى من جاء مكرهاً كمن أتى راضياً ، لذا كانت غاية المستعمرين الصليبيين جميعاً - من فرنسيين وغيرهم - قتل هذه الروح قبل كل شيء ، والتشفي من المسلمين ، فقلوبهم مليئة بالحقد الصليبي منذ الاحتكاكات الأولى التي دارت بين المسلمين والنصارى ، وقد حاولوا تفريغها في الحروب الصليبية ، ولكنهم لم يستطيعوا ، بل ازدادت

اشتعالاً ، ثم شُحنت خلال العصور التي تلت ، ومع كل ما ارتكبوه في الاستعمار الصليبي الحديث فإنه لم يفرغ من هذا الحقد إلاّ القليل ، وكلما سنحت له شيء جاء الرهبان ليشحنوه من جديد ، فإن فشلوا في التنصير ، نظروا إلى الإسلام على أنه من وراء فشلهم ، فصبّوا جام حقدهم على أهله ، وذلك إذ عجزوا عن تنفيذ مهمة ، أو خسروا في نقاش ، أو عجزوا في جدال ، حمّلوا الإسلام وأهله مسؤولية ذلك ، ولم يُرجعوا إلى أنفسهم ذلك العجز وذلك الفشل ، فهم يجادلون عما لا يتفق مع النفس البشرية ، ويناقشون بما صاغوه هم أو أسلافهم لأنفسهم من كتاباتٍ وقالوا : هي من عند الله ، وما هي من عند الله .

لقد أراد المستعمرون الصليبيون إذن إماتة روح الجهاد عند المسلمين ، والتشفي منهم قبل كل شيء ، لذلك اقدموا على ما ارتكبوه من جرائم ، ووحشية ، وإبادة ، وهتك للأعراض ، وسلب للأموال ، ونهب للأملاك ، واستلاب للأراضي بالقوة .

إن الوسيلة الوحيدة لإماتة روح الجهاد هي هدم العقيدة ، فإذا ما تمّ للفرنسيين ذلك أمكنهم ترسيخ أقدامهم ، والتحكّم بالمسلمين ، والتشفي منهم ، ثم نهب أراضيهم وأملاكهم ، وجعلهم خدماً عند النصارى الفرنسيين .

١ ـ السيطرة على مراكز الإشعاع : وضع المستعمرون الصليبيون نصب أعينهم المساجد ، فهي مراكز الإشعاع الإسلامي ، حيث يلتقي فيها المسلمون ، ويؤدّون عبادتهم ، ويستمعون إلى خطب الجمعة التي تنير الدرب ، وتزيد الوعي ، وفيها يتعلّم الناشئة القرآن ومبادىء الإسلام ، فهي لذلك عدوّ النصرانية الأول ، إذن يجب التخلّص منها والقضاء عليها ، ومنذ أن دخل الفرنسيون الجزائر بدؤوا بهذه الخطة ، ولنأخذ على سبيل المثال مدينة الجزائر نفسها ، إذ يصعب الحديث عن كل مدينة وكل قرية ، وقد يسبّب للقارىء أيضاً مللاً ، لقد كان في مدينة الجزائر يوم دخلها الفرنسيون عام ١٢٤٦هـ مائة وستة مساجد ، وبقي فيها يوم خرجوا منها عام ١٣٨٢هـ نهاية مساجد فقط ، وكانت هذه المساجد تُحوّل إلى كنائس ، وإلى مكاتب للجيش

أو الشرطة ، وإلى اصطبلات للخيول ، أو حظائر للأغنام ، وربما كانت تُهدم لتُحوّل أرضها إلى أبنية وغيرها .

٢ ـ السيطرة على الأوقاف : إن المساجد تعتمد بالدرجة الأولى في تأدية مهمتها ، كحفلات الإمام والخطيب ، والأئمة ، والمشرف ، وحفلات طلاب العلم ، على ما تملك من أوقاف ، ويُعرف الجزائريون بكثرة ما يهبونه من مال وأملاك إلى المساجد والتكايا ، والزوايا ، فلما جاء الفرنسيون مستعمرين وقّعوا اتفاقية مع حاكم الجزائر الذي خسين قبل أن يغادرها ويسلّمهم أمرها ، وتنصّ هذه الاتفاقية على احترام الشريعة الإسلامية ، غير أن أول من نقض هذه الاتفاقية هو الذي وقّعها ، الحاكم العام العسكري (دوبوموند) ، إذ أصدر بعد شهرين أمراً في تاريخ ٢٠ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ (٨ أيلول ١٨٣٠م) يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية ، وأتبعه بأمر آخر في تاريخ ٢١ جمادي الآخرة ١٢٤٦هـ (٧ كانون الأول ١٨٣٠م) ، يقضي بحق التصرّف بالأملاك الدينية بالتأجير والكراء . فإذا ما انقطع المورد الأساسي لقيام المسجد انتهى دوره ، ثم انتهى وجوده ، وهذا ما حدث إذ زالت أكثر المساجد ، وما بقي منها قائماً أصبح تعيين الإمام والخطيب والمسؤول عن النظافة بيد الفرنسيين ، وبعبارة أخرى تعيين أمة المسلمين وخطبائهم يتم عن طريق النصارى ، وهذا يعني ألاّ يُعيّن شخصٌ يصلح لأداء المهمة التي يقوم بها ، وإنما يُعيّن أشخاصٌ جهلة يسيئون إلى الإسلام ويجعلونه سخرية بالنسبة إلى العامة ، كما أنهم أنفسهم يكونون سخرية ، وهذا ما يُضعف شأن الدين ، ويُقلّل من هيبته ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن هؤلاء الأئمة والخطباء المعيّنون من قبل النصارى الفرنسيين غالباً ما يكونون عيوناً للأعداء ، بل هذا ما يشترطونه عليهم عند تعيينهم ، وغالباً ما يقبلون بهذه الدنية وهذا الأمر المخالف للإسلام نتيجة الفقر المدقع الذي يعيشونه ، وهم لا يصلحون لهذا الأمر لجهلهم الذي يعيشون تحت وطأته .

وصدر عام ١٣٢٣هـ قانون فصل الدين عن الدولة ، وطُلب العمل به

في الجزائر ، وطُبّق على النصرانية واليهودية ، وبقيت السلطة المدنية النصرانية ، أو العسكرية الصليبية تتحكّم في أمور المسلمين حتى التعبّدية منها كإمامة الصلاة ، وخطبة الجمعة ، وفي توجيه الخطباء فيما يقولون ، وفيما يؤدّون ، بل وحتى في أمور القضاء ـ كما سنرى ـ كما أن إحدى هاتين بوجهود ، السلطتين أو كلتاهما تتحكّم في أمور أوقاف المسلمين من واردات وتصرّف ، وربما تؤخرها إلى ما هو محرّم ، كالحانات للخمور ، وملاه ، ومراقص ، ودور البغاء ؟!

٣ ـ التنصير : منذ أن وضعت فرنسا يدها على الجزائر أخذت ترسل الإرساليات التنصيرية أملاً في أن تنصّر هذا الشعب ، وظنّت أن أهل الصحراء سيُقبلون على النصرانية بيسر ، ما داموا على بساطتهم وطيبتهم الفطرية ، وأنهم بعيدون عن التعمّق بالإسلام وعلومه ، ومعرفتهم به لا تزال معرفة سطحية ، فأغرقت الصحراء بالإرساليات الكاثوليكية وزوّدتهم بكل ما يحتاجونه ، وبالإمكانات الكبيرة ، وانطلقت تلك الإرساليات إلى الصحراء ، كما انطلقت إلى المدن والقرى ، غير أنها فشلت فشلاً ذريعاً ، إذ لم تستطع تنصير فرد واحد ، وإذا كان فشلها في كل مواطن سارت إليه إلاّ أنه كان في الصحراء أكثر ، فربما كان في أهل القرى والمدن من يظهر الخداع مما سمع أو يبدي الموافقة على ما يقال له وهو كارهٌ لما يسمع ومنكرٌ له أشدّ الإنكار غير أن البدو كانوا على طبيعتهم يريدون أن يقتنعوا ، ويتساءلوا كي تصل الحقيقة إلى أذهانهم فكان الأولاد في الصحراء يسألون الراهب المختصّ باللاهوت ، والذي أمضى السنوات الطوال في أعمال التنصير ، وتلقين القسيسين تعاليم النصرانية ، يسأله الولد : كيف يمكن جمع ثلاثة في واحد (الأب ـ الابن ـ روح القدس) ؟! هل هم مواد جامدة تسحق وتخلط لتكون عنصراً واحداً ؟! أو هم مواد سائلة تُمزج ليخرج منها سائلٌ واحدٌ ؟! أو هم غازات يتكوّن منها غازٌ له صفةٌ واحدةٌ ؟! ويسمع الراهب هذه التساؤلات ، فلا يستطيع الإجابة ، فيكاد يتميّز من الغيظ ، والولد البدوي لا يعرف أنه قد أثار

سمعته ، وكل ما هنالك أنه تساءل ، ولا بدّ للمتساول من إجابة لتوضيح الحقيقة المطلوب تثبيتها في الفكر

ورجا سأل الولد البدوي : كيف يستطيع بشرٌ أن يتغلّب على إله ، ويصلبه ؟؟ هل يقوى مخلوقٌ على خالق ؟؟ لا ... لا ... هل يأتي يوم يتغلّب الفخار المصنوع فيأتي بالنجار وفأسه ويصنع منه لوحاً ، ويتغلب الفرع ليتخذ صانعاً ؟؟

وإذا التقى الراهب بعض المتعلّمين أو الدارسين لكتاب الله ، ورجا بعض الحافظين شيئاً من الآيات ، وأخذ يُلقي عليهم تعليمات النصرانية والأقانيم الثلاثة التي تجتمع لتكون إلهاً ، أجابه بقوله تعالى : ﴿ قل لو كان معه آلهةٌ كما يقولون إذن لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً * سبحانه وتعالى عمّا يقولون علوّاً كبيراً ﴾[1] ، وأجاب آخر بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلّا الله لفسدتا فسبحان الله ربّ العرش عمّا يصفون * لا يُسأل عمّا يفعل وهم يُسألون ﴾[2] ، وأجاب ثالثٌ بقوله تعالى : ﴿ ما اتّخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إلهٍ إذن لذهب كلّ إلهٍ بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عمّا يصفون ﴾[3] ، وما أن ينتهي الثالث من كلامه ، ويريد رابعٌ أن يتكلّم ، حتى يترك الراهب الجلسة ، ويذهب مغاضباً يشتم معلمي الكتاتيب ، وأئمة المساجد ، ورجا وصل إلى الإسلام في ثنائه القذعة ، إن كان قريباً من مركز فرنسيٍّ لا يخشى وقتذاك على نفسه من المسلمين

ويتحادث المجتمعون لتلقّي التعاليم النصرانية بعضهم مع بعض ، ويتساءلون : هل هذا مجنون ، أو يجلس أنا مجانين ؟ كيف نقبل ثلاثة في واحد ؟؟ كيف نجمعهم ؟؟ هل من عاقل يقبل ذلك ؟ عاقلٌ يسمع ويجنّ

---

(1) سورة الإسراء ٤٢ ـ ٤٣.
(2) سورة الأنبياء ٢٢ ـ ٢٣.
(3) سورة المؤمنون ٩١.

يتكلّم ؟ ... ما هذا الدين الذي يقول به ؟؟ هل هذا من الأصل ، والإنجيل المنزّل من عند الله ؟ لا ... لا ... ، هل هذا من تعاليم المسيح عليه السلام ، والمسيح رسولٌ من الله ؟ ... لا ...

إذن فشلت الإرساليات النصرانية فشلاً ذريعاً في مهمتها ، سواء أكان ذلك في المدن والقرى ، أم في الصحراء ، وربما كان هذا الفشل أكثر وضوحاً في الصحراء ، وعزت الإرساليات فشلها إلى أئمة المساجد ، فراق معلمي الكتاتيب ، ورفعت تقاريرها إلى المسؤولين ، وصبّت غضبها في هذه التقارير على المسؤولين عن فشلها في القيام بمهمتها ... ، وجاء البلاء ، أعلنت الحرب على معلمي الكتاتيب وأئمة المساجد ، حورب الشاذعات ، الخرب المفسدة ، الأذى البدني ، الإلقاء في السجون ، وتبيّنهم مضاعف فهم أولاً من المؤمنين ، وهذه جريمة وحدها يستحقّ صاحبها القتل بعد التعذيب والإهانة والإذلال ، وهم ثانياً سبب فشل مهمة الإرساليات التنصيرية ، وهذه جريمة أخرى ، ولا تقلّ عن الأولى في عقوبتها . لقد أغلقت معظم الكتاتيب ، وزُجّ معلموها في غياهب السجون ، وألحق بهم أئمة المساجد الذين خافوا الله ، فرفضوا أوامر الطغاة

٤ ـ السيطرة على القضاء : القضاء في الإسلام يعتمد على الشرع ، وهو القانون المعمول به في المحاكم الإسلامية ، ولا قانون سواه ، ولا يقوم به إلّا من تعمّق في الفقه ، ودرس آيات وأحاديث الأحكام ، وبذا فهو من اختصاص المسلمين ، إضافةً إلى أن الإيمان بهذه القوانين صلى أنها من عند الله ، ولا يحقّ مخالفتها أبداً ، ومن تعمّد مخالفتها فإن الله به عليم ، وإن له نار جهنم ، لذا فالمسلم يؤمن بها ، ويعمل جاهداً مجتهداً على عدم مخالفتها خوفاً من الله ، على حين لا يبالي غيره ما دام لا يؤمن بها ، ولا يعتقد أنها من عند الله ، وإنما يظنّ أنها من عند محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ، فالنصراني لحقده الذي ورثه وشُحن به مدة حياته يسخر منها . لقد فرضت فرنسا أن تصدر الأحكام باسم ملك فرنسا ، أو امبراطورها ، أو اسم الدولة الفرنسية حسب

الحكم القائم فيها، وهذا لا يصح شرعاً. كما أجازت حق الاستئناف إلى قضاة يهود أو نصارى، وكيف يُصدر الحكم من كان جاهلاً بالقوانين كلياً؟! وكيف يدرس القضية من لا يعرف القواعد الفقهية؟! . . .

٥ ـ الإفساد : إفساداً في الأرض، وإفساد أخلاق الأمة، وكلاهما بُعد عن الإسلام، وسير بالأمة نحو الهاوية

فالإفساد في الأرض قد شجّعت عليه السلطات الفرنسية، فالمجرم القاتل تتراوح عقوبته من ستة أشهر إلى خمس سنوات. . وهي عقوبة سهلة لا تتناسب مع فداحة الجريمة التي ارتكبها وهي قتل النفس الإنسانية، هذا ما يشجّع المجرمين على الإستمرار في جرائمهم، ويؤدّي هذا إلى الإخلال بين القبائل، والثارات بين الأسر، والانقسام في المجتمع وربما انصرف كل طرف إلى السلطة ليتقوّى بها على خصمه، ولتأخذ له بثأره، هذا بالنسبة لجريمة القتل، وهي من أصعب الجرائم، فما بالك في الجرائم الأخرى والجنايات والتعدّيات؟!

وإفساد أخلاق الأمة بافتتاح الحانات، ومحلات البغاء، والمراقص، والملاهي، والتساهل في انتهاك الحرمات، والتشجيع على العري والسفور والاختلاط.

لقد بدأ الفرنسيون يلمسون بهذه الأعمال علناً: معاقرة للخمور، وارتياد للحانات، والتعرّي في الشوارع وسط مجتمع مسلم لا يعرف هذه الأمور، ولم تصل إليه بعد، وكان المسلمون يستنكرون هذا في بداية الأمر ويجدون فيه الغرابة، فهل يمكن للإنسان أن يتدنّى إلى هذا المستوى من البهيمية وقلّة الغيرة على الشرف؟! ولكن بعد مدة أصبح شيئاً عادياً لا يجد الجزائريون فيه غرابة بالنسبة إلى الفرنسيين، لكن أخذ الأمر يتسع وينتقل إلى الجزائريين الذين يخالطون الفرنسيين، ويحاولون التقرب منهم، ثم تقليدهم، وأخيراً فشا الأمر، وهذا جذب الشباب الجزائريين من الحانة، والعاهرة فلانة، والفنانة فلانة، و. . . وارتكبت كثيرا، وفعلت

كذا، . . ، والفرنسيون يسرّون لهذا، ويشجّعون، ويجلبون الماء الحار لهذا كله، وكم من فرقة فنية أتوا بها إلى الجزائر بقية الإفساد؟ ويتفق الجزائريون أموالهم، ويبيعون ما يملكون، ويعقدها يشجعون، وأخيراً يبيعون أنفسهم لعدوّهم، وبذا يقللون ما بقي عندهم من رصيد من الإسلام

٦ ـ التشفّي من المسلمين : إن الحقد ليغلي في نفوس الصليبيين على المسلمين، فلما تمكّنوا منهم واحتلّوا ديارهم أرادوا أن يُفرغوا هذا الحقد كله دفعة واحدة، ولكنهم لم يستطيعوا على ما يبدو لكثرته وشدّته إضافة إلى ما يشحنه الرهبان كل ما قلّ، فمنذ أن وطئت أقدام الفرنسيين الجزائر بدؤوا يُفرغون ما يغلي في قلوبهم على الإسلام وأبنائه، فإضافة إلى الحروب التي شنّوها على الإسلام وأهله اتخذوا بإبادة جماعية للأسر، وللقبائل، وللتجمّعات،و. . . كان الفرنسيون يعتدون على أسرة من الأسر، وهي التي يفكّرون بإبادتها لأخذ أملاكها وتشفّياً بقتل أفرادها، يكون الاعتداء بسلب مالٍ، أو نهب أرض، أو تعدٍّ على امرأة، أو فحش بالقول، فيثور أحد أفراد الأسرة أو كلها، فيدّعي الفرنسيون أنها تمرّدت، فيعملون على إبادتها، ولكن ربما يفرّ بعض أبنائها، فيلاحقونهم إلى الجبال أو إلى الصحارى، ويطاردونهم حتى يموت الأفراد جميعاً جوعاً وظمأ، أو تعباً وعناءً، أو من شدّة البرد، وقد تتقلص القبيلة كلها للاعتداء الذي تمّ، فيطاردونها ويؤول الأمر إلى فنائها، وكأن الأسرة لم تكن، ولا فرق عند الفرنسيين إن كان عدد الهالكين قليلاً أو كثيراً، بل إن كان كثيراً فهو أحبّ إلى قلوبهم، وأدعى للتشفّي، وأكثر غبطةً لهم وهم ينظرون إلى الأفراد الكثيرين صرعى بصور مختلفة. وقد يؤدّي ذلك الاعتداء إلى ثورة القبيلة أو ثورة عامة، وتكون المطاردة لكل من يستطيعون متابعته حتى يصل إلى غايته المحتومة، وكم كانوا يسرّون عندما يرون امرأة قد لفّت وليدها بين أضلاعها خوفاً عليه من الموت برداً، ولكنه كان قد مات لأن جسمه ما زال غضّاً لا

يمكنه تحمّل البرد . ثم لا تلبث أن تموت أمه وراءه بعد أن زاد البرد ولم تعد الأم تتحمل أيضاً ، فيرى الأم ميتةً ووليدها بين أضلعها حانيةً عليه ، ويضحك الفرنسيون هذا المنظر المؤلم ، ويتسابقون لرؤية مشهد آخر ، والسعيد من يرى منظراً يلفت الانتباه ، ويدعو زميله ليضحكا معاً . وقد فرّغ شيئاً مما يحملان في قلبيهما من حقد .

وهم أنفسهم الذين رووا هذه الأحاديث ، إذ لم يرها غيرهم ، فأفراد القبيلة قد هلكوا ، وبقية المسلمين لا جرأة عند أحدهم ليرى ما حلّ بإخوانه إلا إذا أراد لنفسه الهلاك ولقبيلته كلها الموت من بعده .

يقول « سانت أرنو » : (إن بلاد بني مناصر واسعة حقاً ، وهي إحدى المناطق الغنية التي شاهدتها في إفريقية ، فالقرى والمساكن متقاربة جداً ، لقد أحرقنا ودمّرنا كل شيء ، إنها الحرب ، وكم من نساءٍ وأولادٍ لاجئين إلى ثلوج الأطلس ، قضوا نحبهم من البرد والبؤس) .

وكتب العقيد « دومونتاباك » إلى العميد « لامور سيار » : (طلبت مني في مقطع من رسالتك أن أخبرك عن مصير النساء اللواتي تسبينهنّ ، إننا نحتفظ ببعضهنّ كرهائن ، وبعضهن نستبدلهن بالجياد ، ثم نبيع الباقيات بالمزاد العلني على اعتبارهنّ حيواناتٍ لنقل الأحمال ، ولكي أطرد الأفكار السوداء التي تمتلكني بعض الأحيان ، أقوم بقطع رؤوس ، لا ، ليس رؤوس نساء « الأرض شوكي » ، بل رؤوس رجال حقيقيين ، ولا بدّ لهؤلاء المساكين الذين يصيحون دون مأوى ، حفاة عراةً ، أن يلجؤوا إلى الكهوف التي هي آخر ملجأ طبيعي للإنسان ، تقيه الحرّ والقرّ ، وتحميه من غوائل الليل ووحوش القفار)[1] .

وفي هذه الكهوف حدثت أشنع أعمال الإبادة ضدّ قبيلة « أولاد رياح »

(1) رسائل جندي ـ دومونتا باك

التي جاءها إنذار من العقيد « بليسي » يوم ١١ حزيران عام ١٨٤٥م بأمرها فيه بالاستسلام خلال عشر ساعات ، ولما كان الاستسلام يعني مذ الرقبة للجزار فقد اشترطت القبيلة لخروجها انسحاب القوات الفرنسية ، ودون إنذار آخر أوقد « بليسي » النار أمام الكهوف ، وسلّط الدخان على المحتمين فيها طوال الليل حتى قضوا نحبهم خنقاً . ويصف العقيد « دومونتاباك » هذه العملية في كتابه « رسائل جندي » ، فيقول : (أية ريشةٍ تستطيع وصف هذا المنظر ؟ عند منتصف الليل ، وتحت ضوء القمر ، لقد شُعل قسمٌ من القوات الفرنسية في تهيئة النار المسعرة ، إننا نسمع الأنات المتقطعة المنبعثة من الرجال والنساء والأطفال والحيوان ، وطقطقة الصخور المحترقة وهي تتساقط ، وطلقات الأسلحة المستمرة ، لقد حدث في هذا اليوم أفظع صراع بين الإنسان والحيوان ، ففي الصباح ، وبينما كنا نخلي مداخل الكهوف فوجئنا بأفظع مشهدٍ يقع عليه البصر ، لقد رأينا في داخل الكهوف جثث الثيران والأغنام والحمير التي اندفعت بغريزتها الفطرية إلى التنفس من الهواء الطبيعي الذي حُرمت منه في الداخل ، وقد تجمّعت بين هذه الحيوانات وتحتها جثث الرجال والنساء والأطفال ، ورأيت رجلاً ميتاً حانياً على ركبتيه ، تمسك يمناه بقرن ثور ، وبالقرب منه امرأةٌ تحمل طفلها على ذراعيها ، ومن السهل التعرّف على أحداث هذا المنظر : فالرجل قد اختنق مع امرأته وطفله والثور أيضاً في الوقت الذي كان الرجل فيه يدافع عن عائلته من ثورة هذا الحيوان وهو يصارع الموت . لقد كانت الكهوف واسعة ، حتى إننا أحصينا فيها سبعمائة وستين جثة ، ولم ينج ويتمكّن من الخروج سوى ستين إنساناً ، ما لبث أن قضى أربعون منهم الحياة ، ونقل رجال الإسعاف عشرة منهم في حالةٍ خطيرة ، أما الباقون وهم عشرة فقد تركناهم يعودون إلى قومهم يقفون على الأطلال يبكون الخراب ، ويندبون موتاهم)[1] .

هذه هي الحضارة التي حملها إلينا الاستعمار الصليبي في أية بقعة ، وهي

(1) المرجع السابق نفسه

التي يفخر بها ، ويدّعي أنه قد جاء إلى الشعوب المتخلّفة ليبشر لها الدرب ، ويُعرّفها على الحضارة ، ولقد عرفنا فعلاً الظلم والبؤس والشقاء والموت والإبادة والذلّ على يديه ، فأي دجل ؟ وأي نفاق ؟ وأي تمويه للحقيقة ؟ وأية مواربة هذه ؟ ولعلّها تكون أكبر عملية تمويه للحقيقة وقعت في التاريخ .

أصرّت فرنسا على أن تحرم شعب الجزائر وسائل الحياة جميعها ، فعليه إما أن يستسلم للموت ، وإما أن يستسلم للإرساليات التنصيرية التي تقدّم له بعض هذه الوسائل من طعام وشراب مقابل أن يتخلّى عن عقيدته ، وكم وقعت من أحداث ، يندى لها الجبين في مراكز هذه الإرساليات ومن رهبانها ، إنهم يرفضون إسعاف إنسان يتازع سكرات الموت من الجوع أو الظمأ قبل أن يرضى بالدخول في النصرانية ، وكم من إنسان استسلم للموت وقضى نحبه قبل أن يخرج من تلك المراكز الحضارية رافضاً النصرانية راضياً بالموت بل ومعتزاً بذلك ، ومعلناً للدنيا من بعده أن لا حضارة من غير إيمان بالله الواحد الأحد .

٧ ـ إذلال المسلمين : لم يكن ذلك الحقد الذي في قلوب المستعمرين منصبّاً على المسلمين الذين يقفون في وجه الطغاة أو يثورون عليهم ، لا ليس هذا أبداً ، وإنما كان منصبّاً على المسلمين جميعاً بصفتهم مسلمين لا بصفتهم ثائرين أو متمردّين ، لأنه حتى أولئك الجزائريون الذين تخلّوا عن أوامر دينهم وراحوا يتمسّحون بأعتاب المستعمرين ، ويتزلّفون إليهم ، بل ويتحسّسون لهم على إخوانهم لم يكونوا بمعزلين عن الضغط الفرنسي ، وإن لم تلحقهم حرب الإبادة إلاّ أنهم لم ينجوا من الحروب النفسية ، ومن الإذلال الذي أصاب الشعب كله .

لقد عدّ الفرنسيون الصليبيون المجتمع في الجزائر قسمين : القسم الأول : ويشمل الأوربيين ، النصارى واليهود ، وهم الصنف المفضّل ، الحاكم بأمره ، المتسلّط على غيره . والقسم الثاني : ويشمل الشعب الجزائري المسلم كله ، وهو الخدم للفريق الأول ، فهل بعد هذا إذلال ؟!

لقد عدّت الحكومة الفرنسية الجزائر أرضاً فرنسية ، وهي ليست سوى

مقاطعة فرنسية لا تختلف أبداً عن مقاطعة بريتاني أو مقاطعة نورماندي ، ومع هذا الاعتبار فقد بقيت الإدارة الاستعمارية قائمة حتى اشتعال نار الثورة وبقي للجزائر نظامٌ جمركيٌ خاصٌ بها ، ونقدٌ جزائريٌ خاصٌ مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي ، وبقيت الانتخابات تتألف من مجتمعين : المجتمع النصراني ـ اليهودي ، والمجتمع المسلم ، ولكل دوائره الخاصة ، وصناديقه الانتخابية الخاصة .

لقد كان هناك تمييز واضح بل صارخ ، لقد كانت فروق في الرواتب ، وأفضلية في الوظائف ، وتمييز في المدارس والمستشفيات ، بل وفي حقّ المرور ، و . . . ، ولقد كان هناك فرق كبير كبير في المستوى المادي بين الفرنسيين والجزائريين مع أن الاستعمار يعدّ الجزائر قطعةً من الأرض الفرنسية .

ولو طالب أحد الجزائريين بالمساواة ، وتساءل أليست الجزائر جزءاً من فرنسا؟ لم يأته الجواب ، بل لم يجرؤ أحد على إجابته ، لأنه لو قيل له : نعم ! لوجب إلغاء التمييز ، وإبطال التفضيل ، والعمل على رفع المستوى المادي والاجتماعي في الجزائر حتى يصل إلى المستوى في فرنسا ، ولوجب إلغاء النظام الجمركي ، ونظام النقد ، وتعديل القوانين ، وتغيير الأنظمة ولانقلب الأمر انقلاباً وزال الحقد الصليبي ، ولكن لا يمكن أن يزول أبداً فهو باقٍ ، لذا لا يمكن أن يكون الجواب : نعم ، ولو قيل : لا ، لوجب أن تسير الجزائر بخطٍ متميز ، وتدعو إلى الاستقلال ، والمحافظة على الشخصية ، لذا لا يمكن أن يقال : لا ، ويبقى الأمر محيّراً ، والجواب الصحيح : أن الجزائر مستعمرة فرنسية ، والشعب الجزائري شعب مسلم ، لذا يجب أن يذلّ ، ويعمل على إبادته

٨ ـ محاربة اللغة العربية : لما كانت اللغة العربية أساس من أسس التعليم الإسلامي ، لذلك بذل الفرنسيون جهدهم في محاربتها والقضاء عليها ، واعتقدوا أن إبعاد الجزائريين عنها سيجعلهم ينسون دينهم مع الزمن ، ويبتعدون عن تعاليمه ، ولهذا غاية ما يرجوه المستعمرون الصليبيون ، ومن هذا المنطلق أخذوا يفرضون اللغة الفرنسية لتحلّ محلّ العربية في التعليم وفي

الدواوين ، فكاد التعليم إلزامياً بالفرنسية منذ البداية ، ولا يُعلّم بالعربية أبداً ، ولا يُقبل في وظائف الدولة من لا يجيد الفرنسية ، ويحرم الحديث داخل دوائر الدولة إلاّ بلغة الحاكم المستبدّ ، وبهذا أخذت الفرنسية محلّ العربية تدريجياً ، حتى غدت هي الوحيدة ، والرسمية ، ولغة الشعب ، ولا تسمع الحديث والمحاورة أينما كانت إلاّ بالفرنسية .

لم يلبث أن لاحظ الفرنسيون أن الكتاتيب في الأرياف ، والقرى ، وواحات الصحراء ، وفي مدارس الجوامع ، لا تزال تعلّم الناشئة باللغة العربية ، تعلّمهم القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، ومبادىء القراءة ، وبعض السيرة ، فارتاع الفرنسيون ، وأعلنوا حربهم على هذه الكتاتيب وفرضوا الضرائب على المشرفين والقائمين عليها ، وفرضوا العقوبات على أولياء الطلاب ، واتخذوا كافة الإجراءات للحيلولة دون تأدية الكتاتيب لدورها ، ولكن أراد الله أمراً غير ذلك ولا رادّ لأمره .

والنتيجة : فقد الجزائريون قوام حياتهم بعد مدة من الاستعمار الصليبي الغاشم ، لقد فقدوا أكثر أملاكهم فأصبحوا فقراء مشرّدين ، وأهمل الفرنسيون التعليم والوسائل الصحية إهمالاً مروّعاً فبقي الجزائريون جهلةً مرضى ، وفقدوا لغتهم فغدوا تبعاً لغيرهم بعيدين عن تعاليم دينهم ، وعدّهم الفرنسيون خدماً ، ونظروا إليهم نظرة امتهان ، وأعطوهم صورةً مضخّمةً عن النصارى الأوربيين فعاشوا أذلاء .

وهذه حياة المستضعفين في الأرض في بقعة من العالم ، ابتلاها الله بالمستعمرين الصليبيين ، وربما كان هذا الابتلاء بما اقترفته أيدي أبنائها من تهاون في أمر دينهم ، وترك تعاليمه .

ردّ الفعل الجزائري: قاوم الجزائريون المستعمرين الصليبيين ، وقاموا بحركات وثورات ، غير أنها فشلت جميعها ، وربما كانت هنا أسباب كثيرة لذلك الفشل الذي مُنُوا به ، ذلك أنهم لم يتحرّكوا تبعاً لمبدئية واحدة ، وكانت بينهم إحنٌ وثارات ، وكانت فرقةٌ ، وكان منهم من مالأ الكفار ، ولم يأخذوا بأسباب الاستعداد للجهاد بالشكل المفروض عليهم ، هذا إضافةً إلى كثرة

قوات الأعداء ، وضخامة إمكاناتهم ، والفتك وحرب الإبادة التي لجأت إليها القوات الصليبية الغازية ، هذا من الجانب المادي ، أما من الجانب المعنوي فإن البعد عن الإسلام كان السبب الرئيسي في الهزيمة التي مُنِي بها المسلمون .

ومع فشل حركات المقاومة استأسد الصليبيون ، وازدادوا وحشيةً وضراوةً وتضاعف البلاء ، إذ تقطّعت أوصال الأمة وتراخت ، واستسلمت ، ولم تعد تبدي حراكاً ، وكثر الذين يتزلّفون للفرنسيين من أبنائها ، وزاد عدد الذين يرتمون أمام الأعداء وفي أحضانهم ، ووُجد المقلّدون والذين أخذوا يسيرون على النهج النصراني سلوكاً واجتماعاً ، وبرز الذين فُتنوا بالحضارة المادية ، وفي الوقت نفسه قلّ المصلحون .

فكّر المصلحون ورأوا أنه لا قبل لهم بالفرنسيين في الأوضاع الراهنة ، وبعد أن حلّ بالبلاد ما حلّ ، وأن حركات المقاومة لا تجدي ، وخاصةً أن الفشل لا يعقبه إلاّ زيادةٌ في الارتماء في أحضان المعتدين ، إذ غالباً ما يتساقط عدد من الرؤوس بعد فشل عمل عسكريّ ينهاون أمام الطغاة سواء أكانوا خصومهم المباشرين أم غيرهم ممن يتسلّط على بلدانٍ مجاورةٍ باسم الاستعداد من جديد ، وتلقّي العون ، وباسم التنسيق والتفاهم ، ونبت شعار عدم القدرة على المقاومة بالإمكانات المتاحة لجماعة محدودة .

رأى المصلحون أن العمل يجب أن يقوم على التربية الإسلامية من جديد ، وإعادة البناء من البداية ، وتكوين القاعدة الصلبة التي يمكن أن يقوم عليها الجهاد في المستقبل ، وهذا هو المنطق الذي يجب البدء به ، مع عدم إهمال الصراع السياسي والتنظيمي فكلاهما جزء لا يتجزّأ من العمل الإسلامي .

ورأى آخرون ترك المقاومة ، والتوجّه إلى الجانب السياسي بالمطالب والدعاية للقضية الجزائرية في كل جهةٍ من العالم ، ورفعها إلى الهيئات الدولية ، والنشاط ، وتأسيس المنظمات السياسية .

أولاً : التربية الإسلامية : لم يقل إن الإسلام كان بعيداً عن ساحات حركات المقاومة السابقة ، بل كان العنصر الباعث لها والمحرّك ، غير أن

الجانب العاطفي هو الغالب ، والوعي الصحيح غير متكامل ، فالفرقة إنما باسمه ، والناس باسمه مع أنهما أمران لا يلتقيان ، فإسلام وخصومة بين الأخوة ، وتسابق على الزعامة ، أو تنافس على غرض من أغراض الدنيا وعلو الله في ديار الإسلام أمرٌ لا يكون أبداً ، ولا بد من إعادة البناء من جديد وتكوين القاعدة الصلبة التي يتحطم عليها مكر الأعداء وتحطيطهم ، وتُحطم الأعداء وقوانيم .

ولعلّ أبرز هؤلاء المصلحين عبد الحميد بن باديس[1] الذي أخذ يلقي دروساً في تفسير القرآن في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، فالتفّ حوله المخلصون ، وأخذ الوعي الإسلامي ينتشر ، والناس يعودون تدريجياً إلى إسلامهم ، وإلى معرفة واقعهم الذي ألوا إليه ، وجاء إليه علماء من مختلف نواحي القطر ، فاشتدّ ساعده ، واتفقوا على دعوة العلماء على مختلف مذاهبهم لتوحيد الكلمة ، ومعالجة المجتمع الإسلامي في الجزائر ، وتمّ دعوة مائة وعشرين عالماً ، فحضر مائة وتسعة علماء ، وتمّ الاتفاق في نادي « الترقي » في مطلع عام ١٣٥٠هـ ، واتفق الجميع على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وطلبوا من عبد الحميد باديس أن يتولّى رئاستها فرفض لأن أباه وإخوته يعملون موظفين في الإدارة الفرنسية ، غير أنه عاد فقبل عندما أصرّ العلماء عليه ، وأخذت هذه الجمعية تفتح المدارس للناشئة المسلمين ، وتقيم لهم الأندية ، كما أصدرت جريدة « المرصاد » التي كان يتولّى أمرها « محمد عباسة » .

---

(١) عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس . أسس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر . وكان رئيساً لها من يوم نشأتها عام ١٣٥٠هـ، حتى وفاته ١٣٥٩هـ . وُلد في مدينة (قسنطينة) عام ١٣٠٧هـ . وأتمّ دراسته بجامع « الزيتونة » بتونس ، وحجّ عام ١٣٣٠هـ ، وزار بومها مصر والشام وعندما عاد أخذ يلقي دروسه في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، ويفسّر القرآن مدة أربعة عشر عاماً ، وقد جمع هذا التفسير ، وطبع بالجزائر باسم « مجالس التذكير » ، وأصدر جريدة « الشهاب » وصدر منها في حياته خمسة عشر مجلداً ، وعمل على الفرنسيين بالوشي والضغط ، وقاومه أبوه وإخوته ، إذ كانوا موظفين لديهم ، واستمرّ في جهاده ، وأنشأ كثيراً من المدارس الإسلامية ، وتوفي في حياة أبيه عام ١٣٥٩هـ .

أخذ الشيخ عبد الحميد يعمل على الفرنسيين ، وإدارتهم ، ومسؤوليهم ، واستعمارهم ، وعلمهم وظلمهم ، وفي الوقت نفسه يبرّئ جبل المستشرقين ، والذين يهاجمون الإسلام من المتعصبين الفرنسيين الذين يقفون في الجزائر ، ويدافع عن الإسلام ، وكان يكتب المقالات باسمه الصريح ، وقد يعرّض في بعض ذلك للحاكم ، والاضطهاد ، ولكن لم يبالِ ما دام يرجو بذلك الله ، ويعمل في سبيله ، وقد شنّع على التجنّس بالجنسية الفرنسية ، وعدّ ذلك خيانة للشخصية الجزائرية الإسلامية في لغتها « الفرنسية » ، وأخذ يطالب بتعلم اللغة العربية ، والدين الإسلامي ، ما دام أن أهل البلاد من العرب المسلمين ، وإضافة إلى ذلك كان يعمل باستمرار لإلغاء التفاهم بين العلماء ، إذ أن مشاربهم مختلفة ، وقد استطاع أن يقوم بهذا الدور إلى حدٍّ كبير ، وقد بذلت فرنسا جهدها للإيقاع بين العلماء ، وقد وصلوا إلى جزءٍ من هدفهم ، وقد ألقى الطيب العقبي مرة كلمةً حار فيها على أصحاب الطرق ، وكان بعضهم حضوراً ، فثاروا الاحتجاج ، وخرجوا ، وأسسوا جمعية « علماء أهل السنة » التي أصدرت جريدة « البلاغ الجزائري » ، وحاولت فرنسا توسعة شقة الخلاف بين الجمعيتين ، ولكن عبد الحميد بن باديس كان يعمل على رأب الصدع ، وعدم زيادة الخلاف .

لقد اتسمت الدروس التي كان يلقيها الشيخ عبد الحميد في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، وبدأ أثرها في المجتمع ، واتسمت المقالات التي كان يكتبها في « الشهاب » ، وفي « المرصاد » ، وباشت نتائجها في القطر الجزائري كله ، واتسمت المدارس والأندية التي افتتحتها جمعية العلماء ، وعاد الوعي الإسلامي إلى عددٍ كبير من الشباب ، وأصبح بالإمكان الاعتماد عليهم في المستقبل ، وفي تربية جيلٍ قادم .

وأحسّ الأعداء بخطر عمل العلماء عليهم ، وكم حاولوا القضاء عليه وفشلوا ، ومرّ أحد اليهود عام ١٣٥٣هـ عند جامع سيدي الأخضر ، ووجد النشاط الإسلامي ، وتوالد المسلمين ، فعظم عليه ذلك ، وأخذ يشتم الإسلام وأهله ورسوله ، ووقعت فتنةٌ كبيرةٌ استمرّت أسبوعاً كاملاً قُتل فيه اثنان

وعشرون يهودياً ، وضجرت السلطات الفرنسية من إطالة سير تلك القضية ، وتوقعت أن المسلمين سيتعاطفون اليهود جميعاً من مدينة قسطنطينة ، لذا أسرعت وبرقيت إلى عبد الحميد بن باديس .. وإلى نائب مدينة قسطنطينة أن يعملوا بالتعجل لإخماد الفتنة ، وقد تمكنا من إخمادها ، وارتفع شأن ابن باديس كثيراً في الأوساط الجزائرية كلها ، وأصبحت الأوساط الفرنسية تحسب له ألف حساب من القيام بعمل عدائي ، لأن ذلك قد يؤثر في ثورة عارمة .

كان النواب الجزائريون الذين يمثلون سكانهم في المجلس النيابي الفرنسي هم ترشحهم عنهم السلطات الفرنسية ، أو على الأقل لا أحد منهم ما يشكل خطراً عليها ، وهذا يعني أنهم من الذين أحسوا بأفضلية التجنس ، وتجنسوا الجنسية الفرنسية ليتساووا مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات ، أو يدعون إلى الفرنسة ، فلما قامت جمعية العلماء وعلى رأسها عبد الحميد بن باديس وأخذ يهاجم الفرنسة ، وينعى على الشخصية الجزائرية الإسلامية التنكر له ، وذلك الاعتزاز بها والفخر ، أخذ هؤلاء النواب يتراجعون ، على وطالبوا بفصل الإدارات ذات الصفة الدينية الإسلامية عن الحكومة الفرنسية ، ويدعون إلى إدخال اللغة العربية مصفية إلزامية ضمن مناهج التعليم ، ولما كان هذا لا يروق للسلطات الفرنسية لذا فقد أبدت استنكارها من هذه التصرفات ، فما كان من نواب الجزائر في المجالس البلدية والمالية والنيابية ، وعددهم تسعمائة وخمسون تقريباً إلا أن قدموا استقالاتهم من المراكز التي يحتلونها بصورة إجماعية ، وعلى إثر ذلك جاء وزير الداخلية الفرنسي في زيارة للجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٤هـ ، غير أن سلطات الأمر لم تمكنه من الالتقاء بممثلي الشعب ، فرجع بهذا ويتوعد .

وجاءت الانتخابات الفرنسية عام ١٣٥٥هـ ، ونجح تكتل الشمال الذي ضمّ : الراديكاليين ، والشيوعيين ، والاشتراكيين .

وتشكلت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة « ليون بلوم » ، واستفاد المسلمون من هذه التغيرات في الحكومة الفرنسية ، وتداعوا إلى عقد لقاءات انتهت بعقد مؤتمر عام في تاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٥٥هـ (٧ حزيران

١٩٣٦م) . وقد حضر العلماء بصفتهم الخاصة عوضاً عن جمعية العلماء ، والمنتخبون ، والشيوعيون ، والنواب الثلاثة ، ورئيس النواب مطالب جمعية العلماء ، ثم قرر تشكيل وفد برئاسة عبد الحميد بن باديس ، والذهاب إلى فرنسا ، وتقديم مطالب الشعب الجزائري إلى الحكومة الفرنسية الجديدة ، وكانت المطالب هي :

١ ـ إلغاء كافة القوانين والقرارات الاستثنائية بالجزائر .

٢ ـ إلغاء الحاكم العام للجزائر ، وجعلها تابعة مباشرة لفرنسا .

٣ ـ أن تكون هيئة الانتخابات في الجزائر واحدة ، يشترك فيها المسلمون والأوربيون . (فتصبح الأغلبية للمسلمين لكثرتهم العددية)

٤ ـ أن يكون للمسلمين الجزائريين نوابهم الذين يمثلونهم في المجلس النيابي الفرنسي بباريس .

٥ ـ أن يكون الجزائريون فرنسيين بصفة تامة . (أي ليس هناك فروق وتمييز بالحقوق والواجبات) ، مع احتفاظ المسلمين بشخصيتهم الإسلامية .

٦ ـ استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية كبقية الأديان الأخرى من يهودية ونصرانية ، وتعتمد على مؤسساته من أموال الأوقاف والتي اغتصبتها فرنسا منذ بداية الاحتلال ، ومن الضرورة الآن إعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال .

٧ ـ تعدّ اللغة العربية لغة الدراسة في المدارس الجزائرية .

وتقرّر إرسال وفد كبير إلى باريس يضمّ رجال الشعب من علماء ونواب ومفكرين ، برئاسة عبد الحميد بن باديس ليتدارس مع الحكومة الفرنسية مطالب الشعب الجزائري المذكورة أعلاه .

سافر الوفد ، وطلب من حكومة « دلاديه » تنفيذ مرسوم ٢٧ أيلول ١٩٠٧م القاضي بفصل الدين عن الدولة ، وبقية مطالب الشعب التي يحملها الوفد ، وحاول « دلاديه » إرهاب الشيخ ، فكان ابن باديس أكثر جرأة وحماسة ، وتخويفاً من الله ، الذي لا غالب له ، إذ هدّد « دلاديه » بالمدافع

العثمانية الذي ، فهنّأه ابن باديس بقدرة الله التي لا تُقهر ، وكاد ان يقع الصدام حين تدخّل « ليون بلوم » الذي أصبح رئيساً للجمهورية والذي رفض مطالب المسلمين ، ولكنه اقترح توسعة دائرة الناخبين الجزائريين ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية في الجزائر ، وذلك بإدخال واحد وعشرين ألفاً من المسلمين ضمن الناخبين الفرنسيين الذين كان عددهم ٢٠٢,٧٥٠ ناخباً ، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك ، وأعلنوا انهم سيستفتون جيشاً فيما إذا نُفّذ هذا الاقتراح ، وكذلك احتجّ محافظو المدن ، وهدّدوا بالاستقالة أيضاً ، وكان من كل ما تمّ زيادة عدد نواب المسلمين بمجلس النيابة المالية ، ورفعه من ٢١ إلى ٢٤ نائباً ، وبذا يصبح عددهم نصف عدد النواب الفرنسيين الذي يبلغ ثمانية وأربعين نائباً ، وهذا الوفد حالياً .

أخذت فرنسا تساعد رجال الطرق الصوفية ، وتشجّعهم على النشاط ، وتحرّضهم ضدّ جمعية العلماء ، ومن ناحية ثانية أخذت تُنصّب مشايخ السوء ، وتطلب منهم معارضة جمعية العلماء، وإرسال البرقيات ضدّها، ولا شك ، فإن الشعب لا يستطيع رؤية مثل هذه التصرّفات ، وقد تُكلّف من يقوم بفعل بعض هؤلاء المشايخ ، وتتهم جمعية العلماء بالقتل ، كما فعلت بالشيخ عمر بن دالي الذي جعلته إماماً للجامع الكبير في قسنطينة ، وطلبت منه الهجوم على الوفد الذي سافر إلى باريس برئاسة عبد الحميد بن باديس ، وإرسال البرقيات بهذا الشأن ، ثم دفعت من قتله ، واتهمت جمعية العلماء بقتله ، وقضت على الطيب العقبي ، وأودعته السجن ، وأخذت تنشر الشائعات ضدّ جمعية العلماء ، ثمّ وُجد مرتكب الجريمة ، واسمه عكاشة ، وقد اعترف ، وأطلق سراح العقبي ، غير أنه في السجن قد تعب ، وكانت السلطات الفرنسية تريد أن تكسبه إلى جانبها ، وأخذ يعدها للعمل لتهديم جمعية العلماء ، وشتمها من مواقفها ، ومشروعاتها ، وجهادها .

وتوفي الشيخ عبد الحميد بن باديس في ٨ محرم ١٣٥٨هـ (١٦ نيسان ١٩٤٠م) ، فخلفه في رئاسة جمعية العلماء الشيخ محمد بشير الإبراهيمي

الذي كان معتقلاً عندما توفي سلفه ابن باديس ، فاختاره العلماء ليكون رئيساً للجمعية بجهد أن يُطلق سراحه ، وعندما خرج من السجن تسلّم رئاسة الجمعية ، فوجد أنها قد قوي مركزها ، وترسّخت مكانتها ، فانصرف إلى نشر العلم ، فاستطاعت الجمعية فتح أكثر من مائة وسبعين مدرسة ، تعلّم الدين ، والتاريخ الإسلامي ، واللغة العربية ، وبقية العلوم ، وتضمّ هذه المدارس أكثر من خمسين ألف طالب . وشكّل رئيس الجمعية لجنة للتعليم تشرف على المناهج ، وتتابع التنفيذ ، وكان منها : محمد الخضاوي ، ومحمد الصالح رمضان .

وافتتح أول معهد للتعليم الثانوي في مدينة قسنطينة عام ١٣٦٦هـ ، وقد أصبح عدد طلاب القسم الثانوي عام ١٣٧٣هـ ألفاً وخمسمائة طالب كما ارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى أربعمائة مدرسة ، وكانت جمعية العلماء ترسل بعض الطلاب إلى جامع الزيتونة بتونس ليُتابعوا تعليمهم هناك .

وكانت جمعية العلماء تُصدر مجلة « عيون البصائر » الأسبوعية ، وتطبع منها في كل أسبوع ثلاثين ألف نسخة ، ثم أغلقت عام ١٣٧٩هـ .

وانتخب الشيخ محمد بشير الإبراهيمي[1] رئيساً للجنة إغاثة فلسطين.

وكان عدد من العلماء بجانب عبد الحميد بن باديس ومحمد بشير الإبراهيمي منهم : العربي التبسي ، ومبارك محمد الميلي ، وإبراهيم بن عمر

---

(١) محمد بن بشير بن عمر الإبراهيمي : وُلد عام ١٣٠٦هـ في (سطيف) ، ورحل إلى الشرق عام ١٣٣٠هـ ، فأقام بالمدينة ست سنوات ، ودرّس بدمشق أربع سنوات ، وعاد إلى الجزائر ، ومضى إلى صحراء ورقلة عام ١٣٥٩هـ ، وبقي في منطقة (العرف) ، فتسلّم رئاسة جمعية العلماء ، فأشرف على عدد واسع تجاوز ثلاثمائة وسبعين مدرسة ، ولم يلبث أن سُجن بعد سنتين ، ثم أُفرج عنه ، بعد أن أُعذّب ، وقام بجولات ونشاط ، واستقر بالقاهرة عام ١٣٧٢هـ ، وقامت الثورة الجزائرية ، فسافر إلى بلد الثورة ، وبعد نجاح الثورة عاد إلى الجزائر ، وتوفي هناك عام ١٣٨٥هـ . وكان من أعضاء مجمع اللغة العربية في دمشق ، وبعدة جامعات مصرية .

بيوض ، والطيب العقبي ، وابراهيم أبو اليقظان ، وأحمد توفيق المدني ، والأمين العمودي ، ويحيى الخمودي ، ومحمد خير الدين ، والسعيد الزهراوي ، ومحمد سعيد آيت بجر ، والجيلاني الفاسي ، وعبد اللطيف سلطاني .

وكان لكل دوره في العلم ، فقد نشط أحمد توفيق المدني - على سبيل المثال - في الأندية والجمعيات ، مثل نادي الترقي الذي اجتمع به العلماء وجمعية الفلاح ، وجمعية الزكاة ، والجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى ، واشتهر الطيب العقبي بسلفيته ونشاطه ، وعُرف العربي التبسي بوعيه وهدوئه ، وتكامل العمل بلقاء بعضهم مع بعض .

ثانياً : النشاط السياسي - أيقن كثير من الناس أنه لا قبل لهم بمواجهة الفرنسيين ، لضعفهم أمامهم مادياً ، وقلة الإمكانات لديهم ، ولا شك أن هؤلاء الناس هم من الماديين الذين يقيسون الأمور بالمفهوم والمستوى المادي ، ويتركون الروح المعنوية جانباً ، ورأى هؤلاء أن أفضل طريق للمقاومة الاستعمارية إنما هو التنظيم السياسي ، ومن الطبيعي ألا يكون هؤلاء جميعاً بأفكار واحدة ، فمنهم الذين يرون أن الغاية من عملهم إنما هو المساواة بالفرنسيين ، ومنهم الذين يرون محاربة الفكر الاستعماري الذي سيطر على قسم من أفراد المجتمع حيث أصابهم اليأس ، وحلّت بهم الهزيمة النفسية ، ومنهم الذين يحملون القضية الجزائرية أو الوطنية ، من غير أن يكون لهم منهج مميّز أو شخصية خاصة ، هم جزائريون عرب مسلمون ، ولكنهم لا يهمهم سوى ذلك ، فأي منهج أو دستور يطلبونه لا يبالون بذلك ، ليأخذوا الدستور الفرنسي ، . . السوفيتي ، . . الإنكليزي ، كله سواء ، المهمّ عندهم سيطرتهم واستقلالهم بجزائرهم وفقط ، ومنهم الشيوعيون الذين يرون تطبيق المنهج الشيوعي في الاقتصاد ، واستبدادية الطبقة العاملة في الحكم ، وترك الحبل على الغارب في الحياة الاجتماعية

والمهمّ في النشاط السياسي السرية في العمل والتهيئة للاستقلال ، وقد ظهرت تنظيمات منها اللجنة الوطنية التي شكّلها المحامي أبو درية والصحفي

صديق دوران ، ومصالي الحاج ، وذلك عام ١٣٢٨هـ ، ودعت إلى الجامعة الإسلامية ، كما التفّت جماعة بعضها حول بعض ، وعُرفوا بالنخبة ، وهم من الذين تثقفوا ثقافة فرنسية ، ودعوا إلى الاندماج مع فرنسا ، ومن أشهرهم ابن جلول ، والزناتي ، وقد أصدروا جريدة « الأهالي » ، وأهم هذه التنظيمات :

أ - حزب الجزائر الفتاة : الذي أسّسه خالد الهاشمي الجزائري الذي كان يقيم في دمشق ، فهو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ، ولا تزال هذه الأسرة تحنّ بأنها ظلمت واضطهدت ، وعاشت مشرّدة عن وطنها ، غريبة عن بلادها ، فما عليها الفرنسيون ، ولم يكن لكثيرها من ذنب سوى أنه أحبّ وطنه ، ودافع عنه ضدّ المعتدين ، فكان مصيره وأهله التشريد ، وقد كان تأسيس هذا الحزب بعد الحرب العالمية الأولى ، وتنظّم مؤسّسه خالد الهاشمي مؤلفاً في باريس عام ١٣٤٦هـ طالب فيه بحقوق أهل الجزائر ، وأصدر جريدة « الإقدام » ، غير أن هذا التنظيم قد حلّ ، ورجع منظّمه إلى دمشق ، وتوفي فيها عام ١٣٥٤هـ .

ب - جمعية نجم شمالي إفريقية : وأسّسها محمد حيفال في باريس في ١٦ صفر ١٣٤٣هـ (١٥ أيلول ١٩٢٤م) ، وكان من أعضائها حسن القادر بن الحاج علي ، ومصالي الحاج ، وعلي الحمامي . ولكن هذه الجمعية لم تشتهر إلا عندما تولّى رئاستها مصالي الحاج عام ١٣٤٦هـ ، لقلة أعضائها في بداية الأمر ، ولنشاط مصالي الحاج حيث اقترنت باسمه فيما بعد ، وكانت ذات ميول شيوعية .

ومن الطبيعي أن يبرز الشيوعيون قبل غيرهم ، لأنهم لا يختلفون عن النصارى الفرنسيين في السلوك ، أو التصرّف ، أو الأخلاق ، أو الاستهتار بالقيم ، فهم يلتقون معهم على موائد الخمر ، والقمار ، والفحش ، ولا يعرفون عنهم شيئاً سوى ذلك ، فما عمل الشيوعيين إذن إلا كتمان الأمر وإخفاء تنظيمهم ، إضافة إلى أن بين الفرنسيين مجموعات من الشيوعيين فيتعاون بعضهم مع بعض على الرفقة التي تجمع بينهما ، وكما أن الفرنسيين يتلقون دعماً

من باريس ، فإن الشيوعيين يتلقون دعماً من موسكو ، وتزويداً بالمعلومات ، وتوجيهاً تبعاً للمتغيرات الدولية . ولم أستبعد الوطنيين وانفصالهم عن الشيوعيين رغم كثرة أوجه التشابه بينهم ، إلاّ لأنه قد يوجد بينهم بعض الشخصيات المسلمة ، لكنها لا تستطيع التمييز بين الفكر الإسلامي والفكر الوطني ، إذ إن الأمور مختلطة عندها لقلّة الوعي الإسلامي . أما أصحاب الفكر الإسلامي فيمكن كشف أمرهم مباشرة حيث أن لهم شخصية متميزة ، ولا يكتمهم مسايرة أصحاب الاتجاهات الأخرى في السلوك والتصرف .

يرتبط النشاط الشيوعي بمصالي الحاج الذي وُلد عام ١٣١٦هـ في مدينة (تلمسان) ، ونشأ نشأة فقيرة ، إذ كان والده صانع أحذية ، ولم يلبث أن توفي ، لذا لم يستطع أن يتابع تعليمه ، والمقبر الجاهل فريسةٌ للأفكار الشيوعية ، ولعلّ أول ما أدرك مصالي الحاج ، رأى إخراج أهل المستعمرات إخراجاً جماعياً من مدنيتهم بإجبار من الفرنسيين ، فبقي هذا المنظر في نفسه ، وتولّد عنه كرهٌ للفرنسيين . وقاتل في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ، فلما انتهت عاد إلى بلاده فقيراً بائساً ، وقد انتشرت البطالة في الجزائر بعد الحرب ، على حين أن فرنسا كانت بحاجةٍ إلى عمّال ، لإعادة عمران ما خرّبته الحرب ، فارتحل إلى فرنسا واشتغل في بعض المصانع ، وعمل دائماً متجوّلاً ، والفراغ عنده كبير وخاصةً في ليالي الشتاء لذا كان يحضر أحياناً بعض المحاضرات في جامعة بوردو ، كما جرّه الرفاق أمثاله إلى أوكار الشراب البائسين لا يجدون عملاً فيتصيّدون اللهو وما يجرّ إليه ، واتصل بالعمّال الفرنسيين ، وانضمّ عن طريقهم إلى الحزب الشيوعي

أصدرت جمعية نجم شمالي إفريقية مجلّة « الأمة » ، وحاول مصالي الحاج نقل نشاط الجمعية وصحيفة « الأمة » إلى الجزائر ، فلم يستطع ، فسافر مع عبد القادر بن الحاج علي إلى الجزائر ، وحاول الاتصال بالزعماء الوطنيين من أهل العلم ، فرفضوا اللقاء به لما يحمله من أفكارٍ إلحادية وصرّحوا له ، بأنه ما لا فرق بين الاستعمار الفرنسي وعملائه من جهة ، والاستعمار الروسي وعملائه من

جهة ثانية ؟ وربما كان الروس بإلحادهم وبحقدهم للمسلمين أشدّ خطورة وسوءاً من الفرنسيين ، ولكن أصحاب الهوى لا يدركون بعقولهم ، ولكنهم يجاورون مع عواطفهم ، فلا يسمعون إلاّ ما تمليه العاطفة عليهم

وفي عام ١٣٤٨هـ صدر قرار بحلّ جمعية « نجم شمالي إفريقية » ، ولكن لم يلبث أن قام مكانها حزب « النجم الثاقب » ، غير أنه صدر قرارٌ بحلّه عام ١٣٤٩هـ بضغطٍ من الجزائريين على الحكومة الفرنسية .

عادت الجمعية إلى الظهور ثانيةً باسم « حزب نجم شمالي إفريقية » ، وعقدت مؤتمراً في باريس ، اعتُقل على أثره مصالي الحاج ، وحُكم عليه بالسجن سنتان ، وقد أمضى العقوبة التي فُرضت عليه ، وعندما خرج من سجنه ظهر الحزب باسمٍ جديد هو « الاتحاد الوطني لمسلمي شمالي إفريقية » ، ويبدو أن مصالي الحاج قد أخذ يحسّ أن هناك فرقاً كبيراً بين المسلمين وغيرهم ، وأن المسلمين في شمالي إفريقية يتميّزون عن النصارى الفرنسيين الذين كان قسمٌ منهم ضمن حزبه الأول . واعتُقل مصالي الحاج ثانيةً ، وحُكم عليه بالنفي ستة أشهر خارج حدود فرنسا ، وله الحقّ في اختيار المنفى ، فانتقل إلى سويسرا ، وحضر المؤتمر الإسلامي هناك ، والتقى بشكيب أرسلان الذي كان يعيش في سويسرا ، وأعجب شكيب به وبنشاطه ، ورأى فيه شاباً مغرّراً به لجهله بالإسلام ، وفقره ، ونشاطه الذي لا بدّ من أن يجد مجالاً له بصرفه فيه ، فكتب رسائل إلى ابن باديس ، وأحمد توفيق المدني ، ومبارك الميلي ، والطيب العقبي في الجزائر ، وإلى غيرهم في تونس والمغرب يوصيهم به ، ويطلب منهم الإفادة من نشاطه .

ولما قضى مدة النفي عاد إلى فرنسا ، ثم سافر إلى الجزائر في ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٥هـ (٨ آب ١٩٣٦م) ، ووجد أرضاً خصبةً لحزبه ، فقام بجولةٍ في البلاد استطاع خلالها أن يفتتح ثلاثة وثلاثين فرعاً لحزبه ودعا إلى الاستقلال ، فعارضه الشيوعيون المشاركون في حكم فرنسا إذ كانوا ضمن الجبهة الشعبية التي نجحت في الانتخابات الفرنسية ، وشُكّلت حكومة « ليون بلوم » ، إذ كانت الجبهة بصفتها الحاكمة ترى التمسّك بالتسلّط الفرنسي على

الجزائر ، وهذا ما جعل الذين يفكّرون بعقولهم من الشيوعيين الجزائريين ينخلعون عن الشيوعية ، ويرون فيها استعماراً ، وسعياً وراء المصلحة ، وقناعاً من الدعايات تتستّر به ، ومن هؤلاء كان مصالي الحاج نفسه .

وحلّت الجبهة الشعبية الفرنسية التي يشترك فيها الشيوعيون حزب « نجم شمالي إفريقية » في أول شهر ذي القعدة ١٣٥٥هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٣٧م) ، والذي كان يحمل اسم « الاتحاد الوطني لمسلمي شمالي إفريقية » ، فانفصل مصالي الحاج ببعض الشخصيات ، ومنهم - عباس غلمار ، ومحمد رزق ، وواخف بلقاسم ، وموسوي رباح ، وأخذوا في تنظيم حزب الشعب الجزائري .

جـ - حزب الشعب الجزائري : وتألف من عناصر جزائرية فقط ، على حين كان حزب نجم شمالي إفريقية يضمّ عناصر من مناطق المغرب كلها (تونس - الجزائر - المغرب) ، وذلك لأن المطالب مختلفة ، إذ كانت فرنسا تعدّ تونس والمغرب محميتين فرنسيتين ، بينما تعدّ الجزائر إقليماً فرنسياً . وكانت أهداف هذا الحزب : إقامة مجلس نيابيّ خاصاً بالجزائر ، وإقامة حكومة جامعة كذلك ، والعودة إلى التعليم باللغة العربية ، والاعتماد على الدين الإسلامي في التشريع . وقد أيّد العمّال الجزائريون في فرنسا هذا الحزب ، ولم يكن هذا التأييد في الواقع نتيجة أفكار أو معرفة وإنما عصبيةً للجزائر وللشخصية رئيس الحزب .

رجع مصالي الحاج إلى الجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (حزيران ١٩٣٧م) ، وجرت انتخابات البلدية ، ورشّح الحزب بعض عناصره لخوض هذه الانتخابات ، غير أن رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء الهيئة الإدارية قد اعتقلوا جميعاً في يوم ٢٠ جمادي الآخرة ١٣٥٦هـ (٢٧ آب ١٩٣٧م) ، وفي اليوم ذاته صدر العدد الأول من جريدة « الشهاب » التي أصدرها الحزب ، وكان رئيس تحريرها « مفدي زكريا » ، وما كانت هذه الاعتقالات إلا لمصلحة الحزب ، إذ أخذ الشعب يتعاطف معه بعدها ، وكذلك لم يثبت أن اعتقل رئيس تحرير الجريدة الجديد « عنابيش محمد » ويظهر هذه التعاطف واضحاً في

انتخابات البلدية التكميلية إذ نجحت القائمة التي دعمها الحزب - قائمة « أحد بومنجل » - بالأكثرية الساحقة ، وأصدر الحزب جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية أسماها « المجلس النيابي الجزائري » .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، ولم تلبث أن أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها بحلّ حزب الشعب ، وإغلاق صحيفة « المجلس النيابي الجزائري » ، وذلك في يوم ٢٤ شعبان ١٣٥٨هـ (٢٩ أيلول ١٩٣٩م) ، ثم اعتقلت سراح الهيئة الإدارية للحزب . ، ولم تمض سوى مدة يسيرة حتى عادت فاعتقلت بعض الأعضاء وعلى رأسهم مصالي الحاج ، وذلك في يوم ٢٠ شعبان ١٣٥٨هـ (٤ تشرين الأول ١٩٣٩م) ، أي أنّ إطلاق السراح لم يزد على ثلاثة أيام . وربما كان هذا خطة فرنسية للفت النظر إلى الحزب بشكل عام ، وإلى رئيسه بشكل خاص ، إذ كثيراً ما تلجأ السياسات إلى مثل هذا التصرف . فيكسب أعوانها شعبية كبيرة إذ يظنّهم الشعب مخلصين ، ويعطف عليهم لما يعانون ، وما يصيبهم من أذى ظاهري ، وهم في الواقع ليسوا سوى أجراء ، وربما كانت فرنسا قد غيّرت من سياستها تجاه مصالي الحاج ، أو جرى بين الطرفين تفاهم سرّي للوقوف معاً في وجه جمعية العلماء التي أخذت تكتسح المجتمع والشارع ، ولا شك أن الفكر الشيوعي أقرب إلى الفكر الرأسمالي بآلاف المرات من الفكر الإسلامي ، فالشيوعية والرأسمالية توأمان ، فكلاهما مادي ، غير أن كل فريق يأخذ جانباً من الحياة الاقتصادية ، إذ تُصرّ الشيوعية على سيطرة الحكومة على الإنتاج على حين تتبنّى الرأسمالية حرية الفرد المطلقة في هذا الجانب ، وكلاهما عدو لدودٌ للإسلام ، ونلاحظ هذا دائماً في السياسة الدولية حيث يلتقي الطرفان دائماً عندما يكون الإسلام على الساحة أو لأتباعه دورٌ في المعركة ، وقد يزيد الأمر عندنا توكيداً عندما ننظر إلى الحكم الذي صدر على مصالي الحاج في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٦٠هـ (٢٨ آذار ١٩٤١م) بعد تقديمه إلى محكمة عسكرية ، لقد صدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر عاماً ، والنفي عشرين عاماً خارج الأرض الفرنسية والمحميات .

وغرامة مالية قدرها ثلاثون مليون فرنك ، وهو حكم جائر وعنيف جداً في ينظر إليه من بعيد ، وهذا ما يجعل الناس يعطفون عليه ، ولا يلبث أن ينقلب العطف إلى تأييد ودعم ، وفي واقع الأمر أن الحكم لم يكن فيه شيء ، لا سجن ، ولا عزل عن الأعوان ، والغرامة لا تملك دفعها أبداً ، وبخاصة في تلك الأيام ، ولو نظرت إلى خزانة الجزائر يومذاك لوجدتها دون ذلك .

لم يجبّ نشاط الحزب وظلّ على صلةٍ برئيسه ، وإن كانت قد تشكلت له هيئةٌ إدارية جديدةٌ منها : أحمد مزغنة ، وحسين الأحول ، وأمين دباغين ، ومكري حسين . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عاد الحزب للنشاط بصورةٍ رسمية ، وكان قبلها يعمل بصورةٍ غير رسمية ، مما يؤكّد ما ذكرناه ، ولم يُلغ الحكم الصادر في حقّ مصالي الحاج ومع ذلك فقد صدر أمر جديد يقضي بمنعه من دخول المدن الجزائرية ، وتفرض عليه الإقامة الجبرية في بلدة « بوزريعة » القريبة من مدينة الجزائر العاصمة ليسهل على أتباعه اللقاء به ، وليتصرف هو إلى التنظيم .

د ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية : أخذ مصالي الحاج ورفاقه في تنظيم حركةٍ جديدة أطلق عليها « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » ، ولست أدري لماذا هذا التغيير ؟ مع العلم أن حزب الشعب قد كسب مؤيّدين ، وانتشرت دعايته ، وأن العمل الجديد لا بدّ له من مدةٍ ليصل إلى المرحلة التي وصل إليها العمل السابق ، لكن يبدو أن بعض إشارات الاستفهام أخذت توضع حول سلوك الحزب ، أهمّها التعاون السرّي مع السلطات الفرنسية ، والتنسيق بين الطرفين . ومن أعضاء هذه الحركة البارزين إلى جانب مصالي الحاج : محمد خيضر ، وحسين الأحول ، وأمين دباغين .

أخذت هذه الحركة تدعو إلى الاستقلال ، وجلاء الفرنسيين ، والمطالبة جميعه تأسيسية ، والتعليم في المرحلة الثانوية باللغة العربية ، وإعادة الأراضي المغتصبة إلى أهلها ، وعودة الأوقاف إلى المسلمين وإشرافها على المساجد

قرّرت الحركة الاشتراك في الانتخابات التي جرت في شهر ذي القعدة ١٣٦٠هـ ورفضت تشكيل « جبهة متحدة » من الجزائريين العاملين في الحقل السياسي حيث تتصدّر العلماء ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان ، والحزب الشيوعي . وقد حصلت الحركة على خمسة مقاعد منهم : أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن مدينة الجزائر ، وأمين دباغين عن قسنطينة .

لقد دانت فرنسا يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) بمذابح رهيبة في الجزائر ، وخاصةً في مدينتي « سطيف » و « قالمة » مما كان له أسوأ الأثر في نفوس الجزائريين ، وزيادةً في بُعد الشقة بين الطرفين ، كما كانت فرنسا مشغولةً في عمران ما خرّبته الحرب ، وفي الحرب في الهند الصينية ، لذا لم تلتفت إلى أوضاع الجزائر ، وتحاول حلّها .

وكانت الحركة قد اشتركت في الانتخابات التي جرت عام ١٣٦٧هـ و١٣٧٠هـ ، وبدأت الخلافات داخل الحركة ، كان أولها بين مصالي الحاج وأمين دباغين حيث فُصل الثاني من الحركة ، ثم بين مصالي الحاج وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية حيث أبعد عن اللجنة كلٌ من : حسين الأحول ، ويوسف بن خدة ، وعبد الرحمن كيوان ، ثم عاد مصالي الحاج فاختلف مع من كان بجانبه من أعضاء اللجنة ففصلهم ، ومنهم أحمد بن مزغنة ، ومولاي ملياني .

وكانت فرنسا قد أبعدت مصالي الحاج نهائياً عن الجزائر ، وأسكنته في فرنسا في (نيورت) ، وأطلقت على سكناه الإقامة الجبرية مع بقائه على رأس العمل الحزبي حيث كان يديره من مسكنه أو من محلّ إقامته . وربما كان هذا الفعل بعد أن أنهكه النضال ، وزاد عمره على الخامسة والخمسين فأخذ يتصرّف بشكلٍ يختلف مع أتباعه ، وفي كل هذا ما ليس من مصلحة فرنسا ، عوضاً عن إفشاء ما كان مستوراً ، ثم احتراماً للرجل الذي تعب ، ونفيه إشارة إلى وطنيته وبقاء معارضته للفرنسيين .

كان مصالي الحاج وحده السيطرة الشخصية على الحركة. بينما تريد اللجنة التنفيذية الثبات الجماعي ، وكانت العاطفة نحو تجميل بعض الأعضاء بتأديبه ، ثم لا يلبثون أن يختلفوا معه . وقامت الثورة الجزائرية في يوم ١ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٤م) ، ولم يكن على علم بها . وقد حاول رؤساء جمهورية فرنسا « لاكوست » و « بعول » طرح مصالي الحاج على الثورة على أنه ممثل الاعتدال ، ولكن إرادة لم تعد تقبل ، وإن هذا ليعطي دليلاً آخر على أن مصالي الحاج لم يكن بعيداً عن السياسة الفرنسية ، وتخطيطاتها أو الاعيبها .

وكانت الحركة قد أصدرت جريدة « الجزائر الحرة » لتكون الناطقة باسمها ، فلما وقع الخلاف أصدرت اللجنة التنفيذية جريدة « الشعب الجزائري » لتتحدث إلى الشعب من خلالها .

هـ ـ جمعية العلماء : سبق أن ذكرنا أن جمعية العلماء قامت في مطلع عام ١٣٥٠هـ لتقف في وجه التيار المادي الطاغي الذي أحدق بالمسلمين لعدم وجود المناعة لديهم بالوحي الإسلامي ، والعلم ، والفكر الصحيح ، نتيجة فقرهم ، والأذى الذي يناله ، والضغط الذي يسحقهم ، فأحب العلماء أن يعلموا الشعب ويزودوه بالإسلام لتكون عنده المناعة فتحتمل العواصف التي تريد أن تطيح به ، وتتكون من المسلمين قاعدة صلبة تتحطم عليها كل المحاولات الاستعمارية ، وتكون أساس حركة الجهاد للتخلص من نير الاستعمار ، فكان عملهم تربوياً بالدرجة الأولى .

إضافة إلى العمل التربوي الذي قامت به جمعية العلماء كان هناك عملٌ سياسي ، وإن كنا لا نستطيع أن نفصل جانباً من جوانب الحياة عن الإسلام ، فالإسلام منهج حياةٍ يشمل كافة جوانب النشاط الإنساني ، وإذا قلنا هذا فإنما هو لتسهيل الموضوع فقط . لقد لاحظ العلماء قيام الحزب الشيوعي من قبل ثلاث سنوات ، وبداية نشاط أفراده ، وتلقي الدعم من موسكو فاعدة النظام الشيوعي في العصر الحديث والعاصر ، ولم تكن فرنسا لتهتم بانتشار الشيوعية في الجزائر على الرغم من أنها تقف في الصف الغربي هنا ، وذلك لأن

المستعمرين الصليبيين الغربيين كثيراً ما يستفيدون من الشيوعية كمرحلة من المراحل لإفساد الناس ، وإبعاد المسلمين عن عقيدتهم ، غير أنها عندما وجدت إقبال المسلمين على جمعية العلماء التي تحطمت الحزب الشيوعي بمراحل كثيرة منذ بداية قيامها وبإمكاناتها المحلية الضعيفة على الرغم من إمكانات الحزب الشيوعي الضخمة التي تأتيه من الخارج ، والمدة التي تمرّس فيها على العمل ، والمعلومات العالمية التي تأتيه ، والتوجيهات الخاصة التي تصل إلى أفراده ، وعندها فكّرت برفده برافدٍ إضافيٍّ يحمل الأفكار الشيوعية وإن كان لا يعمل بها ليمتص من هذا التيار ومن ذاك ، وتتضافر الجهود ضدّ جمعية العلماء ، فكان حزب بحم شمالي إفريقية وما حمل من أسماء ثانية .

إذن كان عمل جمعية العلماء تربوياً ، ليقف الحيل الناشيء في وجه الاستعمار ، وسياسياً ، ليقف لمقاومة الفرنسيين والشيوعيين ، فهو عملٌ بناء ، وفي الوقت نفسه كان دفاعياً وهجومياً .

وهنا يجب توضيح نقطة ، وهي أنه لما كان أهل الجزائر جميعاً من المسلمين تقريباً فإنه قد تتداخل المعاني ، وإن كانت أحياناً لا تستعمل بمعناها الصحيح ، فقد يستعمل الشيوعيون كلمة المسلمين ، ويعنون الجزائريين ، وإن كان استعمالهم هذه اللفظ مقصوداً ، للتمويه على العامة ، وتغطية إلحادهم ، وكذا قد يستعمل اللفظ نفسه أتباع السياسة الاندماجية وللغرض نفسه ، وقد يستعمل المسلمون لفظ الجزائريين مكان لفظ المسلمين ، وليس هذا دلالة على الفكر الوطني ، لما قد يستعملون لفظ القومية ، أو العروبة ، ويعنون اللغة العربية كمحافظة على الفكر الإسلامي وتعاليمه . ومع هذه الإشارة البسيطة ، إلاّ أنني أقول : إن المعاني والأفكار لم تكن واضحة في تلك المرحلة من الزمن الوضوح التام ولم تكن متميّزة التميّز الصحيح ، وخاصةً عند رجالات الجزائر يومذاك ، ولهذا نلاحظ في كتابات جمعية العلماء وكتابات رؤسائها من المعاني ما نرفضه على الرغم من أنهم كانوا على درجةٍ كبيرةٍ من الورع - رحمهم الله - .

لما استعمل غير المسلمين معاني إسلامية ، مثل اصطلاح الجهاد ، حتى يفقد معناه الإسلامي ، وكذا اصطلاح الشهيد ، حتى لم يعد لها ذلك المعنى الرائع الذي ينبض بالإيمان ، والخلود في الجنة ، وبات الربان ، و ، وصار النصراني ، وقاطع الطريق ، والفاسق (شهداء ، وضاعت المعاني الإسلامية الحقيقية

و ـ الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان : يُقرن هذا الحزب دائماً مع مؤسسة فرحات عباس ولد فرحات عباس في بلدة (الطاهر) قرب قسنطينة عام ١٣١٧هـ ، ودرس الصيدلة ، وشارك رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، ثم من أنصار خالد الهاشمي مؤسس حزب « الجزائر الفتاة »

كان فرحات عباس يرى سياسة الاندماج مع فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الجزائرية الإسلامية ، وكان يتفق مع نائبه قسنطينة ابن جلول على هذا الرأي ، ثم اختلف معه ، فأسس ابن جلول « التجمع الجزائري ـ الفرنسي » ، وأسس عباس فرحات « اتحاد الشعب الجزائري »

إن انهيار فرنسا أمام ألمانيا ، واختلاف القادة الفرنسيين قد قلّل من هيبة فرنسا في نظر السياسيين الجزائريين ، ثم جاءت قسوة حكومة « فيشي » بقيادة الجنرال « بيتان » ، فدفع هذا المعتدلين الجزائريين للوقوف إلى جانب الجبهة الإسلامية

تولت قوات الحلفاء في بلاد المغرب في ٢٩ شوّال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، وأعلنوا مبادىء الحرية ، وحقّ تقرير المصير ، وبعض الأمور المعسولة ليقف الجزائريون إلى جانبهم وليستعينوا منهم ، وقدّم الجزائريون ـ فعلاً ـ تضحيات كثيرة ، وتقدّم فرحات عباس بسلسلة من المطالب ، حتى قدّم أخيراً البيان النهائي

بعد نزول الحلفاء في المغرب ، وتأكيدات الرئيس الأمريكي « روزفلت » تداعى زعماء الجزائر لعقد اجتماع يدرسون فيه الشروط مع

الحلفاء ، وقد كلّف الزعماء فرحات عباس بصياغة البيان ، ووافق الجميع عليه ، وقد جاء فيه ما يلي :

ـ إلغاء النظام الاستعماري الذي ليس هو في الحقيقة سوى استغلال شعب آخر ، وهو استعباد جماعي كالرق الفردي في العصور الماضية ، وإضافة إلى ذلك فهو أحد الأسباب الرئيسية في النزاعات بين الدول الكبرى

ـ تطبيق حقّ تقرير المصير للبلدان كلها ، الصغيرة منها والكبيرة

ـ إعلان دستور جزائري يضمن

أ ـ الحرية والمساواة بين السكان جميعاً دون تمييز في العنصر أو الدين

ب ـ إلغاء الملكية الواسعة ، وتطبيق نظام يشمل الإصلاح الزراعي ، وحقّ الفلاحين بالرفاهية

جـ ـ الاعتراف باللغة العربية لغةً رسميةً على المستوى نفسه الذي تتمتّع به اللغة الفرنسية

د ـ حرية الصحافة وحقّ الاجتماع

هـ ـ التعليم الإلزامي والمجاني للأطفال ذكوراً وإناثاً

و ـ حرية العبادة بالنسبة للسكان جميعاً ، وتُطبّق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي

ز ـ مشاركة عرب الجزائر بشكل فعّال وفوريٍّ في حكم بلادهم كالصورة التي أعلنتها الحكومة البريطانية ، والجنرال « كاترو » في سوريا وإن مثل هذه الحكومة هي وحدها التي يمكنها أن تحقّق المُناخ الذي تسوده الوحدة المعنوية التامة لمساهمة الشعب الجزائري في المعركة المشتركة

ح ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين سواء أكان قد صدر حكمٌ بحقّهم أم لم يصدر ، وبغضّ النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه

حمل الوفد الذي ضمّ : فرحات عباس ، وصياح عبد القادر ، وابن

جلولي ، وقرني وابن ربيح ، وشريط بن علي ، والأحمري ، وقائد الجيش العام ، مارسيل بيرنار ، يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٦٢هـ (٢١ آذار ١٩٤٣م) إلى سلم الوفد صورة عن البيان في اليوم التالي إلى قنصل الولايات المتحدة وإنكلترا وروسيا ، كما أرسلت نسخة منه إلى الخبر الدبلوماسي وإلى الحكومة المصرية . ووعد الحاكم العام بتشكيل لجنة لوضع مشروع للإصلاحات التي يمكن تنفيذها بشكل فوري .

تشكلت اللجنة ، ووضعت ما عُرف بلجنة الثلاثين ، ويشمل جزأين ، أما الجزء الأول فيتألف حتى يتضح الموقف ، وأما الجزء الثاني فقد حدد فيه :

ـ مشاركة المعتدلين العرب بشكل فوري وفعال في حكم الجزائر وإدارتها .

أ ـ تحويل حكومة عموم الجزائر إلى حكومة جزائرية ، وتتألف من وزراء موزعين بالتساوي بين الجزائريين والفرنسيين ، وتصبح الإدارات الحالية إدارات وزارية ، ويصبح رئيس الوزراء حاكماً عاماً ، والمفوض السامي سفيراً لفرنسا في الجزائر .

ب ـ يتساوى تمثيل الجزائريين والفرنسيين في المجالس المنتخبة والأجهزة الاستشارية (مجلس الحكومة الأعلى ، المؤسسات المالية للمجالس العامة ، مجلس البلديات ، غرف التجارة والزراعة ، مجلس الأطباء ، المصالح ، المجالس ، النجار ، الهيئات ، والنقابات كلها) يُدعى المنتخبون بالتتابع لتكملة تمثيل العرب في هذه المجالس بدءاً بالمنتدبين الثالثين حتى تمثيل النقابات العمالية .

جـ ـ يسمح للعرب بتسلم الوظائف العامة جميعها ، ومن بينها سلطات الحاكم العام ضمن الشروط نفسها والتي هي مساوية المفعول في التوظيف والترقية والتقاعد على الموظفين الفرنسيين ، والإقرار بمبدأ التوزيع المتساوي لهذه الوظائف بين العرب والفرنسيين .

د ـ إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية كلها ، وتطبيق مبدأ الحق العام

ضمن التشريع الجزائري .

ـ المساواة أمام ضريبة الدم .

أ ـ إلغاء القيود المفروضة على المواطنين ، والخدمة العسكرية المنهاة ، وتجنيد المواطنين ، ووضع جميع مرحلة التعبئة ، والمساواة في الرواتب ، والسلف ، ومعاشات التقاعد ، والتكافلات ، والحق بالترفيع إلى الرتب كلها .

ب ـ تنظيم الأعلام الجزائرية إلى ألوية من جيش الحملة الإفريقية لأن رفع الأعلام الجزائرية مع الأعلام الفرنسية يرفع من الروح المعنوية لجنودنا .

كان الجنرال ديغول قد جاء إلى قسنطينة من (برازافيل) عاصمة الكونغو ، وذلك في ١٥ ذي الحجة ١٣٦٢هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٣م) ، والتقى مع الجزائر مقراً له ولقيادته . وبعد أقل من شهر ، وفي محرم ١٣٦٣هـ (كانون الثاني ١٩٤٤م) تألفت لجنة الإصلاحات الإسلامية من ثمانية عشر عضواً ، ستة منهم فرنسيون ، وستة آخرون فرنسيون يستوطنون الجزائر ، وستة من المسلمين ، ويمثل المسلمين : جمعية العلماء ، وحزب الشعب الجزائري ، وحركة أصدقاء البيان والحرية التي تأسست بعد قليل .

تسلّم السلطة الجنرال ديغول ، وأرسل الجنرال « كاترو » حاكماً عاماً للجزائر ، فرفض مطالب المعتدلين الجزائريين ، وفرضت الإقامة الجبرية على فرحات عباس .

أسس فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحرية في تاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٦٣هـ (١٤ آذار ١٩٤٤م) ، وأصدر جريدة « المساواة » الأسبوعية في رمضان ١٣٦٣هـ (أيلول ١٩٤٤م) والناطقة باسم الحركة . وكان يدعو إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً ، ومتحدة مع فرنسا . ووقع الخلاف بينه وبين مصالي الحاج .

كانت في البلدان العربية تجري المداولات لتأسيس الجامعة العربية ، وقد كللت الجهود بالنجاح ، وتمّ تأسيس الجامعة العربية في تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ (٢٢ آذار ١٩٤٥م) ، وابتهج الجزائريون لهذا ، وزادهم ذلك نشاطاً للجهاد والحركة ، فحمل الفرنسيون في أنفسهم ما تمّ ، وأثناء احتفالات الحلفاء بانتصارهم في الحرب العالمية الثانية على دول المحور يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أقدم الفرنسيون على مذبحة رهيبة للجزائريين ، وخاصةً في (سطيف) و (قالمة) ، واحتفل فرحات عباس ، ومصالي الحاج ، وعدد كبير آخر من رجالات البلاد

أسس فرحات عباس بعد الحرب حزبه « الاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان الجزائري » في مدينة (سطيف) بعد إطلاق سراحه مباشرة ، وخاض معركة الانتخابات للجمعية التأسيسية الثانية ، وقد حصل على أحد عشر مقعداً من أصل ثلاثة عشر مقعداً ، وتدخلت الإدارة الفرنسية في انتخابات البلدية ، وعملت على التزوير بشكل صارخ ، فاحتجّ فرحات عباس في الجمعية التأسيسية على هذا التزوير ، ولم يسمح له المستوطنون الفرنسيون من متابعة الكلام ، إذ وقفوا في وجهه ، فما كان منه ومن أنصاره إلّا أن انسحبوا من الجمعية ، وأخيراً كانت النتيجة طردهم منها ، وكان « أحد سومصيل » يومئذٍ من أنصاره ومن أعضاء حزبه .

ز ـ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها : وتشكلت عام ١٣٧١ هـ من أحزاب المعارضة كلها لكي يقوى موقفها بالحادها ، وهذه الأحزاب هي :

١ ـ جمعية العلماء .
٢ ـ الاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان .
٣ ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية .
٤ ـ الحزب الشيوعي

وقد حدّدت هذه الجبهة أهدافها كما يأتي :

١ ـ إلغاء التعيينات المجمعة التشريعية التي جرت في رمضان عام ١٣٧٠هـ (حزيران ١٩٥١م) .
٢ ـ احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدورتين .
٣ ـ احترام الحريات الأساسية للعقيدة ، والفكر ، والصحافة ، والاجتماع
٤ ـ مقاومة الاضطهاد بأشكاله وصوره كلها
٥ ـ إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين جميعهم .
٦ ـ الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة

غير أن هذه الجبهة لم تلبث أن تفككت .

ح ـ الحزب الشيوعي : نشأ عام ١٣٤٤هـ ، فهو أقدم الأحزاب الجزائرية لما سبق أن ذكرنا ، ونضيف هنا أنه كان جزءاً من الحزب الشيوعي الفرنسي ، واستمرّ على ذلك مدّة خمسة عشر عاماً ثم أصبح مستقلاً ، أي حاضاً بالجزائر ، على أن يتلقى تعليمات موسكو عبر قناة باريس ، لذا كان يتبع سياسة باريس أو موسكو ، فعندما استلمت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا أصبح موقفه داعياً للاستعمار ، وعندما التفّ الروس مع الألمان أصبح عدوّاً للاستعمار ومؤيّداً للاستبداد والفردية ، وعندما يلتقي مع أحزاب الجزائر ، يتحدّث زعماؤه عن الوطنية ، والإسلام ، والعروبة حسب الموقف ، ويستعملون الاصطلاحات الإسلامية : الجهاد ، والاستشهاد و . . . ، وعندما أقدمت فرنسا على إقامة مذابح في الجزائر في احتفالات انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ٢٦ جمادى الأول ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أخذ شيوعيو الجزائر يوجدون المبرّرات للحكم الفرنسي ، ثم اتهموا زعماء الجزائر بأنهم كانوا السبب الرئيسي للمذابح و . . . ، وكان الشيوعيون يعارضون استقلال الجزائر عن فرنسا ، وأخيراً منعوا أتباعهم من الانضمام إلى الثورة الجزائرية

الضغط يولد الانفجار

بعد مذابح جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) الغيت الحريات ، وتسلّمت القوات العسكرية أمر الشرطة ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وسُلّح الأوربيون النصارى ، ومُنع المسلمون الجزائريون من مغادرة دورهم إلاّ بتصريحات رسمية .

يوم ٢ جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ أخرج ستون رجلاً من سجن (قالمة) ، وأعدموا دون محاكمة . إلاّ أن السلطات الفرنسية أعلنت أن محكمة عسكرية شُكّلت داخل السجن وحكمت عليهم . وقُدّرت إحدى وأربعون قرية بالطائرات تدميراً كلياً .

وكان قد أعدم يوم ٢٧ جمادى الأولى ثمانمائة إنسان في مدينة الجزائر ، وبدأ تفتيش الدور والنهب يشتدّ يوماً بعد يوم ، وأصبح من حقّ أصغر مستوطن أوربي أن يُصدر حكم الإعدام بأي جزائري ، ويقوم بالتنفيذ بنفسه من غير محاسب ، لذا فإن كثيراً ممن كان يخشى على نفسه ، أو نجا من مجزرة ، أو توقّع أتى ، قد غادر داره ، والتجأ إلى الجبال ، واعتصم فيها ، يكتفي بما يحصل عليه من الحقول المجاورة لسدّ به رمقه جوعاً على نفسه وعلى أهله ، وتكرّرت المذابح ، وتعدّدت المجازر في ذلك العام والأعوام التي تلته حتى أصبحت النفوس تعلّ ، وتنتظر شيئاً ليفجّرها ، وأصبح المستوطنون الأوربيون يخشون من كل مطالبة بأي حقّ من الحقوق ، فإن الحصول عليه سينقلب ثاراً عليهم من الجزائريين لما فعلوه بهم ، لذا غدوا أكثر أعداء للحرية ، وخشوا على أنفسهم من كل نسمة فيها أثر من حرية أو من حقّ ، كما صاروا يتصوّرون الجزائريين أسوداً في أجمة محصورين فيها ، وكل ما يخشونه تفلّتهم .

الثـــورة

لقد تمادت السلطات الفرنسية في جرائمها ، وزادت من طغيانها حتى فشل معها كل عمل سلميّ ، وخُذل السياسيون ، ولم تعد تجدي تنازلاتهم ، وتمزّقت الأحزاب نتيجة الضغط ، وخاف الناس ، وفي مثل هذه الظروف لا يصلح إلاّ العمل السرّي ، ولا بدّ من الحركة لاستنشاق قليل من الحرية ، ثم التخلّص من الوضع القائم المليء بالرعب ، والمثقل بالحاجة والفقر .

وكانت الحركة الديمقراطية لانتصار الحرية قد انقسمت على نفسها ، فريق منها لا يرى عملاً خارج دائرة شخصية مصالي الحاج ، وآخر يرى أن الرجل المنظور إليه لا ينسجم وجوده مع عمل تنظيمي سرّي ، وأن التفرد معرّض للخطأ ، وتعطيم الرجل ، وربط كل عمل به : خطر وخطأ ، لذا لا بدّ من قيادة جماعية تمثّل في اللجنة المركزية ، وفريق ثالث حار في أمره لا يدري ما يفعل ، والعمل ضرورة وواجب ، والقاعدة للعمل غدت مهيّأة بما بذلته جماعة العلماء من تربية ، وما نشرته من وعي ، والعمل السياسي أصبح مشلولاً بما قام به فرحات عباس ومصالي الحاج وغيرهما ، وإمكانية العمل العسكري متوفّر ، فكثير من الذين نشأوا بين الحربين قد خدموا في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية ، وتمرّسوا على السلاح ، وتمرّسوا على القتال .

تشكّلت لجنة مؤلّفة من اثنين وعشرين عضواً ، وفوّضت محمد بوضياف لاختيار قيادة لعمل منظّم سرّيّ . شكّل محمد بوضياف لجنة من تسعة أعضاء ، وكل إليهم مهمة العمل لإشعال الثورة ، وقد عُرفت هذه اللجنة باسم « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » ، وقد ارتحل ثلاثة منهم إلى خارج حدود الجزائر للتنسيق مع أحزاب المغرب وتونس من أجل الثورة في بلاد المغرب العربي كلها ، ومن أجل تلقّي الدعم ، وإعداد الرجال والمؤتمرات ، وهؤلاء هم : محمد خيضر من مدينة الجزائر ، وحسين آيت أحمد من جبال القبائل ،

واحد بدلاً من منطقة الحدود مع المغرب . أما الستة الباقون فقد انتقلوا إلى مناطقهم للإعداد ، وهم :

١ ـ مصطفى بن بولعيد : من جبال أوراس
٢ ـ محمد العربي بن مهيدي : من منطقة وهران
٣ ـ رابح بيطاط : من منطقة قسنطينة
٤ ـ محمد بوضياف : من مسيلة
٥ ـ مراد ديدوش : من منطقة الجزائر
٦ ـ كريم بلقاسم : من منطقة القبائل

لقد قام هؤلاء بتشكيل « جبهة التحرير الوطني الجزائرية » ، وكلّف محمد بوضياف بمهمة القيام بالتنظيم ، وكانت توجّه الأسئلة التالية إلى من يقع عليهم الاختيار للانضمام إلى الجبهة :

١ ـ هل تؤيّدون العمل المباشر ؟
٢ ـ في حالة الإيجاب ، ماذا تضحون تحت تصرّفه ؟
٣ ـ إذا بدأ العمل دون مشاركتكم ، فما هو موقفكم ؟

أما جماعة مصالي الحاج فقد رفضوا التأييد ، إذ لا يقبلون أي عمل لا يكون على رأسه مصالي الحاج ، ولا ينطقون أمراً إلاّ منه . أما جماعة اللجنة المركزية فقد تحفّظوا من غير معارضة .

أما جماعة الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان ـ جماعة فرحات عباس ـ فقد وافقوا على الانضمام إلى العمل الجديد مع الجبهة .

اجتمع أعضاء الجبهة يوم ١٣ صفر ١٣٧٤هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٥٤م) لتحديد موعد انطلاقة الثورة ، وأبدى الحركيون استعدادهم ، وأدّى كلٌ دوره ، وقد حدّدت الجبهة ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ موعداً لبدء الثورة ، ويصادف الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤م ، وهو عيد القديسين عند الفرنسيين . ثم جرى اجتماع آخر في مدينة الجزائر يوم ٢٦ صفر لتحديد يوم

الانطلاقة بشكل نهائي .

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بيانها الأول ، وحدّدت فيه أهدافها ووسائلها ، وما جاء فيه :

الهدف : الاستقلال الوطني عن طريق :

١ ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ، ضمن إطار المبادىء الإسلامية .
٢ ـ احترام الحريات جميعها دون تمييز عرقي أو ديني .

أ ـ الأهداف الداخلية :

١ ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي ، والقضاء على مخلّفات الفساد كلها التي كانت عاملاً مهماً في تخلّفنا الحالي .
٢ ـ تنظيم ولمّ شمل الطبقات السليمة كلها لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

ب ـ الأهداف الخارجية :

١ ـ تدويل القضية الجزائرية .
٢ ـ تحقيق وحدة شمالي إفريقية داخل إطارها العربي والإسلامي .
٣ ـ وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكّد عطفنا الفعّال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح : انسجاماً مع المبادىء الثورية ، ومراعاةً للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل التي تحقّق هدفنا .

وحتى تحقّق جبهة التحرير هدفها فإنه يجب عليها إنجاز مهمتين

أساسيين في وقت واحد ، وهما :

العمل الداخلي : سواء أكان في الميدان السياسي ، أم في ميدان العمل المحض .

العمل الخارجي : جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة حلفائنا الطبيعيين كلهم ، وهذه مهمة شاقة ، وتتطلب العناء ، وتتطلب كل القوى ، وتعبئة الموارد الوطنية كلها . وحقيقة فإن الكفاح سيكون طويلاً ، ولكن النصر سيكون محققاً .

وأخيراً ، وتجنباً للتأويلات الخاطئة ، ودلالة على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتجديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد قدمنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرّفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة لتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، وعليها :

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل التصريحات والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية ، التاريخ ، الجغرافيا ، واللغة ، والدين ، والعادات للشعب الجزائري .

٢ ـ فتح باب المفاوضات مع ممثلي شعب الجزائر على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنها وحدة لا تتجزأ .

٣ ـ إيجاد جوّ من الثقة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين ، ورفع كل الإجراءات الخاصة ، وإيقاف كل مطاردة ضدّ القوات المجاهدة .

وفي المقابل :

١ ـ فإن المصالح الفرنسية سواء أكانت ثقافية أم اقتصادية والتي تمّ الحصول عليها بحقّ وبنزاهة ستحترم ، وكذلك بالنسبة للأفراد والعائلات .

٢ ـ يكون لجميع الفرنسيين الذين يرغبون بالبقاء في الجزائر حقّ الاختيار بين

جنسيتهم الأصلية ، ويحتفظون بذلك أمام القوانين المعمول بها ، وبين الجنسية الجزائرية ، ويعاملون في هذه الحالة جزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

٣ ـ تمتد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين الدولتين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أيها الجزائري ، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، ومن واجبك أن تنضمّ إلينا لإنقاذ بلادنا ، والعمل على أن نسترجع لها حريتها . إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وإن انتصارها هو انتصارك ، أما نحن ، العازمين على مواصلة الجهاد ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للاستعمار ، فإننا نقدّم للوطن أقل وأنفس ما نملك .

وتأسّس في ذلك اليوم جيش التحرير الوطني الجزائري ، وأصدر بياناً كذلك .

وفُتحت مكاتب لجبهة التحرير الوطني الجزائري في عدد من المناطق ، ولعلّ هذه المكاتب : مكتب القاهرة ، وكان برئاسة أحمد بن بلّه ، ومكتب دمشق برئاسة محمد الغسيري .

لقد ذُعرت فرنسا لهذه الأنباء ، وأحسّت بالخطر ، فأرسلت نجداتٍ سريعةً ، كما سحبت فرقتين كاملتين مجهّزتين بمعدات حلف شمالي الأطلسي ، وقد تمّ هذا السحب بعد مباحثاتٍ سرّيةٍ جرت بين الجنرال الفرنسي « غلوم » والجنرال « غرونتر » قائد قوات حلف شمالي الأطلسي ، وكانت المطارات والمدرّعات تدعم القوات الفرنسية التي حُشدت في جبال أوراس حيث ترابط أقوى فرق المجاهدين الجزائريين .

الانطلاقة : قُسّمت بلاد الجزائر إلى ست مناطق للعمل العسكري حسب المقاطعات الإدارية ، فكانت : ١ ـ أوراس . ٢ ـ وهران . ٣ ـ الجزائر . ٤ ـ القبائل . ٥ ـ شمالي قسطنية . وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة

إلى ما بعد انطلاق الثورة .

وكان عدد القوات الفرنسية في الجزائر يوم بدء الثورة ما يقرب من خمسين ألف جندي ـ ٤٩،٧٧٠) جندي ، ولم تستطع حماية نفسها ، فطلت التعزيزات .

تولّى مصطفى بن بولعيد أمر أوراس ، ويساعده بشير شيحاني ، وتولّى كريم بلقاسم أمر القبائل ، ويعاونه رمضان عبانة ، وتولّى محمد العربي بن مهيدي منطقة وهران ، وتولّى مراد ديدوش شمال قسنطينة ، وتولّى أمر مدينة الجزائر رابح بيطاط ، بينما كان محمد بوضياف يتولّى أمر الارتباط بالنسبة إلى خارج الجزائر .

قام المجاهدون بأكثر من خمسين هجوماً يوم بدء الثورة ، وخاصة في منطقة أوراس والقبائل ، وبعد العمليات عادوا فاختفوا في الجبال .

كانت شؤون الجزائر مرتبطة بوزير الداخلية الفرنسي ، وكان يومذاك « فرانسوا ميتران » ، فصرّح يومها بأن الجزائر هي فرنسا ، وألقت السلطات الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين المعروفين ، وحلّت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ومنعت صحفها من الصدور .

واستطاع المجاهدون السيطرة على منطقة الأوراس ، وتبلغ مساحتها ما يزيد على اثني عشر ألف كيلومتر مربع ، أي ما يقرب من مرة وربع من مساحة لبنان ، ولم تعد القوات الفرنسية تدخل إلى المنطقة إلاّ ضمن المصفّحات ، ومحميّة بالمدرّعات والطائرات ، كما سيطر المجاهدون على أكثر منطقة القبائل .

وفي يوم ١٧ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (١٢ كانون الأول ١٩٥٤م) قامت القوات الفرنسية بعمليات قمع في الأوراس والقبائل ، واعتقل المسؤولون الأوربيون معارضتهم للحكومة ، إذ انهموها بالتعاون مع الثائرين المسلمين ، واحتجّ النواب المسلمون على عملية القمع التي تتخذها الحكومة في عملية ملاحقة الثوار ، لكن احتجاجهم لم يؤبه له . وفي المجلس الجزائري جرت

مناقشة الوضع ، فرفض ابن جلول نائب قسنطينة فكرة استقلال الجزائر .

وصل عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر إلى ثمانين ألفاً في منتصف عام ١٣٧٤هـ أي بزيادة ثلاثين ألفاً عمّا كانت عليه في بداية الثورة ، ومعنى هذا أنه قد دخل هذا الرقم خلال ثلاثة أشهر فقط .

استطاعت القوات الفرنسية من إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد ذلك الأول لمنطقة أوراس على الحدود التونسية ـ الليبية ـ الجزائرية ، وأودعته سجن قسنطينة ، غير أنه استطاع أن يفرّ بعد مدة من السجن ، ومع تسعة عشر سجيناً كان قد حُكم عليهم بالإعدام .

أعلنت جبهة التحرير في ٢١ جمادى الأخرة ١٣٧٥هـ (٣ شباط ١٩٥٦م) استعدادها للمفاوضة من أجل وقف القتال وحلّ المشكلة الجزائرية .

مؤتمر الصومام : وفي ١٤ محرم ١٣٧٦هـ (٢٠ آب ١٩٥٦م) عُقد مؤتمر وادي (الصومام) في منطقة القبائل ، وحضره كبار القادة ، ليزفوا على أنهم سادة الموقف على حين تدّعي فرنسا أنها تسيطر على المنطقة . وربما كان قادة القبائل هم الذين أصرّوا على مكان المؤتمر ، ومنهم رمضان عبانة ، وكريم بلقاسم ، ويوسف زيروت الذي يسيطر على قسنطينة . والواقع أن الوصول إلى مكان المؤتمر لم يكن بالأمر السهل ، إذ لم يستطع حضوره أعضاء الهيئة الخارجية الذين كانوا ينتظرون في ليبيا وفي إيطاليا ، ولقد تأخر موعد المؤتمر قليلاً ، ثم تمّ في ١٤ محرم ، ولذا فقد حضره عدد من كبار القادة فقط[1] ، وتمثلت فيه جميع الولايات ، حتى ولاية الصحراء التي أصبح مسؤولاً عنها علي الملاح . وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات .

---

(١) حضر المؤتمر من القادة الكبار : كريم بلقاسم ، ورمضان عبانة ، ويوسف زيروت ، ومحمد العربي بن مهيدي ، والأخضر بن طوبال ، وعمر بن بولعيد .

١ ـ يكون كريم بلقاسم قائداً عاماً للجيش ، وقد تبنّى المؤتمر تعليم الجيش على الأسلوب المتبع في جيش منطقة القبائل

٢ ـ إقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ويتألف من صبعة عشر عضواً[١] ، وسبعة عشر مساعداً[٢]، وبذا يكون مجموع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أربعة وثلاثين عضواً ، وكان هذا المجلس مهمة التوجيه العام للثورة .

٣ ـ انتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ للإشراف على الثورة وقيادتها ، وضمت خمسة أعضاء[٣] ، ولم تذكر أسماؤهم ! إذ بقيت من الأسرار

اختطاف الطائرة : وفي يوم ٢٨ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م) اختطفت طائرة مغربية كانت في طريقها إلى تونس ، وعلى

---

(١) الأعضاء :

١ ـ حسين آيت أحمد	٧ ـ محمد العربي بن مهيدي	١٣ ـ محمد الأمين دباغين
٢ ـ فرحات عباس	٨ ـ رابح بيطاط	١٤ ـ أحمد بودغن الثاني
٣ ـ رمضان عباه	٩ ـ محمد بوضياف	١٥ ـ محمد زرية
٤ ـ أحمد بن بلة	١٠ ـ محمد خيضر	١٦ ـ يوسف زيروت
٥ ـ مصطفى بن بولعيد	١١ ـ سعد دحلب	١٧ ـ عبد الحميد المهري
٦ ـ يوسف بن خدة	١٢ ـ كريم بلقاسم	

(٢) المساعدون :

١ ـ عمار العسكري	٧ ـ سليمان دهليس	١٣ ـ إبراهيم بوعزون
٢ ـ الأخضر بن طوبال	٨ ـ أحمد قواسمي	١٤ ـ العمودي
٣ ـ محمد بن إبي	٩ ـ أحمد محساس	١٥ ـ ابن عوده
٤ ـ هواري بومدين	١٠ ـ عبد الحفيظ المهري	١٦ ـ نصر بلديه
٥ ـ محمود شريف	١١ ـ علي الملاح	١٧ ـ يوسف زيروت
٦ ـ عبد الحفيظ بوصوف	١٢ ـ الطيب الثعالبي	

(٣) ١ ـ كريم بلقاسم
٢ ـ رمضان عباه
٣ ـ سعد دحلب

منها أربعة من قادة الثورة ، وهم حسين آيت أحمد ، وأحمد بن بلة ، ومحمد خيضر ، ومحمد بوضياف .

المؤتمر الثاني : عقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الجزائري في القاهرة في مطلع عام ١٣٧٧هـ (شهر آب ١٩٥٧م) ، وتقرّر فيه

١ ـ زيادة عدد أعضاء المجلس إلى أربعة وخمسين عضواً بعد أن كان أربعة وثلاثين ، بحيث يشمل أعضاء المجلس الأول والذين قاموا بدور فعّال في الثورة ، وقد عُهد إلى لجنة التنسيق والتنفيذ اختيار الأعضاء العشرين الذين سيضافون .

٢ ـ زيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى أربعة عشر ، على أن تشمل القادة الذين هم في سجن العدو ، سواء أكانوا في باريس ، وهم الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة [حسين آيت أحمد ـ أحمد بن بلّة ـ محمد خيضر ـ محمد بوضياف ـ مصطفى الأشرف] ، أم كانوا في الجزائر ، وهو رابح بيطاط الذي وقع في الأسر منذ عام ١٣٧٥هـ[١]

وقد وزّعت اللجنة المهمات الحكومية على أعضائها على الشكل الآتي :

١ ـ فرحات عباس	للشؤون الإعلامية
٢ ـ كريم بلقاسم	للشؤون العسكرية
٣ ـ عمار عبارنة	
٤ ـ عبد الحفيظ بوصوف	
٥ ـ محمد الأمين دباغين	للشؤون السياسية
٦ ـ الأخضر بن طوبال	للشؤون الداخلية

---

(١) أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تضم إلى جانب السجناء : فرحات عباس ، رمضان عباه ، كريم بلقاسم ، محمود شريف ، محمد الأمين دباغين ، الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، عمار عبارنة ، عبد الحميد المهري . وكان قد انضمّ لهم لاحقاً كل من العضو السابق : محمد العربي بن مهيدي ، سعد دحلب .

٧ ـ محمود شريف ـ للشؤون المالية
٨ ـ عبد الحميد المهري ـ للشؤون الاجتماعية

أجلت اللجنة تنسيق أعمالها مع حكومتي تونس والمغرب.

ومن الناحية الصحفية فقد تولى أمرها أحد بوعتمل ، وقد تولدت صحيفتا « المجاهد الجزء » و « المقاومة الجزائرية » ، وأصبحت تصدر باسم « المجاهد » ، فهي الصوت الناطق باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إضراب عام في بلاد الجزائر كلها لتبرهن للأمم المتحدة وللعالم أجمع تأييدها المطلق من الشعب الجزائري كله ، وفعلاً ، قد تجاوب الشعب ، وتمّ الإضراب على الصورة التي طلبتها اللجنة.

الأخوة : لقي الجزائريون دعماً قوياً من إخوانهم الذين يجاورونهم ، سواء من ناحية المغرب [المغرب] ، أم من ناحية الشرق [تونس] ، وكانت لهم قواعد ، وقد حرصت السلطات الفرنسية الغرض كله على الفصل بين الجزائريين وإخوانهم ، وعملت على إقامة أسلاك شائكة ، وأسلاك مكهربة ، وحقول ألغام ، ولكن من غير جدوى ، فقامت بالاعتداء على « ساقية سيدي يوسف » بالإغارة عليها يوم ١٩ رجب عام ١٣٧٧هـ (٨ شباط ١٩٥٨م) ، فذهب ضحيتها سبعون إنساناً ، وادّعت أنها كانت تستهدف جماعة المجاهدين الجزائريين الذين اتخذوا من هذا الموقع قاعدة لهم ، غير أنه لم يكن بين الضحايا جزائريٌّ واحدٌ ، ووقعت أزمة بين تونس وفرنسا ، وتدخلت الولايات المتحدة وإنكلترا في المشكلة ، وأدّى إلى انسحاب جزئيٍّ للقوات الفرنسية في تونس على أن تتجمّع في ميناء (بنزرت) ، ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا الاتفاق مما جعل حكومة « غايار » تسقط ، وتنشأ أزمةٌ وزاريةٌ في فرنسا ، وامتدت طويلاً.

وأخذ التقارب يظهر بين أمصار بلاد المغرب الثلاثة ، فقد عُقد مؤتمرٌ في مدينة طنجة في ٨ شوال ١٣٧٧هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٨م) ، واستمرّ أربعة

أيام ، وضم ـ حزب الاستقلال المغربي ، وحزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وحزب الدستور الجديد التونسي ، وبحث المؤتمر مشكلة الجزائر ، وأيّد استقلال الجزائر وما صدر عنه :

١ ـ أن تعمل الأحزاب الثلاثة على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم الشعب الجزائري المجاهد في سبيل استقلاله.

٢ ـ يرجى الحضور بتشكيل حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية.

٣ ـ يقترح المؤتمر تشكيل مجلس استشاريٍّ مغربيٍّ ، يعقد جلساتٍ منتظمةً ، ويدرس القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة ، ويتخذ التوصيات الضرورية بشأنها.

١ ـ يوصي المؤتمر بعقد اجتماعاتٍ لزعماء الأمصار الثلاثة لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري.

٥ ـ يوصي الأحزاب حكوماتها أن لا تعالج القضايا المتعلقة بمصير الشمال الإفريقي في ميدان العلاقات الخارجية بصورة فردية ، وقبل أن يتم وضع الدساتير الاتحادية.

٦ ـ يقرّر المؤتمر إقامة أمانةٍ عامةٍ دائمةٍ تضمّ ستة أعضاء ، يمثل كل مصير من الأمصار المشتركة اثنان[1] ، على أن يكون لها مكتبان أحدهما في الرباط ، والآخر في تونس.

٧ ـ يستنكر المؤتمر وجود القوات الأجنبية في شمال إفريقية ، كما يطالب المؤتمر بأن تتوقف القوات الفرنسية فوراً عن استخدام الأرض المغربية والتونسية كقواعد للعدوان على الشعب الجزائري.

---

(١) انضمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أحد أبو منجل وأحمد فرنسيس فتلى ها في الأمانة العامة.

٨ ـ يستنكر المؤتمر بلسان الشعب الذي يمثله موقف الدول التي تدعم فرنسا، وإن هذه الدول ستخسر صداقة الشعب العربي في شمالي إفريقية، بل الشعب العربي كله، ومن ثم الأمة الإسلامية، ويأمل المؤتمرات تعدل هذه الدول عن دعمها للقوات التي تُنزل الكوارث بالشعوب والأمم، ثم وجه نداء سريعاً للدول الاستعمارية بأن توقف كل دعم مؤدي إلى استمرار الحرب.

اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية مع لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في مدينة المهدية بتونس في تاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١٧ حزيران ١٩٥٨م) لتنفيذ مقررات مؤتمر طنجة، غير أن تأخير تشكيل الحكومة الجزائرية قد أخّر الموضوع.

وجاء هذه الأحداث فإن الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنين الأوربيين فيها قد تحدّوا سلطات باريس، وألّفوا لجنة للأمن العام في ٢٤ شوّال ١٣٧٧هـ (١٣ أيار ١٩٥٨م)، وقد طالبت هذه اللجنة ومؤيّدوها الحكومة الفرنسية بالدمج التام بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما عزّ الحكومة الفرنسية، وجاء الجنرال ديغول إلى رئاسة الوزراء في ١٤ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١ حزيران ١٩٥٨م).

وتعلّق الجيش الفرنسي بسياسة الدمج، وأراد قبل شيء من التصر ليخفف من عار الهزائم التي مُني بها في الحرب العالمية الثانية أمام الألمان، وفي الهند الصينية أمام سكانها، وفي الاشتراك في العدوان على مصر، لذا بذل كل جهوده لإحراز نصر في الجزائر، لكن خاب أمله، إذ أنهكته حرب العصابات والالتجاء إلى المناطق الوعرة في الجبال، واتخذ كافة الوسائل من إبادة، وحرق، وانتهاك حرمات، و . . . ، غير أنه فشل.

ونقل الجزائريون الحرب إلى فرنسا نفسها في مطلع عام ١٣٧٨هـ (شهر آب ١٩٥٨م)، فقاموا بعديد من الغارات والهجمات على المؤسسات

العسكرية، ومراكز الشرطة، ومستودعات النفط، فأعلنت الحكومة، وأقدمت على اعتقال أعداد من العمّال الجزائريين وتعذيبهم.

وفي ٩ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (١٩ أيلول ١٩٥٨م) تشكّلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس[1]، وفي بعض شهر ربيع الأول حتى اعترفت بالحكومة المؤقتة إحدى عشرة دولة إسلامية، وثلاث دول شيوعية أسيوية هي الصين الشعبية، وفيتنام الديمقراطية، وكوريا الشمالية، والاعتراف الشيوعي ضدّاً بالغرب لا تأييداً للحقّ، أما بقية الدول الشيوعية

---

(١) وتشكلت الوزارة المؤقتة على النحو الآتي:

١ ـ فرحات عباس : رئيس الوزراء.

٢ ـ أحمد بن بلة : النائب الأول لرئيس الوزراء (معتقل).

٣ ـ كريم بلقاسم : نائب رئيس الوزراء، وزير الدفاع.

٤ ـ محمد الأمين دباغين : وزير الشؤون الخارجية.

٥ ـ الأخضر بن طوبال : وزير الشؤون الداخلية.

٦ ـ محمود شريف : وزير التسليح والتموين.

٧ ـ عبد الحفيظ بوصوف : وزير المواصلات.

٨ ـ عبد الحميد المهري : وزير شؤون شمال إفريقية.

٩ ـ أحمد فرنسيس : وزير الاقتصاد والمالية.

١٠ ـ محمد يزيد : وزير الاستعلامات.

١١ ـ يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية.

١٢ ـ أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية.

١٣ ـ حسين آيت أحمد : وزير دولة (معتقل).

١٤ ـ رابح بيطاط : وزير دولة (معتقل).

١٥ ـ محمد بوضياف : وزير دولة (معتقل).

١٦ ـ محمد خيضر : وزير دولة (معتقل).

١٧ ـ الأمين خان : وزير دولة (معتقل).

١٨ ـ عمر صخري : وزير دولة (معتقل).

١٩ ـ مصطفى استامبول : وزير دولة (معتقل).

فلم تعترف بالجزائر إلا بعد الاستقلال التام كبقية الدول الاستعمارية الأوربية .

وكان للحكومة الجزائرية ثلاثة مكاتب : في القاهرة ، وتونس ، والرباط . وتحولت الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر إلى حزب سياسي ، وصار نظام بين علاقة الحزب بالدولة .

أعلنت الحكومة الجزائرية العفو عن أسرى الحرب الفرنسيين ، والمسجونين ، وأطلقت سراحهم .

وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ أعلن الجنرال ديغول عن قبول فرنسا للمفاوضات ، وإن كان بأسلوب غير مقبول ، إياه ممثلو المنظمة الخارجة على القانون والمتمردون إلى فرنسا ، فما كان من الحكومة الجزائرية أن ردّت على ذلك في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩م) أنها كلّفت الزعماء الجزائريين الخمسة (أحمد بن بلّة ورفاقه) والمعتقلين في سجون فرنسا ، بإجراء المفاوضات حول تقرير المصير ، غير أن الجنرال ديغول قد رفض ذلك ، وقال : إنه يتوجّه من جديد إلى المقاتلين .

وفي ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (١٦ كانون الأول ١٩٥٩م) اجتمع المجلس الوطني الجزائري في طرابلس ليبيا ، واستمرّ في جلساته أكثر من شهر ، واختتم بتعيين العقيد هواري بومدين قائداً عاماً لجيش التحرير ، وبساعده المقدّم سليمان ، والمقدّم عز الدين ، والمقدّم منجلي .

اعتقلت فرنسا عدداً من أعضاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا ، وأخذت تفجّر القنابل الذرية في الصحراء ، مما زاد من نقمة الشعوب الإفريقية عليها . وزادت من حوانقها في الإبادة ، واستعمال قنابل النابالم ، وانتهاك الحرمات ، وزادت كذلك العمليات العسكرية بين المجاهدين والقوات الفرنسية ، وخاصةً على الحدود التونسية ، واستطاع المجاهدون قطع الخط المكهرب ، واستشهد السيد الزبير قائد مجاهدي منطقة الجزائر .

جرى محرّكٌ عسكريٌّ في القوات الفرنسية في الجزائر يطالبه بعض الجزائيات ، وقد أعلنوا ذلك عبر إذاعة الجزائر ، وذلك في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٨٠هـ (٢٢ نيسان ١٩٦١م) ، وفي اليوم التالي مباشرة انضمّ جنرالات آخران للمتمرّد ، وفي الحادي عشر من شهر ذي القعدة (٢٦ نيسان) قامت مظاهراتٌ ضخمةٌ في الجزائر ضدّ الاحتلال الفرنسي .

أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة والفرنسية في وقتٍ واحدٍ في تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٨٠هـ (٢٠ أيار ١٩٦١م) في الشروع في محادثات (إيفيان) ، وقد بدأت المحادثات فعلاً في الخامس من شهر ذي الحجة ، ولكن لم تلبث أن توقّفت بسبب الخلاف في موضوع الصحراء ، وحاولت فرنسا خلال مدة هذا التوقّف الاتصال بالدول المجاورة وإثارتهم للمطالبة ، وعندما بلغ الخلاف بين هذه الدول تكون فرنسا هي المستفيد الأول ، فتعالج الموضوع بالشكل الذي تراه ، غير أن حكومة الجزائر قد اتصلت من جانبها أيضاً بوزارات الخارجية للدول المجاورة ، وأوضحت لها وجهة نظرها ، فتمّ الاتفاق ، وخسرت فرنسا الجولة .

استؤنفت المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية في ٧ صفر ١٣٨١هـ (٢٠ تموز ١٩٦١م) في (لوغران) ، وحاولت فرنسا تأجيل موضوع الصحراء إلى ما بعد انتهاء المفاوضات ، غير أن الجزائريين قد رفضوا ذلك ، وأصرّوا على بحثها ، وأخيراً اضطرّت فرنسا في ٢٦ صفر ١٣٨١هـ (٨ آب ١٩٦١م) إلى الاعتراف بحقّ الجزائر في الصحراء .

عادت المفاوضات إلى التوقّف من جديد في ٢٩ رجب ١٣٨١هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٢م) ، ولكنها عادت فاستؤنفت من جديد في (إيفيان) في ١ شوّال ١٣٨١هـ (٧ آذار ١٩٦٢م) ، وتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في ١٢ شوال ، وبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في اليوم التالي ، وتمّ الاتفاق على أن تولّي شؤون الجزائر هيئةٌ مؤقتةٌ تتألف من اثني عشر عضواً .

وفي ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) جرى الاستفتاء على استقلال الجزائر ، فكانت النتيجة ٩٧,٣٠٪ لصالح الاستقلال .

وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة يوسف بن خدة ، وعقد مؤتمر في طرابلس ، ويجري الخلاف في الآراء حيث وقف محمد خيضر ، وأحمد بن بلة ، والقيادة العسكرية ، ضد الحكومة ، فما كان من الحكومة إلا أن ترحل طرابلس ، واتجهت إلى تونس قبل انتهاء المؤتمر .

شكّل مؤتمر طرابلس بعد رحيل الحكومة الانتقالية ما عُرف بالمكتب السياسي الذي أعلن أنه السلطة العليا باسم جيش التحرير ، وجبهة التحرير .

الاستقلال

كان النص الكامل لاتفاقات إيفيان كما يلي :

« إن المحادثات التي جرت بإيفيان من ٧ إلى ١٨ آذار ١٩٦٢م بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية .

إبرام اتفاق لوقف القتال ، وسيوضع حدٌ للعمليات العسكرية والكفاح المسلح في مجموع التراب الجزائري يوم ١٩ آذار ١٩٦٢م في منتصف النهار .

إن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العمومية بالجزائر أثناء المرحلة الانتقالية قد حُدّدت باتفاق مشترك . ونظراً إلى أن تكوين دولة مستقلة وذات سيادة إثر تقرير المصير يتلائم مع الواقع الجزائري ، ونظراً إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين فإن الحكومة الفرنسية تعتزم بالاشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن حلّ استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحلّ الذي ينسجم مع هذا الوضع .

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية اتفقتا تبعاً لذلك على تحديد هذا الحلّ في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراع تقرير المصير .

تنظيم السلطات العمومية :

أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير :

١ ـ تسمح الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هم أنهم يريدون الجزائر المستقلة ، وفي هذا الحال ، هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية ؟

٢ ـ تجري هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري ، أي في المقاطعات الخمس عشرة الآتية : العاصمة ـ الجزائرية بالتة ـ عنابة ـ قسنطينة ـ المدية ـ مستغانم ـ الواحات ـ وهران ـ الأصنام ـ سعيدة ـ سادرة ـ عنابة ـ تيارت ـ تيزي أوزو ـ تلمسان .

٣ ـ تكون حرية الاستشارة وصدقها مضمونين وفقاً للقانون الذي يضبط ظروف استشارة تقرير المصير .

٤ ـ يكون لتنظيم السلطات العمومية حتى إنجاز تقرير المصير مقاماً وفقاً للقانون المرفق للتصريح الحالي تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ، ومحكمة للنظام العمومي ، ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوبٌ سام وتقوم هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور وقف إطلاق النار حيز التنفيذ .

٥ ـ يكون المندوب السامي الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية لا سيما في ميدان الدفاع والأمن وحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة عند الضرورة القصوى ، أي عندما تطلب منه تلك الهيئة التنفيذية .

٦ ـ تُكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :

ـ بالتصرف في الشؤون العامة التي تهمّ الجزائر ، وتسهر على سير إدارة الجزائر ، وترجع لها مهمة إدخال الجزائريين إلى مختلف هذه الإدارة .

ـ وبحفظ الأمن العام ، وتكون لهذه الغاية مصالح شرطة ، وقوة أمن توضع تحت تصرفها .

ـ وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه .

٧ ـ تألف محكمة النظام العام من عدد متساوٍ من حكام أوربيين وحكام مسلمين .

٨ ـ تعاد في أقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية ، والحريات العامة بصفة مطلقة .

٩ ـ تعدّ جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعيّ (قانوني) .

١٠ ـ يُفرج عن المعتقلين سواء في فرنسا أم في الجزائر في أجل أقصاه عشرون يوماً ، ابتداءً من وقف إطلاق النار .

١١ ـ يعلن فوراً عن العفو ، ويُفرج عن الأشخاص المعتقلين .

١٢ ـ الأشخاص اللاجئون في الخارج يمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر ، وستتولى الجزائر تقوم في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة .

ـ الأشخاص الذين وقع جمعهم يمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الاعتيادي .

ـ السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية .

١٣ ـ الاقتراع على تقرير المصير يجري في أجل ، أدناه ثلاثة أشهر ، وأقصاه ستة أشهر ، وبضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في غضون الشهرين اللذين يليان قيامها .

الاستقلال والتعاون :

إذا وقع اختيار على الاستقلال والتعاون فإن فحوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية

استقلال الجزائر :

١ ـ الدولة الجزائرية تمارس سيادتها المطلقة والتامة في الداخل والخارج ،

وتمارس هذه السيادة في كل الميادين ، وخاصة في الدفاع المدني والشؤون الخارجية .

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها مع كامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها ، وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها ، وفي الميدان الدولي تختار وتتقيد مع كامل السيادة السياسية التي تختارها .

تصادق الدولة الجزائرية دون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادىء ديمقراطية ، وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميزة في الجنس أو الأصل أو الدين ، وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحال المدنية الفرنسية .

٢ ـ حقوق الأشخاص وحرياتهم وضماناتها :

ترتيبات مشتركة : لا يمكن أن يستهدف أي شخص لتدابير الشرطة أو العدالة أو عقوبات زجرية أو أي تمييز مهما كان بسبب أفكار عبّر عنها بمناسبة الحوادث التي جرت بالجزائر أو أعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل الإعلان عن وقف القتال .

ولا يمكن لأي جزائريٍّ أن يحول على ممارسة التراب الجزائري ، أو يمنع من الخروج منه .

أ ـ أحكام تخص المواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني من الحق العام :

١ ـ تنظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني للحق العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالنسبة للجنسية الجزائرية حسب ما يلي :

ـ طوال مدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني للحق العام المبادىء التالية :

ـ إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير ، يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ، وأن التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار إليها يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل أو مطلب تأكيد لتسجيلهم في القوائم الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يشل تمتعهم باتفاقية الاستيطان .

٢ ـ حفظاً وضماناً لحماية الأشخاص والأملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الأجل تقررت التدابير التالية :

ـ تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة ، فيكون تمثيلهم في المجالس مناسباً لقيمتهم الفعلية ، وتضمن لهم مشاركةً عادلةً في مختلف فروع الوظيفة العمومية ، وتضبط مساهمتهم الخيرية البلدية تمديتي الجزائر ووهران في أحكام خاصة ، وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أي إجراءات انتزاع ملكية ضدّهم دون تقديم التعويض العادل الذي يتمّ تحديده مسبقاً .

ـ يحتفظون الضمانات الملائمة لميزاتهم الثقافية واللغوية والدينية ، ويحافظون على نظام حالتهم الشخصية الذي يحترم ويضمن من قبل المجالس العدلية الجزائرية المشتملة على قضاة متسيّن للنظام نفسه ، ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العمومية ، وتساهم جميعة صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق

المنصوص عليه ، وستقوم محكمة التنازعات وهي مؤسسة من مسئولي القانون الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

ب ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر :

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهما ، وعلى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين . فالجزائر تضمن مصالح فرنسا ، والحقوق المكتسبة فيما يتعلّق بالشخصيات المادية والمعنوية حسب الشروط المحدّدة في هذه البيانات . وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر إعانتها الفنية والثقافية ، وتقدّم إعانة مالية تساهم في مضاعفة تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي .

١ ـ الإعانة الفرنسية محدّدة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وسيحدّد مبلغها حسب ظروف ، وحسب مستوى يماثل مستوى التبرعات الحالية . وسيحدّد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتّع فيها المبادلات التجارية بنظام امتيازي .

وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك ، وستكون لهم عملتها الخاصة ، وخزينة العملة الصعبة الخاصة بها ، وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

٢ ـ في مقاطعتي الواحات والساورة يتمّ استثمار ثروات ما تحت الأرض حسب المبادىء التالية :

أ ـ يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إنشاء جهاز فنّي للتعاون الصحراوي يمثّل فيه الجانبان بنسبة متساوية ، ودور هذا الجهاز على الأخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض ، وإسداء رأيه في مشروعات القوانين والتنظيمات ذات الصبغة الفنية ، ودراسة الطلبات المتعلّقة بإعطاء رخصة تنقيب ، لكن

الدولة الجزائرية هي التي تمنح رخص التنقيب ، وهي التي تملي وتحدد التشريع المحلي في نطاق السيادة الكاملة .

ب ـ المصالح الفرنسية تكون مضمونة على الأرض بواسطة :

١ ـ ممارسة الحقوق المتعلّقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع النفطي الصحراوي كما يوجد حالياً .

٢ ـ في حالة ما إذا كانت العروض متساوية تعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلّق بإعطاء الرخص الجديدة حسب الإجراءات التي ينصّ عليها التشريع المنجمي الجزائري .

الدفع يتمّ بالفرنك الفرنسي فيما يخصّ الوقود الصحراوي المعين أساساً لحاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الأخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

٣ ـ تطوّر فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية ، يستطيع كل بلد أن ينشىء فوق تراب الآخر ديواناً جامعياً وثقافياً يكون مفتوحاً للجميع .

وستقدّم فرنسا إعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين ، وسيوضع المدرسون وخصوصاً المعلّمون والفنيون تحت تصرّف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية : فيما إذا تمّت المصادقة على حلّ استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوّى المسائل العسكرية حسب المبادىء الآتية :

ـ القوات الفرنسية التي سيخفّض عددها تدريجياً ابتداء من إيقاف القتال ستسحب من الحدود الجزائرية في وقت ممارسة تقرير المصير ، وسيخفض عددها إلى ثلاثين ألف جندي في ظرف اثني عشر شهراً ابتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتمّ في ظرف أجل ثان يمتد إلى أربع وعشرين شهراً ، وسيقع إخلاء عن المنشآت العسكرية بالتدرّج نفسه .

- تُسوِّغ الجزائر لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد باتفاق البلدين.

- كما تُسوِّغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والميادين والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها.

تسوية الخلافات : تسوّي الجزائر وفرنسا مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية، وسيلجآن إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح أو التحكيم، وفيما إذا لم يتمّ الاتفاق على هذه الإجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجّه مباشرةً إلى محكمة العدل الدولية.

نتائج تقرير المصير : مجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الأعمال المنصوص عليها.

- وفيما إذا تمّت المصادقة على حل الاستفلال والتعاون.

- استقلال الجزائر يقع الاعتراف به حيّاً من طرف فرنسا.

- تحويل الصلاحيات يتمّ في الحين.

- تصبح القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق بها نافذة المفعول في الوقت نفسه.

- تُنظّم الهيئة التنفيذية المؤقتة في طرف ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها».

تشكّلت الهيئة التنفيذية[1] التي تخصّ المسلمين في طرابلس، ثم انتقلت إلى تونس برئاسة يوسف بن حدة. ومنذ أيام المؤتمر في طرابلس ظهر الخلاف بين مجموعتين: مجموعة (لنوري أورو) وممثلهم كريم بلقاسم، وجماعة تلمسان وممثلهم محمد خيضر، وأحمد بن بلّة، وفرحات عباس،

---

(١) كان الاتفاق يقضي أن تضمّ هذه الهيئة الممثلين الذين عيّنهم بن خدة من المسجونين، وثلاثة من القصار في فرنسا، وأن تدير الخلاف إلى حالة التسوية السلمية الطرفين، وأن تشرف على تطبيق نتائج الاستفتاء وإعلان الاستقلال.

وهواري بومدين، وقد زاد هذا الخلاف عندما انتقلوا إلى الجزائر.

جرى الاستفتاء في ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) على إعلان استقلال الجزائر، فجاءت النتيجة ٩٩٧٠٣٠٪ لمصلحة الاستقلال.

وصلت الحكومة إلى أرض الجزائر، وأخذت تستعد لإجراء الانتخابات، غير أن الخلاف بين مجموعتي الصراع قد استمر أوواره، إذ سارت كل مجموعة إلى مراكز نفوذها، وتدعي أنها الحكومة، وتجهّز نفسها لسحق المجموعة الثانية، غير أن الشعب الجزائري قد أخذ ثأر هذه الفئة إذ وقف في الطرقات التي يجب أن تسلكها قوات المتقاتلين في طريق سير كل منها نحو الطرف الآخر لقتاله.

أعلن استقلال الجزائر في ٣ صفر ١٣٨٢هـ (٥ تموز ١٩٦٢م)[1]، وقامت الدولة الجزائرية، ولكن المشكلات كانت تعرقل سيرها، فالمستوطنون الفرنسيون لم يعترفوا باتفاقية الصلح، وتشكّلت منظمات سرية فرنسية للإطاحة بما تمّ. وكان الخراب قد أصاب البلاد أثناء الثورة، وبسبب سياسة التدمير التي سارت عليها القوات الاستعمارية، وعودة المهاجرين من خارج البلاد بأعداد كبيرة، والأيتام، والثكالى، والأرامل، بحاجة إلى المساعدات الكثيرة، إذ زاد عدد شهداء الثورة على المليون شهيد، والإدارة تشوبها الأخطاء، إذ تخلّى الكثير عن وظائفهم، والحاجة إلى التعريب ضرورة ماسة، وليس هنالك إمكانات للتعريب بالشكل المطلوب من السرعة، والمشكلات الاقتصادية عظيمة الحل، ناهيك عن الخلافات على الحدود التي قامت مع الدول المجاورة.

بدأ الجزائريون يتجاوزون الصعاب، ويتخطون عقبة إثر عقبة حتى يكتبوا السير، وإن كان لا بدّ من وقفات أحياناً أثناء السير.

---

(١) تمّ إعلان الجزائر عاصمة للدولة التي احتلتها فرنسا مدينة الجزائر عام ١٨٣٠م.

المستوطنون الفرنسيون : رفض المستعمرون الفرنسيون الذين يعيشون في الجزائر اتفاقية (إيفيان) ، وعدّوها ظلماً عظيماً لحق بهم ، حيث أصبحت أملاكهم التي اغتصبوها عرضة للضياع ، وغدوا هم يتبعون من كانوا بالأمس عبيداً عندهم ، لذا فقد أعلنوا رفضهم للاتفاقية ، وأدانوا الحكومة الفرنسية ، وتشكّلت منظمات سرية (رهابية فرنسية تعمل على الإخلال بالأمن لتشعر الناس أن الجزائريين غير قادرين على إدارة البلاد .

غير أن الحكومة الجزائرية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية قد استطاعت القضاء على هذه الفئة ، وأجلت أعداداً من المستوطنين تترك الجزائر وتعود إلى فرنسا ، وتخلّصت البلاد من كثير من الحاقدين ، الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون . وهاجر من الجزائر ما يقرب من مليون مستوطن فرنسي .

الخلاف مع تونس : كان يعيش في تونس ربع مليون لاجئ جزائري ، فلما أعلن وقف إطلاق النار بين حكومة الجزائر المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية أخذ هؤلاء اللاجئون يعودون إلى ديارهم حسب الاتفاق الذي تمّ بين الطرفين اللذين كانا يتصارعان ، وقد عاد بعض اللاجئين الذين لا يملكون عقارات وليست لهم أموالٌ في تونس ، أما الذين لديهم أموالٌ أو يملكون عقارات فلم يتمكّنوا من العودة قبل بيع ما يملكون ، ويجب أن يكون بالعملة الجزائرية ، وكذا تحويل الأموال ، لأن الدينار التونسي لا يمكن تحويله أو صرفه في الجزائر ، وتقدّر هذه الأموال بثلاثة مليارات فرنك فرنسي ، وتونس في ضائقة مالية لا تستطيع معها أن تحوّل أكثر من نصف مليار فرنك ، فرفعت تونس الموضوع إلى جامعة الدول العربية بغية مساعدتها أو إيجاد حلٍّ للمشكلة .

وجرى اجتماعٌ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأحد ٢١ محرم ١٣٨٢هـ (٢٤ حزيران ١٩٦٢م) ، فقامت دولة الكويت بحلّ المشكلة بتقديم المبلغ المطلوب ، ووضعه في أحد المصارف التونسية لتحويل الدنانير التونسية .

الانضمام إلى جامعة الدول العربية : إن الخلاف الذي جرى بين القادة

الجزائريين قد أخّر الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وأخيراً تقدّم عطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، أحمد بن بلّه نيابةً عن المكتب السياسي ، ورفع الطلب أحمد توفيق المدني الذي عُيّن مندوباً دائماً للجزائر لدى جامعة الدول العربية في تاريخ ٢٣ صفر ١٣٨٢هـ (٢٥ تموز ١٩٦٢م) .

جرت الانتخابات في الموعد المقرر ، وقدّمت الحكومة المؤقتة استقالتها ، وفي ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٨٢هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٢م) تشكّل أحمد بن بلّه الوزارة الأولى[1] ، وتسلّم فرحات عباس رئاسة الجمهورية .

وُضع الدستور ، وأقرّه المجلس ، وتوجه انتخب أحمد بن بلّه

---

(١) كانت وزارة أحمد بن بلّه الأولى على النحو الآتي :

١ ـ أحمد بن بلّه : رئيس مجلس الوزراء .
٢ ـ رابح بيطاط : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ عبد الله بن طوبال : وزير العدل والقانون .
٤ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية .
٥ ـ هواري بومدين : وزير الدفاع .
٦ ـ محمد خميستي : وزير الشؤون الخارجية .
٧ ـ أحمد فرانسيس : وزير المالية والرقابة .
٨ ـ عمار أوزغان : وزير الزراعة والفلاحة .
٩ ـ محمد خيضر : وزير التعمير .
١٠ ـ لأودمي خليفة : وزير الطاقة والصناعة .
١١ ـ عبد الرحمن بن حميدة : وزير التربية الوطنية .
١٢ ـ بشير بومعزا : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ أحمد بومنجل : وزير النقل والمواصلات .
١٤ ـ محمد صغير نكاش : وزير الصحة .
١٥ ـ موسى حساني : وزير البريد والبرق والهاتف .
١٦ ـ محمد سعيدي : وزير ضحايا الحرب والمجاهدين القدماء .
١٧ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشباب والرياضة .
١٨ ـ أحمد توفيق المدني : وزير الأوقاف .
١٩ ـ محمد حاج حمود : وزير الإعلام .

رئيساً للدولة.

توالى على الجزائر بعد استقلالها حتى الآن ثلاثة رؤساء للجمهورية، واستطاع أن يعدّهم من العسكريين أو الثوّار، هذا بالإضافة إلى فرحات عباس الذي يعدّ سياسياً، وحكم مدة قصيرة.

١ ـ أحمد بن بلّه: برز اسمه أثناء الثورة إذ تسلّم مدير مكتب الجزائر في القاهرة، ثم كان بين القادة الجزائريين الخمسة الذين اختطفتهم السلطات الفرنسية بالطائرة التي كانت تقلّهم من المغرب إلى تونس يوم الثلاثاء ١٩ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦م)، وبعد الاستقلال انتخب رئيساً للجمهورية.

أعلن أحمد بن بلّه القوانين الاشتراكية، واستيلاء الدولة على ما يسمّى بالأملاك الشاغرة، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

وجرى خلافٌ مع المغرب على الحدود، وجرت معارك بين الدولتين في جمادى الأولى عام ١٣٨٣هـ (تشرين الأول ١٩٦٣م)، ثم حلّت الأمور بالطرق السلمية.

بدأ تذمّر السكان الجزائريين من الحكم القائم، إذ خاب أملهم، كانوا يتوقّعون أثناء الثورة أنهم إذا ما استقلّوا أصبحت لهم شخصيتهم المتميّزة المستقلّة، ويعود لعقيدتهم صفاؤها بعد أن عمل المستعمرون الصليبيون على تشويهها، وتعود للغتهم العربية مكانتها بعد أن حاول الفرنسيون النصارى إزاحتها عنها وفرض لغتهم وإحلالها مكان العربية، وتصبح الصلة مع إخوانهم المجاورين في المغرب وتونس صلة العقيدة والرحم، وتعود المحاكم الشرعية لتفصل بينهم فيما قد يقع بين الإخوة، بما يؤمنون به، ويرضونه عن طيب خاطر . . . ، وتزول مظاهر الفساد التي نشرها أعداؤهم، غير أنه لم يحدث شيء من هذا أبداً، فكان الوضع استمرّ على ما كان عليه أيام الاستعمار، فلم يختلف سوى الاسم دون أن يتغيّر شيء من المضمون. التعريب لم يسر إلاّ ببطء وتبدئ جداً، بل قد سُطّر على الأوراق ونطقت به

أفواهٌ فقط دون أي شيء محسوس، لم تقم المحاكم الشرعية، وبقي القانون الفرنسي، مظاهر الفساد لم تتغيّر، الخلاف مع الإخوة اتسع، بل وانشب القتال، . . . ، أعلنت القوانين الاشتراكية بتعالٍ فارغ، ولم يُصرّح أحدٌ من المسؤولين بالإسلام . . . .

ومن الناحية السياسية الدولية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم الخلاف الأساسي معها، والثورة إنما قامت ضدّها. بقي النفوذ الفرنسي لأنه لا يمكن أن يزول بخطّ قلم بعد أن جثم على صدر المسلمين الجزائريين ما يزيد على مائة وثلاثين سنة، ونتيجة الثقافة والمفاهيم أن تلقّاها الجزائريون بما فيهم قادة اليوم، ونتيجة الاتفاقية التي نالت الجزائر بموجبها الاستقلال، والتي ربطت الجزائر بالعملة الفرنسية، ولو بدرجةٍ نسبية. هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض البلدان العربية تحمل أو تناهض بالفكر الاشتراكي، وتحمل على السياسة الأمريكية ظاهراً حتى حين تعمل ضمن مخطّطها، وتسير في فلكها، وتزعّم هذا الخطّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أو كان هو الرجل المعتمد لهذا التيار السياسي، وكان على صلةٍ وثيقةٍ بالرئيس أحمد بن بلّه الذي قضى مدةً من الزمن في القاهرة يوم كان مديراً لمكتب الثورة الجزائرية هناك، لذا كانت تبدو الصلة وثيقةً بين الدولتين، حتى أعلن الرئيس الجزائري القوانين الاشتراكية مسايرةً للتيار السياسي العام، ولكن هذا كله يبدو في الظاهر، أما الحقيقة فغير ذلك حيث لا يقبل أصحاب اللعبة الدولية بهذا التحرك الغامض، لذا أخذ التخطيط يسير في غير هذا المنحى.

تمّ تشكيل مجلس عسكريٍّ برئاسة العقيد هواري بومدين، وفي ٢٠ صفر ١٣٨٥هـ (١٩ حزيران ١٩٦٥م) قرّر هذا المجلس عزل الرئيس أحمد بن بلّه، والقبض عليه بتهمة استخدام أموال الدولة في غير وجهها الشرعي. وتسلّم العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة.

وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) تشكّل رئيس مجلس

كانت الأوساط السياسية تتوقع أن ترتقي الأوضاع بين مصر والجزائر للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط البلدين بعضهما مع بعض ، وقد بدا فعلاً بعض التقدم في الأيام الأولى كنوع من احترام ماء الوجه ، وحفظاً لكرامة وجه

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

أ ـ ١ ـ هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء
٢ ـ رابح بيطاط : وزير الدولة
٣ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية
٤ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية
٥ ـ أحمد قايد : وزير المالية والتخطيط
٦ ـ أحمد عصاص : وزير الزراعة والفلاحة
٧ ـ بشير بومعزا : وزير الإعلام
٨ ـ عبد الله بلحوشي : وزير العدل والفاتون
٩ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير التعليم الوطني
١٠ ـ لخلافي هدام : وزير الصحة العامة
١١ ـ بوعلام بن حمودة : وزير المجاهدين القدماء
١٢ ـ بلعيد بن عبد السلام : وزير الصناعة والطاقة
١٣ ـ عبد القادر الزمل : البريد والمواصلات السلكية
١٤ ـ عبد النور علي يحيى : وزير الأشغال العامة
١٥ ـ محمد الهادي حاج إسماعيل : وزير الإسكان والتعمير
١٦ ـ عمر الدين بلقاسي : وزير التجارة
١٧ ـ عبد العزيز زوداني : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
١٨ ـ عبد العزيز حلوي : وزير السياحة
١٩ ـ عبد الكريم بن قدور : وزير الشباب والرياضة
٢٠ ـ العربي سعدون : وزير الأوقاف

ب ـ يكلف رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء بأعباء وزير الدفاع الوطني
جـ ـ تمارس الدولة عملها تحت إشراف مجلس الثورة الذي يصدر الأمر بتسليم السلطة
د ـ الوزراء مسؤولون فرديا أمام رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وجماعيا أمام مجلس الثورة
هـ ـ تحكم الدولة بمرسوم من مجلس الثورة في السلطات الضرورية لسير العمل لأعضاء الدولة وهيئة الأمة

السياسة التي يحملها الرئيس المصري . ولكن لم يلبث أن زال هذا ، وعادت الأمور إلى أفضل ما كانت عليه ، وأصبحت سياسة البلدين تسير في خط واحد ، وتبيّن أن الرئيس المصري كان له دورٌ في هذا التغيير الذي حدث .

٢ ـ هواري بومدين(٢) : أخذ بالسياسة الاشتراكية ، والسير بالتوجه نحو الغرب ، وعمل على دفع حركة التعريب نسبياً ، إذ كان أحد ثلاثة في مجلس الوزراء يعرفون العربية فقط ، مع ملاحظة أن السياسة الأمريكية أقل اهتماماً في جانب اللغة والثقافة من السياسة الفرنسية ، وربط رحال السلطة بشخصه ، وأدخل بعضهم في الوزارة(٣) .

وفي ٢١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢١ تموز ١٩٧٠م) شكّل الرئيس الجزائري وزارة جديدة(٣) .

(١) هواري بومدين : هو الاسم الحركي لـ « محمد بن إبراهيم بوخروبة » ، الذي بدأ استعماله منذ انضمامه إلى الثورة ، وكلمة « بومدين » تعني صاحب قبر في المكان يعرفه العامة هناك بـ « الجوت بومدين » كاصطلاح صوفي

(٢) صدر مرسوم في ٨ ذي الحجة ١٣٨٧هـ (٧ آذار ١٩٦٨م) يُعيّن بموجبه :
١ ـ شريف بلقاسم : وزيراً للاقتصاد والتخطيط
٢ ـ محمد الطيبي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
٣ ـ محمد سعيد مزوزي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

(٣) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع
٢ ـ شريف بلقاسم : وزير دولة
٣ ـ رابح بيطاط : وزير دولة للمواصلات
٤ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير دولة للخارجية
٥ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية
٦ ـ محمد الطيبي : الزراعة والإصلاح الزراعي
٧ ـ بوعلام بن حمودة : العدل والفاتون (خلفاً لأحمد)
٨ ـ محمد الصديق بن يحيى : التعليم الابتدائي والثانوي

وفي ٢٧ شوّال ١٣٩٥هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٧٥م) شكّل لجنة لإعداد الميثاق الوطني الذي يريد أن يضمّنه المبادئ التي يسير عليها . ولما انتهى إعداده عُرض على الندوة الوطنية ، فتمّت الموافقة عليه في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ (١٩ حزيران ١٩٧٦م) ، عُرض على استفتاء عام في ٢٩ جمادى الآخرة ، فكانت النتائج لصالحه ، كنتيجة كلّ استفتاء ، الذي هو وسيلة من وسائل اللعب لأحد الصفة القانونية أو الرسمية . فأصبح نافذ المفعول بدءاً من ٧ رجب ١٣٩٦ هـ الموافق ٥ تموز ١٩٧٦م ، فأضفت القوانين الاشتراكية رسمية ، والشعب لا يستطيع أن يُبدي حراكاً ، فالضغط عليه من كلّ جانب .

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٩٧هـ (٢٣ نيسان ١٩٧٧م) شكّل الرئيس

---

٥ ـ عمر بوحادة : وزير الصحة العامة

١٠ ـ محمد صغير بن يحيى : التعليم العالي .

١١ ـ عبد القادر زيدان : الأشغال العامة والمصرف .

١٢ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير الإعلام والثقافة

١٣ ـ بلقاسم عبد السلام : وزير الفلاحة والصناعة .

١٤ ـ مسعودة قنانش : التعليم الأصلي والشؤون الدينية

١٥ ـ عبد العزيز مازي : وزير السياحة

١٦ ـ محمد سعيد بن عزوزي : العمل والشؤون الاجتماعية

١٧ ـ لياقي بعكم : وزير التجارة

١٨ ـ إسماعيل هدوي : وزير المالية

١٩ ـ محمود شريف : وزير المجاهدين الأقدمين

٢٠ ـ قاسمي الشلغومي : وزير البريد والاتصالات

٢١ ـ عبد الله قادصلي : وزير الشباب والرياضة

٢٢ ـ أحمد عبد الله الطويرات : أمين سر الدولة للتخطيط

٢٣ ـ عبد الله غرافي : أمين سر الدولة للطاقة والمناجم

الجزائري وزارة جديدة[١] .

وقد اشتدّ الخلاف بين المغرب والجزائر أمام الرئيس هواري بومدين على

---

(١) كانت الوزارة المعدلة على النحو الآتي :

أولاً : ١ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية

٢ ـ محمد الطيبي : وزير الزراعة والثورة الزراعية

٣ ـ محمد بن أحمد عبد الحي : وزير الداخلية .

٤ ـ أحمد بن شريف : وزير الطاقة المائية وحماية البيئة

٥ ـ أحمد غزالي : وزير المواصلات

٦ ـ أحمد الطالب الإبراهيمي : مستشار رئيس الدولة

٧ ـ بوعلاق بن حمودة : وزير الأشغال العامة .

٨ ـ بلقاسم عبد السلام : وزير الصناعات الخفيفة

٩ ـ أحمد صادق بن يحيى : وزير الثقافة

١٠ ـ محمد سعيد صالحي : وزير المجاهدين

١١ ـ مولود قاسم نايت بلقاسم : مكلف بالشؤون الدينية

١٢ ـ محمد أيت مسعود الساسي : وزير الخدمة العامة

١٣ ـ مصطفى الأشرف : وزير التربية

١٤ ـ عبد الملك بن حبيلس : وزير العدل

١٥ ـ عبد اللطيف رحال : التعليم العالي والبحث العلمي

١٦ ـ محمد زرقاني : وزير البريد والاتصالات

١٧ ـ محمد أمين : وزير العمل والتكوين المهني

١٨ ـ عبد المجيد أوشيش : وزير الإسكان والتعمير

١٩ ـ محمد يلا : وزير التجارة

٢٠ ـ زدمة مالك : وزير الثقافة والأنباء .

٢١ ـ محمد الحبي المعلي : وزير السياحة .

٢٢ ـ بحسان عسوهنيو : وزير الشباب والرياضة

٢٣ ـ محمد الياصمي : وزير الصناعات الثقيلة

٢٤ ـ أحمد غزالي : الطاقة والصناعات البتروكيماوية

٢٥ ـ فرناد عبد الله الخوجه : أمين سر الدولة للتخطيط

الصحراء الغربية . وقد أوحدت الجزائر منطلقاً تحرّكت منه بوليساريو ، كان الهدف منها إزعاج المغرب بالقيام بأعمال تخريبية يُستنتج منها أن سكان الصحراء الغربية لا يؤيّدون الانضمام إلى المغرب ، ولا تزال هذه المنطقة قائمة ، وإن كانت آثارها قد خفّت بعد رسوخ قدم المغرب في الصحراء .

٣ ـ الشاذلي بن جديد : تُوفّي العقيد هواري بومدين (محمد بن إبراهيم بوخروبة) في أواخر عام ١٣٩٨هـ ، واجتمع المجلس العسكري ، وكتم أمر الوفاة حتى اتفق أعضاؤه على تسليم أحدهم الرئاسة ، ووقع الاختيار على الشاذلي بن جديد ، وهو وإن كان قصير النظر ضيّق الأفق ، إلّا أنه هادىء في الأحوال العادية ، وعنيف نزق عند الشدّة ، وقد عهد إلى العقيد محمد بن أحمد عبدالغني بتشكيل الوزارة[1] . وقد كان يشغل منصب وزارة الداخلية في

(*) أولاً : يتحمل رئيس الدولة أعباء وزير الدفاع الوطني .

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

أولاً : ١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : وزير أول .

٢ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير مستشار لدى رئيس الدولة .

٣ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير مستشار لدى رئيس الدولة .

٤ ـ محمد صديق بن يحيى : وزير الشؤون الخارجية .

٥ ـ سعيد أيت مسعودان : وزير الصناعات الخفيفة .

٦ ـ محمد بوتفليقة : وزير التربية والمواصلات .

٧ ـ عبد المجيد أوشيش : محافظ المدن والإسكان والتعمير .

٨ ـ محمد حافظ يحيى : وزير المالية .

٩ ـ عبد الغني هكاري : وزير التجارة .

١٠ ـ جيلالي حوجبو : وزير الشباب والرياضة .

١١ ـ عبد المجيد مهري : وزير الإعلام والثقافة .

١٢ ـ محمد شريف المسعدية : وزير المجاهدين .

١٣ ـ عبد المجيد الأحوم : وزير السياحة .

١٤ ـ سليم سعدي : الزراعة والإصلاح الزراعي .

١٥ ـ عبد الرزاق بوحارة : وزير الصحة .

١٦ ـ صالح فرجيل : وزير المواصلات .

١٧ ـ لاحسن عبوي : وزير العمل .

١٨ ـ مولود أومسيان : وزير العمل والتكوين المهني .

١٩ ـ سيد علام بسائي : وزير الشؤون =

الوزارة السابقة ، وذلك في تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٨ آذار ١٩٧٩م) .

أحد الشباب الناشىء يشعر بالضغط ويتعطّش إلى الحرية ، الجيل الذي نشأ أثناء الاستقلال ، والذي لم يكابد الاستعمار الفرنسي ، يسمع بالحرية في البلدان الثانية ، فيتلهّف لها ، ولكن الضغط يكبت أحلامه ، ولم يحسّ هذا الشباب بالفرق بين حياة الجزائريين المسلمين وحياة غيرهم من الأوربيين النصارى ، فالمفاسد منتشرة ، والخمور معروضة ، و . . . ويريد الثوار في نفسه عندما يقارنه الذي يتقدّمون عليه في السنّ أنهم قد أصرّوا على الثورة وروّوا الأرض بدماء أبنائهم الذين استشهدوا كي يكونوا أحراراً ، ولكن عندما نالوا الاستقلال حُرموا الحرية ، وقاتلوا كي ترتفع راية الإسلام فعندما انتصروا ارتفعت شعارات الاشتراكية الجوفاء ، وأنهم يحتسون النار تلتهب في أحشائهم ، ولكن الأفواه قد كمّمها العطش ، واحتالت السلطات الجزائرية لما يغلي في النفوس فلجأت إلى تبديل الواجهات وتعديل الوزارات لإشغال الناس .

= النيابة

٢٠ ـ عمراني أحمد حلي : وزير الأشغال العامة .

٢١ ـ الشريف خروبي : وزير التربية .

٢٢ ـ رفيق عبد الحق برارحي : التعليم العالي .

٢٣ ـ محمد الياسين : وزير الصناعات الثقيلة .

٢٤ ـ أحمد العراقي : وزير الطاقة المائية .

٢٥ ـ إسماعيل جدالي : سكرتير عام الدولة .

ثانياً : يحضر رئيس الدولة بالعهيد وزير الدفاع الوطني .

ثالثاً : يحضر الوزير الأول بالعهيد وزير الداخلية .

(برئاسة وزير)

٢٦ ـ بلقاسم ساي : وزير الفلاحة والصناعة التحويلية والتجارة .

٢٧ ـ عبد الحميد إبراهيمي : التخطيط والتوزيع الأراضي .

٢٨ ـ أحمد حوحات : سكرتير الدولة للعدل .

٢٩ ـ إبراهيم إبراهيمي : سكرتير الدولة للغابات وإعادة التشجير .

وفي ١٢ رمضان ١٤٠١هـ (٢٤ تموز ١٩٨١م) أعاد محمد بن أحمد عبد الغني تشكيل الوزارة من جديد[1]:

---

(١) تشكلت الوزارة من النحو الآتي:

أولاً:

١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : وزير الزراعة.

٢ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير الدولة.

٣ ـ يوسف بن حمدان : وزير الصناعة.

٤ ـ محمد الصادق بن عبلي : وزير الشؤون الخارجية.

٥ ـ محمد أبت منصور : وزير الصناعات الخفيفة.

٦ ـ محمد حامد بطي : وزير المالية.

٧ ـ جلال حوجو : وزير الثقافة والرياضة.

٨ ـ عبد المجيد علاهم : وزير السياحة.

٩ ـ سليم سعدي : الفلاحة والثروة الزراعية.

١٠ ـ صالح لونجيل : النقل والصيد البحري.

١١ ـ يوسلام باكي : وزير العدل.

١٢ ـ مولود أومزيان : العمل والتكوين المهني.

١٣ ـ العزالي أحمد علي : الإسكان والتعمير.

١٤ ـ محمد الشيخ : وزير الصناعة الثقيلة.

١٥ ـ بلقاسم بن : الطاقة والصناعات البتروكيماوية.

١٦ ـ إبراهيم إبراهيمي : وزير الري.

١٧ ـ عبد الحميد إبراهيمي : وزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

١٨ ـ حسناوي بحسيني تيسيلي : وزير المجاهدين.

١٩ ـ يوسلام بساح : وزير الإعلام والثقافة.

٢٠ ـ عبد العزيز خلاف : وزير التجارة.

٢١ ـ عبد الرزاق بكة : وزير التربية والتوجيه.

٢٢ ـ محمد لمرخي : وزير الشؤون الدينية.

٢٣ ـ عبد الرحمن شنان : وزير الشؤون الدينية.

٢٤ ـ محمد زرباني : كاتب الدولة للمقاطعات والاستصلاح الزراعي.

٢٥ ـ أحمد بن بوحة : كاتب الدولة للصيد البحري.

٢٦ ـ محمد العربي ولد خليفة : كاتب الدولة للثقافة والشؤون الدينية.

ثم أعيد تكليفه مرّة ثالثة بالوزارة، فعمل على توسيع قاعدتها حتى أن تضمّنت اثنتين وثلاثين حقيبة، والتي تشكّلت عند تعيين محمد بن أحمد عبد الغني الوزارة الثالثة[1] في ١٧ ربيع الأول ١٤٠٢هـ (١٢

---

٢٧ ـ الشريف حمروش : التربية والتعليم الأساسي.

٢٨ ـ إبراهيم عبد الغني سوداني : التعليم والبحث العلمي.

٢٩ ـ محمد سالي : كاتب الدولة للشؤون المغربية.

ثانياً: يرأس أمين مستشفيات مهام وزارة الدفاع الوطني.

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

أولاً:

١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : الوزير الأول.

٢ ـ يوسلام بن حمدان : وزير الثانية.

٣ ـ محمد صادق بن عبلي : وزير الخارجية.

٤ ـ محمد يالا : وزير الداخلية.

٥ ـ يوسلام باكي : وزير العدل.

٦ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير لدى رئيس الدولة.

٧ ـ محمد أبت منصور : وزير الصناعات الخفيفة.

٨ ـ عبد المجيد علاهم : وزير السياحة.

٩ ـ سليم السعدي : الزراعة والثروة الفلاحية.

١٠ ـ صالح لونجيل : وزير النقل.

١١ ـ محمد الزرالي بوحادة : وزير الصحة.

١٢ ـ مولود أومزيان : وزير العمل.

١٣ ـ العزالي أحمد علي : وزير الإسكان والتعمير.

١٤ ـ الشريف حمروش : وزير التربية والتعليم الأساسي.

١٥ ـ بلقاسم بن : الطاقة والصناعات البتروكيماوية.

١٦ ـ إبراهيم الإبراهيمي : وزير الطاقة الثانية.

١٧ ـ عبد الحميد الإبراهيمي : التخطيط والتوازن الإقليمي.

١٨ ـ حسناوي بحسيني تيسيلي : وزير المجاهدين.

١٩ ـ يوسلام بساح : وزير الإعلام.

٣٠ ـ الشريف رحماني سليمان : كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني.

٣١ ـ علي أوزرار : كاتب الدولة للتجارة الخارجية.

كانون الثاني ١٩٨٤م ».

لم تعد قاعدة الوزارة شيئاً ، وزادت النقمة ، وكانت الأساليب الاشتراكية عاملاً رئيسياً في ترقي الأوضاع ، فقد ضعُف الإنتاج الزراعي.

وفي ١٩ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤م وبعد الانتخابات الرئاسية، والتي لم يرشح فيها سوى الشاذلي بن جديد كلّف عبد الحميد الإبراهيمي بتأليف الوزارة[1]. وقد كان يشغل منصب وزير التخطيط والتنمية.

٢٠ ـ عبد العزيز خلّف ـ وزير التجارة.
٢١ ـ مبروك قصدي ـ وزير الصناعات الثقيلة.
٢٢ ـ بشير رويس ـ وزير البريد والاتصالات.
٢٣ ـ عبد المومن بكة ـ وزير الشباب والرياضة.
٢٤ ـ محمد قرطبي ـ وزير الأشغال العامة.
٢٥ ـ عبد الرحمن شنتوف ـ وزير الشؤون الدينية.
٢٦ ـ محمد بن ـ وزير الإعلام الوطني.
٢٧ ـ محمد رويني ـ أمين سر الدولة للقيادة.

ثانياً ـ يكلف رئيس الدولة السيد وزير الدفاع الوطني.

ثالثاً ـ يكلف العقيد عبد الله بلهوشات بتأثير لوزير الدفاع الوطني ومسؤولاً عن الرقابة للجيش الشعبي الوطني.

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

أولاً:
١ ـ عبد الحميد إبراهيمي ـ وزيراً أول.
٢ ـ بوعلام بن حمودة ـ وزيراً للدولة.
٣ ـ أحمد طالب الإبراهيمي ـ وزيراً للشؤون الخارجية.
٤ ـ محمد بغلي ـ وزيراً للداخلية والجماعات المحلية.
٥ ـ بوعلام باقي ـ وزيراً للعدل.
٦ ـ عبد الله حنافي ـ وزيراً للفلاحة والثروة الصيدية.
٢٨ ـ عبد المجيد أومزيان ـ وزير التعاون.
٢٩ ـ أحمد بن فرحة ـ أمين سر الدولة للمصيد والنقل البحري.
٣٠ ـ محمد العربي ولد خليفة ـ للتعليم الثانوي والتقني.
٣١ ـ جلول خطب ـ أمين سر للإعلام الشعبية.
٣٢ ـ عمّار بوزار ـ أمين سر للتجارة الخارجية.
٣٣ ـ إهنور أويس ـ أمين سر للشؤون الاجتماعية.

والصيد البحري (للفلاح) مرباح قاصدي).
٩ ـ بلخير رويس ـ وزيراً للإعلام.
١٠ ـ مقلة سعدي ـ وزيراً للصناعات الثقيلة.
١١ ـ صالح لونيسي ـ وزيراً للنقل.
١٢ ـ العيد الشريف حروي ـ وزيراً للتربية الوطنية.
١٣ ـ رفيق عبد الحق بوراوي ـ وزيراً للتعليم العالي.
١٤ ـ يلقاسم باي ـ للطاقة والصناعات البترولية.
١٥ ـ جلول بوحنني لحبيش ـ وزيراً للمجاهدين.
١٦ ـ بوعلام بساليح ـ وزيراً للبريد والمواصلات.
١٧ ـ عبد العزيز خلاف ـ وزيراً للتجارة.
١٨ ـ عبد الحميد مزيان ـ للثقافة والسياحة.
١٩ ـ زهور ونيسي ـ وزيرة للحماية الاجتماعية.
٢٠ ـ محمد زرقي ـ الري والبيئة والغابات.
٢١ ـ أحمد بن قريعة ـ وزيراً للأشغال العمومية.
٢٢ ـ علي أومزوار ـ للتخطيط والتهيئة العمرانية.
٢٣ ـ جمال الدين حسوجو ـ للصحة العمومية.
٢٤ ـ إبتسوي مسعودي ـ للصناعات الخفيفة.
٢٥ ـ كمال بوشامة ـ للشبيبة والرياضة.
٢٦ ـ عبد الرحمن بلعياط ـ للتعمير والبناء والإسكان.

ثانياً ـ يتولى رئيس الجمهورية مهام وزارة الدفاع الوطني.

ثالثاً ـ يتولى السيادة:
١ ـ مصطفى بن زارة ـ نائب وزير مكلفاً بالصيد البحري.
٢ ـ خيرة الطيب ـ نائبة وزير مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني بوزارة التربية الوطنية.
٣ ـ نور الدين حزري ـ نائب وزير مكلّفاً بالتعاون بوزارة الخارجية.
٤ ـ محمد أركان ـ نائب وزير مكلّفاً بالتجارة الخارجية بوزارة التجارة.
٥ ـ محمد مازوني ـ نائب وزير مكلفاً بالصناعات الكاتبكية والكهربائية والالكترونية بوزارة الصناعة الثقيلة.
٦ ـ عبد الرزاق تيلي ـ نائب وزير مكلّفاً بمواد البناء بوزارة الصناعات الخفيفة.
٧ ـ عيسى عبد اللاوي ـ نائب وزير مكلفاً بالبيئة والغابات بوزارة الري والبيئة والغابات.

وتوزيع الأراضي في الوزارة السابقة.

وأخيراً جاءت الفرصة ، إذ ارتفعت الأسعار ، فانطلقت المظاهرات تلقائياً تعبّر عما يجيش في نفوس الشعب ، وأخذت تطالب بالحريات ، وكان يوم ٢٤ صفر ١٤٠٩هـ (٥ تشرين الأول ١٩٨٨م) يوماً مشهوداً في الجزائر ، واضطرت السلطة أن تحني رأسها قليلاً ، وأن تعد بالحرية . وأخذ الشعب المسلم ينتشق شيئاً من نسمات الحقّ الذي هو طبيعي له ، وأخذت المظاهر الإسلامية تبدو واضحةً في البلاد ، وخاصةً النساء ، وشهدت أوربا لهذه الظاهرة ، وكانت فرنسا أشدّ الدول الأوربية ، فقد سُعرت وسائل الإعلام فيها ، وتكشفت الأوساط السياسية على نفسها ، وأخذت جميعها تهاجم ما أطلقوا عليه الرجعية ، والتخلّف ، والتعصّب ، والتطرّف ، وأسماء جديدة اشتقّوها تدلّ كلها على حقدٍ دفينٍ على الإسلام وأهله ، وإن كان هذا أمرٌ معروفٌ بالنسبة لأوربا ، لكنه غريبٌ بالنسبة إلى الذين ينتمون إلى الإسلام ، ويسايرون العلمانيين وأتباع الرأسمالية ، وأعوان الشيوعية ، وأصحاب العصبيات العرقية ، فإن هذه المذاهب كلها كافرة ، فمن أيّدها فقد كفر ، أو أعان على الكفر على الأقلّ .

وتحرّكت نساء الفئات المتحرّرة من القيم يردن أن يظهرن معارضتهن

---

٨ ـ أبو بكر بلقائد : نائب وزير مكلّفاً بالماء بوزارة التعمير والماء والإسكان

٩ ـ مصطفى بن عمرو : نائب وزير مكلّفاً بالميزانية بوزارة المالية .

١٠ ـ محمد صالح منتوري : نائب وزير مكلّفاً بالرياضة بوزارة التنمية والرياضة

١١ ـ حاجي الحاج : نائب وزير مكلّفاً بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

١٢ ـ عمرو هزرز : نائب وزير مكلّفاً بالعمل بوزارة التكوين المهني والعمل .

١٣ ـ زين الدين بكحالي : نائب وزير مكلّفاً بالسياحة بوزارة الثقافة والسياحة

١٤ ـ عبد الملك نداي : نائب وزير مكلّفاً بالتهيئة العمرانية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

للفكر الإسلامي ، وسلوك المسلمات ، وخروجهن بمظاهرة ، ورغم أنهنّ من المجموعات اللواتي يلبسن الشوارع نهاراً وإياباً ، وليس هناك من أي مانع لخروجهنّ بسراويل متدلّيات ، إضافةً إلى اللواتي يسايرنهنّ ، ويقتنص الفرصة لعرض أجسامهنّ ، رغم كل هذا لم تستطع هذه المظاهرة أن تضمّ أكثر من بضع مئات . وأراد الاتجاه الإسلامي أن يردّ على هذه الظاهرة بواقع عمليّ يبرهن فيه على أن الجزائر جزءٌ من الأمة الإسلامية ، وأن الشعب فيها متمسك بعقيدته ، محافظ على إسلامه ، مرتبطٌ بتراثه ، حريصٌ على المحافظة على السلوك الإسلامي ، فأعلن عن خروج مظاهرة ضمّت أكثر من مليون امرأة تلهجن بلباس الحشمة ، وفي غاية النظام ، ويطالبن باحترام المرأة ، وإعطائها حقّها الكامل في الزوجية ، وتربية النشء في البيوت ، والبعد عن المغاذها وسيلةً للدعاية ، والرفاهية ، وترك المتاجرة بأنوثتها وجسدها ، هذا مع العلم أن المسلمات اللواتي لم تسمح لهنّ الظروف بالخروج هنّ عامة نساء الشعب الجزائري ، ومع هذا كلّه فقد كان عدد المظاهرات مليون امرأة ، واحتّت الأنظمة العلمانية بفشلها ، وشعرت الصليبية بخيبة الأمل بعد كل الجهود التي بذلتها في الجزائر .

وفي ٨ صفر ١٤١٠هـ (٩ أيلول ١٩٨٩م) كُلّف مولود حمروش بتشكيل الوزارة[1] . وظهر أن الاتجاه الإسلامي هو السائد في الجزائر ، وهو صاحب

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مولود حمروش : وزير أول

٢ ـ سيد أحمد غزالي : وزير الشؤون الخارجية

٣ ـ علي بن فليس : وزير العدالة .

٤ ـ سعيد شيبان : وزير الشؤون الدينية .

٥ ـ محمد الصالح محمدي : وزير الداخلية .

٦ ـ هي بن علي : وزير منتدب للمجموعات المحلية

٧ ـ محمد الهلي إبراهيمي : وزير التربية

٨ ـ عبد السلام علي راشدي : وزير منتدب للجامعات

٩ ـ عبد القادر بوعزة : وزير التنمية

١٠ ـ عبد النور كراماني : وزير منتدب للتكوين

الكلمة عندما تعطى الحرية الصحيحة . وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباس مدني ، ومعه علي بلحاج . وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) برئاسة محفوظ نحناح ، وقد انشق عنهم عبد الله حمادي مع مجموعة منحازين ، وهي جماعة غير سياسية ورئيسها طيب اللقب يفكر باستقلاله . والنطلائع الإسلامية وهم جماعة لا تزال صغيرة تسير بوحي أفرادها ، وسعة أفقهم السياسي ، وشخصيتهم المتميزة . واتحاد العلماء الجزائريين برئاسة الشيخ محمد سعيد وهم مجموعة من المتعلمين يدعون إلى تطبيق المنهج الإسلامي.

ودعت الحكومة إلى إجراء الانتخابات في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠هـ ، وسمحت للأحزاب بخوضها على أساس المنهج الذي يشير إليه ، فتقدم خمسة وعشرون حزباً لخوض هذه الانتخابات[٢] ، وهذا إن دلّ

---

* الهوى :

١١ ـ حازي حيدوسي : وزير الاقتصاد .

١٢ ـ إسماعيل لوصيداني : وزير منتدب لتنظيم التجارة .

١٣ ـ محمد عبدوس : وزير الشؤون الاجتماعية .

١٤ ـ محمد قاره علي : وزير منتدب للتشغيل .

١٥ ـ عبد القادر بن دادو : وزير الفلاحة .

١٦ ـ بحسن قلطوني : وزير الصناعة .

١٧ ـ الشريف رحماني : وزير التجهيز .

(٢) من هذه الأحزاب :

١ ـ حزب الطليعة الاشتراكي الشيوعي .

٢ ـ التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية .

٣ ـ الحركة الديمقراطية للتحدي الجزائري .

١٨ ـ الصادق بوسنة : وزير العدالة .

١٩ ـ العقابي عشوري : وزير النقل .

٢٠ ـ عبد السلام بلعيد : وزير البريد والمواصلات .

٢١ ـ أكلي حدوس : وزير الصحة .

٢٢ ـ عبد العزيز خلاف : أمين الدولة للشؤون الخربية .

٢٣ ـ أحمد بجاوده : الأمين العام للحكومة .

على شيء فإنما يدلّ على الرغبة في الحرية ، ومن ناحية ثانية فإنه يدلّ على عدم نضج مناهج واضحة الأمر الذي يزيد العدد في الأحزاب ، كما يدلّ هذا على قلة الرغبة في الوفاق وعدم توحيد الجهود بين الأفكار المتقاربة . وبرز بين هذه الأحزاب إضافة إلى المجموعات الإسلامية التي ذكرناها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال ، ويُعدّ علمانيّ الاتجاه .

جرت الانتخابات المحلية في ذي القعدة ١٤١٠هـ (حزيران ١٩٩٠م) فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ٥٥٪ من أصوات الناخبين على حين حصلت جبهة التحرير الوطنية على ٣٥٪ تقريباً.

وبعد شهر من تلك الانتخابات حدث خلاف داخل جبهة التحرير

---

* ١ ـ الحزب الاجتماعي الديمقراطي .

٢ ـ الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

٣ ـ الجبهة الاشتراكية للقوى .

٤ ـ حزب الله بقيادة جلال الدين البارودي .

٥ ـ حزب جبهة التحرير الجزائري .

٩ ـ جبهة الإنقاذ الإسلامية بقيادة عباس مدني

ولقد اتخذ حزبان مقاطعة انتخاب البلدية ، وهما :

١ ـ جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد ، الذي عاد من المنفى بعد مرور ثلاث وعشرين سنة .

٢ ـ الحركة من أجل الديمقراطية برئاسة أحمد بن بلّه الذي لا يزال في المنفى .

وطالب ستة أحزاب بتأجيل موعد الانتخابات ريثما تكتمل استعداداتها لخوض المعركة .

ويقضي قانون الانتخابات الذي أقرّ في ١٨ رجب ١٤٠٩هـ (٢٣ شباط ١٩٨٩م) :

أ ـ أن الحزب الذي ينال غالبية الأصوات يحصل على مقاعد تتناسب مع الأصوات التي نالها . بينما كان القانون السابق يقضي بالحصول على المقاعد كلها .

ب ـ إذا لم يفز حزب بغالبية الأصوات فإن الحزب الذي يحصل على أكبر نسبة من الأصوات ينال عدد المقاعد ، ويوزع النصف الآخر بالنسبة التي يحصل عليها كل حزب .

وانطلاقاً جبهة الإنقاذ الإسلامية بحلّ المجلس النيابي الذي تنتهي مدته عام ١٩٩٢م ، وإجراء انتخابات مبكرة . لكن الحكومة لاذت بالمحافظة على موعد إجراء الانتخابات

الوطنية «الحزب الحاكم» وذلك بشأن مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي باستقالة رئيس الوزراء، ومعه أربعة وزراء من مكتب الحزب السياسي.

أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وفصلت وزارة الدفاع عن رئاسة الوزراء وذلك لأول مرة منذ عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).

وفي مطلع عام ١٤١١هـ (تموز ١٩٩٠م) وافق الرئيس الشاذلي من جديد على طلب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإجراء انتخابات عامة مبكرة، وأعلن عن إجراء الانتخابات في منتصف عام ١٤١١هـ (مطلع عام ١٩٩١م).

وفي شهر آب ١٩٩٠م صدر عفو عام أفرج بموجبه عن الآف السجناء السياسيين، ثم سمح للرئيس الأسبق أحمد بن بلا بالعودة من المنفى.

وفي شهر آذار ١٩٩١م قامت نقابة المواصلات الجزائرية بمظاهرات احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، هذا رغم ارتباط هذه النقابة بالحزب الحاكم جبهة التحرير الوطنية.

وفي منتصف رمضان ١٤١١هـ (مطلع شهر نيسان ١٩٩١م) أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد إجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب سوف تجري في ١٥ ذي الحجة ١٤١١هـ (٢٧ حزيران ١٩٩١م)، وطالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تكون الانتخابات البرلمانية متزامنة مع الانتخابات العامة أو بعدها بقليل.

وبعد عيد الفطر (أيار) نظمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضراباً عاماً، وقامت بتظاهرات مطالبة باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد لضمان حرية الانتخابات، كما طالبت بإجراء تغييرات في قانون الانتخابات، ووقعت مواجهات بين الإسلاميين وبين قوات الأمن تمخضت عن سقوط عدد من الضحايا، وإثر ذلك أعلن الرئيس حالة الطوارئ في الدولة، وقبول

باستقالة رئيس الوزراء وحكومته. وتعيين وزير الخارجية السابق أحمد الغوراني رئيساً جديداً للوزراء.

وبعد أسبوع آخر من الاضطرابات توصلت جبهة التحرير الوطنية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى حلٍّ وسط، إذ تخلت الجبهة الإسلامية عن الإضراب، وتقرر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل منتصف عام ١٤١٢هـ (قبل نهاية عام ١٩٩١م).

وفي أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف حزيران ١٩٩١م) أعيد تشكيل الوزارة من جديد، وقبل أقل من أسبوعين وقعت أحداث عنف بين الإسلاميين وقوات الأمن، استقال إثرها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من منصب رئاسة جبهة التحرير الوطنية، واعتقلت وحدات من الجيش حوالي سبعمائة فرد من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما احتلت مقر قيادة الجبهة، وكان من بين المعتقلين رئيس الجبهة الإسلامية عباسي مدني، ونائبه علي بلحاج، وكان عباسي مدني قد هدد بإعلان الجهاد إن لم تُلغ حالة الطوارئ. وقد اتهمت السلطات الحكومية بالعمل لقيام حركة مسلحة ضد الدولة.

ألغيت حالة الطوارئ في ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م). وعُدّل قانون الانتخابات حيث تضمّن زيادة عدد مقاعد الجمعية من ٤٩٥ مقعداً إلى ٤٣٠ مقعداً كما تضمنت جعل سنّ المرشح ٢٨ عاماً بدلاً من ٣٥ عاماً.

وفي ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ (٢٦ كانون الأول ١٩٩١م) جرت الجولة الأولى من الانتخابات حيث جرى الاقتراع على ٢٣١ مقعداً من أصل ٤٣٠ مقعداً من مقاعد الجمعية الشعبية الوطنية. وكانت النتائج كما يأتي:

حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على	١٨٨	مقعداً.
حصلت جبهة القوى الاشتراكية على	٢٥	مقعداً.

حصلت جبهة التحرير الوطنية على ١٥ مقعداً
فاز المستقلون بـ ٣ مقاعد
٢٣١ مقعداً

اتهم الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنية) أن الانتخابات قد تخللها إكراه بالتهديد على نطاق واسع، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أساءت التصرف بالانتخابات. وتقرر أن تكون الجولة الثانية في الدوائر الانتخابية الباقية في ١٩٩ دائرة انتخابية في ١٢ رجب ١٤١٢هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٩٢م). ولكن قبل ذلك بالثني عشر يوماً تمّ حل الجمعية الشعبية الوطنية بمرسوم جمهوري.

٥ رجب ١٤١٢هـ (١١ كانون الثاني ١٩٩٢م) استقال الرئيس الشاذلي بن جديد.

في اليوم التالي ألغى مجلس الأمن الأعلى الذي يضمّ رئيس الوزراء وثلاثة ضباط كبار ووزيرين الجولة الثانية للانتخابات.

١٢ رجب تمّ تعيين المجلس الأعلى للدولة ليقوم بتصريف أعمال الرئاسة حتى تنتهي مدة الشاذلي بن جديد بعد ستة تقريباً (كانون الأول ١٩٩٣م).

ويضمّ المجلس الأعلى للدولة:

١ ـ محمد بوضياف رئيساً، وهو في المنفى منذ عام ١٩٦٤م.

٢ ـ خالد نزار: وزير الدفاع.

٣ ـ علي هارون: وزير حقوق الإنسان.

٤ ـ أحمد غوزالي: رئيس الوزراء.

٥ ـ الشيخ تيجاني هدام: موجه الجامع الكبير في باريس.

٦ ـ علي كافي: رئيس الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء.

وقد وقع خلاف من قبل التنظيمات جميعها بما فيها جبهة التحرير الوطنية حول الشرعية الدستورية للمجلس الأعلى للدولة. وطالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعودة الشرعية فاحتلت قوات الأمن مكاتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أواخر رجب ١٤١٢هـ (مطلع شهر شباط ١٩٩٢م)، وأعلن المجلس الأعلى للدولة في ٦ شعبان ١٤١٢هـ (٩ شباط ١٩٩٢م) حالة الطوارئ لمدة سنة كاملة، وفتحت مراكز الاعتقال في الصحارى.

وفي رمضان ١٤١٢هـ (آذار ١٩٩٢م) أعلنت السلطات الحكومية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي شهر شوال ١٤١٢هـ (نيسان ١٩٩٢م) أعلن محمد بوضياف بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للدولة إنشاء مركز وطني للإشراف على حقوق الإنسان ليحلّ محل وزارة حقوق الإنسان. وإنشاء مجلس استشاري وطني يتألف من ستين عضواً يجتمع مرة في الشهر في مبنى الجمعية المعلقة أعمالها، مع أن هذا المجلس لم يمنح أية صلاحيات تشريعية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٢هـ (حزيران ١٩٩٢م) اقترح محمد بوضياف عقد اجتماع وطني لوحدة الصف بتشكيل لجان في كل قرية للإعداد إلى (ديمقراطية) حقيقية متعددة الأحزاب. ووعد بمراجعة الدستور، وحل جبهة التحرير الوطنية، وإجراء انتخابات رئاسية، وأمر بالإفراج عن ألفي معتقل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٤١٢هـ (٢٧ حزيران ١٩٩٢م) قُدّما رعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني، وعلي بلحاج إلى محكمة عسكرية في مدينة «البليدة» بتهمة التآمر ضدّ الدولة. ولكن تأجلت الجلسة بعد انسحاب محامي الدفاع.

وفي ٢٩ ذي الحجة ١٤١٢هـ (٢٩ حزيران ١٩٩٢م) اغتيل محمد بوضياف، وهو يلقي خطاباً في مدينة «عنابة»، وحلّ علي كافي محل محمد

وعضواً في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كما تم تعيين رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري الوطني عضواً جديداً في المجلس الأعلى للدولة.

وفي ٨ المحرم ١٤١٣هـ (٨ تموز ١٩٩٢م) قدم رئيس الوزراء أحمد غوراني استقالة حكومته ليفسح المجال أمام رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي لاختيار رئيس حكومة جديد.

كلف علي كافي برئاسة الحكومة بلعيد عبد السلام الذي كان يدير سياسة النفط والغاز مدة عشرين سنة كاملة في الجزائر. وفي منتصف الشهر تشكلت الحكومة الجديدة.

وفي نهاية الشهر صدر حكم بالسجن مدة اثني عشر عاماً على زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني، وعلي بلحاج، فقامت احتجاجات وتظاهرات في مدينة الجزائر وسرعان ما امتدت إلى بقية المدن.

وفي ١٦ صفر ١٤١٣هـ (١٥ آب ١٩٩٢م) دعا علي كافي إلى حوار تحضره الأحزاب كلها يعقد في الشهر القادم لإنهاء الصراع المدني.

اغتيال مدير أمن الرئاسة المقدم محيي عبد الوهاب، وقائد الحرس الرئاسي النقيب صايج صادق لأمور تتعلق بالاغتيال محمد بوضياف.

وفي شهر شعبان ١٤١٣هـ (شباط ١٩٩٣م) تجدد الحكم العرفي إلى مدة غير محدودة، وتبع ذلك محاولة لاغتيال اللواء خالد نزار.

واقترح بلعيد عبد السلام فتح حوار مع التنظيمات شبه العسكرية غير الرسمية.

وفي شهر رمضان ١٤١٣هـ (آذار ١٩٩٣م) التقى علي كافي مع ممثلين عن الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء، وجبهة التحرير الوطنية، وصدر بيان رئاسي ينص على:

١ ـ توسعة المجلس الاستشاري الوطني.

٢ ـ تعديل الدستور.

٣ ـ وضع صيغة مقبولة للحكم لمرحلة انتقالية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٣هـ (حزيران ١٩٩٣م) أعلن المجلس الأعلى للدولة أنه سيحل نفسه بعد ستة أشهر (نهاية كانون أول ١٩٩٣م).

وفي بداية عام ١٤١٤هـ (تموز ١٩٩٣م) حلّ أمين زروال مكان خالد نزار كوزير للدفاع، مع بقاء خالد نزار في عضوية المجلس الأعلى للدولة.

وفي شهر ربيع الأول ١٤١٤هـ (آب ١٩٩٣م) كلف رضا مالك بتشكيل الوزارة مع احتفاظه بعضوية المجلس الأعلى للدولة. وفي اليوم نفسه اغتيل رئيس الوزراء الأسبق قاضي مرباح، وكان يشغل منصب قائد الحركة الجزائرية للعدل والتطوير.

وقبل الموعد الذي ضربه المجلس الأعلى للدولة ليحلّ نفسه أعلن أنه لن يُحلّ قبل انتخاب هيئة رئاسية في مؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد في شهر شعبان ١٤١٤هـ (كانون الثاني ١٩٩٤م)، وقد قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية المؤتمر باستثناء حركة حماس التي يتزعمها محفوظ نحناح. ونتيجة المؤتمر تمّ تعيين وزير الدفاع أمين زروال رئيساً للدولة لمدة ثلاث سنوات وذلك من قبل المجلس الأعلى للدولة. وبناءً على توصية مجلس الأمن الأعلى الذي يضمّ ثمانية أعضاء من كبار ضباط الجيش، وتمّ ذلك في ١٩ شعبان ١٤١٤هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٩٤م) وخلال المرحلة الانتقالية ستتم انتخابات رئاسية، وتعيين مجلس انتقال وطني. واحتفظ رئيس الدولة أمين زروال بحقيبة وزارة الدفاع، وبقي مجلس الوزراء كما هو دون أي تغيير.

وفي غرة ذي القعدة ١٤١٤هـ (٢١ نيسان ١٩٩٤م) استقال رضا مالك من رئاسة مجلس الوزراء، وأخذ منصبه مقداد سيفي، وهو وزير

لجمهوريات سابق، واحتفظ اثنا عشر وزيراً بحقائبهم الوزارية في الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في ٥ ذي القعدة.

عيّن الرئيس أمين زروال القريبين إليه في مناصب حساسة ومنهم اللواء أحمد فايد الذي تمّ تعيينه قائداً للقوات البرية. وافتتح الرئيس في الشهر نفسه مجلس الانتقال الوطني، وهو هيئة تشريعية مؤقتة تضم مائتي عضو لمناقشة القضايا العامة ريثما يتم إجراء الانتخابات التشريعية، وانتخب عبد القادر بن صالح رئيساً للمجلس. وادعت الحكومة أن عدد الأحزاب التي شاركت في المجلس بلغ ٢١ حزباً ولكنها كانت في الواقع غير معروفة سوى «حماس» حيث كانت المقاعد الاثنان والعشرون التي كانت مخصصة للأحزاب الكبرى بقيت خالية.

وجرى الحوار عدة مرات غير أن الأحزاب الرئيسية كانت تقاطعه لعدم الجدية، ومحاولة فرض الرأي، والقرارات المسبقة.

وفي ١٠ ربيع الثاني ١٤١٥هـ (١٥ أيلول ١٩٩٤م) تمّ الإفراج عن عباسي مدني، وعلي بلحاج، وثلاثة من رجال التنظيمات الإسلامية شبه العسكرية. ولكن وضع زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت الإقامة الجبرية. وقامت وزيرة الدولة لشؤون التضامن الوطني والأسرة «بيل السلاوي» استقالتها احتجاجاً على إطلاق سراح هؤلاء السجناء.

ولم تشارك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار الوطني معلنة أن الحوار لن يتمّ إلاّ بعد إصدار عفو عام، وبعد رد الاعتبار للجبهة، وبعد إلغاء حالة الطوارئ. وهددت مجموعة الجيش الإسلامية بالانتقام إذا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حوار مع النظام.

وعملت الحركة البربرية للثقافة والديمقراطية على مقاطعة بدء العام الدراسي، وقامت بإضراب احتجاجاً على استبعاد اللغة البربرية من المنهج. وحاولت الحكومة تشكيل لجنة وطنية لتدريس اللغة البربرية. ولكن الحركة

البربرية أعلنت استمرار مقاطعتها المنشآت التعليمية حتى تؤكد للبربر لغة وطنية رسمية.

وفي أواخر جمادى الأولى ١٤١٥ هـ (نهاية تشرين الأول ١٩٩٤م) أعلن الرئيس أمين زروال أن الانتخابات الرئاسية ستجري قبل نهاية عام ١٩٩٥م، وقد رحّب الكثيرون بهذا الإعلان وانتقده آخرون لضيق الوقت، وتساءل فريق ثالث عن الغاية من هذه الانتخابات فيما إذا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستستبعد عن العملية السياسية.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٥هـ (تشرين الثاني ١٩٩٤م) حضر ممثلون عن معظم الأحزاب الجزائرية الكبرى، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤتمراً في روما بإيطاليا لمدة يومين نظّمته جالية «سانت إيجيديو» لرعاية المباحثات عن الأزمة الجزائرية، غير أن الحكومة الجزائرية انتقدت ذلك المؤتمر بشدة، وعدّته تدخلاً في شؤونها الداخلية، وقد صادق المشتركون في المؤتمر جميعاً في اجتماع لاحق في روما جرى في شعبان ١٤١٥هـ (كانون الثاني ١٩٩٥م) على وثيقة رفضت استخدام العنف للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، وحثت النظام مطالبةً إياه بإلغاء الطوارئ وبذلك تُمهّد الطريق للمفاوضات بين الأطراف جميعها.

وفي جمادى الأولى ١٤١٥هـ (تشرين الأول ١٩٩٤م) أدانت منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية قوات الأمن الجزائرية لاستخدام وسائل التعذيب على نطاق واسع والقتل المتعمّد للمعارضين من الإسلاميين بدلاً من الاعتقال. ذلك أن محاولة المسؤولين في الحفاظ على السلطة وتمسكهم الشديد بها قد جعل موقفهم متعنّتاً، واستبدادهم بشعاً، ولجوءهم للوسائل وحشياً حتى وصل بهم الأمر إلى تصفية بعض خصومهم، ثم اتهام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتلك العمليات، وتردد وسائل الإعلام العالمية المعادية للإسلام والمسلمين ذلك، في سبيل إلصاق فكرة الإرهاب بالملتزمين بالإسلام.

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كيلومتراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ أربعة وعشرين مليوناً ، غير أن معظم السكان يقيمون في المناطق الأطلسية والسهول الساحلية والتجوه ، والتي لا تزيد مساحتها على ١٢٪ من مساحة البلاد ، أما الصحراء التي تبلغ مساحتها ٨٨٪ من البلاد فلا يسكنها سوى أعداد قليلة لا تزيد كثيراً على ١٪ من السكان ، وغالبيتهم يتجمّعون في واحات .

يكاد يتجانس السكان عقدياً لذلك لا تكاد تجد صراعاً يحمل أحد طرفيه الجانبين ، وإن كان هذا لا يمنع من استغلال الجانب البشري في الصراع أو تحريكه بأيدٍ أجنبية نتيجة عدم الوعي ، وأكثر ما يحدث الصراع في الجزائر نتيجة دوافع شخصية أو تستغل هذه الناحية .

المجموعات البشرية : يتألف السكان الأصليون من ثلاث مجموعات رئيسة ، وهي : العرب ، والبربر ، والزنوج ، وإن كانت المجموعة الأخيرة لا تشكّل إلا نسبة ضئيلة لا تصل إلى ١٪ ، أما المجموعتان الأساسيتان فهما العرب والبربر .

ثم جاءت مجموعتان دخيلتان ، وهم الأوربيون واليهود ، وإن كنا نستطيع أن نعدّهما مجموعة واحدة ، إذ كانت مصالحهما واحداً خلال

الأزمات ، كما يعدّون أنفسهم فئة واحدة ، وهي لا تزيد الآن على ٠,٥٪ ولا تصل إلى هذه النسبة أبداً .

أولاً : السكان الأصليون ، وهم ثلاث مجموعات

أ ـ العرب : ويمثّلون غالبية سكان الجزائر ، وتبلغ نسبتهم ٧٠٪ ، ويقيمون في المناطق الساحلية والداخلية على حدٍّ سواء ، وقد جاء أكثرهم مع الفتح الإسلامي ، ومع هجرة بني هلال وبني سليم ، إضافة إلى هجرات متوالية على مراحل التاريخ الإسلامي ، فالانتقال لا موانع له ما دام المنتقل مسلماً ، ودار الإسلام داره ، وجنسيته عقيدته ، فأينما سار وجد إخوة ، ووجد الأبواب مفتّحة له ، لذلك كثيراً ما كان المسلمون ينتقلون من بلاد العرب إلى الجزائر ، حتى غدوا أكثرية سكانها .

ب ـ البربر : ويمثّلون ما يقرب من ٢٩٪ من مجموع السكان ، ويقيم أكثرهم في المناطق الجبلية ، وخاصة في (أوراس) و (القبائل) ، كما يعيش قسمٌ منهم في (وادي ميزاب) منطقة (غرداية) ، إضافة إلى الطوارق الذين ينتقلون في الجنوب .

جـ ـ الزنوج : ويقيمون في المناطق الجنوبية ، وهم أقسام ، ومنهم الزنوج المجناء الذين ظهروا نتيجة اختلاط البربر بالزنوج ، والخرطانيون الذين جيء بهم من وسط إفريقية في عهد الترقيق ، ثم تركّزوا في (سوف) و(ورقلة) و (توات) ، وارتبطوا بالأرض ، وأخذوا يمارسون حرفة الزراعة .

وما دام هؤلاء جميعاً يعتنقون عقيدة واحدة وهي الإسلام ، لذلك لا يمكن أن تقوم صراعات بين هذه المجموعات ، وخاصة أن الزنوج مرتبطون بالأرض ، ويعيشون في مناطق نائية عن مركز السلطة وتجمّع السكان ، كما أنهم متساعدون بعضهم عن بعض لذلك فهم لا يفكّرون بموضوعات الصراع ، كما أن نسبتهم الضئيلة لا تسمح لهم إن فكّروا بذلك . وأما البربر فهم يشكّلون نسبة يمكن أن تدخل في صراع مع العرب غير أن إخوة الإسلام

لمجتمعهم ، ومنذ أن دانوا بالإسلام لم يحدث صراعٌ بينهما إلا في حالاتٍ محدودةٍ ، وتنتهي ، غير أن قسماً منهم قد أخذ برأي الخوارج ، وقالوا ، غير أن قائلهم لم يكن كمجموعةٍ بشريةٍ ، وإنما كعقيدة ، وهذا ما سنتطرق له عند البحث عن الصراعات العقدية .

وإن كان هذا لا يمنع من أن يستغلّ زعيمٌ أو ثائرٌ العصبية القومية لمصلحته ، وربما لفي دعماً من بعض أبناء قومه نتيجة البعد عن الإسلام أو بالأحرى عدم المعرفة الصحيحة للإسلام ، ونتيجة العصبية أو الحمية الجاهلية التي قضى عليها الإسلام ، وهذا ما نلاحظه أثره في بعض الحركات التي قامت بعد الاستقلال مثل حركة حسين آيت أحمد ، وكريم بلقاسم ، وغيرهم ممن قاموا بحركاتٍ شخصيةٍ ، إذا اختصموا في مناطقهم ، ووجدوا تأييداً من باب الحمية الجاهلية .

ويجب ألا ننسى أن الاستعمار الصليبي كان يحرص حرصاً شديداً على إثارة هذه الحمية الجاهلية بين الفريقين كي يحقق بعض مصالحه ، وربما كان يصل أحياناً إلى بعض النجاح الجزئي ، لكن لا فلبث أن تئوب العقول إلى رشدها ، وتعود إلى صوابها من الطرفين فترمي بالعصبية الجاهلية ، وتعود إلى الأخوة الإسلامية ، ويلتقي بعضها مع بعض ضدّ العدوّ المشترك وهو الدخيل الصليبي .

ثانياً ـ الدخلاء : وهم مجموعتان : الأوربيون ، واليهود ، وكلاهما يمكن تصنيفه ضمن المجموعات البشرية ، كما يمكن وضعهما ضمن مجموعات العقيدة حيث الأغلبية الساحقة من المجموعة الأولى من النصارى ، والثانية من اليهود .

أ ـ الأوربيون : ويرجعون إلى أكثر من عشر جنسيات ، منهم : الفرنسيون ، والطليان ، والسويسريون ، والألمان ، والمالطيون ، واليونان ، والإسكندنافيون ، والإسبان و . . . . . وكلهم لا يصل عددهم إلى الثلاثة ألف ، فهم يشكّلون أقل من ٥٠ ٪ ، وكلهم قد بدؤوا يستوطنون في الجزائر

بعد الاستعمار الفرنسي لها ، وقد أصبح عددهم يوم قيام الثورة :

٨٢٣,٠٠٠	فرنسيون
٦٠,٠٠٠	بقية الأوربيين
٣٨٣,٠٠٠	

وكانوا يشكّلون يوم ذاك أكثر من ١٠٪ من السكان ، إذ كان عدد المسلمين آنذاك ٨,٣٦٤,٦٥٢ مسلم . وكانت فرنسا ترغب في جعل الجزائر مقاطعةً فرنسيةً ، لذا كانت تشجع الفرنسيين خاصة والأوربيين عامة على الهجرة إلى الجزائر ، وتفرض على كل من يأتي من الأوربيين إلى الجزائر أن يكتسب الجنسية الفرنسية ، كما كانت تطلب وتشجّع الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية للغاية نفسها ، وقد وافق على ذلك عددٌ من الجزائريين ؛ بغية الحصول على بعض الميزات التي كانت للأوربيين ، والتي لم يكن ليحصل عليها أهل البلاد أبداً بل ولا على جزء منها .

وفي عام ١٢٤٧هـ (١٨٣١م) غادر بعض الألمان والسويسريين بلادهم متجهين نحو أمريكا ، فباعت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لتوجههم نحو الجزائر ، وقدّمت لهم الأرض الطيّبة ، والحيوانات ، والبذور

١ ـ الفرنسيون : كان الجنرال « بيجو » يرغم الجنود الذين أنهوا مدة خدمتهم بالجندية في الجزائر على البقاء فيها ، ويمنحهم الأرض . واقترح على حكومته تحويل الجنود إلى فلاحين في الجزائر ، غير أن مشروعه قد رُفض ، وكان هذا من جملة أسباب تقديم استقالته عام ١٢٦٣هـ (١٨٤٧م) .

وفي عام ١٢٥٧هـ استقدمت الحكومة الفرنسية ثلاثمائة من بلادها ، وبنت لهم قرى على الساحل الجزائري ، ومنحتهم الأراضي .

وعندما أثار الحزب الأحمر المشكلات في فرنسا ، ووقع الخلاف بينه وبين الحزب الجمهوري ، وانتصر الجمهوريون ، طردوا مائة ألف عامل ممن أثاروا المشكلات ، وحملوهم إلى الجزائر ، ومنحوهم الأراضي ، حيث كانت

المساحات الموزّعة بين هكتارين وعشرين هكتاراً ، واشترطت عليهم استغلال هذه الأراضي خلال ثلاث سنوات ، وإلاّ استرجعتها الحكومة منهم . وذلك عام ١٢٦٤هـ . غير أن الكثير منهم قد رجعوا ، إذ لم يجيدوا الزراعة ، فأكثرهم من مدينة باريس ، ومن الذين اعتادوا على الصناعة ، ثم إن انتشار مرض الكوليرا في تلك المرحلة قد أهلك عدداً منهم ، وخاف عدد ، والكثير من القبيلة بالإياب .

كان استيطان الفرنسيين في الجزائر إجبارياً في بداية الاحتلال ، وتوزيع الأراضي على المستوطنين مجاناً ، ثم أعطي الفرنسيون الحرية في الاستيطان مع التشجيع وتقديم الأراضي بأسعار رمزية ، غير أن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) وفقدها الألزاس واللورين لصالح عدوتها جعلها تعود إلى سياستها الأولى ، إذ حلت بعض سكان الألزاس واللورين مع الذين أتلفت الآفات الزراعية حقول عنبهم ، وذلتهم إلى الجزائر ، ووزّعت عليهم الأراضي مجاناً شريطة الاستقرار في الجزائر .

وأخذ المستوطنون يزحفون نحو الداخل بعد أن ملؤوا الساحل ، وكان لا يسمح لأي مستوطن أن يبيع أرضه ، أو قسماً منها ، أو داره ، إلاّ لمستوطن آخر ، ويحرم بيعها لمسلم . وهكذا زادت ملكية الأوربيين للأرض ، ويمكن ملاحظة هذا من الجدول الآتي :

عام ١٢٦٦هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ١٥٠,٠٠٠ هكتار.
عام ١٢٨٧هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ٧٦٥,٠٠٠ هكتار.
عام ١٢٩٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ١,٢٤٥,٠٠٠ هكتار.
عام ١٣٠٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ١,٦٣٥,١٠٠ هكتار.
عام ١٣١٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ١,٩٢٢,٠٢٠ هكتار.
عام ١٣٣٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ٢,٥٨١,٠٠٠ هكتار.
عام ١٣٥٩هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ٢,٩٤٥,٠٠٠ هكتار.
عام ١٣٧٤هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوربيين ٣,٠٢٨,٠٠٠ هكتار.

وهذا ما يعادل ١٥٪ من مساحة الأراضي الخصبة في الجزائر ، والتي كانت مساحتها يومذاك ٢٠,٨٣٠,٠٠٠ هكتار ، على حين أن نسبتهم من السكان لا تزيد على ١٠٪ . وقد حصلوا على هذه الأراضي الطيّبة مجاناً ويغدو تصرفوا ، فأصبحوا أثرياء ، وهم نفوذ ، ومنهم المتعلّمون ، وكل ما في البلاد كأنه مخصّص لهم ، فلنتطر إلى التعليم في العام الذي سبق الثورة الجزائرية :

السنوات	عدد الطلاب المسلمين	عدد الطلاب الأوربيين
الابتدائي	٣٦٩,٠٠٠ [وبقي ١,٩٦٩,٠٠٠ دون تعليم]	١٣٥,٠٠٠ [هذا عدد جميع الطلاب]
الثانوي	٤,١٥٩	٢٤,٠٠٠
جامعة الجزائر	٥١٧	٥,١٣٢

٢ ـ الطليان . بعد أن احتلّت فرنسا الجزائر سمحت للإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر كردّ فعل للجميل الذي قدّمه الإيطاليون من مساعدات في نقل المعدات والمواد إلى الجيش الفرنسي الباغي المعتدي ، وكان يحدو الطليان إلى الهجرة البطالة ، والفرار بعد الثورات ، وميلان لعاب الأثرياء في امتلاك المساحات الواسعة من الأرض الجزائرية الخصبة . وكانت أعدادٌ منهم تعمل في مدّ السكك الحديدية ، ولقد وفد أكثرهم بعد أن قضت فرنسا على مقاومة محمد الفراني والحداد عام ١٢٩١هـ ، وقد وصل عددهم إلى أربعة وأربعين ألفاً عام ١٣٠٧هـ ، ولكن قلّ بعد ذلك ، لأن بعضهم قد رفض الجنسية الفرنسية التي كانت تُعطى إلزامياً لمن يُولد في الجزائر ، لذا فقد رجع قسمٌ منهم ، ومن بقي منهم قبيل الحرب العالمية الأولى يُقدّر بخمسةٍ وثلاثين ألفاً ، وغالباً ما يسكنون السواحل الشرقية .

٣ ـ الإسبان . وقد جاء معظمهم من جنوب شرقي إسبانيا ، وأقاموا في منطقة وهران ، ووصل عددهم قبيل الحرب العالمية الأولى إلى مائةٍ وخمسةٍ وخمسين ألفاً .

٤ ـ ثم هناك الألمان ، والسويسريون ، و . . . ، ونلاحظ توزّع

الأوربيين عام ١٣١٩هـ حسب الجنسيات على النحو التالي :

الفرنسيون	٣٩٤,٢٥٧	السويسريون	٣,٢٠٠
الإسبان	١٥١,٢٦٥	البلجيكيون	١,٣٦٩
الطليان	٣٨,٧٩١	الإنكليز	١,١٧١
المالطيون	١٢,٨١٤	السلافيون	٠,٣١٣
ألمان	٣,٣١٩		

وهناك أعدادٌ قليلةٌ من : روسيا ، وهولندا ، وبلجاريا ، ورومانيا ، والدول الإسكندنافية .

وقد أخذ الأوربيون بالزيادة حتى الثورة الجزائرية ، ثم أخذوا بالتناقص حسب الجدول الآتي :

١٣٢٩هـ	٧٥٠,٠٠٠
١٣٣٩هـ	٧٩٠,٠٠٠
١٣٥١هـ	٨٨٠,٠٠٠
١٣٧٤هـ	٨٨٣,٠٠٠

ثم أخذوا بالتناقص :

١٣٨٣هـ	١٠٠,٠٠٠
١٣٨٦هـ	٦٠,٠٠٠
١٣٨٧هـ	٥٠,٠٠٠

وهم من الفنيين ، والمدرسين ، الموظفين في منظمة التعاون الفني الجزائري ـ الفرنسي .

ب ـ اليهود : ويحسبون دائماً على الاستعمار الفرنسي ، ويعدّون ضمن المجموعة الأوربية ، وهذا لا يعني أنهم يعودون إلى أصولٍ أوربية ، وينظر إليهم من هذا الجانب ، لا ، فالواقع أن قسماً منهم يرجع إلى أصلٍ بربريٍّ ، واعتنق اليهودية ، فارتبط مع اتباعها ارتباطاً وثيقاً ، غير أن ارتباطهم مع الاستعمار الفرنسي إنما يعود إلى المصلحة قبل كل شيء ، فمن المعروف أن

اليهود أصحاب مصلحة ، ولا يسيرون في درب إلاّ إذا كانت لهم فيه منفعة أو لأبناء عليتهم ، وهم قد أفادوا من الاستعمار الفرنسي كثيراً ، وحصلوا على أرباح وفيرة ، وفي الوقت نفسه فقد استفاد منهم الاستعمار لذا فقد عدّهم ضمن المجموعة الأوربية ، وأعطوا كل الميزات التي كانت للأوربيين .

ويعيش اليهود عادةً في المدن ، وأهمّ مراكز حياتهم في الجزائر إنما هو في العاصمة ، ولمسان ، وقسنطينة . ولما كان ارتباطهم بالاستعمار الفرنسي ، وإفادتهم منه كثيراً ، لذا فإنهم لم يهاجروا إلى فلسطين عندما قامت لهم دولة ، أو أقيمت على الظلم والبغي ، وإنما بقوا في الجزائر يعقدون لأنفسهم الأرباح ، ويخدمون دولتهم بتأمين مصالحها من المستعمرين الفرنسيين ، ولقد وصل عددهم في الجزائر قبيل اندلاع الثورة فيها إلى مائةٍ وخمسين ألفاً ، ولما أحسّوا بقوّة الثورة ، وإمكانية انتصارها بعدما أحرزته من نصرٍ عام ١٣٨٠هـ أخذوا ينسحبون من جانب فرنسا تدريجياً ، ويتسللون إلى فلسطين ، فبقي عددهم مائة وسبعة عشر ألفاً ، ومع فرار المستعمرين هرب أكثرهم ، فلم يبقَ الآن أكثر من ألفٍ منهم في البلاد .

ولقد حدث أعنف صراع بين مجموعة الدخلاء [الأوربيون واليهود] الذين استوطنوا في الجزائر وبين سكانها الأصليين ، لقد عمل الدخلاء في اغتصاب الأرض ، ونهب الأموال والأملاك من المواطنين ، ومن أجل ذلك عملوا على إذلال السكان ، وإبادتهم بمختلف الوسائل ، وكان اليهود عيوناً للمستعمرين ، وأداةً لهم يبطشون بها ، وسخروا أموالهم ، وأنفسهم ، وأعوانهم في سبيل ذلك ، وقد حقق المستعمرون بعض النجاح في بداية الأمر ، فانتصروا على الثورات وحركات المقاومة ، واشتروا بعض الضعفاء والخونة ، ثم فشلوا ، وانتصر الحقّ ، وغادروا البلاد هاربين ، ولم يبقَ إلاّ من رضي عنه السكان الأصليون .

الصراعات العقدية : لا يوجد بين سكان الجزائر الأصليين سوى عقيدةٍ واحدةٍ هي الإسلام ، أما اليهود سواء الذين اعتنقوا اليهودية من البربر ، أم

اليهود الذين خرجوا من الأندلس عندما طُرد المسلمون منها ، واستقبلهم المسلمون ، فأقاموا في شمالي إفريقية ومنها الجزائر . فهؤلاء اليهود لا يُرى لهم لقلة عددهم . وما عدا السكان الأصليين فالدخلاء هم من النصارى . ولهذا كان الصراع بين العقائد هو نفسه الصراع بين المجموعات البشرية . فالدخلاء نصارى مع قلة من اليهود ، ولهذا كثيراً ما يُطلق على الأوربيين اسم نصارى ، لأن الاستعمار كان صليبياً ، فهو صراع بين المسلمين والنصارى . وأما السكان الأصليون فهم من المسلمين مع قلة قليلة جداً من اليهود ، لذا كثيراً ما تستعمل كلمة المسلمين مرادفة للجزائريين أو للعرب حتى بالنسبة إلى الذين لا يرون رأيا من المستعمرين أو من أصحاب العصبيات القومية والوطنية .

الصراعات الحزبية : لم تكن لتوجد صراعات بين الأحزاب في الجزائر ، وذلك لأنه عندما كانت تتعدد الأحزاب كانت وجهتها واحدة تقريباً ، وهي محاربة الاستعمار ، والعمل على الاستقلال أو على الأقل العمل على الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية ؛ أو الإسلامية ، وكل الجهود كانت منصبة في هذا الميدان مع شيء من الخلافات المحلية القائمة على التباين في الفكر ، وقلما كانت تظهر لعدم التميّز ، لأن أغلب السكان يومذاك كانوا لا يزالون على الفطرة ، حيث لم تكن الشيوعية قد اخترقت أخاديدها الإلحادية ، ولا بانت الرأسمالية بمجاريها العلمانية ، ولا توضّحت العصبيات بقشورها المعادية للإسلام . فالسكان جميعاً ينتمون للإسلام ، ولا يبدون غير ذلك ، والله أعلم بالسرائر . فلما استقلّت البلاد بقي حزبٌ واحدٌ ، هو الحزب الحاكم ، حزب جبهة التحرير الوطني ، ولا يسمح بالمعارضة أو المنافسة ، أو تأسيس حزب آخر .

وسُمح في الآونة الأخيرة بالتعددية الحزبية ، ووصل عدد الأحزاب قبل الانتخابات التي ستجري حسبما هو مخطّط في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠هـ (حزيران ١٩٩٠م) وصل إلى خمسة وعشرين حزباً ، ولا شكّ أنها تضمّ

مختلف الأفكار المعروفة من إسلامية ، وعلمانية ، ومن أصحاب عصبيات ، وشيوعية ، واشتراكية ، ورأسمالية ، ومصلحية ، وتجمعات على أساس الزعامات ، والعصبيات المحلية ، وقد يتداخل بعضها مع بعض لعدم الوضوح الفكري الدقيق باستثناء الإسلاميين منها ، الذين لهم شخصيتهم المتميّزة ، وسلوكهم المتفرّد ، ومنهجهم الخاص بهم . وأكثر هذه التجمعات صغيرة ، ولكن بدا منها اتجاهان واضحان :

أولاً : الإتجاه الإسلامي الذي طغى على الشارع لطبيعة السكان الإسلامية ، ثم لانسجام الإسلام مع الفطرة البشرية ، وأخيراً لإفلاس جميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتركها البشرية على هاوية الحرب دائماً ، وفي حالة من الخواء الفكري ، والصراع المستمرّ ، والاستغلال الذي لا ينتهي ، والخداع الذي لا حدّ له حتى ضاق أصحاب هذه النظم أنفسهم بها ، وما أحداث أوربا الشرقية عنا ببعيد ، إذ ملّ الشيوعيون بأفكارهم التي يحملونها ، فانتفضوا بثورتهم ، وبلقوبها في الأرض ، وبدوسونها ، شاهدين على أنفسهم بالخطأ والضلال البعيد الذي كانوا يعيشون في ظلّه . فالإسلام عقيدة يؤمن به أتباعه أنه من عند خالق البشر للبشر أنفسهم ، وليس من وضع بقية البشر كبقية الأنظمة خاضع للنقض والمصلحة والتغيّر .

غير أن أصحاب هذا الإتجاه منقسمون على أنفسهم أيضاً ، فهم عدة إتجاهات تدخل فيما بينها في صراعات ، فرابطة الدعوة الإسلامية يغلب على شيخها أحمد سحنون الطيب إذ يمكن استغلاله من أي فئة حتى الرافضة التي أخذت تدخل إلى الجزائر حديثاً تستغلّه ، فليس غريباً أن يخدعه تنظيمٌ آخر بشيء من الكلام المعسول أو الأدعاء الباطل ولو مؤقتاً ، وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) ينافسون أصحاب الاتجاه الإسلامي كمنافسهم لبقية الاتجاهات الأخرى ، فالحزبية عندهم أولاً ثم يأتي الاتجاه ثانياً ، لقد غدا التعصّب الحزبي واضحاً في هذه المجموعة ، فالجميع لديهم أحزابٌ بغضّ النظر عن الأفكار التي تحملها ، وربما كانت منافستهم للجماعات

الإسلامية أكثر ، لأنها منافسة على كسب أشخاص يحملون أفكاراً إسلامية فالصراع على ربح الأفراد ، وضمهم إلى صفوفهم قبل غيرهم ، وعلى البقاء ، والتمثيل للانخاء وهذا ما أخذ يظهر بتأييد حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات بدعوى أنها تضمّ بعض عناصرهم ، فهم يزعمهم يؤيدون أفراداً لا اتجاهاً ، وهذا تفسيرٌ خاطئ ، إذ أن هؤلاء الأفراد يمثلون الاتجاه ولا يمثلون أنفسهم فهم أفراد ضمن اتجاه خاص.

أما بقية التنظيمات فيبدو أنها حتى الآن على شيء من التفاهم ، والتنسيق ، والتأييد بعضها لبعض.

ثانياً : الاتجاه العلماني ، ومثله عدة تجمعات ، والصراعات الحزبية بينه واضحة في سبيل الزعامة والمصلحة ، ونتيجة المسارات المتعددة في الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية ، والعصبية ، والمهنية ، والإقليمية ، غير أن أكبرها على ما يبدو حزب جبهة التحرير الوطني ، إذ ضمّت أثناء حكمها ، وتفرّدها بالسلطة مدة الاستقلال كلها كل أصحاب المصالح والمنافع والأهواء والاتجاهات التي لا ترى مانعاً من ركوب أي تيار لقطع مرحلة من مراحل عملها للوصول لمتبناها ، ولذا فإن الانقسام أخذ يظهر في هذا الحزب في سبيل القفز إلى القمة ، وأخذ كل فريق يتخذ نشطةً ينادي بها كي يبرز أو حتى يتميّز ، ومن هذه الرؤوس مثلاً عبد العزيز بوتفليقة الذي خبا نجمه منذ مدة ويريد الآن أن يعود للظهور ، فاتخذ ندداً له هو دعوة أحمد بن بلّة للعودة للبلاد ، وبهذا النداء أخذ يظهر على الساحة من جديد ، وكذا كل العناصر التي تريد لنفسها الزعامة ، وما أكثرهم ! ، فالحزب في بدايته تجمّعٌ من عناصر متباينة ، ثم هو صاحب السلطة التي تكون دائماً مهوىً لتجمّع أصحاب المصالح ، بل ولأهل الأفكار المادية الذين يحملون أفكارهم مؤقتاً ليرتعوا في مغانم السلطة ، وليكسبوا عناصر إلى جانبهم بحكم مركزهم الذي يشغلونه.

ومع الزمن وحتى الانتخابات ستتميّز التجمّعات بعضها عن بعض ، وربما يلتقي احدها مع الآخر في سبيل منافسة تجمّعٍ ثانٍ قوي ، أو لتقارب

أفكارها وانتمائها في حوانب من المنهج.

الصراعات الفردية : عندما تشكّلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ضمّت مجموعةً من رجالات البلاد سواء أكانوا يلتقون برابطةٍ حزبية قديمة أم لا يلتقون ، ثم انضمّت إليها مجموعاتٌ أخرى من تجمّعاتٍ سياسيةٍ مثل جمعية العلماء ، والاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان ، وسواء انضمّ هؤلاء بشكل جماعي أم بشكل فردي ، فإن الجبهة قد غدت مجموعةً متفقةً في الأهداف المرحلية ، وهي مقاومة الاستعمار ، ومتفقةً في الغايات المرحلية ، وهي الاستقلال ، وتأسيس دولةٍ جزائريةٍ ذات سيادة ، ولها حكومتها الخاصة المسؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب ، ولكن لم يكن اتفاقٌ على منهج الحكم ، فهناك جمعية العلماء التي ترى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهناك الذين يرون تطبيق الحكم الديمقراطي ، كما لم يكن هناك اتفاقٌ على ترتيب الرجالات وتوزيع المناصب فيما بينهم ، لذا فإنه لما تحقّقت الغاية المرحلية ، وآل الأمر إلى القادة وقع الخلاف فيما بينهم حسب الأفكار ، وحسب الرغبة في الزعامة واستلام المراكز ، لقد كان التضامن المرحلي بين أنصار الحكم الديمقراطي فتازوا بالموضوع ، واختفت جمعية العلماء من الساحة ، ثم اختلف الذين كانوا بالأمس متفقين ، فاختلف الزعماء فيما بينهم ، وظهر الصراع الإقليمي أولاً ، فاختلف كريم بلقاسم في جماعة من منطقة تيزي أوزو أو رجال القبائل مع جماعة تلمسان الذين كان يمثلهم محمد خيضر ، وفرحات عباس ، وأحمد بن بلّة ، وهواري بومدين ، أو تستطيع أن تقول : إن الخلاف كان بين العرب والبربر.

ثم ظهر الخلاف بين رئيس الجمهورية فرحات عباس وبين رئيس الحكومة أحمد بن بلّة ، واضطرّ فرحات عباس إلى ترك السياسة والاعتزال ، وتسلّم أحمد بن بلّة رئاسة الجمهورية

ثم ظهر الخلاف الشخصي بين رفاق الأمس ، زملاء السجن ، وإخوان الاعتقال والقيادة ، والاختطاف ، ونجح أحمد بن بلّه بالتفرّد بالسلطة ، ما

دام الحكم بيده قضى على حسين آيت أحمد ، وقام كريم بلقاسم بحركة ، وانتهى بعدها ، وفاز البلاد محمد خيضر ، واغتيل في إسبانيا في ظروف غامضة ، وغاب عن الساحة محمد بوضياف ، وراح ينطاط ، وبقي أحمد بن بلّة وحده في الميدان ولا منافس له .

ثم وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء أحمد بن بلّة وبين وزير الدفاع هواري بومدين ، فشكّل وزير الدفاع مجلساً عسكرياً أزاح أحمد بن بلّة الذي عاش تحت الإقامة الجبرية ، واستلم السلطة هواري بومدين .

الصراع الحضاري : نشأت جماعة في الجزائر نتيجة الاستعمار تعلّمت اللغة الفرنسية ، ودرست في فرنسا ، وتوظّفت لدى الحكومة الفرنسية ، فارتبطت فيها نتيجة مصالحها ، وغدت تدافع عنها حماية لكيانها ، كما أن ثمة أخرى قد تأثرت بالحضارة المادية فتعلّقت بها ، وأحبّت أن تتسلخ عن أمتها وحضارتها ، وتستطيع أن نقول : إن كلتا الفئتين قد تفرنست ، ورعت في بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم ، حفاظاً على ثقافتها ، وحرصاً على بقائها تتكلّم اللغة التي تعلّمتها ، وخوفاً من أن لا تستطيع تعلّم اللغة العربية فتختفي أو لا تبقى في مراكزها التي هي فيها ، وحجتها في ذلك أن اللغة الفرنسية لغة عالمية ، وأنها لغة من لغات العلوم الحديثة ، على حين أن اللغة العربية لا يعرفها أحد خارج حدود أبنائها ، وأنها بعيدة عن لغات العلم والمعرفة .

ومن ناحية ثانية هناك مجموعة ترى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ولغة التعليم أيضاً ، حفاظاً على لغتنا ، وحرصاً على عقيدتنا الإسلامية التي معظم علومها باللغة العربية ، ولضرورة ارتباطنا بتراثنا ، وحضارتنا ، وماضينا ، فالأمة التي تتخلّى عن ماضيها ، وتترك لغتها ، لا تلبث أن تفقد شخصيتها وتضيع ، وإننا أمة لنا ماضينا ، ولنا حضارتنا ، ويمكن للعلنا أن نواكب العلوم كلها ، وهذا مرتبط بأبنائها ، وبامتلاكهم بأنفسهم ، كما

تختلف عن الفرنسيين في كل شيء ! في الحضارة ، وفي الحياة الاجتماعية ، في العقيدة ، وقد قمنا لقاوم الاستعمار الذي أراد أن يُفقدنا شخصيتنا ، وحاربنا المسيحية ، وقدّمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على الصليبيين الذين أرادوا إذلالنا ، وقدّمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على عقيدتنا ، وشخصيتنا ، وكياننا ، فلما تمّ لنا ما نريد تعود مرة أخرى تريدنا في أحضان الأعداء ، ونستسلم لهم ، ونصبح تبعاً لهم حتى بالفكر .

ويدور صراع عنيف اليوم في الجزائر بين التعريب وأنصاره ويؤيّد التعريب المسلمون الذين يرون أن هذا من العقيدة ، وبعض الذين يتعصّبون عصبية جاهلية لقومهم ولغتهم ، وبين الفرنسية ، وتترك العربية ، ويدعم هذا المتفرنسون ، والمستهترون ، والذين أصابتهم الهزيمة النفسية ، ومن بين هؤلاء أهل الفن والطبقة الوضيعة في المجتمع . لذا نلاحظ أنه كلما تقدّم التعريب خطوة نحو الأمام وُضعت العراقيل في وجهه ، فتباطأت حركته ، ولا شكّ أن النشاط الإسلامي الحديث والوعي الفكري سيكونان عاملاً قوياً في دفع حركة التعريب ، وإن كانت الأحزاب الإلحادية وذات العصبيات الجاهلية تحاول أن تقف في وجهه على الدوام .

الباب الرابع

المغرب

لمحة عن تاريخ المغرب قبل إلغاء الخلافة

سقطت الأندلس بيد الإسبان والبرتغاليين ، ويحكم المغرب بنو وطاس ، ولم يكتف النصارى بما فعلوه بمسلمي الأندلس ، بل أرادوا متابعتهم ، فاحتلّ البرتغاليون شواطىء المغرب ، فكره الناس بني وطاس ، واتجهوا إلى شيخ السعديين الذين كانوا يقيمون في وادي (درعة) في واحة (تغمدرت) ، وينتسب السعديون إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما ، ومنهم من يجعل نسبهم إلى قبيلة حليمة السعدية - مرضعة رسول الله ﷺ -.

استطاع السعديون أن يدخلوا مدينة فاس ، وأن يقضوا على دولة بني وطاس عام ٩٥٥هـ ، وأعلن مؤسّس دولة السعديين أبو عبد الله محمد القائم بأمر الله الجهاد ، وقاتل النصارى ، وساعده ولداه أحمد الأعرج ، ومحمد المهدي المعروف بالشيخ ، وهما اللذان توليا الأمر بعده . وساعد العثمانيون السعديين ، وأمدّوهم ، وحثّوهم على قتال الصليبيين ، غير أن الصليبيين قد استطاعوا أن يوقعوا بين الأخوة بنقل معلوماتٍ كاذبةٍ تتحدّث عن رغبة العثمانيين في دخول المغرب ، فوقعت الشكوك ، وحثّ النصارى سلطان السعديين أحمد الأعرج ، ودعموه لقتال العثمانيين ، ووقع الخلاف وحدث القتال وشحن المغاربة بالكراهية ضدّ العثمانيين وسعد الصليبيون بما تمّ . فكان يستعين أحد السلاطين بالصليبيين لتوطيد حكمه ، أو لاستعانته من أحد أفراد أسرته فيستعين خصمه بالعثمانيين ، وهكذا ، وتكون الحالة دائماً من

المسلمين ، لأنهم في كلتا الحالتين في الطرفين المتنازعين ، وفي معركة (وادي المخازن) شهاك العرائش مثلاً حاربت جيوشٌ من ألمانيا وفرنسا ، وفي سان البابا ، وإسبانيا ، وانضمّت إلى البرتغاليين الذين يدعمون السلطان السعدي محمد المتوكل على الله والذي ينافس ابن أخيه السلطان أحمد المنصور الذي أسّس العثمانيون ، وانتصر السلطان أحمد المنصور في تلك المعركة التي حدثت عام ٩٨٦هـ ، وقُتل في المعركة ملك البرتغال ، والسلطان السعدي محمد المتوكل على الله الذي كان محالف البرتغاليين ، والسلطان عبد الملك أخو أحمد المنصور ، حتى سمّيت تلك المعركة بمعركة الملوك الثلاثة .

توطّدت علاقة المنصور بعدها مع الإسبان ، وساءت مع العثمانيين ، واتجه نحو قلب إفريقية ، وحرص على مواجهة البرتغاليين ، وطردهم من الشواطئ المغربية والإسلامية كافة في غاصيا ، و (أرغين) وغيرها ، غير أن الإسبان قد احتلّوا بلاد البرتغال ، وحلّوا مكانهم في مستعمراتهم وحاول المنصور أن يتفاهم مع إنكلترا ، ولكن لم يوفّق كثيراً .

وتُوفي المنصور عام ١٠١٢هـ ، واختلف أبناؤه بعضهم مع بعض ، إذ قام المأمون وأبو الفوارس ضدّ أخيهم الكبير زيدان المرشّح لاستلام الحكم ، وتسلّم المأمون السلطة ، وولّى أخاه أبا الفوارس منطقة مراكش ، ثم تنكّر له ، فوقعت بينهما الوقيعة ، وقام زيدان فسيطر على فاس ، وضعُف أمر المأمون ، فالتجه إلى الصليبيين الإسبان يطلب مساعدتهم مقابل إعطائهم ميناء (العرائش) ، وفضح قسم أمر الأندلسيين الذين اتفقوا مع الجزائريين للقيام بحركة ضدّ الإسبان وإعادة المسلمين إلى الأندلس ، وهذا ما حمل الإسبان على القضاء على من بقي من المسلمين في الأندلس ، فكره المسلمون المأمون ، وسقطت هيبته من نفوسهم ، فقُتل عام ١٠٢٢هـ في مدينة (تطوان) .

وجاء إلى الحكم عبد الله بن المأمون بحمل وزر أبيه ، لذا كان أمره ضعيفاً ، فلم يجرؤ على المطالبة بالسلطان على السعديين ، ولم يتمكّن زيدان

من بسط نفوذه على الأقاليم كلها ، وأخذ شأن السعديين يضمحل ، وتوالى على سلاطين حتى زالت دولتهم ، وهم : عبد الملك الثاني ، ومحمد الثاني الأصغر ، وأحمد العباس ، ولكن ظهر القائد الفذ محمد العياشي ، وأخذ على عاتقه محاربة البرتغاليين في (أزمور) ، والإسبان في (العرائش) و (المهدية) .

وفي الوقت نفسه فقهرت قوة الأشراف العلويين الذين قوي نفوذهم في مدينة (سجلماسة) ومنطقة (تافيلالت) كلها ، وكانوا قد وصلوا إليها في القرن الثامن ، ثم امتدّ نفوذهم إلى منطقة (السوس) و (وادي درعة) عندما ضعف أمر السعديين ، وبرز محمد الشريف بن علي بن يوسف[1] الذي بايعه أهل (سجلماسة) عام ١٠٤١هـ ، ونازعه (بنو الزبير) أصحاب حصن (تابو حصانت) ، فأرسل لهم ابنه محمداً في نحو مائتي فارس ، فباغتهم ، واستولى على الحصن ، وكان الحصن يتبع لسلطان (السوس) أبي حسن السملالي ، فأرسل هذا إلى عامله بـ (سلجماسة) التي كانت تتبع لسلطان (السوس) أيضاً ، فقبض العمال على الشريف ، وبعثه إلى السوس ، فاعتُقل مدة ، وافتكه والده محمد بمال جزيل عام ١٠٤٧هـ ، وكان ابنه قد قام بالأمر في غيابه ، فنزل له الشريف عن بيعته عام ١٠٥٠هـ ، وانقطع هو للعبادة إلى أن تُوفي في (سجلماسة) عام ١٠٦٩هـ .

قام محمد بن محمد الشريف عندما كان أبوه معتقلاً في السوس ، واستولى إليه هل (سجلماسة) قاعدة منطقة (تافيلالت) ، فبايعه أهلها عام ١٠٥٢هـ ، فقاتل بهم أبا حسن السملالي الذي يعتقل والده ، فانتصر عليه ، وتغلّب على (وادي درعة) ، وأغار على مدينة (فاس) فبايعه أهلها ، ثم خرج منها منهزماً ، واتجه نحو الصحراء ، وإلى شرق المغرب ، والتجأ إلى

---

(١) محمد الشريف بن علي بن يوسف بن علي الشريف بن حسن بن محمد بن حسن بن قاسم الحسني . وُلد في (سجلماسة) عام ٩٩٧هـ ، ونشأ فيها ، وهو جد الملوك من الأسرة العلوية التي تحكم المغرب حتى اليوم

القبائل، فبايعته عدة قبائل، واستولى على مدينة (وجده)، وجعل مقرّه بها، ويرتحل أحياناً إلى (سجلماسة)، فيقيم بها، ولما مات أبوه جُدّدت له البيعة، ولكن لم يلبث أن خرج عليه أخوه الرشيد، وقاتله قُرب (وجده)، فانهزم رصاصة، وقُتل عام ١٠٧٥هـ، واستلم أخوه الرشيد[1] السلطة.

دخل الرشيد مدينة (تازة)، غير أن (سجلماسة) قد امتنعت عليه، ورفضت بيعته، فأخضعها، وزحف على فاس، فدخلها عام ١٠٧٦هـ، ثم دخل مراكش، وجعلها قاعدةً له، وأخضع بلاد السوس، وجهّز جيشاً لدخول طنجة، وإنقاذها من أيدي الصليبيين، وتُوفي عام ١٠٨٢هـ.

بعد وفاة الرشيد بويع أخاه إسماعيل[2] الذي كان عاملاً على مكناسة من قبل أخيه، فبايعه أهلها عند وفاة أخيه، كما بايعه أهل فاس، ودخل مراكش عنوةً عام ١٠٨٣هـ، ففرّ ابن محرز إلى فاس، واستمرّت الوقائع بينهما حتى قُتل ابن محرز عام ١٠٩٦هـ. أخذ يحارب ولاية الجزائر، واتجه إلى مخالفة فرنسا لأنها لم تساعده في مهمته بالقتال في الجزائر، وربما بدأ تفكير فرنسا باحتلال الجزائر من ذلك الوقت، كما وصلت جيوشه إلى قلب إفريقية، ولكنه لم يصطدم مع الصليبيين حسب البيعة التي أعطاها المغاربة لمؤسّس الدولة محمد الشريف، وهذا ما جعل الشعب يستاء جداً من شيوخ هذه

---

(١) الرشيد بن محمد الشريف وُلد في (تافيلالت) عام ١٠٤٦هـ، كان محبّاً للعلم والعلماء، نشأ بين المؤمنين، من الآن في مدينة فاس مدينة، الشرفاء، نظّف العلم وتشمل على ٢٢٢ سنة، واحترافه العلمية، ضرب النقود، وتوفي عليها (الله ربنا، محمد رسولنا، أبو محمد إسماعيل)، وفي الجانب الآخر (لا حول ولا قوة إلا بالله) ضرب بفاس عام ١٠٨٢هـ، جمع مؤلفاته فأصاب فرع شجرة تاريخ، فهشم رأسه ومات، وتولى بعضاً من العرش، ثم رُحل إلى فاس.

(٢) إسماعيل بن محمد الشريف، أبو النصر الظفر بالله، أحد المؤمنين، وُلد عام ١٠٥٦هـ في (سجلماسة) كانت أيامه أسعد أيام هذه الدولة، كان في سجونه حمسة وعشرون ألف أسير يعملون في البناء للسلطان، وعشر أيامهم للاتزال أحداً من السجناء المحرومين، وقد عاش ستين قلعة.

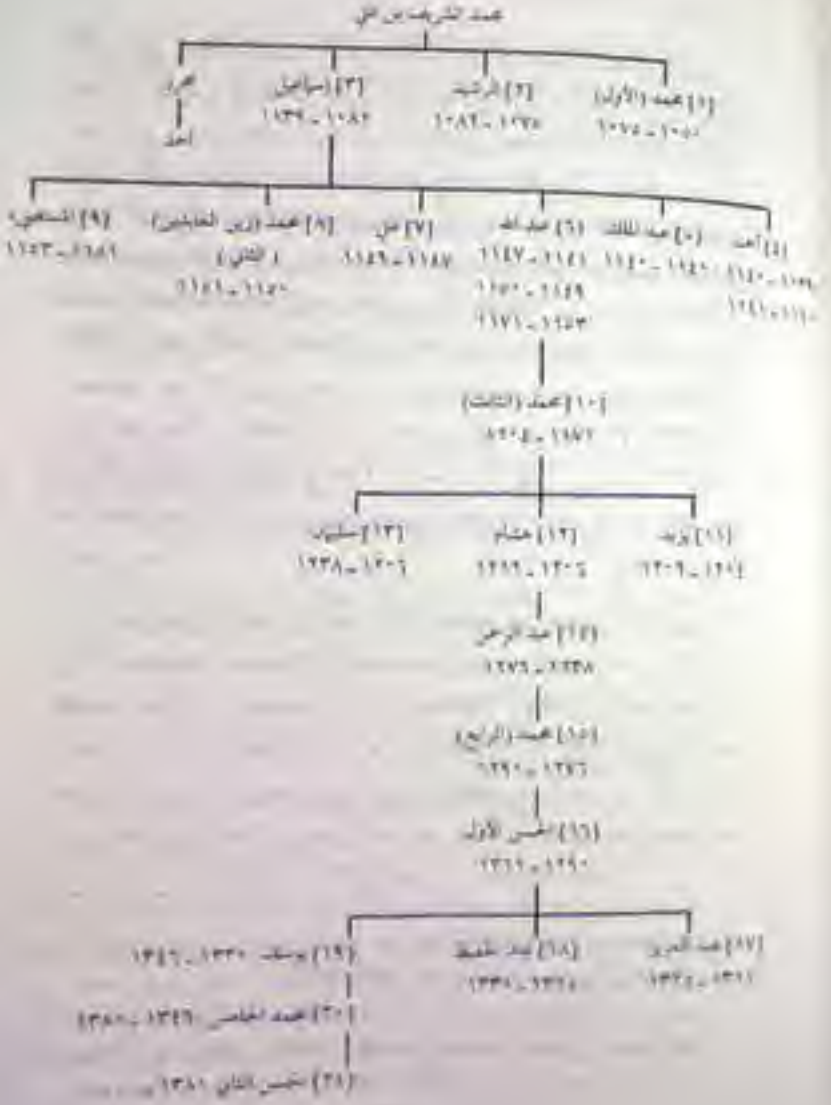

الأسرة من بداية حكمهم ، وجرت عدة محاولات لقتل السلطان إسماعيل ، وحدثت الفوضى في مناطق كثيرة ؛ في (فاس) وفي (تازة) ، وفي السوس (تطوان) ، وجاء الخضر غيلان من الجزائر إلى تطوان عاصمة بلاد الريف ، فالتفّ الناس حوله ، وبايعه أهل (أصيلا) و (القصر) ، وأخذ يدعو إلى وحدة المسلمين ، والوقوف في وجه الصليبيين ، غير أن السلطان إسماعيل عاجله بقوات كثيفة إذ لم يكن معه إلاّ القليل من الجند ، واحتلّ إسماعيل بعدها بلدته ، فالتجأ إلى منازلة النصارى ، واستطاع أن يستردّ (طنجة) من الإنكليز [كان الإنكليز قد أخذوا (طنجة) من البرتغاليين عام ١٠٧٢هـ أيام السعديين مهراً للكتهم من ملك البرتغال الذي تزوّجها . أما البرتغاليون فكانوا قد احتلّوا (طنجة) عام ٨١٨هـ في عهد بني وطّاس] ، كما استردّ السلطان إسماعيل (المهدية) عام ١٠٩٩هـ ، و (العرائش) عام ١١١٦هـ ، و (أصيلا) عام ١١١٣هـ ، وتُوفي إسماعيل عام ١١٣٩هـ بعد أن حكم سبعاً وخمسين سنة .

بعد وفاة إسماعيل اختلف أبناؤه بعضهم مع بعض ، فقد بُويع ابنه أحمد[1] ، ولكن لم يلبث أن ثار عليه أهل فاس ، وتبعهم أهل مكناسة ، فتيقظوا عليه ، وسايعوا أخاه عبد الملك[2] ، فمضى أخواه أحمد إلى (سجلماسة) ، ثم انقضى العيد على عبد الملك ، فمرّ إلى (فاس) ، وأعيد أحمد ثانية إلى الملك ، وسار إلى (فاس) ، وقبض على أخيه عبد الملك ، ولما أحسّ أحمد بتمكّن أخيه لم يختلق أخيه عبد الملك ، فخنق ، ومات هو بعده

---

(١) أحمد بن إسماعيل ، أبو العباس الذهبي ، بويع بعد وفاة أبيه ، وضبط بيت المقدس حتى عزله بالذهبي ، قتل غريماً أبيه ، وأبادهم جميعاً ، وكان صغيراً يستشير عبيده في شؤون الدولة ، فاستولوا عليه وعلى الناس ، ومات مسموماً .

(٢) عبد الملك بن إسماعيل ، أبو مروان ، كان أميراً على السوس من قبل أبيه ، فلما توفي أبوه سار إلى فاس حتى وصل الرباط ، وأرسل إليه أخاه الحاكم فسلمه فاس العيد عليه ، وتوجه بالمحلة ، وأرسلوا أحمد أحمد الحاكم فحاصروه في البيت

بثلاثة أيام عام ١١٤١هـ .

بعد وفاة أحمد تولّى أخوه الثالث عبد الله ، وقد خُلع أربع مرات ، وحكم ست مرات ، وتُوفي عام ١١٧١هـ ، فحكم علي[1] ، ومحمد زين العابدين[2] ، والمستعين[3] .

وتولّى أمر الأشراف محمد بن عبد الله بن إسماعيل[4] ، واتّخذ مدينة (مراكش) عاصمةً له ، وكانت المدن في اضطراب ، فأصلح أمرها ، وزارها ، وبنى مدينة (الصويرة) ، وصنع السفن . وغزا الفرنسيون ميناءي (سلا) و (العرائش) ، فصدّهم . وغزا البرتغاليون ميناء (الجديدة) فردّهم ، وأنفق أموالاً كثيراً على فكّ أسرى المسلمين ، ولكنه جعل (طنجة) مركزاً للأوربيين .

---

(١) علي بن إسماعيل ، الأعرج ، كان مقره بسجلماسة ، فلما خلع العبيد أخاه عبد الله بايع له أهل فاس ، فجاء إليها ، ولكن خلعه العبيد بعد ما يقرب من عامين وأعادوا أخاه عبد الله الخامس ، فتغلب علي إلى (تازة) ثم سمح له أخوه بالعودة إلى سجلماسة عام ١١٦٩هـ ، فلم يلبث أن توفي عام ١١٧١هـ .

(٢) محمد بن إسماعيل ، زين العابدين ، ابن هُريبة ، بويع له بفاس ، بعد خلع أبيه عبد الله للمرة الثانية عام ١١٦٠هـ ، وسار إلى مكناسة فاستاح إلى الثائر فاستولى على محصول الزراع ، وأرسل أخاه الوليد إلى فاس ، وأثيره فحاصرته الأموال ، وخرج به فقتل أثريائها ، وحاز أموالهم ، فثار عليه العبيد وخلعوه ، واستدعوا أخاه المستعين من (تافيلالت) ، وبايعوه ، فلما وصل المستعين إلى فاس أرسل أخاه محمداً إلى سجلماسة مكبلاً بالحديد ، وأمر بسجنه ، فظل في السجن حتى مات عام ١١٨٩هـ .

(٣) المستعين ، عبد الله بن إسماعيل ، جلس بعد خلع أخيه محمد ، فقد استدعوه من (تافيلالت) ، فجاء إلى مكناسة فبايعوه ، واستقر بفاس ، وجاراه الأموال ، وقتل كل من في السجون ، وثار عليه العبيد ، فحاربهم ، فخارج من مكناسة مع بعض أنصاره إلى طنجة ، ثم سار إلى مراكش ، وظل حتى عام ١١٧٥هـ ، وقاتل من أجل الملك ، ولكن لم يفلح ، ولم يتغلب القائد به وبين أخيه عبد الله ، ثم سار عام ١١٧٦هـ إلى مدينة (أصيلا) ، واشتغل فيها بالتجارة ، وأخيراً إلى سجلماسة ، وتوفي فيها عام ١١٧٣هـ .

(٤) محمد بن عبد الله بن إسماعيل ، وُلد عام ١١٣٨ ، وكان أيام أبيه أميراً على مدينة مراكش ، اشتهر بالعلم ، وله بعض المؤلفات في الحديث ، وفك الأسرى ، وتوفي عام ١٢٠٤هـ .

وبعد وفاة محمد عام ١٢٠٤هـ تولى أولاده على الحكم ، فكان أول بعده ، إذ ثار على أبيه على حين أنه كان يقدّمه ، فسار إليه والده ليؤدبه ، غير أنه قد لقي حتفه في طريقه إليه، وكان يزيد قريباً من تطوان، فبايعه أهلها، وجاءته وهو في تطوان بيعة أهالي (طنجة) و (العرائش) و (أصيلا) و (فاس) ، وانتقل إلى (مكناسة) ، فجاءته بيعة الأقاليم كلها ، وسار بجهاد الإسبان في (سبتة) ، إلاّ أن الجنوب قد ثار عليه ، وبايع أهله هشاماً ، فسار إليه ، ودخل مدينة (مراكش) ، وخاطب أهلها ، وأصيب أثناء القتال مع هشام برصاصة في خدّه ، فرجع إلى مراكش ، ومات فيها عام ١٢٢٦هـ ، ثم نقل إلى فاس . وتولّى هشام السلطة في مراكش، ولم يطل أمره ، إذ انتشر الوباء، ومات عام ١٢١٢هـ . أما في مكناسة فقد بويع سليمان بن محمد بعد وفاة أخيه يزيد ، غير أن مراكش قد امتنعت عليه ، فسار إليها ودخلها عام ١٢٦١هـ ، ولكن لم يطب له فيها المقام ، فرجع إلى مكناسة ، واستقرّ له الملك حتى توفي عام ١٢٣٨هـ.

بويع لعبد الرحمن بن هشام بعد وفاة عمه سليمان الذي كان يقدّمه على أبنائه لما عُرف عنه من صلاح، وكان مقيماً في (تافيلالت)، فولاّه عمه ميناء (الصويرة) ، فكان حسن السيرة ، فولاّه بعدها (فاس) ، وعهد له بالخلافة من بعده ، وقد اهتمّ ببناء الأسطول ، ورعاية العلم ، وفي أيامه احتلّت فرنسا الجزائر ، فساعد الأمير عبد القادر الجزائري الذي هبّ يقاوم الاحتلال الصليبي ، فاحتجّت فرنسا على هذه المساعدة ، واحتلّت مدينة وجدة ، فجهّز عبد الرحمن جيشاً ، وسار إلى وجدة ، ولكنه هُزم أمام الفرنسيين ، فاضطرّ أن ينفي الأمير عبد القادر من بلاد المغرب . وعقد عبد الرحمن اتفاقية تجارية مع إنكلترا عام ١٢٧٣هـ ، وتوفي بمكناسة عام ١٢٧٦هـ.

بعد وفاة عبد الرحمن تولّى أمر المغرب ابنه محمد (الرابع) ، وكان مقدّماً أيام أبيه ، ومفوّضاً في أمور الدولة ، يقود الجيوش ، ويُعيّن ويعزل ، إذ كان ساعد أبيه الأيمن ، فإذا كان أبوه بمراكش كان هو في الشمال بفاس أو بمكناس،

والعكس ، وقد احتلّ الإسبان مدينة (تطوان) ، فأرسل جيشاً لقتالهم فانتصروا عليه ، واتفق على صلح معهم بأن يخرجوا من تطوان مقابل عشرين مليون ريال فدفع ثم نصفها ، واتفق معهم على أن يستوفوا النصف الثاني من واردات موانىء المغرب ، فخرجوا من تطوان عام ١٢٧٨هـ . وكان من أثر هزيمة المسلمين في تطوان أن قلّت من هيبتهم في صدر النصارى الذين استأسدوا بعدها على المسلمين وبلادهم ، وهذا ما جعل السلطان يعمل على تنظيم جيشه ، وأرسل بعثة إلى مصر ، وعمّ الرخاء والأمن في البلاد أيامه ، غير أنه تساهل مع الفرنسيين ، إذ كان صديقاً لملكهم الإمبراطور نابليون الثالث، فمنحهم لذلك امتيازات الحقوها بعد ذلك ذريعةً للاستعمار والاحتلال . وتوفي بمراكش عام ١٢٩١هـ.

وبعد وفاة محمد الرابع خلفه ابنه الحسن الأول ، وكان أبوه يعتمد عليه في المهمّات ، وقد سلّمه قيادة الجيش ، وحدثت في أيامه فتنٌ حلّها بنفسه ، وقام بعدةٍ من الإصلاحات ، وضرب نقوداً لا تزال تُعرف إلى الآن بالحسنية نسبةً إليه ، وتوفي عام ١٣١١هـ أثناء رحلةٍ له من مراكش إلى مكناس

وخلف الحسن الأول ابنه عبد العزيز أبو فارس ، وقد أنشأ داراً للآثار بمدينة فاس ، وفي عهده دخل النور الكهربائي إلى السلاّلم ، وقبض عليه الفرنسيون، وتوفي عام ١٣٣٣هـ ، وذلك أنه عين أخاه عبد الحفيظ[1] ليتألّه له

---

(١) عبد الحفيظ بن الحسن ، أبو المواهب ، وُلد بفاس عام ١٢٨٠هـ ، ونشأ في قبيلة بني حاسن في الجنوب الغربي من البلاد ، فكان أديباً فقيهاً ، له (مستطرفه في مصطلح الحديث) ، و (الجواهر الزواهر في نظم جمع الجوامع) ، و (رياضة الخاشع في مسائل القضاء والأحكام) ، وأنها علم ، وله (الحدائق السندسية في حل ألفاظ الخلاصة) ، و (كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع) في الرد على بعض المتصوفة ، و (نيل النجاح والفلاح في علم ما به القرآن لاح) ، وعندما فصل عن الحكم نفى بطراد فرنسي إلى مدينة (مرسيليا) ، ومنها إلى (فيشي) ، ثم إلى فرنسا وعاد إلى (طنجة) ، وتوفي عام ١٣٣١هـ ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى استقرّ في إسبانيا ثم أخذ يتنقل بالصيف ، وفي حين توفي عام ١٣٥٦هـ ، ونقل إلى المغرب ، ودُفن في مدينة فاس

بمراكش ، فبايعه أهل تلك الجهات سلطاناً عليهم عام ١٣٢٥هـ ، فانقسمت الدولة إلى قسمين . عبد العزيز سلطاناً في فاس ، وعبد الحفيظ سلطاناً في مراكش ، واتخذ عبد العزيز من محل الأمان أعواناً له ، واتخذ عبد الحفيظ من الفرنسيين أولياء . وخلع عبد العزيز ، وانتظم الأمر لعبد الحفيظ ، فانتقل إلى العاصمة فاس ، وثارت عليه القبائل ، وثار عليه أخ ثانٍ له يُدعى « زين » في مكناس ، واستولى عليها ، وألف حكومة ، ونهضا إلى نفسه ، فطلب عبد العزيز - مع الأسف - دعماً من الفرنسيين ، فأجابوه بسرعة ، فقضت على الحركتين ، وجاءت بأخيه « زين » معتقلاً ، فعفا عنه ، وعقدت فرنسا معه معاهدة في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وتولى مكانه أخوه يوسف .

بعد أن تنازل أو أنزل عبد الحفيظ بويع أخوه يوسف ، وهو في رباط الفتح (الرباط) ، فنقل إليها مركز الحكم بعد أن كان في مدينة فاس .

ولما كانت أمور هذه الأسرة قد وصلت إلى ما هو عليه من تدخل الفرنسيين ، إذ فضلوا على عبد العزيز ، وجوده ، وألزموا عبد الحفيظ على التنازل عن الحكم لضايق الناس ، وشحنت نفوسهم ، وثار أحد همة الله بن الشيخ ماء العينين في الأجزاء الجنوبية ، ونهضا إلى الجهاد ، وانتشر البلاء ، وحاصر مدينة مراكش ، ودخلها عنوة ، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣١هـ أي بعد أربعة أيام فقط من مبايعة يوسف بن الحسن ، فأرسلت الحكومة الفرنسية جيشاً إلى أحمد هبة الله انتصر عليه ، وفر ، وزال سلطانه ، وبقي يوسف بن الحسن سلطاناً من غير منافس . وبقي حتى توفي بفاس عام ١٣٤٦هـ .

الاستعمار . إن الضعف الذي أصاب المغرب ، واختلاف أبناء الأسرة الحاكمة فيما بينهم ، واستعانة بعضهم بالفرنسيين ضد بعض ، لم يزلزلهم أمام النصارى ! كل هذا قد قلل من هيبة الحكم أمام الرعية ، وهبة البلاد أمام الأعداء ، فطمعوا بها ، واحتلت الدول الأوربية شيئاً فشيئاً

بعوذها على العباد والبلاد طمعاً وحقداً ! إذ لا تزال تراود طمعاتها فكرة ملاحقة المسلمين ، واحتلال بلادهم ، والتحكم بهم ، وإذلالهم - منذ أن أخرجوهم من الأندلس .

كانت البداية لتلك المعاهدة التي عقدها السلطان محمد بن عبد الرحمن عام ١٢٧٩هـ مع إسبانيا ، ولم تكن إسبانيا صاحبة الحظ الأوفى في المغرب أيام هذا السلطان ، وإنما كانت فرنسا أيضاً ، بل ويفوق نفوذها نفوذ إسبانيا .

وفي أيام الحسن الأول عُقدت معاهدة (مدريد) عام ١٢٩٨هـ ، وأصبح لمدينة (طنجة) مجلس صحي يتألف من قناصل فرنسا وإسبانيا والنمسا وألمانيا حتى تأسيس محاكم قنصلية في المغرب ، وحماية مواطنين مراكشيين (وهم اليهود أو النصارى الذين أخذوا يستوطنون في المغرب) . وعندما احتلت فرنسا الجزائر على تونس عام ١٣٠٠هـ أخذت تشرئب بعنقها نحو المغرب ، فخاف السلطان الحسن الأول على بلاده فاتجه نحو إنكلترا التي حمته من الاستعمار الفرنسي مدة ، كما اتجه نحو ألمانيا وعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ ، وهكذا أصبح الصراع الاستعماري على المغرب بين فرنسا ، وإسبانيا ، وإنكلترا ، وألمانيا .

كان الحكم في أيام الحسن الأول بيد الوزير « باأحمد » ، وهو ابن جارية سوداء ، وكان يتحكم على السلطة بشكل جبّار ، فلما توفي الحسن الأول عام ١٣١١هـ ، أخذ الوزير « باأحمد » البيعة لعبد العزيز بن الحسن الأول ، وأخلص له ، غير أنه لم يلبث أن توفي عام ١٣١٢هـ ، وصادر عبد العزيز ممتلكات وزيره ، وأخذ يعبث من الأموال الكثير ، ويُكثر في المصروفات ، مما أرهق خزينة الأقاليم من الشموك الأوربية التي أخذت تتدخل في شؤون المغرب ، وخاصة بنك فرنسا ، والأراضي المحتفصة (هولندا) ، وأخذت فرنسا تتحين الفرص للاقتضاض على المغرب ، وكذلك كانت إسبانيا التي تملك أجزاء ومدناً على السواحل المغربية مثل سبتة ، ومليلة ، وهي لا تزال حتى الآن تحت حكم الإسبان ، وأبقى

وفي عام ١٣١٨هـ قامت حركة في جنوب المغرب برئاسة الشيخ ماء العينين[1] هدفها مقاومة النفوذ الفرنسي ، والمطالبة بحكم دستوري ، غير أنها قد فشلت ، ووجدت فرنسا فرجتها ، فاتفقت مع إسبانيا على اقتسام الصحراء المغربية ، فأخذت فرنسا ما عُرف فيما بعد بإسم (موريتانيا) ، وأخذت إسبانيا ما عُرف بالصحراء المغربية ، وأطلقت عليها إسبانيا (ريوذو أورو) ، وهي كلمة إسبانية وتعني « سافية الذهب » ، واضطرّ السلطان إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ .

أخذت فرنسا تتفاهم مع الدول الأوربية التي تخشى منافستها على المغرب ، فاتفقت مع إيطاليا في ١٩ صفر ١٣٣٩هـ (١ نشرين الثاني ١٩٢٠م) على أن تترك إيطاليا لفرنسا حرية العمل في المغرب مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا في طرابلس .

واضطرّ السلطان إلى تشكيل مجلس لإدارة مدينة طنجة عام ١٣٢١هـ ، ويتألف هذا المجلس من ستٍّ وعشرين عضواً ، يعيّن القناصل الأجانب عشرة منه ، وينتخب الأجانب الذين يقيمون في المدينة الثني عشر منهم ، ويعيّن حاخام اليهود واحداً منهم ، كما يعيّن السلطان واحداً ، والحاكم المحلي يعيّن أيضاً اثنين من المسلمين . وهذا ما أثار الفئة ضد السلطان ، وقامت الثورة ضده ، وأطلق الثائر عليه « عبد الأجانب » . وكانت قاعدة الثورة مدينة (فاس) .

كان السلطان قد أقام معه مجلساً للأعيان ، وكان يعتمد عليه في رفض

---

(١) ماء العينين : محمد مصطفى بن محمد بن مامين بن محمد فاضل الشنقيطي ، أبو الأنوار ، لقب ماء العينين ، من فقهاء « الملثمين » من عرب شنقيط ، ولد في بلدة الحوض عام ١٢٤٦هـ ، وقد على مدينة المغرب في رحلة إلى الحج ، فلقي مستقبلاً حفياً ، فبنى هناك مكتباً وتعلم ، وله مآثر بالسياسة ، واشتغل بالعلم ، وله الكثير من المؤلفات ، وقد لقب أيضاً بـ « محمد مصطفى الشرقي الحسني الأنصاري » ، وتوفي في بلدة (تزويدا) عام ١٣٢٩هـ .

مطالب فرنسا ، ويحتج بأن مجلس الأعيان يمثل الشعب وقد رفض هذه المطالب .

وجدت فرنسا فرصة الثورة للتدخل في شؤون المغرب ، غير أنها وجدت إنكلترا وألمانيا واقفتين لها بالمرصاد ، فلجأت إلى السياسة ، وإرضاء الدول المعارضة ، فعقدت مع إنكلترا معاهدة « الاتفاق الودّي » في ٢٣ محرم ١٣٢٢هـ (٨ نيسان ١٩٠٤م) التي أعطت فرنسا حرية العمل في المغرب مقابل حرية العمل لإنكلترا في مصر . وقد نصّت هذه الاتفاقية على :

١ ـ اعتراف فرنسا حقّ حفظ الأمن في المغرب ، وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات

٢ ـ تلغى معاهدة إنكلترا القديمة مع مراكش سارية المفعول .

٣ ـ لا تتخذ إجراءات مالية ، ولا تسن قوانين تضرّ بالمصالح البريطانية .

٤ ـ تلغى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء مليلة وتوضع تحت إشراف إسبانيا

٦ ـ تصبح الاتفاقية سارية المفعول ولو رفضتها إسبانيا

غير أن إسبانيا قد وافقت على الاتفاقية فوراً ، وعقدت الفاقية مع فرنسا في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٢٢هـ (١ أيلول ١٩٠٤م) ، ومما جاء فيها إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية ـ إسبانية مشتركة .

أما ألمانيا فقد غضبت ، وجاء الإمبراطور غليوم إلى مدينة طنجة في ٢٢ محرم ١٣٢٣هـ (٣٨ آذار ١٩٠٥م) ، وألقى خطاباً أعلن فيه صداقة ألمانيا لسلطان مراكش ، كما لوّح فيه بالتهديد لمن يعتدي على السلطان وبلاده ، وحاول أن يحبط المؤامرة الفرنسية ـ الإنكليزية ـ الإسبانية .

وحاول السلطان عبد العزيز ومجلس الأعيان أن يعرض أمر مراكش على مؤتمر دولي ، إضعافاً للنفوذ الفرنسي ، وانعقد مؤتمر « الجزيرة » في المدة الواقعة من ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٣هـ حتى ٢٤ ربيع الثاني ١٣٢٤هـ (١٦ كانون الثاني

حتى ١٦ حزيران ١٩٠٦م) ، وحضره ممثلو خمس عشر دولة ، ومن أهمّ ما جاء فيه : أنه تمّ الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان ، واستقلاله ، ووحدة أراضيه ، ومساواة الدول جميعها في تجارتها مع مراكش ، ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح ، وتأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي ، وتشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي ، وتكون فرنسية - إسبانية بإمرة سويسري ، وكل منهما في منطقة نفوذها ، وتوضع الجمارك تحت رقابة دولية ، وتوزّع امتيازات المشروعات الاقتصادية بين شركات مختلف الدول ، وتُكلّف فرنسا بحماية حقوق جميع الدول في مراكش شريطة الاعتراف باستقلال البلاد ، ووجدت ألمانيا وحدها في هذا المؤتمر لا يقف بجانبها سوى النمسا ، أما روسيا ، وإنكلترا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، فقد وقفت بجانب فرنسا ، وأما هولندا والبرتغال ، وسويسرا ، وبلجيكا ، فكانت قوى سكوت ، وإن كانت إلى فرنسا أقرب ، وكانت مراكش هي الفحمة التي يتنازع عليها إذ لم يمض عام حتى احتلّت فرنسا الجزء الشرقي من البلاد ، ثم أذعت أنه وقع اعتداء على الرعايا الأجانب في مدينة الدار البيضاء لذا أسرعت واحتلّت الميناء ، وأسرعت إسبانيا واحتلّت بلاد الريف .

لم يقنع المغاربة بقرارات مؤتمر الجزيرة ، وخاصةً بعد الذي قامت به فرنسا من احتلال ، وإسبانيا من دخول الريف ، لذلك فقد ثاروا على سلطانهم وخلعوه ، وربما كانت فرنسا تريد هذه الثورة ، وقد تكون محرّكة لها من الخلف ، وتوجّه جلع السلطان عبد العزيز لأنها كانت تشعر أنه أقرب إلى الألمان ، بينما ترى في أخيه عبد الحفيظ سلطاناً أفضل لها

بايع المغاربة عبد الحفيظ سلطاناً عليهم ، واشترط المبايعون أن يعمل السلطان على استرداد الجهات المقتطعة من البلاد ، وأن يبادر إلى طرد المحتلين ، وإلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كما اشترطوا عليه ألاّ يستشير الأجانب ، وألاّ يعقد معهم معاهدات إلاّ بعد استشارة الأمة .

أخذ السلطان عبد الحفيظ يصانع فرنسا ، فثارت عليه القبائل ، وثار

عليه أخوه « زين » في مكناس ، واستولى عليها ، وألّف حكومة فيها ، ودعا لنفسه ، فاستنجد السلطان بفرنسا ، فأسرعت بإرسال النجدة ، واستطاعت إنقاذه على ثورة أخيه « زين » وأتت به لمحمله إلى أخيه ، ففي عنه ، وفي الوقت نفسه فإن السلطان عبد الحفيظ قد استطاع أن يقضي على ثورة « أبي حمارة » ، ولكن قد كلّفه ذلك كثيراً ، لذا فقد عقد قروضاً بمبلغ مائة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية ، لذا فإن الشعب قد بقي ناقماً على سلطانه

وعندما جاءت القوات الفرنسية لنجدة السلطان احتلّت فاس في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ (٢١ أيار ١٩١١م) ، ثم احتلّت مكناس والرباط ، فأغارت طائرة إمبراطور ألمانيا ، فأرسل طرّاداً إلى ميناء أغادير في ٥ رجب ١٣٢٩هـ ، غير أن فرنسا أعطته جزءاً من الكاميرون إرضاء له ، فأقرّ بالاحتلال الفرنسي لمراكش في ١٣ ذي القعدة ١٣٢٩هـ (٤ تشرين الثاني ١٩١١م) .

وفرضت فرنسا على السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وثار الجيش على الملك لقبوله الحماية ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، كما استمرّت ثورة الشعب ، وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في مدينة (فاس) في اليومين الأولين من شهر جمادى الأولى ١٣٣٠هـ (١٧ و١٨ نيسان ١٩١٢م) ، وندم عبد الحفيظ على ما فعل من الاستعانة بالفرنسيين ، فتنازل لأخيه يوسف في ١ رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢م) ، وانتقل هو إلى مدينة (طنجة) ، وكان أخوه قد سلّمه إليها

استمرّت ثورة المغاربة ، وتحرّك في الجنوب أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين ، ودعا إلى الجهاد ، فالتفّ حوله الناس ، وسار بهم إلى مدينة مراكش ، وحاصرها ودخلها عنوة ، وبويع بالإمامة في ٥ رمضان ١٣٣٠هـ ، أي بعد بيعة يوسف بن الحسن بأربعة أيام ، وأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد

هبة الله[1] ، فانتصر على القوات الفرنسية ، فأعادت الكرة ، فهزمته ، فانهزم من مراكش إلى (تارودانت) و(تحصّن بها ، وزاد الفرنسيون في مطاردته من موقع إلى آخر ، حتى كان في (اندوف) ، فنصب أنصار هبة الله الكمائن للفرنسيين ، وفتكوا بهم ، فارتفعت معنوياتهم ، وعادت قوتهم ، فجهّز الفرنسيون جيشاً ضخماً من المغرب ، والجزائر ، والسنغال ، ومالي ، بقيادة الجنرال « موريو » ويدعمه الطيران ، والمدفعية ، والمدرّعات ، ووصل الجيش إلى (تنزيت) وعسكر فيها ، وتعددت الوقائع ، وانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم ، وقُتل كثير من رجال القبائل ، وتوفي هو بمرض أصابه ، فضعف رجاله من بعده ، حتى تمكّن الفرنسيون منهم أثناء الحرب العالمية الأولى .

قامت الحرب العالمية الأولى والمغاربة يقاومون الفرنسيين في الأطلس الأوسط ، والأطلس الكبير ، ومنطقة (تافيلالت) ، ولكن لم تنته الحرب إلا وكانت القوات الفرنسية قد سيطرت على أجزاء المغرب كلها ، وحملت الكثير من أبنائها على الاشتراك في القتال إلى جانب الحلفاء ، سواء أكان ذلك في أوربا أم في غيرها ، وإن كان الفرنسيون « ليوتي » قد رفض فرض الخدمة الإلزامية على السكان في مراكش ، وهو أول مقيم عام فرنسيٌّ ، وهو الذي احتلّ البلاد ، وأخضع مناطقها .

وتسلّم المقيم العام وزارة الخارجية ، ووزارة الحربية ، كما تولّى إدارة الأمور المالية رجالٌ فرنسيون ، وهكذا أصبح السلطان صورةً ، والمقيم العام

---

(1) أحمد هبة الله بن محمد مصطفى ماء العينين ، وُلد ونشأ في واحة السمارة التي أسّسها أبوه وسط الصحراء ، لازم أباه ، وتعلّم منه ، وتخلّف في مدينة (تيزنيت) عندما توفي عام ١٣٢٨هـ ، وعندما قرّرت الحماية على السلطان عبد الحفيظ سخط على ماء العينين ، وأرغمه أن تزيت على جلائه ، وبايعه أحمد هبة الله على أثر الجهاد في شهر رجب ١٣٣٠هـ ، ونشأ القتال لشيعة ، فلم يتخلف جيش أحمد ، وانضمت حامية مدينة مراكش إليه توحداً من أي تقاعس ، كما هدّد إلى بالطاعة حتى السلطان عبد الحفيظ ، وكانت المعارك ، حتى توفي أحمد هبة الله في (يكدوس) عام ١٣٣٧هـ ، وقد حاول الفرنسيون إغراء بناصحب والقتال والسلطة ، فلم يفلحوا

هو المتصرف في شؤون البلاد ، والغيت الخلافة والسلطان يوسف بن الحسن هو الأول ملك البلاد .

أما منطقة الريف فقد خضعت للاستعمار الإسباني ، وأخذ يمارس فيها السياسة الصليبية ، وحددت فرنسا مع إسبانيا منطقة نفوذ كل منهما مع احترام الوحدة المراكشية [الاحترام الذي لا معنى له] . كما تمّ الاتفاق على تعيين خليفة لسلطان مراكش في منطقة الريف على أن يخضع لرقابة المندوب السامي الإسباني . وكما ثار المراكشيون ضدّ الفرنسيين ثاروا كذلك ضدّ الإسبان ، وكانت أول هذه الثورات ثورة أحمد بن محمد الريسوني[1] الذي عُرف من قبل بالثورة ، فقد قام ضدّ الفرنج عامة ، وضدّ حكومة مراكش ، وبدأ في جبال (بني عزّومن) ، وقد قوي أمره ، فسيطر على المناطق التي حول طنجة من بلاد الريف ، وخطب باسمه على منابر (تازروت) وما حولها ، ثم صالحه السلطان عبد العزيز ، وعيّنه معتمداً له على طنجة ، فكان شبه مستقل فيها ، يحكم باسم السلطان عبد العزيز ، ولا سلطان لعبد العزيز عليه ، وقد ساد الأمن المنطقة في عهده .

بدأت أطماع الدول في طنجة فطلبوا من السلطان عبد العزيز عزله ، فعزله ، فرجع إلى قريته وحاربه السلطان . ولما آل الحكم إلى السلطان عبدالحفيظ ذهب إليه مهنئاً ، وأصبح من رجاله . وعندما احتلّ الإسبان تطوان ، وأخذوا يتجهون نحو المناطق الغربية عام ١٣٣١هـ ثار عليهم

---

(1) أحمد بن محمد بن عبد الله الريسوني ، الحسني ، الإدريسي ، العزّومي ، أبو العباس ، وُلد في قلعة (زينات) حوالي عام ١٢٧٠هـ ، في (بني عزّومن) ، ونسبته القريعة ، الريسولي ، خرج ثائراً أيام السلطان الحسن الأول ، ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على حركته ، فاستعملت معه الحيلة ، وقضت عليه ، وسجنته في ميناء الصويرة مدة ثلاث سنوات ، ولما مات السلطان الحسن الأول ، وخلفه ابنه عبد العزيز ، عفا عن الريسوني ، فلما اضطرب أمر الدولة عاد إلى الثورة ثانية ، وجمع حوله عدداً كبيراً من القبائل في الريف ، إضافة إلى قبائل

أحمد بن محمد الريسوني ، وقائدهم فرب تطوان ، ودخل مدينة (شفشاون) ، فطلب الإسبان منه الصلح ، فعُقد مؤتمر عام ١٣٣٣هـ ، اتفقوا فيه على أن تكون الجبال والمناطق الداخلية لأحمد بن محمد الريسوني ، والمناطق الساحلية للإسبان ، غير أن الإسبان لم يلبثوا أن نقضوا الصلح ، وتجدّد القتال بعد أن اختلف الريسوني مع الخبراك الإسباني « غوردانا » ، ومات « غوردانا » ، وجاء بعده الخبراك « برنجر » ، فعدّ الريسوني ثائراً ، وأخذ يطارده ، واقترب من معقله ، فقبل الريسوني بشروط الإسبان ، ولكنه لم يلبث أن عاد إلى الثورة بعد أن هُزم الإسبان أمام الخطابي ، وبدأ القتال ، واستمرّ إلى جانب ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي ، ووقعت الفجوة بين المجاهدين ، إذ بدأ الإسبان العهود والوعود كي يقبل أحمد بن محمد الريسوني الصلح ، ففعل ، ودعاه محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مساعدته في أمر الجهاد ، فتمانع ، ووقع الناس في اللغط ، حتى ساءت العلاقة بين الطرفين ، وقيل إن الريسوني أخذ يؤلّب القبائل عن مناصرة الخطابي ، ويدعوها إلى الخضوع للإسبان ، فأرسل إليه الخطابي حملةً هاجمته في مدينة (تازروت) ، وبعد معركةٍ دامت يومين أسر الريسوني ، وكان مريضاً فحمل إلى بلدة (تمانست) ، فتوفي بها عام ١٣٤٣هـ .

وكانت الثورة الثانية حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي[١] ، وكان أبوه

---

[١] محمد بن عبد الكريم الخطابي ، وُلد عام ١٢٩٩هـ في بلدة (أجدير) قرب « الحسيمة » من بلاد الريف ، وينتمي إلى قبيلة (وريغل) أكبر قبائل الشرق في بلاد الريف ، حفظ القرآن الكريم ، وهو صغير ، وأرسله أبوه إلى جامع القرويين بفاس ، ودرّس قاضياً في مدينة (مليلة) ، بينما درّس أخوه الصغير (المدني) في مدريد ، وقام بمقاومة ضد المستعمرين الإسبان ، وانتصر عليهم ، وانخرط لاحقاً إلى الاستسلام بعد أن أعلن عليه الإسبان والفرنسيون ، فسجن وفي إلى جزيرة (رينيون) في شرق إفريقية مع أخيه وبعض أقربائه ، وبقي في المنفى حتى عام ١٣٦٦هـ ، وأراد الفرنسيون نقله إلى فرنسة ، فأرفت بالمرة ، فلم مرّت قناة السويس فرّ منها بقارب صغير ، واتجه إلى القاهرة وقي مستقراً فيها حتى توفي بسكتة قلبية عام ١٣٨٢هـ .

قد أبدى معارضته للاستعمار الإسباني ، ورفض تقديم الولاء الذي طلبه منه المندوب السامي الجنرال « غوردانا » ، فما كان من المندوب السامي إلاّ أن عزل ابنه محمداً من قضاء (مليلة) ، وأودعه السجن ، وفي هذه الأثناء توفي الأمير عبد الكريم ، وخلفه ابنه محمد في مشيخة القبيلة (وريغل) ، فملأ أطلق سراحه جمع أنصاره ، وقاتل الإسبان .

زحف الجنرال « سلفستر » قائد قطاع (مليلة) نحو منازل قبيلة (وريغل) ، واحتلّ مدينة (أنوال) ، ولم يبالِ بتحذيرات الأمير محمد ، وتقدّم اثني عشر كيلومتراً بعد مدينة (أنوال) ، واقترب من بلدة (أجدير) ، فداهمه الأمير محمد بهجوم معاكس في ٢٥ شوّال ١٣٣٩هـ (١٠ تموز ١٩٢١م) ، فارتدّ الإسبان ، وخرجوا من (أنوال) بعد معركةٍ حامية ، واستمرّ الخطابي يلاحقهم حتى لم يبقَ لهم سوى حصن (مليلة) ، وأبيد جيش « سلفستر » تماماً ، واعترف الأعداء أنهم خسروا خمسة عشر ألف جندي ، وخمسمائة وسبعين أسيراً ، إضافةً إلى كمياتٍ كبيرةٍ من العتاد والذخيرة ، منها : ثلاثون ألف بندقية ، وأربعمائة مدفع رشاش ، ومائة وتسعة وعشرون مدفع ميدان ، ولم ينتبه الخطابي إلى ما أدركه من نصرٍ حاسم ، إذ لو تابع القتال لما وجد أمامه قوة ، ولدخل حصن (مليلة) دون مقاومة ، ولأنهى وضع الإسبان في تلك النواحي ، غير أنه توقّف ظنّاً منه أن الإسبان لا تزال لديهم قوة ، وقد مهّأ لهم هذا التوقّف فرصة لزجّ ستين ألف جندي في المعركة الجديدة ، إذ قاموا بهجومٍ معاكس في ١٠ محرم ١٣٤٠هـ (١٢ أيلول ١٩٢١م) ، فاستعادوا بعض ما فقدوه ، وبلغ مجموع القوات الإسبانية في منطقة الريف في جمادى الأولى من عام ١٣٤٠هـ أكثر من مائةٍ وخمسين ألف مقاتل .

استطاع الجنرال « برنجر » من احتلال معقل الريسولي ، غير أنه قدّم استقالته كمندوبٍ سامٍ بضغطٍ من الحكومة الإسبانية ، وجاء بعده الجنرال « برنجت » الذي عاهد الريسولي ليتفرغ لقتال الخطابي الذي كان قد بسط نفوذه على القبائل المجاورة ، ونظّم حكومةً عاصمتها (أجدير) ، وأعلن قيام

جمهورية الريف ، وأرسل الوفود إلى أوربا لشرح قضية بلاده ، وتمكّن من إحكام قبضته على المناطق التي يسيطر عليها ، وصدّ هجمات الإسبان عليها ، ولم يمكن الوصول إلى حلٍّ سلميٍّ بينه وبين المستعمرين .

وقع انقلابٌ عسكريٌّ في إسبانيا في اليوم الأول من شهر صفر من عام ١٣٤٢هـ (١٢ أيلول ١٩٢٣م) ، وتسلّم الحكم الجنرال « بريمو دي ريفيرا » ، فأعلن عن سياسةٍ جديدةٍ لإسبانيا في مراكش ، وهي الانسحاب من المناطق الداخلية ، والتمركز في مواقع حصينة على السواحل ، فنشط عمل أهل الريف ، وسيطروا على أكثر بلادهم ، حتى وصلوا إلى قرب تطوان ، وقطعوا طرق المواصلات بينها وبين كلٍّ من (طنجة) و (شفشاون) ، وأشرف الجنرال « بريمو دي ريفيرا » بنفسه على عمليات الانسحاب ، وقد كلّفت هذه العمليات الإسبان خسائر كبيرة ، إذ فقدوا فيها من القتل مائةً وعشرة ضبّاط ، وثلاثة آلاف وثمانمائة من الجنود ، ومن الجرحى سبعمائة ضابط ، وأربعة عشر ألف جندي ، كما فُقد ستون ضابطاً ، وألفان وخمسمائة جندي .

أما محمد الخطابي فقد بسط نفوذه على أكثر بلاد الريف ، وأخضع قبائل (جبالا) في غرب الريف ، وتمكّن من تنظيم جيشه ، وتجميع القبائل حوله ، وأخذت قوته تزداد يوماً بعد يوم ، وحاول الإسبان الإيقاع بينه وبين المجاهد الآخر أحمد بن محمد الريسوني ، وقد نجحوا إلى حدٍّ ما .

أما مدينة طنجة فإنها ذات موقعٍ مهمٍّ ، لذا حرصت الدول أن يكون لها وضعٌ خاصٌّ ، وقد شُغلت الدول بأحداث الحرب العالمية الأولى ، لذا لم تستطع وضع نظامٍ لها ، فلما وضعت الحرب أوزارها ، وضعت الدول الكبرى لطنجة نظاماً دولياً عجيباً يقضي بأن يكون للميناء :

١ ـ حاكم إداري فرنسي ، وله مساعدان ، أحدهما إنكليزي ، والآخر إسباني .

٢ ـ السلطة التنفيذية بيد هيئة المراقبة التي تتألف من ممثل فرنسا ، وإسبانيا ، وإنكلترا ، ومندوب عن سلطان مراكش .

٣ ـ مجلس تشريعي .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، فزاد ذلك المسلمين تفرقاً فوق فرقتهم ، واهتمام أهل كل إقليم بإقليمهم ، وجهلاً ببقية الأمصار الإسلامية ، وذلك نتيجة الجهل ، واختلاف الاستعمار ، وانصرافاً للشؤون الخاصة بالمنطقة التي تغرق السكان فلا تترك لهم أي وقت للتفكير بأوضاع إخوانهم ، وكان أن ترسخت النزعة ، وظهرت فكرة الوطنيات الضيقة ، والعصبيات الجاهلية .

عندما ألغيت الخلافة كان المغرب المراكشي مجزءاً إلى الأقسام الآتية :

١ ـ بلاد الريف : تحت النفوذ الإسباني .
٢ ـ مراكش : تحت النفوذ الفرنسي .
٣ ـ طنجة : لها وضع دولي .
٤ ـ إيفني : تحت النفوذ الإسباني
٥ ـ الصحراء المغربية : تحت النفوذ الإسباني
٦ ـ موريتانيا : تحت النفوذ الفرنسي . [أصبحت دولة خاصة] .

أولاً : بلاد الريف : كانت إسبانيا قد انسحبت إلى المناطق الساحلية ، وتحصنت فيها ، بينما كانت المناطق الداخلية تحت إشراف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، كما أن أحد الريسوني لا يزال ذا قوة ونفوذ ، وسلما

الخلاف بين الاثنين ، وتمكن الخطابي من أسر الريسوني في تاريخ ٣ رجب ١٣٤٣هـ (٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥م) ، وألف الخطابي حكومة في الريف ، وأعلن الجمهورية . في هذا الوقت كانت فرنسا لا تزال تتابع احتلالها لبلاد المغرب ، وتتحرك قواتها في المناطق الجبلية المتاخمة لبلاد الريف ، وتصطدم برجال القبائل ، ومنها القبائل الموالية للأمير محمد الخطابي ، وتجد صعوبة في تحركاتها ، كما تحل بها الهزائم أحياناً ، وهذا ما أزعج المقيم العام الفرنسي الجنرال « ليوتي » ، فأخذ يتنقد انسحاب الإسبان من المناطق الريفية الداخلية ، ويعلن أن ذلك الانسحاب مخالف للاتفاقية الفرنسية ـ الإسبانية ، وأخذ يحذر إسبانيا خاصة والدول الأوربية النصرانية عامة من خطر انتصار الريفيين المسلمين على الإسبان فإن ذلك سيكون له ما بعده من أثر عميق الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوربي النصراني ، فإن ذلك سيجعلها تتحرك ، ولما لم تبال إسبانيا كثيراً في بداية الأمر ، اتجه إلى إنكلترا التي تسيطر على كثير من أراضي المسلمين ، ويخضع لها عدة من الشعوب الإسلامية ، فتحركت إنكلترا ، وأثارت إسبانيا .

وحاول الأمير محمد الخطابي أن يتفاهم مع فرنسا ، أو يتوصل إلى اتفاق ، ولكن دون جدوى ، لقد أرسل أحياء موفداً من قبله إلى باريس للاتفاق مع الحكومة الفرنسية ، ولكن لم يجد آذاناً صاغية ، وبعث موفداً إلى مدينة فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش ، فلم يجد إلا ما وجد أخوه في باريس ، لقد وجد كلا الوفدين حقداً صليبياً جامحاً لا يكاد يدرك سوى التشفي من المسلمين ، ووجدا رغبة فرنسية في اجتياح بلاد الريف لمصلحة إسبانيا كنوع من التعاون الصليبي ، ثم خوفاً من انتشار روح الجهاد في بقية بلاد المغرب ، وانتقالها من الريف إلى مراكش ، أو بشكل أوضح توسع دائرة الجهاد ، وربما تقدم المجاهدون الريفيون إلى مراكش .

كان مجموع القوات الفرنسية في مراكش ٦٥,٠٠٠ جندي ، وكانت فرنسا ترى أن هذا العدد غير كاف لزجه في الريف ، لذا فقد أرسلت قوات

أخرى حتى وصل المجموع إلى ١٥٨,٠٠٠ مقاتل ، وهي :

١٣,٠٠٠	فرنسي
١٢,٠٠٠	أوربي
١٣٣,٠٠٠	مغربي
١٥٨,٠٠٠	ويدعم ذلك ١٣٢ طائرة

أما القوات الإسبانية فكانت كما يأتي :

٧٠,٠٠٠	إسباني
٣٧,٠٠٠	احتياطي
١٣,٠٠٠	مغربي
١٢٠,٠٠٠	

أما قوات جمهورية الريف بقيادة الأمير محمد الخطابي فكانت حوالي ستين ألفاً ، فهي ما يقرب من خمس القوات العدوة ، بل إنها أقل من نصف عدد الجنود المغاربة الموجودين في جيوش الأعداء . وكان يشرف على العمليات العسكرية الجنرال الفرنسي «بيتان» رئيس حكومة فيشي الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والجنرال «ليوتي» المقيم العام الفرنسي في مراكش . وتمّ الاتفاق على خطة عسكرية واحدة بين فرنسا وإسبانيا ، كما اتفقتا على ألا تعقد إحداهما مع المسلمين صلحاً منفرداً .

وكان لا بدّ من الجهاد ، وما أن انتهى شهر رمضان حتى استعدّ المسلمون ، ومع بداية عيد الفطر بدأ الهجوم على الخطوط الفرنسية ، وتمكنوا خرقها في قطاع (تازة) إلى الشرق من فاس ، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في ذلك القطاع ، فأرسلت الحكومة الفرنسية الجنرال « بيتان » لإنقاذ الموقف ، وعيّنت الجنرال « ستاسلاس غوبه » قائداً للقوات الفرنسية في مراكش .

قام الفرنسيون في ٢٢ صفر ١٣٤٤هـ (١٠ أيلول ١٩٢٥م) بهجوم معاكس في قاطعين ، أولهما في جهة (ورغاه) ، حيث بدؤوا بقصف مدفعي مركّز لإشغال الريفيين عن الهجوم في القاطع الآخر الذي كان في جهة (تازة) ، ويهدف إلى الاتصال بالقوات الإسبانية للتعاون وخرق الريف . وقسمه إلى جزأين ، والفصل بين القوات المسلمة في الجزأين ، غير أن الأمطار الغزيرة التي انهمرت قد أوقفت العمليات العسكرية ، ولم يتمكّن الفرنسيون من أن يحققوا أي نجاح ، أو يحصلوا على أي هدف وضعوه نصب أعينهم . ومن الجانب الإسباني لم تكن المعارك أكثر من مناوشات أو قتال محلّي .

إن صغر حجم القوات المسلمة كان يجعل تطلعاتها محدودة ، غير أن ثقتها بالله ثم اعتمادها على الروح المعنوية العالية التي يتمتّع بها أفرادها قد جعلها تفكّر بالنصر ، وكانت تهدف إلى إثارة القبائل في جبال الأطلس المقيمة خلف الخطوط الفرنسية ، والتي يمكن لو تحرّكت تلك القبائل لصرفت جزءاً من القوات الفرنسية نحو معاقلها ، وخفّفت بذلك الضغط عن قبائل الريف ، غير أنه في الوقت نفسه كان الفرنسيون يحاولون إغراء القبائل الموالية للأمير الخطابي بشتّى الوسائل ، وتحذيرها من النتائج الوخيمة التي تنتظرها فيما لو ثبتت في مواقعها فإن الخطّابي لا قبل له بما حُشد له ، وقد أدرك الفرنسيون بعض النجاح ، وأخذت بعض القبائل تتخلّى عن مواقعها .

رأى الخطّابي أن القيام بعمل عسكريّ سريع سيجعل القبائل تضطرّ إلى الاشتراك في القتال وتبقى بجانبه ، وسيطيع إن حصل على بعض النصر أن يفكر بشروط أفضل من الفرنسيين أو الإسبان ، فحاول في مطلع شهر رجب أن يقوم بنشاط عسكريّ ، غير أنه لم يحقق ذلك النجاح الذي كان يأمل به ، فبعث بالوفود إلى الدول الأوربية ، ونشر في الصحف عن رغبته في إحلال السلام ، واستعداده للدخول في مفاوضات للصلح وإنهاء حالة الحرب القائمة . ووافق الفرنسيون والإسبان على إجراء مفاوضات للصلح في مدينة (وجدة) في تاريخ ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥ نيسان ١٩٢٦م) ، وتمّ اللقاء

واستمرّت المفاوضات مدة ثلاثة أسابيع ، غير أن الطرفين لم يستطيعا التوصّل إلى اتفاقية رغم تنازل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطّابي عن الكثير من رغباته ، كما وافق على الانسحاب من المعركة ، والانتقال إلى بلد إسلامي آخر .

عدّ الفرنسيون والإسبان أن هذا التنازل من قبل جمهورية الريف ليس سوى بداية الانهيار ، لذا فقد تشدّدوا ، وانقطعت المفاوضات ، وشنّ الأعداء هجوماً قوياً فورياً ليحصلوا على نصرٍ خاطف ، وبعد عشرة أيام من بدء القتال تمّ الاتصال بين القوات الفرنسية والإسبانية ، فطلب الخطابي وقف القتال ، وعرض الاستسلام دون قيدٍ أو شرطٍ ، غير أن الفرنسيين قد طلبوا منه قبل الاستسلام إطلاق سراح الأسرى الذين عنده ، فقبل هذا الشرط ، وسلّم نفسه للقوات الفرنسية في تاريخ ١٢ ذي القعدة ١٣٤٤هـ (٢٥ أيار ١٩٢٦م) .

استمرّت المعارك بعد استسلام الخطابي مدة ، فقد أخرج سكان (شفشاون) مندوب الخطابي من بلدهم يوم ٢١ ذي الحجة ١٣٤٤هـ (١ تموز ١٩٢٦م) ، والتحيت قبائل (جبالا) رغبةً لها ، وتابع الإسبان احتلال بلاد الريف أو المنطقة المتفق عليها بينهم وبين الفرنسيين ، وباتفاق الدولتين أيضاً نُفي محمد الخطابي إلى جزيرة (ريونيون) في شرق إفريقية .

ثانياً : مراكش : سيطر الفرنسيون على منطقة مراكش سيطرةً كلية عام ١٣٤٥هـ ، ولم يبقَ للملك سوى الاسم النظري ، ويُدعى بالسلطان ، وليس لقصره الذي يُطلق عليه « المخزن » أي نفوذ ، وربما بدا عليه احتراماً بعض المكانة ، ضمنها أيام الأعياد الإسلامية ، حيث يؤمّ الأهالي ويحالات البلاد للسلام والتهنئة بالعيد ، وكان من مهماته وضع (الطابع الشريف) على الختم ، والإشراف على الأحكام الشرعية ، وشؤون الأوقاف ، وكان السلطان يوسف بن الحسن الأول ، ولكن لم يلبث أن توفي عام ١٣٤٦هـ

وتولّى مكانه ابنه محمد الذي لُقّب بالخامس[1] ، ولم يكن أكبر إخوته ، وإنما تقدّم الفرنسيون للملك ، وهم يظنّون أنهم يستطيعون التأثير عليه لصغر سنه ، ولين طبعه ، لذا فقد اعتقدوا أنه سيقادهم تماماً ، إذ لم يتجاوز عمره حينئذٍ السابعة عشرة عاماً .

شعر الملك محمد الخامس أنه لا يستطيع فعل أي شيء ، فالفرنسيون بيدهم السلطة ، ويستبدّون بالأمر ، وقتلت القبائل ورجالات البلاد في مقاومة المستعمر الصليبي ، لذا فقد انصرف إلى التدريس على يد العلماء الذين هم في القصر ، وعمل على إصلاح جامع القرويين بفاس ، وأنشأ بعض المدارس ، ورمّم المساجد ، وأسّس كلية ابن يوسف بمراكش ، ولم نسمع أحداً يتصل سرّاً بأهل الفكر ، وأصحاب الوعي الذين لمس فيهم الرغبة في العمل للتحرّر .

منذ أن دخلت فرنسا البلاد وضعت نصب عينيها التفرقة بين العرب والبربر ، فإذا تمكّنت ضربت مجموعةً بأخرى ، وكلما رأت مصلحةً لها قوّت فئةً على ثانية ، وخاصة أن البربر يؤلّفون مجموعةً كبيرة تكاد تصل إلى ٤٥٪ من مجموع السكان ، وهم يكثرون في المناطق الجبلية ، في بلاد الريف ، وجبال الأطلس ، بل ذهبت بأحلامها بعيداً ففكّرت بتنصير البربر ، وإذا نجحت تكون قد حقّقت سياستها الصليبية بجعل مراكش دولةً نصرانية ، وعندها تستطيع حكمها بأعوانها الجدد ، وإلا تركتها تتصرّف بشؤونها فقد أدّت أهمّ مهمة عندها .

استصدرت السلطات الفرنسية في مراكش مرسوماً (ظهيراً) عُرف بالظهير البربري ، وذلك عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) ، أعفت فيه البربر من تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومن دراسة اللغة العربية ، وسمحت لهم

---

(١) محمد الخامس بن يوسف بن الحسن الأول ، وُلد عام ١٣٢٩هـ لأبيه فاس ، ونشأ وتعلّم بها ، ثم توجّه بعد وفاة أبيه انتقل إلى الرباط التي جعلها والده عاصمة البلاد .

بالتقاضي حسب العادات والأعراف السائدة لديهم ، وبالدراسة باللغة البربرية . ثم استصدرت مرسوماً آخر عام ١٣٤٠هـ ، نظّمت فيه انتقال الأراضي وملكيتها في المناطق البربرية ، بصورة تتعارض مع الشريعة الإسلامية في الإرث ، ثم استصدرت مرسوماً ثالثاً في تاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٤٨هـ (١٦ أيار ١٩٣٠) ، وقد جاء فيه أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة المتبعة لديهم ، وأن تشكّل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية ، فكان أن ثارت ثائرة المسلمين ، فكانت المظاهرات تنطلق من الجوامع ، وأعنفها ما خرج من جامع القرويين بمدينة (فاس) ، ومن المسجد الأعظم بمدينة (سلا) يوم ٨ صفر ١٣٤٩هـ (٤ تموز ١٩٣٠م) ، ولم يقتصر الأمر على المغرب بل تعدّى ذلك إلى المشرق الإسلامي ، ففي مصر كانت جمعية الشبان المسلمين ، وجمعية الهداية الإسلامية تتعرضان لما يهدف إليه الظهير البربري ، كما كانت مجلة الفتح تنشر المقالات الكثيرة عنه ، وكانت تصل إليها المقالات من كثير من المغاربة الذين يقيمون في فرنسا ، وينشرون بأسماء مستعارة ، وتوزّع هذه المجلة في المغرب بأعداد كبيرة ، حتى منعت السلطات الحاكمة دخولها ، وشجب المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في القدس عام ١٣٥٠هـ هذا التصرف الذي قامت به السلطة الفرنسية في المغرب .

ونتيجة المظاهرات والقلاقل مع العميد « ميلي » مدير الاستشارات ، ومع الصدر الأعظم الحاج مفري الذي عيّنه الفرنسيون ، فوق لهم ، واللقاءات في المساجد ، وذكر اسم الله المعظم ، ظهرت الحركة الوطنية . فقد دُعي إلى المجلس البلدي ما يقرب من مائتي من الأعيان يوم ٢٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٢ آب ١٩٣٠م) لانتخاب عشرين عضواً لتحرير عريضة بمطالب الأهالي ، وتمّ اللقاء ، وانتخب الحضور عشرين عضواً هم :

١ ـ محمد بن عبد السلام الحلو .
٢ ـ علال الفاسي .
٣ ـ حرة الطاهري .

٤ ـ محمد بن الحسن الوزاني .
٥ ـ عبد الرحمن القرشي .
٦ ـ أحمد بن الحاج الطاهر مكوار .
٧ ـ محمد أشرقي .
٨ ـ أحمد بوعياد .
٩ ـ محمد بن المفضل بن جلون .
١٠ ـ عبد السلام المراكشي .
١١ ـ عبد العزيز بن إدريس .
١٢ ـ الحسن بوعياد .
١٣ ـ إدريس بن محمد الوزاني .
١٤ ـ عبد الواحد الفاسي .
١٥ ـ إدريس بن عبد الرحمن برادة .
١٦ ـ الهاشمي الفيلالي .
١٧ ـ محمد بن العربي التازي .
١٨ ـ أحمد الرامي .
١٩ ـ عبد الهادي بن المواز .
٢٠ ـ عمر بن عبد الجليل .

ثم اختار هؤلاء عشرة منهم ، وهم :

١ ـ عبد الرحمن القرشي .
٢ ـ إدريس بن محمد الوزاني .
٣ ـ عبد الواحد الفاسي .
٤ ـ عبد الهادي بن المواز .
٥ ـ محمد بن المفضل بن جلون .
٦ ـ محمد بن الحسن الوزاني .
٧ ـ علال الفاسي .

٨ ـ عمر بن عبد الجليل .
٩ ـ محمد بن عبد السلام الحلو .
١٠ ـ محمد الديوري .

وفي مساء اليوم التالي تكوّنت الجماعة الأولى للكفاح في دار أحمد بن الحاج الطاهر مكوار ، وأقسمت يمين الإخلاص لله ، ثم للوطن والملك ، وأعطيت أسماء حركية بأسماء العشرة المبشرين بالجنة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهي :

١ ـ حمزة الطاهري : [أبو بكر] .
٢ ـ علال الفاسي : [عمر] .
٣ ـ محمد بن الحسن الوزاني : [عثمان] .
٤ ـ العربي بوعياد : [علي] .
٥ ـ أحمد بوعياد : [سعد] .
٦ ـ الحسن بوعياد : [سعيد] .
٧ ـ عبد القادر التازي : [طلحة] .
٨ ـ محمد الديوري : [الزبير] .
٩ ـ إدريس بن عبد الرحمن برادة : [عبد الرحمن بن عوف] .
١٠ ـ أحمد مكوار : [أبو عبيدة] .

وأطلق على هذه الجماعة اسم « الطائفة » ، وعلى الجماعة التي تليها اسم « الزاوية » .

وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٣ آب ١٩٣٠م) ، أعدّت العريضة التي ستقدّم إلى السلطان ، والتي تشمل مطالب البلاد ، وهي :

١ ـ إلغاء التشريعات المتعلّقة بالظهير البربري .
٢ ـ توحيد التشريع والإدارة بالبلاد .
٣ ـ تركيز جميع السلطات بيد السلطان وحكومته

وبعد ثلاثة أيام أي في ٢ ربيع الثاني سافر الوفد إلى الرباط ، ويتألف من :

١ ـ عبد الواحد الفاسي .
٢ ـ عبد الرحمن القرشي .
٣ ـ عبد الهادي المواز .
٤ ـ إدريس بن محمد الوزاني .
٥ ـ محمد بن جلون .
٦ ـ علال الفاسي .
٧ ـ محمد بن الحسن الوزاني .
٨ ـ عمر بن عبد الجليل .
٩ ـ محمد الديوري .

غير أن السلطة قد منعت علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من السفر بحجة أنهما قد سجنا بموضوع الظهير البربري ، كما تضامن معهما عمر بن عبد الجليل ، فلم يسافر ، وهكذا بقي الوفد ستة أعضاء[1] ، ورجع الوفد يوم ٦ ربيع الثاني بعد أن قابل الملك ، والتقى بالأعضاء العشرين المنتخبين ، وأبلغهم جواب الملك ، وهو : « حيث قدمتم أصلحكم الله ، ستنظر في مطالبكم ونجيبكم ولا يكون إلاّ الخير » . وعادت المظاهرات ، وذكر اسم الله اللطيف في المساجد ، فاعتقلت السلطات في اليوم التالي محمد بن عبد السلام الحلو مع بعض الناس ، ثم تتابعت الاعتقالات ، فلما كان موعد الحضور إلى جامع القرويين يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٢ أيلول ١٩٣٠م) لم يحضر سوى خمسة ، إذ كان الآخرون قد اعتقلوا ، أو تخفّوا ، أو فرّوا ، والذين حضروا في ذلك اليوم : أحمد مكوار ، وأخوه المدني مكوار ، والحسن بوعياد ، وأخوه محمد بوعياد وعبد القادر الأزرق ، ثم فرّ الحسن بوعياد إلى طنجة .

---

(١) لعلمت السلطة الفرنسية أن بعض أعضاء الوفد هو وفي الملك حقيقة هذين الرجلين ، وذلك للإيقاع بين الملك والحركة الوطنية ، غير أن الوطنيين لم يفطنوا لهذه الدسيسة

ومنها اتجه إلى مصر حيث أقام هناك .

ابتدأت لجان العمل الوطني ، وخاصة في مدن (فاس) على أنها العاصمة القديمة ، و(الرباط) بصفتها العاصمة الجديدة ، و (سلا) ، و (تطوان) .

لم تطالب الحركات الوطنية باستقلال البلاد ، وجلاء القوات الأجنبية عنها ، فالاستقلال لا ينال إلاّ بالسيف ، والعدو لا يجلو إلاّ بالطرد ، ولا يكون الطرد إلاّ بالقوة ، وقد فشل المغاربة في مقاومتهم المسلّحة ، وأخفقوا في ثوراتهم ، لذا كانت مطالبهم سهلةً على المحتلين ، وتعطي أملاً في التفاهم ، وإمكانية العيش بسلام في ظلّ الحماية الفرنسية رغم ما فيها من ظلم وتسلّط ، وما يعقبه من ذلّ .

بدأ العمل ، وتجمّع المسلمون ، وبرزت « كتلة العمل الوطني » فكانت أول تنظيم سياسيّ في البلاد ، وأصدرت جريدتين باللغة الفرنسية ، إحداهما في فاس ، وتحمل اسم « الشعب » ، وصدرت الأخرى في باريس باسم « المغرب » ، وكانت الكتلة تضمّ المتعلّمين الأوائل من أصحاب العاطفة الإسلامية ، وقد اتصلوا بإخوانهم من أبناء البلدان العربية والإسلامية ، وخاصةً مصر ، حيث كان التفاهم بجمعية الشبان المسلمين ، وبجمعية الهداية الإسلامية ، إضافةً إلى صلتهم بالصحف مثل الفتح وغيرها ، وصاحبها محب الدين الخطيب ، كما اتصلوا بجمعية العلماء في الجزائر ، وحزب الدستور في تونس . ثم صدرت جريدة « الحياة » ، ومجلة « السلام » في مدينة (تطوان) ، وصدرتا باللغة العربية .

قدّمت كتلة العمل الوطني مذكّرةً إلى الملك محمد الخامس ، وإلى السلطات الفرنسية ، كما أرسلت نسخاً منها إلى ممثل الدول الأجنبية ، وتشمل المطالب المغربية ، وأهمّها :

١ ـ إلغاء مظاهر الحكم الفرنسي المباشر ، وتطبيق معاهدة الحماية نصّاً وروحاً ،

وقيام حكم ملكيّ دستوريّ .

٢ ـ ضرورة إلحاق أهل المغرب بالوظائف ليتمرّسوا على العمل .

٣ ـ تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد جميعها ، والمحافظة على وحدة التراب المراكشي .

٤ ـ الفصل بين السلطات .

٥ ـ تأسيس مجالس ـ بلدية ، وإقليمية ، ومجلس وطني على أن يكون أعضاء هذه المجالس كلها من المغاربة .

والغريب أن الفرنسيين في المغرب كانوا يطالبون بمجلس نيابيّ خاصّ بهم على حين لم يكن لأهل البلاد بعد مجلس نيابي ، واحتجّت كتلة العمل الوطني على هذا الطلب ، ولكن المقيم الفرنسي حلّ حزب كتلة العمل الوطني .

واصلت الكتلة نشاطها على الرغم من صدور قرار بحلّها ، ولكن تحت اسم « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » ، وأخذت تسعى في نشر التعليم ، وحماية الثقافة العربية ، ونشر الوعي بين شباب المغرب ، وقد لقيت الكتلة تأييداً من قبل الشعب الأمر الذي زاد من نشاطها ، وأخذت تتحرّك في مختلف النواحي ، ولكنها ظنّت أن نجاح الجبهة الاشتراكية في فرنسا واستلام الحكم بمختلف الوطأة ، وعقدت مؤتمراً في مدينة الرباط في تاريخ ١٠ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦م) ، وقد اتخذت قرارات مستعجلة رُفعت إلى المقيم الفرنسي ، وتحدّت عراقيل من قبل الشعب تأييد قرارات المؤتمر ومطالب الحركة الوطنية ، ثم عُقد اجتماعٌ آخر في مدينة الدار البيضاء ، ولكن المقيم الفرنسي « نوغس » اعتقل ثلاثةً من زعماء الحركة الوطنية ، فأعلن الشعب الإضراب العام ، واندلعت المظاهرات في المدن ، وحدثت معارك عنيفة بين أفراد الشعب المتظاهرين والقوات الفرنسية فما كان من المقيم العام إلاّ أن تراجع ، وأطلق سراح المعتقلين ، وسمح بإصدار أربع صحف باللغة العربية ، وواحدة باللغة الفرنسية ، وكان في هذا أن عاد للحركة نشاطها ، فافتتحت لها مكتباً في مدينة فاس ، وانتخب علال الفاسي

رئيساً للكتلة فانسحب منها محمد بن الحسن الوزاني ، ووجدت السلطات الفرنسية مجالاً لها في هذا الاختلاف الشخصي بين زعماء الحركة ، فأصدرت قراراً بحلّ الحركة الوطنية في تاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (٩ آذار ١٩٣٧م) .

النشاط السياسي في بلاد الريف : كان العمل السياسي واحداً في مراكش كلها ، ويعدّ في بلاد الريف تتمةً لما يقوم به المغاربة في المنطقة التي تقع تحت سيطرة النفوذ الفرنسي ، فكتلة العمل الوطني أو الحركة الوطنية في مراكش لها امتداد في الريف ، وقد توفي زعامتها هناك « عبد الخالق الطريس » ، غير أن حركة فرانكو في إسبانيا قد جعلت الحركة في الريف تنفصل عن الحركة الوطنية في مراكش ، وقد دعا الطريس حركته باسم « حزب الإصلاح الوطني » ، والواقع أن هذا الحزب قد بقي على صلة وثيقة مع الحزب الوطني في مراكش والذي يرأسه علال الفاسي ، ثم اللتي عبد يحمل اسم حزب الاستقلال ، وأخيراً اندمج في حزب الاستقلال عام ١٣٧٦هـ .

أصدر عبد الخالق الطريس جريدة « الحياة » باللغة العربية في مدينة تطوان في شهر ذي القعدة عام ١٣٥٢هـ (آذار ١٩٣٤م) ، وأسّس المعهد الحرّ ، وشكّل فوق القنصان المغاربة ، كما اشترك مع آخرين منهم الشريف الوزاني ، والطيب بنون ، ومحمد الفاسي ، في تشكيل عصبة الفكر المغربي ، ولكن انشقّ محمد المكي الناصري ، وألّف حزب « الوحدة » ، وأصدر جريدة « الوحدة المغربية » ، وأسّس « المعهد الخليفي » ، كما انشقّ عن عبد الخالق الطريس الزعيم محمود بونعة ، وشكّل حزب الأحرار ، وأصدر جريدة « الريف » . وهكذا أصبح في بلاد الريف ثلاثة أحزاب ، وتنطق باسمها ثلاث صحف .

استمرار النشاط في مراكش : أعاد رجالات البلاد تنظيمهم ولكن باسم جديد هو « الحزب الوطني » برئاسة علال الفاسي ، واتخذوا في

نشاطهم ، فاحسّ الفرنسيون بالخطر عليهم ، فقاموا باعتقال لجنة الحزب التنفيذية كاملة ، ونفوا أعضاءها .

أما محمد حسن الوزاني فقد أسّس اللجنة القومية ، ثم أطلق على تنظيمه « حزب الاستقلال الديمقراطي » ، وأصدر جريدة « الرأي العام » لتنطق باسم الحزب ، وكان برنامجه تثبيت الحكم الدستوري النيابي ، والتدرّج في العلاقات مع فرنسا حيث يطالب ببعض الحقوق فإذا حصل عليها انتقل إلى مطالب أخرى ، فإن المطالب الرئيسية يصعب على فرنسا تحقيقها بل البحث فيها ، وهذا ما يؤدّي إلى توتر العلاقات دون الحصول على شيء .

وبدأت الاضطرابات العامة في البلاد بإضراب العمال بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي ، فأقدمت السلطات الفرنسية على حلّ التجمعات العمالية ، وأعقبتها حوادث مكناس حيث احتفظ الفرنسيون بمياه السري لأنفسهم وحرموا منها أهل البلاد ، فأدّى إلى قيام انتفاضة ساخطة على الدخلاء الأمر الذي جعل المقيم الفرنسي يشرف على إطفائها بنفسه باتخاذ إجراءات تعسفية ، وتلتها حلات عنيفة في المساجد قادها العلماء ضدّ الفرنسيين ، وخاصةً في مدينتي (الرباط) و (فاس) ، فأصدر الوزير الأول قراراً بمنع استخدام المساجد لأسباب سياسية ، وهي تهمةٌ معروفةٌ في الأمصار الإسلامية ، فإن أي كلمةٍ لا ترضي الحاكم في المساجد يمنعها بعنف ، ويطلق عليها سياسة ، وأنه يجب إبعاد الدين عن السياسة ، وإبقاءه على نقائه وصفائه على حدّ زعم الغلاة ، مع أن الإسلام يشمل جوانب الحياة كلها ، ولا يمكن فصل جانب عن جانب ، وما السياسة إلاّ أحد هذه الجوانب ، ولا يمكن فصلها عن الإسلام أبداً ، وأن المسجد هو المكان الأساسي للبحث في قضايا الحياة كلها ، ودراسة أوضاع المسلمين في العالم كله ، سواء أكان ذلك في خطب الجمعة أم في غيرها ، بل وفي كل وقت من الأوقات ، والمساجد تبقى مفتّحة الأبواب لهذا الغرض ، وفي عهد رسول الله ﷺ ، وفي أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، وعلى مدار التاريخ الإسلامي كلها حزب المسلمين أمرّ نوعي .

الصلاة جامعة ، فيتوافد المسلمون إلى المساجد ، وتُعرض القضية ، ويُعرِّف الناس بما يجب عليهم اتجاهه .

ولما جاء المستعمرون الصليبيون كانوا في واد ، والمسلمون في واد آخر ، فهم يحاربون دخلاء يريدون النيل من المسلمين ، وإرواء حقدهم بما يقومون به من جرائم وانتهاك للحرمات ، والمسلمون أبناء البلاد مغلوبٌ على أمرهم ، فلا مكان لهم يجمعهم إلاّ المسجد ، ولا موضع يلجؤون إليه إلاّ المسجد ، ولا موقع يحتمون به إلاّ المسجد ، فيتدارسون أمورهم هناك ، ويرفعون مطالبهم ، ويبدون آراءهم ، وكان الأمر طبيعياً أن يخول الدخلاء دون هذا ، ويدّعون إبعاد الدين عن السياسة ، وخروج المستعمرون ، وصادت البلاد إلى يد أبنائها ، غير أن الأحزاب والتنظيمات غير الإسلامية رأت الحديث في المساجد عن شؤون البلاد ليس في مصلحتها ، وإنما هو عليها ، إذ تستفيد منه الهيئات الإسلامية ، وإن لم تكن معادية لها سياسياً فهي تعمل للإسلام ، والأحزاب العلمانية تعادي الإسلام ، فكل لقاء في المسجد إنما هو ضدّ منهجها ، ولا يتفق مع خطها السياسي على الأقل ، لذا فقد حافظت هذه الأحزاب على السياسة الفصلية الاستعمارية سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة ، كما استمرّت في تطبيق السياسة الاستعمارية في شعارات فصل الدين عن الدولة ، وعدّت كل حديث في الشؤون العامة في المساجد إنما هو إقحام الدين في السياسة ، وهذا لا يصح أبداً على رغم الصليبيين ومن سار على نهجهم .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، ولم تلبث أن انهارت فرنسا أمام الألمان ، وقامت فيها حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » التي وقّع المقدمة مع الألمان ، على حين بقي الجنرال ديغول خارج فرنسا يعادي حكومة « فيشي » ، ويقاتل بجانب الحلفاء ، وقد شكّل حكومة « فرنسا الحرّة » .

لم ترحم إسبانيا واحتلّت طنجة ، وسمحت للألمان بالتدرب في المنطقة المراكشية الخاضعة لنفوذها ، بل قامت مظاهراتٌ فيها تطالب الحكومة

باحتلال المحمية الفرنسية من مراكش ، وقد كان الجنرال « فرانكو » حاكم إسبانيا إلى جانب الحكومات الاستبدادية في كلٍّ من ألمانيا وإيطاليا ، ومن مؤيّديها ، ما دام أنه أحد الاستبداديين .

أما المغرب فتبعت حكومة « فيشي » الموالية للألمان ، وكان السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء ، ويبدو أنه على كرهٍ بدول المحور الاستبدادية الحاكم ، أو كان يحسّ ضمناً أن نتيجة الحرب ستكون لمصلحة الحلفاء رغم أن السنوات الأولى من القتال كانت لمصلحة دول المحور ، بل إن الألمان قد اكتسحوا معظم الأراضي الأوربية . وكان محمد الخامس على علاقةٍ وطيدةٍ مع الوطنيين في بلاده .

نزل الحلفاء بالمغرب في ١١ ذي القعدة ١٣٦٢هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، وخرج منها أتباع حكومة « فيشي » ، وانطلقت الحركة الوطنية بنشاطها من جديد ، وفي اليوم الأول من عام ١٣٦٣هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٣م) ، نشأ حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي ، وحلّ محلّ الحزب الوطني ، وتسلّم أمانة السرّ فيه أحمد بلفريج ، وأصدر الحزب جريدة « العلم » باللغة العربية ، وجريدة « الاستقلال » باللغة الفرنسية ، وقد نال تأييداً كبيراً في الأوساط الشعبية ، بل كان الملك محمد الخامس من أول المؤيّدين له ، وإن كان بشكلٍ سرّيٍّ ، وفي ٢٦ محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) التقت الأحزاب المغربية ، والتحقت ميثاقاً تضمن أهداف الشعب المغربي ، ووقّع عليها أربعةٌ وستون زعيماً من رجالات البلاد ، وقدّموا حزب الاستقلال بتقديم المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم الفرنسي العام ، وبمتابعة مراحل المطالبة بالاستقلال . وكانت أهمّ بنود هذا الميثاق :

١ ـ المطالبة بالاستقلال التام ، ووحدة الأراضي المغربية .

٢ ـ إقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم .

٣ ـ التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد ، وتطبيق الإصلاح المنشود على أساس العمل لإعلاء المغرب بالتدخل فيه .

وقد قرّر الزعماء أن نظام الحماية لا يحقّق شيئاً للبلاد ، ولا يمكن أن نستفيد منه ، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح .

قدّم الحزب المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم العام . أما الملك فقد أيّد هذه المطالب دون الرجوع إلى السلطات الفرنسية ، وشكّل لجنة لدراستها ، وعقد مؤتمراً للأعيان ، وعيّن لجنة للاتصال مع الحزب . أما المقيم العام الفرنسي فقد كان ردّه بالأمر بإلقاء القبض على زعماء الحزب ، ونفيهم إلى الجنوب ، ووقعت أحداث دامية ، واعتلأت السجون بأبناء البلاد وزعمائهم .

وقدّم المقيم العام « جيريل بيو » كرة فعل مشروعاً سمّاه إصلاحياً ، ولكن في حدود معاهدة الحماية التي يرفضها المغاربة إذ تتنافى مع سيادة بلادهم ، وردّ عليه حزب الاستقلال ، وبيّن أن هذا المشروع اعتداء على حقوق المغرب إلاّ أن المقيم العام قد أصرّ على المشروع ، وأراد فرضه بالقوة ، غير أنه أخفق في ذلك ، وحاول فرضه بالتمويه فشل ، فاتخذ إجراءات تعسفية شديدة ، وقام باعتقال زعماء الحزب ونفيهم ، حيث نُفي « علال الفاسي » إلى « الغابون » و « أحمد بلفريج » إلى جزيرة « كورسيكا » ، و « محمد اليزيدي » إلى « بتزرت » و . . . ، وقامت مظاهرات في أنحاء متعددة من البلاد تضامناً مع الحزب وزعمائه ، فقمعها الفرنسيون بعنف ، ونفّذوا حكم الإعدام بعدد من الشباب صباح ١٢ ربيع الأول ، ولما رأت فرنسا أن الحركة الوطنية عنيفة ، وأن التعسّف قد يجرّ ويلات عليها ، لذا فقد غيّرت سياستها ، واستدعت المقيم العام « جيريل بيو » ، واستبدلته بآخر .

بعد الحرب : جاء المقيم العام الجديد « أريك لابون » ، فأمر بإعادة الزعماء المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، والسماح بإصدار صحف عربية ، وذلك كنوع من سياسة الإرضاء ، أو محاولة الموافقة على السياسة الجديدة ، إذ قدّم مشروعاً سمّاه إصلاحياً أيضاً ، ويعتمد على سياسة نظام اللامركزية بالحكم بصورة يستفيد منه المستعمرون بالحكّام . فمن ناحية الحكم اقترح أن تُجرى انتخابات في المدن والقرى لممثلين في المجالس لها ، على

أن جزء من الأسرة المغربية ، حيث يقترح المشروع دمجهم مع أبناء المغرب في أسرة واحدة على حدّ تعبيره ، كما يُعدّ السلطان ملكاً للمغاربين ، أما من الناحية الاقتصادية فقد رسم المقيم العام سياسة بقاء استعمار فرنسا اقتصادياً للمغرب حتى بعد الاستقلال الذي يعدّ أنه آتٍ لا محالة ، فقد حاول أن يؤمّم بعض المتاجم [بصفته الاشتراكية] لحساب الحكومة الفرنسية الاستعمارية ، وأن يؤسّس شركات استثمارية فرنسية ، وبدأ التأسيس فعلاً .

ردّ حزب الاستقلال على مشروع المقيم العام والذي عارضه الملك أيضاً ، رفض الحزب والملك اشتراك الفرنسيين في الحكم في المجالس المنتخبة فهم غرباء عن البلاد ، وليس لهم الحقّ في حكمها ، واقترح كتبديل إلغاء معاهدة الحماية العمل في مشروع اتفاقية للاستقلال ، وأما في المقترحات الاقتصادية فقد عدّ الحزب مشروع المقيم العام نوعاً من الإقطاع الفرنسي في أرض المغرب ، وأسّس الحزب لجنة اقتصادية لتوجيه المواطنين المغاربة للردّ العملي على المشروعات الفرنسية ، فلما مضى المقيم العام في تأسيس الشركات الفرنسية ، ومنها شركة الطيران « أسّس الوطنيون شركة « النجوم » للنقل المدني الجوي . وأسّس المقيم العام شركة للإخراج السينمائي ، فأسّس الوطنيون شركة « استديو المغرب » .

قام الملك بزيارة لطنجة ، وأتبعها بزيارة لبلاد الريف ، كنوع من التظاهر بتأييد سياسة حزب الاستقلال ، وقد ألقى خطباً ، واستقبل استقبالاً حافلاً في كلتا المنطقتين ، وكان يعلن في كل كلمة يلقيها وحدة المغرب ، وأن كل أقليم منه جزء لا يتفصل عنه ، وأن المغرب هنا شخصيتها العربية والإسلامية لا تحيد عنها ، ولا تتزحزح مهما تعرّضت لعوامل ، وقد أفضت هذه الزيارات مضاجع الفرنسيين ، وكانوا من قبل قد حاولوا ثنيه عن القيام بهذه الزيارات ، فلم يفلحوا ، وارتكبوا عدة مذابح وجرائم في الدار البيضاء ليحولوا دون قيامه بالزيارة ، فلم ينجحوا .

امتنع الملك عن التصديق على مشروع مرسوم خاصّ بتأسيس شركة

فرنسية للمغرب ، ورفض كذلك التصديق على عدد من مشروعات المراسيم التي تهدف إلى تمليك الثروة المغربية للحكومة الفرنسية أو لشركات فرنسية ، فزاد الموقف تأزماً بين الملك والسلطات الفرنسية الحاكمة ، وزاد أكثر عندما قام الملك برحلته إلى طنجة ، وكلامه عن ضرورة التعاون بين المغرب والجامعة العربية .

غيّرت فرنسا المقيم العام ، وأرسلت مقيماً آخر هو الجنرال « جوان » تمهيداً لإزاحة الملك الذي كان قد كتب إلى باريس يرجو أن يكون المقيم العام من غير العسكريين . فجاء « جوان » وهو من مواليد الجزائر ، ويرى بشكل صريح أن فرنسا يجب أن تحفظ بممتلكاتها في شمالي إفريقية مائي ثمن [كنوع من الاشتراكية التي ينتمي إليها ، وتأييداً لسياسة حكومة « رامباديه » الاشتراكية التي تحكم فرنسا يومئذ] ، وهو رجلٌ صلبٌ لا يتزحزح عن موقفه ، ويستحيل ثنيه عن فكرة تخطر في باله أو رسمها في ذهنه مسبقاً .

ما أن وصل « جوان » إلى مراكش حتى أخذ يستعمل التهديد ، والمكر والخداع ، ويحاول الإيقاع بين الزعماء ، وبين الشعب بعضهم على بعض ، فقد حاول إقناع بعض العلماء لإصدار فتوى بمخالفة أعمال الملك للشرع ، وحاول تشويه سمعة حزب الاستقلال متهماً زعماءه بأنهم جماعة من المتعلمين الناقمين العاطلين عن العمل ، ولا يمثلون إلاّ أنفسهم . وحاول أن يفسد بين العرب والبربر ، وأن يفسد بين السلفية والصوفية ، فقد حرّض عدد الخير الكتاني شيخ الطرق الصوفية للوقوف ضد حزب الاستقلال الذي لا يؤيّد الصوفية ، ووعد الملك من الذين يدعمون حزب الاستقلال ، وبدأ أصبح الكتاني مناوئاً للملك ، وعمل على إصدار منشورات تنال من الأسرة الحاكمة ، وتحمل توقيع اسم حزب مستعار ، تارة تحمل اسم حزب الله ، وتارة حزب الإخوان المؤمنين ، ورغب في استصدار مرسوم يمنع فيه من الهتاف بالحرية والاستقلال فيما إذا رأى الملك أو ولي العهد .

حاول حزب الاستقلال التفاهم مع باريس مباشرة متخطياً الجنرال

« جوان » نتيجة إجراءاته التعسفية ، وطريقة المكر والخداع التي يتخذها ، وأسلوب الإيقاع الذي يسلكه ، فسافر وفدٌ من الحزب يتألف من : عمر بن عبد الجليل ، وعبد الكريم جلون ، وأحمد الخمياني ، لشرح الموقف للمسؤولين وللرأي العام الفرنسي ، فلم يظفر الوفد بحاجته . ثم سافر أمين سر الحزب أحمد بلفريج ، فلم يصل إلى نتيجة ، ثم ذهب علال الفاسي ، فأخبر أنه لا أمل بالتفاهم مع أحدٍ من المغاربة مهما كان مركزه بعد أن منح المقيم العام الجنرال « جوان » سلطاتٍ واسعة ، وأعطي صلاحيات خلع الملك إذا اقتضى الأمر ، فرجع علال الفاسي إلى الرباط ، غير أنه قد رأى أن نشاطه محصور ، ولا بدّ من الانطلاق ، فسافر إلى القاهرة في جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ (أيار ١٩٤٧م) ، والتقى هناك بالأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان قد لجأ إلى مصر ، وأنشأ مكتب المغرب العربي ، وانضم محمد الخطابي رئاسته .

وقف الملك من المقيم العام الجنرال « جوان » موقفاً صلباً ، إذ كان يرفض توقيع مشروعات القوانين التي تُعرض عليه ، ويحيلها إلى مجلسٍ وزاريةٍ لدراستها ، فكانت هذه اللجان تقترح مشروعات تغاير فكرة المقيم العام ، وتوافق رغبات الملك ، فيقرّها . ورفض فكرة وزارة مشتركة من المغاربة والفرنسيين ، ومجلس للشورى مشترك ، بل رفض مبدأ الشراكة الفرنسيين أساساً في المجلس والوزارة ، وكاد الأمر يصل إلى القطيعة بين الطرفين ، بل إلى الانكسار .

زيارة فرنسا : حتّمت فرنسا أن تقع المواجهة بين الملك وبين المقيم العام « جوان » ، وأن يساند الشعب الملك ، وعندها يصعب رتق ما خرق ، لذا رأت أن تحامل الملك بعض المحاملة لتقريب الشقة بينها وبينه ، وربما يؤدي هذا التصرف وما تقوم به بعده من محاولة إيجاد هوة بين الملك وشعبه إلى إخضاع الملك وتأديبه - على حسب رأيها - وكل من يعاندها ويخرج عن إرادتها ، وضرب الشعب قد يستحق . ذهبت فرنسا الملك لزيارتها ، فلقي

الدعوة ، وسافر في ١٩ ذي الحجة ١٣٦٩هـ (٢ تشرين الأول ١٩٥٠م) ، ومعه الوزراء ، والأعيان ، وبعض القادة ، وديوانه الخاص . وفي اليوم التالي من أيام وصوله قدم مذكرة لرئيس الجمهورية طالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية التي فرضتها فرنسا على بلاده ، وفرضت الوزارة الفرنسية مذكرة الملك مع أنها تعرّضت لضغطٍ شديدٍ من السلطات الفرنسية في مراكش ، بل ومن المستوطنين الفرنسيين هناك ، ورأت الوزارة أن على فرنسا أن تتابع المفاوضة مع إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تدرسها لجنةٌ مغربية ـ فرنسية .

وانتهت زيارة الملك لفرنسا ، وقبل أن يغادر باريس أعطى رئيس الجمهورية الفرنسي مذكرةً ثانيةً أبدى فيها أسفه لإصرار الحكومة الفرنسية على التمسك بمعاهدة الحماية ، وتفضيلها مصالح المستوطنين الفرنسيين على كل مصلحة ، بل على أهل مراكش جميعاً ، وطالب مرةً أخرى بمذكرته باستقلال مراكش ، ودعا فرنسا لعقد معاهدة على أساس هذا الاستقلال ، ورجع من غير أن يحقق شيئاً أو يظفر بحاجة .

وعندما عاد الملك أحد تهامي الجلاوي يعلن تأييده لفرنسا ، ويتقد موقف الملك من مسايرة حزب الاستقلال ودعمه رغم أنه لا يمثل سوى فئة قليلة من أهل المدن . ولكن أظهر الشعب تأييده للملك ، وظهر هذا خاصةً في الاحتفالات التي أقيمت في البلاد بمناسبة ذكرى جلوس الملك على عرش البلاد ، وإن الأعضاء المنتخبين في مجلس شورى المقيم قد تكلّموا بالثناء على الملك ، وإن العضو « محمد الأخزاوي » قد ألقى كلمةً أعلن فيها فشل نظام الحماية ، وطالب بالاستقلال ، فما كان من المقيم العام إلاّ أن أسكت الخطيب « محمد الأخزاوي » ، ومنعه من متابعة الكلام ، وطرده من القاعة ، فخرج غاضباً محتجّاً ، وخرج معه لضامناً « أحمد اليزيدي » و« محمد العراقي » ، ثم خرج أكثر الأعضاء المنتخبين ، أما المعيّنون فهم من أنصار السلطة الفرنسية ، وما عنوا إلاّ لهذه الصفة ، وقد انطلق الذين خرجوا من القاعة إلى

قصر الملك ، فاستقبلهم بحفاوة ، واستمع منهم .

وعاد الفرنسيون إلى التهديد ثانيةً ، وكان المقيم العام الفرنسي في رحلة إلى أمريكا ، فقبل أن يغادر مراكش مرّ على الملك ، كمودعٍ حسب الأعراف السياسية ، إلاّ أنه قدّم له إنذاراً يطلب منه فيه :

١ ـ طرد أعضاء ديوان الملك .
٢ ـ طرد بعض كبار الموظفين .
٣ ـ التخلّي عن حزب الاستقلال ، وعن تأييده ومساعدته .
٤ ـ توقيع مشروعات المراسيم المجمّدة .

وأنذره أنه في حالة رفضه لهذه البنود فما عليه إلاّ أن يتنازل عن العرش ، أو تحتلّه فرنسا بالقوة ، وتشهّر به ، وسافر المقيم العام ، وعاد فوجد الملك على حاله لا يتزحزح عنها أبداً ، فجدّد إنذاره ، فلم يتغيّر شيء ، واستمرّ الملك على سياسته الأولى ، غير أن القوات الفرنسية قد قامت بتهديد عملي ، إذ احتلّت المدن الرئيسية ، وحاصرت قصر الملك في تاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (٢٤ شباط ١٩٥٢م) ، فاضطرّ الملك إلى عزل أعضاء ديوانه ، وعزل رئيس جامعة القرويين في مدينة فاس ، وتوقيع بعض المراسيم التي سبق أن رفض توقيعها ، كما أصدر بياناً في اليوم التالي أعلن فيه أنه فوق الأحزاب ، وشجب أعمال العنف والانقسامات المخالفة للدين الذي يأمر بعدم الفرقة ، وأكّد صداقته لفرنسا .

كانت جامعة الدول العربية قد بحثت في دورتها العادية أوضاع المغرب ، واستنكرت الأعمال التي تقوم بها فرنسا هناك . وكان مندوب جريدة الأهرام المصرية زائراً لمدينة الرباط في تلك الأيام ، فأعلن له الملك أنه رضخ لتنفيذ ما قام به مكرهاً ، ونشرت الجريدة الخبر ، فكان له أسوأ الأثر في نفوس المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي أجمع .

وقامت بعض ردود الفعل الداخلية ، لكن لم تكن على المستوى

المطلوب ، إذ احتفل حزب الاستقلال في طنجة في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ (٢٢ آذار ١٩٥٢م) بمناسبة ذكرى تأسيس الجامعة العربية ، أو ما يُعرف اختصاراً بعيد جامعة الدول العربية ، فقام بمظاهرة ضخمة بهذه المناسبة ، ورُفعت فيها أعلام الدول الإسلامية المستقلة ، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية الأخرى ، إظهاراً لارتباطها بها

قضية المغرب في الأمم المتحدة : خرجت قضايا المغرب عن إطارها المحلي، وتردد أصداؤها في أكثر الدول الإسلامية ، وعرضت كتلة الدول الآسيوية ـ الإفريقية القضية على هيئة الأمم المتحدة أثناء اجتماعها في باريس ، غير أن الجمعية العمومية قررت تأجيل النظر فيها ، إذ أن الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية رغم كثرة عدد أصواتها في الهيئة إلاّ أن أثرها الحقيقي ضعيف ، والأثر الفعلي للدول الكبرى رغم قلة عدد أصواتها شيءٌ ، وأن الدول التي تسمّى دول عدم الانحياز ليست في الواقع كذلك ، فإن أكثرها متحاز ، ومضطرٌ للالتزام بما تمليه عليه الدول العظمى المرتبطة بها سياسياً أو اقتصادياً أو مصلحة أو . . .

أتى الخريف ، وجاءت ذكرى جلوس الملك محمد الخامس على عرش المغرب ، فاحتفل حزب الاستقلال بهذه المناسبة ، وشاركت وفود البلدان العربية ، وتكلّم بعضها . وفي المناسبة نفسها أعلن الملك في الرباط ضرورة إلغاء معاهدة الحماية ، وطالب الشعب بالهدوء ، وذكّرهم أن المطالبة تكون بالهدوء ، وتُنال بالرضا

وبدّلت فرنسا المقيم العام ، وجاء المقيم الجديد « أوغستين غيوم » في ٢٨ ذي القعدة ١٣٧١هـ (١٨ آب ١٩٥٢م) .

وتجمّعت الأحزاب الوطنية في ١٤ ربيع الثاني ١٣٧١هـ و ١١ كانون الثاني ١٩٥٢م) ، وشكّلت جبهةً وطنيةً واحدةً وقدّمت مذكرةً إلى الملك ، هي المذكرة نفسها التي قدّمتها قبل ثمان سنوات في اليوم نفسه .

بدأت بعض الأمصار الإسلامية تتجاوب مع الأصداء التي تصل إليها من المغرب ، وتتفاعل معها ، إذ قدّمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى فرنسا على الأعمال التي تقوم بها فرنسا في المغرب ، وطالبت الحكومة الأردنية الولايات المتحدة بالتدخّل في الأمر ، وقامت مظاهرات صاخبة في باكستان ولبنان ضدّ فرنسا وجرائمها في المغرب ، واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ (١٣ آذار ١٩٥٢م) ، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا ، وإثارة القضية في الأمم المتحدة ، ورُفعت مذكرة احتجاج فعلاً من السعودية ، ومصر ، والأردن ، وسوريا ، غير أن الحكومة الفرنسية قد رفضت تلك المذكرة وردّتها

قوي موقف الملك بعد أن رأى ذلك التأييد في الداخل وفي الخارج ، فبعث في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ مذكرةً إلى رئيس الجمهورية الفرنسية أيّد فيها المطالب الوطنية بالاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية ، فرفضت الحكومة الفرنسية المذكرة والمطالب الوطنية ، وتقدّمت بعروض جديدةٍ ، غير أن الملك ردّ رفضها أيضاً ، وأصدر في أوائل رجب من عام ١٣٧١هـ بياناً بيّن فيه أوجه الخلاف بين الملك والشعب المغربي من جهةٍ وبين السلطات الفرنسية من جهةٍ ثانيةٍ .

قدّمت العراق مذكرةً إلى هيئة الأمم المتحدة ، وطلبت فيها عرض قضية المغرب عليها ، وأيّد العراق ثلاث عشرة دولة إسلامية ، وأقرّت اللجنة السياسية صفة الاستعجال للقضية ، وناقشت اللجنة السياسية موضوع المغرب ، ورفضت مشروعاً عربياً ، وأقرّت مشروعاً تقدّمت به دول أمريكا اللاتينية من الفهوم ، ووافقت عليه اللجنة العمومية بأكثرية خمسٍ وأربعين صوتاً

الفراج الأزمة باشتدادها : أعلن حزب الاستقلال واتحاد النقابات في المغرب الإضراب العام تضامناً مع تونس التي أضربت بسبب مقتل « فرحات حشّاد » على أيدي السلطات الفرنسية ، فاستغلّ الفرنسيون هذه الفرصة بالإضرابات ، وقاموا بمذبحةٍ في مدينة الدار البيضاء ذهب ضحيتها أربعة

الاف مواطن ، كما اعتقلوا زعماء حزب الاستقلال ورؤساء اتحاد نقابات المغرب ، وأعلنوا حلّ حزب الاستقلال ، وعطّلوا الصحف العربية ، وقاموا بإجراءات تعسفية كثيرة ، ثم ألزمت الكثير من الوجهاء والقادة على التوقيع على عريضة تطالب بخلع الملك لمعارضته الإصلاحات التي تحتاج إليها أجهزة الدولة والإدارات ، لأن ثقافته عصرية (علمانية) تخالف تعاليم الإسلام السمحة ، ولذا فهو لا يصلح أن يكون مرجعاً في الأمور الدينية ، ويجب خلعه ، وذلك في تاريخ ١٧ رمضان ١٣٧٢هـ (٣٠ أيار ١٩٥٣م) .

وعقد « تهامي الجلاوي » مؤتمراً في ٣ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) الهدف منه معاداة الملك ، وقد أعلن في هذا المؤتمر خلع الملك . وكانت فرنسا قد قررت التخلّص من الملك بأية صورة من الصور ، وإنما اتخذت تمهّد لذلك ، وتقوم بالمقدّمات ، وفي التاسع من شهر ذي الحجة من عام ١٣٧٢هـ أي يوم الوقوف بعرفة قدّم المقيم العام الفرنسي « أغوستي غيوم » وثيقة للملك تتضمن اختياره بين التنازل عن الملك أو النفي ، غير أن الملك قام بتمزيق الوثيقة ، والقى بها ، وفي اليوم التالي صبيحة عيد الأضحى ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣م) جاءت قسوة من القوات الفرنسية ، واعتقلت الملك وأفراد عائلته ، ونقلتهم إلى المطار ، حيث أقلّتهم طائرة إلى (أجاكسيو) عاصمة جزيرة كورسيكا ، ثم بعدئذٍ نُقلوا إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي في شرق إفريقية ، ونُصّب مكانه أحد أفراد أسرته وهو محمد بن عرفة .

تفاقم الوضع ، ولم يعد هناك من حلٍّ يرضي أحد الطرفين إلاّ بتحقيق مستحيل ، فإما أن يحصل المغاربة على الاستقلال ، وتتراجع فرنسا عن موقفها ، وتتخلّى عن المغرب وتنسحب ، وإما أن تصرّ على موقفها ، وتتشبّث بالأمر ، وتقتك بأكثرية السكان ، ويبدو من أول الأمر أن الأحداث كانت تجري لمصلحة الموقف الأول ، إذ تفاعل الشعب كله إلاّ قليلاً منه ، وهبّ لتأييد الملك ، وأبدى تمسّكاً به ، والعمل على إعادته ، وامتاز المناضلون والعملاء ، عن

الصادقين بالعمل لمذهم .

وانطلق المخلصون ولم يستمعوا إلى طلب بعض الزعماء بالهدوء خوفاً من موجة النقمة العارمة المرتقبة ، ولم يرعووا إلى أحد ، ولم يعد أحدٌ يقبل بفكرة الحلّ السلمي والمفاوضة ، والعمل السياسي . وانقضّ الثائرون على عدوٍ كبير من المتعاونين مع فرنسا ، والموالين لها ، والذين يتفاهمون معها ! فتكوا

وتجاوز الأمر منطقة الحماية الفرنسية ، ووصل إلى منطقة الريف حيث الحماية الإسبانية ، إذ اجتمعت القبائل ، وعقدت مؤتمراً في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره المندوب السامي الإسباني الجنرال « غارسيا » ، وقد أعلن الحاضرون تأييد الملك محمد الخامس ، واستنكار ما أقدمت عليه فرنسا من اعتقال ونفي لرمز بلاد المغرب .

وفي منطقة الحماية الفرنسية جرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة المنصّب من قبل الأعداء ، ولعددٍ من البارزين في تعاونهم مع السلطات الفرنسية ، وقاطع السكان البضائع الفرنسية تلقائياً ، ووقعت الاضطرابات ، ونتيجة للأعمال المعادية للفرنسيين كان لا بدّ من تخطيط وتنظيم ، وتدبير للموضوعات والمواقف ، فنشأ عن ذلك جيش التحرير السري الذي استطاع أن يقوم ببعض الأعمال الناجحة في الإغارة على ثكنات الجيش الفرنسي ، وعلى بعض مؤسساتهم ، ومراكز الشرطة ، وتجاوز الأمر فوصل إلى بعض أفرادهم .

التراجع الفرنسي : أمام السيل الشعبي الجارف ، والتأييد الدولي ، واستنكار الأعمال الفرنسية ، والجرائم التي تقتها النفوس الكريمة ، كان لا بدّ من التراجع .

بدأ التراجع بتغيير المقيم الفرنسي العام ، إذ جاء « فرنسيس لاغوست » ، ولكن ذلك لم يجدِ شيئاً ، رغم كثرة التصريحات التي فيها شيء من محاولة إعطاء الاطمئنان للشعب ، وعادت الدول الإسلامية إلى عرض مشكلة

المغرب على الأمم المتحدة ، ولكن حزب الاستقلال أصرّ على رفض أي حلّ في ظلّ السلطان المنصّب محمد بن عرفة .

ذكّرت فرنسا بالموضوع ، فرأت أن السلطان المنصّب ليس إلاّ دمية تحرّكها هي ، ولا يستطيع أن يتصرّف في أي أمر حتى يرجع إليها إذ لا رأي له ، فلا فائدة منه أبداً فمنصبه ودونه سواء ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فهو مكروهٌ من الشعب ، بل يعدّه عدوه ما دام قد قبل المنصب مكان الذي يرغبه الشعب ويؤيّده ، وما دام الملك الشرعي قائماً لا داعي لوجود هذا ، ثم إنه مفروضٌ على الرعية فرضاً ، ومن قبل الأعداء ، وبعد هذا فهو من أسرة الملك الشرعي ، لذا لا يمكن إقناع السكان بأين عرفة أبداً .

الدول غير راضية عن تصرّف فرنسا : الدول الإسلامية تضامناً مع المغرب لروابط العقيدة ، فالمغرب جزء من ديار الإسلام ، ومصر إسلامي له مكانته . دول المعسكر الشرقي منافسة لدول المعسكر الغربي ، ومشاجرة بحارية الاستعمار ، وأنها مع الدول المستضعفة ، وتمهيداً لمدّ جذورٍ لها هناك وبذر الأفكار الشيوعية . الدول الاستعمارية خوفاً على مواقعها التي تتمتّع بها ، وإحدى هذه الدول فرنسا بالذات حيث تتوقّع انتقال الحركات إلى البلدان الإفريقية الأخرى ، وخاصة المجاورة لمراكش ، والواقع أن تونس قد تحرّكت المقاومة فيها ، وأرض الجزائر قد التهبت بالثورة ، وتصل إليها المساعدات من الدول الإسلامية ، وإن كانت على نطاقٍ ضيّق ، ولا تزال من نوع الأسلحة القديمة المتّفقة من الجيوش إلاّ أنها صالحة لرجال الثورة ، وليس غريباً إن عمّ البركان بلاد المغرب كلها أن ترفع راية الجهاد ، وتنطلق من مختلف أرجاء الأمصار الإسلامية . ولكن يجب أن نأخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع بالدرجة الأولى فهي سيدة الدول الغربية ، ومعسكر شمال الأطلسي ، وأقوى دول العالم ، ولا شكّ فإن لموقفها دوراً حاسماً في القضية

في هذا الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدةً لتحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا وبقية الدول الغربية في مستعمراتها ، لتزداد قوّةً إلى قوتها ، ولتضعف

الدول الغربية أمامها ، فتبقى زعيمتها ، وتدور الدول في فلكها ، كما تدور الدول الشيوعية في فلك روسيا ، فيصبح الحلف أكثر تماسكاً ما دام الذي يجره جهة واحدة ، وليست جهات متعدّدة ، والرأس فيه واحد ، وليس عدة رؤوس ، وفي الوقت نفسه لا يضع أي شيء على المعسكر ، فما كان يأتي فلده الدول متفرّقاً أصبح يأتي مجتمعاً ، وعوضاً من أن يصبّ في عدة مصبّات يصبّ في مكانٍ واحدٍ .

حلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّ حلفائها بعد انقلاباتٍ عسكريةٍ أو تغيراتٍ اقتصادية ، وكلما كان النفوذ السابق أكثر رسوخاً كانت الصعوبة في التغيير قائمة ، أما هنا فالوضع مختلف إذ لا نفوذ لأي دولةٍ أجنبيةٍ في المغرب ، والدولة ذات السيطرة هي فرنسا ، وبلاد المغرب شعباً وملكاً على خلافٍ كبيرٍ معها ، وقنوات التفاهم مسدودة بين الطرفين ، بل قُصمت وكسرت ، فالأمر لا يحتاج إذن إلاّ إلى التفاهم مع ملك المغرب لأخذ مكان الصدارة أو حتى الأفضلية بين الدول الأجنبية في المشروعات الاقتصادية ، والتفاهم السياسي ، وتبادل الخبرات ، وما إلى ذلك من مصطلحات تستعمل في قاموس الاستعمار ، وسيتمّ هذا دون تفاهم مسبق ما دام الخلاف قائماً بين سكان البلد المستضعف وبين الدولة المسيطرة وذات النفوذ الاسمي ، وليس على الولايات المتحدة سوى الوقوف بجانب المغرب ، والضغط على فرنسا لتغيّر من سياستها ، وتتخذ الحكمة ، وتنسحب من الميدان ، إذ يستحيل التفاهم ، ولا داعي لإثارة الرأي العام العالمي ضدّ دول الحلف ، ولا لاستغلال الشيوعية هذه الموضوعات لمحاربة معسكر الغرب .

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها ، وما كان على فرنسا إلاّ أن تخضع ، وقد غلّقت المنافذ أمامها ، فجيش التحرير يغير على المواقع الفرنسية في داخل المغرب ، والمستوطنون الفرنسيون يتعرّضون للخطر ، ويخشون على أنفسهم ، وأحزابها لا يجرؤون على الظهور ، وصيحتها السلطان لا رأي له ، وليس في الشعب من يرغب به سلطاناً ، والسيران تشتعل في

المناطق المجاورة للمغرب ، وتلتفّ حول الفرنسيين من كل ناحية تريد حرقهم، والرأي العام يستنكر تصرّفاتها، والشيوعية تفضح مواقف المستعمرين استغلالاً ولصلحتها ، وفوق كل هذا يأتي الضغط الأمريكي عنيفاً قاسياً

رضخت فرنسا للأمر ، واتصلت مع الملك محمد الخامس في مقرّ إقامته بمراكش ، ووقعت اتفاقية مغربية ـ فرنسية في (إكس لي بان) في شهر ذي الحجة ١٣٧٤هـ (آب ١٩٥٥م) حددت فيها كيفية عودته إلى بلاده ، ثم صدر تصريح مشترك من الملك ومن فرنسا في تاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، وهو ما عُرف بتصريح « سان كلو » ، واعترفت فيه فرنسا باستقلال مراكش ، وإقامة حكم ملكي دستوري فيها ، وفي غرة ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) حطّت الطائرة في مطار (سلا) شمال الرباط تقلّ الملك محمد الخامس وعائلته ، وقد أعيد إلى عرشه . وحُمل الصنيعة محمد بن عرفة إلى طنجة .

وبعد عدة سافر محمد الخامس مع وفد وزاري إلى مدريد حيث وقّع مع إسبانيا على تصريح يلغي الحماية الإسبانية على منطقة الريف ، وذلك في تاريخ ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان ١٩٥٦م) ، وبذلك توحّدت الأقسام الرئيسية ، وإن بقيت جيوب إسبانية في بلاد المغرب مثل : طرفايا ، وإفني ، وسبتة ، ومليلة ، و . . . ، إضافة إلى الصحراء الغربية .

وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٧ كانون الأول ١٩٥٥م) عُهد إلى مبارك البكاي ـ وهو من المستقلّين ـ بتشكيل وزارة ثلاثية[1] ، ضمّت أربعة

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مبارك البكاي : رئيساً للحكومة	مستقل
٢ ـ عبد الرحمان اليوسي : نائباً لرئيس الحكومة	مستقل
٣ ـ الحسن اليوسي : وزيراً للداخلية	مستقل ، حتى ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ
٤ ـ عبد الملك فرج : وزيراً للصحة	مستقل

من المستقلّين ، منهم رئيس الحكومة ، ونائبه ، ووزير الداخلية ، ووزير الصحة ، وبعد خمسة أشهر تحلّ وزير الداخلية عن حقيبته ، كما ضمّت تسعة من حزب الاستقلال ، ثم أضيف إليهم أحمد بلفريج وزيراً للخارجية ،

٥ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعدل .	من حزب الاستقلال
٦ ـ أحمد بن معصور : وزيراً للزراعة .	من حزب الاستقلال
٧ ـ أحمد الزيدي : وزيراً للصناعة والتجارة	من حزب الاستقلال
٨ ـ محمد الدويري : وزيراً للأشغال العمومية .	من حزب الاستقلال
٩ ـ محمد القاسمي : وزيراً للتعليم	من حزب الاستقلال
١٠ ـ عبد الله إبراهيم : وزيراً للثقافة والسياحة .	من حزب الاستقلال
١١ ـ المختار السوسي : وزيراً للأحباس	من حزب الاستقلال
١٢ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للدولة .	من حزب الاستقلال ، ثم وزيراً للداخلية بالنيابة في ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ
١٣ ـ عبد الرحيم بوعبيد : وزيراً للدولة	من حزب الاستقلال
١٤ ـ عبد القادر بن جلون : وزيراً للمالية .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٥ ـ الشهامي الوزاني : وزيراً للإنتاج الصناعي والمعادن .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٦ ـ محمد بن بوستة بيه : وزيراً للشؤون التعمير والسكن	من حزب الشورى والاستقلال .
١٧ ـ أحمد بن سودة : وزيراً للتربية والرياضة	من حزب الشورى والاستقلال .
١٨ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية	من حزب الشورى والاستقلال .

١٩ ـ وفي ١٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ عُيّن ثلاثة وزراء للدولة والعدل والداخلية ، وهو يومئذٍ

وفي ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ (٢٦ نيسان ١٩٥٦م) دخل الوزارة :

٢٠ ـ أحمد بلفريج : وزيراً للخارجية ، وهو من حزب الاستقلال .

٢١ ـ أحمد رضا كديرة : وزيراً للدولة ، ثم وزيراً للدفاع في ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ .

فأصبحوا عشرة ، وخمسة من حزب الشورى والاستقلال ، وعضواً من حزب الأحرار المستقلين ، وهو أحمد رضا كديرة . هذا بالإضافة إلى أحد اليهود ، وهو ليون بن زاكين وزير البرق والبريد والهاتف . وتسلّم الوزراء مناصبهم ، وحلّوا محلّ المديرين الفرنسيين الذين كانوا الوزراء الفعليين في كل عهد الحماية .

واستمرّت المفاوضات بين الطرفين ، وانتهت بصدور بيان « وثيقة الاستقلال »[1] في تاريخ ٢٠ رجب ١٣٧٥هـ (٢ آذار ١٩٥٦م) الذي أعلن فيه إلغاء الحماية ، واستقلال المغرب ، ووحدة أراضيه .

أما في الداخل فإن حزب الاستقلال بدأ يهاجم الحكومة ، ويحث كل حسنة لوزرائه ، ويدعو إلى تشكيل حكومة استقلالية غير أن رئيس الوزراء مبارك البكاي رغم هذا كله لم يقدّم استقالة حكومته حتى وقعت أحداث مكناس احتجاجاً على اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين الخمسة في ١٨ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م) ، لأن هؤلاء الجزائريين كانوا ضيوفاً عند الملك ، لذا عندما اعتداء على عرشه وعلى السيادة المغربية ، كما أن الطائرة الفرنسية المقاتلة قد تصدّت لطائرة تحارية ترفع العلم المغربي

---

(١) طالبت فرنسا بتمثيل جميع الفرق في وفد المفاوضات ، فتشكل الوفد على النحو الآتي :
محمد المقري (الصدر الأعظم) ، الفاسي الفهري ، محمد الناصري ، ويمثلون المخزن (قصر السلطان محمد الخامس) .
الخلاوي باشا الغلاوي بن حمون ، وقدّاد المخزن (قصر ابن عرفة) .
محمد الوزيتي ، عمر عبد الجليل ، عبد الرحيم بوعبيد ، الهدي بن بركة ، محمد بوزيدا ، محمد الغزيوي ، ويمثلون حزب الاستقلال .
مبارك البكاي ، محمد الوزاني ، الطاطي بن سليمان ، أحمد برقاش ، ويمثلون الحكومة .
عبد الحميد الكتاني ، جواد الصقلي ، عبلة العراقي ، ويمثلون العلماء .
لاكوتوريي ، لاتور ، لوفيل ، ويمثلون المستوطنين الفرنسيين .
جلال دعدلي ، ليون بن زاكين ، ويمثلان اليهود .
ونتيجة المفاوضات وُقّعت وثيقة « الذي ليقلال » .

أحد الملك يسعى لإطلاق الزعماء المختطفين ، غير أن الحكومة الفرنسية أصرّت على اعتقالهم ، واضطرّ الملك عندها لسحب سفيره من باريس .

وقدّم مبارك البكاي استقالة حكومته في ٢٢ ربيع الأول (٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م) .

وكان في هذا العام ١٣٧٥هـ قد انتهت مشكلة الريف ، إذ ألغيت الحماية الإسبانية ، وتوحّد مع مراكش في ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان ١٩٥٦م) ، وكذلك فقد استعادت المغرب في العام نفسه طنجة بعد أن كانت تحت إدارة دولية منذ عام ١٣٤١هـ .

الاستقلال

حصلت المغرب على الاستقلال رغم محاولة فرنسا التشكك بنفوذها، غير أن التأييد العالمي ، وخاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية قد ألزمها بالانسحاب ، وجعلها توافق على الاستقلال مُكرهةً ، وكان هذا في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية على سحب نفوذها مكان نفوذ حلفائها : فرنسا ، وإنكلترا ، لتجعلها تدوران في فلكها مع بقية حلفائها من الدول الغربية ، ليكون الحلف الأطلسي أكثر تماسكاً وترابطاً بقيام رأس واحد له ، فإن ذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تختلف فيما بينها ، أو تتباين وجهات نظرها ، وعندها يدوشيء من التخلخل نسبياً

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لتحقيق هذا الغرض إلى الضغط الاقتصادي أو إلى الانقلابات العسكرية إن تعذّر الضغط الاقتصادي ، وقد جاءت هنا مكان فرنسا تلقائياً ، واستمرّ التعاون بين الدولتين ، والتبادل الاقتصادي ، وهذا ما حمى المغرب من قيام انقلابات عسكرية لبحلّ نفوذ محلّ نفوذ دولة أخرى ، كما حدث في كثير من بلدان ما يُسمّى بالعالم الثالث ، والتي كانت السيطرة فيها للنفوذ الإنكليزي أو الفرنسي أو البلجيكي أو الهولندي أو الإيطالي أو غيرها ، ولذا عاشت المغرب في شبه استقرار لما سبق أن ذكرنا ، واستطاعت أن تقوم ببعض المشروعات الإنمائية ، وإذا كانت قد حدثت بعض المحاولات سواء أكانت داخلية أم ذات مصدر دفع خارجي ، فإنها لم

تحصل على ما تريد لثبات الوضع واستقراره على دعائم قوية

كانت المغرب لا تزال بحاجةٍ إلى فرنسا ؛ إذ تتلقى منها مساعداتٍ لتغطية الميزانية ، إضافة إلى أنها بحاجةٍ إلى بعض البضائع الفرنسية ، وفي الوقت نفسه فإن فرنسا سوقٌ لعددٍ من المنتجات الزراعية المغربية ، واستمرّ هذا مدّة ، حتى غطّت الولايات المتحدة ذلك ، وحلّت محلّ فرنسا ، ومع ذلك بقيت العلاقات حسنةً بين المغرب وفرنسا ، والتبادل التجاري قائماً ، وتتجه أفواجٌ من العمال المغاربة للعمل في فرنسا . ولا تزال الثقافة الفرنسية واللغة لها مكانتها في المغرب كما لها أنصارها ومؤيّدوها ، ولا تبالي الولايات المتحدة بموضوع اللغة والثقافة ، وإنما يهمّها العامل الاقتصادي ، وتعدّه المفتاح الأساسي للتيار السياسي .

وفي ٢٤ ربيع الأول من عام ١٣٧٦هـ (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٦م) عهد إلى مبارك البكاي بإعادة تأليف الوزارة[1] ، فتشكّل وزارةٌ ائتلافيةٌ من :

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مبارك البكاي : رئيساً للحكومة	مستقل
٢ ـ محمد رغاي : وزيراً للدفاع .	مستقل
٣ ـ عبد الملك فرج : وزيراً للصحة	مستقل
٤ ـ يهود بن زاكين : وزيراً للبريد والبرق والهاتف	يهودي
٥ ـ أحمد بلفريج : وزيراً للخارجية	من حزب الاستقلال
٦ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعدل	من حزب الاستقلال
٧ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للداخلية	من حزب الاستقلال
٨ ـ عمر عبد الجليل : وزيراً للزراعة	من حزب الاستقلال
٩ ـ عبد الرحيم بوعبيد : وزيراً للاقتصاد الوطني	من حزب الاستقلال
١٠ ـ محمد الدويري : وزيراً للتزويد والتعمير والسكن	من حزب الاستقلال
١١ ـ محمد الفاسي : وزيراً للتنشئة والرياضة	من حزب الاستقلال
١٢ ـ عبد الله إبراهيم : وزيراً للعمل والتشريع الاجتماعي	من حزب الأحرار المستقلين
١٣ ـ أحمد رضا اكديرة : وزيراً للأنباء والسياحة	من حزب الأحرار المستقلين
١٤ ـ رشيد مولين : وزيراً للوظيفة العمومية	

حزب الاستقلال ، حيث مُثّل بثمانية أعضاء ، ومن حزب الأحرار المستقلين ، وقد مُثّلوا بعضوين ، وأخذ المستقلون أربع حقائب منها رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع التي أصرّ السلطان على تسليمها لمستقل . ورفض حزب الشورى والاستقلال قبول الائتلاف ، إذ رأى أن الحقائب الوزارية التي أسندت إلى أعضائه لا تتناسب مع حجمه السياسي ، إضافة إلى الهجوم الذي شُنّ عليه نتيجة آرائه حيث عارض حلّ « كاديما » الصهيونية عندما اقترح في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٧٥هـ (١ تموز ١٩٥٦م) ، ولكن هذا لم يكن لينفرد به حزب الشورى والاستقلال ، فقد كان في الحكومة وزيرٌ يهوديٌ ، وهو ليون بن زاكين ، وزير البرق والبريد والهاتف ، وقد كان يتعامل مع اليهود في فلسطين كما أن عبد القادر بن جلون أحد وزراء حزب الاستقلال قد طالب بمشاركة اليهود في الحكم .

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٧م) جرى تمرّدٌ قام به عامل (قصر السوق) ، ومدّ يده للقوات الفرنسية ، وكان محمد الخامس في زيارةٍ رسميةٍ لفرنسا ، وقد أناب عنه ولي عهده الحسن ، وكانت فرنسا تساعد هذا التمرّد ، على أمل إبقاء قواتها في المغرب ، هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإنها تريد تهديد الملك لموقف تأييده للثورة الجزائرية . وعرض الحسن موضوع التمرّد على مجلس الوزراء ، فاختلف المجلس في الوسيلة التي يستخدمونها للقضاء على التمرّد ، وعندما قرر الحسن ـ نائب الملك ـ استعمال السلاح ، وأرسل القوة اللازمة ، فاعترضت المدرعات الفرنسية القوة المغربية . وفي الوقت نفسه أرسل وفداً مؤلفاً من الوزير المستشار بمجلس التاج الحسن اليوسي مع أحد أعضاء المجلس ، وأعلن مرسومٌ بعزل العامل المتمرّد « عدي ويبقى » ، وتعيين ضابطٍ مكانه . ووصلت القوات المغربية إلى مكان التمرّد صباح ٢٣ رجب ١٣٧٦هـ (٢٢ شباط ١٩٥٧م) ، ودخلت دون أي مقاومة ، واعتقل العامل ، ومع ذلك فقد اعتُقل ونُفي .

وفي ١٩ شوّال ١٣٧٧هـ (٨ أيار ١٩٥٨م) أصدر الملك ميثاقاً ، وعد

فيه الشعب بإقامة مؤسسات دستورية ، وأنه سيتخلى عن إقامة المنطقات التي تمثّل القبائل إذا ظهر عدم صلاحها ، وأنه سيبدأ بانتخابات للمجالس البلدية والقروية ، ثم سيعمل على تشكيل مجلسٍ وطنيٍّ جديد ، يضمّ بعض أعضاء المجالس البلدية والقروية المنتخبة ، والباقي سيقوم الشعب بانتخابهم .

وفي ٢٣ شوّال ١٣٧٧هـ (١٢ أيار ١٩٥٨م) كلّف الملك أحد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال بتشكيل حكومةٍ منسجمةٍ بعدما قدّم مبارك البكاي استقالة حكومته عندما قدّم عمر عبد الجليل استقالته وزراء حزب الاستقلال من الحكومة في الرسالة التي رفعها إلى الملك ، وفيها أيضاً انتقاد لرئيس الحكومة ، وعدم إمكانية وزراء الحزب العمل معه .

وإذا كانت هذه الوزارة[1] بأكثريتها من حزب الاستقلال ، إذ شملت ثمانيةً من الحزب من أصل عشرة وزراء ، وقد كان الوزيران الآخران من المستقلين ، واختلف في وزير الداخلية مسعود الشيكر .

وعندما عيّن الملك المجلس الوطني الاستشاري لم يضمّ هذا المجلس

---

(١) تشكّل أحد بلفريج حكومته على النحو الآتي :

١ ـ أحد بلفريج ، رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية	من حزب الاستقلال .
٢ ـ عبد الرحيم بوعبيد ، نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني	من حزب الاستقلال .
٣ ـ عبد الكريم بن جلون ، وزيراً للعدل	من حزب الاستقلال .
٤ ـ مسعود الشيكر ، وزيراً للداخلية	مستقل
٥ ـ أحمد البريدي ، وزيراً للدفاع	مستقل
٦ ـ محمد اليزيدي ، وزيراً للشؤون العامة والسكن	من حزب الاستقلال .
٧ ـ عمر عبد الجليل ، وزيراً للتربية والرياضة	من حزب الاستقلال .
٨ ـ محمد عواد ، وزيراً للبريد والبرق والهاتف	من حزب الاستقلال .
٩ ـ عبد الملك فرج ، وزيراً للصحة	مستقل .
١٠ ـ البشير بن العباس ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية	مستقل .

سوى عشرة أعضاء من حزب الاستقلال ، وستة من حزب الشورى والاستقلال من أصل ستةٍ وسبعين عضواً ، حيث كان الآخرون من الميئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يدلّ على أن الملك لم يقبل بوجود حزبٍ واحدٍ في البلاد ، هو حزب الاستقلال ، وهو ما كان يخطط له هذا الحزب . ولم يطل عهد هذه الوزارة التي أكثريتها من حزب الاستقلال ، إذ قدّمت استقالتها بعد سبعة أشهر ونصف من تشكيلها ، وتشكّلت وزارةٌ جديدةٌ ارتفع فيها عدد المستقلّين إلى ما يقرب من عدد وزراء حزب الاستقلال ، هي وزارة عبد الله بن إبراهيم .

قامت مظاهراتٌ عماليةٌ ، وساهم فيها عمال الحكومة ، فتصدّى رجال الشرطة لهذه المظاهرات في الرباط والدار البيضاء ، وحدثت فوضى ، وتوقّف الإنتاج ، واستاء زعماء العمال الذين يؤيّدون حزب الاستقلال على تصرّف حكومتهم هذا التصرّف غير الطبيعي في نظرهم . لذا فقد تركوا مسؤولياتهم في لجان الحزب ، وكان عبد الله إبراهيم الناطق باسم الحركة العمالية وزيراً للأنباء والسياحة في وزارة مبارك البكاي الأولى ممثلاً لحزب الاستقلال ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد بلفريج وأخذ المهدي بن بركة عضو حزب الاستقلال البارز ، والمسؤول عن صحيفة الحزب يهاجم الأرستقراطية الفكرية ، ويقصد رئيس الحكومة أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال ، فما كان من رئيس الحكومة إلا أن أوعز إلى بعض رجال الحزب باحتلال مكاتب جريدة الحزب ، وإبعاد المهدي بن بركة عن توجيهها ، وأخذ الاشقاق في الحزب يظهر ، وحدثت صدامات في البادية بين أعضاء الحزب ممن يوالي علال الفاسي ومن يؤيّد عبد الله إبراهيم الذي احتجزته الشرطة ، أما المهدي بن بركة فقد ذهب خارج البلاد مسافراً إلى يوغسلافيا والصين .

حاول عبد الرحيم بوعبيد - نائب رئيس الحكومة ، ووزير الاقتصاد الوطني - عضو حزب الاستقلال - التوسّط ، فلم يفلح ، لذا قدّم استقالته من الحكومة .

وكلّف الملك أن يتوسّط علال الفاسي - رئيس الحزب - بصفته القيادة والزعامة بين الطرفين ، فلم يفلح ، حيث اقترح أن يقوم رئيس الحكومة أحمد بلفريج بإدخال تعديل في حكومته حيث يتسلّم :

عبد الله إبراهيم	وزيراً للداخلية
مهدي بن بركة	وزيراً للتعليم
إدريس المحمدي	وزيراً للعدل .

وكان عبد الرحيم بوعبيد يصرّ على أن يكون إدريس المحمدي وزيراً للداخلية لمعرفته بشؤون القبائل ، وإتقانه للغة البربرية ، غير أن أحمد بلفريج رفض الحلول كلها ، وتمسّك برأيه ، وسكت رئيس الحزب .

وإذا كان الاشقاق لم يحدث رسمياً في صفوف الحزب إلا أنه أصبح واضحاً . وخرج عبد الله إبراهيم ، وأخذ يلقي المحاضرات ، ويقيم الندوات ضمن إطار حزب الاستقلال .

وكلّف الملك بعدئذٍ عبد الله إبراهيم بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ بصفته الشخصية لا بصفته السياسية على أنه عضوٌ في حزب الاستقلال ، وهذا ما وسّع الخلاف في صفوف الحزب ، لأنه من المفروض أن يرشّح الحزب أحد أعضائه لتولّي مهمة تشكيل الوزارة . أما أن يختار الملك عضواً من الحزب ، ويكلّفه بتشكيل الحكومة ، فهذا يعني أن الوزارة غير حزبية ، ولا علاقة للحزب بها ، أما عبد الله إبراهيم ومن معه من أعضاء فقد أصرّوا على تمسّكهم بالصفة السياسية ، وبالصفة الحزبية بانتمائهم لحزب الاستقلال .

استعادة طرفايا : وفي هذه الأثناء قامت حركاتٌ في منطقة طرفايا التي لا تزال تحت السيطرة الإسبانية ، فسارت قطعاتٌ من القوات المغربية لمساعدة الأهالي ، وضمّت المنطقة إلى أرض الوطن الأم .

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٥٨م) تشكّل

عبد الله إبراهيم وزارة جديدة[1] تضمّ أحد عشر وزيراً ، ستة منهم من حزب الاستقلال ، وخمسة من المستقلين .

وفي عهد هذه الحكومة صدر قانون الانتخابات في ٢٨ صفر ١٣٧٩هـ (١ أيلول ١٩٥٩) .

وكان الملك قد أعلن تأليف « مجلس خاص » يستشيره في إصدار القوانين . وبعد تشكيل الحكومة بقليل قامت اضطرابات مسلّحة ظهرت في بلاد الريف ، ثم امتدّت إلى إقليم (تازة) ، ومنه وصلت إلى شمال مدينة (فاس) ، وانتشرت إلى نهر الملوية ، ولكن قُضي عليها .

وأخذ الجيش الفرنسي يتوسّع من الجزائر في حدود المغرب ، وقد احتلّ عدداً من القرى ، وذلك بقصد الصدام مع القوات المغربية ، ومنع المغرب من مساعدة الثورة الجزائرية أولاً ، ثم احتلال الأرض المغربية وفرض الحماية عليها

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الله إبراهيم	رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية	من حزب الاستقلال
٢ ـ عبد الرحيم بوعبيد	نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني	من حزب الاستقلال
٣ ـ الفاسي عباد	وزيراً للزراعة	من حزب الاستقلال
٤ ـ إدريس المحمدي	وزيراً للداخلية	مستقل
٥ ـ أحمد عراك	وزيراً للدفاع	مستقل
٦ ـ عبد الرحمن بن عبد العالي	وزيراً للشؤون العامة والتشغيل	من حزب الاستقلال
٧ ـ عبد الكريم بن جلون	وزيراً للتربية والرياضة	من حزب الاستقلال
٨ ـ محمد الفتوح	وزيراً للبريد والبرق والهاتف	مستقل وهو ضابط عسكري
٩ ـ يوسف بن عباس	وزيراً للصحة	مستقل
١٠ ـ المصطفى بوعنيا	وزيراً للتشغيل والشؤون الاجتماعية	مستقل
١١ ـ محمد الشتوي	وزيراً للفلاحة	مستقل

من جديد ، وبذلك تحيط الثورة الجزائرية ـ حسب تقديرهم ـ . ولما كان ولي العهد هو رئيس الأركان العامة ، لذا فعليه يقع عبء المسؤولية كنائب للملك ، وعبء المسؤولية كرئيس للأركان ، وكان الملك في سويسرا يتلقى العلاج ، لذا فقد سافر ولي العهد مع رئيس الوزراء إلى سويسرا لمقابلة الملك وشرح الموضوع له . فكلّف ولي العهد بالتمهيد للقاء بين الملك المغربي والرئيس الفرنسي ديغول . وعاد الملك إلى المغرب ، وفرنسا تعمل على إجراء التجارب النووية في الصحراء ، وقوات من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإسبانيا لا تزال فوق الأرض المغربية . ومع هذا فالصراع على أشدّه بين جناحي حزب الاستقلال رغم مسؤوليته في السلطة ، إذ يتفرد بأكثر من نصف أعضاء الوزارة ، ويشنّ حملة على الجيش أيضاً ، ثم ضربت الزلازل مدينة أغادير في ٣ رمضان ١٣٧٩هـ (٢٩ شباط ١٩٦٠م) ، وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (١٩ أيار ١٩٦٠م) استدعى الملك رئيس الوزراء ، وأبلغه بانتهاء مدته في الوزارة ، وانتهاء مهمة حكومته .

وفي ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (٢٤ أيار ١٩٦٠م) تشكّل الملك محمد الخامس بنفسه الوزارة[1] ، فكان رئيس الحكومة ، وكان ابنه ولي العهد

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ الملك محمد الخامس	رئيساً للحكومة .	
٢ ـ الأمير الحسن ولي العهد	نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للدفاع .	
٣ ـ عبد الخالق الطريس	وزيراً للعدل	من حزب الاستقلال
٤ ـ مبارك البكاي	وزيراً للداخلية	مستقل .
٥ ـ إدريس المحمدي	وزيراً للخارجية .	مستقل .
٦ ـ أحمد الدمناتي	وزيراً للصناعة والتجارة .	من حزب الاستقلال
٧ ـ عبد الكريم بن جلون	وزيراً للتربية والرياضة	من حزب الاستقلال
٨ ـ محمد الشرقاوي	وزيراً للبريد والبرق والهاتف	من حزب الاستقلال
٩ ـ يوسف بن عباس	وزيراً للصحة	مستقل .

الحسن الثاني[1]

تسلّم الملك في ١٦ رمضان ١٣٨٠هـ (٣ آذار ١٩٦١م) أي بعد وفاة أبيه بخمسة أيام ، وشكّل الوزارة[2] برئاسته .

وفي ١٨ ذي الحجة عام ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١م) أعاد الملك تشكيل الوزارة[3] من جديد برئاسته أيضاً ، وكان الملك محمد الخامس قد وعد

---

(١) الحسن الثاني : وُلد في الثاني من صفر عام ١٣٤٨هـ (٩ تموز ١٩٢٩م) . وسمي ولياً للعهد عام ١٣٧٧هـ أي بعد الاستقلال بعام ، وهو أكبر إخوته .

(٢) شكّل الوزارة على النحو الآتي

١ ـ الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للدفاع ، والزراعة .
٢ ـ احماج محمد باحنيني : أمين سر عام مجلس الوزراء .
٣ ـ مبارك البكاي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ عبد الخالق الطريس : وزيراً للعدل .
٥ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للخارجية .
٦ ـ محمد الدويري : وزيراً للاقتصاد الوطني ، والمالية .
٧ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ ـ محمد الشرقاوي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة الوطنية .
١٠ ـ عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ محمد بوستة : وزيراً للوظيفة العمومية .
١٢ ـ إدريس السلاوي : للتجارة والصناعة ، والمعادن ، والصناعات اليدوية ، والتجارة الخارجية .
١٣ ـ عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للأشغال العامة .
١٤ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام والسياحة .

والعضاء الوزارة هم أعضاء الوزارة السابقة أضيفهم إليه لم يدخل الوزارة سوى إدريس السلاوي ، ولم يتركها سوى حسن الزموري .

(٣) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي

١ ـ الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية .

الحسن ثانياً له ، وزيراً للدفاع ، وقد بقيت هذه الحكومة حتى توفي الملك في ١٢ رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ شباط ١٩٦١م) .

وقد أشرفت هذه الحكومة على انتخابات المجالس البلدية والقروية .

وعملت على اتفاق مع فرنسا لسحب قواتها من أرض المغرب قبل نهاية عام ١٩٦٣م (منتصف شعبان ١٣٨٣هـ) ، كما توصّلت إلى اتفاق مع إسبانيا لسحب قواتها من أرض المغرب .

وعملت على منع فرنسا من إجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى .

وإيجاد مخرج للحرب في الجزائر ، كما حاولت أن تحتل المغرب مركزاً دولياً بالاتفاقات مع حكومات العالم الثالث ، وتبادل الزيارة .

وفي اليوم الذي كان يرفع العلم المغربي على مقرّ القيادة العامة للجيش الفرنسي سابقاً في الرباط توفي الملك محمد الخامس أثناء إجراء عملية جراحية في أنفه . وتولّى مكانه ولد الأكبر ، ولي عهده الحسن الثاني .

---

١٠ ـ عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية — من حزب الحركة الشعبية

١١ ـ محمد بوستة : وزيراً للوظيفة العمومية — من حزب الاستقلال

١٢ ـ حسن الزموري : وزيراً للزراعة — مستقل

١٣ ـ عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للتجهيز والنقل — مستقل

١٤ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام والسياحة — مستقل

٢ ـ قال ولد سيدي : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء الغربية .
٣ ـ عبد الله الفاسي : وزير دولة مكلف بالشؤون الإسلامية .
٤ ـ محمد حسن الوزاني : وزير دولة .
٥ ـ محمد رشيد مولين : وزير دولة مكلف بشؤون التعليم الوطني .
٦ ـ عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية .
٧ ـ أحمد رضا اكديرة : وزيراً للداخلية ، والزراعة .
٨ ـ محمد بوستة : وزير العدل .
٩ ـ محمد الدويري : وزيراً للتجارة الوطنية والمالية .
١٠ ـ صبحي أحريضان : وزيراً للدفاع الوطني .
١١ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة .
١٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام ، والسياحة ، والفنون .
١٤ ـ أحمد الحنضي : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والمعادن ، والصناعات اليدوية ، والتجارة الخارجية .
١٥ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة العمومية .
١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزيراً للبريد والبرق والمحافظ .

وتُربط وزارة الوظيفة العمومية مباشرة مع رئيس الوزراء ، وتوضع تحت إشراف أمين سر عام الحكومة .

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٨٠هـ عُيّن محمد العربي العلاقي أمين سر دولة للشؤون الخارجية .

وفي ١ محرم ١٣٨١هـ أُضيفت حقيبة وزارة التعليم الوطنية إلى يوسف بن عباس ، وترك محمد رشيد مولين الوزارة .

وفي ٢٢ رجب ١٣٨١هـ أُنهيت خدمة محمد العربي العلاقي من أمانة سر الدولة للشؤون الخارجية .

وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ (١٨ أيلول ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري حيث

ترك أحمد الحنضي وزارة التجارة ، والصناعة ، والمعادن ، وأُسندت هذه الوزارة إلى محمد بن هيمة الذي ترك وزارة الأشغال العامة حيث عُيّن بها إدريس السلاوي .

وعُيّن أحمد عثمان أمين سر الدولة للتجارة والمعادن .

ومفضل شرقاوي أمين سر الدولة للشؤون الداخلية .

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ (١٨ تشرين الأول ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري أيضاً ، إذ ترك يوسف بن عباس وزارة الصحة الوطنية ، وأُسندت إليه وزارة التعليم الوطني . وأُسند إلى -

باصدار دستور ، غير أنه توفي قبل انتهاء الموعد الذي ضربه ، فلما تولّى الأمر الملك الحسن الثاني ، نفّذ ما كان وعد به والده ، فأصدر دستوراً[1] ، ثم أصدر مرسوماً ملكياً يرخّص لخمسة أحزاب بالمشاركة بالاستفتاء ، وهي : الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والأحرار المستقلون ، والحركة الشعبية ، والدستور الديمقراطي . وقد أرّخ المرسوم في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٢م) ، وجرى الاستفتاء في ١١ رجب ١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢م) ، وجرت الانتخابات في مطلع عام ١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣م) ، واجتمع المجلس النيابي لأول مرة في ٢ رجب ١٣٨٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م) .

كان الاتحاد الوطني للقوى الشعبية قد قاطع الاستفتاء على الدستور ، كما وقف موقف المعارضة من المجلس النيابي ، ونتيجة ذلك فقد حُلّ المجلس النيابي .

استعادة إفني : كانت إسبانيا تستعمر منطقة سيدي إفني منذ مدة طويلة ، وتبلغ مساحة هذا الجيب سبعمائة وأربعين كيلومتراً مربعاً . وفي ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٧هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧م) اندلع قتالٌ بين قبائل آيت باعمران والقوات الإسبانية ، فساند جيش التحرير المغربي القبائل بناءً على طلبها ، فهُزم الإسبان ، واقترحوا في جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٨) مناقشة قضية سيدي إفني ، فوافقت المغرب ، وبقيت المناقشات أكثر من ثلاث سنوات ونصف . وقد استطاعت المغرب استعادتها بموجب اتفاقية بين الطرفين في ١٧ صفر ١٣٨١هـ (٣٠ تموز ١٩٦١م) ، وقد أصبحت هذه

---

* عبد الكريم الخطيب وزارة الصحة الوطنية إضافة إلى وزارة الشؤون الإفريقية .
وفي ٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري آخر ، إذ عُيّن عبد الهادي بوطالب أمين سر دولة وكلف بوزارة الإعلام التي استقلت عن السياحة .

(١) عُدّل يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١م) دستوراً مؤقتاً .

الانتفاضة سارية المفعول في ١٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٩م) .

جلاء القوات الأجنبية : كانت لكلٍّ من فرنسا وإسبانيا بعض القطاعات العسكرية في أرض المغرب بعد إلغاء الحماية ، وبالمفاوضات السياسية فقد جلت هذه القوات في منتصف عام ١٣٨١هـ (أواخر عام ١٩٦١م) .

وكذلك فقد جلت القوات الأمريكية التي كان لها بعض القواعد البرية والبحرية قبل نهاية عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) . وذلك بناءً على طلب المغرب .

وفي ٧ شعبان ١٣٨٢هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦٣م) أعفي أعضاء حزب الاستقلال كلهم من الوزارة ، وأصبح الحزب في صفوف المعارضة .

وفي ٩ شعبان ١٣٨٢هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٣م) ، قام الملك الحسن الثاني بإعادة تشكيل الوزارة[1] برئاسته .

---

(١) تشكّل الحسن الثاني الوزارة برئاسته على النحو الآتي :

١ ـ الحسن الثاني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ أحمد بلفريج : الممثل الشخصي للحسن الثاني .
٣ ـ علال بن عبد الله : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء الغربية .
٤ ـ عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية ، ووزيراً للصحة الوطنية .
٥ ـ أحمد رضا گديرة : وزيراً للداخلية ، والزراعة .
٦ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للتعليم الوطني .
٧ ـ إدريس سلاوي : وزيراً للمالية .
٨ ـ أحمد باحنيني : وزيراً للعدل .
٩ ـ أحمد برنيش : وزيراً للأوقاف ، ومكلفاً بالشؤون الإسلامية .
١٠ ـ عمر بن عبود : وزيراً للشغل الوطني .
١١ ـ عبد القادر بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ خصوص بن سلام : وزيراً للأشغال العامة .
١٣ ـ أحمد طلوي : وزيراً للسياحة ، والأحباس البدوية .

محاولة انقلاب : في ٢٥ صفر ١٣٨٣هـ (١٧ تموز ١٩٦٣م) اكتشفت السلطة محاولةً لتغيير نظام الحكم ، واتجهت الأنظار إلى حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فجرت اعتقالاتٌ واسعةً في صفوف الحزب ، وخاصةً فرع الدار البيضاء ، وحُكم على محمد البصري ، وعمر بن جلون بالإعدام ، وأجّل التنفيذ ، فأنعم العفو الملكي في ١٢ ذي الحجة ١٣٨٤هـ (١٣ نيسان ١٩٦٥م) . ثم جرت محاولةٌ لاغتيال الملك في مراكش ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ (٣ تشرين الأول ١٩٦٣م) ، واعتُقل الفقيه البصري في مدريد ، واتُّهمت ليبيا أنها وراء العملية .

الخلاف مع الجزائر : أثناء فرض الحماية على بلاد المغرب أرسلت فرنسا قوةً من أرض الجزائر التي تفرض حمايتها عليها منذ مدةٍ طويلة تزيد على الثمانين سنةً إلى موريتانيا لبسط نفوذها عليها ، وقد مرّت هذه القوات عبر منطقة (تندوف) ، وعدّت هذه المنطقة جزءاً من أرض الجزائر ، ولا توجد معالم طبيعية واضحة بين البلدين ، وسكان كلا البلدين مسلمون لا يختلف بعضهم عن بعض في شيء ، فالحدود اصطلاحية ، رُسمت حسب اتفاقاتٍ عقدها

---

١٤ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
١٥ ـ عبد الهادي بوطالب : أمين سر الدولة للإعلام ، والشباب والرياضة .
١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

ملاحظة : وحولت صلاحيات وزير الاقتصاد الوطني بتشكيل مؤقت إلى رئيس المجلس . وفي ١٢ محرم ١٣٨٣هـ (٦ حزيران ١٩٦٣م) جرى تعديل وزاري ، إذ أُعفي خصوص بن سلام من حقيبة وزارة الأشغال العامة ، وحولت أعباء سير الدولة للإعلام والشباب والرياضة إلى وزارة

التعليم .

١ ـ أحمد حياني : وزيراً للداخلية .
٢ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة .
٣ ـ إدريس سلاوي : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
٤ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة .

جرّأت الدولة الإسلامية ، ولكن أهل المغرب لم يعترفوا على أحد هذا الجزء من بلدهم ، وضمّه إلى الجزائر ، ولم يكن مجالٌ لبحثه ما دامت فرنسا تفرض حمايتها على كلا البلدين . وعندما تشكّلت حكومةٌ للجزائر مؤقّتةٌ برئاسة عباس فرحات أثناء الثورة الجزائرية ، بُحث الموضوع ، ولم يكن مجال خلاف ، فلما استقلّت الجزائر قام قائد منطقة (تندوف) بالانضمام إلى المغرب من تلقاء نفسه ، فجاءت قوةٌ جزائريةٌ ، وعسكرت في المنطقة ، وأدّى ذلك إلى وقوع خلافٍ بين الطرفين ، ووقعت بعض الأحداث على الحدود .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٣٨٣هـ (تشرين الأول ١٩٦٣م) تقدّمت قوةٌ جزائريةٌ إلى أرض المغرب ، وأبادت خامتين مغربيتين في موقعي : حامي البيضاء ، وحامي تيمجوك ، وتوتّرت الأوضاع ، وزادها تأزماً وقوف مصر إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين ، وأرسلت قواتٍ إلى محلّ النزاع ، وجرت بعض المعارك ، وهذا ما أدّى إلى ترحيل المصريين عن المغرب ، على حين كان يمكن الإصلاح بين الدولتين الشقيقتين بالوسائل السياسية والحكمة .

وبعد أن قبلت موريتانيا عضواً بالأمم المتحدة واعترفت المغرب بها ، وجرى لقاءٌ بين الملك الحسن الثاني ، والرئيس الجزائري هواري بومدين ، والرئيس الموريتاني في (نواذيبو) في موريتانيا في شهر رجب ١٣٩٠هـ (أيلول ١٩٧٠م) ، تمّ توقيع معاهدة صداقة بين الدول الثلاثة ، والعمل على تحرير الصحراء المغربية .

الحالة الاستثنائية : أصدر الملك الحسن الثاني دستوراً للبلاد في ٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٥م) ، غير أن المظاهرات قد جعلت الملك يعطّل الدستور ، ويحلّ المجلس النيابي ، ويضع السلطات كلها في يده في ٩ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٧ تموز ١٩٦٥م) .

وفي جمادى الآخرة ١٣٨٥هـ (تشرين الأول ١٩٦٥م) اختُطف المهدي بن بركة زعيم اتحاد القوى الشعبية في مقهى بباريس ، ثم قُتل ،

وأذاعت فرنسا أن هذا الاختطاف كان لصالح الزعيم محمد أوفقير الذي طلبت تسليمه لتقديمه للمحاكمة ، غير أن المغرب قد رفضت ذلك ، وأنكرت علاقتها بالموضوع ، وتوتّرت العلاقة بين الدولتين ، وقُطعت العلاقات السياسية ، ونتيجة ذلك فقد قطعت فرنسا عن المغرب المعونة التي كانت تقدّمها لها ، وهذا ما جعل ملك المغرب يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن فرنسا لم تلبث أن أعادت تلك المعونات التي كانت تقدّمها للمغرب ، وذلك بعد ثلاث سنوات على الانقطاع .

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣م) عُهد إلى أحمد باحنيني بتشكيل وزارة جديدة[1] .

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ أحمد باحنيني : رئيساً للوزارة

٢ ـ قال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .

٣ ـ عبد الهادي بوطالب : وزير الحبت تصرف رئيس الوزارة

٤ ـ إدريس سلاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ، والزراعة .

٥ ـ أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والشؤون الجنبلة ، والأعمال البلدية .

٦ ـ عبد الرحمن الخطيب : وزير للداخلية

٧ ـ أحمد رضا قديرة : وزير الشؤون الخارجية

٨ ـ عبد القادر بن حلوش : وزير العدل .

٩ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة

١٠ ـ عجيبي أحرضان : وزير الدفاع الوطني

١١ ـ ليامي الوزاني : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

١٢ ـ محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة

١٣ ـ حاجي أحمد برقش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية

١٤ ـ أحمد بن علي : سكرتير دولة لدى للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية

١٥ ـ يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني

١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزير البريد والبرق والهاتف

١٧ ـ حمدو شيكر : سكرتير دولة لدى للداخلية

١٨ ـ نور الدين : سكرتير دولة لدى الزراعة .
١٩ ـ مأمون الطاهري : سكرتير دولة لدى المالية .
٢٠ ـ عبد الرحمن الكوهن : سكرتير دولة لدى الإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأهالي البدوية .

ملاحظة : ترتبط خدمات الشباب والرياضة مع رئيس الوزراء .

- وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٤هـ (١٧ آب ١٩٦٤م) أُعفي عبد القادر بطوط من مهمة وزارة العدل .

- وفي ٧ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (١٥ آب ١٩٦٤م) أُعفي أحمد رضا كديرة من مهمة وزارة الشؤون الخارجية .

- وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (١٧ آب ١٩٦٤م) تمّ تعيين أحمد طيبي بن هيمة وزيراً للشؤون الخارجية .

- وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (٢٠ آب ١٩٦٤م) جرى تعديل وزاري ـ وأصبحت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ أحمد باحنيني : رئيساً للوزارة .
٢ ـ اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزيراً للدفاع الوطني .
٣ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعدل .
٤ ـ محمد شرقاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .
٥ ـ أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأهالي البدوية .
٦ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للداخلية .
٧ ـ محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة .
٨ ـ عبد الرحمن الحطيب : وزيراً للشباب والرياضة .
٩ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة .
١٠ ـ عجيبي أحرضان : وزيراً للزراعة .
١١ ـ فيلالي الوزاني : وزيراً للأشغال العامة والشؤون الإدارية .
١٢ ـ عبد الحفيظ بوطالب : سكرتير دولة لدى الداخلية .
١٣ : هادي أحمد برغش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية .
١٤ ـ أحمد بن ناني : سكرتير دولة لدى التجارة ، والصناعة ، والمعادن .
١٥ ـ يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني .
١٦ ـ حدو شكر : وزيراً للتزويد والتوزيع والمكتب .
١٧ ـ أحمد طاديل : سكرتير دولة لدى التعليم الثانوي .

قضية الصحراء المغربية: وتُعرف أيضاً باسم الساقية الحمراء، ووادي الذهب ، وهي منطقة واسعة تزيد مساحتها على ٢٦٦،٠٠٠ كيلومتر مربع ، فهي بذلك تزيد على نصف مساحة المغرب ، ويبلغ طول ساحلها على المحيط الأطلسي ١١٢٥ كيلومتر ، وسواحلها غنيةٌ بالثروة السمكية ، كما أن حوض أراضيها غنيٌ بالفوسفات والثروة المعدنية .

كان أول ظهور للأسبان والبرتغاليين على سواحل الصحراء المغربية في القرن التاسع الهجري قبل خروج المسلمين من الأندلس .

وبدأت الغارات الإسبانية على ذلك الجزء من المغرب عام ١٢٨٢هـ ، وجاءت بعثةٌ إيطاليةٌ استطلاعية عام ١٢٨٦ هـ .

١٨ ـ مأمون الطاهري : سكرتير دولة لدى المالية .
١٩ ـ عبد الرحمن الكوهن : سكرتير دولة لدى الإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة .

ملاحظة : يكلف رئيس الوزراء بوزارة الشؤون الموريتانية والصحراء المغربية . وفي ٥ رجب ١٣٨١هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٦٤م) تمّ تعيين :

١ ـ محمد بن طيبي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
٢ ـ أحمد بن ناني : سكرتير دولة لدى التجارة والصناعة والمعادن .

وفي ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٤هـ (١٩ أيلول ١٩٦٤م) تمّ تعيين :

١ ـ العربي سعودي : سكرتير دولة لدى التعليم الابتدائي .
٢ ـ عبد الله شوركي : سكرتير دولة لدى الشؤون الخارجية .

وفي ٩ شعبان ١٣٨٤هـ (١٣ كانون الأول ١٩٦٤م) تمّ تعيين :

١ ـ خير الدين السنوسي : سكرتير دولة لدى التجارة والصناعة والمعادن ، بدلاً من أحمد بن ناني الذي أُعفي من الخدمة منذ ٢٠ رجب ١٣٨٤هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م) .

وفي ٢٠ رجب ١٣٨٤هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م) تمّ تعيين عبد السلام بن عيسى سكرتير دولة لدى الدفاع الوطني ، وكلف بشؤون رجال المقاومة وقدماء عناصر جيش التحرير والمحاربين القدماء .

وفي ٥ رمضان ١٣٨٤هـ (٧ كانون الثاني ١٩٦٥م) تمّ تعيين : مولاي حسن بن المهدي العلوي : وزيراً للشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .

وفي ٢٨ شوال ١٣٨٤هـ (١ آذار ١٩٦٥م) تمّ تعيين هادي أحمد برغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

وجاء رجل إنكليزي يُدعى « ماكينزي » ، فأقام مركزاً تجارياً جنوب رأس (بوجادور) ، وذلك عام ١٢٩٠هـ .

وفي عام ١٢٩٤هـ أخذت الحكومة الإسبانية تشجع الشركات الخاصة على احتلال شاطىء وادي الذهب ، وكانت أول هذه الشركات التي اتجهت إلى تلك الناحية شركات الصيد البحري .

وفي عام ١٣٠٢هـ منحت الحكومة الإسبانية امتيازاً لاستغلال شواطىء الصحراء المغربية سياسياً وتجارياً إلى مؤسسة برامسها « إيميليو بونيلي » ، وبدأت المؤسسة نشاطها قبل مؤتمر برلين الذي وزع مناطق النفوذ في إفريقية بين دول أوربا . ونزل « إيميليو بونيلي » في موقع على الشاطىء عند خط العرض ٢٣ شمالاً ، وأقام ثلاثة مراكز تجارية بين رأس (بوجادور) والرأس الأبيض ، وأبرم اتفاقاً مع زعماء بعض القبائل هناك متخذاً لمؤسسته اسم « شركة المهتمين بإفريقية » . وقد لقيت هذه المؤسسة دعماً كبيراً من حكومة مدريد .

وحاولت إسبانيا إغراء ألمانيا للعمل معاً في استثمار هذه الشواطىء ، غير أن ألمانيا رفضت ذلك لأن هذه الشواطىء « إنما هي ملكٌ للمغرب » . فاتجهت إسبانيا بعدها إلى بلجيكا واقترحت عليها إقامة مركزٍ تجاريٍّ على شواطىء وادي الذهب .

وجدت إسبانيا مقاومةً من السكان ، واحتجاجاً من فرنسا وإنكلترا ، فكان ردّ الفعل أن صدر مرسوم في مدريد يقضي بوضع منطقة وادي الذهب من رأس (بوجادور) إلى الرأس الأبيض وبعمق مائةٍ وخمسين كيلومتراً تحت سلطة الحاكم العسكري الإسباني بجزر الخالدات (كناريا) .

وفي ٣٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ (٢٧ تموز ١٩٠٠م) جرى اتفاقٌ بين إسبانيا وفرنسا يحدّد مناطق نفوذ كلٍّ من الدولتين ، كما أدّى ذلك إلى عقد معاهدتين بين الدولتين ، كانت أولاهما في ٢٤ رجب ١٣٢٢هـ (٣ تشرين الأول ١٩٠٤م) ، وثانيتهما في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٠هـ (٢٧ تشرين الثاني

واحتلّ الإسبان رأس جوبي عام ١٣٣٤هـ بموافقة الجيش الفرنسي ، كما اقتحموا مدينة (الكويرة) الكائنة في أقصى جنوب وادي الذهب عام ١٣٣٨هـ ، ولكن لم يستطع الإسبان إخضاع القبائل في الصحراء المغربية حتى عام ١٣٥٣هـ .

أخذ جيش التحرير المغربي يقوم بهجماتٍ على المراكز الإسبانية منذ عام ١٣٧٧هـ ، وفي ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ (١٣ كانون الأول ١٩٥٧م) ، وخلال يومين متتاليين وقع هجومٌ على ثلاثة مراكزٍ إسبانية في وادي الذهب ، ومركزٍ في طرفايا ، وآخر في رأس (بوجادور) ، ومركزٍ أيضاً في الساقية الحمراء ، وزلزل الوضع الإسباني في الصحراء المغربية ، غير أن ظهور مناجم الفوسفات في منطقة (بوكراع) في الساقية الحمراء قد جعل الإسبان يعملون على التشبّث بالصحراء .

وذكرنا أن المغرب دخلت جزءاً في الساقية الحمراء ، وهو إقليم طرفايا في رمضان ١٣٧٧هـ (نيسان ١٩٥٨م) .

بعد أن استرجعت المغرب (طرفايا) و (إفني) أخذت تطالب بالصحراء المغربية ، وقد طُرحت المشكلة على الأمم المتحدة في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٤م) ، فأحالت القضية إلى لجنة تصفية الاستعمار التي اتخذت قراراً في ١٠ شعبان ١٣٨٤هـ (١٤ كانون الأول ١٩٦٤م) ، وقد جاء فيه :

١ - تبدي اللجنة أسفها لتأخر الدولة الإسبانية الحاكمة بتطبيق مبدأ تصفية الاستعمار ، وكذلك في تحرير هذه الأراضي [الساقية الحمراء ووادي الذهب] من السيطرة الإسبانية .

٢ - ترجو اللجنة بإلحاح الحكومة الإسبانية أن تطبّق تمام التطبيق ، ودون قيدٍ أو شرطٍ مقتضيات التصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان أو الشعوب المستعمرة

ولكن إسبانيا لم تبالِ بالموضوع

عرضت المغرب القضية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، والتي أصدرت قراراً عام ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ) يؤكّد القرار السابق . ثم أعادت المغرب الموضوع إلى لجنة تصفية الاستعمار في العام التالي ، وأعلنت موريتانيا تطالب أيضاً بالصحراء ، أما لجنة تصفية الاستعمار فقد قرّرت استفتاء

رفضت إسبانيا كل اقتراح ، لأهمية الصحراء بالنسبة لها ، لغناها ، ولموقعها بالنسبة إلى جزر كناريا [الخالدات] التي تتبع أيضاً إلى السيطرة الإسبانية

أراد الملك الحسن الثاني حلّ الموضوع سياسياً ، فقام بزيارةٍ إلى مدريد عام ١٣٩٠هـ ، والتقى بالجنرال فرانكو ، وعرض عليه احتفاظ إسبانيا ببعض القواعد لها في الصحراء المغربية ، والمشاركة المغربية - الإسبانية في ثروة الصحراء ، ولكن ذلك لم يفد شيئاً ، حيث أصرّت إسبانيا على موقفها ، إذ قرّرت في ٥ ذي الحجة ١٣٩٠هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٧١م) تشكيل مجلسٍ لممثلي سكان الصحراء بإجراء انتخاباتٍ قبل منتصف عام ١٣٩٥هـ . وتحرّك الجيش المغربي إلى جنوبي المغرب ليكون على مقربةٍ من الحدود مع الصحراء ، وكان تحرّكه بقيادة أحمد الدليمي . وأعلنت موريتانيا أنها على استعدادٍ للتعاون مع المغرب في إيجاد حلٍّ لقضية الصحراء .

كان الخلاف بين المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا يشجّع إسبانيا على التشبّث بموقفها ، واجتمع وزراء خارجية كلٍّ من : المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا في نواكشوط في ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (أيار ١٩٧٣م) للوصول إلى اتفاقٍ حول الصحراء ، وأعلنوا موافقتهم على حقّ تقرير المصير .

طلب الملك الحسن الثاني ملك المغرب عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وأقرّت لجنة تصفية الاستعمار في ٢٧ ذي القعدة ١٣٩٤هـ (١١ كانون الأول ١٩٧٤م) عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وطلبت من إسبانيا إيقاف عملية الاستفتاء المزمع إجراؤها ، حيث كانت إسبانيا قد

أبلغت أمين سر الأمم المتحدة أنها تنوي إجراء استفتاء لتقرير المصير قبل منتصف عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) ، وطلبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٢ أيلول ١٩٧٤م أخذ رأي محكمة العدل الدولية : هل الصحراء المغربية عندما استعمرتها إسبانيا كانت أرضاً لا مالك لها ، أو كانت أرضاً مملوكة ؟

رفضت المغرب هذه الإجراءات ، وأعلنت إسبانيا أن استقلال الصحراء المغربية سيجد معارضة واسعة.

وعندما علمت المغرب عزم إسبانيا على اتخاذ مبادرة انفرادية بشأن الصحراء بعث الملك الحسن الثاني في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ (٥ تموز ١٩٧٤م) ، رسالة إلى الجنرال فرانكو يحذره فيها الأمر الذي تريد أن تقدم عليه الحكومة الإسبانية .

وفي ١١ شوال ١٣٩٥هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٧٥م) أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها بأن الصحراء أرضاً مغربية . وفي ذلك اليوم ألقى الملك الحسن الثاني خطاباً أعلن فيه عزم المغرب على القيام بمسيرة شعبية إلى الصحراء المغربية لتحريرها ، وأعلن أنه سيشترك في هذه المسيرة ثلاثمائة وخمسون ألفاً من المتطوعين من مختلف مناطق المغرب .

وبعد ضمّ الصحراء المغربية بقيت جيوبٌ من أرض المغرب في الشمال تتبع إسبانيا ، وهي :

١ ـ سبتة : وقد احتلّها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م) وتقدّر مساحة مبانيها بسبعة أميال مربعة ، ويسكنها ما يزيد على المائة ألف .

٢ ـ مليلة : وتقدّر مساحة مبانيها بخمسة أميال مربعة ، ويسكنها ما يزيد على المائة وثلاثين ألفاً .

٣ ـ الجزر المغربية في البحر المتوسط الواقعة بين سبتة ومليلة .

ويبدو أن مرحلةً من الصمت تخيّم على المغرب عن هذه الجيوب في هذه المرحلة .

على حين أن الجزائر وموريتانيا قد وافقتا على استقلال الصحراء ، وظهرت جبهة « بوليساريو » التي تدعمها الجزائر ، وتدافع عن استقلال الصحراء.

أجرت إسبانيا محادثاتٍ بين كلٍّ من المغرب وموريتانيا في مدريد ، وأعلنت حكومة « خوان كارلوس » في ٨ ذي الحجة ١٣٩٥هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٧٥م) أنها توافق على اقتسام الصحراء المغربية بين المغرب وموريتانيا . ووافقت الأمم المتحدة على اتفاقية مدريد بين كلٍّ من موريتانيا والمغرب بأغلبية ٤٨ صوتاً ضدّ ٣٢ صوتاً ، وامتناع ٥٢ عن التصويت . وكذلك فإن منظمة الوحدة الإفريقية قد وافقت على إعطاء الصحراء حقّ تقرير المصير .

وتمّت المسيرة ، وضمّت المغرب إليها الصحراء ، وانتهى الخلاف مع موريتانيا ، وبقيت الجزائر لا تعترف بهذا الانضمام ، وتقوم جبهة البوليساريو ببعض أعمال التخريب داخل الصحراء ، ثم تنسحب إلى الجزائر .

أعربت كلٌ من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو عن أملها في إجراء استفتاء شعبي خلال ستة أشهر ، غير أن التفكير كان متجهاً إلى حفظ الأمن أثناء عملية التصويت ، وضرورة انسحاب القوات المغربية من أرض الصحراء.

وتعهدت الأمم المتحدة في شوال ١٤١١هـ (نيسان ١٩٩١م) بوضع قوة لحفظ الأمن أثناء عملية الاستفتاء الشعبي الذي كان من المقرر أن يجري قبل ثلاث سنوات.

وافقت جبهة البوليساريو على دعم عملية وقف إطلاق النار في ذي الحجة ١٤١١هـ (حزيران ١٩٩١م) وأنه سيكون محكماً في ٢٧ صفر ١٤١٢هـ (٦ أيلول ١٩٩١م).

وقد وصل إلى المنطقة ألفان من قوات الأمم المتحدة ، واستلموا

مهمتهم في مطلع عام ١٤١٢هـ (آب ١٩٩١م).

أفادت التقارير أن ثلاثين ألفاً من المغرب قد دخلوا الصحراء في مطلع شهر ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م) بغية تغيير توزع السكان السياسي، كما أعيد أكثر من مائة وسبعين ألفاً من أهل الصحراء كانوا قد غادروا منطقتهم قبل خمسة عشر عاماً في سبيل المشاركة في عملية الاستفتاء.

في جمادى الأولى ١٤١٢هـ (تشرين الثاني ١٩٩١م) تم نشر مائتي جندي فقط لحفظ الأمن، ولم تسحب المغرب أحداً من جنودها. وقد كان من المقرر أن تسحب مائة وثلاثين ألفاً في ٧ ربيع الأول ١٤١٢هـ (٥ أيلول ١٩٩١م). وهذا ما جعل الثقة تفقد في حفظ الأمن لإجراء الاستفتاء، كما أن هذه الثقة قد زعزعت أكثر عندما أعلنت الأمم المتحدة ضرورة إجراء تعديل قائمة الذين يحق لهم التصويت، وإضافة أربعين ألفاً آخرين لم يكونوا مسجلين في قائمة التعداد التي وضعت قبل سبعة عشر عاماً. وادعت جبهة البوليساريو أن الأمم المتحدة تعمل لصالح المغرب. وظهر أن الاستفتاء سيؤجل.

وفي منتصف عام ١٤١٢هـ (أوائل عام ١٩٩٢م) جرى خرق لوقف إطلاق النار في الصحراء المغربية، وكل طرف يتهم الآخر.

جرت محادثات غير مباشرة بين الطرفين في جنيف بسويسرا تحت رعاية الأمم المتحدة في أواخر عام ١٤١٢هـ (حزيران ١٩٩٢م)، ولكن لم تصل إلى نتيجة، وأعقبتها بعد شهرين في نيويورك، وكانت كسابقتها. واستمر خرق وقف إطلاق النار، وعادت جبهة البوليساريو إلى التهديد.

حتى أواخر عام ١٩٩٣م لإجراء الاستفتاء الشعبي، وجرت مفاوضات مباشرة بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو في مطلع عام ١٤١٤هـ (أيار ١٩٩٣م)، ولكن عملية الاستفتاء تأجلت عدة مرات، ثم أعلن أنه لا يمكن أن يتم قبل أوائل عام ١٩٩٦م.

وكان الملك الحسن الثاني قد أقال الوزارة السابقة، وشكّل وزارة جديدة[1] برئاسته منذ ٩ صفر ١٣٨٥هـ (٨ حزيران ١٩٦٥م).

(١) تشكّل الحسن الثاني الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ الحسن الثاني : رئيساً للوزارة.
٢ ـ محمد رضا : وزيراً للدولة.
٣ ـ مولاي حسن بن إدريس العلوي : وزيراً للشؤون الموريتانية والصحراء المغربية.
٤ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعدل.
٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزيراً للشؤون الخارجية.
٦ ـ محمد الدرقاوي : وزيراً للتطوير.
٧ ـ اللواء محمد أمزيان وهراوي : وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للشؤون الداخلية.
٩ ـ هادي محمد باحنيني : وزيراً للشؤون الخارجية.
١٠ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للتعليم الوطني، والفنون الجميلة، والشباب والرياضة.
١١ ـ ماحمون الطاهري : وزيراً للبلدية.
١٢ ـ عجيبي أحرضان : وزيراً للتطوير الزراعي.
١٣ ـ محمد الغزاوي : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية، والسياحة.
١٤ ـ أحمد الاسكيز : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.
١٥ ـ عبد الحميد زاموري : وزيراً للتجارة.
١٦ ـ العربي شرايبي : وزيراً للصحة العامة.
١٧ ـ هادي أحمد بوعلي : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
١٨ ـ حدو شياكر : وزير البريد والبرق والهاتف.
١٩ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
٢٠ ـ أحمد عجد بن حلون وزير الإعلام.
٢١ ـ عبد الله شوركي : سكرتير دولة لدى الشؤون الخارجية.
٢٢ ـ بدر الدين سنوسي : سكرتير دولة لدى الشؤون الإدارية.
٢٣ ـ هادي محمد باحنيني : سكرتير عام للحكومة إضافة إلى وزارة الشؤون الإدارية.
٢٤ ـ محمد الغزاوي : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية إضافة إلى مهامه السابقة مدير عام لمكتب الفوسفات.

وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) أُنهيت خدمة محمد الغزاوي من وزارة الصناعة والموارد المعدنية، وتمّ تعيين
يحيى بن سليمان : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية.

- عبد المنعم السعودي : وزير التجارة والصناعات البترولية
حسن عباس : وزير السياحة .
عبد السلام بن عبني : سكرتير دولة مكلف بشؤون رئاسة الحكومة ، ورئيس مجلس التصوير والتحكم بن القضاء .
وفي ١٠ رمضان ١٣٨٥هـ (٤ كانون الثاني ١٩٦٦م) تم تعيين :
محمد بن العالم : سكرتير دولة ثان للداخلية .
ناصر القاسمي : سكرتير دولة ثان للتعليم الوطني ، والفنون الجميلة ، والشباب والرياضة
وفي ٤ ذي القعدة ١٣٨٥هـ (٢٣ شباط ١٩٦٦م) تم تعيين :
مهدي بن بوشتة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة
وفي الوقت نفسه أُنهيت خدمات محمد علي بن عيسة من وزارة الشؤون الخارجية ، وفي اليوم التالي أُعفي علي بن سليمان من وزارة الصناعة والموارد المعدنية .
وفي ٥ ذي القعدة ١٣٨٥هـ (٢٤ شباط ١٩٦٦م) أصبح :
محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ومكلف بوزارة التطوير .
عبد الشرفاوي : وزير الشؤون الخارجية
أحمد العلوي : وزير الصناعة والموارد المعدنية
وفي ١٢ محرم ١٣٨٦هـ (٢ أيار ١٩٦٦م) تم تعيين : محمد برغش : وزيراً للتطوير ، ومكلفاً بالتخطيط .
كما أُعفي في اليوم نفسه محمد زغاري : من وزارة التطوير
وفي ٥ صفر ١٣٨٦هـ (٢٥ أيار ١٩٦٦م) تم تعيين :
١ ـ محمد طابلي : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية .
٢ ـ محمد إقاني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
وفي ١٩ صفر ١٣٨٦هـ (٨ حزيران ١٩٦٦م) تم تعيين :
العربي أخرصان : وزير دولة مكلف بالدفاع الوطني
حدو شكر : وزيراً للزراعة
بدر الدين السوسي : وزيراً للتربية والري والمخاتر
وفي ١٩ رجب ١٣٨٦هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٦٦م) تم تعيين :
احمد بن بلي : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦هـ (١١ أيار ١٩٦٧م) أُعفي من مناصبه الحكومية جميعها كل من :
محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء .

- محمد الشرقاوي : وزير الشؤون الخارجية
محمد برغش : وزير التطوير والمكلف بالتنمية الوطنية والتخطيط
المحجوبي أحرضان : وزير الدولة المكلف بالدفاع
حدو شكر : وزير الزراعة
عبد المنعم السعودي : وزير التجارة والصناعات البترولية
طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
محمد إقاني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
محمد طابلي : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية
وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦هـ (١١ أيار ١٩٦٧م) تم تعيين :
محمد زغاري : وزيراً للزراعة ، ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية .
محمد شرقاوي : وزيراً للدفاع الوطني
أحمد العراقي : وزيراً للشؤون الخارجية
أحمد علوي : وزيراً للتجارة والصناعة والموارد المعدنية .
محمد إقاني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة
وفي ٤ محرم ١٣٨٧هـ (١٣ نيسان ١٩٦٧م) تم تعيين :
محمد بوستة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة عند وزير التعليم الوطني ثم سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة عند رئيس مجلس الوزراء (أي نُقل من وزارة التعليم الوطني إلى رئاسة مجلس الوزراء) ، وفي التاريخ نفسه أُلغيت خدمات الشباب والرياضة المرتبطة بوزارة التعليم الوطني إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وأصبحت مرتبطة فيها .
وفي ٢ صفر ١٣٨٧هـ (١٢ أيار ١٩٦٧م) أُعفي :
أحمد العراقي : من وزارة الأشغال العامة والمواصلات . وأُعفي في اليوم التالي كذلك :
عبد الهادي بوطالب : من وزارة العدل والإعلام بالوكالة .
محمد بن هيمة : من وزارة التعليم الوطني والفنون الجميلة .
وفي اليوم نفسه تم تعيين :
علي بن حلوف : وزيراً للعدل .
عبد الهادي بوطالب : وزيراً للتعليم الوطني والفنون الجميلة .
محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .

إلى محمد بن هيمة بتشكيل وزارة جديدة[٢١] ، أي في اليوم الثاني من القتال

(٢١) تشكل محمد بن هيمة الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ محمد بن هيمة : رئيساً للوزراء .
٢ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير التعليم الوطني والشؤون الحبسية
٣ ـ مولاي حسن بن إدريس : وزير الشؤون الموريتانية ، والصحراء الغربية .
٤ ـ علي بن حدّو : وزير العدل .
٥ ـ أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية .
٦ ـ اللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية
٧ ـ الحاج محمد باحنيني : وزير الشؤون الإدارية ، ومكتزير عام الحكومة
٨ ـ محمد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .
٩ ـ محمود طاهري : وزير المالية .
١٠ ـ أحمد العراقي : وزير التجارة والصناعات اليدوية والموارد المعدنية .
١١ ـ محمد برغش : وزير الزراعة ، ومكلف بالتنمية الوطنية
١٢ ـ يحيى شفشاوني : وزير الأشغال العامة والمواصلات
١٣ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة
١٤ ـ هادي أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
١٥ ـ بدر الدين السنوسي : وزير البريد والبرق والهاتف
١٦ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
١٧ ـ أحمد السنوسي : وزير الإعلام ١٨ ـ حسن عبابو : وزير السياحة .
١٩ ـ عبد السلام بن عيسى : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء
٢٠ ـ أحمد بن ناني : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية .
٢١ ـ محمد إلغاي : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط .
٢٢ ـ مهدي بوسته : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .
٢٣ ـ عبد الله شورفي : مكتزير دولة ثان للشؤون الخارجية .
٢٤ ـ محمد بن العالم : مكتزير دولة ثان للداخلية
٢٥ ـ طيب زعموني : مكتزير دولة ثان للزراعة .
٢٦ ـ عبد الوهاب العراقي : مكتزير دولة ثان للتجارة

وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (١٢ تموز ١٩٦٧م) تمّ تعيين محمد أمزيان زهراوي وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .

وفي ١٨ شوال ١٣٨٧ هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٦٨م) أُعفي من منصبه كل من : يحيى شفشاوني : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

حسن عباو : وزير السياحة
عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عبد السلام بن عيسى : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

إدريس سكلاوي : وزيراً للعمل
عبد الحفيظ بوطالب : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
عبد السلام بن عيسى : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
يوسف الوزاني : وزيراً للسياحة
عبد الوهاب العراقي : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء
أحمد بن ناني : مكتزير دولة ثان التجارة والصناعة والموارد المعدنية

وفي ١١ صفر ١٣٨٨هـ (٩ أيار ١٩٦٨م) أُعفي من منصبه كل من :

عبد الوهاب العراقي : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء
أحمد بن ناني : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية
محمد إلغاي : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط
مهدي بن بوسته : مكتزير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

محمد إلغاي : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط
مهدي بن بوشتة : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشباب والرياضة

وفي ٢١ ربيع الأول ١٣٨٨هـ (١٧ حزيران ١٩٦٨م) أُعفيت حقيبة كل من :

عبد الهادي بوطالب : وزير التعليم الوطني والشؤون الحبسية .
محمد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .
محمد أمزيان زهراوي : وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

عبد الهادي بوطالب : وزير دولة
اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع الوطني .
محمد حدو شيكر : وزير التعليم الأبتدائي عبد اللطيف فلالي : وزير التعليم العالي .
قاسم زهيري : وزير التعليم الثانوي والمهني .

وفي ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (٩ تموز ١٩٦٨م) تمّ تعيين :

محمد الفاسي الفهري : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .

وفي ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ (١٣ آب ١٩٦٨م) أُعفيت حقيبة كل من :

أحمد علوي : وزير الصناعات اليدوية ، والموارد المعدنية ، والتجارة .

- بناني الوزاني : وزير السياحة

أحمد العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة ، والموارد المعدنية ، والصناعات اليدوية .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية

جواد بن إبراهيم : وزير الصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية

وفي ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٢ أيلول ١٩٦٩م) عُيّن :

عباس قيسي : سكرتير دولة ثان في وزارة الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة

وفي ٢٠ ذي القعدة ١٣٨٩هـ (٧ شباط ١٩٦٩م) أُنهيت خدماته .

إدريس سلاوي : وزير العدل .

عبد الحفيظ بوطالب : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

محمد إيهالي : وزير مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط . عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل

محمد إيهالي : وزير الأشغال العامة والمواصلات

وفي ٢٣ محرم ١٣٨٩هـ (١٠ نيسان ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

عبد السلام بن عيسى : وزير العمل والشؤون الاجتماعية

مهدي بن بوشتة : وزير الشباب والرياضة

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

مهدي بن بوسته : وزير العمل التوظيفي والتعليم التخصصي

عمر بوسته : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية

العربي الزميلي : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني

وفي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٩هـ (٧ آب ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط .

عبد اللطيف فلالي : وزير التعليم الثانوي والصناعي .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي والصناعي والعالي .

مصطفى فارس : سكرتير دولة مكلف بالتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء

وفي ٢٦ رجب ١٣٨٩هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

عصمة بن هيمة : رئيس الوزراء . عبد الهادي بوطالب : وزير دولة

أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية أحمد براشي : وزير الزراعة والمكلف بالتنمية الوطنية

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

الذي دار بين بعض البلدان العربية واليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين - وبعد هذه الحرب قامت مظاهراتٌ صاخبةٌ في المغرب تطالب بإقصاء اليهود الذين لهم دورٌ مرموقٌ في المغرب عن مواقعهم - على الأقل - .

بعد الحالة الاستثنائية التي فُرضت على البلاد منذ عام ١٣٨٥هـ ، وكانت السلطات كلها بيد الملك ، دعا حزب الدستور الديمقراطي إلى تكتل وطني ، وفي الوقت نفسه فإن الملك قد جمع هيئةً حكوميةً من الرجالات الذين يحملون صفة وزير ليتحمّلوا أعباء الحكم ، وكان هذا التشكيل أمراً ملكياً[1] ،

- أحمد العراقي : رئيساً للوزراء .

مولاي حسن بن إدريس : وزير دولة

عصمة بن هيمة : وزير دولة مكلف بالزراعة

عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية

وفي ١٠ شعبان ١٣٨٩هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية .

العربي الزميلي : وزير الصحة العامة

جواد بن إبراهيم : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية . وفي الوقت نفسه تمّ تعيين

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالتنمية الوطنية ، والصناعات اليدوية .

محمد حصيدي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

عبد الكريم الأزرق : وزير السياحة .

(١) كان هذا التشكيل على النحو الآتي :

١ - إدريس سلاوي : المدير العام للمكتب الملكي .

٢ - أحمد بلفريج : ممثل شخصي للملك الحسن الثاني .

٣ - محمد معمري رواني : وزير البيت الملكي .

٤ - أحمد العراقي : رئيس الوزراء .

٥ - مولاي حسن بن إدريس : وزير دولة .

٦ - محمد بن هيمة وزير دولة للزراعة .

٧ - محمد الفاسي فهري : وزير دولة للثقافة .

٨ - أحمد علوي : وزير دولة للتنمية الوطنية

٩ - عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل .

١٠ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .
١١ ـ اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع الوطني .
١٢ ـ اللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية ، والإسكان ، ومكلف بشؤون المحاربين القدماء .
١٣ ـ عمر بناجي : وزير الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة .
١٤ ـ مأمون طاهري : وزير التعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال .
١٥ ـ أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
١٦ ـ محمد حلو شيكر : وزير التعليم الابتدائي .
١٧ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
١٨ ـ بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
١٩ ـ مهدي بوسنة : وزير العمل والعمال والتدريب .
٢٠ ـ أحمد ستوتي : وزير الإعلام .
٢١ ـ عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
٢٢ ـ عبد المجيد بلسلمي : وزير الصحة العامة .
٢٣ ـ محمد عواد : وزير لشؤون الأمراء .
٢٤ ـ أحمد بن سعود : وزير البلاط الملكي .
٢٥ ـ أحمد عبد بن جلون : وزير المكتب الملكي .
٢٦ ـ مصطفى فارسي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء ومكلف بالتخطيط .
٢٧ ـ العربي رميلي : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني .
٢٨ ـ محمد بلحاج : سكرتير دولة ثان للداخلية .
٢٩ ـ عيسى القيسي : سكرتير دولة ثان للشؤون الإدارية .
٣٠ ـ محمد علي بن شقرون : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال ، والتدريب .

واستمرت الوزارة في مهمتها ، وإن كانت السلطة كلها بيد الملك ، فكانت التعيينات وإنهاء الخدمات

في ١٤ ذي الحجة ١٣٨٩هـ (٢١ شباط ١٩٧٠م) أنهيت خدمة أحمد رضا قديرة من منصبه كوزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال .

وبعد خمسة أيام (٢٠ ذي الحجة) تمّ تعيين محمد بن علي شقرون سكرتير دولة للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي ١٨ محرم ١٣٩٠هـ (٢٤ آذار ١٩٧٠م) أعفي رئيس مجلس الوزراء أحمد العراقي من تكليفه بالتعليم الثانوي والمهني والعمال

وفي اليوم نفسه أنهيت خدمات كل من
مأمون طاهري : وزير التعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال .
عبد الكريم الأزرق : وزير الثقافة .
اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
محمد بن علي شقرون : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعمال .
وفي ٥ جمادى الآخرة ١٣٩٠هـ (٧ آب ١٩٧٠م) أعفي كل من
محمد بن عيسى : وزير دولة مكلف بالزراعة .
محمد إكان : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
وفي الوقت نفسه كُلّف
أحمد العراقي : رئيس الوزراء بمهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
واللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية بوزارة الأشغال العامة والمواصلات .
وبعد يومين فقط عاد الملك فأعفى
أحمد العراقي : رئيس الوزراء من مهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
واللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية من وزارة الأشغال العامة والمواصلات .
وفي الوقت نفسه عُيّن
أحمد لاسكي : وزيراً للزراعة .
حسن الشامي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
وفي ١٧ رجب ١٣٩٠هـ (١٧ أيلول ١٩٧٠م) أُعفي من منصبه كل من :
عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل .
مهدي بن بوشتة : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
وتمّ تعيين
أحمد بوسنة : وزيراً للعدل .
عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
وفي ٣ شعبان ١٣٩٠هـ (٣ تشرين الأول ١٩٧٠م) أُنهيت خدمات
اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع .
عمر بناجي : وزير الشؤون الإدارية .
وتمّ تعيين
اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير دولة .

وطرح على الاستفتاء عام ١٣٩٠هـ مشروع دستوره .

حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك : ١٦ جمادى الأولى ١٣٩١هـ (٩ تموز ١٩٧١م) أقام الملك الحسن الثاني احتفالاً ضخماً بمناسبة بلوغه السن ٤٢ عاماً ، وبينما كان الملك والمدعوون على مائدة الغداء اقتحم القصر جماعة من طلبة الكلية الحربية بقيادة اللواء محمد المذبوحي آمر العسكريين في القصر ، ومدير الكلية عبابو .

كانت الكلية الحربية قد أعلنت عن إجراء مناورة بالذخيرة الحية ، وأن سيشترك في هذه المناورة أكثر من ١٤٠٠ عسكري بين ضباط وجنود ، وكانت هذه القوات مضطرة للمرور قرب قصر الصخيرات ، وعندما وصل طلبة الكلية إلى قرب القصر ، أعلن مدير الكلية عبابو أن الملك في خطر ، وعلينا إنقاذه ما دمنا بالقرب منه ، فاقتحم الطلاب القصر ، وكان الحرس الملكي متروع السلاح في ذلك اليوم ، ومع ذلك فقد حاولوا المقاومة ، فقتلوا ، وكذلك فقد قتل اللواء محمد المذبوحي خطأ ، قتله العميد عبابو .

وكان كبار الضباط الذين اشتركوا في هذه الحركة الأولية ، مصطفى ، وبوعزيزي ، وحمو ، والقنبري ، إضافة إلى كبير عسكري القصر اللواء محمد المذبوحي ، واللواء عبابو مدير الكلية العسكرية الملكية . وقد قتل أحد الجنود اللواء عبابو .

طوّق اللواء محمد أوفقير القصر بقواته ، فاضطر الثائرون إلى

---

* محمد باحنيني ، وزير الدفاع الوطني ، مع بقائه سكرتير عام للحكومة .
أحمد عليان ، وزير الشؤون الإدارية .
وفي ١٢ شعبان ١٣٩٠هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧٠م) أُلغيت خدمة .
عبد الهادي بوطالب ، وزير الشؤون الخارجية .
وتعيين .
يوسف بن العباس القعيري ، وزيراً للشؤون الخارجية .
وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩١هـ (٣٠ نيسان ١٩٧١م) أُلغيت خدمة :
عبد رضوان ، سكرتير دولة لدى الزراعة .

الاستسلام ، ولكن بعد أن فشل الانقلابيون قاموا باحتلال القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية ، ولكنهم اضطروا إلى الاستسلام أيضاً ، وقد تمّ إعدام أربعين ضابطاً من كبار الضباط في اليوم الثالث للحركة .

وكانت ليبيا قد أسرعت واعترفت بحكومة الانقلابيين وهذا ما أدّى إلى قطع العلاقات السياسية بين الدولتين .

وأخذ الملك بعدها يعتمد على اللواء محمد أوفقير حيث ولاّه قيادة فرقة المدرّعات ، وعلى اللواء إدريس بن عمر حيث عيّنه مساعداً في تسيير القيادة لأركان الجيش الملكي .

وفي ١٤ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (٦ آب ١٩٧١م) كلّف الملك الحسن الثاني وجهاً جديداً لتأليف الحكومة هو محمد كريم العمراني[1] .

---

(١) تشكّل عهد العمراني الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ محمد كريم العمراني ، رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني ، وزيراً للعدل ، وسكرتيراً عاماً للحكومة .
٣ ـ اللواء محمد أوفقير ، وزيراً للدفاع الوطني .
٤ ـ أحمد بن يونسة ، وزيراً للداخلية .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي ، وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ أحمد العنصري ، وزيراً للثقافة ، والتعليم العالي والثانوي .
٧ ـ أحمد برغش ، وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي ، وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ أحمد ماجد بن جلون ، وزيراً للشؤون الإدارية .
١٠ ـ معطي جوريو ، وزيراً للزراعة .
١١ ـ محمد بريجي ، وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
١٢ ـ عبد المجيد بلهاشمي ، وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ أرسلان الجديدي ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
١٤ ـ عبد القادر صحراوي ، وزيراً للإعلام .
١٥ ـ محمد بن علي شقرون ، سكرتير دولة لدى الثقافة ، والتعليم العالي ، والثانوي ، والتدريب التخصصي .

وفي ٦ محرم ١٣٩٢هـ (٢ شباط ١٩٧٢م) أعلن الحسن الثاني دستوراً جديداً ، وطرحه للاستفتاء في ١٨ محرم ١٣٩٢هـ (٣ آذار ١٩٧٢م) ، فحصل على تأييد ٩٨,٧٥٪ ، غير أن الاستفتاء لا يدلّ على حقيقة ، حيث ليس هو إلاّ خديعة براقة لكسب الصفة الشرعية ، وقد شجبت المعارضة هذا الدستور ، وكانت تتمثّل المعارضة في حزب الاستقلال ، واتحاد القوى الشعبية ، والحزب الشيوعي .

وفي ٢٨ صفر ١٣٩٢هـ (١٣ نيسان ١٩٧٢م) أعاد محمد كريم العمراني تشكيل الحكومة[1] .

- وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١١ آب ١٩٧١م) تمّ تعيين :
محمد المدغري : سكرتير دولة ثان للداخلية
عبد العزيز بن حلوض : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
عبد الكامل رحراحي : سكرتير دولة ثان للسياحة
وكُلّف رئيس الوزراء بالإشراف على التخطيط ، والشؤون الاقتصادية ، والسياحة .
وكُلّف وزير الداخلية بالإشراف على الإسكان ، والصناعات اليدوية .
وكُلّف وزير الدفاع الوطني بشؤون المحاربين القدماء .
وكُلّف وزير الزراعة بالتنمية الوطنية
وفي ١٤ رجب ١٣٩١هـ (٤ أيلول ١٩٧١م) تمّ تعيين :
مصطفى فارس : سكرتير دولة للداخلية

(١) كان تشكيل الحكومة على النحو الآتي :
١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : نائباً لرئيس الوزراء ، ووزيراً للعدل ، سكرتيراً عاماً للحكومة .
٣ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للدفاع الوطني ، القائد العام للقوات المغربية الملكية .
٤ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للداخلية .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ المهدي المنجرة : وزيراً للثقافة ، والتعليم العالي والثانوي .
٧ ـ أحمد برغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

الهجوم على الملك الحسن الثاني : سافر الملك إلى باريس بزيارة رسمية بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (٦ آب ١٩٧٢م) ، وكان سفره بحراً من طنجة ، وكان في وداعه اللواء محمد أوفقير ، وانتهت الزيارة ، ورجع إلى وطنه في ٧ رجب عام ١٣٩٢هـ (١٦ آب ١٩٧٢م) ، وفي طريق العودة جوّاً ، وفي سماء (تطوان) ، انقضّت على طائرة الملك ، البوينغ ، طائرات الفانتوم التي انطلقت من قاعدة (القنيطرة) بحجّة حماية الطائرة الملكية ، وأطلقت قذائفها على ، البوينغ ، ، وأفرغت ما

---

٩ ـ أحمد ماجد بن حلوض : وزيراً للشؤون الإدارية
١٠ ـ مصطفى جورجر : وزيراً للزراعة
١١ ـ عبد الرحمن الكوهن : وزيراً للسياحة
١٢ ـ عبد الرحمن مهامي : وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ أرسلان الجديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة
١٤ ـ عبد القادر صحراوي : وزيراً للإعلام .
١٥ ـ محمد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي .
١٦ ـ مصطفى فارس : وزير المالية
١٧ ـ عبد العزيز بن حلوض : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية
١٨ ـ حسن زاسوري : وزير الإسكان والبيئة
١٩ ـ محمد بن علي شعيق : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .
٢٠ ـ عبد اللطيف إبهاي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتطوير المناطق
٢١ ـ عبد الله العلمي فهري : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية
٢٢ ـ عبد الله فرتيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتنمية الوطنية .
٢٣ ـ عيس قيسي : سكرتير دولة ثان للداخلية .
ويكلف رئيس مجلس الوزراء بالتخطيط ، وتطوير المناطق ، وتهيئة العناصر ، والشؤون الاقتصادية ، والتنمية الوطنية
وفي ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٢هـ (٢٣ أيار ١٩٧٢م) أعفي عبد اللطيف فلالي من وزارة الشؤون الخارجية ، وأسندت إلى أحمد عليبي من هيمة

لديها من ذخيرة ، حتى نفدت من طائرة فوزي ، ومن طائرة يوحالدي ، أما اللواء « كويرة »[1] قائد الهجوم فقد اختلّ مدفع طائرته ، واضطرّ أن يلقي نفسه بالمظلّة ، وقُبض عليه ، ورفضت الشرطة التي قبضت عليه أن تسلّمه للواء محمد أوقير رغم إلحاحه الشديد . أما محمد أمقران فقد انتقل بطائرة عمودية إلى جبل طارق ، وألقت السلطات البريطانية هناك القبض عليه ، وحقّقت معه ، واعترف أن قائد التمرّد هو اللواء محمد أوقير . واستطاع قائد الطائرة الملكية أن يصل إلى مطار (سلا ـ الرباط) سالماً ، ولما رأى الثائرون أن الملك قد خرج من الطائرة سليماً ، قاموا بالهجوم على المطار لمدة ساعة ، كما هاجموا القصر الملكي ، ولكن فشل تمرّدهم ، وقُبض على قادتهم ، وقد انتحر اللواء محمد أوقير ، ورفض مقابلة الملك رغم استدعائه عدّة مرات . وسرت الشائعات أن طائرة الملك قد أصيبت إصاباتٍ خطيرة ، وأن الذي أنقذها بعد عناية الله استعمال الملك للمذياع الموجود في الطائرة ، وإعلانه للمطارديْن أنه الميكانيكي ، وأخبرهم أن الملك قد جُرح جروحاً خطيرة ، وهو مشغولٌ بها ، وأن ملاحي الطائرة قتلا . والواقع أن الذخيرة قد نفدت ، ومدفع اللواء كويرة قد اختلّ ولم يعد صالحاً للرمي . وهذا ما أوقف قذف الطائرة الملكية .

وجّه الملك رسالة في ١٥ شعبان ١٣٩٢هـ (٢٣ أيلول ١٩٧٢م) إلى الأحزاب الآتية : حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والدستور الديمقراطي ، والحركة الشعبية الديمقراطية في محاولاتٍ لتطويق الاتجاهات اليسارية غير الوطنية

وفي ١٤ شوال ١٣٩٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٢م) عهد الملك

(١) كان اللواء كويرة قد قُبِّل قائداً لقاعدة القنيطرة الجوية العسكرية قبل سفر الملك بدقائق بناء على إلحاح اللواء محمد أوقير ، وكان توقيع الملك على أمر التعيين آخر ما وقعه قبل سفره . وظهر أن التخطيط لهذه العملية كان منذ يوم ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١٤ تموز ١٩٧٢م) .

الحسن الثاني إلى أحمد عصّاني بتشكيل حكومةٍ جديدة[1] .

(١) تشكّل أحمد عصّاني حكومته على النحو الآتي :
١ ـ أحمد عصّاني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للدولة .
٣ ـ بشير بن عباس العرجاني : وزيراً للعدل .
٤ ـ محمد طيبي بن هيمة : وزيراً للداخلية .
٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ غصوص بن سالم : وزيراً للزراعة .
٧ ـ محمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ أحمد فهد بن جلود : وزيراً للإعلام .
١٠ ـ حسن راسوري : وزيراً للإسكان والبيئة .
١١ ـ محمد أرسلان الحديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
١٢ ـ عبد الرحمن نهامي : وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ محمد مكي الناصري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ، والثقافة .
١٤ ـ عبد الرحمن الكوهن : وزير السياحة .
١٥ ـ عباس القيسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام للحكومة .
١٦ ـ عبد السلام برادة : وزير الزراعة .
١٧ ـ عبد القادر بن سليمان : وزير التجارة ، والصناعة ، والقوارب الصغيرة ، والتجارة البحرية .
١٨ ـ صلاح مزيلي : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
١٩ ـ عبد اللطيف إدلبي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط ، وتطوير الداخل ، وتنمية الأحصائيين .
٢٠ ـ عبد الله غريط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتنمية الوطنية .
٢١ ـ عبد الكريم حليم : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم العالي .
٢٢ ـ محمد بوعامود : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم الثانوي والابتدائي .
٢٣ ـ منير بوتالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .
وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (١١ أيار ١٩٧٣م) أنهيت خدمات :
محمد طيبي بن هيمة : وزير الداخلية .
وأحمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .

وفي الوقت نفسه عُيّن

محمد حدو شيكر : وزيراً للداخلية

والد سيدي بابا : وزيراً للتعليم الوطني

وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (١٤ أيار ١٩٧٣م) أُعيدت حقيبة عباس القيسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام الحكومة ، وعين مكانه محمد بن يخلف .

وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤م) جرى تعديل وزاري عام ، فكان على النحو الآتي :

١ ـ أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .

٢ ـ محمد باحيدي : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .

٣ ـ أحمد العراقي : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية .

٤ ـ محمد طيبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بشؤون الاحصائيات والتنسيق .

٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بالإعلام .

٦ ـ عباس القيسي : وزيراً للعدل .

٧ ـ محمد حدو شيكر : وزيراً للداخلية .

٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

٩ ـ عبد القادر بن سليمان : وزيراً للمالية .

١٠ ـ حسن راسوري : وزيراً للسياحة والإسكان والبيئة .

١١ ـ أحمد رمزي : وزيراً للصحة العامة .

١٢ ـ ولد سيدي بابا : وزيراً للشؤون الإسلامية والأوقاف .

١٣ ـ محمد بن يخلف : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام للحكومة .

١٤ ـ أحمد التازي : وزيراً للأشغال العامة والتموين .

١٥ ـ عبد اللطيف فيلالي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

١٦ ـ صلاح مزيل : وزير الزراعة .

١٧ ـ عبد اللطيف بن جليل : وزيراً للتعليم العالي .

١٨ ـ محمد بوعامود : وزيراً للتعليم الثانوي والابتدائي .

١٩ ـ محمد العربي الخطابي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل .

٢٠ ـ عبد الله فرنيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالصناعات اليدوية .

٢١ ـ عبد الكمال وحراص : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالثقافة .

٢٢ ـ عبد السلام البيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة .

وقد ساهمت المغرب في الحرب الدائرة في الشرق الإسلامي بين بعض الدول العربية وبين اليهود الذين اغتصبوا فلسطين ، وقد أرسلت المغرب قطعاتٍ من قواته المسلّحة إلى الشام ، ورابطت في الجولان في سوريا ، وقاتلت في الحرب التي اندلعت يوم ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٣م) ، وأبدت بطولاتٍ رائعة ، وطلبت مصر من المغرب إرسال بعض قطعاتٍ عسكريةٍ من قواتها لدعم الجبهة المصرية ، وقد وافقت المغرب على هذا الطلب غير أن اندلاع الحرب قد أوقف تحرّك تلك القطعات إذ فات الأوان للإفادة منها وقد توقّف إطلاق النار بين الفريقين المتحاربين .

وفي ٢٧ شوال ١٣٩٧هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٧٧م) قدّم أحمد عثمان

٢٣ ـ محمد بلحياط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .

٢٤ ـ طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط والتنمية الجاهلة

٢٥ ـ إدريس بصري : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للداخلية

٢٦ ـ محمد فحصي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للإعلام .

٢٧ ـ حسن لوقاش : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الإسلامية والأوقاف .

٢٨ ـ موسى سعدي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

وفي ٦ جمادى الأولى ١٣٩٤هـ (٢٧ أيار ١٩٧٤م) تمّ تعيين

محمد طاهري جوطي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .

وفي ٦ شعبان ١٣٩٤هـ (٢٤ آب ١٩٧٤م) عُيّن

أحمد شرقاوي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الخارجية .

وفي ٣ ذي الحجة ١٣٩٤هـ (١٨ كانون الأول ١٩٧٤م) أُضيفت إلى عبد السلام زنيد الشؤون الصحراوية .

وفي ١ ربيع الأول ١٣٩٥هـ (١٣ آذار ١٩٧٥م) أُلغيت حقيبتا أحمد رمزي مع وزارة الصحة العمومية .

استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني ، فعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة[1] .

---

(١) تشكل أحمد عثمان حكومته على النحو الآتي :

١ ـ أحمد عثمان : رئيساً للوزراء

٢ ـ محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتنسيق

٣ ـ عجيبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالبريد والبرق والهاتف

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية

٥ ـ محمد عبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بالشؤون الداخلية

٦ ـ معطي بوعبيد : وزيراً للعدل

٧ ـ محمد الدويري : وزيراً للتنمية الوطنية

٨ ـ عبد اللطيف فيلالي : وزيراً للمالية

٩ ـ مصطفى فارس : وزيراً للزراعة والتطوير الزراعي

١٠ ـ محمد العربي الخطابي : وزيراً للإعلام

١١ ـ أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية

١٢ ـ محمد بوجمعة : وزيراً للعمل والتعليم الاختصاصي

١٣ ـ محمد بن يحلف : وزيراً للشؤون الإدارية

١٤ ـ محمد حدو شيكر : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي

١٥ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني وتنمية الاختصاص

١٦ ـ عبد الحفيظ القادري : وزيراً للشباب والرياضة

١٧ ـ عباس القباج : وزيراً للإسكان

١٨ ـ عبد الله غريط : وزيراً للشؤون الاجتماعية

١٩ ـ مهدي العلمي : وزيراً للنقل

٢٠ ـ عبد الكامل رحراحي : وزيراً للتجارة والصناعة

٢١ ـ رحال رحالي : وزيراً للصحة العامة

٢٢ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية

٢٣ ـ منصوري بن علي : وزيراً للسياحة

٢٤ ـ طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وبسبة الماظر

٢٥ ـ إدريس بصري : سكرتير دولة للداخلية

٢٦ ـ عبد السلام رشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة

وفي ٣٠ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٢٩ آذار ١٩٧٩م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بتشكل حكومة جديدة[1] .

---

٢٧ ـ عثمان سليماني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية

٢٨ ـ عبد الرحمن بادو : سكرتير دولة للشؤون الخارجية

٢٩ ـ سيد بلشير : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي

٣٠ ـ عبد الحق نادي : سكرتير دولة لتنمية الإحصائيين

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل

٢ ـ محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتنسيق

٣ ـ عجيبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالبريد والاتصالات

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية

٥ ـ عبد الكامل رحراحي : وزيراً للمالية

٦ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزير التوظيف والتكليف العام

٧ ـ محمد الدويري : وزيراً للتنمية الوطنية

٨ ـ إدريس البصري : وزيراً للداخلية

٩ ـ عبد اللطيف فيلالي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

١٠ ـ عبد الواحد بلغزيز : وزيراً للإعلام

١١ ـ أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية

١٢ ـ عبد الله غريط : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية

١٣ ـ منصور بن علي : وزيراً للشؤون الإدارية

١٤ ـ محمد حدو شيكر : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي

١٥ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني والتكليف الإداري

١٦ ـ عبد اللطيف عصيري : وزيراً للشباب والرياضة

١٧ ـ عباس القباج : وزيراً للإسكان وتهيئة الأقاليم

١٨ ـ محمد باصور : وزيراً للمواصلات

١٩ ـ رحال رحالي : وزيراً للصحة الوطنية

٢٠ ـ عز الدين قصوص : وزيراً للتجارة والصناعة

٢١ ـ عبد السلام رشيد : وزيراً للسياحة

٢٢ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية

٢٣ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء

٢٤ ـ طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط والتنمية

وفي ٧ محرم ١٤٠٢هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨١م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بإعادة تشكيل الوزارة[1]

الأقاليم.

٢٥ ـ عبد الرحمن بنعابو : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء.

٢٦ ـ سيد بلمختار : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي.

٢٧ ـ حاتي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية.

٢٨ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للتنظيف الإداري.

وفي ٩ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (٢٥ شباط ١٩٨٠م) أنهيت خدمة عبد السلام زيعة وزير السياحة وعُيّن أحمد علوي مكانه كوزير دولة مكلف بالسياحة.

(١) تشكّل معاطي بوعبيد الوزارة الثانية على النحو الآتي :

١ ـ معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل.

٢ ـ محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية.

٣ ـ عجوبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالتضامن.

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة.

٥ ـ أحمد علوي : وزير دولة.

٦ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزيراً للتنمية الوطنية والتوظيف.

٧ ـ محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتنظيف الإداري والمهني.

٨ ـ إدريس البصري : وزيراً للداخلية.

٩ ـ مصطفى بلعربي علوي : وزيراً للعدل.

١٠ ـ عبد الواحد بلفريج : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة.

١١ ـ هاشم فلالي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية.

١٢ ـ عبد اللطيف سملالي : سكرتير دولة للشباب والرياضة.

١٣ ـ منصور بن علي : وزيراً للنقل.

١٤ ـ عبد الكريم علاّب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء.

١٥ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني.

١٦ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للبلدية.

١٧ ـ عباس القباج : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية.

١٨ ـ عثمان دكداطي : وزيراً للزراعة.

١٩ ـ رحّال رحّال : وزيراً للصحة العامة.

٢٠ ـ عز الدين عصوص : وزيراً للتجارة والصناعة والسياحة.

وفي ٢٥ صفر ١٤٠٤هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣م) عهد الملك الحسن الثاني إلى محمد كريم العمراني بتشكيل حكومة جديدة[1].

---

٢١ ـ محمد قباج : وزيراً للتجهيزات.

٢٢ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية.

٢٣ ـ صمويل بن سالم : وزيراً للصيد البحري والتجارة البحرية.

٢٤ ـ سيد بلمختار : وزيراً للشؤون الثقافية.

٢٥ ـ حاتي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية.

٢٦ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية.

٢٧ ـ الفضيل الحلو : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٨ ـ عباس القباج : سكرتير عام للحكومة.

٢٩ ـ مهيد الحجر : وزيراً للبريد والاتصالات.

٣٠ ـ أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي.

٣١ ـ محمد طوحاني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية.

٣٢ ـ عبد اللطيف حجاجي : سكرتير دولة للإسكان وتطوير الأقاليم.

(١) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء.

٢ ـ معاطي بوعبيد : وزير دولة.

٣ ـ عجوبي أحرضان : وزير دولة.

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة.

٥ ـ عبد الرحيم بوعبيد : وزير دولة.

٦ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزير دولة.

٧ ـ أحمد عثمان : وزير دولة.

٨ ـ مولاي أحمد العلوي : وزير دولة.

٩ ـ محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتنظيف الإداري والمهني.

١٠ ـ إدريس البصري : وزيراً للداخلية.

١١ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل.

١٢ ـ عبد الواحد بلفريج : وزيراً للشؤون الخارجية.

١٣ ـ هاشم فلالي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية.

١٤ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للإعلام.

١٥ ـ منصور بن علي : وزيراً للنقل.

١٦ ـ حمد شامخ : وزيراً للشؤون الثقافية .
١٧ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .
١٨ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للهاية .
١٩ ـ عباس القاسمي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والعربية .
٢٠ ـ محمد فتاح : وزيراً للتجهيزات .
٢١ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة .
٢٢ ـ عز الدين قصوص : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢٣ ـ صميلي بن سالم : وزيراً للصيد البحري والتجارة البحرية .
٢٤ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٥ ـ الفضل الحلو : وزيراً للإسكان وتطوير الأقاليم .
٢٦ ـ طيب بن شيخ : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الثقافية .
٢٧ ـ عباس قيسي : سكرتير عام للحكومة .
٢٨ ـ مولاي زين زاهدي : وزيراً للوظيف والتنمية الوطنية .
٢٩ ـ خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .
٣٠ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
٣١ ـ أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
٣٢ ـ مهند العنبر : وزيراً للبريد والاتصالات .
٣٣ ـ محمد طوخاي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .
٣٤ ـ عبد اللطيف حجاجي : سكرتير دولة للإسكان وتطوير المناطق .
٣٥ ـ عبد الواحد راضي : وزيراً مكلفاً بالتضامن .
٣٦ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٣٧ ـ عبد الكريم غلاب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٤هـ (٢٣ شباط ١٩٨٤م) تم تعيين :

عبد الكبير مدغري : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

وفي ٢٩ رمضان ١٤٠٤هـ (٢٧ حزيران ١٩٨٤م) تمت تسمية :

محمد فتاح : وزيراً للتجهيزات والتثقيف المهني .
عبد الحق تازي : وزيراً للتخطيط .
وإنهاء خدمة : محمد دوري : وزير التخطيط والتثقيف الإداري والمهني .
عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
وفي ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) أنهيت خدمة

وفي ٢١ رجب ١٤٠٥هـ (١١ نيسان ١٩٨٥م) طلب الملك من محمد كريم العمراني إعادة تشكيل حكومة جديدة[1] .

أحمد بلحاج : وزير مكلف بالعلاقات مع المجلس النيابي .
عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة ، وقد كلف بتنظيم العلاقات بين الحكومة والغرفة الممثلة .
وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ (١٨ شباط ١٩٨٥م) أنهيت خدمة :
عبد الواحد بلقزيز : وزير الشؤون الخارجية ، وعُيّن مكانه عبد اللطيف فلالي .

(١) شكّل محمد كريم العمراني وزارته على النحو الآتي :

١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحسين : وزيراً للدولة .
٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة .
٤ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والتضامن ، والإعلام .
٦ ـ إدريس بصري : وزيراً للداخلية .
٧ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ ـ طيب بن شيخ : وزيراً للصحة العامة .
٩ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للهاية .
١٠ ـ عز الدين قصوص : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية .
١١ ـ موسى سعدي : وزيراً للسياحة .
١٢ ـ صميلي بن سالم : وزيراً للصيد البحري ، والتجارة البحرية .
١٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للتجهيزات ، والتثقيف الإداري والمهني .
١٤ ـ محمد بوعمود : وزيراً للمواصلات .
١٥ ـ مهند العنبر : وزيراً للبريد والاتصالات .
١٦ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٧ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة .
١٨ ـ مولاي زين زاهدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية .
١٩ ـ عبد الكبير مدغري علاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٢٠ ـ رشيدي الرهواني : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالتخطيط .

٢١ ـ حاتي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية

٢٢ ـ محمد عبيد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية

٢٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية

٢٤ ـ طاهر مضموني : وزيراً للتجارة والصناعة

٢٥ ـ محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية

٢٦ ـ عبد الرحمن بوفاس : وزيراً للإسكان .

٢٧ ـ حسن عبادي : وزيراً للتوظيف .

٢٨ ـ طاهر عفيفي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي

٢٩ ـ عبد الرحيم عبد الجليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ، مكلفاً بالشؤون الإدارية

وفي ٢٧ محرم ١٤٠٦هـ (١١ تشرين الأول ١٩٨٥م) عُيّن :

مولاي أحمد الشرقاوي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .

وفي ٣ ربيع الأول ١٤٠٦هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥م) أعفيت وزارة الإعلام من عبد اللطيف فلالي ، واحتفظ بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ، وأسندت وزارة الإعلام إلى إدريس بصري إلى جانب حقيبة وزارة الداخلية التي يحملها

وفي ٢ رجب ١٤٠٦هـ (١٢ آذار ١٩٨٦م) عُيّن عز الدين العراقي وزير التعليم الوطني نائباً لرئيس الوزراء

وفي ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ (٧ نيسان ١٩٨٦م) أُنهيت خدمة عبد اللطيف جواهري من وزارة المالية ، وأُسندت هذه الوزارة إلى محمد براضي

وفي ٢١ محرم ١٤٠٧هـ (٢٣ أيلول ١٩٨٦م) أنهيت خدمة رئيس الوزراء محمد كريم العمراني ، وتسلم رئاسة الوزراء مكانه نائبه عز الدين العراقي الذي تترك وزارة التعليم الوطني إلى محمد فلالي .

وفي الوقت نفسه عُيّن محمد سفاط سكرتير دولة للشؤون الخارجية ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية .

وفي ١٦ محرم ١٤٠٨هـ (٩ أيلول ١٩٨٧م) أُنهيت خدمة كل من :

طاهر مضموني : وزير التجارة والصناعة ، وأُسندت الوزارة إلى عبد الله عوماري .

وطاهر عفيفي : الوزير المفوض عند رئيس مجلس الوزراء للعلاقات مع المجلس النيابي ، وأُسندت هذه الوزارة إلى عبد السلام برقة

وفي ١٦ شوّال ١٤٠٨هـ (١ حزيران ١٩٨٨م) طلب الملك الحسن الثاني من رئيس الوزراء عز الدين العراقي إدخال تعديل على وزارته ، فعمل[1]

تحسنت علاقات المغرب مع دول بلاد المغرب الأخرى ، ففي شهر

---

(١) أصبحت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عز الدين العراقي : رئيساً للوزراء .

٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للدولة

٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة .

٤ ـ مولاي مصطفى بلحرش العلوي : وزيراً للعدل

٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والتعاون

٦ ـ إدريس بصري : وزيراً للداخلية ، والإعلام

٧ ـ محمد فلالي : وزيراً للتعليم الوطني

٨ ـ طيب بن شيخ : وزيراً للصحة العامة

٩ ـ محمد براضي : وزيراً للمالية

١٠ ـ عباس القباج : سكرتير عام للحكومة

١١ ـ موسى سعدي : وزيراً للسياحة .

١٢ ـ صديق بن سلام : وزيراً للصيد البحري ، والتجارة البحرية

١٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للمحجوزات ، والتنظيم الإداري والمهني

١٤ ـ محمد بوستة : وزيراً للنقل .

١٥ ـ مهند العنصر : وزيراً للبريد والاتصالات

١٦ ـ عثمان معاطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .

١٧ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة

١٨ ـ مولاي زين زاهيدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية

١٩ ـ عبد الكبير مدغري علاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية

٢٠ ـ رشيدي الفيزازي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالتخطيط

٢١ ـ حاتي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية

٢٢ ـ محمد عبيد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية

٢٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية

رمضان ١٤٠٨هـ (أيار ١٩٨٨م) وافقت كل من المغرب والجزائر على إقامة علاقات سياسية بين الدولتين.

استأنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا في رجب ١٤٠٥هـ (نيسان ١٩٨٥م) وكانت قد قطعت عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

اجتمع رؤساء دول المغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) في مراكش في رجب ١٤٠٩هـ (شباط ١٩٨٩م)، ووقعوا معاهدة لإقامة اتحاد المغرب العربي، وتهدف إلى تسهيل التجارة بين هذه الدول.

وبعد عام (١٤١٠هـ) وقعت اتفاقيات جماعية فردية للتعاون الاقتصادي بين كل من ليبيا، والجزائر، والمغرب.

كانت هناك خلافات سياسية داخل الاتحاد مثل دعم الجزائر لجبهة البوليساريو، وتأييد المغرب لغزو العراق للكويت. لكن العلاقات عادت فتحسنت بين المغرب والجزائر في منتصف عام ١٤١٢هـ (أوائل عام ١٩٩٢م) إثر استلام محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة في الجزائر. ومع ذلك كانت العلاقات بين الدولتين بين مدٍّ وجزر.

---

٢٤ ـ عبد الله عزمي : وزيراً للتجارة والصناعة
٢٥ ـ محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية
٢٦ ـ عبد الرحمن بوعلاوي : وزيراً للإسكان
٢٧ ـ حسين عاشي : وزيراً للتوظيف
٢٨ ـ عبد السلام بركة : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي
٢٩ ـ عبد الرحيم عبد الجليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية
٣٠ ـ محمد سقاط : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية

توقفت لقاءات رؤساء دول اتحاد المغرب العربي، ولم يطبق من بنود المعاهدات الخمس عشرة شيء.

وفي أوائل جمادى الآخرة ١٤١٦هـ (تشرين الأول والثاني ١٩٩٥م) زار الملك الحسن الثاني ملك المغرب أول قمة شرق أوسطية وشمالي إفريقية في الدار البيضاء تسلمت موضوعات منها أسلوب تمويل مصرف إقليمي جديد للشرق الأوسط.

بعد غزو العراق للكويت في مطلع عام ١٤١١هـ (آب ١٩٩٠م) شجب المغرب هذا الغزو، وأعلنت أنها ستقوم بإرسال قوة لمساندة المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان محتمل. وفي جمادى الأولى ١٤١١هـ (كانون أول ١٩٩٠م) وصل ألف وخمسمائة جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية للعمل ضمن التحالف الدولي المتعدد الجنسيات لإجبار العراق للانسحاب من الكويت.

وقامت مظاهرات مؤيدة للعراق، وأظهرت الحكومة بشكل غير مباشر دعم ذلك. وفي منتصف رجب ١٤١١هـ (أوائل شباط ١٩٩١م) قامت مظاهرات تدعو إلى انسحاب الكتيبة المغربية من القوة الدولية المتعددة الجنسيات. وتجاهلت الحكومة المغربية ذلك، وأعلنت أن الكتيبة للدفاع عن المملكة العربية السعودية، وليست موجهة للقتال ضد العراق.

وفي ربيع ١٤١٤هـ (أيلول ١٩٩٣م) قام رئيس وزراء الكيان الصهيوني بزيارة للرباط إشارة إلى تحسن العلاقات بين الدولتين، وعن الدور الذي لعبه الملك الحسن الثاني في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبعد عام فتحت مكاتب ارتباط في تل أبيب والرباط، وفي جمادى الآخرة ١٤١٤هـ (تشرين الثاني ١٩٩٣م) افتتح شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني المكتب في الرباط. ثم أقيمت علاقات سياسية بين الدولتين في شوال ١٤١٥ هـ (آذار ١٩٩٥م).

الصراعات الداخلية

يُقدّر عدد سكان المغرب عام ١٤١٠هـ بخمسة وعشرين مليوناً، وتكون الكثافة حوالي خمسين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، لأن المساحة العامة تقرب من ٤٤٦,٠٠٠ كيلومتر مربع عدا الصحراء المغربية التي عدت الآن جزءاً منه، وبذا تصبح المساحة العامة ٩٧٢,٠٠٠ كيلومتر مربع.

وتعدّ الصراعات الداخلية قليلة بشكل عامّ، وذلك لقلّة المجموعات البشرية، وقلّة المجموعات العقدية، إضافةً إلى عباءة الملك الخاصة التي يمسك فيها بخيوط التجمّعات السياسية كلها، وله قنوات تصل بينه وبينها؛ يحرّكها، ويعرف مراميها البعيدة، ويتحرّك من خلال ذلك بحكمة وحنكة.

المجموعات البشرية: يوجد في البلاد مجموعتان رئيستان، وهما: العرب، والبربر.

١ ـ العرب: ويشكّلون ٥٠ ـ ٥٥٪، ويقيمون غالباً في المناطق الساحلية، وقد دخلوا إلى البلاد إبان الفتح الإسلامي، ثم مع بني هلال، إضافةً إلى مراحل متعدّدة في التاريخ، فكلما حدثت هجرةٌ في المشرق انطلق إثرها أعدادٌ نحو المغرب، بعداً عن الأجواء السياسية التي أجأتهم للمغادرة، وهؤلاء مثل: الأدارسة، والأشراف والسعديين، والأشراف الحسنيين (الحكام اليوم)، كما أن الصراع الطويل الذي قام بين مسلمي الأندلس ونصارى الإسبان والبرتغاليين ومن وراءهم الفرنجة كان يستدعي أفواجاً من بلاد العرب

وغيرها من الأمصار الإسلامية للارتحال نحو بلاد المغرب للجهاد في سبيل الله، وزجّ أنفسهم في أتون ذلك الصراع، وإن الكثير منهم كان يستقرّ هناك، وكذلك عندما طُرد المسلمون من الأندلس عام ٨٩٨هـ التحقوا ببلاد المغرب، وأقاموا فيها على أمل العودة إلى موطنهم الأندلسي؛ سواء أكان بجهودهم أم بجهود المسلمين الذين لا شكّ ستتحرّك فيهم الحماسة إلى الجهاد.

٢ ـ البربر: ويشكّلون من ٤٠ ـ ٤٥٪ من مجموع السكان، ويقيمون عادةً في المناطق الجبلية، الريف ـ الأطلس الأعلى ـ الأطلس الأوسط، وقد وُجدوا أساساً في البلاد، إذ تستطيع أن تعدّهم سكان البلاد الأصليين، وقد اعتنقوا الإسلام عند وصولهم إليهم، وأسهموا بالفتوحات إلى جانب إخوانهم المسلمين من بقية الشعوب الأخرى، وخاصةً العرب، وكان منهم قادة بارزون؛ ومنذ أن حسن إسلامهم بعد حركات الارتداد التي وقعت في بعض أوساطهم أيام الكاهنة، وهم لم ينازعوا الأمر أهله، وإنما كانوا دائماً في صفوف المجاهدين، وإذا وقعت فتنة، وأثار الثمرة العصبية بعض المغرضين للإفادة من تشتّت الصفوف، ولا شكّ أنهم سيجدون آذاناً صاغية عند العامّة، وكانت تقع أحداثٌ تدمي لها القلوب، ولكن لا يلبث العقلاء أن يعودوا إلى رشدهم، ويوحّدوا الصف الإسلامي، وكانت سيوف البربر الأساسية في الوقوف بوجه المدّ الصليبي في الأندلس، وصدّه، وإخافة الهزيمة به أيام المرابطين والموحّدين وفيما بعد ذلك، ولا تزال معركة (الزلاّقة) عام ٤٧٩هـ بقيادة أمير المرابطين يوسف بن تاشفين، ومعركة (الأرك) عام ٥٩١هـ بقيادة المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحّدين؛ موضع عزّ وفخار، ومثالاً للجهاد. والبربر شعبٌ مسلمٌ مثل بقية الشعوب الإسلامية التي تتألف منها الأمة الإسلامية، ويعيش مع إخوانه العرب حياةً واحدةً، وليس معنى هذا أنه لم تحصل محاولاتٌ للتفرقة بين الأخوة، نعم، حدثت محاولاتٌ، وخاصةً أيام الاستعمار، ووجدت من يستمع لها، ولكن

لبقية وجيزة وحتى يتنبه الطرفان العرب والبربر ، ويُقضى على تلك المحاولات ، إذ يشعر كل فريق أن العقيدة هي التي تربط بين الطرفين ، ولا ربط سواها .

ولا ينافس البربر العرب على الحكم ، وإنما يعدّونه حقاً للعرب ، ما دامت الأسرة الحاكمة ترجع في نسبها إلى رسول الله ﷺ ، ولهذا الرأي في المغرب ، وعند العامة في كل مكان ، ولرى رجال الحكم يحرصون على التركيز على هذا الموضوع .

أما بقية المجموعات البشرية فهي عقدية وعصبية ، ولا تصل نسبتها مهما بالغ أصحابها بذلك إلى ٥٪ ، وهي المجموعة الأوروبية واليهود .

٣ ـ الأوروبيون : وهم سلاح الاستعمار ووسيلته ، وقد حصلوا على الفضل الأراضي ، وأحسن التسهيلات بالتملّك ، والصناعة ، والعمل ، والوظائف ، ولكن نقص عددهم عند الاستقلال فجأة ، إذ رحل منهم عن المغرب أكثر من مائة ألف ، ولا يزيد عددهم اليوم على نصف مليون ، وهو ما يعادل ٣٪ من مجموع السكان ، ويقيمون عادة في المدن الكبرى ، والموانىء : الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وعلى الرغم من أن معظمهم اليوم من مواليد المغرب التي أصبحت وطنهم ، ويحملون جنسيتها إلا أن قلوبهم مع أوربا .

يشكّل الفرنسيون ٨٤٪ من مجموع الأوربيين ، ويليهم في العدد الإسبان ، فالألمان . ومع أن نسبة الأوربيين ضئيلة إلا أن أثرهم في الحياة العامة ، وفي الصناعة ، والتجارة ، والتعليم ، والمشروعات الزراعية ، وصيد السمك ، والتعدين ، ولكن يتعدم الأثر السياسي لقلّة نسبتهم .

٤ ـ اليهود : وهم مجموعة قليلة ، ويعود بعضهم إلى أصل بربري اعتنقوا اليهودية قديماً ، ونشأوا في ظلّها ، وتطبّعوا بطباع أهلها ، وجاءت جموعٌ منهم في الأندلس ، حيث طُردوا مع المسلمين ، فإنه لم يكن لنصارى الإسبان والبرتغاليين ولا غيرهم أن يتحمّلوا تصرفات اليهود ، فأخرجوهم مع

المسلمين الذين صبروا عليهم وعلى أذاهم ، فأقاموا في المغرب في ظلّ الحياة الإسلامية ، وشعروا بالسعادة ، غير أنهم كانوا يقابلون الإحسان في كل مرّة بالنكران للجميل ، فما يأتي مغتصبٌ إلاّ ويكونون العون له ، وعندما جاء الاستعمار الصليبي كانوا عيناً على المسلمين . وقد وصل عددهم عام ١٣٥٥هـ إلى ١٦٢,٠٠٠ يهودي ، ووصل عددهم عام ١٣٧٠هـ إلى ١٩٩,٠٠٠ يهودي رغم مغادرة ٤٠ ألف يهودي إلى فلسطين عام ١٣٦٧هـ ، إذن بقي عددهم كبيراً في المغرب ، حيث كانوا يحلمون بأن يكون الثرهم واضحاً في الحياة السياسية ، وأن تكون المغرب الجسر الذي يعبرون منه إلى بقية الأمصار العربية ، ولما لم يستطيعوا أن يحقّقوا كل ما يريدون اكتفوا بأن يبقى هذا الحلم أملاً يحقّقونه إن سنحت لهم الظروف ، سواء أكان ذلك عن طريقهم أم عن طريق غيرهم ، واتخذت جموعٌ منهم تتحرّك نحو فلسطين ، وتركوا حلمهم بأيدٍ ظاهرة على السطح مخفية من الساحة حتى لم يبقَ منهم في المغرب إلاّ ما يقرب من خمسين ألفاً ، ويقيم أكثرهم في الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وفاس ، وأثرهم الاقتصادي محسوسٌ في البلاد .

إذن لا يوجد صراعاتٌ بين المجموعات البشرية .

المجموعات العقدية : والواقع أنه لا توجد سوى مجموعة واحدة هي المسلمون الذين يشكّلون الأكثرية الساحقة من السكان ، وتبلغ نسبتهم من ٩٥٪ ، والواقع ٩٧,٥٪ ، والحقيقة السكان كلهم ، لأن المجموعتين الأخريين وهم النصارى واليهود لا يشعرون أنهم من أهل البلاد رغم أنهم يحملون الجنسية المغربية ، ولا يحسّون أنهم يرتبطون بالبلاد رغم انتمائهم إليها اسمياً ، إذ ترتبط المجموعة الأولى وهي النصرانية بأوربا ، أو الدول التي تعود أصولها إليها ، ويرتبط اليهود حسب مصالحهم أينما وُجدت .

١ ـ المسلمون : وهم سكان البلاد جميعها ، وكلهم من أهل السنة والجماعة ، وعلى مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وقد توجد آثار أفكار

للخوارج في منطقة (تافيلالت) ، ولا نكاد نذكر ، بل نستطيع أن نعدّها منقرضة .

٢ ـ النصارى : لا يوجد في المغرب كله أي نصراني من سكان البلاد الأصليين ، وإنما جاؤوا جميعاً مع الاستعمار ، وفي ظلال سيوفه ، وعاشوا في أكنافه ، وكانوا عيونه التي يرى فيها ما يتمّ داخل البلاد ، وآذانه التي يسمع بها ما يجري ، وهم لسان حاله ، وصوته الناطق ، وكان تفكير المستعمرين الصليبيين أن يكون هؤلاء المستوطنون النصارى في المستقبل الدعامة التي يعتمدون عليها في تنفيذ مشروعاتهم ، وتحقيق آمالهم الاستعمارية ، ومصالحهم الاقتصادية . وهؤلاء النصارى أعداء ألدّاء لكل من يحمل فكراً إسلامياً أو له علاقة باللغة العربية ، وإن كانت اللغة العربية ليست سوى جانب من الجوانب الإسلامية .

٣ ـ اليهود : وقد بقيت نسبتهم ضعيفة جداً بعد هرب كثير منهم إلى فلسطين ، ومن بقي منهم فإن علاقته وطيدة مع اليهود الذين اغتصبوا منطقة فلسطين من أرض الشام ، وهم يحقدون على كل ما يمتّ إلى الإسلام أو العربية بصلة .

ومن هنا يتبين أنه لا توجد في المغرب صراعات على أساس عقدي .

الأحزاب السياسية : كان نشوء الأحزاب السياسية في المغرب والتنظيم ردّ فعل لأحداث ، ولعلّ أبرزها :

أ ـ هزيمة محمد عبد الكريم الخطابي في الريف : فظهرت إثر ذلك الرابطة المغربية في ٢٣ محرم ١٣٤٥هـ (٢ آب ١٩٢٦م) حيث تشكّل مكتبٌ يضمّ أحمد بلفريج المكي الناصري ، ومحمد الفاسي ، ومحمد بنونة . وقد تبيّن لهؤلاء الرجال إثر هزيمة محمد الخطابي أن الحلّ العسكري لم يؤدِّ إلى نتيجة ، لذا لا بدّ من طرح العمل السياسي والتهيئة والتنظيم له . وفي الوقت نفسه لم يعترفوا بالتجزئة التي لحقت بالمغرب التي تقاسمها الفرنسيون والإسبان ، وقد ضمّ مكتب الرابطة أعضاء من أقسام المغرب كلها .

ب ـ الظهير البربري : إن إصدار هذا الظهير (المرسوم) قد أحدث اضطرابات أعقبها اعتقالات ، وبرزت كتلة العمل الوطني كأول تنظيم سريّ في ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٣ آب ١٩٣٠م) ، وقد ضمّت : علال الفاسي ، العربي بوعياد ، الحسن بوعياد ، محمد الكوهري ، إدريس برادة ، عبد القادر التازي ، أحمد مكوار ، محمد حسن الوزاني ، حمزة الطاهري . وقد قامت على أساس التنظيم الهرمي ، حيث تضمّ الزاوية عشرة أعضاء في البداية ، ثم غدت تضمّ عشرين عضواً ، وتليها الطائفة التي تضمّ ستين عضواً ، فلجنة المسافر ، فالسيرون الذين تتألف منهم الخلايا ، وقد استعملوا اصطلاح الزاوية حيث هو شائع لدى البربر حرصاً على وحدة الكلمة ، وقد تألف علال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني لوضع القانون الداخلي ، وقد كان همّ الكتلة منصبّاً على كتابة العرائض ، وإصدار الصحف ، ومحاربة الظهير البربري .

جـ ـ قانون إلحاق المغرب بالمستعمرات : عندما سيطرت فرنسا على المغرب فرضت الحماية عليها ، لكن حكومة (دلادير) الفرنسية أصدرت قانوناً في أول ذي القعدة ١٣٥٢هـ (١٤ شباط ١٩٣٤م) ألحقت فيه المغرب بالمستعمرات ، وقد احتجّ السلطان دون أي جدوى ، وهذا ما أدّى إلى زيادة النشاط السياسي والتركيز على التنظيم .

بقيت كتلة العمل الوطني حزباً شبه مغلق لم يقم بأي نشاطات ، وتقوده مجموعة تتألف من عشرة أعضاء . وعندما وصلت الجبهة الشعبية في فرنسا إلى الحكم عملت على تمزيق كتلة العمل الوطني . وسافر وفدٌ من الكتلة إلى باريس ، يضمّ عمر عبد الجليل ، ومحمد حسن الوزاني ، وذلك في شهر ربيع الثاني ١٣٥٥هـ (تموز ١٩٣٦م) وبعدها بدأت الكتلة تنشط في أوساط الشعب منذ شهر رجب ١٣٥٥هـ ، وأخذت التجمعات الشعبية تظهر ، والمظاهرات تتكرّر ، فاعتقلت السلطات الفرنسية علال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني ، ومحمد الزيدي ، ثم أفرج عنهم .

رأت الكتلة أنه لا بدّ من وجود رأس لها عوضاً عن القيادة الجماعية. العمل الإسلامي لا بدّ له من أمير، إن كتتم ثلاثة فأمّروا عليكم ». والثلاثة أقلّ الجماعة، والقيادة الجماعية ليست في الحساب بالنسبة إلى العمل الإسلامي. وعقدت مؤتمرها بمدينة الرباط في ١٠ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦م)، وقد حضره ثمانية من القياديين، ورجع محمد حسن الوزاني من فرنسا بعد أربعة أيام، فوجد حزباً يقوده علال الفاسي وحده، فأسرّها في نفسه، ولم يبدها حتى حين.

واجتمعت اللجنة التنفيذية في ذي القعدة ١٣٥٥هـ، واختارت هيئتها على النحو الآتي:

علال الفاسي	:	رئيساً
محمد حسن الوزاني	:	أميناً عاماً
أحمد مكوار	:	أمين صندوق.
محمد اليزيدي	:	عضواً.
محمد غازي	:	عضواً.
عمر عبد الجليل	:	عضواً.
عبد العزيز إدريس	:	عضواً.

الحركة القومية : انسحب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني، وشكّل الحركة القومية في ١٠ ذي القعدة ١٣٥٥هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٣٧م)، وأسّس جريدة « صدى الشعب »، وكذلك أسّس جريدة « الدفاع » باللغة العربية، غير أن هذه الحركة قد انتهت في ٢٤ شعبان ١٣٥٤هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧م) عندما نُفي محمد حسن الوزاني، غير أن الصراع قد ظهر بين جناحي كتلة العمل الوطني.

الحزب الوطني : بعد انسحاب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني اختار أحمد بلفريج أميناً عاماً مكانه، وحصل محمد اليزيدي على رخصة لإصدار جريدة « الأطلس »، ولكن لم تلبث أن مُنعت كتلة العمل

الوطني من النشاط في ٦ محرم ١٣٥٦هـ (١٨ آذار ١٩٣٧م). ولكن عقدت مؤتمراً سرياً في ٢٠ محرم، واتفقت على ظهورها باسم جديد هو « الحزب الوطني »، الذي برز في ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (٢٣ تموز ١٩٣٧م).

تعرّض الحزب الوطني للمضايقة بعد حوادث « بوفكران »، في ٢٥ ـ ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (١ ـ ٢ أيلول ١٩٣٧م)، ومُنعت صحفه عن الصدور، فنظّم المظاهرات، وعقد الحزب مؤتمره العام بمدينة الرباط، في ٨ شعبان ١٣٥٦هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٣٧م) بدار أحمد الشرقاوي رئيس مكتب فرع الرباط، ثم لم يلبث أن نُفي علال الفاسي إلى الغابون، وبقي فيها ما يزيد على تسع سنوات، وانتقل عمر عبد الجليل إلى منطقة الريف، ثم تبعه أحمد بلفريج، وبقيت المسؤولية على كاهل محمد اليزيدي.

وقد تشكّل وفدٌ باسم الحزب في ١٤ رجب ١٣٥٨هـ (٢٩ آب ١٩٣٩م) في سبيل تقديم بعض المطالب، وقد ضمّ هذا الوفد كلاً من : أحمد الشرقاوي، محمد غازي، بوبكر القادري، أحمد بن غبريط.

حزب الإصلاح الوطني : كانت الحركة الوطنية واحدةً في بلاد المغرب بأجزائها، وقد كان يقودها في منطقة الريف عبد السلام ينونة، فلما توفي تسلّم الزعامة عبد الخالق طريس، وقد عُرفت الحركة هناك باسم « الكتلة الوطنية بشمالي المغرب »، وقد أسّست مجلة « المغرب الجديد »، وجريدة « الريف »، وأبدى عبد الخالق طريس قوة بصفته معارضاً للأحزاب اليسارية في أوربا المتآلفة لفرانكو طاغية إسبانيا، لذا فقد اعتُقل عبد الخالق طريس وتحوّل اسم « الكتلة الوطنية بشمالي المغرب » إلى حزب « الإصلاح الوطني في الريف »، وذلك في ٥ شوّال ١٣٥٥هـ (١٨ كانون الأول ١٩٣٦م)، وذلك لإظهار الانفصال عن الحركة الوطنية في جنوبي المغرب. والواقع أن الصلة قد بقيت وثيقةً مع الحزب الوطني.

أصدر حزب الإصلاح الوطني في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (١ آذار ١٩٣٧م) جريدة « الحرية » في مدينة تطوان بإشراف أحمد عبلان.

والحقيقة أن حركة فرانكو في إسبانيا في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٥هـ (١٨ تموز ١٩٣٦م) ضدّ الجمهورية ، والسير بخطٍ وسياسةٍ نازيةٍ قد فصل الحركة الوطنية في بلاد المغرب ، إذ اضطرّ الزعماء في منطقة الريف إبداء التأييد لسياسة فرانكو ، ومهاجمة السياسة الفرنسية في المغرب ، على حين أظهر الزعماء في جنوبي المغرب تأييدهم للجمهوريين في إسبانيا ، ومهاجمة سياسة فرانكو . ومن هذا المنطلق أصبح حزب الإصلاح الوطني يدرّب شباب ويعلّمهم على الطريقة النازية مستغلاً الفرصة التي تؤيّدها السلطات الإسبانية الاستعمارية للإعداد والتقوية .

حزب الوحدة المغربية : ظهر هذا الحزب برئاسة محمد المكي الناصري كمنافس لحزب الإصلاح الوطني ، وأصدر صحيفة « الوحدة المغربية » في تاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٣٥٥هـ (٣ شباط ١٩٣٧م) .

مكتب الدفاع الوطني : وهو تجمع سياسي قاده « إبراهيم الوزاني » ، وقد كان ينتهج سياسة الدفاع عن النازية التي يؤيّدها « فرانكو » ، ويرى هذا التجمّع أن توحيد المغرب لن يتمّ إلاّ عن طريق ألمانيا .

المطالبة بالاستقلال : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في أوربا ، وضرب الألمان ضربتهم القاسية في بداية الأمر ، ثم أخذ موقفهم بالضعف والتوقف ، وتمكّن الحلفاء من النزول في بلاد المغرب في ٢٩ شوّال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، ومع رجحان كفّة الحلفاء على دول المحور ، أخذ الحلفاء ينادون بحقّ تقرير المصير للشعوب المغلوبة ، وإعطاء الحرية والاستقلال للدول المستعمرة ، وذلك في سبيل كسب الرأي العام العالمي إلى جانبهم ، ووقوف سكان البلدان المستعمرة بإخلاص معهم طمعاً في نيل الحرية ، وهذا ما جعل الدعوة إلى الاستقلال تبرز في المغرب بوضوح .

لقد كانت الحركة الوطنية في المغرب حتى هذا التاريخ تلحّ على الإصلاح الداخلي ، ولا تطالب بالاستقلال ، فلما لوّحت دول الحلفاء بحق تقرير

المصير اتخذت الحركة الوطنية تسير في خطٍّ جديدٍ هو المطالبة بالاستقلال .

ففي منطقة الريف صدر ميثاق وطني في تاريخ ١٠ ذي الحجة ١٣٦١هـ (١٨ كانون الأول ١٩٤٢م) من حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية ، وينصّ على

١ ـ منح المغرب الحرية والاستقلال .

٢ ـ إقامة نظام حكم ملكيّ إسلاميّ وطنيّ تحت قيادة الأسرة الحسنية العلوية .

٣ ـ إقامة وحدة المغرب من خلال إلغاء نظام المناطق .

٤ ـ الاعتراف بالسيادة الداخلية والخارجية للمغرب .

أما في جنوبي المغرب فقد تبنّت فرنسا فكرة إقامة الاتحاد الفرنسي من الدول التي تخضع لنفوذها ، سواء أكانت محميةً أم مستعمرةً ، غير أن السلطان محمد الخامس قد رفض هذه الفكرة ، وشجّع الحركة الوطنية ، والدعوة إلى الاستقلال ، وقام بزيارةٍ إلى فرنسا في تاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٦٩هـ (١١ تشرين الأول ١٩٥٠م) ، وقدّم للمسؤولين هناك مذكرةً مؤرّخةً في الثالث من تشرين الأول ١٩٥٠م بيّن فيها رأيه ، ومخالفته لفكرة الاتحاد الفرنسي

حزب الاستقلال : في اليوم الأول من عام ١٣٦٣هـ أسّس أحمد بلفريج الأمين العام للحزب الوطني حزب الاستقلال من أعضاء حزبه السابق ، وفي ١٦ محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) صدر بيان حزب الاستقلال الذي دعا فيه إلى الاستقلال والمطالبة به . وقد اعتقل أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي ، وستة عشر عضواً بتهمة التعاون مع النازية ، وقامت مظاهراتٌ في الشهرين الأولين من عام ١٣٦٣هـ ، ونُفي أحمد بلفريج إلى جزيرة كورسيكا .

كانت مهمة إعادة تنظيم الحزب من جديد على عاتق محمد اليزيدي ، وقد قام بها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في شهر ذي القعدة من عام

١٣٦٤هـ (تشرين الأول ١٩٤٥م) . ولم يلبث أن اعتقل محمد الزيلدي .

انفجرت الأحداث في الدار البيضاء خاصة ، احتجاجاً حول مقتل النقابي التونسي فرحات حشّاد في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٥ كانون الأول ١٩٥٢م) ، فاعتقلت السلطات الفرنسية اللجنة التنفيذية للحزب ، وكثيراً من أعضائه ، كما اعتقلت عدداً من أعضاء الحزب الشيوعي ، إضافة إلى محمد الشرايبي محرر جريدة « الرأي العام » من حزب الشورى والاستقلال .

حزب الشورى والاستقلال . عندما عاد محمد حسن الوزاني من المنفى حوّل الحركة القومية التي سبق أن أسّسها عندما انسحب من كتلة العمل الوطني إلى حزب سمّاه حزب الشورى والاستقلال ، وأصدر جريدة « الرأي العام » . وكان يطالب بإلغاء نظام الحماية ، وإقامة ملكية دستورية قبل الاستقلال ، ويرى طريقة المفاوضات مع فرنسا كوسيلة للوصول إلى ما يرمي إليه ، وتنتهي المفاوضات بمعاهدة تحالف ، وإقامة حكومة وطنية مؤقتة بدلاً من نظام الحماية . على حين كان حزب الاستقلال يرى أن الاستقلال هو الوسيلة إلى الوصول إلى ملكية دستورية .

انتقل محمد حسن الوزاني إلى منطقة الريف حيث وجد لأفكاره قبولاً أكثر من بقية المناطق المغربية ، أما زعيم حزب الشورى والاستقلال في منطقة الحماية الفرنسية فقد بقي عبد القادر بن جلون بعد انفصال محمد حسن الوزاني .

الحزب الشيوعي : كان الحزب الشيوعي محظوراً في المغرب من قبل السلطات الفرنسية ، فلما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا في حزيران عام ١٩٣٦م ، سمحت بتشكيل الحزب الشيوعي بعد مطالبة عدد من زعماء حملة الفكر الشيوعي للمقيم العام الفرنسي « نوجيس » ، ووُجد تجمّع لهم في الدار البيضاء ، وكان في الرباط . غير أنه لم يلبث أن اعتُقل زعماء الشيوعية في المغرب

أعيد تأسيس الحزب الشيوعي في المغرب في شهر رجب ١٣٦٢هـ (تموز ١٩٤٣م) بزعامة « ليون سلطان » ، وقد أصدر صحيفة « الوطن » التي تناقض الفاشية ، ويتحرّك الحزب ضمن إطار فكرة الاتحاد الفرنسية ، وهذا يعني أن الحزب الشيوعي في المغرب ما هو إلاّ فرعٌ من الحزب الشيوعي الفرنسي . فلما مات ليون سلطان في العام نفسه تسلّم زعامة الشيوعيين في المغرب « علي يعته » ، فغيّر اسم الحزب من « الحزب الشيوعي في المغرب » إلى « الحزب الشيوعي المغربي » ، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي ، ورفض فكرة الاتحاد الفرنسي ، وأصدر صحيفة سرية باللغة العربية حملت اسم « حياة الشعب » .

بدأ هذا الحزب نشاطه بين العمال حتى اكتسح الموقف ، وأخذت النقابات تُسيَّر من قبل الشيوعيين .

كان الصراع قوياً بين حزب الاستقلال وبين حزب الشورى والاستقلال ، أما الحزب الشيوعي فلم يهتمّ به كثيراً ، فلما اكتسح النقابات أخذ حزب الاستقلال يدخل معه في صراع ، وقد سمح حزب الاستقلال لأعضائه بالانتماء إلى النقابات ، فتوسّع نفوذه بسرعة ، وخسر الحزب الشيوعي كثيراً منذ عام ١٣٧٠هـ ، وفي عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) كان المكتب النقابي يتألف من عشرة أعضاء : أربعة منهم من حزب الاستقلال ، وأربعة من الشيوعيين الفرنسيين ، واثنين من الشيوعيين المغاربة .

أخذ الحزب الشيوعي يطالب بالاستقلال ليدلّل على وطنيته ، ويطالب بتشكيل جبهة وطنية مغربية ، غير أن حزب الاستقلال رفض ذلك ، وشكّ في وطنيته ، وأعلن أن الشيوعية وإن بدت أنها عالمية ، وأنها تنطلق حسب أهداف وطنية ، إلاّ أنها في الواقع ليست سوى صنائع لموسكو ، وأنها تتحرك حسب التوجيهات الخارجية التي تتلقاها من مراكز الشيوعية العالمية .

وإثر مقتل النقابي التونسي فرحات حشّاد حدثت اضطرابات شارك فيها

الاستقلاليون ، كما شارك الشيوعيون ، فحبرت اعتقالات في صفوف الحزبين ، ونفي زعماؤها ، ومُنعت صحفها .

ووزع الحزب الشيوعي منشوراً بمناسبة فرض الحماية في ١٥ رجب ١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣م) وطالب بإلغاء نظام الحماية .

وبعد عزل السلطان محمد الخامس أصدر الحزب الشيوعي كتيباً في صفر ١٣٧٣هـ (تشرين الأول ١٩٥٣م) ، ووزع منشوراً آخر في ٢٢ جمادى الأول ١٣٧٣هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤م) طالب فيه بعودة السلطان .

الجبهة الوطنية المغربية : عُقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في المدة الواقعة بين ٢٤ ربيع الأول ، والأول من ربيع الثاني من عام ١٣٦٦هـ (١٥ ـ ٢٢ شباط ١٩٤٧م) ، وضمّ ممثلين عن تونس والجزائر والمغرب ، وقد تمّ بعدها تشكيل جبهة وطنية مغربية بإلحاح من مندوب الجامعة العربية صالح أبو الرقيق في ٣ رجب ١٣٧٠هـ (٩ نيسان ١٩٥١م) ، وقد ضمّت هذه الجبهة الأحزاب الآتية : حزب الاستقلال ، حزب الشورى والاستقلال ، حزب الإصلاح الوطني ، حزب الوحدة المغربية .

تمّ التوقيع على الميثاق الآتي :

١ ـ تلتزم كل الأحزاب الموقّعة على الميثاق بالدفاع عن الاستقلال .
٢ ـ عدم قبول الانضواء في الاتحاد الفرنسي .
٣ ـ لا يمكن متابعة الأهداف قبل الحصول على الاستقلال .
٤ ـ لا يصحّ إجراء أية مفاوضات قبل الاستقلال .
٥ ـ لا مفاوضات مع الاستعمار في إطار النظام الحالي .
٦ ـ التنسيق بين المغرب وجامعة الدول العربية .
٧ ـ عدم قبول تأسيس جبهة أو وحدة مع الشيوعيين .
٨ ـ تشكيل لجنة من الأحزاب الموقّعة على الميثاق .

تطورات : أ ـ في منطقة الريف :

حزب الإصلاح الوطني : أصدر حزب الإصلاح الوطني ميثاقاً في شهر ذي القعدة ١٣٦١هـ (كانون الأول ١٩٤٢م) طالب فيه بالاستقلال ، وذلك بعد نزول الحلفاء في المغرب بمدة يسيرة لا تزيد على الشهر ، ولكن الحزب لم يلبث أن تفكّك بعد الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا ، وكانت جريدة الحرية قد توقفت منذ أن أخذت كفّة الحلفاء ترجح في الحرب على دول المحور .

سمحت السلطات الاستعمارية الإسبانية لـ « عبد الخالق طريس » بإعادة تأسيس الحزب في شهر صفر ١٣٦٥هـ (كانون الثاني ١٩٤٦م) وقد عقد الحزب مؤتمره الأول في ٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (٥ شباط ١٩٤٦م) ، واختير « الطيب بنونة » أميناً عاماً للحزب ، وفي الوقت نفسه فقد سُمح له بإصدار جريدته « الحرية » المتوقفة عن الصدور منذ أربع سنوات . وأصبح حزب الاستقلال الوطني ينسّق مواقفه مع حزب الاستقلال في جنوب المغرب منذ شهر شوّال ١٣٦٥هـ (أيلول ١٩٤٦م) ، وطالب « المهدي بنونة » إسبانيا بالاعتراف بوحدة أجزاء المغرب ، واستقلال البلاد .

حزب الوحدة المغربية : انتقل المكي الناصري إلى مدينة طنجة بعد الحرب العالمية الثانية بستة ، وانتقل أيضاً نشاط حزبه إليها . وقد نظّم مظاهرات تنديداً بالأحداث التي جرت في الدار البيضاء في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (١٦ نيسان ١٩٤٧م) .

حزب الوحدة الريفية : تأسّس حزب الوحدة الريفية إبّان الحرب العالمية الثانية بجهود المقيم الإسباني « فاريلا » ولكن لم يلبث أن اختفى بعد انتهاء الحرب .

حزب الدفاع الوطني : بعد أن التجأ محمد عبد الكريم الخطّابي إلى مصر في رجب ١٣٦٦هـ (حزيران ١٩٤٧م) تأسّس حزب الدفاع الوطني ، وكان يرأسه خالد الريسوني في مدينة العرائش ، والعلمي داود في مدينة طنجة ،

وإبراهيم الوزاني في مدينة القصر .

لمارات السلطات الاستعمارية الإسبانية أن الأحزاب التي تنشأها لا تلقى نجاحاً ، ولا تلبث أن تزول لذا فقد قرّرت إلغاء الأحزاب الوطنية ، وصدر قرارٌ بحظر الأحزاب الوطنية في ٢١ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (١ شباط ١٩٤٨م) ، وبذا فقد مُنع حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية .

غير أن السلطات الاستعمارية استمرّت في تبنّي قيام أحزاب تقبل التوجيه منها .

حزب المغرب الحر : تأسّس في مدينة (الناضور) عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) بعد عودة عبد الخالق طريس إلى تطوان ، وترأس هذا الحزب الجديد « محمد ريوح » .

حزب الهلال : وقد أسّسه خالد الريسوني عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) .

ب ـ في جنوبي المغرب [منطقة الحماية الفرنسية] .

الحزب الديمقراطي المغربي للأحرار : أسّسه في مدينة الدار البيضاء المولى إدريس[1] عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) . وكان المولى إدريس يرافق الحلاوي في كثير من تحرّكاته . وقد أعلن هذا الحزب عداءه للسلطان محمد الخامس في شهر ربيع الأول ١٣٧٢هـ (كانون الأول ١٩٥٢م) ، وأيّد خلعه في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣م) . وأعلن مبايعته للسلطان المأجور محمد بن عرفة .

حزب الشعب المغربي : أسّسه عبد القادر الرمزاني عام ١٣٦٧هـ

---

(١) المولى إدريس : أسّس معهد الفنون الجميلة في مدينة الرباط ، وضع كتاباً ، وتوفي في الخرطوم أثناء زيارة له . وتعمّدوا على إثر ذلك إخراج جثمانه ، فقدموا له المساعدات الشتى ، فأسس الزاوية الحمدية بالصحراء التي سُمّيت فيما بعد باسم سلطان عام ١٣٥٨هـ (١٩٤٩م) .

(١٩٤٨م) ، وكان يرى فصل الدين عن الدولة ، ويعمل على النضج قبل الاستقلال ، وتركّز هذا الحزب في مدينة وجدة عام ١٣٧١هـ ، وفي العام التالي أصبحت فاس ومكناس أهمّ مراكزه .

قام الحزب بمظاهرة في ١٥ رجب ١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣م) بمناسبة عقد معاهدة الحماية ، وقد هلّلت المظاهرة بهذه المناسبة على حين أن بقية المظاهرات للأحزاب الأخرى كانت تطالب بالاستقلال وإلغاء الحماية .

وكذلك قام الحزب بمظاهرة في ٢٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٧ أيار ١٩٥٣م) لمناسبة عيد الجلوس الكتاني .

الصراع الحزبي بعد الاستقلال

كانت التنظيمات السياسية كلها والأحزاب كلها تتطالب بالإصلاح الداخلي منذ التوقيع على معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) حتى نزول الحلفاء بالمغرب أثناء الحرب العالمية الثانية في ٢٩ شوال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، فلم يكن هناك صراعٌ واضحٌ بينهما .

أما بعد نزول الحلفاء في المغرب وحتى الاستقلال فقد كانت المطالب الرئيسية هي الاستقلال ، وكان صراع بين الأحزاب كمنافسة بين الزعماء أحياناً ، وعلى السيطرة على الساحة أحياناً أخرى . وبرز في منطقة الريف حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية ، وبرز في الجنوب في منطقة الحماية الفرنسية حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال ، إضافة إلى الحزب الشيوعي المغربي . كما وُجد صراعٌ بين الأحزاب الوطنية وبين السلطات الاستعمارية حيث كان الطيم العام ، سواء في الريف أم في الجنوب ، يعمل على منع الأحزاب الوطنية بين الفينة والأخرى من النشاط ، وفي الوقت نفسه يسعى لإنشاء أحزاب مأجورة يشجّعها ، وترتبط به ، غير أن وعي الشعب في المغرب يتفوّر من الأحزاب العميلة ، ويقف رجالها ، ويشلها

حتى تبقى دون أتباع فتتهاوى وتموت ، وتعمل السلطات الاستعمارية على إنشاء غيرها بتبديل الواجهات ، أو تغيير الشعارات ، ولكن لا لبث أن يُكشف أمرها ، ويكون مصيرها شأن سابقيها ، وهكذا

وجاء الاستقلال ، ولم يعد هناك مقيمٌ عامٌّ ، أو سلطاتٌ استعمارية ، أو . . . ليتحرّك الوطنيون ضدّهم ، لذا أخذ الصراع الحزبي يشتدّ للسيطرة على الحكم ، وكسب الأعوان ، وتطبيق المناهج التي يتبنّاها كل حزب ، ويريد تنفيذها .

الصراع بين القصر وحزب الاستقلال : السلطان دون شكٍّ يملك قوة معنوية هي هبة الحكم وسلطان الدولة ، وكان حزب الاستقلال أقوى أحزاب المغرب ، وأكثرها أعضاءً ، وأعظمها شعبيةً ، وكان هذا الحزب يرى أن يكون في البلاد حزبٌ واحدٌ ، ولا يقصد إلاّ تنظيمه ، وتكون الحكومة له ، وكان يعلن هذا ، ويطالب به ، ورغم أنه قد شارك في حكومتين الثلاثيين ، إلاّ أنه بعدّ هذه المشاركة تنازلاً منه ، وتساهلاً لدفع عجلة الاستقلال قليلاً إلى الأمام وبها يترسّخ دعائم السلطة . أما الملك فكان يرى تعدّد الأحزاب كي لا تنفرد مجموعةٌ بالسلطة ، ويثأر رجالها بالحكم ، ومن هذا المنطلق يريد أن يخفّف من قوة حزب الاستقلال ، فعمل على إبعاد رجال الحزب عن الجيش وقوات الشرطة .

أما حزب الاستقلال فكان ينظر إلى حزب الأحرار المستقلّين الذي يتّهمه أحمد رضا كديرة أنه يمثّل القصر ، لذا فقد رفض مشاركته في الحكومة التي كُلّف أمينه العام احمد بلفريج بتشكيلها .

الصراع بين الأحزاب : كان حزب الاستقلال أكبر الأحزاب ، وكانت أكبر التنظيمات التي يمكن أن تقف في وجهه إنما هو حزب الشورى والاستقلال الذي يرأسه محمد حسن الوزاني ، حيث كان كلاهما يريد السيطرة على الساحة ، وإن كان التفوق دائماً لحزب الاستقلال الأكثر عدداً ، والذي يرى أن

يضمّ إليه بعض التنظيمات الصغيرة فيزداد قوة ، ويخفّف من المعارضة التي تواجهه ، وبدأ الاندماج مع حزب الإصلاح الوطني الذي كان في منطقة الريف ، ويرأسه عبد الخالق طريس ، فهو أقرب الأحزاب إليه ، وبينهما تنسيقٌ يعود تاريخه إلى أكثر من عشر سنوات . وبالمقابل فقد قام حزب الشورى والاستقلال بضمّ حزب المغرب الحر أيضاً ، ويسعى في ذلك إلى ما يسعى إليه حزب الاستقلال .

وكان حزب الاستقلال يطالب بتأليف وزارةٍ منسجمةٍ ، أي يكون أعضاؤها جميعهم من حزبٍ واحدٍ ، أو مجموعةٍ واحدةٍ منسجمةٍ بعضها مع بعض ، حيث يخطط ليتجه نحوه الشعب ، ولو كانوا من أصحاب المصالح ، ما دامت السلطة بيده ، وقد رفع رسالةً إلى الملك تتضمن هذا الموضوع ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٧٧هـ (١٥ نيسان ١٩٥٨م) .

ولم يعترف حزب الاستقلال بالحزب الشيوعي ، وكان ينظر إليه على أنه مجموعةٌ من العملاء يرتبطون بموسكو ، ويعيشون على أرض المغرب ، فهم يتلقّون المساعدات والتوجيهات من خارج البلاد ، من مناطق لا تمتّ إلى العرب أو الإسلام بصلة .

وذكرنا أيضاً أنه كان ينظر لحزب الأحرار المستقلّين أنهم من صنائع قصر الملك ينظرون إلى مصلحته دون مصلحة الشعب أو الأمة .

الحركة الشعبية : شكّل الحسن اليوسي حزباً أطلق عليه الحركة الشعبية لمعارضة حزب الاستقلال ، واتخذ الحسن اليوسي من البربر قاعدةً للقوة ، وأثار فيهم العصبية للانضمام إلى حركته ، ولم تلبث أن انتقلت زعامة هذه الحركة إلى « المحجوبي أحرضان » وإلى « عبد الكريم الخطيب » ، ولكن مُنعت بعد مدةٍ بقرارٍ من الحكومة .

أعلن « المحجوبي أحرضان » إعادة تكوين الحركة الشعبية في شعبان ١٣٧٨هـ (شهر شباط ١٩٥٩م) ، وأخذ يتحدّث عن الاشتراكية

الإسلامية ، وأنها هدف من أهداف حركته .

انشقاق حزب الاستقلال : كان الحزب يضم عناصر كثيرة متباينة بالآراء مختلفة بالأفكار ، متباعدة في الوسائل والأهداف ، تجمعها فكرة مقاومة الاستعمار التي بدأت بالمطالبة بالاصلاح ، ثم بالدعوة إلى الاستقلال ، فلما تم الاستقلال كان لا بدّ من أن تظهر تيارات متعددة داخل الحزب ، ولا بدّ من أن يبدأ الخلاف الذي سيؤدي إلى الانشقاق .

بدأ الانشقاق عندما كانت الحكومة برئاسة الأمين العام للحزب أحمد بلفريج ، وكان أكثر أعضائها من رجالات الحزب أيضاً ، وحدث أن قامت مظاهرات ، فتصدّى لها رجال الشرطة بأمر الحكومة ، فتأثر من ذلك زعماء العمال الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال ، فوقع الخلاف ، وبدأ الانشقاق ، وباءت كل محاولات رأب الصدع بالفشل .

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية : انشقّ المهدي بن بركة ، وشكّل ، الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال ، في ١٦ رجب ١٣٧٨هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩م) ، ولكن لم يلبث أن انقلب هذا التنظيم في ١٥ ربيع الأول عام ١٣٧٩هـ (١٧ أيلول ١٩٥٩م) إلى « الاتحاد الوطني للقوى الشعبية » ، وكان بجانب مهدي بن بركة كل من عبد الله بن إبراهيم ، وعبد الكريم بن جلون ، وعدة من رجالات الحزب أمثال محمد عواد ، وإدريس المحمدي ، والتهامي خيار ، وعبد الرحيم بوعبيد ، وغيرهم .

حزب الدستور الديمقراطي : حوّل محمد حسن الوزاني حزبه ، الشورى والاستقلال ، إلى حزب « الدستور الديمقراطي » في ١٢ رجب ١٣٧٩هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٦٠م) ، وقد قاطع هذا الحزب الاستفتاء الذي جرى في ١١ رجب ١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢م) .

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية : في ٢٥ شوّال ١٣٨٢هـ (٢٠ آذار ١٩٦٣م) أسس أحمد رضا كديرة الذي كان رئيس حزب الأحرار

المستقلين جبهة جديدة أسماها « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » ، وقد ضمّت كلاً من الأحزاب الآتية :

١ ـ حزب الأحرار المستقلين .
٢ ـ الحركة الشعبية .
٣ ـ حزب الدستور الديمقراطي .

وقد حصلت هذه الجبهة في الانتخابات التي جرت في مطلع عام ١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣م) على أكثرية نسبية ، إذ أحرزت : ٦٩ مقعداً .
على حين حصل حزب الاستقلال على : ٤١ مقعداً .
والاتحاد الوطني للقوى الشعبية على : ٢٨ مقعداً .
والمستقلون : ٦ مقاعد .

١٤٤ مقعداً

غير أن هذه الجبهة لم تكن متماسكة تماماً ، لذا لم تلبث أن تفككت .

الحزب الاشتراكي الديمقراطي : أسس أحمد رضا كديرة هو حديد الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ٢ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (١٤ نيسان ١٩٦٤م) ، غير أنه لم يمض أكثر من سنة حتى تخلّى عن الحزب أكثر مؤسسيه ، وانتهى أمره .

انشقاق الحركة الشعبية : شاركت الحركة في انتخابات ٤ ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٩ أيار ١٩٦٠م) ، وكان يمثلها سبعة أعضاء في مجلس الدستور ، وكذلك شاركت في حكومة الملك الحسن الثاني في ١ محرم ١٣٨١هـ (١٤ حزيران ١٩٦١م) ، وانتخب عبد الكريم الخطيب رئيساً للمجلس الوطني ، كما انتخب محجوب أحرضان أميناً عاماً .

وعندما تألفت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية رفض عبد الله

الوكيلي للمشاركة فيها .

واتفق عبد الكريم الخطيب ومحجوبي أحرضان على أن تشارك الجبهة في حكومة أحمد باحنيني التي شُكّلت في ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (٢٠ آب ١٩٦٤م) ، وإن يرشّحا عبدالله الوكيلي ، ومحمد الشرادي ، وبوخرطة للمشاركة في هذه الحكومة . غير أن محجوبي أحرضان قد أخلّ بهذا الاتفاق ، وأبعد الذين رُشّحوا للمشاركة ، وشارك هو بنفسه ، وتسلّم وزارة الزراعة ، كما رشّح عبد السلام عيسى الذي عُيّن كاتباً للدولة ، وحدو الشيكر الذي أسندت إليه وزارة البرق والبريد والهاتف .

قرّر الملك تشكيل حكومة برئاسة عبد الكريم الخطيب بعد أحداث ذي القعدة ١٣٨٤هـ (آذار ١٩٦٥م) ، غير أن الخطيب قد وضع شروطاً صعبة للقبول بتسلّم الوزارة ، وبدأ الشقاق الحركة ، إذا انسحب عبد الكريم الخطيب ، وعبد الله الوكيلي ، ومحمد البكاي ، وبوخرطة .

ومن جهة أخرى أعلن محجوبي أحرضان طرد كلٍّ من عبد الله الوكيلي وبوخرطة ، ولم يتخذ شيئاً مقابل عبد الكريم الخطيب الذي عدّ ، محجوبي أحرضان ، مخالفاً لقانون الحزب حيث لم يعقد أي اجتماع لمجلس الحزب منذ مدة ، والذي يجب أن يجتمع كل عامين ، لذا فهو ليس أميناً عاماً للحزب . وانتخب عبد الكريم الخطيب أميناً عاماً ، وعندها أعلن محجوبي أحرضان طرد عبد الكريم الخطيب من الحركة .

الحركة الشعبية الديمقراطية : بعد أن سيطر محجوبي أحرضان على الحركة الشعبية ، وطرد منها مخالفيه ومنهم عبد الكريم الخطيب ، الذي قام في شهر ذي القعدة من عام ١٣٨٦هـ (شباط ١٩٦٧م) بتشكيل الحركة الشعبية الديمقراطية .

الحزب الشيوعي المغربي : حوّل هذا الحزب اسمه إلى حزب « التحرر والاشتراكية » عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م) في سبيل تخفيف الكراهية عن

أعضائه ، لأن كلمة الشيوعية غير محبّبة لدى الناس ، ولكن هذا التبديل في الاسم لم يغيّر شيئاً ، لأن السلوك لم يتغيّر شيئاً ، والارتباط لم يتبدّل . ولم يلبث أن مُنع الحزب في شهر رجب ١٣٨٩هـ (أيلول ١٩٦٩م) .

الكتلة الوطنية : إن الحالة الاستثنائية المفروضة على المغرب منذ ١٣٨٥هـ قد جعلت حزب الدستور الديمقراطي يدعو إلى تكتل وطني تأليف مجلس قمة وطني ، ويتمّ :

١ ـ اجتماع مائدة مستديرة بين قادة الأحزاب .

٢ ـ تحديد خطة العمل للمستقبل .

٣ ـ وضع ميثاق الائتلاف .

٤ ـ تأليف لجنة تنفيذية مشتركة .

٥ ـ رفع مذكرة للملك لوضع حدٍّ للحالة الاستثنائية .

تأسّست الكتلة الوطنية في ١٩ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢٢ تموز ١٩٧٠م) ، وضمّت حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

وقاطعت الكتلة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ٢٩ جمادى الآخرة ، و٧ رجب ١٣٩١هـ (٢١ ، ٢٨ آب ١٩٧١م) ، ووقفت موقف المعارض ، وصوّتت ضدّ مشروع دستور ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) ، وقررت مقاطعة الاستفتاء .

وقام الملك بمفاوضات مع الكتلة الوطنية في شوال ١٣٩١هـ (تشرين الثاني ١٩٧١م) ، ودعاها لاشتراك في حكومة « كريم العمراني » في ١٨ ذي الحجة ١٣٩١هـ (٣ شباط ١٩٧٢م) ، فرفضت . ولم يمض وقت غير قصير حتى حدث الانشقاق بين حلفائها ، وذلك في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (٣٠ تموز ١٩٧٢م) .

ومن المنظمات القائمة اليوم في المغرب :

١ ـ الاتحاد الدستوري .

٢ ـ التجمع الوطني للأحرار .
٣ ـ الحركة الشعبية .
٤ ـ حزب الاستقلال .
٥ ـ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .
٦ ـ الحزب الوطني الديمقراطي .
٧ ـ منظمة العمل الديمقراطي .
٨ ـ حزب التقدم والاشتراكية .
٩ ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وهناك نقابات ذات وزنٍ في السياسة المغربية ، مثل : نقابة الاتحاد المغربي للشغل ، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، واتحاد النقابات الشعبية ، والاتحادية الديمقراطية للشغل . والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان ، ورابطة القضاة ، وهيئة المحامين ، وهيئة الأطباء ، وهيئة الأساتذة الجامعيين ، و . . .

وأخذ الوعي الإسلامي ينتشر في المغرب كبقية الأمصار الإسلامية ، واتجه الشباب إلى العلم ، واللقاء بعضهم مع بعض في سبيل العمل الإسلامي ، ومحاولة تطبيق تعاليمه على أنفسهم ودعوة الآخرين للعمل به . وتأسست جمعيةٌ إسلاميةٌ ، وانطلق أفرادها يدعون ، حتى إذا بدا أثرهم أخذت يد الملاحقة تطاردهم . وقُتل أحد رجال الشيوعيون في المغرب في الظلام ، وهو عمر بن جلون ، فاتهم بعض أفراد الجمعية بذلك ، فجاء الأمر بحظرها ، وملاحقة أعضائها ، فمنهم من فرّ خارج الحدود ، ومن ألقي القبض عليه منهم أودع السجن . فخمدت جذوة النشاط قليلاً حتى مرّت موجة المتابعة ، ثم أخذت تظهر ثانيةً ، فإن الفكر لا يحارب بالسياط ، وإنما بالحجة والإقناع ، ولا تُنتزع العقيدة بالقوة ، وإنما بالعقل والبرهان . ولكن العمل السياسي يسوق أصحاب العقائد كما يلاحق اللصوص والمحرضين ، وربما يسعى أن يضرب بعضهم ببعض ، فقد قُتل ابن جلون الذي يحمل فكرة

الإلحاد ، ومخالفة السلطة والنظام ، فتخلّص منه المسؤولون ، واتهموا به المسلمين الذين يؤيّدون الأمن ، ويحاربون الفوضى ، ولا يدعون إلاّ إلى ما يؤمن به الشعب في المغرب ، فطاردهم النظام ، وتخلّص منهم ، فكان الطرفان على حدٍّ سواء .

عاد النشاط الإسلامي إلى المغرب ، وبرز الشيخ عبد السلام ياسين ، فالتفّ حوله الناس ، إذ غدوا يتوقون إلى النظام كي يخلّصهم مما يعانون ، وينقذهم من الأوضاع المتردية باستمرار ، وقد أفلست الأنظمة الوضعية كلها على اختلاف مشاربها وتباين أساليبها في معالجة قضايا الحياة ، هذا إضافةً إلى إيمان السكان بالإسلام كعقيدة ومنهج شامل لجميع جوانب الحياة ، أنزله خالق الناس الذي هو العليم وحده بما ينفعهم في أمور دنياهم وأخراهم ، فهم وإن سار بعضهم وراء بعض الناعقين للشرق أو الغرب فهو سير مؤقت وراء مصالح عابرة أو على غفلةٍ من النفس عندما تضعف أمام مغريات دنيوية ، ولكنها لا تلبث أن تستيقظ وتثوب إلى رشدها ، وترجع إلى عقيدتها ، وتسير في الخط الإسلامي .

وكلما نشط الاتجاه الإسلامي وُضعت أمامه العراقيل ، إرضاءً للخط الدولي العام العامل دائماً ضدّ الإسلام والمسلمين ، وتختلف هذه العراقيل بين وقتٍ وآخر بين الشدة والعنف إلى اللين والمطاردة ، كما تتباين الأساليب في الحنكة والدهاء ، وغالباً ما يتخذ أصحاب الاتجاهات الأخرى على اختلاف مناهجها وسيلةً للحدّ من هذا النشاط ، فأصحاب الاتجاهات جميعهم يقفون في الصف المقابل للاتجاه الإسلامي .

وفي ١٣ شوال ١٤١٠هـ (٨ أيار ١٩٩٠م) أعلن الملك الحسن الثاني عن تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب ، وأوكل رئاسته إلى محمد العربي المجسوه رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، وفي هذا تهدئة للوضع ، وتطييب لخواطر الذين قد يتهم ظلم . . . ، وقد ضمّ هذا المجلس

بعض الوزراء وممثلين عن الأحزاب والنقابات[1] . وسيكون هذا المجلس

(1) تتشكل المجلس الاستشاري على النحو الآتي :

١ ـ محمد العربي المعسو : رئيساً . وهو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء .
٢ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزير العدل
٣ ـ عبد اللطيف الفيلالي : وزير الخارجية
٤ ـ إدريس البصري : وزير الداخلية والإعلام
٥ ـ عبد الكريم العلوي المدغري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
٦ ـ أحمد رضا كديرة : مستشار الملك
٧ ـ أحمد العسكري : ممثل التجمع الوطني للأحرار .
٨ ـ محمد زيان : ممثل الاتحاد الدستوري .
٩ ـ مسعود الصبوري : ممثل الحركة الشعبية .
١٠ ـ فيصل الخطيب : ممثل حزب الاستقلال .
١١ ـ محمد بوزبع : ممثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
١٢ ـ الحسن كابوك : ممثل الحزب الوطني الديمقراطي .
١٣ ـ النهاني الخلدي : ممثل حزب التقدم والاشتراكية
١٤ ـ محمد الشتواني : ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .
١٥ ـ الحسوني أحرضان : ممثل قدماء جيش التحرير .
١٦ ـ عبد السلام الجبلي : ممثل قدماء المقاومة .
١٧ ـ الهاشمي بنان : ممثل نقابة الاتحاد المغربي للشغل .
١٨ ـ عبد الرزاق المهلال : ممثل نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب .
١٩ ـ محمد حاكمي : ممثل اتحاد النقابات الشعبية .
٢٠ ـ عبد المجيد بوزبع : ممثل الاتحادية الديمقراطية للشغل
٢١ ـ أحمد بن عمو : عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .
٢٢ ـ محمد الصبيحي : عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان .
٢٣ ـ محمد بوزبان : عن رابطة القضاة
٢٤ ـ مصطفى الريسوني : عن جمعية هيئة المحامين
٢٥ ـ محمد جلال السعيد : عن هيئة الأساتذة الجامعيين
٢٦ ـ عبد الله العروي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .
٢٧ ـ الحبيب المالكي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين
٢٨ ـ جلال بن ناصر : عن هيئة الأساتذة الجامعيين

وسيلة للحلّ الذي ينسجم والاتجاه العلماني المعادي للاتجاه الإسلامي الذي اشتدّ عليه الضغط في الآونة الأخيرة بعد النشاط الذي أظهره ، والتجاوب الذي لقيه من السكان ، وبعد بروز الاتجاه الإسلامي في الجزائر ، ووصوله إلى القمة الذي اخاف أوربا ، وهذا ما بدا على صحفها ، وجميع وسائل الإعلام فيها ، وعلى تصريحات المسؤولين ، وقد حثّني أصحاب اللجنة الدولية أن ينقل هذا الأثر إلى المغرب فجاءً بحكم الجوار والعقيدة الواحدة . وسيكون هذا المجلس أحد صمامات الأمان لهم أو الكوابح . وإن اتجاه أعضاء هذا المجلس ليعطي الخط العام للسير ، إضافة إلى الجهة التي سيمثلها .

٢٩ ـ عبد الرزاق قنون : عن هيئة الأطباء .
٣٠ ـ ماكسيم أرولاي : رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى .
٣١ ـ عبد الهادي بوطالب : مدير عام المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
٣٢ ـ أحمد لزرق : رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة .
٣٣ ـ عبد الله الكرسيفي : رئيس المجلس العلمي لإقليم الجديدة .
٣٤ ـ أحمد الفرازي : حافظ سابق
٣٥ ـ عبطري ولد سيدي سعيد الحياني : عضو المجلس الاستشاري الخاص بشؤون الصحراء .
٣٦ ـ محمد بنكم : الأمين العام السابق لمنظمة وزراء العدل العرب
٣٧ ـ الياس ماسون : عن الجالية اليهودية المغربية بباريس .

الف الى ياء

موريتانيا

لمحة عن موريتانيا قبل إلغاء الخلافة

انتشر الإسلام في الأراضي التي تشملها اليوم دولة موريتانيا في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين ، وخاصة أيام دولة الأدارسة حيث هاجرت قبائل الملثمين من بطون صنهاجة [جدالة ، لمتونة ، مسوفة] تحت ضغط قبائل زناتة ، وأصبحت جزءاً من أملاكهم ، ونتج عن ذلك تحالف قوي بين بطون صنهاجة المختلفة بزعامة لمتونة ، وأخذ الحلف يتوسع نحو الجنوب لقوة الأدارسة وحلفائهم من زناتة ومصمودة في الشمال ، واصطدم هذا الحلف مع إمبراطورية غانا التي نشأت في بداية القرن الرابع الهجري .

ويبدو أن أحد الأشراف قد وصل إلى إمبراطورية غانا ، وأسس مدينة (كومبي صالح) التي أصبحت عاصمة تلك الإمبراطورية ، وتقع جنوب شرقي مدينة (تومبوكتو) وعلى بعد سبعين كيلومتراً منها ، وكانت قد توسعت هذه الإمبراطورية حتى شملت أراضي موريتانيا اليوم .

وفي ٤٢٧هـ سافر أمير الملثمين يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وفي طريق عودته مرّ بمدينة القيروان ، والتقى بأبي عمران الفاسي ، وشكا له جهل الملثمين بالإسلام ، فكتب له رسالة إلى « وجّاج بن زلو اللمطي » بمدينة « نفيس » بجنوب المغرب ليساعده على تعليم الملثمين على أمور دينهم ، فانتدب له « وجّاج » عبد الله بن ياسين الجزولي ليرافقه إلى ديار الملثمين ، فسار معه ، ولكن عبد الله وجد معارضة شديدة من الملثمين أو

صعوبة في تعليمهم ، فنفوسهم لم تعتد على الطاعة ، كما لم تعتد على اتباع أخلاق معينة ، والتقيد لسلوك معين ، ونتيجة هذه الصعوبة التي وجدها قرر الاعتكاف ، فأوى إلى جزيرة صغيرة عند مصب نهر السنغال ، ولم يفارق يحيى بن إبراهيم الشيخ عبد الله وفاة الشيخ لما كان قد وعده عندما سار معه وتقديراً له ، كما نزل معهما عددٌ ممن تأثر بالشيخ ، وبنوا لهم مقراً في موقع (تيدرة) شمال « نواكشوط » وعلى بعد ستين كيلومتراً منها إلى جهة الشمال ، وأطلقوا عليه اسم (الرباط) ، وبعد عشر سنوات تكاثر عدد الأتباع ، فخرجوا من رباطهم معلنين الجهاد ، واستشهد يحيى في المعركة التي فُتحت فيها مدينة (أودغشت) فخلفه في زعامة المرابطين يحيى بن عمر اللمتوني ، وجاء بعده أخوه أبو بكر بن عمر اللمتوني ، ولم يمض وقت طويل حتى استشهد عبد الله بن ياسين في الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة « برغواطة » .

وفي هذه المرحلة قامت دولةٌ للتكرور ، وكان لأميرها « وارجبي » صلةٌ وثيقةٌ مع أبي بكر بن عمر اللمتوني ، وقد حكمت هذه الدولة جزءاً صغيراً من الأراضي التي تُعرف اليوم باسم موريتانيا ، وعاون أبا بكر ابن عمه يوسف بن تاشفين ، ثم وقع الخلاف بينهما ، إذ سار يوسف نحو الشمال ، واتخذ أبو بكر طريقه نحو الجنوب ، وأخذ يدعو إلى الإسلام ، ولم يلبث أن تُوفي عام ٤٨٠هـ ، وضعف أمر المرابطين في الجنوب بعده فاستقل حكام غانا من قبيلة السونكي ، وأعلنوا ارتباطهم بالدولة العباسية .

وفي عام ٦٣٨هـ قامت دولة مالي ، وامتدّ نفوذها حتى شمل الأجزاء الشرقية من الأراضي الموريتانية .

وفي هذه الأثناء كان بنو هلال قد توجّهوا إلى بلاد المغرب ، وقد تَرَح قسمٌ منهم ، وهم بنو معقل ، إلى الجنوب ، ومن بني معقل بنو حسان الذين توزّعوا في تلك المناطق ، واستقرّ قسمٌ منهم عند مصب نهر السنغال وإلى الشمال منه ، ومن هؤلاء : الذين يعرفون اليوم باسم « التزارزة » ، ويدّعي الحسانيون أنهم يعودون في أصولهم إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما .

وانقسم الحسانيون عدة إمارات ، ومن أهمها : إمارة أولاد دمان وهي من حسان ، وقد حكمت منطقة التزارزة ، وبراكنة ، واستمرّ سلطانهم من القرن التاسع إلى الحادي عشر الهجريين ، ثم تغلّب عليهم بنو عمهم المقادفة ، فانشأوا عدة إمارات منها :

١ ـ إمارة التزارزة : ومؤسسها أحمد بن دامان ، وهو الذي انتصر على أولاد دمان في معركة « النيتام » عام ١٠٤٠هـ ، وقد بقيت هذه الإمارة حتى جاء الاستعمار ، وقاعدتها (بوتلميت) .

٢ ـ إمارة البراكنة : واستمرّت حتى جاء الفرنسيون ، وحاضرتها مدينة (إلاك) .

٣ ـ إمارة أولاد مبارك : التي حكمت منطقة الحوض ، وكانت عاصمتها مدينة (العيون) .

٤ ـ إمارة آهل يحيى بن عثمان : وقد حكمت منطقة أدرار ، وأسسها عثمان بن الفضيل حوالي عام ١١٤٥هـ ، واستمرّت حتى جاء الاستعمار الصليبي ، وعاصمتها مدينة (أطار) ، ومن مدنها الرئيسية (شنقيط) .

٥ ـ إمارة أدوعيش الصنهاجية : وقامت في القرن الحادي عشر الهجري ، وانشقّت منها إمارتان فرعيتان هما :

١ ـ إمارة تاغنت : وقاعدتها مدينة (تجكجكة) .

٢ ـ إمارة العصابة : وقاعدتها مدينة (كيفا) .

٦ ـ إمارة متطوف في الحوض : وهي إمارة صنهاجية أيضاً .

٧ ـ إمارة تواذيين : وقاعدتها (ابتين) .

قامت هذه الأمارات على أيدي القبائل المحاربة ، وفي الوقت نفسه حاول أهل الزوايا [جماعات العلم] إقامة دولةٍ لهم في القرن الحادي عشر بقيادة أودبك (أبو بكر) بن ألبّهم ، الملقّب ناصر الدين ، الذي بويع حوالي عام ١٠٤٥هـ ، وبايعته قبائل الحوب ، وعمل لنشر الإسلام ، ودخول السودان الغربي ، وتصدّى للمؤسسات الاستعمارية الصليبية التي أخذت

تنشر ، وخاصة الفرنسية منها ، وقد ألغى تجارة الرقيق ، وحاول إخضاع القبائل العربية المجاورة لضاحية الإمارات المذكورة ، فحدثت حربٌ أهليةٌ ، قُتل فيها ناصر الدين عام ١٠٨٥هـ ، وفشلت محاولة الزوايا ، وتعزّز موقف الإمارات الحسانية والصنهاجية .

وقامت دولةٌ في حوض نهر السنغال ، وكان من أهمّها دول الطامي (الأئمة) ، وظهر منها الحاج عمر في منطقة (فوتا) و (والو) ، وقاوم الفرنسيين ، واستشهد في إحدى معاركه عام ١٢٨٢هـ ، واختلف أبناؤه من بعده ، فسيطرت فرنسا على الضفة اليسرى لنهر السنغال عام ١٣٠٩هـ ، ثم تقدّمت بعد هزيمة أحمد بن الحاج عمر ، والذي توفي عام ١٣١٦هـ . وقد دانت بعض أجزاء موريتانيا لهذه الدولة .

ولما كانت هذه الإمارات صغيرةً ، وغير موحّدةٍ فيما بينها ، لذا فقد كانت تخضع للدول الكبيرة التي تقوم في المنطقة ، وغالباً ما كانت تخضع للحكم المغربي ، وبعدّها المغاربة جزءاً من أرضهم ، وخاصةً في أيام القوة ، أو نستطيع أن نقول : إن الحكم المغربي عندما يقوى تفقد الإمارات الحسانية والصنهاجية شيئاً من نفوذها ، فإذا ما ضعفت المغرب عادت لتلك الإمارات قوتها ونفوذها ، ولكن في حالة الضعف أو في حالة القوة فإن هذه الإمارات تخضع للحكم المغربي ، ولكن يختلف الأمر بين أن يكون اسمياً وبين أن يكون حقيقياً بفرض هيبته وبصدر أوامره .

ولكن هذه التجزئة وذلك الضعف الذي حلّ بالحكم المغربي قد شجّع الصليبيين المستعمرين للتقدّم من السواحل إلى الداخل ، ولم يجد الاستعمار أمامه ذلك السدّ القوي أو الدولة المتماسكة القوية ، وإنما وجد إماراتٍ ضعيفةً لا رباط بينها ، فتقدّم بسهولةٍ ، وتمكّن من إحراز النصر . ولما أحسّت هذه الإمارات بالخطر لم تسرع إلى التوحّد والوقوف صفّاً واحداً في وجه المستعمرين الصليبيين ، وإنما بقيت على وضعها رغم المذلة الفظيعة التي يلقى فيها الأوروبيون على السواحل يتحفّزون للتقدّم إلى الداخل غير أنهم كانوا خائفين من الصدام

مع المسلمين ، ولكن بعد أن درسوا الوضع ، وعرفوا حقيقة الأمر تقدّموا واتهموا الإمارة تلو الإمارة حتى ابتلعوها جميعاً .

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً على أشدّه بين المسلمين والنصارى في الأندلس أي في القرن التاسع الهجري أخذ نصارى البرتغال يفكّرون بالإبحار جنوباً على سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى مراكز حصينةٍ ، ومنازلة المسلمين منها ، وبدأ يحكمون الضغط عليهم من جهتين : من الشمال من الأندلس ، ومن الجنوب من هذه المراكز ، أو على الأقل يشاغلون مسلمي المغرب ، فيصرفونهم عن التفكير في مساعدة مسلمي الأندلس ، وفي الوقت نفسه يطلق نصارى الإسبان على سواحل البحر المتوسط للغرض نفسه ، وقد تمكّن الطرفان من تحقيق بعض النجاح ، واحتلال مراكز لهم على السواحل التي انطلقوا نحوها

وشاء الله أن يُهزم المسلمون في الأندلس (لما أحدثوه ، ولانصرافهم إلى أمور الدنيا ، وفيوهم ، واختلافهم فيما بينهم ، وطُردوا من الأندلس عام ٨٩٨هـ ، وهذا ما دفع النصارى إلى إكمال مخططاتهم التي بدؤوها ، فتابع البرتغاليون سيرهم للهدف نفسه ، وهو تطويق المسلمين للقضاء عليهم ، وإبادتهم نهائياً في العالم كله بعد أن قضوا عليهم وأخرجوهم من الأندلس ، ووصل البرتغاليون إلى أقصى جنوب القارة الإفريقية ، والتفّوا حولها ، ووصلوا إلى أرض العرب ، واحتلّوا عدن ، ونزلوا في الخليج العربي ، ووصلوا إلى الهند ، وماليزيا ، وأندونيسيا . وأما الإسبان فقد ساروا غرباً بالتعاهم مع البرتغاليين ، وعرفوا أمريكا ، وتابعوا سيرهم حتى وصلوا إلى ما أطلقوا عليه اسم الفلبين على اسم ملكهم ، وقادوا من الطريق التي عرفها البرتغاليون لأن المسلمين قد قطعوا طريقهم مراحلاً ، وكثيراً من دعمه عندما أراد أن يجوّل المسلمين هناك بالقوة إلى نصارى

أما المراكز البرتغالية التي أقيمت على شواطئ المحيط الأطلسي في غربي إفريقية فقد أخذت تؤدّي مهمتها في تزويد القوافل البرتغالية المنطلقة على ذلك

الساحل لتتبع أهدافها ، وفي الوقت نفسه تقوم بالتجارة لتغذي المقيمين فيها ، والقادمين إليها ، والراحلين منها ، والظاعنين فيها ، كما تمدّ بما تحصل عليه البرتغال الوطن الأم . وقد أثمر العمل التجاري جيداً لكثرة هذه المراكز ، ومواقعها على أرض بكر ، وبساطة أهلها ، وغنى أرضهم ، ووجود خيرات كثيرة لم تعرفها أوربا بعد مع عظيم فائدتها

أخذت الدول الأوربية الأخرى تحسد البرتغاليين على غناهم ، وترى أنهم قد استأثروا بالخير كله لهم ، مع أن دول أوربا كلها كانت ورامهم تمدّهم وتدعمهم في صراعهم مع المسلمين ، وكان للحشع أثره إذ أصبحت الدول الأوربية تنافس البرتغال ، وتتطلع على سواحل المحيط الأطلسي تتخذ لنفسها مراكز كمحطات البرتغاليين وإلى جانبهم ، ولا بدّ من أن يقع التنافس ، وقد وقع ، ولكن لم يغيّر هذا واقع المنطلق الأساسي لهذا التحرّك ، وهو الدافع الصليبي ، الذي نسيه بعضهم عمداً ، ورأى بعضهم هذا الجانب المادي فقط ، جهلاً ، أو لعدم النظر إلى الماضي إبعاداً عن الأثر الديني خطأً ، هذا بالنسبة إلى الصليبيين ، أما بالنسبة إلى غيرهم فهو ضمن ، وأخذاً من النصارى من غير تفكير وتحليل للواقع .

وصل الإسبان بعد البرتغاليين ، ولحق بهم الهولنديون ، وتبعهم الفرنسيون ، وصار إثرهم الإنكليز ، ووقعت المنافسة ، وزاد الطمع في الحصول على الصمغ العربي ، ثم كانت الاتفاقات على تقاسم مناطق النفوذ وجهات الاستغلال ، وأعطيت منطقة الشمال إلى فرنسا إثر الحروب النابليونية باتفاقية باريس عام ١٢٣٠هـ ، وأخذ الفرنسيون بعدها يتحرّكون بحذر نحو الداخل غير بعيد الشمال ، وأخذوا يقيمون مراكز لهم على طول مجرى النهر يحتطبون الرقيق ، ويجمعون الصمغ العربي ، وجرت اعتداءات من قبل السكان على هذه المراكز بسبب هذه التصرّفات ، فثارت ثائرة الدخلاء ، كيف تحدث مثل هذه الاعتداءات ؟ وهل يصحّ أن يثور الأهالي لكرامتهم ؟ وهل يتحرّك السكان فيما إذا اختطفت أبناؤهم ، أو أهينت كرامتهم ، أو اعتدي على

أملاكهم ؟ ورأى هؤلاء المستعمرون أنه من الضرورة استعمار هذه المناطق ، واستعباد أهلها لتأديبهم

وقامت حركة عام ١٣١٨هـ بقيادة الشيخ ماء العينين ، هدفها مقاومة تغلغل النفوذ الفرنسي ، غير أنها قد فشلت ، إذ استطاع القائد الفرنسي « كابيرلاني » استغلال الخلافات القائمة بين القبائل ، فأثارها ، واخذ الحيلة والوقيعة دينه ، ورجال القبائل بسيطة لا تعرف المكر والخداع ، وطلبت إحدى القبائل الحماية الفرنسية خوفاً من خصومها ، فأسرع « كابيرلاني » واحتلّ منطقة « الترارزا » عام ١٣٢١هـ ، ثم منطقة « براكنا » عام ١٣٢٢هـ ، وأتبعها بمنطقة « تاغانت » عام ١٣٢٣هـ ، وهذا كله بعد الاتفاق مع الإسبان ، إذ كان التفاهم على أن تأخذ فرنسا المنطقة التي عُرفت فيما بعد باسم « موريتانيا » ، وأن تأخذ إسبانيا الصحراء المغربية ، والتي أطلقوا عليها اسم ساقية الذهب ، أو حسب الاصطلاح الإسباني « ريو دو أورو » ، واضطرّ السلطان عبد العزيز إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ ، وبذا أصبحت منطقة موريتانيا ضمن دائرة النفوذ الفرنسي ، وأخذت فرنسا تتصرّف فيها ، وتتدخل إلى مناطقها ، منطقة بعد أخرى ، بموافقة إسبانيا وعلى تفاهم معها ، وسكوت من الدول الأخرى التي نالت كلٌ منها نصيبها في جهة أخرى ، والسلطان لا يستطيع أن يفعل شيئاً بعد أن وافق مُكرهاً ، فأصبح أسير توقيعه

همّ « كابيرلاني » بالتحرّك نحو منطقة « أدرار » ، غير أنه قد لقي حتفه إذ اغتاله الشريف « زين » أخو السلطان عبد العزيز ، ثم استشهد الشريف « زين » في المعركة نفسها ، فتولّى قيادة الفرنسيين إثر ذلك الجنرال « مانغان » ، فزحف نحو « أدرار » ، فوقف في وجهه الشيخ « ماء العينين » الذي أعلن الجهاد المقدّس ، وطلب من سلطان المغرب مساعدته ، فأرسل إليه حملة بقيادة الأمير إدريس ، ووصلت الحملة إلى « أدرار » ، واخذت بالاستعداد للمواجهة . وتولّى أمر القيادة في هذه الأثناء الجنرال « غورو »

الصليبي المعروف ، الذي دخل دمشق إثر معركة مرسلون في ٩ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.

واستمرّت المعارك بين الطرفين طوال كاملين (١٣٢٦ - ١٣٢٨هـ) تمكّن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة (أدرار) بعد وفاة الشيخ ماء العينين.

وكان أمر المغرب قد ضعف ، فتولى بالشريف عبد الحفيظ في مراكش عام ١٣٢٥هـ، وكان ثائراً عليها من قبل أخيه عبد العزيز السلطان في (فاس) ، فانقسمت الدولة إلى قسمين : فاس ، ويقيم فيها السلطان عبد العزيز ، ومراكش ، ويقيم فيها السلطان عبد الحفيظ ، ثم خلع عبد العزيز ، واستقرّ الوضع للسلطان عبد الحفيظ الذي ثارت عليه القبائل ، كما ثار عليه أخوه « زين » في (مكناس) وسيطر عليها ، وشكّل حكومة خاصة به فيها ، واضطرّ عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وأخيراً أجبر على التخلّي عن الحكم ، وتولّى مكانه أخوه « يوسف » في أول رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢م) ، وانتقل إلى مدينة الرباط التي أصبحت قاعدة الحكم ، ونتيجة هذا الضعف لم يبق أمام الفرنسيين قوةٌ رسميةٌ تقف في وجههم ، ولا سلطةٌ يمكنها أن تحدّ من نفوذهم ، فلا بدّ من قيام ثورة تتسلّم السلطة في البلاد ، وتتولّى أمر الدفاع عنها.

ثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا ، ودعا إلى الجهاد ، وإنقاذ البلاد ، فقد حلت من الراعي ، وعمل فيها الذئب ، واتجه إلى مدينة مراكش وحاصرها ، ودخلها عنوة ، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في اليوم الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣٠هـ ، أي بعد أربعة أيام من تولّي يوسف بن الحسن الأول السلطنة في فاس . فأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد هبة الله ، فكان النصر إلى جانب المسلمين - بإذن الله - فعادت فرنسا إلى بعث حملة ضخمة إلى مراكش ، واتخذت الحيلة والخداع ، وقاتلت أحمد

هبة الله ، فهُزم ، وفرّ من مراكش ، فدخلها الفرنسيون ، أما هو فقد سار إلى (تارودانت) وتحصّن بها . غير أن فرنسا قد خافت النتيجة ، وقيام ثورات أخرى ، وحركات للمقاومة ، ليس في بلاد المغرب فحسب وإنما في كل مناطق النفوذ الفرنسي والمستعمرات ، وخاصة أن نار الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت ، وهذا ما يشجّع الحركات للوثوب بسبب انشغال فرنسا في أحداث الحرب ومشكلاتها الخاصة ، لذا أسرعت بإرسال حملة أخذت تطارد أحمد هبة الله من موقع إلى آخر حتى كان في (تندوف) ، فثبت رجاله هناك للقوات المعتدية ، وفتكوا بها ، وهذا ما زاد من معنوياتهم فعادت إليهم القوة ، ورجع من كان قد تملّكه الخوف فغادر .

جهّز الفرنسيون قوة ضخمة ضمّت جنوداً من المغرب ، والجزائر ، والسنغال ، ومالي ، بقيادة الجنرال « غورو » ، ودعمته بالطيران ، والمدفعية ، ووصل الجيش إلى (تيزنيت) ، وهي البلدة التي تولى فيها الشيخ ماء العينين والد أحمد هبة الله ، فحشكر الأعداء ، وتعددت الوقائع بين الطرفين ، وكانت المعارك فيها سجالاً ، وبذل الفرنسيون الكثير ، وأعطوا الأماني المعسولة ، فانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم ، وقُتل الكثير من رجال القبائل ، وأصاب المرض القائد أحمد هبة الله ، وتُوفّي في (بكردوس) عام ١٣٣٧هـ ، فضعف رجاله من بعده ، وتمكّن منهم الفرنسيون ، وهكذا انتهت حركة أحمد هبة الله - رحمه الله -.

بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) شعر الفرنسيون أن الوضع قد استقرّ لهم ، فعدّوا موريتانيا جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية ، ولكن الحركات عادت تظهر من جديد لتقاوم المستعمرين الصليبيين.

وكان من قادة المقاومة الذين يحفظ لهم التاريخ جهادهم إضافةً إلى من ذكرنا :

إبراهيم ديانكو ، وديرويكو فليل في غيدي وماغة ، وأمير البراكنة أحمد بن سيدي أعلي .

وأمير تاغنت بكار بن اسويد أحمد الذي استشهد في موقعة « تنقادوم » عام ١٣٢٣هـ .

وأمير أدرار سيدي أحمد بن سيدي أحمد بن عيده ، الذي استشهد في ديار الخروب عام ١٣٥٠هـ .

وأحمد بن الديد في منطقة الترارزة .

ومحمد لقي الله بن الشيخ علي .

ومحمد المختار بن الحامد ، والشيخ عابدين بن سيدي محمد الكنتي ، وأحمد حادي ، وعلي بن مبارة .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغى مصطفى كمال الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وكانت موريتانيا قد غدت مستعمرة فرنسية ، وجزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت تشمل : السنغال ، وغينيا ، وساحل العاج ، والداهومي [بنين] ، وموريتانيا ، ومالي ، والنيجر ، وفولتا العليا [بوركينافاسو] .

ألغيت الخلافة والمقاومة لم تهدأ في موريتانيا ، إذ استمرت حتى عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٤م) ، حيث تمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم العسكرية على البلاد مستفيدين من تفوقهم العسكري في الرجال والسلاح ، ومن الحصار الذي فرضوه على موريتانيا باحتلال المناطق المحاورة ، ومن التنسيق مع إسبانيا التي تحتل الصحراء ، ومن ضعف المسلمين يومذاك فليس من مُغيث ، وألغيت الخلافة فليس هناك من شاحذ للهمم ، ولا داعٍ للجهاد والبلاد واسعة ، والسكان قلّة مبعثرون في أرجائها ، فالإمكانات قليلة في نجاح مقاومة مسلّحة ، لذا فقد آثر الناس إلى الهدوء ، ورعت فرنسا في البلاد كما شاء لها هواها .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، فلم تهنّ فرنسا ، إذ أنها كانت مطمئنة في مرعاها .

ولكن إذا كان الأمل في السلاح ضعيفاً ، فإن التنظيم والتهيئة للعمل السياسي ممكن ، كما أن المدارس تمكن لبث روح الوطنية ، وإذكاء مفهوم

الجهاد ، وتحريض على مقاطعة المؤسسات المدرسية والإدارية الفرنسية . وهذا فرضت فرنسا رقابة شديدة على تحركات الشيوخ داخل البلاد ، واعتقلت بعضهم ، ونفت بعضهم الآخر مثل الشيخ حماه الله الذي نفته إلى بلاد ساحل العاج . وكان العلماء وشيوخ الزوايا هم القوّة المحرّكة والدافعة للعمل على التنظيم واستقلال البلاد .

ونصّ دستور فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية على إيجاد مجلس عامّ في كل اتحاد ، ويُنتخب أعضاؤه من بين المجمعيات الإقليمية في وحدات الاتحاد ، وكانت قوانين الانتخابات معقّدة ، وقد صوّت الموريتانيون لصالح أحمد بن حرمة بابانا ضدّ منافسه الفرنسي « رازاك » ، وقد نجح في الانتخابات ، وكانت له مواقف طيبة في المجلس النيابي الفرنسي . وقد حصل أحمد بن حرمة على أربعة آلاف صوت على حين لم يحصل « رازاك » إلاّ على ثلاثة آلاف صوت رغم التهديدات ، وإجراءات العنف التي فرضتها السلطات الحاكمة .

وبدأت تظهر بوادر الدعوة إلى الاستقلال ، والعمل على التنظيم ، فظهر حزبان هما :

١ ـ حزب الاتحاد الوطني .
٢ ـ حزب منظمات الشباب .

وانحصرت مطالب الحزبين بالمطالبة بالاستقلال المباشر ، والحرية العامة ، وبعدئذٍ اندمجت الحركة الوطنية في حزب واحد ١٣٦٧هـ ، هو حزب التفاهم الموريتاني ، ويهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقتهم السياسة الفرنسية ، متخذة العصبية القبلية وسيلة للتفرقة ، ولكن لم يمض كثير وقت حتى عاد الانقسام ، فظهر

١ ـ حزب التفاهم الموريتاني ، ورئيسه أحمد بن حرمة بن بابانا ، ومن أعضائه البارزين المختار الخامد .
٢ ـ حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني ، وزعيمه المختار النحاي .

وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت عام ١٣٧١هـ ، وأصبح المختار النحاي نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس عام ١٣٧٦هـ . أما أحمد بن حرمة فقد غادر موريتانيا وانتقل إلى المغرب حيث كان قد عاد الملك محمد الخامس ملك المغرب من المنفى ، وينتمي إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما ، كما يقول بالانتهاء نفسه أحمد بن حرمة ، وقد حمل هذا صلة للتقارب بينهما .

وفي عام ١٣٧٦هـ عُدّل الدستور الفرنسي ، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلسٌ تنفيذيٌّ يمثل السلطة ، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يعين قسماً من المجلس ، بينما يؤخذ القسم الثاني بالانتخابات .

وفي منتصف عام ١٣٧٧هـ (أوائل عام ١٩٥٨م) تألفت لجنة ممثلة للحزبين في موريتانيا : حزب التفاهم ، وحزب الاتحاد التقدمي ، وقد قررت هذه اللجنة دمج الحزبين بعضهما مع بعض ، فنشأ حزبٌ جديدٌ بعد دمج الحزبين أطلق عليه حزب التجمع الموريتاني . وكانت الفكرة الأساسية لكل التجمعات التي حدثت إنما هي الدعوة إلى الاستقلال ، وإنما تحدث الاختلاف والانشقاق لقضايا شخصية ، وإلاّ فالفكرة واحدة ، وقد تمّ هذا الدمج لمواجهة جناح حزب التفاهم الموريتاني القائم في المغرب .

وفي عام ١٣٧٦هـ عُقد مؤتمرٌ في باماكو عاصمة مالي يضمّ ممثلي أقاليم إفريقية الغربية ، وكان من مقرراته ضرورة إعتراف فرنسا بحق تقرير المصير إلى جانب من استدلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر . وأصدر رئيس وزراء فرنسا « مي موليه » قانون الإصلاح الإداري في ٢ رمضان ١٣٧٦هـ (٣١ آذار ١٩٥٧م) ، والذي ينصّ على إجراء انتخابات في كل القسم لاختيار جمعيات حاكمة ولي تشكيل الوزارة . وفي ٢١ شوال ١٣٧٦هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٧م) تشكلت أول حكومة ذات استقلال ذاتي في موريتانيا .

وأوجدت السلطات الفرنسية نظاماً خاصاً أسمته استقلالاً داخلياً، حيث عيّنت إلى جانب الحاكم العام شخصاً موريتانياً أسمته نائب رئيس المجلس، وكانت الحكومة صورية.

وفي شوال من عام ١٣٧٧هـ (أيار ١٩٥٨م) جاء ديغول إلى الحكم في فرنسا، وفكّر في الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، فعرض دستوره الذي يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوّت بـ « نعم » أو « لا »، وينصّ على أن البلدان التي تصوّت بـ « نعم » أي تقبل الدستور تصبح أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية، وتشكّل حكومات محلية، وتتمتّع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية. كما يمكن أن يُعقد اتحادٌ مركزيٌّ بين بلدين أو عضوين في مجموعة الشعوب الفرنسية. أما الأقاليم التي تصوّت بـ « لا » أي لا توافق على الدستور فتحصل على الاستقلال التام، وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونة (فنية كانت، أم مالية، أم إدارية). وقد صحب هذا العرض كثير من التهديدات، حتى إن الكثير من السكان قد قاطع الاستفتاء.

وفي ١٥ ربيع الأول من عام ١٣٧٨هـ (٢٨ أيلول ١٩٥٨م) جرى الاستفتاء، وكان التصويت في موريتانيا بجانب دستور ديغول، وبذا أصبحت موريتانيا ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتتمتّع بالاستقلال الداخلي. وأصبح نائب رئيس المجلس الموريتاني ورئيساً أول، ولكن بقيت السلطات بيد الحاكم العام.

وبقي حزب التجمع الموريتاني يعمل ضمن هذا الخط، وكانت وزارة مختار ولد داده تسير على هذا النهج.

بعد نتيجة عام ١٣٧٨هـ (آب ١٩٥٨م) نشأ حزبٌ جديدٌ، هو حزب النهضة، ويدعو إلى استقلال موريتانيا التام، ثم ضمّها إلى الوطن الأم المغرب، وعدّ موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزّأ. ويعدّ هذا الحزب، هو

الحزب المعارض، وكان من زعمائه :

١ ـ محمد فال ولد عمير، أمير الترارزة.

٢ ـ محمد المختار ولد أباه، وزير التربية والتعليم في وزارة المختار ولد داده الأولى.

٣ ـ الشيخ أحمدو، رئيس الشيبة الموريتانية.

٤ ـ أحمد بن حرمة ولد بابانا رئيس حزب التفاهم الموريتاني سابقاً.

٥ ـ الذيّ بن سيدي بابا، وزير التجارة والصناعة والمعادن في وزارة المختار ولد داده الأولى.

ويعيش هؤلاء القادة لاجئون في المغرب، ويؤيّدون مطالبة المغرب موريتانيا، ويؤيّد هذا أيضاً منظمة الشباب الموريتاني.

وفي مطلع عام ١٣٧٩هـ (تموز ١٩٥٩م) نشأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي يُعدّ فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي، ويمثّله المختار أنجاي الذي كان رئيس حزب الاتحاد التقدمي سابقاً. ولكن هذا الحزب كان ضعيفاً، وزاد ضعفه عندما فُصلت عرا الاتحاد بين مالي والسنغال، ويعود المختار أنجاي في أصله إلى مدينة (سان لويس) السنغالية.

وجرت الانتخابات، وتشكّلت الجمعية التأسيسية، وقُدّم الدستور إلى الجمعية الوطنية، فوافقت عليه في ١٣ رمضان ١٣٧٨هـ (٢٢ آذار ١٩٥٩م)، وكان مما جاء في الدستور :

المادة الأولى : اسم البلاد : الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المادة الثانية : دين الشعب الموريتاني هو الإسلام.

المادة الثالثة : اللغة الوطنية في موريتانيا هي العربية، واللغة الرسمية هي الفرنسية.

المادة الرابعة : عاصمة البلاد هي نواكشوط.

المادة الخامسة : الراية الوطنية هي : علم أخضر ، فيه هلال ، ونجمة ذهبية.

المادة الرابعة والستون : الشريعة المدنية ، الفقه الإسلامي ، تتحرّى الدولة وتحكم حسب الفقه الإسلامي في جميع الدوائر المدنية والتجارية، وتصدر أحكامها باسم الشعب الموريتاني.

أحدثت المغرب تطالب بضم موريتانيا إليها على أنها جزءٌ من أراضيها ، وقد عرضت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة عام (١٩٥٩م) وتقدّمت الأردن ، وليبيا ، وأندونيسيا بمشروع يدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، غير أن هذا المشروع سُحب ، وتقدّمت العراق بمشروع يدعو إلى إجراء مفاوضاتٍ بين المغرب وفرنسا على أساس حق تقرير المصير ، ولكن فشل إذ صوّتت تسعاً وثلاثون دولة ضدّه ، وامتنعت خمسٌ وعشرون دولةً عن التصويت.

وإن محرّكي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الانضمام بين المغرب وموريتانيا ، إذ تصبح دولة المغرب غنيةً وكبيرةً ، وهذا ما لا يريدون ، فربما طالبت دولٌ أخرى بمثل هذا الانضمام ، أو انطلقت منها دعوةٌ لجمع الدول الإسلامية ، وهذا ما يخشاه الصليبيون أصحاب اللعب الدولية . وأخيراً قررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال في ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، ونالت موريتانيا الاستقلال بعد يومين من هذا التاريخ . واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولةً مباشرة . وأقامت موريتانيا الاحتفالات بهذه المناسبة، ولم تشارك الدول العربية بهذه الاحتفالات ، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزءٍ من بلدٍ عربيٍّ هو عضوٌ في جامعة الدول العربية ، ولم تشارك في هذه الإحتفالات من الدول العربية سوى تونس . ودخلت موريتانيا الأمم المتحدة ، وقُبلت عضواً فيها . وتأخرت البلدان العربية بالاعتراف بدولة موريتانيا ، ثم ثابت إلى رشدها واعترفت ، إذ

لابدّ أن تُترك موريتانيا تُخطط لنفسها بعيداً عن أخواتها البلدان العربية ، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية[1] .

---

(١) كان رئيس الجمعية الوطنية يوم الاستقلال : صيدي المختار نديا .
وكان نوابه كل من
بونا بختار .
آيب أمادولامين .
حاميان ولد شيخ سيدا .

أما الأحزاب الموريتانية يومذاك فهي :
١ ـ حزب التجمع الموريتاني : وأمينه العام المختار ولد داده .
٢ ـ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني : ورئيسه محمد رامي ولد عطاري .
٣ ـ الاتحاد الشعبي الإسلامي في موريتانيا : ورئيسه أحمد ولد خير كوب ، ويدعو إلى الاتحاد مع المغرب .

الفصل الثاني

الاستقلال

نالت موريتانيا الاستقلال في ٩ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، واختير مختار ولد داداه[1] رئيساً للدولة الجديدة ، وألغيت وظيفة الحاكم العام ، وتمّ اعتقال كثير من قادة الحركة الوطنية ممّن كانوا في حزب النهضة . وتشكّلت وزارة جديدة[2] .

---

(١) مختار ولد داداه : عمل موجهاً لدى الإدارة الفرنسية ، وتزوج امرأة فرنسية تدعى (مارى لويز) ، وظلت الثقافة الفرنسية هي السائدة منذ حكمه ، فكانت هذه أكبر خدمة للمستعمرين الفرنسيين .

(٢) ألفت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء .
٢ ـ موريس لوبنافي : وزير المالية .
٣ ـ باها مادوباها : وزير التخطيط ، والإسكان ، والسياحة .
٤ ـ أمادو ديارى باها ديوم : وزير العدل الشعبي ، والنقل ، والبريد ، والاتصالات .
٥ ـ محمد المختار ولد محمود : وزير الطرق ، والصناعة ، والتعدين .
٦ ـ سليمان ولد محمد لأعداف : وزير العدل .
٧ ـ سيدي محمد ولد ديدي : وزير التعليم ، والشباب ، والإعلام ، والداخلية .
٨ ـ سيدي أحمد ولد ليب : وزير الخدمة العامة والعمل .
٩ ـ عمر ولد أحمدو : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ أبو باكاري سو : الأمين العام لمجلس الوزراء .
ملاحظة : ١ ـ بالإضافة عدم مل وزارى الدفاع والخارجية ، إذ بقيا بيد فرنسا .

وفي ٦ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢٠ أيار ١٩٦١م) تمت المصادقة على أول دستور للدولة الموريتانية المستقلة .

وفي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٢٥ أيلول ١٩٦١م) قبل حزب النهضة المعارض المشاركة في الحكم ، وحلّ نفسه . كما حلّت الأحزاب الأخرى نفسها ، وهي : حزب التجمع الموريتاني الحزب الحاكم ، وحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي ، وحزب الاتحاد الاشتراكي للمسلمين والموريتانيين ، وتألف من هذه الأحزاب كلها حزبٌ واحدٌ ، هو حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، وتشكّلت بعدها وزارة[1] ضمّت بعض رجالات هذه الأحزاب الذين كانوا في صف المعارضة .

وضرب الرئيس مختار ولد داداه عملةً خاصةً بالبلاد ، أسماها « أوقية » ، وأتم شركة المعادن في سبيل بناء اقتصادٍ مستقلّ . وكانت قد تشكّلت وزارةٌ

---

٣ ـ إلغاء وزارة الدولة بعد تعيين فرنسي وتعديلات أخرى منصب الأمين العام لمجلس الوزراء .

(١) ألفت الوزارة في شهر ذي الحجة ١٣٨١هـ (نيسان ١٩٦٢م) على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الشؤون الخارجية ، ووزير الدفاع الوطني .
٢ ـ باها مادوباها بوبي : وزير المالية .
٣ ـ محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
٤ ـ داداه ولد سيدي هيبه : وزير الاقتصاد والتعاون .
٥ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير التجهيز .
٦ ـ بكاراني : وزير التعليم وتنوير الشباب .
٧ ـ بابكر آلفا : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
٨ ـ سيدي محمد ديدي : وزير الداخلية .
٩ ـ هنا ربي ولد حمدي : وزير العدل .
١٠ ـ دي ولد إبراهيم : وزير الإعلام .
١١ ـ مريم كوي ولد عابدين : وزير النقل ، والبريد ، والاتصالات .

وفي عام ١٣٨٤هـ أقرّت الدولة نظام الحزب الواحد ، ولم تسمح بوجود أي حزب آخر سوى حزبها الحاكم حزب « الشعب الجمهوري الموريتاني » .

وفي ١١ شوال ١٣٨٤هـ (١٢ شباط ١٩٦٥م) عُدِّل الدستور لمصلحة السلطة الحاكمة ، ثم عُدِّل مرة أخرى في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١٢ تموز ١٩٦٦م) لإمكانية إعادة انتخاب مختار ولد داده رئيساً للبلاد ، ولهذا تمت رئاسته بعد شهر وبعد إجراء ذلك التعديل ، ثم عادت السلطة فعدّلته مرة ثالثة في شهر ذي القعدة ١٣٨٧هـ (شباط ١٩٦٨م) .

وكانت وزارة جنديدة في رمضان ١٣٨٨هـ (كانون الأول ١٩٦٨م)[1] :

---

(١) كانت الوزارة في شهر ذي القعدة ١٣٨٢هـ (نيسان ١٩٦٣م) على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع الوطني .
٢ ـ لشحاه ولد محمد لأمدف : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ بابا هاشم سامبا بول : وزير المالية .
٤ ـ محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
٥ ـ حامم ولد سيدي محمد : وزير الاقتصاد والتجارة .
٦ ـ أحمد ولد محمد صالح : وزير الداخلية .
٧ ـ ياوذي : وزير العدل .
٨ ـ أبوبكر آدما : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
٩ ـ سيدي محمد ولد ديت ميل : وزير الفيدرات .
١٠ ـ هاله ولد حطار : وزير التعليم والشؤون الشباب .
١١ ـ يحيى ولد مونكويس : وزير الإعلام .
١٢ ـ محمد ولد عبد الرحمن : وزير الفلاحة ، والتنمية ، والاتصالات .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ ... الصغير ولد محمد لأمدف : وزير الدفاع الوطني .

وأعيد انتخاب الرئيس مختار ولد داده للمرة الثالثة في جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (آب ١٩٧١م) ، وأخذت البلاد تتعرّض للجفاف الذي عمّ كل الدول الإفريقية منذ ذلك العام ، وكانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٢هـ (نيسان ١٩٧٢م) على النحو المبيّن أدناه[2] :

---

٤ ـ ... علام ولد إبراهيم : وزير العدل ، ومحارس الأحكام .
٥ ـ عبد العزيز سال : وزير الداخلية .
٦ ـ مختار ولد عبدا : وزير التخطيط ، والتنمية الريفية .
٧ ـ سيدي محمد ولد ياهاذا : وزير المالية .
٨ ـ محمد سالم ولد حرمات : وزير التنمية والتعدين .
٩ ـ عبد الله ولد سيدينا : وزير التجارة ، والنقل ، والسياحة .
١٠ ـ آل ولد علاف : وزير التجهيزات .
١١ ـ أحمد بن عمار : وزير التعليم .
١٢ ـ مأمون ولد إبراهيم : وزير الشباب ، والثقافة ، والشؤون الإعلامية .
١٣ ـ عائشة سامبا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٤ ـ بارو عندولاية : المندوب السامي للتعليم العالي وتدريب الموظفين .

(١) كانت الوزارة كما يلي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ سيدي محمد ولد ياهاذا : وزير الدفاع الوطني .
٤ ـ مأمون ولد إبراهيم : وزير العدل ، ومحارس الأحكام .
٥ ـ أحمد بن عمار : وزير الداخلية .
٦ ـ محمد ولد تنيح سيدي : وزير التخطيط ، والتعدين .
٧ ـ صومار ديارامودا : وزير المالية .
٨ ـ أحمد ولد سيدي عثمان : وزير الثقافة والإعلام .
٩ ـ ماجاتو الحسان : وزير التعليم الثانوي ، والشباب والرياضة .
١٠ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير الصناعة والمعادن .
١١ ـ أحمد ولد عبد الله : وزير التجارة ، والنقل ، والسياحة .
١٢ ـ عبد الله ولد داداه : وزير التجهيزات .
١٣ ـ عبد الله ولد بوي : وزير التعليم العالي ، والشؤون الدينية .

وبدأ الخلاف بين المغرب ، وموريتانيا ، والجزائر ، على الصحراء الغربية ، ووقفت الجزائر في خندق قريب من خندق موريتانيا وساهمت في إعادة بناء الجيش الموريتاني لإمكانية الوقوف في وجه المغرب . وكانت الوزارة في ربيع الأول ١٣٩٣هـ (نيسان ١٩٧٣م) على النحو المبيّن أدناه[1] :

وبقي رجال حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ورئيسه يتحكّمون في البلاد ، ولا يسمحون بقيام أي نشاط حزبي آخر[2] ، وبقي الخلاف يزداد ،

١٤ ـ عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٥ ـ محمد باباه : وزير التعليم الفني ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
١٦ ـ بابا ولد عبدولاية : وزير العمل والخدمة الاجتماعية .
١٧ ـ يعوب ماماتو : وزير التنمية الريفية .

(١) ثالث الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ المختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ أحمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ سيدي محمد ولد بابانا : وزير الدفاع الوطني .
٤ ـ عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
٦ ـ سيدي محمد ولد شيخ عبد الله : وزير التخطيط ، والتطور القطاعي .
٧ ـ صومار ديارا لوبا : وزير المالية والتجارة .
٨ ـ يعوب ماماتو أحمدو : وزير التنمية .
٩ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير الصحة والمعادن .
١٠ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير النقل ، والمهن البدوية ، والسياحة .
١١ ـ عبد الله ولد داداه : وزير التجهيزات .
١٢ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
١٣ ـ عمتيي بابا : وزير التعليم الفني ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
١٤ ـ يامامادو العثمان : وزير الشباب والرياضة .
١٥ ـ أحمدين عمار : وزير التعليم الأولي ، والشؤون الدينية .
١٦ ـ بابا ولد عبدولاية : وزير الخدمة العامة والعمل .
١٧ ـ عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

(٢) كان التعديل أو التغيير الوزاري لا يشمل أكثر من ثلاثة حقائب الوزارية بين الوزراء أو إحداث

والخلاف على الصحراء المغربية شمع ، والحالة الاقتصادية تتأخر ، وحاول المغرب الخائف معالجة الأوضاع المتدهورة ، فأصدر عام ١٣٩٥هـ ميثاقاً يتألف من خمسة مبادئ ، هي :

١ ـ تكفل الدولة القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية .
٢ ـ وجود قطاع مزدوج ، يمكن للدولة أن تشترك فيه مع خصوصيين وطنيين ، أو مع مصالح أجنبية خصوصية ، أو عمومية .
٣ ـ وجود قطاع خاص يضمن المواطنين والأجانب .
٤ ـ القضاء على جميع مخالفات استغلال الإنسان للإنسان .
٥ ـ تطبيق المكافأة والعقوبة بالالتزام .

بعض الوزراء جددوا من أعضاء الحزب الحاكم ، وبعض الحزبيين يعطون مناصب أخرى .
وكانت الوزارة في شهر ربيع الأول عام ١٣٩٤هـ (نيسان ١٩٧٤م) على النحو الآتي :
١ ـ المختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ أحمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ سيدي محمد ولد بابانا : وزير الدفاع الوطني .
٤ ـ عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
٦ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التطور القطاعي والشؤون التخطيط الاقتصادي .
٧ ـ صومار ديارا لوبا : وزير المالية .
٨ ـ يعوب ماماتو أحمدو : وزير التنمية الريفية .
٩ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير السياحة ، والأعمال البدوية .
١٠ ـ عبد الله ولد شيخ : وزير النقل والصيد .
١١ ـ عبد الله ولد داداه : وزير التجهيزات .
١٢ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
١٣ ـ عمتيي بابا : وزير التعليم الوطني .
١٤ ـ يامامادو العثمان : وزير الشباب والرياضة .
١٥ ـ أحمدين عمار : وزير التعليم ، والشؤون الدينية .
١٦ ـ بابا ولد عبدولاية : وزير الخدمة والعمل .
١٧ ـ عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

وجرت الانتخابات العامة في شهر شوال ١٣٩٥هـ (تشرين الأول ١٩٧٥م) ، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي سبعين عضواً ، ورئيس الجمعية الوطنية هو « با ولد سيدي هيبه » . وتشكّلت وزارة موسّعة[1] في شهر محرم

---

(١) كانت الوزارة الموسعة على النحو الآتي :

١ ـ المختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ عبد العزيز سال : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٣ ـ أحمدو ولد توتيا : وزير الثقافة .
٤ ـ سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة .
٥ ـ مصطفى ولد شيخ محمد : وزير الإعلام والاتصالات .
٦ ـ صيمبار ديارا نيوا : وزير التطوير .
٧ ـ محمد ولد عبار : وزير القضاء والتربية .
٨ ـ عبد الله ولد داداه : وزير التنمية .
٩ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير التعليم .
١٠ ـ عبد الله ولد بابا : وزير دولة للشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ بيداماسادو انجسان : وزير التنظيم الجزري .
١٢ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للسلطات الداخلية .
١٣ ـ مختار ولد إبراهيم : وزير العدل .
١٤ ـ شيخ سعد بوه كان : وزير الدفاع الوطني .
١٥ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد الوطني .
١٦ ـ بابا إبراهيم : وزير التخطيط .
١٧ ـ مولاي محمد : وزير المالية .
١٨ ـ حسني ولد ديدي : وزير التجارة والنقل .
١٩ ـ إسحاق ولد راحل : وزير الصناعة والتعدين .
٢٠ ـ ديمبا مامادو امادو : وزير التعليم الوطني .
٢١ ـ محمد ولد أبا أيداه : وزير التعليم الأولي .
٢٢ ـ حمدين ولد ساه : وزير الشؤون الإسلامية .
٢٣ ـ بابر عبدولاي : وزير دولة للتطوير الاجتماعي .
٢٤ ـ مولاي عبد العزيز : وزير الصحة .
٢٥ ـ عيشة لاي : حالة الأسرة والشؤون الاجتماعية .
٢٦ ـ عبد الله ولد الشيخ : وزير الخدمة العامة والعمل .

١٣٩٦هـ (كانون الثاني ١٩٧٦م) .

ولم يمض عامٌ حتى جرت انتخابات الجمعية الوطنية في شعبان ١٣٩٦هـ (آب ١٩٧٦م) ، وكان عدد أعضاء الجمعية سبعة وسبعين عضواً ، أي زاد ستة أعضاء ، وأصبح رئيس هذه الجمعية « عبد العزيز سال » . وبقيت الوزارة موسّعة[1] مع إجراء بعض التعديل عليها .

---

٢٧ ـ حيدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٢٨ ـ سيدي محمد ميلغاسا : وزير شؤون الرئاسة .

(١) أصبحت الوزارة في مطلع عام ١٣٩٧هـ (كانون الثاني ١٩٧٧م) على النحو الآتي :

١ ـ المختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للشؤون الخارجية ، وزير دولة للسلطات الداخلية .
٣ ـ عثمان سيدي أحمدا : وزير الثقافة .
٤ ـ سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة .
٥ ـ بيداماسادو انجسان : الإعلام والاتصالات ، التربية والتنظيم الجزري .
٦ ـ عبد الله ولد داداه : وزير دولة للتنمية .
٧ ـ محمد ولد عبار : وزير القضاء والتربية .
٨ ـ ولاتي ولد ملوف : وزير التنمية .
٩ ـ ديمبا مامادو انجاو : وزير التعليم الوطني .
١٠ ـ عبد الله ولد بابه : وزير دولة للشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير العدل .
١٢ ـ عبد الله ولد بلا : وزير الدفاع الوطني .
١٣ ـ شيخ سعد بوه كان : وزير الداخلية .
١٤ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد .
١٥ ـ بابه إبراهيم : وزير التخطيط .
١٦ ـ مولاي محمد : وزير المالية .
١٧ ـ حسني ولد ديدي : وزير التجارة والنقل .
١٨ ـ إسحاق ولد راحل : وزير الصناعة والتعدين .
١٩ ـ عبد الله ولد إسماعيل : وزير الشؤون السياسية .
٢٠ ـ محمد ولد سالمه : وزير التعليم الأولي .

استمرّت الأوضاع الاقتصادية في التدهور ، حتى اضطرّ الرئيس مختار ولد داده إلى تخفيض النفقات والمصروفات ، وإلى تقليص عدد أعضاء الوزارة[1].

الانقلاب الأول : تفاقم الوضع الاقتصادي وتضايق الناس ، وأربكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد ، وانتقل التذمر إلى العسكريين ، فقامت

- ٢١ ـ حمدين ولد ساه : وزير الشؤون الإسلامية
- ٢٢ ـ بابو عبدولاية : وزير دولة للتطوير الاجتماعي
- ٢٣ ـ مولاي عبد الله : وزير الصحة
- ٢٤ ـ عيسى كان : وزير دولة حقيبة الأسرة والشؤون الإسلامية
- ٢٥ ـ حمدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية
- ٢٦ ـ سيدي محمد ولد ديافانا : وزير شؤون الرئاسة .
- ٢٧ ـ شيخ مولاي روبرت : وزير شؤون الرئاسة .

(١) كانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٨هـ (شباط ١٩٧٨م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد الله ولد بوبي : وزير اللجنة الدائمة والتنظيم الحزبي
٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية
٣ ـ محمد ولد بلة : وزير الدفاع الوطني
٤ ـ محمدي ولد محمد فال : وزير العدل والشؤون الإسلامية
٥ ـ سالم ماحادي : وزير الداخلية
٦ ـ بابو عبدولاية : وزير دولة للتخطيط الاقتصادي والتعدين
٧ ـ با ابراهيم : وزير المالية والتجارة
٨ ـ عبد الله ولد إسماعيل : وزير التنمية الريفية والشؤون الحضرية
٩ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير الصحة والعمل
١٠ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التربية الوطنية
١١ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير الشباب الوطني
١٢ ـ عيسى ماحادي أحاي : وزير الإصلاح الإداري ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية
١٣ ـ سيدي أحمد ولد دوي : وزير الثقافة والإعلام

حركةٌ هدفها تحقيق السلام بإخراج البلاد من حرب الصحراء ، وتقويم الوضع الاقتصادي ، وإعادة الثقة إلى نفوس الرعية ، وقاد الحركة العسكرية :

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله : القائد العسكري لناحية الزويرات
٢ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله : القائد العسكري لناحية نواكشوط .
٣ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص : القائد العسكري لناحية أطار .
٤ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيس غرفة العلميات في الأركان .
٥ ـ المقدم جدو ولد السالك : القائد العسكري لناحية أوسرد .

ثم انضمّ إليهم العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيس الأركان ، وقد اختير رئيساً للجنة العسكرية بصفته رئيساً للأركان ، ولأنهم شعروا فيه شيئاً من الضعف فرغبوا أن يمارسوا السلطة من خلفه ، ويكون هو الواجهة لهم

تمّت الحركة بنجاح تامٍّ يوم ٥ شعبان ١٣٩٨هـ (١٠ تموز ١٩٧٨م) . وحلّت اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، الحزب الحاكم ، والمجلس النيابي ، والنقابات ، وأصبحت هي السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد ، واختارت العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية

أبعد المقدم جدو ولد السالك عن الجيش ، ونُقل إلى وزارة الداخلية ، ثم أقيل من الحكومة ، ولكن لم يلبث أن عاد في حادث سيارة غامض في مدينة نواكشوط ، بعد أن رُوجت إشاعاتٌ كثيرة حول أنه متحمّسٌ للعرب ضدّ الزنوج .

وفي ٩ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ (٦ نيسان ١٩٧٩م) تحوّل العقيد مصطفى ولد محمد السالك بعملية مراوغة دقيقة أقرب ما تكون إلى الانقلاب ، قام بها المقدم أحمد بوسيف ، حيث أبعد مصطفى ولد محمد السالك فعلياً ، وألغى عليه رئيس تشرف بعضاً أكثر من ذلك كثير الضغط بسبب أخطائه

المذكورة معهم جميعاً.

عيّنت اللجنة العسكرية المقدم احمد بوسيف رئيساً للوزراء[1] ، وكان ذا شخصية قوية ، ولكن لم يلبث أن مات في حادث طائرة ، وهو في طريقه إلى دكار ، في شهر رجب من عام ١٣٩٩هـ ، أي لم يمض على تسلّمه رئاسة الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر . وأصبح اسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني « اللجنة العسكرية للخلاص الوطني » .

الانقلاب الثاني - كان صاحب النفوذ الكبير في موريتانيا بعد موت المقدم أحمد بوسيف في شهر رجب ١٣٩٩هـ المقدم محمد خونا ولد هيدالة وزير الدفاع ، فتسلّم رئاسة الحكومة[2] إضافة إلى وزارة الدفاع التي كان يشغلها

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم احمد ولد بوسيف : رئيس الوزراء .
٢ ـ المقدم محمد ولد با ولد عبد القادر : الوزير المسؤول عن اللجنة العسكرية للإنعاش الوطني .
٣ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ المقدم محمد خونا ولد هيدالة : وزير الدفاع الوطني .
٥ ـ المقدم محمد محمود ولد أحمد لولي : وزير التشغيل العام .
٦ ـ الرائد صام الخاج : وزير الداخلية .
٧ ـ الرائد ولاتي ولد بوخريص : وزير العدل والشؤون الإسلامية .
٨ ـ عبد القادر ولد داهل : وزير التخطيط والتربية الوطنية .
٩ ـ ولاتي ولد عبد : وزير المالية والتجارة .
١٠ ـ أحمد ولد ابير : وزير الصناعة والتعدين .
١١ ـ [illegible] : وزير الصحة والبيئة .
١٢ ـ احمد سالم ولد سيدي : وزير الشبيبة والثقافة .
١٣ ـ يوسف بالفال : وزير العمل والصحة والشؤون الاجتماعية .
١٤ ـ عبد القادر ولد سيدي : وزير الثقافة والإعلام والاتصالات .
١٥ ـ محمد ولد محمد صالح : وزير الشباب والرياضة والسياحة .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيدالة : رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
٢ ـ الرائد محمد ولد بسيرو : مستشار لرئيس الوزراء .

من قبل ، واستدّ بالأمر . وبقي المقدم مصطفى ولد محمد السالك صورةً في رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني[1] ، وحاول المقدم مصطفى ولد محمد السالك استرداد السلطة ، غير أن المقدم محمد خونا ولد هيدالة رئيس الحكومة قد عزله عن رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، وعيّن مكانه قائد الدرك المقدم محمد محمود ولد أحمد الولي دون أن تكون له سلطةٌ فعليةٌ ، كما عزله عن رئاسة الجمهورية وتسلّم مكانه ، ورفع نفسه إلى رتبة لواء ، ثم عاد فأعفى المقدم محمد محمود ولد أحمد الولي قائد الدرك من رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وأحاله على التقاعد ، وتسلّم مكانه رئاسة اللجنة العسكرية ، وبذا أصبحت بيده رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية ، ورئاسة الحكومة ، ووزارة الدفاع ، ثم تنازل عن رئاسة الحكومة ، وعهد بها إلى أحمد ولي بني حارا ، فشكّل

---

٣ ـ الرائد ديا أمادو : مستشار لرئيس الوزراء .
٤ ـ الرائد أمادو بابيل : وزير التجهيزات والنقل .
٥ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابانو : وزير الداخلية .
٦ ـ محمد المختار ولد داهل : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٧ ـ يحيى ولد شيخ : وزير العدل والشؤون الإسلامية .
٨ ـ أحمد ولد إبير : وزير الاقتصاد والمالية .
٩ ـ صودار عمر : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .

(١) اللجنة العسكرية للخلاص الوطني :

أ ـ الأعضاء الدائمون :

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيدالة .
٢ ـ المقدم محمود ولد بيديه أحد الخليع .
٣ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله .
٤ ـ المقدم [illegible] .
٥ ـ الرائد [illegible] .
٦ ـ الرائد ولاتي ولد بوخريص .
٧ ـ الرائد أمادو بابيل .

ب ـ الأعضاء غير الدائمين :

١ ـ الرائد صودار عمار .
٢ ـ النقيب محمد سيدينا ولد سيد [illegible] .
٣ ـ النقيب أحمد ولد مَيْن .
٤ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابانو .
٥ ـ النقيب ديوب عبدالله .
٦ ـ النقيب محمد ولد لامين .
٧ ـ النقيب محمد ولد ترارت .

حكومة جديدة[1] .

زادت الحالة تأزماً ، إذ تفاقمت الأزمة الاقتصادية ، وراد نشاط المخابرات على المواطنين ، وكثرت الاعتقالات ، وخرج عددٌ من المواطنين من البلاد ، ولم تكن الحالة الإدارية بأحسن وضعاً ، إذ كان الفساد قد عمّها .

حاول المقدم محمد خونا ولد هيدالة إصلاح الوضع الإداري بزيادة عدد أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني[2] ، وحاول أيضاً عن طريق تغيير

---

(1) كانت الوزارة الجديدة في ربيع الأول ١٤٠٢هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :

١ ـ أحمد ولد بي حارا : الوزير الأول .
٢ ـ الرائد صومار سليمان : أمين الدولة للدفاع الوطني .
٣ ـ ياهام ولد محمد لأخاف : وزير الداخلية .
٤ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٥ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٦ ـ أحمد ولد زين : وزير الاقتصاد والمالية .
٧ ـ صومار عمر : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٨ ـ دفا بكاري : وزير التجهيزات والنقل .
٩ ـ مامادو سيسوكو : وزير الصناعة والتجارة .
١٠ ـ محمد ولد عيار : وزير التنمية الريفية .
١١ ـ أحمد ولد سيدي حنبا : وزير الإعلام والاتصالات .
١٢ ـ يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١٣ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٤ ـ يوسف ديافانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٥ ـ باخميرو : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٦ ـ سيدانو ولد طايع : وزير الطاقة والمعدن .
١٧ ـ لولية ولد دادّاه : وزير الماء والسكن .

(2) كانت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في شهر ربيع الأول ١٤٠٢هـ (كانون الثاني ١٩٨٢م) على النحو الآتي :

أ ـ الأعضاء الدائمون :
١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيدالة .

ب ـ الأعضاء غير الدائمين :
١ ـ الرائد صومار سليمان .

الوزارة إذ عهد إلى المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بتشكيل الوزارة[1] ، وهو العضو البارز في اللجنة العسكرية من حيث بعد النظر وسعة الأفق .

---

٢ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .
٣ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله .
٤ ـ المقدم أحمد ولد الحسين .
٥ ـ الرائد بال عبدلايه .
٦ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص .
٧ ـ الرائد أنا أمادو بابالي .
٨ ـ النقيب سيد أحمد ولد عيدا .

٢ ـ النقيب محمد سيدنا ولد سيدا .
٣ ـ النقيب أحمد ولد متالة .
٤ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين .
٥ ـ النقيب ديوب عبدلايه .
٦ ـ النقيب محمد ولد لأحبار .
٧ ـ النقيب بريكا ولد مبارك .
٨ ـ سيدي ولد محمد يحيى .
٩ ـ النقيب محمد لومين ولد زين .
١٠ ـ النقيب سالم ولد ميمي .

(1) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : الوزير الأول ، وزير الدفاع .
٢ ـ الرائد صومار تايربيل : وزير الداخلية .
٣ ـ أحمد ولد مينة : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ ديغ بابو نار فارنا : وزير الاقتصاد والمالية .
٦ ـ المقدم صومار سليمان : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٧ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ النقيب محمد محمود ولد ده : وزير الصناعة والتجارة .
٩ ـ محمد ولد عيار : وزير التنمية الريفية .
١٠ ـ يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١١ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٢ ـ يوسف ديافانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ باخميرو : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٤ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الطاقة والمعدن .
١٥ ـ هيجوب ولد بيي : وزير الماء والسكن .
١٦ ـ المقدم أحمد محمود ولد أحسن : وزير الإعلام والاتصالات .
١٧ ـ الرائد أنا أمادو بابالي : مراقب الدولة العام .
١٨ ـ سيدي ولد أحمد عيدا : أمين عام الرئاسة .

عاش السكان في حالة اقتصادية ، فتذمروا من السلطة ، وكانت السلطة في حالة نفسية وسياسية نتيجة مركزية رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اللواء محمد خونا ولد هيداله الذي عمل على توسعة اللجنة العسكرية[1] ، وعمل على إجراء تعديلات وزارية على حكومة المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع[2] في سبيل العمل على تحسين

---

(1) ضمت اللجنة العسكرية في شهر صفر عام ١٤٠٣هـ (تشرين الأول ١٩٨٢م) على النحو الآتي :

١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيداله .
٢ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .
٣ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسن .
٤ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله .
٥ ـ المقدم بان عبدالآية .
٦ ـ المقدم ولاي ولد بوخريص .
٧ ـ المقدم أبا أمادو بابالي .
٨ ـ المقدم غابريل سومبر .
٩ ـ الرائد أحمد ولد مية .
١٠ ـ الرائد وبالو محمد .
١١ ـ سيدي ولد محمد لمن .
١٢ ـ النقيب محمد سيدنا ولد سيدا .
١٣ ـ الرائد عطية حامد .
١٤ ـ الرائد محمد محمود ولد ده .
١٥ ـ الرائد محمد لومين ولد زين .
١٦ ـ الرائد أحمد ولد إبا .
١٧ ـ الرائد سيدنا ولد محمد يحيى .
١٨ ـ الرائد مصطفى ديوب .
١٩ ـ النقيب محمد ولد لاخان .
٢٠ ـ النقيب بريكا ولد مبارك .
٢١ ـ النقيب سالم ولد ميمون .
٢٢ ـ النقيب ديوب خديجل .
٢٣ ـ النقيب ليلي ولد محمد فال .

(2) أما الوزارة فكانت على النحو الآتي :

١ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : الوزير الأول ، وزير الدفاع .
٢ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله : وزير الداخلية .
٣ ـ الرائد أحمد ولد مية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ سيدي ولد أحمد با : وزير المالية .
٦ ـ محمد ولد سيدي علي : وزير التنمية الريفية والاقتصاد المحلي .
٧ ـ النقيب غابريل سومبر : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ الرائد مصطفى ديوب : وزير الصيد والتجارة .
٩ ـ أحمد ولد عمار : وزير التنمية الريفية .

الأوضاع الاقتصادية ، وتشجيع المسؤولين على العمل ، وإيجاد نوع من التفاهم بين أجهزة الدولة ، ولكن دون جدوى ، وهذا ما يجعله يقيل المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من رئاسة الحكومة ويتولاها بنفسه[1] ، كما

---

١٠ ـ يحيى ولد متكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١١ ـ حسين ولد دداح : وزير التعليم .
١٢ ـ الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ يوسف ديافاغا : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٤ ـ ديمبا بابا فاريا : وزير الطاقة والتعدين .
١٥ ـ محجوب ولد بوي : وزير المياه والسكن .
١٦ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الإعلام والاتصالات .
١٧ ـ المقدم أبا أمادو بابالي : وزير التخطيط .
١٨ ـ محمود با : الأمين العام للحكومة .

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيداله : رئيس الجمهورية .
٢ ـ المقدم بان عبدالآية : وزير الداخلية .
٣ ـ المقدم أحمد ولد مية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ المقدم شيخ ولد بويه : وزير العدل والشؤون الإسلامية .
٥ ـ سيدي ولد أحمد با : وزير المالية والتجارة .
٦ ـ النقيب محمد لومين ولد بيلا : وزير التنمية الريفية والاقتصاد المحلي .
٧ ـ المقدم غابريل سومبر : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ الوليد ولد وداد : وزير الشبيبة الرياضة .
٩ ـ حسين ولد دداح : وزير التعليم .
١٠ ـ الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والتشغيل .
١١ ـ با محمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٢ ـ ديابرا معروف : وزير الصناعة والتعدين .
١٣ ـ محمد فاضل ولد ده : وزير المياه والطاقة .
١٤ ـ محمد سالم ولد يحيى : وزير الإعلام والاتصالات .
١٥ ـ أحمد ولد زين : وزير التخطيط وإصلاح الأرض .
١٦ ـ الرائد عطية حامد : وزير التعليم العالي ، والفني ، والخدمات العامة .

أجرى بعض التعديلات على اللجنة العسكرية[٢٠] . وهذا ما جعل القدم معارضة لعمل عليه، ويجعل بصمته فيه.

الانقلاب الثالث . قام العقيد ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكري في ١٩ ربيع الأول ١٤٠٥هـ (١٢ كانون الأول ١٩٨٤م) ، فزاح رئيس الجمهورية اللواء محمد خونا ولد هيدالة عن منصبه كلها ، وتسلّم مكانه ، رئيساً لجمهورية ، رئيساً للجنة العسكرية[٢١] ، ورئيساً

---

١٧ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسين : وزير قصر الرئاسة
١٨ ـ محمد ولد عزيز : الأمين العام للرئاسة
(١) أن اللجنة العسكرية أصبحت على النحو الآتي :
١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيدالة : رئيساً
٢ ـ المقدم الشيخ سيد أحمد ولد بابامين : نائباً
٣ ـ المقدم معاوية ولد سيد أحمد الطايع
٤ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله
٥ ـ المقدم بكاي عبدولاية
٦ ـ المقدم مولاي ولد بوخريص
٧ ـ المقدم أنا أمادو بابالي
٨ ـ المقدم فاتوما سيمبو
٩ ـ الرائد أحمد ولد بريدلية
١٠ ـ المقدم ديالو محمد
١١ ـ المقدم سيدي ولد محمد بن
١٢ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسين
(٢) أصبحت اللجنة العسكرية على النحو الآتي :
١ ـ العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيساً
٢ ـ العقيد الشيخ ولد بوريدا : نائباً
٣ ـ العقيد الشيخ سيد أحمد ولد بابامين
٤ ـ العقيد أحمد ولد عبد الله
٥ ـ المقدم بكاي عبدولاية
٦ ـ المقدم مولاي ولد بوخريص
٧ ـ المقدم أنا أمادو بابالي
٨ ـ المقدم فاتوما سيمبو
٩ ـ المقدم أحمد ولد بريدلية
١٠ ـ المقدم سيدي ولد محمد بن
١١ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسين
١٢ ـ الرائد محمد محمود ولد سيدي
١٣ ـ الرائد محمد لوعين ولد سيدي
١٤ ـ الرائد أحمد ولد بدي
١٥ ـ الرائد أحمد ولد عبيد
١٦ ـ الرائد سيدي ولد محمد بكر
١٧ ـ الرائد مصطفى أيوب
١٨ ـ الرائد عطا هدات
١٩ ـ الرائد بروك ولد مبارك
٢٠ ـ النقيب سيدا ولد صمبرو
٢١ ـ النقيب ديوب حمزي
٢٢ ـ النقيب علي ولد محمد فال
٢٣ ـ النقيب محمد ولد لاحان
٢٤ ـ النقيب

الحكومة[٢٢] . وأطلق سراح السجناء السياسيين ، وسمح للمهاجرين والمنفيين بالعودة إلى البلاد ، وأطلق الحريات ، ومنع التدخل في شؤون القضاء . لقد

---

٢٠ ـ المقدم ديالو محمد
٢١ ـ المقدم سيدي ولد محمد لوعين
٢٢ ـ المقدم إبراهيم ولد موسى بابا
٢٣ ـ المقدم سيدا علي
٢٤ ـ الرائد محمد محمود ولد بده
٢٥ ـ الرائد أحمد ولد عبيد
٢٦ ـ الرائد سيدي أحمد ولد بابالي
٢٧ ـ الرائد أحمد ولد عبيد
٢٨ ـ الرائد يحيا ولد محمد لمين
(١) أما الوزراء فتشكلت على النحو الآتي :
١ ـ العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع
٢ ـ العقيد فاتوما سيمبو : وزير الداخلية
٣ ـ المقدم أحمد ولد مدينة : وزير الشؤون الخارجية والتعاون
٤ ـ داداوه ولد موسى بابا : وزير العدل والشؤون الإسلامية
٥ ـ المقدم أنا أمادو بابالي : وزير المالية والتجارة
٦ ـ إسلامو ولد بابا : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري
٧ ـ الرائد محمد لوعين ولد سيدي : وزير التجهيزات والنقل
٨ ـ محمدو ولد بلعمش : وزير التنمية الريفية
٩ ـ حسني ولد دبلي : وزير التعليم
١٠ ـ حبيب كمبريه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية
١١ ـ باكاموه : وزير الشباب والرياضة والثقافة
١٢ ـ الرائد محمد محمود ولد بده : وزير الصناعة والتعدين
١٣ ـ محمد فاضل ولد بدام : وزير الماء والطاقة
١٤ ـ أحمد ولد بابا هلاّه : وزير الإعلام والاتصالات
١٥ ـ مولاي حسن ولد سيدي : وزير التخطيط وإصلاح الأداري
١٦ ـ كاديا علي ديالو : وزير التعليم العالي والخدمات العامة
١٧ ـ عبد القادر ولد بيده : نائب لوزير الشؤون الخارجية والتعاون
١٨ ـ بكاي لوزوك : نائب لوزير الداخلية
١٩ ـ سلمو ولد محمد فال : أمين عام الحكومة

أطلق سراح أحمد بن حرمة بن بابانا مؤسس حزب النهضة وأمينه العام ، وكان قد أوقف ، فحُقق معه ، وأطلق سراحه ، ثم عُيّن مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية ، ورُشّح لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو . وأُطلق سراح العقيد مولاي ولد بوخريص ، وعُيّن رئيساً لشركة الطيران الموريتانية ، واعتقل الذين قاموا بوشاية كاذبة ضده .

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) قام الجناح العسكري لجبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا (فلام) بمحاولة انقلاب بحجة أن أراضي موريتانيا أراضٍ زنجية ، وقد اغتصبها البيضان من عرب وبربر ، وهم يستعبدون من بقي من الزنوج في حوض السنغال ، حسب زعمهم ، ويحرّض هؤلاء الزنوج الأرسالیات التنصيرية واتحاد الكنائس العالمي ، ويرون في هذا حلاً لحصر الإسلام في الأقسام الشمالية بحجة أنه للعرب ، وإيجاد تفرقة بين العرب والأفارقة الزنوج ، وللهود دورٌ غير قليل في هذا الموضوع كما يقف وراء هذه الأفكار أعوان الصليبية ، واليهودية ، وأصحاب المصالح الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم فيما إذا دخل الإسلام .

وقد فشلت هذه المحاولة ، وأعدم ثلاثة ضباط .

وفي ٥ رمضان ١٤٠٩هـ (١٠ نيسان ١٩٨٩م) وقعت أزمة بين موريتانيا والسنغال أو ظهرت حدّتها بوضوح ، إذ أن لها خلفية قديمة ، في ذلك اليوم قُتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعاة موريتانيين من الزنوج ، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها ، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث . وما أن رجع الوزير إلى دكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث ، وأعلن أن الأمر مبيّت ، ولن تسكت عنه السنغال ، وفي اليوم ٦ رمضان قامت مظاهرة في بلدة (بوكل) السنغالية القريبة من مكان الحادث ، وهاجموا المحلات التي يملكها موريتانيون عرب ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران . وقام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لدكار ، وعمل مع نظيره السنغالي الفاتح لتجنّب

حوادث جديدة ، وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال ، وأخذ الزنوج ينهبون المحلات التي يملكها الموريتانيون ، ويقتلون من يستطيعون قتله ، بل ويمثّلون بالجثث ، وفرّ من فرّ ونجا من القتل إلى المساجد ، وإلى مراكز الشرطة ، وإلى السفارة وحتى القنصلية التي لم ينجُ من الهجوم ، وتعرّض هذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال ، ويُقدّر عددهم بنصف مليون تقريباً .

وفي ١٩ رمضان انفجر الوضع في موريتانيا ، فهاجم السكان في (نواكشوط) و (أنواذيبو) الرعايا السنغاليين ، وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به ، واستمرّ هذا التصرّف يومين ، وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قوات من الجيش والدرك ، وسيطرت على الوضع ، وأعلنت منع التجوّل ، وتجمع السنغاليون في المساجد ، والمعرض التجاري ، وشُدّدت عليهم الرقابة لحمايتهم .

وفي ٢٤ رمضان عاد الوضع فانفجر من جديد في السنغال بعد بيان من الدولة موجّه إلى موريتانيا ، فارتفعت شعارات الانتقام ، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية ، واضطرّت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ ، وفرض منع التجوّل ، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التنكيل بالموريتانيين .

وأخيراً اتفق على نقل الرعايا من كل بلد إلى البلد الآخر ، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال ، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان .

وإن مما يؤخذ على الحكم في موريتانيا أيام العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع تسلّط العسكريين ، وخاصة وزير الداخلية العقيد «فابريل سومير» الذي يرجع إلى أب فرنسيّ ، وإن كان الأصل ليس له كبير أهمية ، إلا أن هذا الرجل مرتبط بالثقافة الفرنسية أشدّ ارتباط ، ولهذا يُنظر إليه نظرة حذرٍ من قبل المسلمين ، ويحذّرون منه رئيس الدولة الذي يرى فيه صاحب إمكانات ضخمة

من الضروري الإفادة منها ولو مرحلياً». وقد غيّر وزير الداخلية هذا اسمه وأصبح «غابريل ولد عبدالله» بدلاً من «غابريل سومير» ليتماشى مع أسماء أبناء البلد. ولعلّه تفلّ نظرة الكراهية إليه. وأخيراً أخرج من الوزارة في شهر رجب ١٤١٠هـ (شباط ١٩٩٠م)[1]، وأعطيت وزارة الداخلية إلى العقيد «محمد سيدنا ولد سيدي با» ثم أحدث رئيس الدولة بعدي تعديلات في الوزارة، ويحلّ في كل مرة عدداً من المدنيين مكان عسكريين[1].

في شهر صفر ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) تمّ اعتقال عدد من السود، بعد اكتشاف محاولة انقلاب، وفي ربيع الثاني ١٤٠٨هـ (كانون الأول ١٩٨٧م)، صدر الحكم بإعدام ثلاثة ضباط من القوات المسلحة السود، ونُفّذ الحكم بهم، كما صدرت الأحكام بالسجن على واحد

---

(١) جرى تعديل وزاري في ٦ شوال ١٤١٠هـ (الأول من أيار ١٩٩٠م)، وقد شمل:

أ ـ ترك الوزارة:

١ ـ العقيد محمد سيدنا ولد سيدي با	وزير الداخلية
٢ ـ محمد سالم ولد عذود	وزير الثقافة والتوجيه، وأصبح مستشاراً بالديوان رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني
٣ ـ محمد سالم ولد الأمين	وزير العدل
٤ ـ جدي ساما ديوب	وزير العدل

ب ـ عُيّن في الوزارة:

١ ـ حسني ولد عبدي	وزيراً للخارجية والتعاون
٢ ـ عمار ولد هاي	وزيراً للتربية الوطنية
٣ ـ عبد الرحمن ولد معون	وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية
٤ ـ سودادا ساما	وزيراً للعدل
٥ ـ عيشي ولد بوهامة	وزيراً للثقافة والتوجيه

جـ ـ جرى تبديل في توزيع الحقائب الوزارية:

١ ـ الرائد شيخ أحمد سيد ولد بابا أسندت إليه وزارة الداخلية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وكان يتحمل من قبل وزارة الخارجية والتعاون.

٢ ـ عبد الله ولد نطغ أسندت إليه وزارة العدل، وكان من قبل يتحمل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية.

وأربعون شخصاً. وادعت حركة تحرير موريتانيا الإفريقية المتمركزة في السودان أن المعتقلين يتعرّضون للعذاب. وقامت هذه الحركة بحملة هجمات متفرقة على أهداف رسمية.

في جمادى الأولى ١٤٠٨هـ (كانون الثاني ١٩٨٨م) طرد حوالي خمسمائة من ضباط الصف السود من الجيش، والحرس الوطني، والدرك، بعد الاضطرابات التي تلت تنفيذ أحكام الإعدام.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨هـ (تموز ١٩٨٨م) اعتقل حوالي ستمائة شخص بمن فيهم أعضاء من القوات المسلحة، وأكثرهم من مؤيدي حزب البعث الموالي للعراق.

وفي شهر المحرم ١٤٠٩هـ (أيلول ١٩٨٨م) صدرت أحكام سجن بين سنتين وخمس سنوات على ثلاثة عشر شخصاً، وبعد ثلاثة أشهر خفّفت الأحكام ضد المدانين جميعاً إلى سنةٍ واحدة.

وفي منتصف عام ١٤١١هـ (أواخر عام ١٩٩٠م) توثّقت الأحوال بالتقارب بين موريتانيا والسنغال، حيث اتهمت السلطات الموريتانية حكومة السنغال بتدبير مؤامرة للإطاحة بالحكم في موريتانيا، وقد نفت حكومة السنغال صلتها بأي تنظيم أو تدبير. وبعد ثلاثة أشهر صدر عفو عام عن الذين اعتقلوا نتيجة ذلك الاتهام، ولكن يبدو أنه قد غيّب مائتا شخص من أولئك المعتقلين، وقامت مظاهرة نسائية في العاصمة لطالب بمعرفة مصير أقاربهن.

وارتفعت أسعار الخبز فقامت مظاهرات في نواذيبو احتجاجاً على ذلك، في أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف عام ١٩٩١م) فاعتقلت السلطات عدداً من المتظاهرين.

جرى استفتاء على الدستور، لكن نسبة المقترعين كانت متدنية وأقل من ٨٪، وعدّت اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد. ثم شُجع

بتعدد الأحزاب، وصدر عفو عام عن المعتقلين. وقامت مظاهرة نسائية تطالب بمعرفة أخبار الذين لم يخرجوا من السجن.

وفي ١٣ رجب ١٤١٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٩٢م) جرت الانتخابات الرئاسية، واشترك فيها عدة مرشحين منهم:

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. رئيس الجمهورية.

أحمد ولد داده: الأخ غير الشقيق للرئيس الموريتاني الأول المختار ولد داده.

مصطفى ولد محمد السالك.

وقد انتخب معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بنسبة ٦٢,٧٪ من عدد الأصوات مع العلم أن نسبة الذين شاركوا في الانتخابات كانت ٥١,٧٪ من عدد الناخبين المسجلين. وحصل أحمد ولد داده على ٣٢,٨٪ من مجموع الأصوات الذين شاركوا في الانتخابات. واحتج الآخرون، وادعوا وجود تدخل من قبل السلطة.

وفي ٣ ـ ١٠ رمضان ١٤١٢هـ (٦ ـ ١٣ آذار ١٩٩٢م) جرت الانتخابات التشريعية، وكان قد سحب ستة من أحزاب المعارضة مرشحيهم بدعوى انحياز السلطة بشكل غير رسمي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي، وقد فاز هذا الحزب بسبعة وستين مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية التي يبلغ عددها تسعة وسبعين مقعداً، وحصل المستقلون على تسعة مقاعد، أما المقاعد الثلاثة الباقية، فازت بها التنظيمات الأخرى. غير أن نسبة المشتركين في الاقتراع كانت منخفضة.

وبعد شهر جرت انتخابات مجلس الشيوخ الذي يضم ستة وخمسين عضواً، وكانت النتائج كما يأتي:

٣٦	عضواً من الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي.
١٧	عضواً من المستقلين.
٣	أعضاء حجزت للموريتانيين الذين يقيمون في الخارج.
٥٦	عضواً.

وسمّي رئيس وزراء مدني هو سيدي محمد ولد بوبكار، وكان يشغل منصب وزير المالية منذ سنتين. وضمت الوزارة ثلاثة من السود، ووزيراً واحداً من العسكريين، وآخر يمثل المعارضة.

جرى تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية) في ربيع الثاني ١٤١٣هـ (تشرين الأول ١٩٩٢م) فجرت احتجاجات عنيفة، ونتج عنها آثار اجتماعية صعبة.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١٣هـ (أيار ١٩٩٣م) صادقت الجمعية الوطنية على قانون عفو عام يشمل المخالفات جميعها التي جرت قبل الاحتفال بانتخاب الرئيس معاوية بثلاث سنوات، وقد كان الاحتفال في ١٦ شوال ١٤١٢هـ (١٨ نيسان ١٩٩٢م) وقد شمل العفو هذا أفراد الجيش وأفراد قوات الأمن بصورة خاصة.

جرت انتخابات البلديات التي كانت تعددية لأول مرة في شعبان ورمضان ١٤١٤هـ (كانون الثاني وشباط ١٩٩٤م)، وقد فاز الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي بمائة وسبعين محافظة إدارية من أصل مائتين وثمان بلديات، وظفرت وحدة القوى الديمقراطية بسبع عشرة محافظة، وظفر المستقلون بالباقي وهو تسع عشرة محافظة. واحتجت المعارضة على الانتخابات.

وفي منتصف عام ١٤١٤هـ جرت اعتقالات في صفوف الفئات الفقيرة.

وارتفعت أسعار الخبز بنسبة ٢٥٪ في شعبان ١٤١٥هـ، ووقعت

حوادث شغب، وافضل أحمد ولد داده، وحمدي ولد مكناس زعيم حزب الوحدة الديمقراطية والتقدم، وفرض منع التجول في العاصمة.

وما تكاد العلاقات تتحسن مع السنغال حتى تتوتر من جديد، بسبب الانتقال ورعايا الدولتين كل منهما في البلد الآخر. وكذلك العلاقات مع دولة مالي التي لها رعايا في موريتانيا أكثر من ١١٨ الف كلاجئين.

الصراعات الداخلية

أطلق الرومان اسم موريتانيا على المنطقة التي يحتلونها من بلاد المغرب العربي اليوم ، وكانت ثلاث مقاطعات ، أما اليوم فالتسمية جاءت من الإسبان ، وهي مركبة من كلمتين : « موروس » وهي كلمة إسبانية رومانية تعني السمر ، ويقصد بها الإسبان « المسلمين » . و« تانيا » وهي كلمة لاتينية ، وتعني « بلاد » ، وأصبح المعنى « بلاد المسلمين » وقد أطلق الإسبان هذا الاصطلاح على مسلمي الفيليين ، ولا يزال شائعاً إلى اليوم ، وكذا أطلق البرتغاليون على المسلمين في جزيرة (سيلان) اسم « الموروز » ، وأطلق الفرنسيون على المسلمين في جزيرة (مدغشقر) اسم « الورو » ، بل وصف الذين اختطفوا من قبيلة « الهوفا » مع العرب في الجزيرة نفسها اسم « موروتا » . ولما كانت كلمة « المسلمين » تعني العرب في بلاد المغرب العربي لذا فإن هذا الاصطلاح له معنى « بلاد العرب » ، وكذا فإن العرب والبربر يُطلق عليهم الزنوج اسم « البيضان » ، وذلك ليقف السود ضدهم ، ويعدّونهم مستعمرين ، إذ يشعرون أن المنطقة أصلها للزنوج ، وقد أخرجهم منها البيضان .

تبلغ مساحة موريتانيا ٧٠٠و١،٣٠٣ كيلومتر مربع ، ويقترب عدد سكانها من المليونين حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ ، وبذا فالكثافة ضعيفة تنقص عن شخصين في الكيلومتر المربع الواحد .

وتعرف هذه المناطق عند المسلمين باسم « بلاد شنقيط » نسبة إلى مدينة « شنقيط » الواقعة في وسط البلاد إلى الشرق من مدينة « أطار » ، حيث كان تخرج منها عدة كبيرة من الحجاج ، ويسير معهم حجاج المنطقة . فسموا إليهم « ببلاد الركب الشنقيطي » وكذلك سمت المنطقة إلى مدينتهم . وقد خرج منها جماعة من العلماء على مرّ العصور ، وكانوا يتوزعون في البلدان ، فنسب كل واحد منهم إلى شنقيط .

العقائد : يدين السكان جميعهم بالإسلام ، ومعظمهم على المذهب المالكي ، غير أنه عند الاستقلال قد اكتسب عددٌ من الفرنسيين الحسنة الموريتانية كإداريين وموظفين ، وكذلك اكتسبها بعض القبائل غير المسلمة من السنغال ، وهذا ما يجعلنا نعطي نسبة المسلمين في موريتانيا ٩٩٪ من مجموع السكان ، أما الواقع فالسكان الأصليون ١٠٠٪ مسلمون .

لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا ، حيث جميعهم على عقيدة واحدة . وقد انتشرت الطرق الصوفية عندهم ، فقد دخلت القادرية في القرن العاشر الهجري ، والشاذلية في القرن الحادي عشر ، والتيجانية في القرن الثاني عشر ، ولكن يبدو أن الصوفية في المغرب تختلف عنها في الشرق رغم أنها فرعٌ منها ، إذ قاومت الاستعمار على عكس ما هو معروفٌ عنها في الشرق من التواكل والكسل ، وعدم مواجهة الأعداء مهما بلغ بغيهم ، ويبدو أنها في موريتانيا أقرب إلى الزهد منها إلى التصوف ، وهذا حسب ما نسمعه ، وليس من رأى كمن سمع .

المجموعات البشرية : يعود أصل أكثر السكان إلى قبيلة صنهاجة ، سواء أكانت عربية أم بربرية ، حسب اختلاف الشاهين ، ولكن يقولون عن أنفسهم أنهم عرب ، وعلينا أن نأخذ بقولهم ، ثم دخلت قبائل بني حسّان الذين جاءوا إلى إفريقية مع قبائل بني هلال ، واستقرّ بنو حسّان في موريتانيا ، وطبعوا المنطقة بطابعهم حتى تعرف اللغة التي يتكلمها السكان أو بالأصح اللهجة بالحسّانية ، وحسبت قبيلة « بافور » والصهيت ضمن المجموعة

العربية ، وتشكل العرب أو العرب والبربر نسبة ٨٥٪ من مجموع السكان ، ويعرفون باسم « البيضان » حتى إن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر ضفاجة نسبة إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف نهر السنغال .

وتشكل القبائل الإفريقية ١٤٪ ، وهي من الولوف ، والسونانكية ، والفالبولار ، ويعرفون باسم « السودان » مقابل « البيضان » .

وهناك « اللحمة » ويسمّونهم « زنانة » أي الأوباش أو أطراف الناس ، ولا يعدّون ظلمهم ظلماً ، وكانت القبائل الحسّانية تبيع رقاب « اللحمة » مع اعترافهم بأنهم أحرار ، ولكن يتمّ البيع بسبب الديون التي عليهم .

وهناك « الحراتون » ، وهم بقايا العبيد الذين أعتقوا

أما « الزوايا » فهو اصطلاحٌ يطلق على الذين يتفرّدون في طلب العلم ، وإعمار الأرض بحفر الآبار ، وقرى الضيف ، والإمامة ، والتعليم عندهم مجاناً ، ورغما التزم الفقيه بنفقة الغريب وكسوته ، أما تعليم القرآن فلا يرون بأساً في أخذ الأجرة على تعليمه . والزوايا من مختلف المجموعات .

وعلى هذا فلا توجد صراعاتٌ بين المجموعات البشرية إذ أنها قليلة العدد ، غير أنه توجد صراعاتٌ عرقية بين البيضان والسودان .

المجموعات العرقية : قلنا إن المجموعات الزنجية لا تزيد نسبتها على ١٤٪ من مجموع السكان ، غير أنها تلقى دعماً أو تعويضاً من الخارج من بعض الدول المجاورة ، ومن الدول الأوربية النصرانية وخاصة فرنسا ، ولا تتوان الصليبية ولا اليهودية عن هذا الدعم .

أما الحجج التي يقدّمونها للمجموعات الزنجية فهي أن البلاد في الأصل لهم ، وقد جاء البيضان البربر والعرب مستعمرين ، وأن البيضان يستعبدون السودان ، وحتى في المناطق التي لا يزال أكثرهم يقيم فيها يحرّض نهر السنغال .

وقد عدّ الأعداء أن يروا موريتانيا تنحرط في المجتمع العربي ، وتقوم فيها الاستثمارات العربية الأمر الذي يجعلها تتطور بسرعة ، ورغما تحدو حذوها

دولٌ إفريقية أخرى ، على حين أنهم يريدون أن يقع الصراع بين العرب والأفارقة ، وأن تقف الدول الإفريقية في وجه انتشار الإسلام ما دامت على خلاف مع العرب . ويمكن للصليبية أن تلعب دوراً أكبر ، كما يمكن لإسرائيل أن تتغلغل في قلب إفريقيه .

وقد رأينا كيف تشكّلت جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من مجموعة العناصر الزنجية ، وكيف قام الجناح العسكري لها بمحاولة انقلاب في صفر من عام ١٤٠٨هـ ، ولكنها باءت بالفشل .

الصراع الحزبي : ظهر حزب الاتحاد الوطني في بداية الأمر كما ظهر حزب منظمات الشباب ، ولم يكن من اختلاف في الأهداف بينهما ، وإنما يدعو كلاهما إلى الاستقلال ، لذا فقد اندمجا في حزبٍ واحدٍ هو حزب التفاهم الموريتاني .

ثم عاد الانقسام ، وظهر حزب التفاهم الموريتاني ، وحزب الاتحاد التقدّمي ، وبدأ التنافس بينهما ، ولكن كان النجاح حليف حزب الاتحاد التقدّمي ، فانتقل عددٌ من زعماء حزب التفاهم إلى المغرب ، وأخذوا بالدعوة إلى ضمّ موريتانيا إلى المغرب ، وتشكيل جيش تحرير موريتانيا هناك .

أما من بقي من حزب التفاهم في موريتانيا فقد اندمج مع حزب الاتحاد التقدمي ، وشكّلا معاً حزب التجمّع الموريتاني لمواجهة جناح حزب التفاهم الموريتاني في المغرب ، وأصبح حزب التجمّع صاحب السلطة ، وفي عهد سلطانه تمّ الاستقلال .

ونشأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي يعدّ فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي ، ولكنه بقي ضعيفاً . كما أسس قادة حزب التفاهم سابقاً والذين يعيشون في المغرب حزب النهضة ، ويعدّ هو الحزب المعارض ، ولكن أغلب كثيرٍ من أعضاء الذين يعيشون في موريتانيا في بداية عهد الاستقلال . ولكن لم يعمر طويلاً حتى حلّ هذا الحزب نفسه ، وقبل المشاركة في الحكم ، كما حلّت

بقية الأحزاب نفسها ، ومنها حزب التجمع الموريتاني ، الحزب الحاكم ، ونشأ منها جميعاً حزب الشعب الموريتاني . وبعد ثلاث سنوات أقرّ مبدأ الحزب الواحد ، ولم تعد هناك معارضة ، وإنما حزبٌ واحدٌ هو الحزب الحاكم ، واستمرّ ذلك حتى الانقلاب الذي جرى في ٥ شعبان ١٣٩٨هـ .

أصبحت اللجنة العسكرية هي السلطة التشريعية ، والتنفيذية ، ولا يسمح بوجود أحزاب ، أو معارضة ، وبذا فليس هناك من صراعاتٍ حيث لا توجد أحزاب .

إذا كان النظام الرسمي لا يسمح بوجود أحزاب ، إلاّ أنه في الواقع توجد أحزابٌ غير أنه لا يُسمح لها بالنشاط وتعدّ غير شرعية ، ومنها :

١ ـ الحركة الديمقراطية الوطنية : وهي الحزب الشيوعي ، وقد انشقّت في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري عن حركة الكادحين (الماوية) .

٢ ـ حزب البعث : ولا يُظهر في موريتانيا الاتجاه العلماني الذي يعدّ منهج حزب البعث في المشرق ، مع العلم أنه في موريتانيا ليس سوى فرع للحزب في المشرق ، وذلك لأنه لا يوجد نصارى في المغرب ، والدعوة إلى العربية في المغرب تعني الإسلام ، إذ لا يوجد ذلك التباين ما دام لا تلحق العلمانية بتلك الدعوة العصبية ، فالمفهوم في المشرق غيره في المغرب .

٣ ـ التيار الفرانكفوني : أو الفرنجة ، وأكثر أعضاء هذا التيار من العناصر الزنجية .

الصراعات الفكرية : لا توجد تياراتٌ عنيفةٌ في موريتانيا ، ويمكن حصرها في ثلاثة وهي :

١ ـ التيار العربي أو الإسلامي : وهما مترادفان ـ كما ذكرنا ـ إذ لا يوجد توجّهٌ علمانيٌّ ، ولا عصبةٌ قوميةٌ ، وإنما يقصدون العرب بمعنى الإسلام ، ولا

شك أن هذا التيار يشكل الأغلبية وفيه العناصر الواعية المفتحة للإسلام والمعاصرة ، وفيه البسطاء من العامة ، وفيه رجال الزوايا المنصرفون إلى التعليم دون الالتفاف إلى العلوم التجريبية

٢ ـ التيار الفرانكفوني : ويرغب هذا الاتجاه جعل البلاد بالصبغة الفرنسية كاملةً دون إدخال أي تحوير عليها . ويحاول أفراده الظهور بمظهر غير جلودهم

٣ ـ التيار الشيوعي : وهو إضافة إلى الفرنجة التي يسير عليها فإنه يعمل للسير بالنهج الشيوعي ، ويقف دائماً موقف المعارض ، ويرغب في انتشار الفوضى كي يجد المناخ المناسب لنشاطه وحركته .

ويلتقي الخطان الشيوعي والفرانكفوني في معاداتهما للتيار الإسلامي ، وكثيراً ما يسيران في خط واحد سلوكاً ، ومادة ، ولكن يتجه أحدهما للشرق والآخر للغرب .

الصراعات مع رعايا الأجانب : يعيش في موريتانيا رعايا لعديدٍ من الدول الإفريقية ، وأكثرها من الدول المجاورة ، وخاصة من السنغال للحدود المشتركة بينها ، والارتباط الإداري السابق ، وعمل الكثيرين من السنغاليين في موريتانيا ، واستمرار عملهم بعد الاستقلال وإلى الآن ، حتى توترت العلاقات أخيراً بين الدولتين وقطعت نهائياً ، والمحسوم الإعلامي ، والتهديدات ، وذهب ضحيتها الكثيرون من الطرفين . ولا بدّ من النظر في أهمّ ما وقع من صراعات بين موريتانيا ورعايا الدول المجاورة ، وهو ما حدث في شهر رمضان من عام ١٤٠٩هـ (نيسان ١٩٨٩م) والخلفية لتلك الأحداث .

احتلّت فرنسا موريتانيا منطلقة من السنغال ، وكان بين جنودها أعدادٌ من السنغاليين ، وبقي عملهم في موريتانيا ، كما عمل بعض أبناء السنغال موظفين في الإدارة الفرنسية في موريتانيا ، وقد استمرّ قسمٌ من هؤلاء ، ومن

أولئك في مكان عملهم في موريتانيا ، فلم يكن في موريتانيا عند مجيء المستعمرين الفرنسيين سوى مدرسة في (روصو) فأخذ السنغاليون الإدارة والتنظيم ، حتى كان معظم المرشحين في موريتانيا في بداية عهد الانتخابات من السنغاليين . كما انتقل عددٌ آخر من السنغاليين يوم الاستقلال ، حيث انتقلت العاصمة من (سان لويس) السنغالية التي كانت كمقرٍّ إداريٍّ إلى (نواكشوط) العاصمة الجديدة للدولة الناشئة ، فكان الموظفون والإداريون حتى الوزراء ، ولعلّ هاتين المرتين اللتين كان فيهما الانتقال واسعاً ، أما الأمر الطبيعي أن يحدث الانتقال باستمرارٍ بين دولتين متجاورتين شقيقتين يدين أهلها بعقيدةٍ واحدةٍ ، وهما ضمن الدول النامية التي تحتاج إلى عمالٍ من اختصاصٍ معينٍ ، ومما يساعد على هجرة السنغاليين وجود الإداريين السنغاليين في موريتانيا . وفي المقابل فقد انتقل عددٌ من الموريتانيين إلى السنغال دعاةً وتجاراً بصفتهم من العرب الأقرب إلى معرفة كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ، وقد أصبح عدد السنغاليين في موريتانيا ما يزيد على مائةٍ وعشرين ألفاً ، وإضافةً إلى الإداريين والموظفين منهم فإنهم أصبحوا يسيطرون على العمل الفني في موريتانيا من حدادةٍ ونجارةٍ وإصلاحٍ للسيارات . وهذا عدد الموريتانيين في السنغال ما يقرب من خمسمائة ألف ، وأصبحت تجارة الطرق ، وتجارة التوزيع في السنغال بأيديهم و . . ، وعاشت الدولتان على هذه الصورة ، وحسن الجوار قائمٌ في كليهما ، ولكن حدثت مستجدات غيّرت الوضع القائم في حسن الصلة والجوار إلى عداوةٍ وحقدٍ .

عندما يكون حسن الجوار قائماً تُحلّ الأمور المعقدة بيسرٍ وسهولةٍ ، وعندما تسوء العلاقات يكفي لأقلّ الأحداث أن تسبب مشكلةً عظيمة الحلّ . ففي البداية كانت تحدث دائماً أحداث على الحدود بين السنغال وموريتانيا وتُحلّ ببساطة عن طريق الإدارات المحلية أو بالتفاهم بين الحكومتين ، وعلى سبيل المثال اعتبرت موريتانيا منطاراً في (النعمة) ، فظهر كأنه متآمرٌ ضد نظام (دكار) فأساءت موريتانيا بالتفاهم مع الحكومة السنغالية

أخذ الأمر يتغير بسرعة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا والتي قادتها العناصر الزنجية ، إذ أخذت تنشط هذه العناصر في السنغال ، وتنشط جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من الغرب . ولعلّ أسباب التوتر بين الدولتين يعود إلى :

١ ـ الجفاف الذي أخذ يصيب البلاد منذ عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) ، ولما كان كثير من السنغاليين يعملون بالزراعة لذا فقد تضرروا من نتائج الجفاف وتأخرت حالتهم المادية ، وليس لديهم من مهنة أخرى ، فالمصانع والشركات الإنتاجية الكبيرة فرنسية ، وتجارة الجملة بيد الشاميين اللبنانيين ، والتجارة الصغيرة والتوزيع بيد الموريتانيين ، والسنغاليون إما زرّاع ، وإما أجراء ، وساءت أحوال الزرّاع ، فأخذوا وأخذت الحكومة تفكّر في حلٍّ للخلاص من الوضع القائم .

وكان العنصر العربي بعيداً عن ميادين الإدارة ، والزراعة ، والمعادن ، والصيد ، والشرطة ، ولعلّ أكثر اهتمامه وتوجهاته كانت نحو الرعي ، فلما جاء الجفاف وهلك كثير من المواشي وأخذ بعض الموريتانيين ينافسون السنغاليين في الزراعة ، وفي الحرف . . . ، فتأثر السنغاليون من ذلك .

٢ ـ استصلاح الأراضي : كانت الأرض الموريتانية في حوض السنغال ملكاً للقبائل سواء أكانت عربية أم زنجية ، موريتانية أم سنغالية ، وكانت أملاك العرب غالباً ما تؤجّر للزنوج ، ولم تكن هذه الأراضي تستغلّ بشكل جيّد ، فأرادت الدولة استصلاح هذه الأراضي ، ونقلت ملكيتها من القبائل إلى الدولة ، فاحتجّ الأجراء الزنوج ، وادّعوا أنهم هم الذين يملكون الأرض ، وكذا فقد انتهى عمل الزرّاع السنغاليين ، فضاقوا بهذا الوضع .

٣ ـ التعريب : كانت موريتانيا أيام الاستعمار معزولةً عن واقعها العربي اللغوي والحضاري ، فلما زال الاستعمار بقيت الإدارة بيد السنغاليين ، وتحتاج الأمر إلى ترجمة وتقوم بها السنغاليون ، فلما دخلت موريتانيا جامعة الدول

العربية عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) بدأ التعريب ، ولم يعد الأمر بحاجة إلى ترجمة ، وهذا ما جعل السنغاليين الذين كانوا يعملون في الترجمة لا عمل لهم اليوم ، فانتقلوا إلى السنغال متذمّرين من الوضع الذي آلوا إليه .

وكان الموريتانيون قد وقفوا أمام الثقافة الاستعمارية بما لديهم من خلفيات دينية ولغوية ، وقد زاد هذا الأمر بعد الاستقلال ، ثم كثر عندما دخلت موريتانيا جامعة الدول العربية ، وأخذت المساعدات العربية تصل إليها ، والمشروعات الاستثمارية تقوم فيها ، وبدا عادت موريتانيا إلى واقعها العربي الإسلامي الأصيل ، وهذا ما أثر على السنغال ، وأساء إلى فرنسا التي ترغب في بقاء سيطرة ثقافتها ، والوقوف في وجه المدّ الإسلامي في إفريقية ، وإيجاد خلاف بين الدول العربية والأفارقة ، فساهمت في توسعة شقة الخلاف بين موريتانيا والسنغال .

٤ ـ بناء ميناء نواكشوط : كانت موريتانيا تأخذ كثيراً من وارداتها من طريق ميناء داكار السنغالي ، فعندما أرادت بناء الدولة ، والاعتماد الذاتي قامت بإنشاء ميناء لها في نواكشوط ، وأخذت بعض الدول الإفريقية الداخلية مثل مالي ، وبوركينا فاسو ، والنيجر تستورد وتصدّر البضائع عن طريق نواكشوط الذي أصبح ميناء منافساً لميناء داكار ، وهذا ما أزعج السلطات في السنغال .

وأخذت السنغال تتحرّك منذ حركة محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا عام ١٤٠٨هـ . ولكن فشل الحركة أساء إليها أيضاً ، وهي تعيش ضائقة اقتصادية ، والبطالة تنتشر ، وتعدّ موريتانيا سبباً في هذا سواء بالضائقة الاقتصادية أم بانتشار البطالة .

رأت السنغال أن تغيير الوضع في موريتانيا قد يكون لصالحها فيما إذا كان لها أو للعناصر الزنجية دور ، إذ تبتعد عن المحيط العربي ، وتعدو بالاتجاه نحو الدول ذات الثقافة الفرنسية في غربي إفريقية ، فتحتاج إلى الترجمة مرّة ثانية .

وسيقوم السنغاليون بهذه المهمة ، وبدأ يعودون إلى ديارهم ، وربما ينتهي دور ميناء نواكشوط ، ويعود الزرّاع السنغاليون إلى حوض نهر السنغال ، و . . . ولكن ما الذي يغيّر الوضع ، وقد رأى المخططون حسب الظاهر .

أن إبعاد الموريتانيين عن السنغال يسبّب بطالة واسعة في موريتانيا بعد أن يعودوا إلى بلدهم في الأوساط الشعبية ، ويحرّك الرعية ضدّ السلطة .

وأن ترحيل السنغاليين عن موريتانيا سيخلق صائقة إذ لا يوجد من يحلّ محلّهم مباشرة سواء أكان ذلك في الزراعة أم في الإدارة أم في الأعمال الفنية ، وهذا ما يثير أزمة في وجه الحكومة الموريتانية إذ تتوقف عجلة العمل .

وأن مصادرة أموال الموريتانيين في السنغال سيخفف من الضائقة الاقتصادية في السنغال ، ويقلل من البطالة إذ يحلّ السنغاليون محلّ الموريتانيين في تجارة المفرّق ، وسيخفف من الأزمة السياسية إذ تتجه الأنظار نحو الخارج ، وتؤيّد السلطة في موقفها من العدو حيث تُبرز وسائل الإعلام ذلك .

والمهمّ اهتبال الفرصة المناسبة . وقد جاءت يوم ٤ رمضان ١٤٠٩هـ (٩ نيسان ١٩٨٩م) حيث جرى صدامٌ بين رعاة موريتانيين من قرية (صونكو) على ضفة نهر السنغال اليمنى وهم من قبيلة « بولار » الفولية ، وبين مزارعين سنغاليين من قرية (أدياوارا) من قبيلة « السونينكه » على ضفة نهر السنغال اليسرى على أرض جزيرة (دوندو غوريه) وهي جزيرةٌ صغيرة تختفي أثناء فيضان النهر ، وتظهر وقت الجفاف ، فأصيب اثنان من السنغاليين ، وقضوا نحبهم ، واختطف الموريتانيون ثلاثة عشر رجلاً من السونينكه السنغاليين ، ونقلوهم إلى قريتهم سرّاً ، وأخفوهم ، وعذّبوهم لمرمى لديهم . فأسرعت الحكومة الموريتانية وسلّمت جثث القتلى ، وأطلقت المعتقلين ، واعتذرت للسنغال ، وأبدت لها أنها شرعت في التحقيق ، ثم وجدت الثلاثة عشر رجلاً الذين عُدّوا مفقودين ، وحققت معهم ، وسلّمتهم إلى السلطات في بلدة (بوكل) السنغالية التي تتبع لها قرية (دياوارا) .

لكن في اليوم التالي ٥ رمضان قامت مظاهرات في (بوكل) ضد العرب ، ونهبت أملاكهم . وفي ١٣ رمضان قامت المظاهرات في مدينة (ماتام) ، ووقعت اصطدامات وحوادث نهب ، وفي ١٥ رمضان أخبر العامة السنغاليون التجار الموريتانيين في دكار بدفع الفدية . وفي ١٧ رمضان بدأت أعمال نهب محلات الموريتانيين ، واستمرّت عدة أيام ، كما هوجمت السفارة الموريتانية في دكار ، وبدأ القتل والتنكيل والتمثيل بالموريتانيين .

وقامت ردّة فعل في موريتانيا في مدينتي (نواكشوط) و (النواذيبو) ، فأعلن حظر التجوّل ، وجاءت قوات الجيش والدرك ، وانتشرت في المدينتين ، وقمعت كل أحداث الشغب .

وفي ٢٢ رمضان وصلت أخبار مدينتي (نواكشوط) و (النواذيبو) إلى دكار ، فبدأت في السنغال أعمال القتل الجماعية ، وجاء يوم ٢٣ رمضان فهاجم السنغاليون الموريتانيين في المساجد وذبحوهم حتى أعلنت الحكومة حالة الطوارىء ، فانتقل الذبح إلى القرى ، والمدن البعيدة ، وخاصةً على ضفاف نهر السنغال ، كما هاجموا الرعاة الموريتانيين ، واستمرّ ذلك حتى ٢٧ رمضان .

ثم جرى تبادل الرهايا بين البلدين ، وكان جسرٌ جويٌ بين نواكشوط ودكار ، فقد نُقل من السنغال إلى موريتانيا مائتي ألف ، ولما كان عدد الموريتانيين يقدّر بخمسمائة ألف فقد عدّ الموريتانيون ثلاثمائة ألف في حكم المفقودين . ونُقل من موريتانيا إلى السنغال مائة ألف ، وربما وصل العدد إلى مائةٍ وعشرين ألفاً ، ولم تتوقّع السنغال هذا العدد مما زاد في البطالة ، وتأزّم الوضع الاقتصادي .

وقدّر الموريتانيون خسائر رعاياهم في السنغال كما يأتي :

١٠,٠٠٠	قتيل .
٣٠٠,٠٠٠	مفقود .
٢٢٠,٠٠٠	رأس من الضأن

٢٠,٠٠٠	رأس من الماعز
٢٠,٠٠٠	رأس من الإبل
٥,٠٠٠	رأس بقر
٢٠٠,٠٠٠	متجر بيت بضائعها
٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك مصادرة
٧,٠٠٠	دار نهب أثاثها
٥,٠٠٠	سيارة
	عدة الاف من قطع الأرض
	ذهب النساء

وفي موريتانيا لم تتحرّك العناصر الزنجية ، ولم يقم العرب بعمليات انتقام ، وإنما قاد تلك العمليات جماعة « الحراتين » ، وهم من العرب السود الذين كانوا في الماضي عبيداً ثم نالوا حريتهم بالإعتاق . ولم تكن عمليات الانتقام ضدّ العناصر الزنجية ، وإنما ضدّ السنغاليين .

وتتهم موريتانيا عمدة دكار الذي دفع للفرد من قطّاع الطرق ٢٥٠٠ فرنك يومياً لقاء المهاجمة والقتل ، وكان الاستثمار لحساب الحزب الاشتراكي الحزب الحاكم . كما تتهم وزير الداخلية السنغالي « أندري صونكو » الذي كانت تصريحاته مثيرة للشغب ، وفيها الكثير من التحريض ، كما تحمّل رئيس الدولة « عبده ضيوف » مسؤولية تصريحاته المليئة بالإثارة وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من إعلان حالة الطوارىء منذ بداية الأحداث ، وعدم تطبيق حالة الطوارىء عندما أعلنت بشكل جزئي . وتتهم عامة الحكومة التي صادرت من النازحين الموريتانيين مائتي مليون فرنك ، إضافةً إلى ذهب النساء . وتؤكّد اتهامها لأمين عام رئاسة الجمهورية « جان كولان »[1] .

---

(١) جان كولان : أمين عام رئاسة الجمهورية ، ووزير دولة في السنغال ، وهو فرنسي جاء من الكاميرون ، وعُيّن مديراً للإقامة ، ثم مديراً لديوان رئيس الحكومة ، ثم عاملاً للعاصمة دكار ، فمشيراً عاماً للحكومة ، فوزيراً للداخلية لمدة تسع سنوات متواصلة ، ثم وزيراً للداخلية

أما السنغال فتتهم وزير الداخلية الموريتاني « عبريبل ولد عبدالله » وتقول : إنه فرنسي ، ومعروفٌ بعدائه للعرب ، وأنه من أنصار التيار الفرانكفوني ، وقد بذل جهده لتصل الأمور إلى ما وصلت إليه من اعتداءات على العرب ، ووقف الموقف الذي جعل التفاهم يصل بين وزيري داخلية البلدين إلى طريقٍ مسدودٍ .

وليس غريباً أن تكون الاتهامات على درجةٍ من الصحة ، ما دام المسؤولون في وزارة الداخلية من الطرفين من الصليبيين الفرنسيين في دولتين مسلمتين . وإذ « عبريبل ولد عبدالله » وزير داخلية موريتانيا من أبٍ فرنسي ، غير أن الأوساط الرسمية الموريتانية تدافع عنه .

وربما كانت هذه الأحداث هي أهمّ الصراعات التي تعرّضت لها البلاد منذ استقلالها . وكانت السنغال تتوقّع أن تقف الدول العربية بجانب موريتانيا فتثير السنغال حفيظة أوربا النصرانية ضدّ موريتانيا ، إلاّ أن الدول العربية لم تفعل ذلك .

كما كانت تتوقّع موريتانيا أن تقف الدول الإفريقية السوداء إلى جانب السنغال ، غير أنها وقفت كلها بجانب موريتانيا ما عدا الغابون .

وإنا نرجو أن يعود الوئام بين الدولتين المسلمتين الشقيقتين المتجاورتين الإفريقيتين ، وأن تعمل كلتاهما لنسيان ما حدث وتضميد جراحها .

هذا عشر سنوات متتابعة

وهو نائب في المجلس النيابي ، وعضو في المكتب السياسي للحزب الحاكم « الحزب الاشتراكي » .

وأصبح في أيام الرئيس عبده ضيوف أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية ، ويتدخّل في شؤون الوزراء أيضاً

فهو نصراني يعادي عمل طرد كل مسلم من الحكومة ، ويعمل على إثارة القلق بشكلٍ في موريتانيا

المراجع

• الأحزاب السياسية المغربية	خريف محمد	إفريقية الشرق ١٩٨٨م
• استقلال ليبيا	سامي الحكيم	مكتبة الأنجلو - المصرية ١٩٧٠م
• تاريخ تونس المعاصر	أحمد القصاب	الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٦م
• جهاد شعب الجزائر/ ١٥	بسام العسلي	دار النفائس - بيروت
• جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	مبارك صلاح - حسانة مطبقاني	دار القلم - دار العلوم - بيروت ١٩٨٨م
• حقيقة ليبيا	سامي الحكيم	مكتبة الأنجلو - المصرية ١٩٦٨م
• حياة كفاح ٣/١	مذكرات أحمد توفيق المدني	المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر ١٩٨٨م
• الظهير البربري	حسن بوعياد	دار الطباعة الحديثة - الدار البيضاء ١٩٧٩م
• مظاهر المقاومة الجزائرية	محمد الطيب العلوي	دار البعث ١٩٨٥م
• المعجزة المغربية	أحمد عسة	مطبعة دار القلم - بيروت ١٩٧٥م
• الميثاق الوطني	جبهة التحرير الوطني	الجزائر ١٩٧٦م
• وزراء بورقيبة	منير الشرفي	مطبعة تونس - قرطاج

فهرس الموضوعات

مقدمة	٥
الباب الأول : ليبيا	٩
لمحة عن ليبيا قبل إلغاء الخلافة	١١
الاحتلال الإيطالي	١٥
الفصل الأول : استعمار ليبيا	٢٤
السيطرة الإيطالية	٢٥
الحرب العالمية الثانية	٣١
النضال والمناورات السياسية	٣٧
جامعة الدول العربية	٤٥
الموقف الدولي	٤٦
إعلان استقلال برقة	٥١
قرار الأمم المتحدة	٥٤
الفصل الثاني : الاستقلال	٥٧
أولاً : الملكية	٥٩
النظام الاتحادي	٥٩
المعاهدات	٦٣
المطالبة بإلغاء المعاهدات	٧١
ثانياً : الجمهورية	٨٠
العلاقات مع تشاد	١٠٣
الوحدة	١٠٥

الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ١١٠
المجموعات البشرية ١١٢
العقائد ١١٣
الأحزاب ١١٥
الصراع الإقليمي ١١٦
الباب الثاني : تونس ١١٩
لمحة عن تونس قبل إلغاء الخلافة ١٢١
التدخل الفرنسي ١٢٢
الحماية الفرنسية ١٢٥
المقاومة ١٢٥
الثورة ١٢٦
النشاط السياسي ١٢٩
حركة الشباب التونسي ١٣٠
الإنتفاضة ١٣١
الحرب العالمية الأولى ١٣١
الحزب الإصلاحي ١٣٤
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ١٤٢
الانشقاق في الحزب الدستوري ١٤٨
الحرب العالمية الثانية ١٥٢
بعد الحرب ١٥٥
الحبيب بورقيبة ١٥٦
الباي محمد الأمين ١٥٩
وزارة محمد شنيق ١٦٠
المقاومة ١٦٢
المفاوضات ١٦٦
الفصل الثاني : الاستقلال ١٦٩

النقابات ١٧٥
معركة سيدي يوسف ١٧٥
مقتل صالح بن يوسف ١٧٦
محاولة الانقلاب ١٧٦
منع النشاط الحزبي ١٧٧
معركة بنزرت ١٧٧
العدول إلى الاشتراكية ١٧٨
السياسة العامة ١٧٩
الوحدة مع ليبيا ١٨٦
الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل ١٨٦
أحداث قفصة ١٨٦
عودة الحزبية ١٩٢
الانتفاضة ١٤٠٤هـ ١٩٣
أوضاع الرئيس ١٩٤
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٢٠١
الصراعات الحزبية ٢٠٣
الحزب الإصلاحي ٢٠٤
الحزب الدستوري الجديد ٢٠٤
صالح بن يوسف ٢٠٥
الحزب الشيوعي ٢٠٦
التيارات الفكرية ٢٠٧
الفكر الإسلامي ٢٠٨
الفكر المستورد ٢١٠
الباب الثالث : الجزائر ٢١٣
لمحة عن الجزائر قبل إلغاء الخلافة ٢١٥
بداية المقاومة ٢١٧

الباب الرابع المغرب ٣٣٧
لمحة عن المغرب قبل إلغاء الخلافة ٣٣٩
الاستعمار ٣٤٨
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ٣٦٠
بلاد الريف ٣٦٠
مراكش ٣٦٤
النشاط السياسي في بلاد الريف ٣٧٢
استمرار النشاط السياسي في مراكش ٣٧٢
الحرب العالمية الثانية ٣٧٤
بعد الحرب ٣٧٦
زيارة فرنسا ٣٧٩
قضية المغرب في الأمم المتحدة ٣٨٢
انفراج الأزمة باشتدادها ٣٨٣
التراجع الفرنسي ٣٨٥
الفصل الثاني : الاستقلال ٣٩٢
استعادة طرفايا ٣٩٧
الملك الحسن الثاني ٤٠١
استعادة إفني ٤٠٣
جلاء القوات الأجنبية ٤٠٤
محاولة إنقلاب ٤٠٥
الخلاف مع الجزائر ٤٠٥
الحالة الاستثنائية ٤٠٦
قضية الصحراء المغربية ٤٠٩
حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك ٤٢٦
الهجوم على الملك الحسن الثاني ٤٢٩
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٤٤٤

المجموعات البشرية ٤٤٤
المجموعات العقدية ٤٤٧
الأحزاب السياسية ٤٤٨
الحركة القومية ٤٥٠
الحزب الوطني ٤٥٠
حزب الإصلاح الوطني ٤٥١
حزب الوحدة المغربية ٤٥٢
مكتب الدفاع الوطني ٤٥٢
المطالبة بالاستقلال ٤٥٢
حزب الاستقلال ٤٥٣
حزب الشورى والاستقلال ٤٥٤
الحزب الشيوعي ٤٥٤
الجبهة الوطنية المغربية ٤٥٦
تطورات في منطقة الريف ٤٥٧
حزب الإصلاح الوطني ٤٥٧
حزب الوحدة المغربية ٤٥٧
حزب الوحدة الريفية ٤٥٧
حزب الدفاع الوطني ٤٥٧
حزب المغرب الحر ٤٥٨
حزب الخلال ٤٥٨
تطورات في منطقة الحماية الفرنسية ٤٥٨
حزب الشعب المغربي ٤٥٨
الصراع الحزبي بعد الاستقلال ٤٥٩
الصراع بين القصر وحزب الاستقلال ٤٦٠
الصراع بين الأحزاب ٤٦٠
الحركة النقابية ٤٦١

انشقاق حزب الاستقلال ٤٦٢
الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ٤٦٢
حزب الدستور الديمقراطي ٤٦٢
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ٤٦٢
الحزب الاشتراكي الديمقراطي ٤٦٣
انشقاق الحركة الشعبية ٤٦٣
الحركة الشعبية الديمقراطية ٤٦٤
الحزب الشيوعي المغربي ٤٦٤
الكتلة الوطنية ٤٦٥
الباب الخامس : موريتانيا ٤٧١
لمحة عن موريتانيا قبل إلغاء الخلافة ٤٧٣
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ٤٨٣
الفصل الثاني : الاستقلال ٤٩٠
الانقلاب الأول ٤٩٨
الانقلاب الثاني ٥٠٠
الانقلاب الثالث ٥٠٦
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٥١٥
المجموعات البشرية ٥١٦
المجموعات العرقية ٥١٧
الصراع الحربي ٥١٨
الصراعات الفكرية ٥١٩
الصراعات مع الرجايا الأجانب ٥٢٠
المراجع ٥٢٨
الفهرس ٥٢٩